



25 سنة من خُطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

المجلد الرابع
2014 - 2010



صَاحِبُ إِجْلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّادِسِ نَصْرَهُ اللهُ



خُصْب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



المجلد الرابع
2014 - 2010

25 سنة من خطاب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوليو 1999 - يونيو 2024

- إصدارات وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل

- رقم الإيداع القانوني: 2024MO3119

- ردمك: 978-9920-692-51-9

- السنة: 2024

- صورة الغلاف: وكالة المغرب العربي للأنباء

- الطبع: مطابع دار المناهل

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل - شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، السويبي، الرباط، المملكة المغربية

- www.mjcc.gov.ma

الفهرس

17.....تقديم



2010

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية
مراكش، 17 محرم 1431 هـ الموافق 03 يناير 2010م.....21
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى لقاء القمة الأولى بين المغرب
والاتحاد الأوروبي
غرناطة، 20 ربيع الأول 1431 هـ الموافق 07 مارس 2010م.....25
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الثانية والعشرين بليبيا
سرت، 10 ربيع الثاني 1431 هـ الموافق 27 مارس 2010م.....29
- الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لتأسيسها
29 جمادى الأولى 1431 هـ الموافق 14 ماي 2010م.....33
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الخامسة والعشرين
لقمة فرنسا - إفريقيا
نيس، 16 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق 31 ماي 2010م.....35

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اليوم الدراسي حول :
«محمد الخامس- دوكول : من نداء لآخر»
- 39.....الرباط، 18 جمادى الثانية 1431هـ الموافق 02 يونيو 2010م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الخامسة والعشرين لجامعة
المعتمد بن عباد الصيفية
- 43.....أصيلة، 27 رجب 1431 الموافق 10 يوليوز 2010م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد
- 47.....تطوان، 17 شعبان 1431 هـ الموافق 30 يوليوز 2010م.....
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة أداء القسم للضباط المتخرجين من
المدارس العليا العسكرية
- 53.....تطوان، 18 شعبان 1431هـ الموافق 31 يوليوز 2010م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى
السابعة والخمسين لثورة الملك والشعب
- 55.....الرباط، 09 رمضان 1431هـ الموافق 20 غشت 2010م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في قمة أهداف الألفية للتنمية
- 59.....نيويورك، 09 شوال 1431هـ الموافق 20 شتنبر 2010م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة 65
للجمعية العامة للأمم المتحدة
- 61.....نيويورك، 16 شوال 1431هـ الموافق 27 شتنبر 2010م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى
من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الثامنة
- 65.....الرباط، 29 شوال 1431هـ الموافق 08 أكتوبر 2010م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية حول «التدبير المستدام
للساحل : دور التربية والتحسيس»
- 69.....طنجة، 30 شوال 1431هـ الموافق 09 أكتوبر 2010م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية-الإفريقية
- 71.....سرت (ليبيا)، فاتح ذو القعدة 1431هـ الموافق 10 أكتوبر 2010م.....

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الثالث للسياسة العالمية
- مراكش، 07 شوال 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010م.....75
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة المتوجهين إلى الديار المقدسة
- الرباط، 09 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010م.....79
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية حول «الإحصاء في خدمة التنمية»
- الرباط، 11 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010م.....83
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الوطنية السابعة لبرلمان الطفل
- الرباط، 14 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010م.....87
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى الاقتصادي العالمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط
- مراكش، 17 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010م.....89
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال منتدى التنمية البشرية أكادير، 23 ذو القعدة 1431 هـ الموافق فاتح نونبر 2010م.....93
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى 35 للمسيرة الخضراء ميدلت، 28 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 06 نونبر 2010م.....97
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في معرض «موروكو» بلندن لندن، 03 ذو الحجة 1431 هـ الموافق 10 نونبر 2010م.....101
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة إفريقيا - الاتحاد الأوروبي الثالثة طرابلس، 22 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 29 نونبر 2010م.....103
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
- 22 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 29 نونبر 2010م.....107

2011

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الاقتصادية العربية
شرم الشيخ (مصر)، 14 صفر 1432هـ الموافق 19 يناير 2011م.....111
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدار البيضاء، 17 ربيع الأول 1432هـ الموافق 21 فبراير 2011م.....113
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة حول مشروع الدستور الجديد
الرباط، 04 ربيع الثاني 1432هـ الموافق 09 مارس 2011م.....115
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حفل تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور
الرباط، 05 ربيع الثاني 1432هـ الموافق 10 مارس 2011م.....119
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الثانية للمنتدى الدولي «دكار-فلاحة» المخصص لموضوع «تنظيم الأسواق الفلاحية والحكامة العالمية»
دكار، 14 جمادى الأولى 1432هـ الموافق 18 أبريل 2011م.....121
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الرابعة للفلاحة
مكناس، 22 جمادى الأولى 1432هـ الموافق 26 أبريل 2011م.....125
- جلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية يوجه «الأمر اليومي» للقوات المسلحة الملكية وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيسها
10 جمادى الثانية 1432هـ الموافق 14 ماي 2011م.....129
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة حول مشروع الدستور الجديد
الرباط، 14 رجب 1432هـ الموافق 17 يونيو 2011م.....133
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الثالثة والثلاثين للموسم الثقافي الدولي لأصيلة
أصيلة، فاتح شعبان 1432هـ الموافق 03 يوليوز 2011م.....141

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية حول التراث الثقافي بالريف الحسيمة، 13 شعبان 1432 هـ الموافق 15 يوليوز 2011 م.....145
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين
طنجة، 28 شعبان 1432 هـ الموافق 30 يوليوز 2011 م.....149
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حفل أداء القسم من طرف الضباط المتخرجين من المدارس العليا العسكرية، وشبه العسكرية والضباط الذين ترقوا في رتبهم تطوان، 29 شعبان 1432 هـ الموافق 31 يوليوز 2011 م.....155
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لثورة الملك والشعب
مراكش، 20 رمضان 1432 هـ الموافق 20 غشت 2011 م.....157
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المتوجهين إلى الديار المقدسة الرباط، 10 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 08 أكتوبر 2011 م.....161
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الثامنة للبرلمان الرباط، 16 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 14 أكتوبر 2011 م.....163
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
مراكش، 26 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 24 أكتوبر 2011 م.....167
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء الرباط، 09 ذو الحجة 1432 هـ الموافق 06 نونبر 2011 م.....171
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي التركي الرباط، 29 ذو الحجة 1432 هـ الموافق 16 نونبر 2011 م.....175
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني
نيويورك، 04 محرم 1433 هـ الموافق 30 نونبر 2011 م.....179



2012

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي حول القدس
الدوحة، 04 ربيع الثاني 1433 هـ الموافق 26 فبراير 2012 م.....183
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر العام
لاتحاد الجامعات العربية
فاس، 27 ربيع الثاني 1433 هـ الموافق 20 مارس 2012 م.....187
- رسائل من جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس إلى رؤساء الدول دائمة
العضوية بمجلس الأمن والعديد من الشخصيات العالمية بشأن التطورات الخطيرة بالقدس
الرباط، 07 جمادى الأولى 1433 هـ الموافق 30 مارس 2012 م.....191
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات
المالية العربية
مراكش، 25 جمادى الأولى 1433 هـ الموافق 17 أبريل 2012 م.....193
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في إحياء ذكرى الاعتداء
الإرهابي على مقهى «أركانة»
مراكش، 07 جمادى الثانية 1433 هـ الموافق 28 أبريل 2012 م.....197
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى حفل تخليد الذكرى الثلاثين لتأسيس
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
الرباط، 11 جمادى الثانية 1433 هـ الموافق 03 ماي 2012 م.....199
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل تنصيب أعضاء الهيئة العليا
للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة
الدار البيضاء، 16 جمادى الثانية 1433 هـ الموافق 08 ماي 2012 م.....203
- «الأمر اليومي» الموجه للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى 56 لتأسيسها
الرباط، 20 جمادى الثانية 1433 هـ الموافق 14 ماي 2012 م.....205

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية
أروشا، 09 رجب 1433 هـ الموافق 31 ماي 2012 م 209.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر السادس لجمعية المحاكم
والمجالس الدستورية التي تتقاسم استعمال اللغة الفرنسية
مراكش، 14 شعبان 1433 هـ الموافق 04 يوليوز 2012 م 213.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة
لاعتلاء جلالتة عرش أسلافه المنعمين
الرباط، 10 رمضان 1433 هـ الموافق 30 يوليوز 2012 م 217.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من
مختلف المدارس العليا العسكرية وشبه العسكرية والضباط الذين ترقوا في رتبهم
الرباط، 11 رمضان 1433 هـ الموافق 31 يوليوز 2012 م 223.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي بمكة المكرمة
مكة المكرمة، 26 رمضان 1433 هـ الموافق 15 غشت 2012 م 225.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب
الرباط، فاتح شوال 1433 هـ الموافق 20 غشت 2012 م 229.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية حول «التحديات الطاقية
في الفضاء الأورو متوسطي»
ورزازات، 26 شوال 1433 هـ الموافق 14 شتنبر 2012 م 233.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة
الرباط، 09 ذو القعدة 1433 هـ الموافق 26 شتنبر 2012 م 237.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 12 ذو القعدة 1433 هـ الموافق 28 شتنبر 2012 م 241.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الملتقى الدولي حول التمويلات الصغرى بالمغرب
الصخيرات، 24 ذو القعدة 1433 هـ الموافق 11 أكتوبر 2012 م 245.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من
الولاية التشريعية التاسعة
الرباط، 25 ذو القعدة 1433 هـ الموافق 12 أكتوبر 2012 م 249.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الـ 14 لرؤساء دول وحكومات
الفرانكفونية
كنشاسا، 26 ذو القعدة 1433 هـ الموافق 13 أكتوبر 2012 م..... 253.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المناظرة الوطنية حول السينما
الرباط، 30 ذو القعدة 1433 هـ الموافق 16 أكتوبر 2012 م..... 257.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ 37 للمسيرة الخضراء
الرباط، 21 ذو الحجة 1433 هـ الموافق 06 نونبر 2012 م..... 259.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الـ 17 لجامعة مولاي علي الشريف
الريصاني، فاتح محرم 1434 هـ الموافق 16 نونبر 2012 م..... 263.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى تظاهرة: «أسبوع صاحب الجلالة الملك
محمد السادس بهواي»
هونولولو، 13 محرم 1434 هـ الموافق 29 نونبر 2012 م..... 267.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية
للشعب الفلسطيني التابعة للأمم المتحدة
نيويورك، 14 محرم 1434 هـ الموافق 29 نونبر 2012 م..... 269.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمجموعة
أصدقاء الشعب السوري
مراكش، 27 محرم 1434 هـ الموافق 12 دجنبر 2012 م..... 271.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الأمسية التأيينية للمرحومة
آسية الوديع
الرباط، 06 صفر 1434 هـ الموافق 20 دجنبر 2012 م..... 275.....



2013

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في حفل تأييني بمناسبة
أربعينية وفاة الفنان أحمد الطيب لعلج
الرباط، 29 صفر 1434 هـ الموافق 12 يناير 2013 م..... 279.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة
الرياض، 09 ربيع الأول 1434 هـ الموافق 21 يناير 2013 م.....281
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة
الرباط، 24 ربيع الأول 1434 هـ الموافق 05 فبراير 2013 م.....283
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى مؤتمر القمة الإسلامي
القاهرة، 25 ربيع الأول 1434 هـ الموافق 06 فبراير 2013 م.....287
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حفل افتتاح الكنيسة اليهودية «صلاة الفاسيين»
فاس، 02 ربيع الثاني 1434 هـ الموافق 13 فبراير 2013 م.....291
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العادية الثانية والأربعين لرؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية
ياموسكرو، 16 ربيع الثاني 1434 هـ الموافق 27 فبراير 2013 م.....293
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرفه
الرئيس السنغالي
دكار، 03 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 15 مارس 2013 م.....299
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرفه
الرئيس الإفواري
أبيدجان، 7 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 19 مارس 2013 م.....303
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس
الغابوني على شرف جلالتة
ليبرفيل، 14 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 26 مارس 2013 م.....307
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية بقطر
الدوحة، 14 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 26 مارس 2013 م.....311
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها جلالتة على
شرف الرئيس الفرنسي فخامة السيد فرانسوا هولاند
الدار البيضاء، 22 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 03 أبريل 2013 م.....315

- «الأمر اليومي» الموجه للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى 57 لتأسيسها
الرباط، 03 رجب 1434 هـ الموافق 14 ماي 2013 م..... 319.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الجمع العام السنوي للبنك الإفريقي للتنمية
مراكش، 29 رجب 1434 هـ الموافق 30 ماي 2013 م..... 323.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر العالمي السابع للتربية البيئية
مراكش، 29 رجب 1434 هـ الموافق 09 يونيو 2013 م..... 327.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة العالمية
للملكية الفكرية
مراكش، 08 شعبان 1434 هـ الموافق 18 يونيو 2013 م..... 331.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المناظرة الوطنية الثانية للصحة
مراكش، 22 شعبان 1434 هـ الموافق فاتح يوليوز 2013 م..... 335.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى مؤتمر مؤسسة قادة التشريع في الدولة
بالولايات المتحدة الأمريكية
مراكش، 22 شعبان 1434 هـ الموافق فاتح يوليوز 2013 م..... 337.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة
لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين
الدار البيضاء، 21 رمضان 1434 هـ الموافق 30 يوليوز 2013 م..... 341.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من
المدارس العليا العسكرية وشبه العسكرية
الدار البيضاء، 21 رمضان 1434 هـ الموافق 31 يوليوز 2013 م..... 347.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب
10 شوال 1434 هـ الموافق 20 غشت 2013 م..... 349.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في ندوة سفراء جلالته
الرباط، 22 شوال 1434 هـ الموافق 30 غشت 2013 م..... 353.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل تنصيب الرئيس المالي الجديد
بياماكو
باماكو، 12 ذو القعدة 1434 هـ الموافق 19 شتنبر 2013 م..... 359.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة المتوجهين إلى الديار المقدسة
- 363..... مطار الرباط- سلا، 14 ذو القعدة 1434هـ الموافق 21 شتنبر 2013م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الـ61 لمؤتمر النساء رئيسات المقاولات العالمية
- 367..... مراكش، 20 ذو القعدة 1434هـ الموافق 27 شتنبر 2013م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية حول تعزيز الحوار بين الحضارات واحترام التنوع الثقافي
- 371..... فاس، 23 ذو القعدة 1434هـ الموافق 30 شتنبر 2013م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الرابع لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة
- 375..... الرباط، 25 ذو القعدة 1434هـ الموافق 02 أكتوبر 2013م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة
- 379..... الرباط، 05 ذو الحجة 1434هـ الموافق 11 أكتوبر 2013م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء
- 385..... 02 محرم 1435هـ الموافق 06 نونبر 2013م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى القمة العربية الإفريقية الثالثة
- 391..... الكويت، 16 محرم 1435هـ الموافق 20 نونبر 2013م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية المنعقدة بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخمسين لإحداث البرلمان في المغرب
- 395..... الرباط، 21 محرم 1435هـ الموافق 25 نونبر 2013م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني التابعة للأمم المتحدة
- 399..... نيويورك، 25 محرم 1435هـ الموافق 29 نونبر 2013م.....
- الرسالتان الملكيتان الموجهتان إلى كل من قداسة البابا فرانسيس والأمين العام للأمم المتحدة معالي السيد بان كي مون
- 401..... 30 محرم 1435هـ الموافق 04 دجنبر 2013م.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن بإفريقيا
باريس، 02 صفر 1435هـ الموافق 06 دجنبر 2013م 403
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أفراد التجريدة المغربية المتوجهة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى
أكادير، 21 صفر 1435هـ الموافق 25 دجنبر 2013م 409



2014

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة العشرين للجنة القدس
مراكش، 15 ربيع الأول 1435هـ الموافق 17 يناير 2014م 413
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الجلسة الختامية للدورة العشرين للجنة القدس
مراكش، 16 ربيع الأول 1435هـ الموافق 18 يناير 2014م 417
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح المنتدى الاقتصادي الإفريقي
أبيدجان، 24 ربيع الأول 1435هـ الموافق 24 فبراير 2014م 419
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس الحكومة حول الإحصاء العام السادس للسكان والسكنى
الرباط، فاتح جمادى الأولى 1435هـ الموافق 03 مارس 2014م 423
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب
مراكش، 10 جمادى الأولى 1435هـ الموافق 12 مارس 2014م 425
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الخامسة والعشرين للقمة العربية
الكويت، 23 جمادى الأولى 1435هـ الموافق 25 مارس 2014م 429

- 433..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الدورة الرابعة للقمة الإفريقية الأوروبية بروكسيل، 03 جمادى الثانية 1435 هـ الموافق 03 أبريل 2014 م
- 437..... الأمر اليومي الموجه للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى 58 لتأسيسها 14 رجب 1435 هـ الموافق 14 ماي 2014 م
- 441..... رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع الثالث لأتباع الطريقة التيجانية فاس، 14 رجب 1435 هـ الموافق 14 ماي 2014 م
- 445..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام أعضاء المجلس الوطني التأسيسي التونسي تونس، 02 شعبان 1435 هـ الموافق 31 ماي 2014 م
- 449..... رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع الخامس والعشرين لمنتدى «كرانس مونتانا» الرباط، 21 شعبان 1435 هـ الموافق 20 يونيو 2014 م
- 453..... رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الاحتفالات المقامة في إطار تخليد الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والبيرو ليما، 24 شعبان 1435 هـ الموافق 23 يونيو 2014 م
- 457..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لعيد العرش الرباط، 02 شوال 1435 هـ الموافق 30 يوليوز 2014 م
- 463..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الواحدة والستين لتورة الملك والشعب 23 شوال 1435 هـ الموافق 20 غشت 2014 م
- 469..... رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الفوج الأول من الحجاج المغاربة الرباط، 14 ذو القعدة 1435 هـ الموافق 10 شتنبر 2014 م
- 473..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك، 29 ذو القعدة 1435 هـ الموافق 25 شتنبر 2014 م
- 477..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة الرباط، 15 ذو الحجة 1435 هـ الموافق 10 أكتوبر 2014 م

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الملتقى التاسع
لمنتدى التنمية من أجل إفريقيا
مراكش، 18 ذو الحجة 1435 هـ الموافق 13 أكتوبر 2014 م..... 483
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين
للمسيرة الخضراء
12 محرم 1436 هـ الموافق 06 نونبر 2014 م..... 487
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة الخامسة
للجنة العالمية لريادة الأعمال
مراكش، 26 محرم 1436 هـ الموافق 20 نونبر 2014 م..... 493
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق
الإنسان
مراكش، 04 صفر 1436 هـ الموافق 27 نونبر 2014 م..... 497
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الخامسة عشرة للمنظمة الدولية
للفرانكوفونية
دكار، 07 صفر 1436 هـ الموافق 30 نونبر 2014 م..... 503
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال مؤتمر «فكر» السنوي
الثالث عشر
الصخيرات، 10 صفر 1436 هـ الموافق 03 دجنبر 2014 م..... 507

تقديم

1999-2024، ربع قرن من التاريخ، جيل من حياة إنسان، ثلاثة عقود أولى من الألفية الثالثة، الكثير من الاضطرابات والتقلبات وإعادة التوازنات على المستوى العالمي. ومع ذلك، في هذا المحيط التاريخي الواسع المضطرب بالأزمات الاقتصادية، وعودة الحرب بين القوى العظمى، وتكريس الأزمات السياسية في الديمقراطيات القديمة، نجح المغرب بإيقاعه الخاص في الإبحار بصعوبة ولكن بنجاعة، متفاديا الصخور والعديد من المطبات والدوامات، متأرجحا بين الأمواج المخادعة والجبال الجليدية غير المرئية، دون أن يستسلم.

هذا المسار الطويل للمغرب، الذي لم يكن يوماً سهلاً ولكنه ظل ضامناً للأمان واستمرارية الرؤية، يعود الفضل فيه إلى التوجيهات السامية والرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي هي بمثابة توجيهات ربان السفينة المغربية التي تشق مياه التاريخ المضطربة.

الإقلاع الصناعي الذي يتأكد ويدهش العالم يوماً بعد يوم، والاستقرار الديموغرافي للمجتمع الذي بلغ مرحلة النضج، والربط الطريقي والجوي للتراب الوطني بأكمله، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الكبير بغية تقليص الفجوات الاقتصادية والترايبية والفوارق بين الجنسين، وتأكيد هوية أمة أكثر وعياً بذاتها وأكثر دينامية وجرأة، كما رأيناها خلال كأس العالم 2022؛ فضلاً عن تكريس قضيتنا الوطنية الأولى، المعترف بها بشكل متزايد من قبل غالبية دول العالم، إلى جانب حضورنا الدبلوماسي المتزايد والذي يعزز السلام والحوار؛ كل هذه الإنجازات نجد أسسها مخطوطة في خطب ورسائل ملكية سامية متبصرة وملهمة ومتبعة للمشاريع، منذ ولادتها كفكرة إلى غاية تحقيقها على أرض الواقع تحت الرعاية السامية لجلالة الملك.

فالخطاب الملكي، متفرد وناذر وله خصوصياته، كما يجب أن يكون، حيث نجح في طبع إيقاع فضائنا العام الحي والديناميكي، من خلال التدخلات الملكية المنتظرة الضابطة والمؤطرة للخطاب الديمقراطي ومحددة لشروط وجود خطاب حر وشفاف في إطار من التسامح واحترام مختلف الهويات الثقافية والإيديولوجية.

إن الخطاب الملكي مكرس بشكل مزدوج. كموقع للتاريخ، يجمع الدلالات والرؤى والتصورات الملكية التي تتجاوز الزمن الانتخابي للسياسات، فضلاً عن الزمن المؤسساتي للهيئات الحكومية، يفرض سرعة أخرى على السياسة المغربية، سرعة على المدى الطويل، مدعومة بقرون من التاريخ الماضي، وإسقاط نفسها على القرون القادمة، وهو أمر لا تستطيع برامج ومشاريع الفاعلين السياسيين المدرجة في زمنيّات الولايات الانتخابية القيام به. ففي عالم تمزقه الآن تحديات محفوفة بالمخاطر: مناخية، هجرة، تكنولوجية،

توجد فقط كلمة تتجذر شرعيتها في سلالة الأسرة الحاكمة يمكن أن تكون ناجعة في هذا الصدد. إن النجاحات التي حققتها بلادنا في مجالات الثقافة والحفاظ على التراث، والطاقت المتجددة ومحاربة تغير المناخ، وفي حل النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان والهجرة، ترجع إلى قدرة الخطاب الملكي على لم الشمل والتغاضي عن الكلمات المفارقة في السياسة والمجتمع.

ثم يتم تكريس الخطاب الملكي كخطاب مرجعي للأمة بأكملها. ويمكن للمغرب أن يتطور ويتقدم ويحارب ويتفوق على نفسه من خلال هذه الخطب الملكية القوية، التي تعتبر الطقوس البروتوكولية التي تحاط بها ضمان لقيمتها النادرة، وقدرتها على تجاوز اللعبة السياسية لوضع نفسها في موقف الحكم.

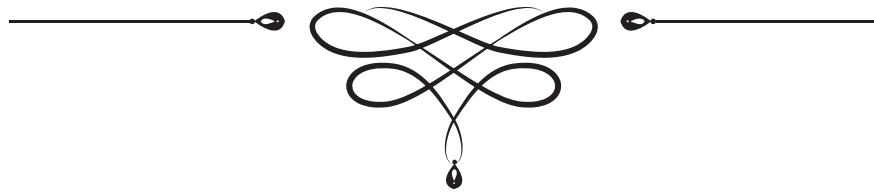
وبدلاً من استعراض مختلف المجالات المتعلقة بالتدخلات الملكية، والتي سيكتشفها القارئ في صفحات هذه المجلدات الاستثنائية، من المثير للاهتمام ملاحظة كيف ينتشر الخطاب الملكي، عبر ضوابط سياسية خاصة بالثقافة السياسية المغربية، والتي، لحسن الحظ، مازالت تسكننا. مختلف مكونات المجتمع المغربي، المجتمع المدني، القطاع الخاص، مؤسسات الدولة، الشرائح المختلفة للسكان، في تنوع خصائصها، الاجتماعية الترابية والثقافية والديموغرافية، تعترف، كل بطريقتها الخاصة، بهذا الخطاب الملكي المتعدد والموحد، والذي يعمل كنواة موحدة تدور حوله اختلافاتنا.

الوحدة الترابية للأمة، والقضايا الكبرى للأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومواصلة المسار الديمقراطي وتعميقه، والالتزام بالقضية العالمية للثقافة والحفاظ على التراث، وتعزيز إرادتنا في دعم القانون الدولي وأن نكون من الداعمين الكبار للمجتمع الدولي؛ هذه قيمنا، هي هي، ونضالاتنا دائماً مزيج ذكي من من الجرأة الاستراتيجية والحرص الدبلوماسي على الحوار وبناء التوافقات.

وإنه لشرف عظيم لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووعيا منها بالأهمية التاريخية والفكرية لهذه المجلدات، أن تقدمها إلى مواطنينا، الذين سيجدون فيهم المراجع الاستشراافية التي تواكب تطور مملكتنا.

محمد مهدي بنسعيد
وزير الشباب والثقافة والتواصل

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2010

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية
مراكش، 17 محرم 1431 هـ الموافق 03 يناير 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

نتولى اليوم، تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية. وهي لحظة قوية، نعتبرها انطلاقة لورش هيكلية كبير، نريده تحولا نوعيا في أنماط
الحكامة الترابية. كما نتوخى أن يكون انبثاقا لدينامية جديدة، للإصلاح المؤسسي العميق.

ومن هذا المنظور، فإن الجهوية الموسعة المنشودة، ليست مجرد إجراء تقني أو إداري، بل توجهها حاسما لتطوير وتحديث هياكل
الدولة، والنهوض بالتنمية المندمجة.

لذا، قررنا إشراك كل القوى الحية للأمة في بلورته. وقد ارتأينا إحداث لجنة استشارية خاصة بهذا الشأن؛ أسندنا رئاستها للأستاذ عمر
عزيمان، لما عهدناه فيه، من كفاءة وحنكة وتجرد، والتزام بروح المسؤولية العالية.

واعتبارا للأبعاد المتعددة للجهوية، فقد راعينا في أعضاء هذه اللجنة، غيرتهم الوطنية على المصلحة العامة، وتنوع مشاربهم، وتكامل
اختصاصاتهم، وخبرتهم الواسعة بالشأن العام، وبالخصوصيات المحلية لبلدهم.

وطبقا لما رسخناه من انتهاج المقاربة التشاركية، في كل الإصلاحات الكبرى، ندعو اللجنة إلى الإصغاء، والتشاور مع الهيئات
والفعاليات المعنية والمؤهلة.

وإننا ننتظر من هذه اللجنة، إعداد تصور عام، لنموذج وطني لجهوية متقدمة، تشمل كل جهات المملكة؛ على أن ترفعه لسامي نظرنا
في نهاية شهر يونيو القادم.

وكما سبق أن أكدنا على ذلك، فإننا ندعو اللجنة إلى الاجتهاد في إيجاد نموذج مغربي - مغربي للجهوية، نابع من خصوصيات بلدنا. وفي صدارتها انفراد الملكية المغربية بكونها من أعرق الملكيات في العالم. فقد ظلت، على مر العصور، ضامنة لوحدة الأمة، ومجسدة للتلاحم بكافة فئات الشعب، والوقوف الميداني على أحواله، في كل المناطق.

كما أن المغرب يتميز برصيده التاريخي الأصيل، وتطوره العصري المشهود، في انتهاج اللامركزية الواسعة. لذا، يجدر باللجنة العمل على إبداع منظومة وطنية متميزة للجهوية؛ بعيدا عن اللجوء للتقليد الحرفي، أو الاستنساخ الشكلي للتجارب الأجنبية.

غايتنا المثلى التأسيس لنموذج رائد في الجهوية بالنسبة للدول النامية، وترسيخ المكانة الخاصة لبلادنا، كمرجع يحتذى، في اتخاذ مواقف وطنية مقدامة، وإيجاد أجوبة مغربية خلاقة، للقضايا المغربية الكبرى.

وعلى هذا الأساس، فإن بلورة هذا التصور، يتعين أن تقوم على مرتكزات أربعة:

- أولا : التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها، في وحدة الدولة والوطن والتراب، التي نحن لها ضامنون، وعلى صيانتها مؤتمنون. فالجهوية الموسعة، يجب أن تكون تأكيدا ديمقراطيا للتميز المغربي، الغني بتنوع روافده الثقافية والمجالية، المنصهرة في هوية وطنية موحدة.

- ثانيا : الالتزام بالتضامن. إذ لا ينبغي اختزال الجهوية في مجرد توزيع جديد للسلطات، بين المركز والجهات. فالتنمية الجهوية لن تكون متكافئة وذات طابع وطني، إلا إذا قامت على تلازم استثمار كل جهة لمؤهلاتها، على الوجه الأمثل، مع إيجاد آليات ناجعة للتضامن، المجسد للتكامل والتلاحم بين المناطق، في مغرب موحد.

- ثالثا : اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات، وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها، بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات.

- رابعا : انتهاج اللاتمركز الواسع، الذي لن تستقيم الجهوية بدون تفعيله، في نطاق حكمة ترابية ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نتوخى من هذا الورش المؤسس بلوغ أهداف جوهرية. وفي مقدمتها إيجاد جهات قائمة الذات، وقابلة للاستمرار، من خلال بلورة معايير عقلانية وواقعية، لمنظومة جهوية جديدة.

ويأتي في المقام الثاني، انبثاق مجالس ديمقراطية، لها من الصلاحيات والموارد، ما يمكنها من النهوض بالتنمية الجهوية المندمجة. فجهات مغرب الحكامة الترابية الجيدة، لا نريدها جهازا صوريا أو بيروقراطيا؛ وإنما مجالس تمثيلية للنخب المؤهلة، لحسن تدبير شؤون مناطقها.

ويظل في صلب أهدافنا الأساسية، جعل أقاليمنا الجنوبية المسترجعة في صدارة الجهوية المتقدمة. فالمغرب لا يمكن أن يبقى مكتوف اليدين، أمام عرقلة خصوم وحدتنا الترابية، للمسار الأممي لإيجاد حل سياسي وتوافقي، للنزاع المفتعل حولها، على أساس مبادرتنا للحكم الذاتي، الخاصة بالصحراء المغربية.

وإذ نؤكد أن هذه المبادرة، ذات المصداقية الأمامية، تظل مطروحة للتفاوض الجاد، لبلوغ التسوية الواقعية والنهائية، فإننا سنمضي قدما في تجسيد عزمنا القوي، على تمكين أبناء وسكان صحرائنا المغربية الأوفياء، من التدبير الواسع لشؤونهم المحلية. وذلك ضمن جهودية متقدمة، سنتولى تفعيلها، بإرادة سيادية وطنية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ننتظر من الجميع التحلي بالتعبئة القوية، واستشعار الرهانات الاستراتيجية للورش المصيري للجهوية الموسعة، الذي نعتبره محكا لإنجاح الإصلاحات الهيكلية الكبرى، التي نقودها.

ومن هنا نحث اللجنة على الانكباب الجاد على الإشكالات الحقيقية المطروحة، في تضافر للجهود، والاجتهاد الخلاق، لتقديم مقترحات عملية وقابلة للتطبيق. ويظل طموحنا الوطني، الارتقاء من جهوية ناشئة، إلى جهوية متقدمة، ذات جوهر ديمقراطي وتنموي.

وإذ نعرب لهذه اللجنة عن دعمنا، ومتابعتنا لأعمالها، نوجه الحكومة وكافة السلطات، للتعاون معها، ومدتها بالوسائل اللازمة، للقيام بمهامها.

والله تعالى نسال أن يوفقنا جميعا، لتحقيق ما نتوخاه من جعل الجهوية الموسعة، عماد الصرح المؤسسي للدولة المغربية، التي نحرص على ترسيخها كدولة عصرية للقانون والمؤسسات، وللحكمة الجيدة. وذلك في تلامز وثيق بين صيانة حقوق الوطن في وحدته وحوزته وسيادته؛ وحقوق كل المغاربة، في المواطنة المسؤولة، والكرامة الموفورة، ضمن مغرب موحد ومتضامن، آمن ومتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى لقاء القمة الأولى بين المغرب والاتحاد الأوروبي
غرناطة، 20 ربيع الأول 1431 هـ الموافق 07 مارس 2010 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معالي السيد هيرمان فان رومباي، رئيس المجلس الأوروبي،
معالي السيد خوصي لويس رودريغيز ثباتيرو، رئيس الحكومة الإسبانية، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي،
معالي السيد خوصي مانويل باروسو، رئيس اللجنة الأوروبية،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نود، في البداية، أن نعبر عن فائق تقديرنا وتثميننا للمبادرة الحميدة، التي أقدمت عليها إسبانيا الصديقة، الرئيسة الحالية لمجلس الاتحاد الأوروبي، لاحتضان أول لقاء للقمة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.

إن قمة غرناطة، التي تحمل رمزية قوية، لكونها تعقد في بلد جار، تجمع به المملكة المغربية علاقات متميزة وكثيفة، تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمغرب، اعتبارا للدينامية الجديدة، التي ستضيفها على شراكتنا، وكذا لكونها تتيح الاستثمار الأمثل، لما تشهده بلداننا من تطورات كبرى، وتحولات عميقة.

وفي هذا الصدد، نجدد التعبير عن تهانينا للاتحاد الأوروبي، لاعتماده معاهدة لشبونة؛ واثقين بأن هذه الخطوة الجديدة والمتقدمة، ستعزز مكانة أوروبا، وتضفي عليها المزيد من الدينامية والقوة والإشعاع الدولي، لمواصلة القيام بدورها الإيجابي والريادي، خاصة على صعيد حوارها المباشر.

ومن جانبها، فإن المملكة المغربية ستظل، على المعهود فيها، وفيه لالتزامها بمواصلة بناء علاقات مع الاتحاد الأوروبي، أشد ما تكون متانة وقوة، وأكثر ما تكون تقدما واتساعا.

ولا غرو أن تلتئم هذه القمة في الوقت الذي أخذت فيه هذه العلاقة منحى تصاعديا، بفضل الوضع المتقدم، وفي ظرف أصبح مسارها يتسم بالتوجه بخطى حثيثة، وبكل طموح، نحو مستقبل أفضل، وآفاق واعدة.

وعلاوة على بعده الثنائي، فإن هذا الوضع المتقدم سيتيح للمغرب والاتحاد الأوروبي، أن يضعوا سويا، تصورا استباقيا لمعالم حكمة أورو-متوسطة متجددة، أكثر طموحا، وأوثق تضامنا.

وفي هذا السياق، نجدد مساندتنا ودعمنا للاتحاد من أجل المتوسط؛ موقنين أن هذه المبادرة، بمجرد اكتمال وسائل تفعيلها، ستكون من إبراز كل ما تزخر به المنطقة المتوسطية من مؤهلات، بل ومن تقديم الأجوبة المناسبة على التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، التي يواجهها الفضاء الأورو-متوسطي.

وبالموازاة مع مشاريعه ذات البعد الشامل، فإن الاتحاد من أجل المتوسط مطالب بتطوير أشكال من «التعاون المعزز»، على الصعيد الإقليمي الفرعي، ولا سيما على مستوى اتحاد المغرب العربي، الذي يتوفر على إمكانات واعدة، في هذا المجال بالذات.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يؤكد التزامه بمواصلة العمل، من أجل تفعيل البناء المغاربي، على أسس الجدية والمصادقية، مجددا حرصه القوي على تشييد مستقبل مشترك، يقوم على احترام مستلزمات السيادة والحوزة الترابية للدول، ومراعاة متطلبات حسن الجوار.

كما يدعو الجهات الأخرى إلى التجاوب مع نداءات مجلس الأمن، والالتزام بإيجاد تسوية سياسية للخلاف المفتعل بشأن وحدته الترابية، على أساس المبادرة المغربية بتحويل جهة الصحراء حكما ذاتيا موسعا، في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

إن طموح المملكة المغربية في الإسهام في الارتقاء بالمنطقة المتوسطية، إلى فضاء جيو-سياسي متجانس وقابل للحياة، لا يوازيه إلا الضرورة الملحة لإطلاق شراكة استراتيجية حقيقية بين إفريقيا وأوروبا؛ عمادها المصالح المتبادلة، والتحديات المتقاسمة، وبناء مستقبل مشترك.

فالتداخل المتزايد للمصالح الجيو-سياسية والأمنية بين القارتين، وكذا كثافة المبادلات الاقتصادية والثقافية والإنسانية؛ كلها عوامل تستلزم بلورة منظومة تشاركية خلاقية، تأخذ بالاعتبار الخصوصيات الجيو-سياسية لكل جهة من مناطق القارة الإفريقية.

وفي هذا الصدد، فإن الأجندة الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية، لكل من منطقة الساحل والصحراء، والواجهة الأطلسية، تتطلب على وجه الخصوص، مقاربات تشاورية وتشاركية ومتضامنة.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن المغرب، الذي يشاطر الاتحاد الأوروبي نفس التشخيص، لشتى التحديات المطروحة، على الصعيدين المتوسطي والإفريقي، سيستمر في النهوض بدور الفاعل المشارك، الذي ما فتى يضطلع به، والذي يؤهله للقيام به، ليس فقط موقعه الاستراتيجي كملتقى بين القارتين، وإنما أيضا تواجدته على واجهتين بحريتين، وانفتاحه الطبيعي على مختلف هذه الفضاءات.

بيد أن بلوغ هذا الهدف، وانتهاج المسار الواعد المفضي إليه، يتطلب إيمانا عميقا، واقتناعا راسخا، وعملا إراديا. وعلى أساس هذه المبادئ السامية، وما سواها من القيم المثلى، فإن المغرب عاقد العزم على توطيد توجهه، سواء لتحقيق تقارب أمثل مع الاتحاد الأوروبي، أو للسير إلى أبعد مدى ممكن، لإرساء علاقة بناءة مع هذا الاتحاد.

وإننا لنسجل، ببالغ الاعتزاز، أن شراكتنا في كافة تجلياتها وأبعادها ومجالاتها، تتطابق وما نبذله، بإيمان وعزيمة، من مجهودات جادة ودؤوبة، للمضي قدما في ترسيخ دعائم مجتمع منفتح، ديمقراطي وتضامني.

كما أنه من دواعي ارتياحنا، أن يتلاقى توجه المغرب الأكيد في البروز كاققتصاد صاعد، مع طموحه الاستراتيجي، لبناء فضاء اقتصادي مشترك مع الاتحاد الأوروبي.

وتحقيقا لهذا الهدف الأسمى، فإن المغرب، إذ يتطلع إلى ما هو أرحب من مجرد إقامة منطقة للتبادل الحر؛ ليدعو إلى الرفع من حركية تدفق الاستثمارات، وتعزيز أساليب التكامل والتجانس في المجالين الزراعي والصناعي، وإعادة انتشار الأنشطة الخدمائية، وتطبيق سياسات مشتركة في مجالات البحث من أجل التنمية، واقتصاد المعرفة.

ومن الضروري أن يتطلب هذا التوجه تفعيلا سريعا وناجعا، لكافة الالتزامات المتفق عليها من قبل الطرفين. وفي هذا الصدد، ونظرا للأهمية التي تكتسيها الاتفاقية الزراعية الجديدة المبرمة مؤخرا، وللفرص التي تتيحها، فإن المغرب، إذ يؤكد حرصه على التعجيل بأجرتها، وفاء بتعهداتنا المشتركة، فإنه يأسف للتأخير الحاصل في دخولها حيز التنفيذ.

وإن إقامة فضاء مشترك بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، في مجال اقتصاد المعرفة، لمن شأنه أن يشمل عمليا الرهانات الجديدة، الطاقية والبيئية، وذلك بتشجيع البحث العلمي، في مجال الطاقة الإيكولوجية، والطاقات النظيفة، والاقتصاد الأخضر، والبحث في مجال الأرصاد الجوية، والتنوع البيولوجي، وتحلية مياه البحر، والوقاية من الطوارئ، كالفيضانات والجفاف...

وفي هذا الصدد، فإن مشروع الطاقة الشمسية، الذي أعطينا انطلاقته، في شهر نونبر المنصرم، يعكس رؤية واضحة وطموحة، في مجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة. وهنا نؤكد أن المغرب يأمل أن يستكشف مع الاتحاد الأوروبي، كافة الفرص التي ستنجحها المشاريع ذات الصبغة الجهوية، كمشروع «ديزيرتيك»، وذلك لإرساء قواعد سياسة طاقة أورو-متوسطة مضبوطة، آمنة ومستدامة.

كما يتعين انتهاز نفس المقاربة التشاورية والتضامنية، متى تعلق الأمر بالتعامل مع مسألة الحركية الإنسانية بين المغرب وأوروبا.

وفي هذا المضمار، فإن المغرب، من منطلق مبادئه ومقوماته الدستورية والهوياتية والسوسيولوجية، ليعرب عن تقديره واهتمامه بهذا الوجه الجديد من المواطنة، الذي بدأ يتشكل بين ضفتي المتوسط، ويدعو لمزيد العون للمهاجرين، لتمكينهم من اكتساب توازن هوياتي، من شأنه أن يعزز الهوية الأصلية للمهاجر، دون حملته على التنكر لها، أو التخلي عن أصوله، أو الانسلاخ عن جذوره.

وتظل الغاية التي ينبغي أن ننشدها جميعا، هي النهوض بأوضاع المهاجرين، لتمكينهم من الاضطلاع بدور الفاعل المنخرط في الإسهام في تعزيز المبادلات بين ضفتي المتوسط، والرافعة القوية لتجسيد تلاحق الثقافات، وتمازج وتعايش الأجناس البشرية.

وعملا على تجلية هذا البعد الثقافي، فإن الجامعة الأورو-متوسطة بمدينة فاس، سوف تسهم بشكل فاعل، في بناء فضاء موحد للتعليم العالي والبحث.

وإجمالا، فإن الاعتزاز والارتياح لما تحقق من مكاسب هامة، ورصد الآفاق الواسعة، المفتوحة أمام الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، لا ينبغي أن يحجب عنا ضرورة توجيه هذه الشراكة، نحو تحقيق غايات أسمى وأكثر طموحا.

ومن هذا المنظور، فقد بات من اللازم أن يكتسب الوضع المتقدم، الذي حددنا معالمه، في مارس 2000، كل المقومات القانونية والمؤسسية والاتفاقية والتعاقدية، التي أصبح جديرا بها. ونعني بذلك الارتقاء به إلى مستوى شراكة متميزة.

وإن المغرب، الذي ما فتئ يولي علاقته مع الاتحاد الأوروبي مكانة رفيعة، ليؤكد التزامه الراسخ بتعزيز ومواصلة هذه الدينامية المثلى والواقعة والمثمرة، بالنسبة للطرفين، والتي ظلت على الدوام، تميز علاقة بلادنا بأوروبا.

كما أن المغرب يعتبر أن هذه المرحلة النظامية الجديدة، في علاقته بالاتحاد الأوروبي، مدعوة لأخذ شكل «شراكة متميزة»، كفيلة بالاستثمار الأمثل للمكاسب والإنجازات المحققة، خلال الفترة الأخيرة، وجديرة بتقديم إجابات ملائمة وطموحة، لما طرحه المستجدات الاقتصادية والإنسانية والاستراتيجية، لكل من المغرب والاتحاد الأوروبي.

فبلادنا تتطلع إلى تدشين عهد جديد مع هذا الاتحاد، من خلال هذا الإطار من العلاقات، الذي من شأن بلورة وتفعيل أفاقه التعاقدية، ومقومات أجزائه، أن تضفي المزيد من الزخم والبعد الاستراتيجي، على المسار المستقبلي للعلاقة القائمة بيننا.

وإن من شأن العهد الجديد، والأفق المفتوح، في علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي، أن يتيح لهما العمل، بكل عزم وطموح، وبرؤية واضحة، للاستفادة من الفرص والإمكانات الجديدة، التي تفتحها أمام شراكتها معاهدة لشبونة، وذلك لبلورة وإرساء منظومة شراكة جديدة، تكفل للمغرب تعزيز قربه من الاتحاد الأوروبي.

وبقدر ما سيفرزه هذا الأفق من نتائج إيجابية، على مستقبل العلاقة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، فستكون له نفس النتائج على الصعيد الإقليمي، من خلال الأفاق الواعدة، التي سيفتحها، باعتباره نموذجا رائدا للتقارب بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين.

أصحاب المعالي والسعادة،

إننا نتمن بانعقاد هذه القمة الأولى من نوعها، بمدينة غرناطة العريقة، إحدى الشواهد الخالدة للتفاعل التاريخي والثقافي والإنساني، بين ضفتي المتوسط، ولتمازج الحضارات المغربية والإسبانية والأوروبية؛ متطلعين للارتقاء بنظام الوضع المتقدم في علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي، إلى شراكة متميزة.

وهذا ما يقتضي أن يكون التقدم مشتركا، وليس أحادي الجانب، وإنما يسير على سكة متوازية. فمن جهة، فإن المغرب يتقدم نحو أوروبا، بما تقوده، بإرادة سيادية وطنية، ووفاء لالتزاماتنا بترسيخ بناء مجتمع ديمقراطي تنموي، معتر بهويته الأصيلة، منفتح على عصره، وعلى جواره المباشر، ولا سيما الأوروبي منه، وبما نحرض عليه من إصلاحات هادفة لترسيخ الحكامة الجيدة، وأوراش هيكلية للتحديث الاقتصادي والتنمية البشرية. ومن جهة ثانية، فإننا نتطلع إلى أن تتقدم أوروبا بدورها نحو المغرب، لتكون خير شريك له، من حيث دعمها الملموس، وإسهامها القوي، في عمل مشترك وجاد، من أجل بلورة المشروع الاستراتيجي للشراكة المتميزة. وذلك وفاء لإشراقات تاريخ مشترك من تحالف حضاراتنا، والتزاما بمتطلبات عصر التكتلات، ورفعا لتحديات العولمة، وتحقيقا لأمال الأجيال الصاعدة، في العيش ضمن فضاء آمن ومزدهر؛ فضاء مشترك يسوده ما نتقاسمه من التشبث بالمثل السامية للسلم والإخاء والديمقراطية، والتضامن والتقدم، والتصدي لنزوعات الانغلاق والإقصاء والإرهاب، ونصرة القيم المثلى لاحترام كرامة الإنسان، وصون حرمة الأوطان، والتنمية المندمجة للبلدان، في نطاق من الطمأنينة والأمان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القمة العربية الثانية والعشرين بليبيا
سرت، 10 ربيع الثاني 1431 هـ الموافق 27 مارس 2010م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الأخ القائد معمر القذافي، رئيس القمة،

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي،

سيادة الأمين العام،

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أعرب لفخامة الأخ معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح، عن مشاعر التقدير، لغيرته العربية الصادقة، وروحه الوجدانية المشهودة. كما أتقدم بالشكر الجزيل لفخامته، وللشعب الليبي العريق، على ضيافة هذه القمة، وعلى الجهود السخية لحسن التثامها.

وأود الإشادة بما قام به أخونا الموقر، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة، من جهود خيرة، خلال رئاسته لقمة الدوحة.

وفي نفس السياق، أنوه بالمساعي الحميدة، التي يبذلها معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وإن ارتياحنا لانعقاد مؤتمرات القمة العربية بصورة منتظمة، لا يعادله إلا انشغالنا بضرورة الارتقاء بها إلى مستوى العمل المتواصل المشترك لتفعيل قراراتها الهادفة إلى تجاوز المعوقات، ورفع التحديات، وبناء فضاء عربي مندمج، على أسس من الثقة المتبادلة، والشراكة المثمرة.

أجل، لقد ظلت هذه الأهداف السامية، محل إجماع القيادات والشعوب العربية. لكن ما الذي حال دون بلوغها؟

إنه الاقتصار على استشعار ما للأمة العربية من رصيد مشترك، ثقافي وروحي مشرق، على حساب الاستحضار الموضوعي للواقع المؤسف للعالم العربي. وهو واقع مشحون بشتى الخلافات والنزاعات البينية؛ بل وبمناورات ومؤامرات التجزئة والانقسام، والمس بالسيادة أو بالوحدة الترابية أو الوطنية لبلدانه، في شرقه وغربه. فضلا عن التفاوتات التنموية الصارخة، غير اللاتقة بشعوب تجمعها كل مقومات الوحدة والتضامن.

وقد بلغ هذا الوضع حدا من التفاقم، بحيث لم يعد جوهر الاهتمام المركزي بالقضية الفلسطينية، هو بلوغ الهدف الأسمى، لإقامة دولة فلسطينية؛ وإنما صار الشغل الشاغل للأمة، هو تحقيق المصالحة بين مكونات وفصائل هذا الشعب المكوم، والمستهدف بشتى التجاذبات والاستقطابات.

وقد استغلت إسرائيل هذا الوضع المتردي، للمتادي في سياساتها العدوانية، القائمة على الاستيطان الغاصب، والحصار الجائر، وتهويد القدس، وانتهاك حرمت المسجد الأقصى المبارك، والأماكن الروحية والأثرية؛ في خرق سافر للشرعية الدولية، وللقيم الإنسانية.

وفي مقابل هذا التعنت والتصعيد الإسرائيلي، فإن الصف الفلسطيني ظل منقسما على نفسه؛ فيما اقتضت ردود الفعل على بلاغات الإدانة، والمزايدات الكلامية والإعلامية، والاجتماعات الشكلية؛ باستثناء بعض المبادرات التضامنية الملموسة.

وأمام خطورة هذا الوضع، فإن المغرب يؤكد، مرة أخرى، أنه لا مناص من اعتماد استراتيجية عربية، قائمة على دعامتين :

- أولاهما : المصالحة البينية، لتجاوز الخلافات السياسية غير المبررة، وإيجاد حل للقضية الجوهرية الفلسطينية.

- والثانية : تحقيق الاندماج التنموي، باعتباره عمادا لقيام تكتل عربي وازن، في محيطه الإقليمي والعالمي.

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي ،

إن حل الخلافات البينية، وإنجاز المصالحة العربية، يقتضي التحلي بروح الأخوة والحوار والتصافي، والنظرة المستقبلية. كما أنه يمر عبر إعطاء الأسبقية للمصالحة بين المكونات الفلسطينية، تعريزا للموقف التفاوضي الفلسطيني والعربي؛ منوهين، في هذا الشأن، بالجهود الخيرة لأخينا المبجل، فخامة الرئيس محمد حسني مبارك.

وفي نفس السياق، نؤكد دعمنا للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أخينا المحترم، فخامة الرئيس محمود عباس، ولصموده ونضاله، من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، متصلة وقابلة للاستمرار، وعاصمتها القدس الشريف.

وأمام خطورة الوضعية العصبية، الناجمة عن تعنت إسرائيل، علانية، في تنفيذ مخططاتها للتهويد والاستيطان، والعزل والضم، والحصار العدواني، في الضفة الغربية وقطاع غزة عامة، والقدس بصفة خاصة؛ فإننا نؤكد رفضنا القاطع لهذا المخطط الإسرائيلي العدواني، ولتحديه السافر للإرادة السلمية الدولية.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، سنواصل تكثيف جهودنا، بما يلزم للتصدي لمحاولات التهويد اللامشروعة، الهادفة لعزل هذه المدينة السلمية، عن الضفة الغربية المحتلة، وضمها غير الشرعي والمستحيل لإسرائيل.

وبموازاة ذلك، فإننا أشد ما نكون حرصاً، على مواصلة العمل، الذي لم نفتأ نقوم به، من أجل الحفاظ على الوضع القانوني للقدس، وطابعها الحضاري، ومعالمها الروحية، وعلى تقديم كل أشكال الدعم الملموس، لعمود المقدسين. وهو ما نوجه وكالة بيت مال القدس الشريف، للقيام به، من خلال مشاريع وبرامج ميدانية.

كما نؤكد الموقف المغربي الراسخ، الداعم لخيار السلام، والداعي إلى التحرك المتواصل والفعال، على أساس مبادرة السلام العربية، باعتبارها حلاً واقعياً ومسؤولاً، لإقامة الدولة الفلسطينية على أرضها المسترجعة، واستعادة كافة الأراضي العربية الأخرى المحتلة، بالجنوب السوري، والجنوب اللبناني؛ منوهين برائدتها، أختنا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

إن خطورة الأوضاع تتطلب من المجتمع الدولي، وقواه الفاعلة، مواقف أكثر حزمًا وفاعلية، لردع إسرائيل عن التماذي في غيرها، المهديد للسلم والأمن الدوليين، ولإلزامها بالتجاوب الفعلي مع إرادة السلام.

وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، كراعية لمفاوضات غير مباشرة، لحمل إسرائيل على وقف ممارساتها غير المشروعة، وعلى الانخراط الجاد، على أساس مقررات الشرعية الدولية، في مسار سلمي، جاد وملزم لكل الأطراف، لبلوغ حل الدولتين، الذي لا محيد عنه، لضمان السلم والأمن، ليس في المنطقة فحسب، بل وفي العالم أجمع.

وإن المغرب، الذي يعتبر الدفاع عن وحدته الوطنية والترابية، من ثوابته ومقدساته، ليجدد موقفه الراض لأى مساس بوحدة وسيادة أي بلد عربي؛ مؤكداً دعمنا المطلق للمملكة العربية السعودية الشقيقة، في تصديها الحازم لأى تطاول على سلامة أراضيها.

كما نجدد تضامننا مع اليمن، والسودان، والعراق، والصومال، من أجل صيانة وحدتها وسيادتها، وأمنها واستقرارها.

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي،

مهما كانت ضرورة التوافق حول القضايا السياسية العربية المصيرية، فإنها لا يمكن أن تحجب عنا الأهمية المركزية للاندماج التنموي والاقتصادي.

لذا، أصبح من الملح، إقرار رؤية استراتيجية عربية شاملة ومندمجة، كفيلة بتأهيل دولنا لرفع مختلف التحديات التنموية والأمنية، وكسب رهانات العولمة، ومجتمع المعرفة والاتصال.

ولن يتأتى ذلك، إلا بدعم العمل العربي المشترك، في إطار منظومة اقتصادية عربية، قائمة على تشجيع الاستثمار الأمثل، للموارد المالية والطبيعية والبشرية، في بلداننا؛ داعين إلى تفعيل قرارات القمة الاقتصادية الرائدة، بدولة الكويت الشقيقة، ولاسيما منها إنشاء صندوق دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، للنهوض بالتنمية البشرية.

غايتنا انبثاق شراكة تنموية مثمرة بين بلداننا، لتمكينها من الاستفادة من الفرص، التي تتيحها شراكات الجامعة العربية، مع مجموعات الدول الأخرى.

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي،

إن رفع التحديات الراهنة، يتطلب إصلاحا جوهريا وعقلانيا، لهياكل وآليات العمل العربي المشترك، لا يقتصر على أجهزة الجامعة العربية؛ ولا ينحصر في عمل الحكومات، بل يتسع لإشراك الفاعلين الجدد، من برلمانات، وهيئات تمثيلية وجماعات محلية، ومجتمع مدني، وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، ونخب فكرية وإعلامية وفنية.

وإننا لتتطلع أن تشكل هذه القمة، فاتحة عهد جديد من التضامن العربي، يقوم على صدق الإخاء، وحسن الجوار، والتضامن الفعال، والتعاون التنموي، في نطاق اندماج عقلائي وعصري، متميز باحترام خصوصيات كل بلد من بلداننا الشقيقة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لتأسيسها

29 جمادى الأولى 1431 هـ الموافق 14 ماي 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تحتفل أسرة القوات المسلحة الملكية اليوم بكل مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي ومعها الشعب المغربي قاطبة بذكرى غالية على أنفسنا ألا وهي الذكرى الرابعة والخمسون لتأسيسها.

وإنها لمناسبة عظيمة نشيد فيها بكل فخر واعتزاز بالأعمال والمنجزات التي حققتها القوات المسلحة الملكية منذ تأسيسها على يد جدنا جلالة الملك المجاهد محمد الخامس طيب الله ثراه، وإعادة بنائها وتطويرها في عهد والدنا المنعم بالله جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، لتظل سائرة في مصاف الجيوش الحديثة مستحقة بذلك كل التقدير والاحترام على المستويين الوطني والدولي. معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إننا بصفتنا قائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، لا يسعنا إلا أن ننوه بما تبذلونه باستمرار من جهود مشرفة وأعمال حميدة في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن وصيانة مقدساته بكل عزيمة ورباطة جأش لا يزيدهما مرور الوقت إلا قوة وصلابة.

كما نتوجه إليكم جميعا بأخلص مشاعرنا وسابغ رضانا وعطفنا وارتياحنا لما تقومون به متشبعين بروح المسؤولية والحزم والثبات ونكران الذات من أجل أداء المهام المنوطة بكم.

هكذا وتعبيرا عن التلاحم المتين والتعبئة الوطنية الشاملة حول وحدتنا الترابية أصدرنا أوامرنا السامية لاتخاذ الترتيبات اللازمة لاستقبال وفد برلماني يمثل مجلسي النواب والمستشارين في زيارة ميدانية إلى الوحدات المرابطة بأقاليمنا الجنوبية، وذلك للوقوف عن كثب على المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المنجزة بالمنطقة وكذا على الجهود والتضحيات الجسام التي يبذلها جنودنا البواسل ليعيش وطننا آمنا موحدا.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إننا إذ نخلد هذه الذكرى المجيدة نستحضر القيم العليا والأخلاق النبيلة التي تتحلى بها قواتنا المسلحة الملكية في قيامها بواجبها الوطني بكل تقان وإخلاص ومهنية عالية، في مساندة رعايانا المتضررين من جراء الظروف المناخية الصعبة التي عرفتها بعض

جهات مملكتنا الشريفة خلال شتاء هذه السنة وذلك بالتعجيل في تقديم المساعدات الطبية وتوفير الوسائل اللوجستية اللازمة وفك العزلة عن المناطق المتضررة.

وبذلك تكونوا، وطبقا لتعليماتنا السامية، قد أبلتكم البلاء الحسن وتحليتكم بروح المواطنة واليقظة التامة والتأهب المستمر مخلصين بذلك لفضائل التضحيات التي ما فتئتم تتسمون بها لكي يعيش المواطن المغربي في عزة واطمئنان.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز، أنكم تقدمون على الدوام أعمالا جلية ومجهودات محمودة كلما دعيتم في إطار الشرعية الدولية إلى المشاركة في تحقيق السلم واستتباب الأمن في مناطق عدة من العالم. فقد استطعتم في هذا المجال، بفضل ما تتمتعون به من كفاءات مهنية وسلوك حسن أن تكونوا بين خيرة سفراء وطنكم.

وإننا بهذه المناسبة الغالية، نجدد رضانا وتقديرنا لما تقوم به تجريدات قواتنا المسلحة الملكية في الكونغو والكوت ديفوار والكوسوفو دعما لعمليات حفظ السلام، وما سجلته من شهادات امتنان واعتراف من طرف المنتظم الدولي. كما لا يفوتنا أن ننوه بمشاركتم المتألقة في احتفالات العيد الوطني للشعب الغابوني والذكرى الخمسينية لاستقلال السنغال.

وفي هذا الإطار، نود أن نشيد بما تقومون به في مجال إرساء وتطوير سبل التعاون والتبادل العسكري مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات والهيئات الدولية، قصد اكتساب الخبرات والمهارات الحديثة وإيجاد الوسائل والتجهيزات الضرورية الكفيلة برفع مستواكم العملي حتى تقوموا أحسن قيام بالمهام الموكلة إليكم، خاصة في ميدان تدبير الأزمات ودعم العمل الإنساني.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن من أولويات اهتماماتنا الحرص الدائم على تطوير قواتنا المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، من خلال التكوين الدؤوب والمستمر لمواردها البشرية الكفأة وتجهيزها بكافة الإمكانيات الضرورية والوسائل التقنية الحديثة، لتواكب التطور الصناعي والتكنولوجي، حتى يبقى الجندي المغربي نموذجا في السلوك والانضباط والاحترافية.

ويظل الجانب الاجتماعي لقواتنا المسلحة الملكية في صلب اهتماماتنا وعنايتنا الخاصة، وذلك بتبعبنا للمشاريع الكبرى الشاملة التي حرصت جلالتنا على إعطاء انطلاقتها، من برامج لتقوية البنية التحتية للشبكات وتحديث مرافقها الاجتماعية والصحية والرياضية، وبرامج توفير السكن اللائق لفائدة أفراد القوات المسلحة الملكية وقدماء العسكريين وقدماء المحاربين وأيتام الشهداء.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إننا ونحن نحتفل بهذه الذكرى المجيدة، لا يفوتنا أن نستحضر بكل إجلال وإكبار ذكرى القائدين الراحلين، جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس أب الأمة ومؤسس القوات المسلحة الملكية، ووالدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، موحد المغرب المستقل الحديث. وإننا بهذه المناسبة الجليلة لتتضرع إلى الباري عز وجل أن يشملهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته.

كما نتوسل إلى العلي القدير أن يشمل برحمته الواسعة شهداءنا الأبرار الذين ضحوا بالغالي والنفيس ليظل المغرب حرا أبيا مطمئنا، سائلين الله أن يسدد خطاكم ويشد عزمكم ويجعلكم على الدوام حصنا حصينا لهذا الوطن، مبرهنين بذلك على تعلقكم الراسخ بقائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، ومتشبهين بشعاركم الخالد: الله -الوطن -الملك.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الخامسة والعشرين لقمة فرنسا - إفريقيا
نيس، 16 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق 31 ماي 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
السيد رئيس الجمهورية الفرنسية،
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،
أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أعرب عن بالغ سروري، بمناسبة التثام هذه القمة الهامة، التي تجمع مجددا الأسرة الإفريقية وفرنسا، مؤكدا لكم تعلق المملكة المغربية بهذا المنتدى المفعم بروح الأخوة والتضامن.

وإنه لمن دواعي الاعتزاز أن ينعقد هذا الملتقى في مرحلة متميزة من مراحل تاريخنا المشترك، لكونه يتزامن مع احتفال عدد من دول قارتنا بالذكرى الخمسينية لاستقلالها. ذلك أنه بحلول سنة 1960، بزغ فجر جديد بالنسبة لسبعة عشرة دولة إفريقية.

ومن هنا، فإن سنة 2010 تحمل في طياتها دلالة خاصة، لأنها تخلد لمرور نصف قرن على نيل حريتها واستقلالها، واسترجاع سيادتها الوطنية، وكذا على مسار بناء قارة إفريقية، تنعم بالكرامة والازدهار، وتعمل على تجديد روحها وكيانها، ومواكبة ما يفرضه عالم اليوم من متطلبات.

إن العلاقة القائمة بين إفريقيا وفرنسا قد انبثقت من صيرورة تاريخ متقاسم، فضلا عن كونها تنهل من معين نفس القيم الثقافية والإنسانية، وتستند على ذات الرؤية المشتركة للمستقبل. ومن هذا المنطلق، فإن هذه العلاقة تستمد جوهرها من الإيمان العميق بمقومات قارتنا الإفريقية المعترزة بهويتها، والقوية بموروثها الثقافي. تلکم القارة المفعمة بالحياة، القادرة على التفاعل الإيجابي مع الأحداث، والتوجه بعزم وحزم وإرادة راسخة نحو المستقبل. كما أنها تعد نموذجا فريدا، لارتكازها على أسس ثابتة من الصداقة والتضامن، والرغبة الصادقة في تحقيق التنمية المشتركة. وفي هذا الإطار، يندرج حرصنا على ضمان الاستمرارية لهذه الروابط التاريخية، لرفع التحديات المطروحة، واستثمار الإمكانيات المتوفرة لشراكتنا، وجعلها فرصا حقيقية للتبادل، وتحقيق المزيد من النمو والتقدم لدولنا.

لقد شهدت إفريقيا، خلال العقود الأخيرة، تحولات عميقة. كما قطعت الشراكة الفرنسية الإفريقية أشواطاً هامة من التقدم الملموس، يعكس ما تتمتع به هذه الشراكة من حيوية بالغة، وقدرة خلاقة على مواكبة المستجدات والتأقلم معها.

مع تعاقب السنين، اتسع نطاق هذه الشراكة، ليشمل المزيد من البلدان الإفريقية، في انفتاح موصول أمام انضمام فاعلين جدد. وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر انخراط الفعاليات الاقتصادية، للأعمال والمقاولات، في هذه الشراكة، رافعة حقيقية، لدورها الحاسم في تحقيق التنمية والتقدم، وخلق فرص الشغل داخل دولنا الإفريقية.

كما أنها عرفت تحولاً نوعياً في مضمونها، وتطوراً لطبيعة القضايا المطروحة للنقاش في هذا الإطار، وذلك من أجل التكيف مع الرهانات والمستجدات الدولية، وتعزيز دور القارة الإفريقية في تديرها، وترسيخ البلدان الإفريقية ضمن نادي الدول المستفيدة من مسار التقدم. ومن هنا، يتعين الحرص على تحديث هذا الإطار التشاركي وتجديده، بتعزيز العمل المشترك، على النحو الأمثل، في عالم مطبوع بالتحولات المتسارعة.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

في الوقت الذي تجري فيه إعادة صياغة الأجندة الدولية، لعالم يتطلع إلى قيام حكمة دولية أفضل، يتعين على إفريقيا وفرنسا، بحكم ما يربطهما من مصالح مشتركة، التفكير العميق، لتحديد ما ينبغي القيام به من عمل موحد في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، فإن مسألة الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية، وقضايا السلم والأمن، والدور المنوط بقارتنا، ارتباطاً بالحكمة الدولية، تظل مطروحة باستمرار، باعتبارها تنطوي على رهانات جوهرية، وتعكس أولويات وجهية.

كما أن المؤهلات الطبيعية لإفريقيا تعد من بين أهم الثروات، التي مع كامل الأسف، تتعرض للاستغلال المفرط، والنهب والتبذير لمواردها، جراء الآثار الوخيمة للتغيرات المناخية.

ومن هذا المنطلق، باتت الرهانات البيئية تطرح نفسها بإلحاح شديد، لما لندرة الموارد، وتفاقم ظاهرة الجفاف، وتدهور للأنظمة البيئية، من وقع كبير على تسارع وتيرة الأزمات السياسية والاجتماعية، وانعدام الاستقرار في عدد من الدول، بل وبمناطق شبه إقليمية برمتها.

ويقتضي التدبير المستدام للبيئة الإقدام على اتخاذ الإجراءات اللازمة، على الصعيدين المحلي والوطني، وإيجاد الآليات الملائمة، في إطار استراتيجيات إقليمية متناسقة، تندمج بدورها داخل منظومة دولية للحكمة البيئية.

وفي هذا الصدد، تعتبر المملكة المغربية أن إعلان كوبنهاغن، قد شكل محطة بارزة في تطور العمل على درب قيام نظام بيئي عالمي توافقي وفعال. وهو ما يتطلب توطيد دعائمه خلال اللقاء المقبل، المزمع عقده في المكسيك، خلال شهر نونبر المقبل.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

تشهد إفريقيا تحولات عميقة، تجعل منها قارة تواكب التطور، بحيث أصبحت تفرض وجودها كشريك فاعل، وتتحمل مسؤولية خياراتها، وتدرك جوهر كيانها. وبذلك انخرطت في مسار تنموي ملموس، إذ حققت خلال السنوات الأخيرة، معدل نمو يفوق 5 في المائة لاسيما في العديد من القطاعات، كالبنيات التحتية وتكنولوجيات الاتصال الحديثة، والطاقت المتجددة والسياحة.

وبذلك، فإن إفريقيا تمثل اليوم، فضاء متميزاً، يتيح إمكانيات وفرصاً حقيقية في الميدان الاقتصادي، وإطاراً مفتوحاً أمام شراكة دولية منصفة.

كما أن هذه المؤهلات ستشهد تطورا ملحوظا في مختلف المجالات، إذا ما توطدت العلاقات البنينة داخل القارة الإفريقية، أو في مجال المبادلات، وفي مختلف أشكال الاتصال والاستثمارات، لاسيما في ما يتعلق منها بمسارات الاندماج شبه الإقليمي، المتسمة بالفعالية والإرادية.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق التنمية في إفريقيا، يستوجب حتما، ضرورة تعزيز السلم والاستقرار والأمن، على الصعيد الإقليمي. وبلوغ هذه الغاية يجب العمل على توطيد دعائم الديمقراطية، والنهوض بالمقاربة التشاركية، وتطبيق مبادئ الحكامة الجيدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الأمر يتطلب، قبل كل شيء، احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، ومراعاة تماسك بنائها الاجتماعي، بموازاة مع وجوب فض الخلافات بالطرق السلمية والتوافقية، القائمة على احترام قيم حسن الجوار، وشائج الأخوة الإفريقية الأصيلة.

وفي هذا الصدد، فإن البلدان الإفريقية مدعوة اليوم للانخراط أكثر، بكل عزم وحزم، في دينامية ترمي إلى الوقاية من اندلاع النزاعات، وحسن تدبير الأزمات، وتعزيز السلم في هذه القارة، التي تواجه تهديدات أمنية متنوعة.

فبالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن النزاعات المسلحة، داخل البلد الواحد، أو بين عدد من الدول، استجدت ظواهر خطيرة وغير مألوفة، تتميز باختراقها للحدود الوطنية، وبالتداخل والتعقيد، كالاتجار غير المشروع، على اختلاف أنواعه وأشكاله، والجريمة المنظمة، والقرصنة والإرهاب.

وأمام استفحال هذه التهديدات، ذات الامتداد العالمي، فإنه يتعين البحث عن حلول جماعية منسقة، ومتفق بشأنها. كما أن تولى إفريقيا مسؤولية تدبير هذه المخاطر والأزمات، يمثل خيارا واعدا، يحظى بالأولوية الملحة؛ ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد هذه الخيارات، لعدم قابلية مبدأ السلم للتجزئة، وفقا لمقتضيات وبنود ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد الشرعية الدولية.

وفي هذا الإطار، فإن العمل الذي تقوم به فرنسا، وانخراطها الدائم إلى جانب القارة الإفريقية، يعد نموذجا للشراكة المتميزة، الرامية إلى الدفاع عن قيم السلم، والنهوض بالمصالح المشتركة لدولنا.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا، بحكم مؤهلاتها الاقتصادية، ونظرا لعدد دولها، وانخراطها المستمر في قضايا السلم والأمن، لجديرة بأن تتبوأ مكانة أكثر اعتبارا على الساحة الدولية، وبأن يكون صوتها مسموعا بشكل أفضل، وأن تحظى تطلعاتها بما يلزم من الاهتمام والعناية. فالأمر يتعلق بإقرار مبدأ الإنصاف، ومراعاة مطلبي التمثيلية والشرعية.

ومن هذا المنطلق، فإنه لا ينبغي اعتبار تمثيلية إفريقيا داخل المؤسسات الدولية مجرد ذريعة للفت الانتباه، أو مطية لتحقيق طموح وطني.

وحتى يتوفر لهذه التمثيلية شرط المصداقية والاستمرارية، فإنه حري بها أن تعكس ما تزخر به هذه القارة من مظاهر التنوع والتعددية، وأن تحرص على تغليب المبدأ القائم على تناوب التجمعات الإقليمية الإفريقية، التي تمثل ضمير إفريقيا، وتحمل همومها وتطلعاتها.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تضع القارة التي تنتمي إليها، في صميم تحركاتها على الصعيد الخارجي.

لذا، فإن المغرب، الذي يعتز بوقوفه، منذ حصوله على الاستقلال، إلى جانب كافة حركات التحرر والانعقاد الأصيلة، يسعى اليوم جاهدا، لتوطيد دعائم شراكة إفريقية متضامنة وفاعلة، هادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

كما يعمل على المساهمة في تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، وذلك بفضل المبادرات الوطنية الواعدة التي أطلقها، وحشد جهود كافة الفاعلين لبلوغها.

فالعنصر البشري يشكل حجر الزاوية، الذي تقوم عليه استراتيجيتنا الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا. كما يجعل الإنسان في صلب الشراكة القائمة بين المملكة المغربية ونظرائها من الدول الإفريقية، بهدف تجسيد تلكم الغاية المثلى، للتنمية البشرية.

ومن هذا المنظور، فإن هذه العلاقة تعد نموذجا حقيقيا للتعاون جنوب-جنوب، ومحط اعتزاز للشعب المغربي، حيث عرفت تطورا مشهودا، خلال السنوات الأخيرة، في مجالات العمل التقليدية، خاصة في التكوين والتعاون التقني.

كما حرصنا على تطويرها مع عدد كبير من البلدان الإفريقية الشقيقة، في الميادين الاجتماعية الأساسية، بموازة مع عملنا على توسيع نطاق قطاعات الاستثمار المنتج، ليشمل النقل الجوي والبحري، والخدمات المالية والبنكية، وهي القطاعات التي تعرف انخراطا أوسع للمقاولات العمومية والخاصة.

وفي هذا المقام، أود الإعراب عن مدى تمسك المغرب بالفرص التي قد يتيحها العمل المشترك لتعميق تعاوننا الثلاثي، حيث ينضاف عطاء كل طرف إلى الخبرة المتوفرة لدى شركائه، بما يسهم في إنجاز مشاريع ملموسة، تعود بالنفع على شعوب قارتنا الإفريقية.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا نسجل، بكل ارتياح، أن التحولات العميقة والمتسارعة، التي طبعت العلاقات الدولية، لم تغير من وقوف فرنسا إلى جانب الدول الإفريقية. كما أن التثام هذه القمة في هذه الظرفية المواتية، يعكس الاهتمام الذي توليه الدول الإفريقية للعلاقات التي تربطها بفرنسا الصديقة.

إن هذا الإطار التعاوني الخاص، يخدم على حد سواء، المصالح المشتركة لشعوب إفريقيا وفرنسا، في إطار شراكة مثمرة وواعدة، يدرك الجميع جوهرها ورهاناتها، شراكة تخلصت من رواسب الماضي، قائمة على أساس المسؤولية المشتركة والتضامن الفاعل.

وإنني لعلى يقين من أن هذه الشراكة المتميزة، ستعرف بفضل الانخراط الجماعي، المزيد من التأقلم والتجديد والقوة، في إطار الاحترام المتبادل، والالتزام الراسخ، بخدمة المستقبل المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى اليوم الدراسي حول: «محمد الخامس - دو كول: من نداء لآخر»
الرباط، 18 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق 02 يونيو 2010 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط السامين،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في افتتاح هذا اليوم الدراسي؛ منوهين بما حالفكم من توفيق في اختيار موضوعه. ألا وهو «محمد الخامس - دو كول: من نداء لآخر».

إن هذا الملتقى يعد فرصة ثمينة لاستحضار لحظات تاريخية حاسمة، صنعت الذاكرة المشتركة بين المغرب وفرنسا؛ ومن أقوى محطات الكفاح، الذي خاضه بلدانا الصديقان، خلال الحرب العالمية الثانية.

فبفضل هاتين الشخصيتين الفذتين؛ جدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه، والجنرال شارل دو كول، رحمه الله، تمكن كل من المغرب وفرنسا، وفي ظروف عصيبة ورهيبة، من نسج عروة وثقى لا انفصام لها، ضمن تحالف مقدس وغير مسبوق؛ قوامه جعل تحرير الإنسانية، وأوروبا والعالم أجمع، من النازية والفاشية، مقدما على تحرير البلدان.

ومن هنا، فما إن لاحت أمام المغرب معالم طريق الكفاح من أجل الحرية والاعتاق، حتى انخرط في نضال تحرري آخر، ألا وهو النضال ضد الهمجية النازية، والهيمنة والتسلطية. وبصرف النظر عما كان يساور السلطات الفرنسية يومئذ، من توجسات وتخوفات، أقدم جلالة السلطان محمد بن يوسف، والشعب المغربي قاطبة، وبدون أي موارد، على مساندة الحلفاء.

ومن ثم جاء نداء الوفاء والصدق، الذي أعلن فيه، أكرم الله مثواه، في الثالث من شتنبر 1939، أنه «من هذا اليوم الذي اتقدت فيه نيران الحرب والعدوان، إلى اليوم الذي يرجع فيه أعداؤنا بالذل والخسران، يتعين علينا أن نبذل لها الإعانة الكاملة، ونعضدها بكل

ما لدينا من وسائل، غير محاسبين ولا باخلين، فقد كنا معاهدين لفرنسا ومشاركيها في ساعة الرخاء، ومن الإنصاف أن نشاركها اليوم في ساعة الشدة والبأساء، حتى يكفل النصر أعمالها ويزهو سرور النجاح أيامها...».

إن الأمر لم يكن يتعلق بتصرف ظرفي عابر؛ بل كان تجسيدا لموقف مبدئي، وإرادة متجذرة في تاريخ المملكة، مستمدة من قيم خالدة لا يبلوها الزمان، والتي نتقاسمها على الدوام مع العالم الحر. إنها قيم الوفاء للصدقة، والالتزام بالعهد، ونصرة الحرية وحقوق الإنسان، والتحلي بالشهامة والتضحية، والتفاني في الدفاع عنها.

فهذه المبادئ، التي ظل جدنا المنعم متشعبا بها، قد وجدت صداها في مضمون وروح النداء الذي كان الجنرال شارل دو كول مقبلا على توجيهه، في 18 يونيو 1940، وفي رفض السلطان محمد بن يوسف لتطبيق القوانين المعادية للسامية، الصادرة عن نظام فيشي.

ومن أجل هذه المبادئ والقيم، أدى المغرب، شأنه في ذلك شأن فرنسا، الثمن من دم أبنائه، في سبيل نصرته الحرية والعدل. واعترفا بهذا الموقف البطولي المشهود، حول الجنرال دو كول، باسم فرنسا، جدنا المنعم الوسام الرفيع والمكانة التاريخية، باعتباره رفيقا للتحرير.

وما تزال شهادة الجنرال دو كول خالدة على مر الزمن، وهي قوله: «ترتبط فرنسا والمغرب، بوشائج قوية، ازدادت مؤخرا متانة ورسوخا، بفعل دمهما الذي ارتوت به ساحة المعارك، والذي فتح أمامهما آفاقا واعدة وزاهرة».

وعلى هذه الأسس، تولى بلدانا بناء مصير مشترك، مكننا اليوم من بلورة شراكة متميزة. كما أن تقاسم نفس قيم الصداقة، والتعاون والتضامن، والتشعب بالديمقراطية والانفتاح، والاحترام المتبادل لمقومات بلدينا؛ كل هذه القيم التي نتشبت بها، جعلت المغرب يتبوأ مكانة شريك متميز في علاقاته الاستراتيجية بفرنسا، ووضعنا متقدما في روابطه النموذجية بالاتحاد الأوروبي، وفاعلا أساسيا في الفضاء الأورو-متوسطي والإفريقي.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا اليوم الدراسي، لا يكتسي أهمية أكاديمية فقط، وإنما يحمل أيضا طابعا رمزيا ساميا، سواء بالنسبة للماضي، أو الحاضر أو المستقبل.

لقد جمع تاريخ التحرير، في كل من فرنسا والمغرب، بطلين سيظلان رمزا، ليس فقط لترسيخ قيم الحرية والإخاء والمساواة، ولكن لصداقة دائمة تعتبر هذا الرصيد التاريخي، مصدرا لإلهامها، ودعامة لاستمرارها.

وإني لواتق، بأن مداولاتكم المثمرة، ستساهم في التعريف الأعمق بالجوانب المشرقة لهذا الماضي، وإضافة لبنة جديدة لتوطيد علاقاتنا النموذجية، المطبوعة بوشائج الصداقة المتينة، والتفاهم الودي، والاحترام المتبادل، التي لا مجال فيها لسحب ولو عابرة، أو لمركبات أو نوازل.

وما فتئنا نعمل سويا مع صديقنا العزيز، فخامة الرئيس نيكولا ساركوزي، على ترسيخ الارتقاء بها للمكانة الرفيعة لشراكة استراتيجية، لما فيه خير شعبينا الصديقين، وصالح تعاونهما البناء، سواء في المجال الثنائي، الذي هو موضع ارتياحنا الكبير واعتزازنا البالغ؛ أو على الصعيد الجهوي بتضافر جهودنا في نطاق الاتحاد من أجل المتوسط، أو لتنمية واستقرار إفريقيا، ووحدة بلدانها، وخاصة بجوارنا المباشر المغربي، وبلدان الساحل؛ أو على الصعيد الدولي، للإسهام معا في انبثاق حكامه عالمية أكثر إنسانية وإنصافا وتضامنا.

وإذ نرحب بالمشاركين في هذا الملتقى الهام، نتمنى كامل التوفيق لأعمالهم، بما يغني البحث العلمي والأكاديمي في هذا المجال. وإننا لعلى يقين من أن تخليد هذه الذكريات المجيدة سيعزز رصيدنا التاريخي والحضاري المشترك، ويشكل حافزا للأجيال الحاضرة والصاعدة على بناء مستقبل أرغد، قوامه المبادئ الخالدة لسيادة ووحدة البلدان الوطنية والترايبية، وقيم الديمقراطية والتقدم والتضامن والتنمية المشتركة.

تلكم القيم التي كافح وضحي من أجلها فخامة الرئيس الجنرال شارل دو كول، وجدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكرهم، والتي يواصل المغرب وفرنسا توطيدها، ضمن شراكة استراتيجية نموذجية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الخامسة والعشرين لجامعة المعتمد بن عباد الصيفية
أصيلة، 27 رجب 1431 هـ الموافق 10 يوليوز 2010م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب السمو والمعالي والسعادة والفضيلة،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح فعاليات موسم أصيلة الثقافي الدولي الثاني والثلاثين؛ مرحبين، بادئ ذي بدء، بضيف شرف هذه الدورة، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وكذا بالشخصيات المرموقة المشاركة فيها، من رجالات الفكر والسياسة والاقتصاد والإعلام، وفعاليات المجتمع المدني، ضيوف أكراما بالمملكة المغربية، وبمدينة أصيلة الجميلة.

ونود التعبير عن إشادتنا بمؤسسة منتدى أصيلة، وبأمينها العام، محب جنابنا الشريف، الأستاذ محمد بن عيسى، للجهود السخية، التي ما فتئ يبذلها، لجعل هذا الموسم الدولي ملتقى ثقافيا مشعا، للحوار والنقاش، وتبادل الرأي، بخصوص أهم الإشكالات والقضايا العالمية الراهنة.

كما ننوه باختياركم لموضوع: «الطاقات المتجددة: وثبة على طريق التنمية البشرية»، لافتتاح سلسلة ندوات وملتقيات الدورة الخامسة والعشرين، لجامعة المعتمد بن عباد الصيفية؛ اعتبارا لأهمية هذا الموضوع، الذي يرتبط بشكل وثيق بقضايا البيئة، التي لم تعد اليوم، مجرد انشغالات نظرية مجردة، بل تحولت إلى تحديات مصيرية، تسائل المجموعة الدولية والبشرية جمعاء، بفعل التدهور المتسارع للأنظمة البيئية، واختلال توازنها، والاستغلال المفرط للثروات الطبيعية.

واستشعارا لجسامة هذه التحديات، ما فتئ المغرب يحرض على التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على البيئة، ومواجهة التغيرات المناخية.

وإدراكا منا للدور الهام للطاقات المتجددة والنظيفة، في النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة، عملنا، ضمن استراتيجية تنموية جديدة، على إطلاق مبادرة وطنية طموحة للتنمية البشرية عامة، ومشروع رائد عالميا للطاقة الشمسية خاصة. وهما مشروعان كبيران، سارت بذكرهما الركبان، وغنيان عن البيان، ولا يتسع المقام في رسالتنا السامية هاته، للتطرق لهما بإسهاب أو باقتضاب.

وإننا لواثقون بأن هذه الندوة ستتيح لكم الفرصة للتعرف، من خلال بيانات تقنية مفصلة، ومعطيات ضافية، على مرجعياتهما ومميزاتهما، وأهدافهما ونتائجهما المحققة والمنشودة. وفي نفس السياق، أطلقنا مشروعا كبيرا للطاقة الريحية، من خلال إنشاء العديد من المحطات الريحية، التي جعلنا المناطق الشمالية للمملكة، بالنظر لإمكاناتها الهامة، تضم المحطة الأكبر من نوعها بإفريقيا، وذلك في إطار برنامج يروم إحداث حقول ريحية جديدة.

ومن شأن هذه الإنجازات الطاقية المتجددة، تعزيز ما تنتجه بلادنا من الطاقة الهيدرو-كهربائية؛ وذلك بفضل التقدم المشهود عالميا للمغرب في بناء السدود.

وهكذا، فإن المحطات التي تشتغل بالطاقات المتجددة، ستمثل 42 بالمائة من مجموع القدرة الكهربية الوطنية، في أفق سنة 2020.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن القضايا البيئية تكسب طابعا كونيا، وتتطلب حولا جماعية، وإجابات شمولية، ومشاركة مواطنة، واعتماد حكامه بيئية متوازنة ومنصفة.

ومن هذا المنطلق، فقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي التحرك الفوري، من أجل بلورة اتفاق بيئي جديد، لمواجهة التحديات البيئية المصيرية، يقوم على أساس مبدإ المسؤوليات المشتركة، المراعية لمختلف الأوضاع.

ولن يكون هذا التعاقد عادلا ومنصفا، إلا بتحمل البلدان المتقدمة مسؤوليتها البيئية التاريخية، من خلال التعهد باتخاذ خطوات ملموسة وجريئة وملزمة، وقابلة للتطبيق، وفق جدول زمني دقيق، بشأن تخفيض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.

ويتطلع المغرب إلى أن تشكل اتفاقية كوبنهاغن، رغم نقائصها، أرضية مناسبة لاتفاق شامل وملزم، يتم اعتماده في قمة كانكون، في نهاية هذه السنة.

وفي نطاق المقاربة الإقليمية، فإن المنطقة المتوسطية، مؤهلة، عبر الاتحاد من أجل المتوسط، لتكون فضاء محوريا في معالجة القضايا البيئية والطاقية، وانعكاساتها الاقتصادية على دول المنطقة، وذلك باعتماد منظور تشاركي يقوم على وضع استراتيجيات مندمجة وملائمة للتطوير التكنولوجي، وإعداد مشاريع ملموسة، في مختلف المجالات، وبصفة خاصة الطاقات المتجددة.

ومن جهة أخرى، فإن الثورة الجديدة التي يشهدها مجال الطاقة والاقتصاد الأخضر، يفتحان آفاقا آمنة أمام مستقبل التنمية المستدامة للبشرية. بيد أن هذا القطاع الواعد يواجه عدة عوائق، خاصة بدول الجنوب. وفي طبيعتها إشكالية إيجاد الموارد المالية لتطوير وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، وعدم توحيد المعايير التكنولوجية العالمية في هذا المجال؛ فضلا عن كون التطور التكنولوجي لا يواكب التحديات، التي يفرزها التقدم الصناعي، والعولمة المتوحشة.

وهو ما يلقي على الدول المصنعة مسؤولية تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة، وتسهيل نقل التكنولوجيا إلى دول الجنوب، في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا الجنوبية، التي تتوفر جميعها، على قدرات هائلة لإنتاج الطاقات المتجددة.

وإن المغرب، بحكم موقعه الجغرافي والجيوا-استراتيجي المتميز، مؤهل ليكون ملتقى وجسرا للتواصل الطاقي جنوب-جنوب، وشمال-جنوب. كما أنه يعتبر «الوكالة المغربية للطاقة الشمسية» ورشا نموذجيا، بمرجعياته وتجربته الرائدتين، مفتوحا أمام الدول الشقيقة، ولاسيما الإفريقية منها.

ومن منظور استراتيجي، فإن العالم قد دخل عصرا جديدا، لا يجدر أن نخلف موعدا معه؛ ففي ذلك إخلاف لموعد حاسم مع التاريخ. ومن هذا المنطلق، نؤكد بأنه إذا كانت الثروات الطبيعية والطاقة الهائلة، التي تزخر بها دول الجنوب، قد تعرضت، خلال المرحلة الاستعمارية، للاستغلال المفرط أو النهب؛ فإنه مع كامل الأسف، لم يتم استثمارها على أحسن وجه، بعد الاستقلال، ما عدا بعض النماذج الحكيمة النادرة؛ الأدهى من ذلك تم تسخيرها، في عدة حالات مؤسفة، لخدمة نزوعات الهيمنة والتوسع، والتسلح المفرط وغير المجدي، ومؤامرات التجزئة، ومطامع وأوهام الاستقطاب الأيديولوجي.

وبذلك تحولت هذه الثروات إلى نقمة، بدل أن تكون نعمة. وكما كانت الشعوب وقتها، تعلق آمالا كبيرة على استثمار هذه الثروات، في خدمة التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ظل التدبير الجيد.

وفي عصر تسوده قيم التنمية المستدامة، والديمقراطية التشاركية، والحكامة الجيدة، وحثمية صيانة سيادة وهوية الأوطان، ضمن اتحادات اقتصادية، للإفادة المثلى من العولمة، وتفادي شرستها، يجدر نبذ هدر الموارد والطاقات، في غير الصالح العام. ولن يتأتى ذلك إلا بالتخلي عن أوهام الهيمنة البائدة، وتدارك اختلالات الماضي، وتسخير ثروات بلدان الجنوب، الطبيعية والبشرية، في خدمة تقدم شعوبها، واستثمارها لتقوية التضامن والاندماج فيما بينها، والتكامل مع محيطها الجهوي والدولي.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا واثقون بأن الآراء والمقترحات الوجيهة، التي ستصدر عن هذه الدورة الهامة، على غرار سابقتها، لما هو مشهود به لمنتدى أصيلة العريق، وللمشاركين المرموقين في ندواته القيمة، من خبرة واسعة، وكفاءة، وحصافة رأي، ستساهم في تعميق الوعي بالإشكالية البيئية وتعقيدها، والإحاطة بمختلف جوانب التطورات في ميدان الطاقات المتجددة، لتسخير ما وهبنا الله سبحانه وتعالى من شمس ورياح وماء، لما فيه صالح نماء وطمأنينة وكرامة شعوب البشرية جمعاء.

وبتخصيص جامعة المعتمد بن عباد الصيفية، ندوتها الرئيسية لهذا الموضوع الكوني، فإنها ترسخ الإشعاع المشهود، وطنيا وجهويا ودوليا، لمنتدى أصيلة، كمنارة لتكريس حقيقة أن الثقافة تعد رافعة قوية، وطاقات بشرية لا ينضب معينها في التنمية والتقدم. بل إنها لا تقل أهمية، إن لم تكن أقوى شأنًا من العوامل المادية المحضنة، لاسيما في عصر مجتمع المعرفة والاتصال، ليس فقط للنهوض بالتنمية المستدامة؛ وإنما للتداول بشأن أمهات القضايا العالمية، الراهنة والمستقبلية. عمادكم في ذلك، ما هو معهود في منتدى أصيلة وجامعتها الصيفية، من روح النقاش الحر والبناء، ومن تشجيع فضائل تفاعل الحضارات وتحالفها وتلاقح الثقافات، والإخاء والمواطنة الكونية، والتضامن والتسامح والاعتدال، واحترام الكرامة الإنسانية. تلکم القيم المثلى التي نحن أشد ما نكون حرصا على أن تظل بلادنا منارة وهاجة لها، ومنتدى أصيلة من مصابيحها المضيئة؛ ضمن مغرب تعد ملتقيات ثقافية والفنية، بمختلف تعبيراتها، أحد شواهد انفتاحه الحضاري.

وإذ نجدد الترحيب بكم بمدينة أصيلة الجذابة، وبلدكم الثاني المغرب، ندعو الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد
تطوان، 17 شعبان 1431 هـ الموافق 30 يوليوز 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

نخلد اليوم، الذكرى الحادية عشرة لاعتلائنا العرش. وهي مناسبة مجيدة لتجديد أواصر البيعة المتبادلة، والإجماع الوطيد على ثوابت المغرب، في وحدة الوطن والتراب والهوية، وعلى مقدسات الأمة، التي نحن، كأمرير للمؤمنين، لها ضامنون؛ عقيدة إسلامية سمحة، بخصوصيتها المغربية القائمة على المذهب السني المالكي، والاحترام المتبادل بين الأديان السماوية، والانفتاح على الحضارات.

وقد ارتأينا أن نكرس خطابنا لهذه السنة، للوقوف الموضوعي، على ما قطعناه من أشواط متقدمة؛ وما يتعين إزاحته من معيقات، ورفعته من تحديات؛ لاستكمال مقومات النموذج التنموي الديمقراطي، الذي أردناه مغربيا متميزا؛ عماده تنمية متناسقة مرتكزة على نمو اقتصادي متسارع، يعزز التضامن الاجتماعي؛ وقوامه تنمية مستدامة تراعي مستلزمات الحفاظ على البيئة؛ ومنهجه الحكامة الجيدة.

ومن هذا المنطلق، أقدمنا، منذ تولينا أمانة قيادتك، على انتهاج تحول نوعي في مسارنا التنموي باعتماد اختيارات صائبة وناجعة تقوم على أربع دعائم أساسية :

أولها : قيام الدولة، تحت قيادتنا، بدورها الاستراتيجي في تحديد الاختيارات الأساسية، والنهوض بالأوراش الكبرى والتحفيز والتنظيم وتشجيع المبادرة الحرة والانفتاح الاقتصادي المضبوط.

أما الدعامة الثانية فهي توطيد الصرح الديمقراطي؛ إذ ما فتئنا نعمل على ترسيخ دولة القانون، واعتماد إصلاحات حقوقية ومؤسسية عميقة، وتوسيع فضاء الحريات، والممارسة السياسية الناجعة، القائمة على القرب والمشاركة.

بيد أن هذه المكاسب السياسية، على أهميتها، ستظل شكلية، ما لم تقترن بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنينا، وبتوطيد التضامن؛ وجعلهما محورا للسياسات العمومية.

ومن هنا تبرز ضرورة الدعامة الثالثة، القائمة على جعل المواطن في صلب عملية التنمية. وهو ما جسدها في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي حققت على مدى خمس سنوات، نتائج ملموسة في محاربة الفقر والإقصاء والتهميش؛ وذلك ما يحفزنا على مواصلة تطوير برامجها بالوقوف الميداني والتقويم والتعميم، لتشمل كافة المناطق والفئات المعوزة.

أما الدعامة الرابعة، فهي تمكين الاقتصاد الوطني، من مقومات التأهيل والإقلاع، بتوفير التجهيزات الهيكلية، واعتماد مخططات طموحة، أخذت تعطي ثمارها الملموسة، على المستويات الاستراتيجية، والقطاعية والاجتماعية.

فعلى المستوى الاستراتيجي، أتاحت هذه التجهيزات والمخططات، تحديث اقتصادنا، والرفع من إنتاجيته وتنافسيته، ومن حجم الاستثمار العمومي، وإقامة أقطاب للتنمية الجهوية المندمجة.

كما مكنت بلادنا، من إطار قار وواضح للتنمية الاقتصادية، ومن الصمود في وجه تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ فضلا عن ترسيخ موقع المغرب، كوجهة محفزة للاستثمارات المنتجة، ومحور أساسي للمبادلات التجارية، الجهوية والعالمية.

وبنفس الإرادة والطموح، فإننا عازمون على مواصلة إنجاز التجهيزات الكبرى، بكل مناطق المملكة؛ تعزيزا للتقدم الذي حققه المغرب، في مجالات توسيع شبكات ومحطات النقل والمواصلات، وإقامة مناطق حرة، وأقطاب صناعية مدمجة، وإنجاز مركبات مينائية كبرى، وفي صدارتها مركب طنجة-المتوسط، الذي جعلنا منه، في ظرف وجيز، قطبا استراتيجيا، صناعيا وتجاريا واستثماريا، يحظى بثقة شركائنا.

أما على المستوى القطاعي، فإننا نحث الحكومة والبرلمان، وكافة الفاعلين، على مضاعفة الجهود للتطبيق الأمثل لكل الاستراتيجيات التنموية.

ففيما يخص الفلاحة، فإننا إذ نحمد الله تعالى، على ما من به على بلادنا من أمطار الخير، جعلتنا نحقق موسما زراعيا جيدا، نؤكد عنايتنا بالعالم القروي بدعم مواصلة إنجاز مخطط المغرب الأخضر ضمن منظورنا التضامني والبيئي والمجالي. هذا المنظور الهادف إلى تنمية مناطق الواحات، بتوسيع المساحات المغروسة بالنخيل، والمحافظة على رصيدنا النباتي والغابوي، ولاسيما شجرة الأركان؛ باعتبارها ثروة فلاحية مغربية أصيلة، ومن مقومات منظومتنا الإيكولوجية.

أما قطاع الصيد البحري، فإن نظرتنا المستقبلية لتطويره، تركز على جعل الاستثمار في تربية الأسماك محورا لمخطط «أليوتيس»؛ وموردا جديدا، يعزز تحديث وعقلنة استغلال ثرواتنا السمكية.

وفيما يتعلق بالسياحة، فإن النقلة النوعية، لتفعيل رؤية 2010، ولاسيما بارتفاع عدد السياح إلى أزيد من تسعة ملايين وافد، تشكل خير محفز للانخراط في الرؤية الجديدة للعشرية القادمة 2010-2020.

وبنفس روح المبادرة، يجب الدفع بمخطط «إقلاع»، بالإقدام على صناعات ومهن جديدة، ذات صبغة عالمية؛ بموازاة مع تسهيل إحداث المقاولات، وخاصة منها الصغرى والمتوسطة.

أما قطاع السكن، فإن المجهود التحفيزي الكبير، الذي تبذله الدولة، يتطلب انخراط كافة الفاعلين، والتزام السلطات الحكومية المعنية، بالحزم والفعالية، والتطبيق الصارم للقانون، وتركيز جهودها لتحقيق ما نتوخاه، من تمكين ذوي الدخل المحدود، وقاطني الأحياء الصفيحية، من الحصول على سكن اجتماعي لائق، وفق برامج مضبوطة.

وتظل غايتنا المثلى من الأوراش التنموية، ليس فقط تحفيز الاستثمار والمبادرة الحرة؛ وإنما بالأساس، تأثيرها الإيجابي على تحسين ظروف العيش لمواطنينا، خاصة المعوزين منهم، وتوفير فرص الشغل للشباب.

شعبي العزيز،

إن النتائج المشجعة، التي بلغتها المخططات القطاعية، لا ينبغي أن تحجب عنا كونها ستظل محدودة النجاعة، بدون إزاحة ثلاثة عوائق رئيسية. وفي مقدمتها ضعف التنافسية؛ مؤكداً على ضرورة تفعيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية للمناطق اللوجستكية.

أما العائق الثاني، فيتعلق باختلال تناسق حكامه هذه المخططات، الذي يجب إزاحته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها؛ ضمن منظور استراتيجي مندمج؛ لا مجال معه للنظرة القطاعية الضيقة.

ويظل العائق الثالث، بل التحدي الأكبر، هو تأهيل الموارد البشرية. وهنا تجب المصارحة بأنه من مسؤولية الجميع، الإقدام على اتخاذ قرارات شجاعة، لتحقيق الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني، وبين مستلزمات الاقتصاد العصري، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال.

وبدون ذلك، فإن النظام التعليمي، الذي طالما واجه عراقيل ديماغوجية، حالت دون تفعيل الإصلاحات البناءة، سيظل يستنزف طاقات الدولة، ومواهب الفئات الشعبية، في أنماط عقيمة من التعليم، تندر بجعل رصيدنا البشري عائقاً للتنمية، بدل أن يكون قاطرة لها.

شعبي العزيز،

مهما بلغ نموذجنا التنموي من تطور، فإنه يتعين على الجميع، خاصة في سياق الأزمة العالمية، مضاعفة التعبئة واليقظة، والاستباق والمبادرة، لتحقيق طموحنا الكبير، للارتقاء بالمغرب إلى المكانة الجديرة به، في مصاف الدول المتقدمة. وهو ما يجعلنا أكثر عزيمة على تمكين بلادنا من مقومات تنموية ومؤسسية جديدة؛ كقيلة بتحقيق نقلة حاسمة، نحو الانخراط الإيجابي في العولمة، وفي المسار الجديد للتنمية البيئية الخضراء، وكسب رهانات الحكامة الجيدة، وتوسيع الطبقة الوسطى.

ولن يتأتى ذلك إلا بمواصلة الإصلاحات، والانخراط في التوجهات الأربعة التالية :

أولها : النهوض بالتنمية المستدامة، وفي صلبها المسألة البيئية؛ باعتبارها قوام النمو الأخضر والاقتصاد الجديد؛ بما يفتح من آفاق واسعة، لانبثاق أنشطة مبتكرة، واعدة بالتشغيل.

ومن هنا، ندعو الحكومة لتجسيد التوجهات الكبرى للحوار الواسع، بشأن إعداد ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، في خطة عمل مندمجة، بأهداف مضبوطة، وقابلة للإنجاز في كل القطاعات.

وبموازاة ذلك، نحث الحكومة على بلورة هذا الميثاق في مشروع قانون-إطار، نريده مرجعاً للسياسات العمومية لبلادنا.

وفي هذا الصدد، ينبغي الانخراط القوي في تنفيذ استراتيجية النجاعة الطاقية، لاسيما الطاقات المتجددة والنظيفة؛ وذلك بمواصلة الاستغلال الأمثل للطاقة الريحية، وتعميم محطاتها على كل المناطق الملائمة ببلادنا.

وفي نفس السياق، يتعين الإقلاع القوي بمشروعنا الكبير، لإنتاج الطاقة الشمسية، الذي رصدنا له وكالة مختصة، واستثمارات ضخمة؛ داعين لمضاعفة الجهود، لجلب شراكات مثمرة، لإنجاز هذا المشروع الرائد عالميا.

كما يجب استثمار المكاسب المشهود بها للمغرب، في مجال السدود، وتعزيزها بسياسة جديدة للماء، تقوم على تعبئة موارده، وعقلنة استعمالها.

أما التوجه الثاني، فهو رفع تحديات الانفتاح والتنافسية، وذلك بالإقدام على الإصلاحات الضرورية، لإعادة هيكلة القطاعات، التي أبانت الأزمة العالمية عن محدوديتها؛ والاستفادة من بؤار انتعاش الاقتصاد العالمي.

كما يجب الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الأساسية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتحديث الإطار القانوني المحفز في مجال الأعمال؛ وكذا حسن استثمار مصادقية القطاع البنكي والمالي الوطني، والثقة التي يحظى بها المغرب كقطب لحركة رؤوس الأموال، والاستثمارات العالمية.

ويتعلق التوجه الثالث، بتوطيد الحكامة الجيدة؛ التي نحن عازمون على مواصلة إنجاز ما تقتضيه من إصلاحات تنموية ومؤسسية وسياسية. وفي صدارتها الجهوية الموسعة؛ التي لا نعتبرها فقط نمطا جديدا للحكامة الترايبية، وإنما هي في العمق، إصلاح وتحديث لهياكل الدولة.

وبموازاة مع انشغالنا البالغ بإصلاح القضاء، عماد سيادة القانون، ليأخذ وجهته الصحيحة، وفق جدولة مضبوطة؛ فإننا حريصون على حسن انطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليساهم في توطيد الحكامة التنموية الجيدة.

أما التوجه الرابع، فهو تركيز السياسات العمومية على توسيع قاعدة الطبقة الوسطى؛ باعتبارها ركيزة للتوازن الاجتماعي والتنمية والتحديث.

شعبي العزيز،

إن ترسيخ مكانة المغرب، وإشعاعه الجهوي والدولي، يقتضي تعميق التكامل بين السياستين الداخلية والخارجية، ومواصلة انتهاج دبلوماسية فعالة، لتمتين انفتاح بلادنا على محيطها، خدمة لمصالحها العليا.

واعتبارا لانتمائه المتعدد، فإن المغرب يعطي الأسبقية في علاقاته الخارجية، لجواره ولمحيطه القريب والمتنوع؛ عاملا على جعل رهاناته المتعددة، فرضا حقيقية، يتعين استثمارها، لخدمة المصالح الجوهرية لكل شعوب المنطقة.

وإذ نعتبر الاندماج المغاربي تطلعا شعبيا عميقا، وضرورة استراتيجية وأمنية ملحة، وحثمية اقتصادية، يفرضها عصر التكتلات؛ فإننا حريصون على مواصلة التشاور والتنسيق، لتعميق علاقاتنا الثنائية مع الدول المغاربية الشقيقة. وذلك في انتظار أن تتخلى الجزائر، عن معاكسة منطق التاريخ والجغرافيا والمشروعية، بشأن قضية الصحراء المغربية، وعن التماهي في مناوراتها اليائسة، لنسف الدينامية، التي أطلقتها مبادرتنا للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

هذه المبادرة المقدمة التي تظل مقترحا واقعيا، يتسم بروح الابتكار والتوافق، لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في نطاق منظمة الأمم المتحدة؛ مؤكداً استعداد المغرب، لمواصلة دعم جهود المنظمة الأممية، وأمينها العام، ومبعوثه الشخصي.

وفي جميع الأحوال، فإن المغرب سيظل مدافعا عن سيادته، ووحدته الوطنية والترايبية، ولن يفرط في شبر من صحرائه.

وسنمضي قدما في تفعيل الرؤية الطموحة، التي حددناها في الخطاب الأخير للمسيرة الخضراء؛ سواء بجعل الصحراء المغربية في صدارة إقامة الهوية الموسعة؛ أو بمواصلة جهودنا الدؤوبة، للتنمية التضامنية لأقاليمنا الجنوبية؛ أو بحرصنا على إعادة الهيكلة العميقة، للمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

كما سنكتشف جهودنا، لرفع الحصار عن رعايانا بمخيمات تندوف، وتمكينهم من حقهم المشروع، في العودة إلى الوطن الأم، وجمع شملهم بعائلاتهم وذويهم، طبقا للاتفاقيات الدولية، ذات الصلة.

وتجسيدا لانتمائه الإفريقي، فإن المغرب سيظل وفيا لانتهاج سياسة إفريقية متناسقة؛ هادفة لتحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الأمن الإقليمي؛ خاصة في إطار التعاون مع بلدان الساحل والصحراء، ومع الدول الإفريقية الأطلسية، لمواجهة المخاطر الأمنية المتعددة.

ووفاء منا لأواصر الأخوة والتضامن، العربي الإسلامي، ما فتئنا نساهم بفعالية في نصره القضايا العادلة لأمتنا، وفي الجهود الهادفة لإيجاد حل شامل وعادل ودائم، بمنطقة الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين.

ونهوذا بأمانة رئاسة جلالتنا للجنة القدس، كرمز للضمير الجماعي الإسلامي، في الدفاع عن الهوية الأصيلة لهذه المدينة السلبية، وحرمة مقدساتها؛ نؤكد ضرورة تضافر كل المبادرات والجهود، عربيا وإسلاميا ودوليا، وفق استراتيجية متكاملة ومتناسقة، وتحرك عالمي تضامني؛ انطلاقا من قرارات الشرعية الدولية، للتصدي الحازم للانتهاكات، والمخططات التوسعية الإسرائيلية المتמادية، في سياسة فرض الأمر الواقع، ومحاولات الاستفراد الإسرائيلي بمصير القدس الشريف.

ومن هنا، سواصل الدفاع عن طابعها الروحي والحضاري والقانوني، كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

كما نجدد حرص المغرب على الالتزام بتطوير الشراكة الأورو-متوسطية الواعدة، والوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، الذي يتطلب تعبئة جميع السلطات والفعاليات الوطنية، في نطاق عمل جماعي ومتناسق، لتحديد فضائه، ومداه، ووتيرته؛ بغية الاستثمار الأمثل لما يتيح من فرص.

وعلاوة على انشغالاته الإقليمية، ما فتئ المغرب يعمل على تطوير وتنويع شركائه؛ ولاسيما من خلال اتفاقيات متعددة الأبعاد، خاصة منها اتفاقيات التبادل الحر، والشراكات التعاقدية والتفضيلية.

كما أن بلادنا تضع في صدارة أسبقياتها، الانخراط القوي في الإجماع الدولي المتجدد، من أجل انبثاق حكامه عالمية إنسانية، قائمة على الإنصاف، والمسؤولية، والتشارك.

شعبي العزيز،

في هذا اليوم المجيد، نستحضر، بكل إجلال وترحم وخشوع، الأرواح الطاهرة لرواد التحرير والاستقلال وبناء صرح دولتنا الحديثة؛ جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس، والحسن الثاني، أكرم الله مثوهما، وكافة شهداء الوطن الأبرار.

كما نوجه إشادة خاصة، للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم، تحت قيادتنا، في الدفاع عن حوزة الوطن وسيادته وأمنه، وإسهامهم في عمليات الإغاثة الإنسانية.

وإذ ننوه بالعبقرية الخلاقة لشعبنا الوفي، وبروح الغيرة الوطنية والمسؤولية العالية لكافة فئاته؛ نعرب عن اعتزازنا بأفراد جاليتنا المغربية المقيمة بالخارج، لتشبهتهم القوي بوطنهم وإقبالهم المتزايد على صلة الرحم بأهلهم وبلدهم، رغم تداعيات الأزمة على بلدان إقامتهم وكذا لانخراطهم الفاعل في تقدمه وفي الدفاع عن قضايا ومصالحه العليا.

ووفاء لعهدنا المشترك، سنواصل عملنا الجماعي، بكل طموح وثقة لاستكمال بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية. رصيدنا في ذلك، الإرادة الحازمة لخديمك الأول، والتلاحم المتين بين العرش والشعب، الذي شكل عبر تاريخنا الوطني، مصدر قوة لرفع التحديات، في إيمان بوعد الله الصادق : «ولينصرن الله من ينصره، إن الله لقوي عزيز» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة أداء القسم للضباط المتخرجين من المدارس العليا العسكرية
تطوان، 18 شعبان 1431 هـ الموافق 31 يوليوز 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط،

يسعدنا أن نستقبل، اليوم، الفوج الجديد من الضباط، خريجي المدارس والمعاهد العسكرية والأمنية والتربوية؛ وذلك لأداء القسم أمام جلالتنا، القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

وقد قررنا أن نطلق على فوجكم، اسم الجنرال « شارل دوغول»، لما كان يجمعه بجدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه، بطل استقلال المغرب، من التزام مثالي بقيم الشجاعة، والامتثال لواجب الدفاع عن سيادة الوطن وحوزته.

وذلك ما تجلى في النداء التاريخي، لكل منهما، من أجل تحرير فرنسا.

كما تجسد في تحويل الجنرال دوغول، جدنا المنعم، الوسام الرفيع لرفيق التحرير؛ مع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت والوزير الأول البريطاني وينستون تشرشل.

وهو ما شكل اعترافا من بطل تحرير فرنسا، بالموقف التاريخي المشهود، لجدنا المنعم، بجانب فرنسا والعالم الحر، ضد النازية والفاشية؛ مما أكسب المغرب، منذ مؤتمر أنفا، دعما دوليا، لاسترجاع حريته وسيادته.

وقد حرص جدنا المقدس على أن يكون من أركان بناء الدولة المستقلة، تأسيسه للقوات المسلحة الملكية، التي عمل رفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، على إدماج المقاومة وجيش التحرير في طليعة صفوفها.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى ما يرمز إليه هذا الرصيد التاريخي، من تضحية في سبيل الأوطان؛ أوفياء لشعاركم الخالد : الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لثورة الملك والشعب
الرباط، 09 رمضان 1431 هـ الموافق 20 غشت 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

يتزامن خطابنا إليك، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لثورة الملك والشعب، مع تخليدنا في العاشر من رمضان المبارك، لذكرى
رحيل رمز هذه الملحمة التاريخية، جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه.

وفي هذه الأيام الفضيلة، من شهر الصيام والدعاء المستجاب، نترحم بكل خشوع، على الأرواح الطاهرة، لبطلها الخالد، جدنا المغفور
له، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، ولشهداء المقاومة والتحرير الأبرار، من الشعب
المغربي قاطبة.

فالكفاح من أجل استرجاع الاستقلال، لم يكن قضية نخبة؛ بل كان معركة خاضها الشعب بأكمله، بالمدن والبوادي، والجبال
والصحراء، وبكل فئاته، رجالا ونساء، شبابا وكهولا؛ الذين بذلوا، بقيادة العرش، التضحيات الجسام، فداء لحرية الوطن، ورمز سيادته.
وعندما نخلد هذه الملحمة المجيدة، فليس لكونها حدثا بطوليا مضى وانقضى؛ وإنما باعتبارها ثورة متواصلة.

لذلك، ما فتئنا، منذ اعتلائنا العرش، نضفي عليها روحا متجددة، ونستلهم منها قيم الغيرة الوطنية، والتضحية، والصمود، لنصنع تاريخا
حديثا يليق بماضينا العريق، ويفتح آفاقا مستقبلية واعدة بتحقيق غاياتها المثلى؛ وذلك من خلال إطلاق مبادرات جريئة، تشكل
تحولا حاسما في تاريخنا المعاصر.

وقد كان في مقدمتها اقتراحنا تخويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، وذلك مواصلة للكفاح المستمر من أجل صيانة سيادة المملكة
على كامل ترابها الوطني.

بيد أنه كلما ازداد الدعم الدولي لهذه المبادرة الشجاعة، المشهود لها أمميا بالجدية والمصداقية، تمادى خصومنا في مناوراتهم اليائسة، لعرقلتها، ونسف ديناميتها الواعدة بالتسوية النهائية المنشودة، دوليا وجهويا، لهذا النزاع المفتعل.

ومهما بلغ تعنت أعداء وحدتنا الترابية، فإنه لن يزيدنا إلا إصرارا على مواصلة التطور الديمقراطي والتنموي، بكامل الحزم والعزم، واليقظة والتعبئة؛ مؤكدين أن حقوق المواطنة لا يمكن تصورها أو ممارستها، إلا في ظل الالتزام بالحقوق الأسمى للوطن في الوحدة والسيادة.

شعبي العزيز،

وفاء لروح ملحمة عشرين غشت، حققنا مكاسب هامة، وإصلاحات عميقة، لترسيخ صرح الدولة المغربية الحديثة. وتعزيزا للتقدم الذي بلغته بلادنا، في ممارسة اللامركزية، بادرنا إلى إطلاق ورش الجهوية المتقدمة، توطيدا للحكامة الترابية الجيدة، والتنمية المندمجة.

وفي هذا الإطار، تندرج متابعتنا الموصولة، بكل اهتمام وتقدير، لأشغال اللجنة الاستشارية للجهوية، التي تحظى بسامي ثقتنا؛ منوهين بجهودها، رئاسة وأعضاء، ومستحضرين دقة المهمة المنوطة بها، وما تقتضيه من أناة وتبصر، لإعداد تصور عام لنموذج مغربي-مغربي متميز، للجهوية المتقدمة، نابع من واقع بلادنا وخصوصياتها.

ونظرا لأهمية الرهانات الوحدوية والديمقراطية والتنموية، التي ينطوي عليها، بالنسبة لمستقبل المغرب؛ فإن التصور العام المنشود، يعتبر منطلقا لمسار شاق وطويل؛ يتطلب العمل الجاد على أربعة مستويات :

- أولا : إنضاجه بالتعريف به، من خلال نقاش وطني واسع وبناء، وبالتعبئة الهادفة إلى تبنيه الجماعي، والانخراط القوي لإنجاحه.
- ثانيا : وضع خارطة طريق واضحة ومضبوطة، لحسن تفعيله، بخطوات متدرجة، وبواسطة الهيئات المؤهلة، والآليات المؤسسية والتنمية الملائمة والناجعة.
- ثالثا : انكباب الحكومة، بموازة أعمال اللجنة، على إعداد ميثاق لعدم التمرکز؛ يقوم على نقل الصلاحيات والموارد البشرية والمالية اللازمة للجهات. إذ لا جهوية في ظل المركزية.
- رابعا : المساهمة الفعالة للأحزاب الوطنية الجادة، في إعداد وتأطير نخب مؤهلة لحسن تدبير الشأن الجهوي.

شعبي العزيز،

إن الغاية المثلى للجهوية المتقدمة، واللامركز الواسع، هو إعطاء دفعة قوية لنموذجنا التنموي والمؤسسي المتميز.

لذا، ما فتئنا نعمل على تعبيد الطريق أمام الخيار الاستراتيجي للمغرب الموحد للجهات؛ بما نقوده من أورش تنمية وبشرية ومستدامة، ومخططات قطاعية، وطنية طموحة، ذات بعد جهوي، وما نوفره من بنيات أساسية؛ فضلا عن حرصنا على انخراط بلادنا في عصر الاقتصاد الأخضر.

إنه تحول نوعي وغير مسبوق، في تاريخ التحرر التنموي لبلادنا، مكن من تعزيز انفتاح المغرب على العالم، وكذا بين جهاته، وفك العزلة عن المناطق النائية والمهمشة، ووضع حد نهائي للمقولة الاستعمارية للمغرب النافع وغير النافع.

كما شرعنا في تمكين المغرب من الاستغلال الأمثل لما وهبه الله تعالى، من إمكانات لإنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة. وذلك ما يعد منطلقاً لإنجاز تاريخي، ألا وهو تحقيق التحرر التدريجي من التبعية الطاقية، وتوفير موارد جديدة للتنمية، ولخلق المزيد من فرص الشغل لشبابنا.

ويظل حسن تفعيل هذا التطور التنموي، البشري والمستدام، رهينا بتحرير طاقات شبابنا وتأهيله، لتواصل أجياله الحاضرة والصاعدة حمل مشعل الثورة الدائمة للملك والشعب؛ وذلك في اعتزاز بهويته الأصيلة، وتلاحم وثيق بين العرش والشعب؛ وفي نطاق من التعبئة والاجتهاد، والعمل الجاد، والتضامن، الاجتماعي، المحفوف بالطمأنينة.

وتلكم هي القيم المستلهمة من النفحات الروحانية، لرمضان الفضيل، الذي أدعو الله تعالى أن يجعله شهر يمن وبركات، على مواطنينا في الداخل والخارج، والأمة الإسلامية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في قمة أهداف الألفية للتنمية

نيويورك، 09 شوال 1431 هـ الموافق 20 شتنبر 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، السيد الأمين العام، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أشارك في هذا الاجتماع رفيع المستوى، للجمعية العامة للأمم المتحدة، المخصص للأهداف الإنمائية للألفية؛ منوها، بداية، بالأمين العام، السيد بان كي مون، لحرصه على جعل قضايا التنمية على رأس الأسبقيات الألفية.

وعندما نلتئم اليوم، بعد مضي عشر سنوات على اعتماد «إعلان الألفية»، كتوافق جماعي، لضمان تنمية بشرية ومستدامة، منسجمة عالميا؛ فإن ضمير الإنسانية يسائل لقاءنا : ماذا تحقق من الأهداف المحددة في هذا الإعلان التاريخي؟

إن التحلي بروح المسؤولية والصراحة، يلزمنا بأن نجعل من اجتماعنا وقفة موضوعية، لتقييم ما تحقق من تقدم، وتحديد العوائق التي يتعين تجاوزها، والتوجه لوضع الاستراتيجيات اللازمة، للمضي قدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في أفق سنة 2015.

فالأمر يتعلق برفع تحد كبير، ويقتضي تحمل مسؤولية مشتركة، سواء من لدن شركائنا من الدول المتقدمة، التي يتعين عليها الوفاء بالتزاماتها، فيما يتعلق بتمويل التنمية، أو من قبل الدول النامية، التي يجدر بها وضع الأهداف الإنمائية للألفية في صلب سياساتها الوطنية.

وذلكم هو النهج القويم، الذي سلكه المغرب، حيث قمنا، منذ سنة 2005، بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وقد اعتمدنا في بلورتها مقاربة تشاورية وإدماجية، تقوم على المشاركة الديمقراطية، وحكاممة القرب، وعلى تبني الفاعلين المعنيين، لمشاريعها الهادفة للتصدي للعجز الاجتماعي، بخلق أنشطة مدرة للدخل، ولفرص الشغل.

وبفضل هذه المبادرة المقدامة، وما يواكبها من إصلاحات عميقة، ومخططات قطاعية، وأوراش هيكلية، قطع المغرب أشواط متقدمة، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ خاصة ما يتعلق منها بمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء، وتحسين ظروف العيش بالعالمين الحضري والقروي، لاسيما بتعميم الاستفادة من الكهرباء والماء الصالح للشرب.

وبموازاة ذلك، قامت بلادنا بإحداث نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وكذا نظام المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المعوزين. كما حققت المملكة، بإرادة سيادية، تقدما ملحوظا بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين، في مجالات الأسرة والصحة والتعليم، وسوق الشغل، وتعزيز التمثيل السياسي للمرأة، وحضورها الفاعل في الحياة العامة. وقد تمكنا، بفضل انتهاج تعميم التعليم الابتدائي، من تدرس 93 في المائة من الأطفال ما بين 6 و11 سنة. ومنذ 2008، اتخذنا مخططا استعجاليا، لتسريع وتيرة إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وبالنظر للأهمية التي نوليها للبعد البيئي في التنمية، فقد قطعنا خطوات موفقة، في مجال المحافظة على البيئة، ومكافحة التغيرات المناخية. وعملا على النهوض بتنمية بشرية مستدامة، بالاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الجديدة والنظيفة، أطلقنا مخططا رائدا للطاقة الشمسية، وبرنامجا مندمجا لإنتاج الطاقة الريحية، وبفضلهما سيتمكن المغرب، في أفق سنة 2020، من تغطية 42 في المائة من احتياجاته الطاقية، من مصادر متجددة ونظيفة.

السيد الرئيس،

لقد أتاح الالتزام المشترك لقمة الألفية، تغيير مصير الملايين من الناس، الذين أصبحوا يتمتعون بحقهم في التعليم والصحة والشغل والعيش الكريم.

لكن، هل يرضى الضمير الإنساني أن يظل أزيد من مليار شخص يعانون الجوع، وأن يموت ملايين الأطفال سنويا، من سوء التغذية، أو بسبب أمراض وأوبئة، صار علاجها متوفرا وبتكلفة بسيطة؟

كلا. إننا نرفض هذا الواقع المر، المنافي للمقاصد السمحة للأديان السماوية، والأنظمة الديمقراطية، والمواثيق الدولية، والقيم الإنسانية المثلى، للإخاء والتضامن والإنصاف. هذا الواقع الذي يتم استغلاله، للأسف الشديد، لإذكاء نزوعات الحقد والتطرف.

لذا، وانخرائط منه في تعزيز شراكة عالمية تضامنية، وضع المغرب التنمية البشرية، وتحقيق أهداف الألفية للتنمية، في صلب سياسة ملموسة وخلاقة للتعاون جنوب - جنوب، خاصة مع الدول الإفريقية الشقيقة.

ومن هنا، فإن الالتزام السياسي الثابت من قبل جميع الدول، واعتماد شراكة عالمية واسعة ومضبوطة، مدعومة بجدولة زمنية دقيقة لتفعيلها، يعدان خير ضمان لتحقيق أهداف الألفية.

كما يجب الانخراط من الآن في تفكير استشرافي، وعمل استباقي، لما بعد سنة 2015، لتحقيق استمرارية مبادراتنا، والتأهيل لرفع التحديات الجديدة.

سبيلنا إلى ذلك العمل الجماعي الهادف لتوطيد نموذج تنموي بشري ومستدام، تضامني ومتناسق، وذلك في نطاق حكمة عالمية منصفة وناجعة، وتوفير العيش الكريم لأجيالنا الصاعدة، وبناء مستقبل مشترك، يسوده الأمن والاستقرار، والتقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 16 شوال 1431هـ الموافق 27 شتنبر 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي الأمين العام،

أود، بداية، أن أهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والستين، للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة؛
منوها بسلفكم الدكتور علي التريكي، لما أضفاه من دينامية على أشغال جمعيتنا العامة.

كما أتقدم بجزيل الشكر، إلى معالي الأمين العام، على عمله الدؤوب، من أجل تعزيز دور المنظمة الأممية.

إننا نعتبر هذه الدورة، الملتئمة بعد مضي عقد كامل على انعقاد قمة الألفية، مناسبة سانحة لاعتماد رؤية توافقية، لتوجيه عملنا
الجماعي، للسنوات القادمة، ولتأكيد التزامنا بالمحاور الثلاثة الأساسية لهذه الرؤية، والمتمثلة في الأمن والاستقرار، والتنمية والازدهار،
والنهوض بحقوق الإنسان وصيانة كرامته. وهي أولويات تشكل، في الوقت الراهن، حجر الزاوية في الأجندة الدولية.

ومن هنا، فإن هذا اللقاء الهام، يشكل فرصة مواتية للإعراب مجددا عن وفائنا لتعهدات هذه الأسبقيات، وتأكيد عزمنا على النهوض
بالتعاون الدولي، ووضع الأسس المتينة لبناء عالم آمن وامتضامن.

ومن منطلق إيمان المغرب الراسخ، بأهمية ومكانة الأمم المتحدة، باعتبارها إطارا مرجعيا للقيم الكونية، والشرعية الدولية؛ فإنه ما فتئ
يعمل جاهدا على الدعم الملموس للمنظمة، وإشاعة مبادئها، والإسهام في بلوغ أهدافها.

بل حرصت بلادنا، فضلا عن ذلك، على المواءمة الكاملة بين أسبقياتها الوطنية، والقضايا المطروحة في الأجندة الدولية.

السيد الرئيس،

لقد شكل حفظ السلام، الغاية المثلى من إحداث الأمم المتحدة، التي تقوم بدور هام بالنسبة للبشرية جمعاء.

ومن أعلى هذا المنبر، فإن المغرب يدعو المجتمع الدولي، للانخراط القوي لتسوية كافة الخلافات، الظاهرة منها والخفية، التي تعكر صفو العلاقات بين دول الجوار، وتعيق اندماجها الاقتصادي الضروري، خاصة في قارتنا الإفريقية.

ومن منطلق رغبتنا الصادقة في تنقية الأجواء في منطقتنا المغاربية، قدمنا لمنظمة الأمم المتحدة، خلال سنة 2007، مبادرة للحكم الذاتي، قصد إيجاد حل نهائي، للنزاع المفتعل حول استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية.

وقد حظيت هذه المبادرة المقدمة والخلاقة، بدعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن؛ حيث وصفا مرارا الجهود التي تستند عليها بالجدية والمصادقية. كما أشادا بإسهام المغرب الفعال، في تسهيل التوصل إلى حل لهذا الخلاف، الذي يرهن الاندماج المغربي، ويعيق ازدهار الشعوب المغاربية الخمسة.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يدعو الأطراف الأخرى، إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية، للانخراط في مفاوضات جادة، برعاية الأمين العام، ومبعوثه الشخصي، اللذين نؤكد لهما صادق تعاوننا.

فتخليص منطقتنا من هذا الخلاف، الذي يعرقل عملنا المشترك، أصبح اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أشد وقعا عليها، بل وعلى شركائنا الاستراتيجيين.

لذا، فقد أصبح لزاما علينا تجاوز هذا الخلاف، لاسيما في ظل التحديات المتعددة والملحة التي تواجهنا، وخاصة في المجال الأمني؛ سواء فيما يتعلق بمنطقة الساحل والصحراء، أو في بعده الأطلسي.

السيد الرئيس،

إن تحقيق السلام بالشرق الأوسط ليس هدفا مستحيلا. كما أن استمرار النزاع ليس قدرا محتوما. ويبقى السبيل الوحيد للتسوية، هو حل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، في أمن وسلام.

ومن هنا، فإن المجموعة الدولية مطالبة بدعم مسار المفاوضات المباشرة الجارية، برعاية مشكورة للإدارة الأمريكية، باعتبارها فرصة سانحة للعمل الجاد على إيجاد تسوية نهائية، طبقا للشرعية الدولية، وللقرارات الأممية ذات الصلة، وذلك انطلاقا من مرجعية واضحة، ووفق أجندة شاملة، وجدولة مضبوطة، وأفق زمني محدد.

وباعتبار المغرب فاعلا في عملية السلام، فإننا واعدون بأن التفاوض لا يطرح فقط مسألة إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وما يرتبط بها من مسائل شائكة؛ وإنما يمر حتما عبر تبادلي الأعمال الأحادية الجانب، ووقف العمليات الاستيطانية، خاصة بالقدس الشريف.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس؛ فإننا ما فتئنا نثير انتباه المنتظم الأممي، والمجتمع الدولي، إلى حساسية قضية القدس الشريف، ومحاولات التهويد وطمس معالم هذه المدينة المقدسة. فالقدس لا بد أن تظل رمزا للتعايش والوئام بين الديانات السماوية؛ ومدينة للسلام والتساكن بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

السيد الرئيس،

قبل يومين، قدمنا حصيلة حول ما تم إنجازه من أهداف الألفية. وقد تم الإقرار بأن تعاقب الأزمات، وتأثير التغيرات المناخية، قد أضر بشكل ملحوظ، إنجاز معظم هذه الأهداف، في العديد من الدول النامية، خاصة في قارتنا الإفريقية.

فبساكنتها التي تفوق 900 مليون نسمة، وبمواردها الطبيعية، التي تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن إفريقيا قادرة على أن تصبح قارة للتنمية. بيد أنه رغم هذه الإمكانيات، فإنها تظل مهمشة، في مجال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهو الوضع الذي تفاقم بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

لذا، يقترح المغرب أن تنظم الجمعية العامة للأمم المتحدة، حوارا على أعلى مستوى، حول الاستثمار في إفريقيا.

كما أن حجم التحديات التي أفرزتها العولمة، يستوجب من المجموعة الدولية إصلاحات ملموسة وملحة، لنمط الحكامة الاقتصادية العالمية الراهنة، ومزيدها من التعبئة، من أجل وضع لبنات نظام بيئي عالمي جديد، عادل ومتوازن وفعال، وقادر على الحفاظ على كوكبنا للأجيال الحالية والصاعدة.

السيد الرئيس،

لقد جعلت المملكة المغربية من حماية حقوق الإنسان خيارا لارجعة فيه، وذلك في إطار استراتيجية شاملة، تقوم على مقاربة تشاركية، تتوخى النهوض بالعنصر البشري، وصيانة كرامته، ضمن نموذج مجتمعي ديمقراطي تنموي.

وقد أطلق المغرب، وفق هذا المنظور، أوراشا وإصلاحات كبرى، وحقق مكاسب متقدمة ومشهودة في مجالات توسيع فضاء الحريات الفردية والجماعية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتعزيز حقوق مواطنيه وحمايتهم، وخاصة النساء والأطفال والفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة.

وعلى الصعيد الدولي، فإن انخراط المغرب القوي، منذ إحداث مجلس حقوق الإنسان، ووضع آليات عمله، يتأكد اليوم، من خلال اختيار المغرب ليتولى، في مارس 2010، على مستوى الجمعية العامة، التسيير المشترك لأشغال مسار إعادة النظر في هذه الهيئة الهامة؛ ضمن منظور متجدد، يضع حقوق الإنسان في صلب التنمية البشرية والمستدامة.

وإن المغرب لن يدخر أي جهد، من أجل تحقيق هذا الهدف، وانبثاق رؤية متطابقة ومسؤولة، حول القيم الأصيلة لحقوق الإنسان؛ بعيدا عن اختزالها في شعارات رنانة، أو التوظيف المغرض لغاياتها النبيلة.

السيد الرئيس،

ما يزال الطريق شاقا وطويلا أمام دول وشعوب العالم للعيش في إطار من التنوع، يشكل مصدرا حقيقيا لثروة روحية وثقافية وحضارية. فالحوار بين الحضارات لم يعد ضروريا فحسب، وإنما أضحي أولوية ملحة.

وإنه لمن الأساسي أن تصبح الأمم المتحدة رافعة متميزة لإشاعة ثقافة السلام والتسامح والتفاهم المتبادل، ومحفزا على اعتماد شكل جديد من التعاون التضامني والملتزم، من أجل رفاهية وتقديم المجموعة البشرية، وطمأنينة وكرامة بني الإنسان، في كل الأوطان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الثامنة
الرباط، 29 شوال 1431هـ الموافق 08 أكتوبر 2010م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

تتولى رئاسة افتتاح هذه السنة التشريعية، في سياق مطبوع بإرادتنا الحازمة، لإعطاء دفعة قوية للدينامية الإصلاحية، الهادفة لاستكمال بناء النموذج التنموي المغربي المتميز؛ وذلك في تجاوب عميق، مع تطلعات شعبنا الوفي.

هدفنا الأسمى، توطيد تقدم بلادنا، وصيانة وحدتها، وضمان المزيد من مقومات العيش الكريم لمواطنينا، بمنجزات تنموية؛ لا نفرق بين مشاريعها الكبرى والمتوسطة والصغرى؛ اعتبارا لخدمة كل منها للوطن والمواطنين، ولاسيما الشباب والفئات، والجهات المعوزة.

منهجنا في ذلك، سياسة القرب والمشاركة، القائمة على تعبئة كل الطاقات، وإطلاق شتى المبادرات، والتفعيل الأمثل لكل المجالس المنتخبة، التي يتبوأ فيها البرلمان مكانة الصدارة.

بيد أن هذه المكانة النيابية المتميزة، تسائل الجميع : إلى أي مدى ينهض البرلمان بدوره كاملا، كرافعة ديمقراطية لنموذجنا التنموي ؟

وإذا كان من الإنصاف تقدير ما أسفرت عنه جهودكم، من حصيلة تشريعية إيجابية؛ فإن طموحنا، وطموح شعبنا العزيز، يظل هو الارتقاء بمجلسي النواب والمستشارين، مؤسسة وأعضاء، ليكونا في صلب هذه الدينامية الإصلاحية.

- فعلى مستوى المؤسسة البرلمانية، سبق في أول خطاب لنا أمامها، التأكيد على أن تحسين أداء البرلمان، يقوم على اعتبار مجلسيه برلمانا واحدا بغرفتين، وليس برلمانيين منفصلين.

وهو ما يتطلب من الأحزاب والفرق النيابية، الأخذ بحكامه برلمانية جيدة، عمادها التشعب بثقافة سياسية جديدة، وممارسة نيابية ناجعة، قائمة على تعزيز حضور الأعضاء، وجودة أعمالهم، ومستوى إسهامهم، في معالجة الانشغالات الحقيقية للشعب.

ولهذه الغاية، نجدد التأكيد على وجوب عقلنة الأداء النيابي، بالانطلاق من تجانس النظامين الداخليين للمجلسين، والنهوض بدورهما، في انسجام وتكامل، كمؤسسة واحدة.

هدفها المشترك، جودة القوانين، والمراقبة الفعالة، والنقاش البناء، للقضايا الوطنية؛ وخصوصا منها الحكامة الترابية، وتحسين وتعزيز الآليات الديمقراطية والتنمية.

- أما على مستوى النائب البرلماني، فإن الانخراط في المسار الإصلاحي، يقتضي منكم ألا تنسوا أنكم تمثلون، داخل قبة البرلمان، الإرادة الشعبية، قبل كل شيء.

ومن ثم، فإن عضوية البرلمان ليست امتيازًا شخصيًا، بقدر ما هي أمانة؛ تقتضي الانكباب الجاد، بكل مسؤولية والتزام، على إيجاد حلول واقعية، للقضايا الملحة للشعب.

إنها بالأسبقية قضايا التعليم النافع، والسكن اللائق، والتغطية الصحية، والبيئة السليمة، وتحفيز الاستثمار، المدر لفرص الشغل، والتنمية البشرية والمستدامة.

ولهذه الغاية، يتعين ترسيخ علاقات تعاون إيجابي، بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وبين أغلبية متضامنة، ومعارضة بناءة، في نطاق الاحترام المتبادل، والالتزام المشترك بأحكام الدستور، وبالقيم الديمقراطية، وحرمة المؤسسات، والمصالح العليا للوطن.

معشر البرلمانيين المحترمين،

تجسيدا لعزمنا الراسخ على توطيد سلطة الدولة، على دعائم سيادة القانون، وسمو القضاء الفعال؛ فإننا نؤكد على أن المفهوم الجديد للسلطة، الذي أطلقناه، في خطابنا المؤسس له، بالدار البيضاء، في أكتوبر 1999، يظل ساري المفعول.

فهو ليس إجراء ظرفيا لمرحلة عابرة، أو مقولة للاستهلاك، وإنما هو مذهب في الحكم، مطبوع بالتفعيل المستمر، والالتزام الدائم بروحه ومنطوقه.

كما أنه ليس تصورا جزئيا، يقتصر على الإدارة الترابية؛ وإنما هو مفهوم شامل وملزم لكل سلطات الدولة وأجهزتها، تنفيذية كانت أو نيابية أو قضائية.

لذلك، سيظل خديمك الأول، شعبي العزيز، ساهرا على رعايته، حريصا على حسن تفعيله، من طرف كل ذي سلطة، بالآليات القانونية للمتابعة والمحاسبة والجزاء؛ وذلك في ظل القضاء النزيه.

وهنا نؤكد أن السلطة القضائية، بقدر ما هي مستقلة عن الجهازين؛ التشريعي والتنفيذي، فإنها جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة. فالقضاء مؤتمن على سمو دستور المملكة، وسيادة قوانينها، وحماية حقوق والتزامات المواطنين.

وفي هذا الصدد، نلح على أن حسن تنفيذ مخططنا، للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، لا ينحصر فقط في عمل الحكومة والبرلمان؛ وإنما هو رهين، أساسا، بالأداء المسؤول للقضاة.

وعلى غرار مبادرتنا للمفهوم الجديد للسلطة، الهادف لحسن تدبير الشأن العام، فقد قررنا أن نؤسس لمفهوم جديد لإصلاح العدالة، ألا وهو «القضاء في خدمة المواطن».

وإننا نتوخى من جعل «القضاء في خدمة المواطن»، قيام عدالة متميزة بقرتها من المتقاضين، وببساطة مساطرها وسرعتها، ونزاهة أحكامها، وحدائثها هياكلها، وكفاءة وتجرد قضاتها، وتحفيزها للتنمية، والتزامها بسيادة القانون، في إحقاق الحقوق ورفع المظالم.

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

في ظرفية مشحونة بتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وسياق وطني مطبوع بإصلاحات عميقة؛ فإننا ننتظر منكم الانخراط القوي في بلورتها، بتشريعات متقدمة، ومراقبة ناجعة.

- فعلى مستوى المرحلة الراهنة، يظل مشروع القانون المالي لحظة قوية في تكريس العمل البرلماني الفعال. فالأمر لا يتعلق بالمناقشة والتصويت، على مجرد موازنة حسابات وأرقام؛ بل بالتجسيد الملموس للاختيارات والبرامج التنموية الكبرى للبلاد.

لذا، يجدر بكم التحلي بروح المسؤولية، والتعاون المثمر مع الحكومة، لإيجاد حلول ناجعة، للمعادلة الصعبة، لضرورة الحفاظ على التوازنات الأساسية ودينامية التنمية، في ظل إكراهات محدودية الإمكانيات.

- أما على المستوى الاستراتيجي، فإن الدفاع عن مغربية صحرائنا، الذي يظل قضيتنا المقدسة، يتطلب منكم جميعا، التحرك الفعال والموصول، في كافة الجبهات والمحافل، المحلية والجهوية والدولية، لإحباط المناورات اليائسة لخصوم وحدتنا الترابية.

كما تقتضي منكم إذكاء التعبئة الشعبية الشاملة، واتخاذ المبادرات البناءة، لكسب المزيد من الدعم لمقترحنا المقدم للحكم الذاتي؛ وذلك في إطار دبلوماسية برلمانية وحزبية، متناسقة ومتكاملة مع العمل الناجع للدبلوماسية الحكومية.

وحرصا منا على إغناء مساهمة البرلمان في المجهود التنموي؛ فإننا ننتظر منكم، الإفادة المثلى من الآراء الاستشارية الوجيهة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سيتم تنصيبه، بعون الله، إثر استكمال تركيبته.

كما ندعوكم لإعطاء الأسبقية لإعداد واعتماد القانون - الإطار للبيئة والتنمية المستدامة؛ باعتبارهما عماد ضمان حاضر ومستقبل تقدم بلادنا.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن عليكم استشعار أن حصيلة عملكم الفردية والحزبية، سيتم تقييمها، في نهاية انتدابكم، على أساس ما تم تحقيقه من إنجازات تنموية ملموسة.

وذلكم هو السبيل القويم، لاستعادة العمل السياسي والبرلماني لنبله، وللأحزاب اعتبارها، للنهوض بدورها الدستوري، في الإسهام في حسن تأطير وتمثيل المواطنين، وإعداد النخب المؤهلة لتدبير الشأن العام، وكذا التربية على المواطنة المتشعبة، بالغيرة على مقدسات الأمة، والالتزام بقضاياها ومصالحها العليا. «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية حول «التدبير المستدام للساحل: دور التربية والتحسيس»
طنجة، 30 شوال 1431 هـ الموافق 09 أكتوبر 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في أشغال هذه الندوة الدولية الهامة، حول «التدبير المستدام للساحل: دور التربية والتحسيس»؛
منوهين بوجاهة موضوعها.

كما نشيد بالمبادرة الحميدة لمؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تحت الرئاسة الموقفة لشقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي
الأميرة الجليلة للأحسان، لعقد هذا الملتقى الدولي، بإشراف من اليونيسكو، وبشراكة مع الإيسيسكو.

وهو ما يعتبر دليلا على التقدير، الذي تحظى به بلادنا في مجال التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية، وبين الالتزام
بالاتفاقات الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة.

وقد قام المغرب، وفاء منه بهذا التعهد الوطني والدولي، ببذل جهود متواصلة في ميدان البيئة. كما حققت بلادنا خطوات متقدمة،
مؤسسية وقانونية؛ هادفة لإدماج قضايا البيئة، في السياسات العمومية للتنمية.

وفي سياق نفس التوجه، أقدمنا على اتخاذ العديد من المبادرات لتطوير التنمية النظيفة، من خلال إطلاق برامج وطنية كبرى، وإقرار
التشريعات اللازمة، للنهوض بالبيئة وحمايتها، ومحاربة تلوث الهواء، وتدبير النفايات؛ بما في ذلك منع استعمال الأكياس غير القابلة
للتحلل بيولوجيا. كما تم اعتماد قانون حول الطاقات النظيفة والمتجددة، التي نولي أهمية خاصة للنهوض بها، لا سيما عبر مشروعنا
لإنتاج الطاقة الشمسية الرائد جهويا وعالميا.

وفيما يخص التغيرات المناخية، التي تشكل أحد الانشغالات الرئيسية للمجتمع المدني، فقد أطلقت بلادنا عدة مبادرات؛ نذكر من
بينها مواصلة برامج حسن تدبير الموارد المائية، والحفاظ على جودتها، واعتماد استراتيجيات وطنية لمحاربة الفيضانات والتصحر،
والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

حضرات السيدات والسادة،

يعد الساحل، في جل بلدان العالم، من أكثر المناطق التي تعاني الاستغلال المفرط لفضائه الطبيعي والبيئي؛ وذلك بسبب الأنماط الاستهلاكية الحالية، وتمركز العديد من الأنشطة الاقتصادية فيه، وما يعرفه من انتشار عمراني متواصل، واحتياجات متزايدة في مجال التجهيز والبنى التحتية والطاقة. وتنضاف إلى هذه التحديات، الضغوط الناجمة عن النشاط السياحي الموسمي المتنامي سنة بعد أخرى.

لذا، فإن الساحل يشكل فضاء تكتسي فيه رهانات التنمية المستدامة أهمية خاصة. وذلك بالنظر لما يهدد الوسط البحري، والأنظمة البيئية الساحلية عموماً، من مخاطر تحمل في طياتها انعكاسات سلبية على الاقتصاد والبيئة، وتعرقل تحقيق أهداف الألفية للتنمية. واستشعاراً من بلادنا لحجم هذه التحديات، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بتهيئة الساحل وحمايته واستصلاحه والمحافظة عليه.

لكن مهما كانت أهمية الجانب التشريعي، فإن المحك الحقيقي للتدبير المستدام، سواء بالنسبة للساحل أو في التنمية عموماً، يبقى هو انخراط وتعبئة كافة مكونات المجتمع، والقيام بعمل دؤوب للتوعية والتربية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، نود الإشادة بالجهود القيمة، التي تبذلها شقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحساء، رئيسة مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، وسفيرة الساحل لدى خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل تعزيز النشاط التحسيبي والتربوي، الهادف إلى التعريف بقضايا البيئة، في إطار شراكات مثمرة، مع فعاليات المجتمع المدني، والمقاولات المواطنة، العامة والخاصة، والجماعات المحلية، والوزارات المعنية.

ومن هنا، إذ ننوه بإطلاق المؤسسة لـ «برنامج المدارس البيئية»، في إطار اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية، فإننا نحث على تعميمه، باعتباره مساهمة جوهرية لتحقيق هذا الهدف.

كما يعتبر الميثاق الوطني للبيئة، الذي دعونا لبلورته في نطاق قانون-إطار؛ بعد إنضاج مساره بمقاربتنا التشاركية، والتشاورية والإدماجية، أكثر من مسألة بيئية. فهو بمثابة مشروع مجتمعي. كما أننا نريده مرجعاً عمومياً للسياسات العمومية لبلادنا. وهو ما يقتضي من كافة المؤسسات والقوى الحية، الانخراط القوي، والتعبئة الدائمة لتفعيله.

حضرات السيدات والسادة،

إن ملتقاكم الهام، في ظل رعايتنا السامية، ليشكل مناسبة هامة لتبادل التجارب المفيدة، بين فعاليات ذات مستوى متميز من الكفاءة والخبرة، والمسؤولية والالتزام. وإننا نتطلع لأن تعزز توصياتكم، العمل التربوي والتحسيبي بأهمية الحفاظ على الساحل، وضرورة حمايته من كل المخاطر المحدقة به.

وختاماً، فإننا نرحب بجميع المشاركين في هذه الندوة العلمية الهامة، ضيوفاً كراماً ببلدهم الثاني المغرب، أرض اللقاءات المثمرة بشأن أمهات القضايا، الهادفة لخدمة الإنسانية والتنمية المستدامة. وبمدينة طنجة؛ بصيتها وموقعها العالمي كملتقى للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وكرمز وجسر لتفاعل الحضارات والثقافات، وحرية وحركية المبادلات الإنسانية والكونية.

والله تعالى نسأل أن يكلل أشغالكم بالتوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القمة العربية-الإفريقية المنعقدة بمدينة سرت الليبية
سرت، فاتح ذو القعدة 1431هـ الموافق 10 أكتوبر 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الأخ القائد معمر القذافي، قائد الثورة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

يسرنا، بادئ ذي بدء، أن نعرب للأخ القائد معمر القذافي، قائد الثورة، وللشعب الليبي الشقيق، عن أصدق عبارات الشكر والامتنان، لمبادرته الحميدة لالتئام هذه القمة، الثانية من نوعها، ولحسن تنظيمها واستضافتها.

كما نود الإعراب للأخ المبجل، القائد معمر القذافي، عن عميق تقديرنا لغيرته الصادقة على التلاحم العربي الإفريقي، ولما يبذله من جهود سخية لتجسيده على أرض الواقع.

إن انعقاد هذه القمة، خير تعبير على التزامنا بإعادة إحياء شراكتنا المتفردة، القائمة على ما يجمع بلداننا من روابط حضارية وروحية عريقة، وبشرية وجغرافية عميقة، مزجت عبر التاريخ، هويتنا الجماعية بروافدها المتنوعة، وساهمت بنصيبها الوافر في صنع الحضارة الإنسانية.

وقد ظل المغرب، في صلب هذا التفاعل الحضاري، عاملا على تعزيز سبل التعارف والتواصل والتعاون بين منطقتنا العربية وعمقها الإفريقي. هذه الروابط التاريخية التي كان من أبرز تجلياتها التلاحم البطولي النادر، خلال مراحل الكفاح من أجل التحرر والاستقلال.

ووفاء لهذا الرصيد المشترك، واستشرافا لمستقبل أفضل لأجيالنا، وعملا على كسب الرهانات الاستراتيجية والتنمية والأمنية الملحة، التي تواجه شعوبنا، فإنه يتعين علينا التوجه، بعزم وتبصر وثبات، نحو إعادة إطلاق هذه الشراكة، بعد أزيد من ثلاثة عقود من التعثر والركود، في مسيرة هذا التكتل.

هدفنا الجماعي العمل على جعل لقائنا لحظة انبعاث قوية لإزالة العوائق التي كانت تحول دون تفعيل تعاوننا، وذلك وفق أسس سليمة وواقعية وعقلانية، ورؤية تضامنية وتكاملية.

وهذا ما يقتضي استخلاص العبر من تجربة الماضي، بكل موضوعية، وتضافر الجهود لبناء شراكة نموذجية، في نطاق احترام المقومات السيادية لدولنا، وثوابتها الوطنية والشرعية، ومتطلبات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وجعلها في منأى عن المشاكل الوهمية التي لا طائل من ورائها.

وعلى هذا الأساس، فإننا عازمون على وضع هذه الشراكة، كإطار مؤسسي جديد، في صدارة اهتماماتنا؛ متطلعين لأن تسهم في تعبئة جدية وحازمة، لما تزخر به بلداننا من مؤهلات بشرية، وموارد طبيعية؛ إيماناً منا بأن ذلك هو السبيل القويم لاستثمار جميع الإمكانيات المتاحة، للنهوض بالأوضاع المعيشية للشعوب الإفريقية، وتحقيق تنميتها المستدامة، والتصدي لما تعانيه من فقر وتهميش وإقصاء اجتماعي، والقضاء على مستنقعات الأمية والأمراض الفتاكة.

ومن هنا، فإن المملكة المغربية، التي جعلت من انتماؤها العربي والإفريقي التزاماً دستورياً، ونهجاً استراتيجياً، لن تدخر جهداً لتظل في طليعة الدول المدافعة عن القضايا الملحة لشعبنا، ومواصلة العمل، بإرادة قوية، لدعم المصالح الإفريقية الحيوية، سواء على المستوى المتعدد الأطراف، كالأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة 77 زائد الصين، أو ضمن حركة عدم الانحياز، أو منتديات الحوار القائمة بين إفريقيا وعدد من الدول الوازنة؛ وخاصة ما يتعلق بالنهوض بالمخططات التنموية الوطنية، والمساهمة الفعالة في حفظ السلم والاستقرار الإقليمي، داخل فضائنا الإفريقي.

فخامة الأخ قائد الثورة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

إننا، ونحن نؤسس سوياً لهذا التعاون المثمر، في عصر العولمة والتحول المتسارعة التي يشهدها العالم، وفي عالم لا يعترف إلا بالتكتلات الاقتصادية القوية، مطالبون أكثر من أي وقت مضى، بالاعتماد على قدراتنا وإمكاناتنا الذاتية؛ مؤكدين القيمة الجوهرية لشراكتنا في انبثاق حكمة دولية قائمة على التضامن والإنصاف، وإطلاق حوار سياسي بناء، حول قضايانا المصيرية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، نعرب بصفقتنا رئيساً للجنة القدس، عن تقديرنا للدعم الإفريقي الموصول، للنضال المشروع للشعب الفلسطيني الشقيق، في سبيل إقامة دولته الوطنية المستقلة القابلة للاستمرار، وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

كما ننوه، في هذه الظرفية الدقيقة من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بالدور الهام للمجموعة الإفريقية، وخاصة داخل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالدفاع عن الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، التي تشرفت مملكتنا باحتضان آخر اجتماع لها.

وإننا لو اتقون أن تأهيل هذه الشراكة، وتكريس مصداقيتها، يظل رهيناً بوضع وتنفيذ منظور جماعي متضامن ومقدام، لتسريع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا، بانتهاج الحكامة الجيدة، والتضامن الفعال، والتعاون المثمر، بمشاركة ومنجزات تنموية ملموسة، تعود بالنفع المباشر على الفئات والجهات الأكثر خصاصة.

وذلك هو النهج القويم لتفعيل تعاوننا، خاصة في ظل ما تواجهه قارتنا من انعكاسات التغيرات المناخية، وتداعيات الأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية، وما يتعلق منها بتفاهم عبء المديونية الخارجية، وتقلص تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وأمام هذا الوضع المقلق، بادرنا الشهر الماضي، إلى اقتراح تنظيم الجمعية العامة للأمم المتحدة، لحوار على أعلى مستوى، حول الاستثمار في إفريقيا.

وبنفس الإصرار، نؤكد على ضرورة إضفاء طابع إنساني حقيقي على شراكتنا، والعمل على تبادل التجارب، وتقوية جسور التقارب العربي-الإفريقي، بكل أبعاده.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية على استعداد كامل للدفع قدما بشراكتنا، وعلى إعطائها مضمونا ملموسا، في انسجام وتكامل مع المكاسب الهامة، والخطوات المتقدمة، التي قطعناها مع عدة دول إفريقية شقيقة، في إطار التعاون جنوب-جنوب، وخاصة في مجالات التنمية البشرية، وتقاسم المعرفة والخبرات والتكوين الجامعي، وقطاعات الفلاحة والصحة والماء والطاقة، وإنجاز مشاريع إنتاجية لتحسين ظروف العيش في الواسطين الحضري والقروي؛ فضلا عن تنمية حركة المبادلات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على تكثيف المشاريع والبرامج، التي تندرج في نطاق تعاون ثلاثي مغربي-إفريقي، بشراكة مع الدول والمؤسسات المانحة.

وإيماننا منا بأن تحقيق الاندماج الإفريقي الشامل، يمر حتما عبر تضافر وتناسق جهود المجموعات الجهوية، نؤكد استعدادنا لتعزيز دورنا الفاعل داخل تجمع دول الساحل والصحراء، والعمل على طرح مبادرات إفريقية واعدة، كمبادرة الحوار، التي تجمع أزيد من عشرين دولة إفريقية مطلة على الواجهة الأطلسية، والتي انطلقت بالرباط في 2009.

وبهذا الاقتناع، فإننا نتطلع، بكل مثابرة وأناة، لإخراج اتحاد المغرب العربي من حالة جموده المؤسف، وتجاوز معيقاته الظرفية والموضوعية، ليسهم بدوره في إعطاء دينامية لشراكتنا، وفقا لروح ومنطوق الإعلان التاريخي لقيام هذا التجمع بمرآكش، والذي جعل من اندماج بلدانه الخمسة إحدى الدعائم القوية والمقاصد الأساسية لوحدة وتقدم وازدهار إفريقيا.

فخامة الأخ قائد الثورة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

إن تحقيق التنمية المستدامة لمجموعتنا، تفرض ضمان دعائم الأمن والاستقرار، ونشر ثقافة السلام المتأصلة في تقاليدنا العربية والإفريقية، والتصدي للمخاطر المحدقة بوحدة دولنا، والمحافظة على ثوابتها الوطنية، بالقضاء على بؤر النزاعات الإقليمية المفتعلة، التي جعلت عدة جهات، كالقرن الإفريقي، ومنطقة الساحل، وجنوب الصحراء، مرتعا خصبا للعنف والإرهاب، وانتشار عصابات وشبكات الاتجار في المخدرات، والهجرة السرية العابرة للحدود.

ومن هذا المنطلق، وجهدنا دبلوماسيتنا لإطلاق مسلسل للحوار، قصد وضع مقاربة إفريقية واقعية وشمولية، لتدبير قضايا الهجرة والتنمية، تدبيرا متضامنا ومحكما وإنسانيا، بعيدا عن أي نظرة أمنية أحادية الجانب، باحتضان الرباط لأول مؤتمر وزاري أورو-إفريقي، حول هذه الإشكالية المعقدة والمأساوية.

ونود من هذا المقام، التأكيد على الحاجة الماسة لتضافر وتنسيق جهودنا الوطنية والإقليمية والقارية، لمواجهة هذه الآفات، المهددة لنا جميعاً، دون استثناء.

كما نؤكد ضرورة التنفيذ الدقيق لاستراتيجية شراكتنا، ومخطط العمل المشترك بين مجموعتنا لسنوات 2011-2016، باعتباره الأداة الأنسب لحسن تفعيلها، وفق سلم واضح ومضبوط لأوليائنا، قائم على التجاوب العميق مع متطلبات بلداننا.

وفي هذا الصدد، نلح على أهمية تحديث وتطوير آليات شراكتنا، لجعلها أكثر ملاءمة وارتباطاً مع الانشغالات الحقيقية لشعوبنا الشقيقة، في انفتاح على القطاع الخاص، والمجالس والهيئات المنتخبة، والنخب الفكرية، وفعاليات المجتمع المدني، لضمان انخراطها في هذه الشراكة.

وفي الأخير، نود التأكيد على جسامته ما ينتظرنا من مسؤوليات، لتنفيذ القرارات التي ستخرج بها هذه القمة؛ سائلين الله العلي القدير أن يعيننا، ويسدد خطانا، للسير قدماً بهذه الشراكة الواعدة، بروح من التأزر والتوافق والصفاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الثالث للسياسة العالمية
مراكش، 07 شوال 1431هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يسرنا أن نتوجه بهذا الخطاب، إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الثالث للسياسة العالمية، المنعقد بمدينة مراكش؛ معربين لهم عن سامي تقديرنا.

ونود أن نوجه تحية خاصة لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، لحضوره هذا الملتقى المتميز، مثنين ما يبذله من جهود سخية، في سبيل استتباب السلم والاستقرار في العالم، وحرصه الدؤوب على إدراج قضايا التنمية والحكامة، في صدارة أسبقيات الأمم المتحدة؛ ومبادراته وأعماله البناءة، لجعل منظومتها البيت المشترك للإنسانية، ومجمع دولها، وضميرها الحي.

وكما تعلمون، فإن هذا المؤتمر الهام، ينعقد في وقت لم يتم فيه بعد التجاوز التام للصدمة الناجمة عن الأزمة المالية الدولية؛ إذ ما فتئت المؤشرات السلبية تنذر الجميع بإمكانية حدوث أزمات أخرى، وتدهور الأوضاع؛ بل وانفجارها في أي لحظة، وفي أي بقعة من بقاع العالم.

وقد سبق لكم خلال الدورتين السابقتين للمؤتمر، أن أبرزتم المخاطر الناجمة عن أي تحجيم لمسار العولمة، أو تقصير في العمل بآليات الحكامة العالمية. وبالموازاة مع ذلك، ما فتئتم تذكرون بمحدودية الفكر الليبرالي الوحيد، المفتقد بشراسته لأي حس إنساني، أو بعد اجتماعي، وبمخاطر تنميط النماذج في قالب واحد، مؤجج للانغلاق الهوياتي، بما ينطوي عليه من تغذية للنزوعات المتطرفة والمتعصبة، بشتى أشكالها.

كما شددتم على الدور الذي يتعين على التخب الاضطلاع به، ليساهموا باللموس، في البحث عن حلول عملية، للمشاكل المواقبة للتغيرات المتسارعة، التي يشهدها العالم.

ومن هذا المنطلق، فإننا وثقون من أن المؤتمر الدولي للسياسة، يساهم بشكل ملحوظ، في بلورة حلول عقلانية، للمشكلات الآتية الذكر، ولاسيما في الدفع بقضية الحكامة الدولية إلى الأمام، إذ يوفر أرضية للمناقشة وتبادل الأفكار، من شأنها أن تساعد على تعزيز روح الحوار والتعاون، وتغليبها على نزعات التشنج والمواجهة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يسع المغرب في هذا الصدد، إلا أن يثمن موقفكم، وأنتم تقرّون بحتمية التنوع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبضرورة إعادة توجيه النقاش، للتركيز من جديد على الدول بصفة عامة، وعلى بلدان الجنوب، بصفة خاصة.

إن بلدنا، كما هو الشأن بالنسبة لدول الجنوب، لاسيما في القارة الإفريقية، ليتطلع إلى انبثاق عولمة عادلة ومنصفة ومشاركة؛ عولمة تضمن تنمية متوازنة ومتناسقة ومستدامة وبشرية؛ وتضع الإنسان في صلبها، وتحفظ له كرامته، وتنبذ كل أشكال المهانة والتبخيس والميز، وتقضي على أسباب الفقر والإقصاء والتهميش.

ولعل التغاضي عن البعد المحلي، وعن التعقيدات التي تحاصر الحياة الحقيقية للملايين من بني الإنسان المتميزين، يحمل في طياته بذور الاختلالات العالمية.

ويعدّ هذا التجاهل، مرادفا للعولمة المتوحشة والعمياء، والضالة عن سبيلها القويم ومقاصدها المثلى.

إن المحلي، الذي منه ينطلق كل شيء وإليه ينتهي كل شيء، ليس تقيضا لما هو كوني؛ بل على العكس من ذلك، فإن الكوني لن يكون جديرا بهذه الصفة إلا بمراعاته للبعد المحلي، واستلهامه لغنى وحدته من تعدد روافده المحلية. كما أنه لن يكون عمليا وملموسا، إلا إذا كانت التنمية المحلية مستدامة ومفتوحة على العالم.

ولرفع هذا التحدي، عمد المغرب إلى الأخذ بالنهج القويم المفضي إلى تحقيق الاندماج المنشود، بين ما هو محلي ووطني، وما هو كوني. حيث أطلقنا، منذ سنة 2005، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تهدف أساسا إلى تلبية أشد الاحتياجات ارتباطا والتصاقا بالمعيش اليومي للأفراد والمجموعات البشرية، التي تقطن غالبا في هوامش الحواضر، وأقاصي البوادي والأقاليم. وقد اتبعنا بلورة هذه الاستراتيجية، مقارنة توافقية وإدماجية، تقوم على أسس المشاركة الديمقراطية وحكامه القرب؛ فضلا عن كونها تستند على اعتبار الفاعلين المعنيين بالمشاريع المنتقاة في إطار المبادرة ملكا لهم. غايتنا المثلى تدارك أوجه العجز الاجتماعي، من خلال توفير أنشطة مدرة للدخل، وكفيلة بإحداث مناصب للشغل.

وقد كان لإطلاق هذه المبادرة المقدامة، وتفعيل الإصلاحات المؤسسية والتنموية العميقة، والخطط القطاعية الاستراتيجية، والأوراش المهيكلة التي تصاحبها، الفضل في ما حققه المغرب من تقدم في مجال محاربة الفقر والهشاشة والتهميش.

وبإرادة سياسية حازمة وثابتة، تمكن المغرب كذلك، من تحقيق خطوات متقدمة لتجسيد مبدأ المساواة والإنصاف بين الجنسين وفي المجالات المرتبطة بالأسرة والصحة والتعليم والشغل؛ فضلا عن تعزيز التمثيلية السياسية للمرأة، والنهوض بمشاركتها الفعلية والفاعلة، في الحياة العامة.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، فقد جسدنا هذا التفاعل بين المحلي والكوني؛ في مختلف الإصلاحات المؤسسية والمصالحات الجريئة، التاريخية والاجتماعية والحقوقية والمجالية، التي أقدمنا عليها، ومن بينها ما اقترحنه من مبادرة مقدامة لحل النزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، شهد مجلس الأمن، والمجتمع الدولي للجهود المبذولة لبلورتها بالمصادقية والجدية، لما تنطوي عليه من واقعية محلية، وأفق جهوي مغاربي، ومعايير ديمقراطية متعارف عليها دوليا. وهو نفس النهج الذي اعتمدناه في الانكباب الحالي لبلادنا على بلورة جهوية موسعة، تكون رافعة ديمقراطية لنموذج تنموي مغربي متميز بحكامته الجيدة.

واعتبارا للعناية التي نوليها للبعد البيئي، اللازم لما نشده من تنمية مستدامة، حققنا خطوات موفقة في مجال حماية البيئة، والحد من آثار التغيرات المناخية.

وحرصا منا على تعزيز التنمية البشرية المستدامة، لاسيما من خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الحديثة النظيفة، بادرننا إلى إطلاق خطة رائدة للطاقة الشمسية، ومشروعا مندمجا للطاقة الريحية، سيكون لهما الأثر الملموس في تمكين المغرب من تلبية نصف حاجياته الطاقية تقريبا، في أفق 2020، عن طريق الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة.

إن بلادنا ما فتئت تولي اهتماما كبيرا للأمن الغذائي العالمي. وتجسيدا لانخراطه في النهوض بشراكة عالمية، هادفة إلى تحقيق التنمية المتضامنة، حرص المغرب على إدراج البعد الخاص بالأمن الغذائي، ضمن سياسة ملموسة وخلاقة، للتعاون جنوب جنوب؛ لاسيما لفائدة الدول الإفريقية الشقيقة، واتجاه أي بلد له صبغة فلاحية، أو ينتهج ثورة تنموية خضراء.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن من شأن تقاسم رؤية خلاقة للعلاقات عبر الأطلسية جنوب - جنوب، تُقرب التجمعات الإقليمية الإفريقية من مثيلاتها في أمريكا اللاتينية، أن تفتح آفاقا جديدة لنقل الكفاءات؛ معلنة بذلك عن تحول عميق في ميزان القوى السياسية، وقواعد المبادلات الاقتصادية، وحركية الأفكار.

ولتحقيق ذلك، يتعين القيام بتحديد أدق للأدوار، التي يجب أن تضطلع بها الفضاءات الجهوية الرئيسية، واعتماد وسائل مبتكرة في مجال الحكامة؛ هدفها مساهمة تشاركية في تحديد معالم حكامته عالمية فعالة.

وتكمن أهمية اعتماد هذه المقاربة، التي لا محيد عنها، في كونها خيارنا الذي يتيح الوصول إلى الكوني انطلاقا من الجهوي والمتفرد. وبعبارة أخرى، يتعين تشجيع قيام ما يمكن تسميته «التنوع البيولوجي للعولمة». لذا، يحدونا أمل كبير، في أن ينكب مؤتمرنا على تدارس إصلاح جذري، للآليات العامة للحكامته الكونية، وذلك قصد إعطاء مكانة أكبر، للمجموعات الجهوية، خاصة الإفريقية منها، والتي هي محط آمالنا في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يتعين اعتبار الجهات بصفة عامة، والإفريقية منها بصفة خاصة، كشريك قائم الذات في العولمة.

ولبلوغ هذا الهدف، يجب العمل على وضع الآليات اللازمة، التي من شأنها ضمان الاستقرار السياسي، ومبادلات اقتصادية منصفة، فضلا عن احترام الثقافات والهويات الإقليمية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن مشروعنا من هذا القبيل، لا يجب أن ينفذ كتعليمات تُفرض مجدداً من فوق، من قبل مراكز نفوذ وقوى ظاهرة أو باطنة، وأحياناً لوبيات مصالح ومضاربات؛ بل يتعين تفعيل هذا المشروع المصيري، كمسار عضوي سياسي وحضاري، من شأنه ضمان سلام دائم، قوامه إرادة سياسية حقيقية، والحق في مبادلات متنوعة، واحترام التنوع الثقافي والعقائدي.

وبفضل تقاليد المغرب الراسخة في تيسير الحوار بين الأديان، وممارسة للدين الإسلامي، يطبعها الانفتاح والتسامح، فإنه ما فتئ يعمل بمبدأ الاقتراب من الآخر بحكمة، تجمع بين الإيمان والعقل. وهو ما جسده بلدنا، في زمن القرون الوسطى الغربية بعطاءات فلاسفة كبار، بعضهم عاش في كنف المغرب خلال أخصب فترات حياته وعطائه الخالد، كمؤسس علم الاجتماع، ومؤرخ العمران البشري ابن خلدون؛ وبعضهم سليل هذه المنطقة، كالفيلسوف الفذ ابن رشد، الذي عاش النزر الخصب من حياته بمدينة مراكش الحمراء وتوفي بها، والذي مهدت أفكاره الرائدة الطريق لعصر الأنوار.

ومن هنا، فإننا كمؤتمنين على هذا الإرث المشرق، وعاملين على استمرار المغرب في دوره الحضاري لترسيخ فضائله، نولي اهتماماً بالغاً لما سيتمخض عنه مؤتمرهم الهام هذا، من أفكار ومقترحات وتوصيات وجيهة، بما هو مشهود لكم به من خصال رجال الدولة الكبار، وعلماء السياسة الأخيار، والخبراء والمختصين الذين لا يشق لهم غبار.

وهو ما بوأ المؤتمر العالمي للسياسة، المنعقد في ظل رعايتنا السامية، مكانة مرموقة في صدارة الملتقيات الدولية الكبرى، وجعل منه منارة طريق لصناع القرار والرأي العام عبر العالم، لأنجع السبل، لاستعادة السياسة لنبلها، والعمل السياسي لاعتباره، وإيضاح عمق علمي، وبعد أخلاقي وإنساني، بما يمكنه من الإسهام الفعال في ضمان شروط حياة كريمة للأجيال القادمة، وبناء مستقبل مشترك للإنسانية جمعاء، يسوده الأمن والاستقرار، والتقدم والازدهار.

وختاماً، فإننا نرحب بجميع المشاركين المرموقين في هذا المؤتمر، وننوه بمنظّميه من شخصيات محترمة وهيئات موقرة؛ مقدرين جهودهم الصادقة لإنجاحه. كما نتمنى لكم مقاما طيبا بالمغرب بلدكم الثاني؛ وبمدينة مراكش؛ هذه الحاضرة التاريخية المغربية والجهوية والعالمية، التي تجسد هوية بلدنا العريقة كملتقى للتفاعل البناء بين الحضارات والثقافات؛ مثلما تجسد معالمها الحضارية التمازج الخلاق بين المحلي والجهوي والكوني.

والله تعالى نسأل أن يكلل أعمالكم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الحجاج المغاربة المتوجهين إلى الديار المقدسة
الرباط، 09 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حجاجنا الميامين، أمنكم الله ورعاكم، وبعد،

فسيرا على النهج القويم الذي دأبنا عليه، بوصفنا أميراً للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، نتوجه إليكم، معاشر الحجاج، برسالتنا السامية هاته، مضمينين إياها ما يجب التذكير به، وإسداء النصح لكم بشأنه، لأداء فريضة الحج على الوجه المطلوب، التي جعلها الله من أعظم فرائض الدين، والتضرع إلى الله تعالى بصادق الدعاء، أن يتقبل منكم شعائرکم، ويجعل حجكم مبرورا وسعيكم مشكورا.

وها أنتم على أتم الاستعداد لمغادرة وطنكم الغالي، واستقبال بيت الله الحرام، الذي يعد أول بيت أقيم لعبادة الله على وجه الأرض؛ بما يقتضيه ذلك من إحرام وتجرد من المحيط والمخييط والتلبية لنداء الحق سبحانه، القائل في محكم كتابه: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات».

إنها لحظة روحية مؤثرة، مشرقة بالأنوار الربانية، لمن كتب الله لهم أداء هذا الركن العظيم، من أركان الإسلام، فيسر لهم الأسباب، ووعدهم بجزيل الثواب، وامتنحن الله قلوبهم للتقوى، فأقبلوا على عبادته مفارقين للأهل والأوطان، رجاء للغفران.

فاستحضروا، رعاكم الله، شرف ذلك المقام، وعظمة أداء هذه الفريضة، بين أرجاء الحرمين الشريفين، العطرة بالوحي الإلهي والسيرة النبوية الشريفة، واحرصوا على تأدية مناسككم على الوجه الأمثل، مع تعظيم حرمة الله، «ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب».

ففي الحج، وهو عبادة العمر، تتجلى مقاصد الإسلام كلها، في إخلاص التوجه إلى الله وحده، وإظهار الوحدة والمساواة بين المسلمين، والاندماج والتعايش بين شتى الأجناس والشعوب، في كل المواقف والمشاعر: في الطواف حول الكعبة، والسعي بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفات، في أكمل مظاهر الخشوع، والخضوع لرب العالمين، واستشعار الوقوف بين يديه يوم الجزاء.

وتذكروا أن أداء مناسككم، مع هذه الجموع الغفيرة، يقتضي منكم التحلي بالصبر وضبط النفس وقوة التحمل وتجنب كل ما من شأنه المس بقدسية هذه الفريضة، مصداقا لقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى، واتقون يا أولي الألباب».

ولا يخفى عليكم أن المغزى العظيم من أداء فريضة الحج بصورة جماعية، بين عامة المسلمين، من كل أرجاء العالم، هو اجتماعكم على صعيد واحد، وحول بيته العتيق، الذي تحف به الملائكة، وتظله الرحمة. وهو ما يذكر المسلمين بوحدتهم، واجتماع كلمتهم على التآخي والتسامح والتضامن، والتعارف والتآلف، وإعطاء الصورة الحقيقية عن الإسلام السمح، ومبادئه الفضلى، في نشر السلام بين الأنام، ونبذ التطرف والشقاق. وهي القيم المثلى التي ظل الشعب المغربي على مر العصور، متحليا بها، معتصما بدينه السمح، في ظل إمارة المؤمنين، متشبثا بقيادتها إياه على المحجة البيضاء، آخذا بالمذهب السني المالكي والعقيدة الأشعرية. وهو ما نسهر على تجسيده وتوفير أسبابه.

فكونوا، رعاكم الله، كما كان أسلافكم، سفراء لبلدكم، في لزوم الجماعة ووحدة الكلمة، والتشبث بالوسطية والاعتدال.

حجاجنا الميامين

تنفيذا لتعليماتنا السامية بتوفير كل الشروط الضرورية لكم، في الذهاب والإياب، وطيلة فترة مقامكم بالديار المقدسة، ما فتئ خديمتنا الأرضى وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية يبذل قصارى الجهود، لتمكينكم من كافة الخدمات والشروط الضرورية واتخاذ التدابير اللازمة، بما يقتضيه الأمر من تنظيم محكم وشروط مريحة، لحسن أدائكم لمناسككم.

وفي هذا الصدد، نهيب بكم لمراعاة الترتيبات، التي أعدتها هذه الوزارة، التي ننوه بجهودها، وبعمل بعثاتها العلمية والإدارية والطبية، من أجل توفير أسباب راحتكم، وضمان سلامتكم، وتوجيهكم فيما يخص أداء مناسككم، داعين إياكم للتعاون معها، مقدرين لمسؤوليات علمائها وأطرها، وملتزمين بإرشاداتهم.

كما ندعوكم للتحلي بالانضباط والانتظام والالتزام بالتعليمات الصادرة من السلطات السعودية المسؤولة عن الحج، بتوجيهات سديدة من أخينا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، متعه الله بالصحة والهناء وطول العمر، وشد أزره بولي عهده، أخينا الأعز، صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران، المفتش العام، حفظه الله وأطال عمره، وبكافة أصحاب السمو الملكي الأمراء الأجلاء، رعاهم الله.

ويطيب لنا في هذا المقام، الإعراب لأخينا خادم الحرمين الشريفين، عن عميق اعتزازنا وبالغ إشاداتنا بجهوده الخيرة والمبرورة، في سبيل توفير كل شروط الراحة لضيوف الرحمن، وتحسين مرافق الحرمين الشريفين، والارتقاء بتلك الديار المقدسة إلى أرفع الدرجات، جزاه الله خير الجزاء.

معاشر الحجاج الميامين ،

اعمروا أوقاتكم بالطاعات وأنواع القربات، من تلاوة القرآن، ومداومة الذكر والتلبية، وترديد مختلف الأدعية، مع التحلي بحسن الخلق، وطيب المعاشرة والمعاملة الحسنة والكلمة الطيبة. واجعلوا غايتكم المثلى أن يكون حجكم طهارة لأنفسكم، وتخلصاً من ذنوبكم، بقصد الفوز بما وعد به نبيكم صلى الله عليه وسلم القائل: « من حج فلم يرفث ولم يفسق، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

فإذا أدبتم فريضتكم على الوجه المأمول، فاشكروا الله تعالى على ما هداكم إليه، وما يسره لكم من أسبابه، واغتنموا زيارة الروضة النبوية الشريفة، للسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين، جدنا المصطفى عليه السلام؛ مستحضرين مقامه عند ربه، داعين مبتهلين، مصلين عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، اقتداءً في ذلك بالملائكة الكرام.

واعتباراً لما يملأ قلبنا من إيمان بقدسية المكان والزمان، اللذين يستجاب فيهما الدعاء الصادق، ولاسيما عند الوقوف بعرفة، فإننا نذكركم بما عليكم من واجب الدعاء، لجلالتنا أمير المؤمنين، رمز وحدة وسيادة وطنكم العزيز المغرب، بأن يعيننا الله سبحانه الذي قلدنا أمر دينكم ودنياكم، والسهر على أمنكم وازدهار أحوالكم، وأن يسدد جلت قدرته خطانا، ويوفقنا في النهوض بمسؤولياتنا الدينية والدينية، لما فيه خير شعبنا الأبي، وضمان كرامة كافة رعايانا الأوفياء، وحريرتهم وطمانينتهم، داخل الوطن وخارجه، وفاء للبيعة المقدسة المتبادلة بيننا.

وتضرعوا إليه عز وجل بأن يرينا في ولي عهدنا، صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وكافة أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، ما تقر به العين، ويثلج الصدر، وأن يمدنا بعونه، ويديم علينا أودية الصحة والعافية، وعلى شعبنا العزيز موصول التلاحم المتين بعرشه المجيد، والتضامن بين أبنائه البررة، في كل أحواله، والتشبث بمقدسات الأمة وثوابتها، وعلى بلدنا دوام الأمن بسائر ربوعه وأنحاءه، وأن يشمل برحمته وغفرانه جدنا والدنا المنعمين، صاحبي الجلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، في جنات الخلد، «مع الذين أنعم الله عليهم من النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا».

وختاماً، ندعو الله تعالى لكم، معاشر الحجاج الميامين، بالسلامة في الذهاب والإياب، والفوز بأعظم الثواب، حتى تعودوا لدياركم وأهليكم سالمين غانمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية حول «الإحصاء في خدمة التنمية»
الرباط، II ذو القعدة 1431هـ الموافق 20 أكتوبر 2010م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

نود في بداية رسالتنا السامية هاته، الموجهة إلى ملتقاكم العلمي، أن ننوه بالدعوة التي وجهها السيد الأمين العام للأمم المتحدة للمجموعة الدولية، لجعل 20 أكتوبر من كل سنة يوماً عالمياً للإحصاء، معربين عن تثميننا لهذه المبادرة وتقديرنا لأهمية الإحصاء ودوره عبر التاريخ في تطور المعرفة وتقديم البشرية في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونغتنيها مناسبة لدعوة جميع المشاركين في هذه الندوة العلمية، وفي مختلف الأنشطة العلمية عبر أرجاء المملكة، احتفاء بهذا اليوم العالمي، والتي أبيننا إلا أن نضفي عليها رعايتنا السامية لجعلها وقفات تقييمية متميزة لما حققه علم الإحصاء من تقدم، سواء على مستوى المفاهيم والمناهج أو على مستوى الملاءمة والتكيف مع انتظارات المهتمين والفاعلين العموميين والخواص.

لقد أصبح الإحصاء، في عالم مطبوع بشتى التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أداة مرجعية في تنوير صناع القرار في تحديد واختيار برامج التنمية والمستهدفين منها من فئات اجتماعية ومناطق جغرافية.

كما يعد آلية منهجية لا غنى عنها لتقييم السياسات العمومية وما تقتضيه من مراجعة عند الاقتضاء. بل إن ما يضطلع به الإحصاء اليوم من مهام يجعل منه خدمة عمومية حقيقية اتخذت بحكم عولمة الاقتصاد والقيم أبعاداً دولية. ومن ثم يقتضي الحرص على دقة مفاهيمه وشفافية مناهجه والتوزيع الأوسع لنتائج أعماله مع الالتزام باحترام المعايير والمناهج المعتمدة من طرف المنظمات الجهوية والدولية المختصة. ولن يتأتى ذلك إلا بتوفر كل بلد على هيئة من الإحصائيين من مستوى رفيع من التكوين العلمي والتقني، يتمتعون باستقلالية فعلية في ممارساتهم المهنية. وهو الأمر الذي، بقدر ما يتطلب الابتعاد عن أي تأثير سواء كان من مصدر للتمويل أو من أي نزعة إيديولوجية أو موقف أو توجه سياسي، لإعطاء صورة ومعطيات موضوعية عن الظرفية أو الاستراتيجية موضوع أعمالهم.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يعتز بما عرفه نظامه المؤسسي لإنتاج المعلومة الإحصائية، من تقدم هام، بفضل الجهود الدؤوبة، التي ما فتئت الدولة المغربية تبذلها في مجال تكوين وتأهيل موارده البشرية وتطوير آلياته المؤسسية وضمان استقلاليته.

ويندرج في هذا الإطار، ما قمنا به من وضع قطاع الإحصاء تحت إدارة مندوبية سامية، تتمتع بنظام قائم الذات خاضعة للمعايير العلمية والتقنية المعتمدة دولياً، بعيداً عن انعكاسات الظرفيات السياسية وتقلباتها، هدفنا ضمان شروط مصداقية الإحصاء في كل دراسة أو تحليل أو تقييم في جميع الميادين.

وهو نفس المنظور العلمي الذي اعتمده في اختيارنا لنموذج تدبير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فإذا كانت المقاربة المنهجية، والصيغ التدييرية التي أسسنا عليها هذه المبادرة الطموحة، تقوم قبل كل شيء على خلاصات اطلاعنا الميداني الموصول على الواقع الاجتماعي وظروف عيش مواطنينا الأعضاء بمختلف جهات المملكة، فقد حرصنا على مراعاة مبدأ الدقة العلمية والاستقلالية في مرحلة الإنجاز والتدبير اليومي، من خلال إخضاع ما تستهدفه من مناطق جغرافية وفئات اجتماعية للمعايير الإحصائية وما تحققه من نتائج إلى نظام للتقييم، أردناه منتظماً ومتعدد الأطراف، غايتنا من ذلك ضمان الاستمرارية لهذا الورش، الممتد على مدى عهدنا، وتوفير شروط الفعالية والنجاح له للتصدي لظاهرة الفقر والتهميش والإقصاء وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

حضرات السيدات والسادة،

إن التنويه الذي تحظى به بلادنا من لدن شركائنا الدوليين، بخصوص التقدم الملحوظ الذي عرفه نظامنا المؤسسي لإنتاج المعلومة الإحصائية وتقدير لجودة أطره من خريجي المدارس العليا في الداخل والخارج، لا ينبغي أن يكون مدعاة للارتياح الذاتي، وإنما يجب أيضاً أن يشكل حافزاً على المزيد من المثابرة والاجتهاد لتعزيز هذه المكاسب، من خلال اعتماد الإحصاء منهجاً ومرجعاً في اتخاذ القرار.

وهو ما يقتضي احترام متطلبات المصداقية والانتظام عند وضع المحاسبة الوطنية وصياغة المؤشرات السوسيو-اقتصادية بكل موضوعية، ولهذه الغاية ندعو جميع الإدارات والمقاولات والمنظمات المهنية، وجمعيات المجتمع المدني في كل القطاعات، لتكثيف التنسيق والتعاون مع الهيئات الرسمية للإحصاء، وجعله تعاوناً مؤسسياً، ومد الإحصاء المؤسسي بجميع المعطيات المالية والاقتصادية والاجتماعية، التي تمتلكها مختلف المصادر العمومية والخاصة.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة للقيام بإعداد إطار قانوني يتعلق بالإحصاءات والبحوث والدراسات الإحصائية، مع ما يقتضيه من تدابير تشريعية وتنظيمية، تهم المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية، وإحداث وتعيين دليل المقاولات وفروعها ونظام تعريفها، وذلك من أجل استكمال المقومات القانونية والمؤسسية للنظام المغربي للإحصاء. ويجدر التذكير، بأن بلادنا قد اندمجت في مسلسل مطابقة حساباتها الوطنية مع المعايير التي يقتضيتها النظام الوطني للإحصاء للأمم المتحدة، حيث ستقبل في الخمس سنوات المقبلة، على إجراء الإحصاء العام السادس للسكان والسكنى، والإحصاء العام الثالث للفلاحة وإنجاز برنامجها الخماسي للبحوث الدورية، لدى المقاولات والأسر، التي تستهدف تحيين المعطيات حول البنيات الاقتصادية والاجتماعية وظروف معيشة المواطنين.

وإن إنجاز هذا البرنامج في الآمد المطلوبة، وعلى أساس إطار للتمويل متعدد السنوات، لمن شأنه أن يساهم في تقدير أدق التطورات التي تعرفها بلادنا، وتوفير المؤشرات الموضوعية والمحينة الضرورية لتقييم أشواط التقدم، الذي نحن عازمون على توفيره لشعبنا الأبي

في ميادين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. ومن بين مكوناته الأهداف الإنمائية للألفية التي التزمت المملكة المغربية بتحقيقها وقطعت خطوات متقدمة في مسارها.

وفي هذا السياق، نهيب بالإحصائيين لمضاعفة الجهود للإسهام بدورهم في نشر الثقافة الاقتصادية وسط الرأي العام، خدمة للملك الجماعي للمعطيات الموضوعية للواقع الوطني، والإحاطة الدقيقة والشاملة لرعايانا الأوفياء بمرامي السياسات العمومية باعتبارها رافعة لنموذجنا الديمقراطي والتنموي الهادف لتحقيق تقدم وازدهار بلدنا.

حضرات السيدات والسادة،

بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للإحصاء، نعبر لجميع الإحصائيين، ومراكز البحث في بلادنا وعبر العالم عن تقديرنا لأعمالهم القائمة على الموضوعية العلمية والملتزمة بالأخلاقيات المهنية.

كما نود الإشادة بالأطر المغربية العاملة في مختلف مجالات الإحصاء والديموغرافية والنمذجة الاقتصادية لإسهامها في الرفع من جودة النظام الوطني للإحصاء، داعين لهذا الملتقى العلمي بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في أشغال الدورة الوطنية السابعة لبرلمان الطفل
الرباط، 14 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 23 أكتوبر 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
بناتي، أبنائي الأعزاء، أعضاء برلمان الطفل،

يطيب لنا، أن نتوجه إلى المشاركين في الدورة الوطنية السابعة لبرلمان الطفل؛ منوهين بما حققته دوراتكم الجهوية، من نتائج إيجابية،
خلال السنتين الماضيتين، وما قمتم بإنجازه من دراسات ميدانية، لرصد ونشر ثقافة حقوق الطفل، في دوائركم الانتخابية، في مختلف
قرى ومدن المملكة.

وقد تلقينا، بكل تقدير، إعطاء الأسبقية، في هذه السنة، لموضوع «البيئة والتنمية المستدامة»، الذي يحظى بفائق عنايتنا؛ باعتباره
ورشا حيويا في نموذجنا التنموي المتميز.

بناتي، أبنائي الأعزاء،

إننا ننوه بالنضج الكبير، وروح المسؤولية، التي أبنتم عنها، من خلال مساهماتكم الإيجابية، في الحملات المحلية والجهوية والدولية
للتعبئة والتوعية بضرورة حماية البيئة؛ وأثقتين أن انخراطكم الجاد والتطوعي، سيشكل تعزيزا لمسار إعداد الميثاق الوطني للبيئة
والتنمية المستدامة.

وقد أكدت مقترحاتكم، واختياركم لشعار هذه الدورة : «العيش وسط بيئة سليمة، حق والتزام»؛ مدى فهمكم لموضوع متعدد الأبعاد؛
الطبيعية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ بل والنفسية والتربوية.

وإذ نعرب عن إشادتنا بانخراطكم في تعميق الوعي بالتربية البيئية لدى أجيالنا الصاعدة؛ مؤكداً لكم سامي عطفنا ورضانا، فإننا
ندعو الله أن يجعل التوفيق حليفكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المنتدى الاقتصادي العالمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط
مراكش، 17 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب السعادة والمعالي،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نعبر عن عميق سرورنا، لاستضافة المغرب للمنتدى الاقتصادي العالمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وعن اعتزازنا بمشاركة نخبة من خيرة الخبراء الاقتصاديين فيه.

إن هذا الملتقى الهام يشكل بحق، حلقة أساسية في مسار البحث الدؤوب والجاد، عن السبل المثلى للإجابة عن إشكالات الوضعية الحالية، التي يمر منها العالم عموما، ومنطقتنا على وجه الخصوص.

ذلكم أنكم تلتئمون في لحظة دقيقة، تتأرجح فيها مؤشرات تعافي الوضعية الاقتصادية العالمية، بين تقدم وتراجع. وهو ما يضع أشغال منتداكم على محك المقاربة الدقيقة للإشكالات المتشعبة المطروحة، وسبل معالجتها بتكاتف الجهود، وتلاقح الأفكار.

لقد أصبح واضحا أن الانتعاش الاقتصادي، المسجل في الآونة الأخيرة، لم يبلغ المستوى الذي يؤهله لحل آفة البطالة، فيما ظلت تعيقه العديد من الصعوبات، لإيجاد الحلول الشاملة للخروج من الأزمة. فكلما ساد الاعتقاد بنجاعة الحلول المتخذة، كلما برزت إلى الواجهة إشكالات أخرى أكثر تعقيدا.

ومن هنا، فإن العبرة الأساسية التي ينبغي استخلاصها من تفاعلات السنوات الأخيرة، هي أن الأزمة العالمية تتجاوز الاقتصادي والمالي والاجتماعي، إلى مستويات أخرى أكثر ارتباطا بمرتكزات نموذج النمو السائد على المستوى العالمي؛ بل وتساؤل في الصميم بعده الحضاري، وتضع على المحك حكامته الجيدة، وتهدد عمقه الديمقراطي.

وهو ما يجعل العالم اليوم أمام منعطف تاريخي حاسم؛ مما يضفي على هذا الملتقى الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أهمية خاصة، ويلقي عليه مسؤولية جسيمة، في التجاوب مع انتظارات شعوبنا.

فمنظقتنا لها من الطاقات، ما يؤهلها للعب دور أساسي، في رسم استراتيجيات الخروج من الأزمة، والمساهمة الفعالة في النقاش حول بلورة نموذج عالمي تنموي جديد، يضع كرامة الإنسان في صلب اهتماماته.

كما أن فضاءنا الجهوي يعتبر من المناطق التي استطاعت التقدم بوتيرة متسارعة، على طريق تجاوز تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ حيث من المنتظر أن تسجل مستوى مشجعا من النمو، في نهاية هذه السنة، مع آفاق لا تقل تفاؤلا بالنسبة للسنة المقبلة.

ومن البديهي أن لهذه المعطيات أثرها الإيجابي في دعم الانتعاش العالمي، وفي بناء عالم الغد، عالم ما بعد الأزمة؛ اعتبارا لما لهذه المنطقة من أهمية خاصة، بل واستثنائية، بالنسبة للاقتصاد العالمي. ذلك أن منظقتنا تزخر بثروات طبيعية هائلة؛ إذ تعتبر مصدرا رئيسيا للطاقة، المعدنية منها والمتجددة. كما أنها تتوفر على مؤهلات بشرية هامة. فهي تمثل خمسة في المائة من الساكنة العالمية، وتتميز بتركيبة ديموغرافية شابة.

ومما يزيد من أهمية المنطقة، موقعها الجيو-سياسي الاستثنائي، الذي يؤهلها للقيام بدور أساسي في تحريك عجلة التبادل والتعاون. فهي تعد ملتقى وجسرا للتواصل بين دينامية الاقتصاديات الآسيوية، وفرص الشراكة الأورو-متوسطة المتاحة، والقدرات التنموية الهامة للقارة الإفريقية.

غير أن النهوض بهذا الدور، يبقى رهينا بمدى نجاعة اختياراتها، سواء تعلق الأمر بكل بلد على حدة، أو بدول المنطقة مجتمعة.

وغير خاف أن منظقتنا تواجه اليوم تحديين رئيسيين:

- ويتمثل الأول في دعم النمو، وتسريع وتيرته، لتحقيق تنافسية أقوى، وجاذبية أكبر، لتوفير فرص الشغل، وتقليص الهوة بين الفقر والغنى، ووضع المواطن في صلب عملية التنمية، مع الحرص على تحسين التوازنات المالية والاقتصادية الأساسية.

- وأما التحدي الثاني، فيتعلق بقدرة المنطقة على التمتع داخل الخريطة الاقتصادية العالمية، الآنية والمستقبلية، عبر التحول إلى قطب إقليمي وازن، يتفاعل مع المحيط الدولي بنهج واحد، واستراتيجية مشتركة، قوامها الاندماج الإقليمي، الذي يتيح نسج شراكات التعاون المثمر، مع مختلف شركائنا عبر العالم.

حضرات السيدات والسادة،

وعيا منه بضرورة رفع هذين التحديين، فقد اختار المغرب، منذ ظهور البوادر الأولى للأزمة العالمية، التشبث بمواصلة مسيرته التنموية، المرتكزة على دعم النمو، وتكثيف الاستثمار، والمضي قدما في إنجاز المشاريع الكبرى، والإصلاحات الهيكلية، وتنويع اقتصاده.

وهو ما يتجلى في اعتماد استراتيجيات قطاعية مضبوطة، في الصناعة، والفلاحة، والسياحة، والطاقة، واللوجستيك، والتكنولوجيات الجديدة، وتأهيل الموارد البشرية، عبر برامج إصلاح التعليم وتحديث التكوين، انسجاما مع متطلبات التنمية، وحاجيات المستثمرين، من مؤهلات وكفاءات بشرية عالية، وذلك في نطاق الحفاظ على سلامة منظومتنا المالية، والعناية بالقطاعات الاجتماعية والتشغيل، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، ضمانا لدينامية الطلب الداخلي.

وقد أولينا أهمية خاصة أيضا لتحديث وتقوية البنى التحتية لبلدنا، من خلال إطلاق وإنجاز مشاريع هيكلية، نذكر منها على وجه الخصوص، المركب المينائي الكبير طنجة-المتوسط؛ وذلك بهدف إعطاء دفعة قوية لمؤهلاتنا اللوجستية، ورفع من قدراتنا التنافسية. كما عملنا، في إطار تصور مندمج، على الارتقاء بمناخ الأعمال، عبر إطلاق مشروع للخدمات المالية، بإحداث المركز المالي للدار البيضاء، ومناطق حرة للصناعة والتجارة والتصدير، بشروط تنافسية محفزة.

ومن منطلق حرصنا على المزوجة الخلاقة بين تسريع وتيرة النمو، والحفاظ على التوازن البيئي، انخرطنا في سياسة إرادية طموحة في مجال النمو الأخضر؛ حيث وجهنا الجهود الإصلاحية لبلادنا، إلى إدماج البعد البيئي في مختلف السياسات العمومية، والاستراتيجيات التنموية، وذلك من أجل تثمين الموارد الطبيعية، وتطوير الطاقات البديلة والمتجددة، ضمن منظور شامل، لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أطلقنا مشروعاً كبيراً لإنتاج للطاقات النظيفة المتجددة، عبر استثمار مؤهلاتنا الطبيعية، من طاقة شمسية وريحية؛ فاسحين المجال أمام شركائنا، للمساهمة في تحقيق هذه الاستراتيجية الطموحة.

وعلى صعيد شمولي، فإن المغرب ينخرط بقوة في المجهودات الدولية، الهادفة لرفع التحدي المصيري للتغيرات المناخية.

أما على مستوى دور بلادنا في تعزيز قدرات المنطقة على التموقع داخل الخريطة الاقتصادية العالمية، فإن المغرب، بوصفه بلداً مفتوحاً على العالم، وعضواً فاعلاً في مختلف المنظمات الأممية، والمحافل الدولية، ما فتئ يجعل في صدارة اهتماماته تعزيز التعاون الدولي، والاندماج الإقليمي.

وفي هذا السياق، بادرت بلادنا للانخراط في العديد من المبادرات والاتفاقيات، ذات البعد الاندماجي، سواء في الفضاء الأورو-متوسطي، أو على الصعيد العربي.

وقد عملنا بتعاون مع أشقائنا في كل من مصر وتونس والأردن، على إعلان اتفاق «أكادير» سنة 2004، بهدف إنشاء منطقة واسعة للتجارة الحرة جنوب المتوسط.

ونغتنم فرصة انعقاد هذا المنتدى الهام، للتعبير عن رغبتنا الأكيدة في توسيع وتطوير هذا التكتل الاقتصادي الواعد، والاستفادة من ثراء التنوع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي تزخر به منطقتنا.

بيد أنه لا مناص من الاعتراف، بأن تحقيق الاندماج، الذي تصبو إليه شعوب المنطقة، ويمليه منطلق العصر، يصطدم بمخططات هيمنية، وعقبات سياسية، عفا عنها الزمن بانتهاء الحرب الباردة، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد المغاربي، الذي يظل رهينة الحسابات الضيقة، بفعل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وإيماناً منا بحتمية انتصار التوجه المستقبلي، على مخلفات الماضي، وبضرورة تجاوز الجمود، ومسايرة العالم في منطلق التكتلات الاقتصادية، واستجابة لنداءات المنتظم الأممي، والمجتمع الدولي، بادرنا إلى تقديم مبادرة مقدامة لحل النزاع الإقليمي حول مغربية صحرائنا، من خلال مقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

وما فتئت هذه المبادرة تحظى بالمساندة المتزايدة للمجتمع الدولي، وبدعم مجلس الأمن، لجديتها ومصداقيتها، ولمراعاتها للمعايير الديمقراطية المتعارف عليها دولياً في هذا المجال. وكلنا أمل في أن ينتصر منطق العقل والحكمة، وتغليب المصلحة المشتركة، على الأوهام البائسة.

كما أن استمرار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، لا يزيد الأوضاع إلا تفاقمًا، ويرهن طاقات المنطقة الهائلة، بل ويقف حجر عثرة أمام قدراتها على القيام بالدور الذي يناسب مؤهلاتها في تنمية الاقتصاد العالمي، والمساهمة بفعالية أكبر، في تخطي الظرفية العصبية، التي يمر منها العالم.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة، التأكيد على أن طريق السلام في الشرق الأوسط يمر، وجوبًا، عبر حل الدولتين، بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، المتعايشة في أمن وسلام مع دولة إسرائيل، في ظل الشرعية الدولية، وعن طريق مفاوضات مباشرة لا يعيقها تعنت أو تصعيد، أو إجراءات أحادية غير مشروعة، من شأنها تقويض المسار التفاوضي، وتبديد بارقة الأمل في السلام، والزج بالمنطقة في نفق مظلم.

ومن هذا المنبر، نوجه رسالة أمل وتعقل للتفاوض الجاد، استجابة للإرادة الدولية، باعتباره السبيل القويم لاستتباب الأمن لكافة شعوب المنطقة، وتجاوز مظاهر العنف والتطرف، التي تذكى حالة عدم الاستقرار، وتقلص فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقلل من وزن ومكانة منطقتنا في منظومة التعاون الدولي.

حضرات السيدات والسادة،

إن العالم يعيش اليوم، لحظة انتقال كبرى، من نظام عالمي بلغ منتهاه، وأثبت محدوديته، في مسيرة تطلعات البشرية، إلى نموذج جديد، علينا أن نسعى جميعًا إلى بنائه، بروح التحدي والوحدة والمسؤولية.

وما ظهور جغرافيا جديدة للنمو العالمي، تلعب فيها البلدان الصاعدة دور القوة الدافعة لانتعاش الاقتصاد العالمي، إلا دليل داعم لهذا المسعى.

ومن ثم، فإن بناء عالم ما بعد الأزمة، يبقى وثيق الصلة باعتماد مقاربة تنسجم مع هذه المعطيات الجديدة، عمادها علاقات متوازنة، تقوم على المصالح المشتركة، وتؤسس لعولمة أكثر قدرة على استيعاب التنوع، وتعدد النماذج، في احترام للخصوصيات.

ومن هنا كان إطلاقنا في رسالتنا الموجهة للمؤتمر العالمي الثالث للسياسة، المنعقد منذ أسبوع بمدينة مراكش، لمفهوم التنوع البيولوجي للعولمة.

وإننا إذ نشمن عاليًا الجهود التي تبذلونها، قصد ضمان التفاعل الأمثل للآراء، وتقريب وجهات النظر، فإننا واثقون بأنكم، بكفاءاتكم وخبراتكم المشهودة، ستساهمون، بعزم وقوة، في المسعى الكوني، الرامي إلى وضع خارطة طريق واضحة المعالم والأهداف، من أجل التعافي من تداعيات الأزمة العالمية، وإرساء قواعد نظام اقتصادي عالمي جديد، أحسن حكامه في منظومته، وأقوى مناعه في وجه الأزمات، وأكثر إنصافًا وتضامنًا وإنسانية في توزيع ثمار النمو.

وختامًا، فإننا نجدد الترحيب بكم بين ظهرانينا، منوهين بحسن تنظيم هذا الملتقى، متمنين لكم مقامًا طيبًا على أرض المغرب، بلد الحوار والانفتاح، وبمدينة مراكش الفيحاء، المشبعة بعبق التاريخ، وملتقى الحضارات والثقافات، حيث تنمحي الحدود، ويتقاسم الجميع نفس قيم التسامح والتعاون على بناء العيش المشترك. وهي نفس الروح التي نسعى اليوم إلى أن تسود في منطقتنا كلها، بل وفي العالم أجمع؛ سائلين الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في أشغال منتدى التنمية البشرية
أكادير، 23 ذوالقعدة 1431هـ الموافق فاتح نونبر 2010 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن يحتضن بلدنا هذا المنتدى رفيع المستوى، حول التنمية البشرية، بحضور صفوة من سامي الشخصيات، من مختلف جهات المعمور، وخبراء مرموقين، ومنظمات غير حكومية بارزة، وكذا فاعلين جمعويين محليين.

ومما يضفي على هذا المنتدى أهمية خاصة، كونه ينعقد بعد خمس سنوات من إطلاقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقبيل انطلاق الشطر الثاني منها الفترة ما بين 2011 - 2015. وهو ما يجعل منه إطارا ملائما للإفادة وتبادل الخبرات.

إنها تجربة مغربية من صنع المغاربة، ومن أجل المغاربة.

إن هذه المبادرة، التي تستمد جذورها من ثقافتنا المغربية الأصيلة، قوامها التكافل والتضامن، حيث يتقاسم المغاربة قيمها المثلى، وتستفيد من برامجها ومشاريعها الشرائح المغربية، خاصة المستضعفة منها، أو ذات الدخل المحدود. ومن ثم، تركز هذه المبادرة، التي أردناها طموحة وخلاقة، على نهج استراتيجي متكامل، من شأنه أن يمكننا من رفع التحديات الكبرى، التي تواجه بلدنا في الميدان الاجتماعي.

وإن التزامنا بقيم التنمية البشرية ينبع من اقتناع راسخ بأن الإنسان ليس المحرك الرئيسي للتنمية فحسب، بل هو في نفس الوقت هدفها وغايتها. ذلك أن العنصر البشري يشكل المحور الأساسي للرهانات الجيوستراتيجية المقبلة، المتعلقة بالسلم والاستقرار الدوليين.

فقد أبانت السياسات التنموية، التي لا تتوخى سوى تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور المادي، عن محدوديتها؛ مما يجعلها غير قادرة وحدها، على ضمان تنمية بشرية مستدامة ومنصفة.

ذلك أن مفهوم التنمية، اليوم، لا ينحصر في معدلات النمو الاقتصادي، بل إن رفاهية الإنسان أضحت الرافعة الحقيقية للتنمية وغايتها الأساسية.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا المنتدى يشكل فضاء لتأكيد هذا الاقتناع الراسخ، ولعرض الخيارات الاستراتيجية للمغرب، في مجال التنمية البشرية، كما أنه يوفر إطارا للاستجابة لطلبات العديد من الدول الشقيقة، والمنظمات الدولية الشريكة، لتبادل التجارب والخبرات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد قطع المغرب، بقيادتنا، أشواطاً هامة، مشهوداً بها، وطنياً ودولياً، في إطار مسيرته الدؤوبة لبناء نموذج مجتمعي حدائثي ديمقراطي ومتضامن، بفضل الاختيارات الاستراتيجية الوجيهة التي أقدمت عليها بلادنا.

ففي المجال السياسي، عملنا على توسيع فضاء الحريات العامة وتكريم المفهوم الجديد للسلطة، ودعم تمثيلية المرأة، واعتماد مدونة رائدة للأسرة، وتعزيز حقوق الإنسان.

ويأتي في المقام الثاني، ما تحقّق في الميدان الاقتصادي من تقدم ملموس، بفضل تطوير البنيات التحتية الكبرى، والرفع من القدرة التنافسية، وتثمين المؤهلات الطبيعية والاقتصادية التي تزخر بها بلادنا، وإطلاق الاستراتيجيات القطاعية.

أما على صعيد التنمية الاجتماعية والبشرية، فيتجسد التقدم الذي حققته بلادنا في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والسياسات الاجتماعية القطاعية المبتكرة، التي تم انتهاجها في ميادين الصحة والتربية والتكوين، والتي تخصص لها بلادنا أزيد من نصف الموارد المرصودة في إطار الميزانية العامة للدولة.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي حرصنا على أن تضفي عليها روح المواطنة المغربية المسؤولة، سواء في مقوماتها، أو في تصورها الأصيل، لتعد تجسيدا للنموذج التنموي المغربي المتميز، ودليلاً قاطعاً على قدرة بلادنا على الإبداع، والعمل على تدارك العجز الاجتماعي، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، وتقديم المساعدة للأشخاص في وضعية صعبة.

واعتباراً لما تقوم عليه هذه المبادرة من منظور خلاق، ومقاربة تشاركية غير مسبوقة، فقد مكنت من تسريع وتيرة التحولات الاجتماعية، داخل المجالات المستهدفة، وتمكين السكان من أسباب العيش الحر الكريم، وإشاعة الثقة في المستقبل.

كما أن الحرص على إشراك السكان في كل مراحل اتخاذ القرار، يعد خياراً نابعا من إرادة حقيقية، لإضفاء بعد جديد على هذه المبادرة، قوامه الديمقراطية المواطنة. وهو ما أدى إلى الرفع من مستوى انخراط السكان في برامجها، وجعلهم يتبنون المشاريع التي تستهدفهم، ويساهمون بكيفية مباشرة في تحقيق التنمية. وباعتمادها لنموذج مبتكر في الحكامة الجيدة، قوامه القرب والمشاركة والشفافية، فقد مكنت هذه المبادرة من تبسيط مساطر العمل، وإضفاء المزيد من المرونة في استعمال الآليات التي يتم بواسطتها تدبير السياسات العمومية.

وقد مكنت هذه التجربة الرائدة، من إطلاق ما يزيد عن اثنين وعشرين ألف مشروع تنموي، لفائدة خمسة ملايين شخص، بغلاف مالي فاق عشرة ملايين درهم، وخلق ما يزيد عن ثلاثة آلاف وأربعمائة من الأنشطة المدرة للدخل، وفرت أربعين ألف منصب شغل، ومكنت من الإدماج الفعلي للأشخاص المعوزين في عملية التنمية الاقتصادية. كما ساهمت هذه المبادرة في إعطاء دينامية جديدة للنسيج الجمعي المحلي، بحيث تواكب هذه المشاريع التنموية، ما يناهز خمسة آلاف جمعية.

وبالرغم من أهميتها، فإن هذه الإنجازات الملموسة، لا تحجب عنا بعض أوجه القصور الملازمة لأي تجربة جديدة ولكل مشروع كبير. ومن هنا يأتي حرصنا على تعهدها بالمتابعة الميدانية، والتقويم المستمر، في مختلف مراحلها، وتحسين برامجها، واندماج مشاريعها، وإزاحة ما يعترضها من معيقات.

وبموازاة ذلك، نهيب بكل الفاعلين المعنيين بالتنمية البشرية، لتضافر الجهود من أجل توطين التضامن الاجتماعي والمجالي، وتدعيم تكامل السياسات والبرامج الاجتماعية القطاعية، وضمان استمرارية المشاريع المحدثه، وكذا تعزيز مؤهلات النسيج الجمعي، وذلك حفاظا على مقومات هذه المبادرة وأهدافها، كنموذج فعال، عملنا على ابتكارها استجابة لحاجيات مواطنينا في مختلف ربوع المملكة.

حضرات السيدات والسادة

إن المغرب، باحتضانه لهذا الملتقى الهام، إنما يؤكد التزامه وعزمه على العمل من أجل تحقيق إشاعة قيم العدالة والإنصاف الاجتماعي، من خلال النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، فإن منتداكم هذا يشكل مناسبة لتدارس وتبادل وجهات النظر بخصوص العديد من القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة، وبإعادة توزيع الثروات، ومؤشرات قياس النمو، وتقييم نجاعتها، ومدى ملاءمتها للأوضاع الخاصة بمختلف البيئات البشرية التي تستهدفها.

ومن هذا المنطلق، فإن اختياركم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمحور أساسي من محاور النقاش، يعد فرصة سانحة لإضفاء نفس جديد عليها، وذلك عبر تدارس وبحث الإشكاليات الأساسية المرتبطة بها، على ضوء التوصيات التي انبثقت عن الاجتماعات الجهوية، التي تم تنظيمها طوال الخمس سنوات الأخيرة. وهي إشكاليات تتعلق أساسا بكيفية استهداف الساكنة والمناطق المعنية، بتقوية الأنشطة المدرة للدخل، وبتعميم المقاربة التشاركية، وكذا بتدعيم دينامية التكامل والتجانس، والدور الذي ينبغي أن تنهض به الجهات والسلطات الترابية، في تحقيق رفاهية المواطن. وهو ما نتوخاه من ورش الجهوية المتقدمة، الذي أطلقناه.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب ليجدد التأكيد على التزامه بالعمل على إقامة اقتصاد مستديم، يتسم بالمسؤولية ويضمن بشكل أفضل، التنمية البشرية ورفاهية الإنسان، في احترام تام للبيئة؛ واثقين بأن نهج الشراكة، وتبادل الخبرات، والتعاون جنوب جنوب، تعد آليات رئيسية لانبثاق حلول جديدة، كفيلة بتحقيق التنمية البشرية.

إن الحضور الاستثنائي والتميز في هذا المنتدى، لنخبة من الخبراء والشخصيات الوازنة، وطنيا ودوليا، سيمكن من المعالجة الموضوعية للقضايا المرتبطة بالتنمية البشرية، بمختلف أبعادها ومظاهرها.

وإننا نتطلع، بكل اهتمام، إلى أن تفضي نتائج أعمالكم، إلى انبثاق رؤية جماعية للتنمية البشرية، وإلى تقديم إجابات للتحديات الراهنة والمستقبلية للبشرية، وأن تساهم توصياتكم في بلورة المحاور والاختيارات الاستراتيجية للمرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وإذ نرحب بجميع المشاركين في هذا المنتدى الهام، ضيوفا كراما ببلدهم الثاني المغرب، وبمدينة أكادير، لما تجسده من منطلقه سوس العالمية، كقطب جهوي اقتصادي وتنموي، بشري ومستدام، لتدعو الله تعالى أن يكمل أشغالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة الذكرى 35 للمسيرة الخضراء
ميدلت، 28 ذوالقعدة 1431هـ الموافق 06 نونبر 2010 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

نحتفي اليوم، بالذكرى الخامسة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، في التزام راسخ بإضفاء دينامية متجددة عليها، وذلك من خلال مبادرات تشاركية مقدامة، تجسدها مسيرات تنموية وديمقراطية وحدوية، متواصلة.

وفي طليعتها مبادرة الحكم الذاتي، التي حققت تحولا حاسما، حيث تجاوزت مرحلة الإجماع الوطني، والدعم الأممي والدولي، لتصبح محط تجاوب واسع، وشعلة أمل في قلب مخيمات تندوف.

كما أحدثت قطيعة مع المقاربات، التي أكدت الأمم المتحدة عدم قابليتها للتطبيق، وأطلقت مسارا إيجابيا وواقعا للتفاوض الأممي. وبقدر ما تميز موقف بلادنا بالوضوح، وانتهاج الحوار، والتحلي بالواقعية، تمادى خصوم وحدتنا الترابية في التملص من مسؤولياتهم، وفي مناوراتهم المعادية للدينامية الخلاقة، التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي.

لذا يتعين على المجموعة الدولية أن تحدد، بشكل واضح وصریح، المسؤولين عن عرقلة المسار التفاوضي. وهم خصوم المغرب، الذين يصرون على الجمود والتعنت والانقسام، بدل الدينامية والحوار والوئام.

لقد ولى زمن التملص من المسؤولية، ودقت ساعة الحقيقة، لتكشف للمجتمع الدولي، ما يتعرض له أبنائنا في مخيمات تندوف، من قمع وترهيب، وإهانة وتعذيب؛ وذلك في خرق سافر لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وأمام هذا الوضع المأساوي، فإن رعايانا الأوفياء بالمخيمات، رجالا ونساء، شيوخا وأطفالا، ما فتئوا يعبرون عن معارضتهم الشجاعة والمتصاعدة للقهر والاستبداد. وهو ما تجسده، رغم كل قيود الحصار الخانق، عودتهم المكثفة إلى وطنهم المغرب، في تجاوب تلقائي مع مبادرة الحكم الذاتي، ومشروع الجهوية المتقدمة.

وإننا نسترعي انتباه المجموعة الدولية، والهيئات الحقوقية، إلى أنه من غير المقبول، ولا من الإنصاف، التعامل باللامبالاة أو المحاباة، مع استمرار هذا الوضع الغريب قانونيا، والمأساوي إنسانيا، والمرفوض سياسيا.

كما ندعوها لتحمل مسؤوليتها بوضع حد لتمادي الجزائر، في خرق المواثيق الدولية الإنسانية. ضمن حالة شاذة لا مثيل لها؛ ولاسيما برفضها السماح للمفوضية العليا للاجئين، بإحصاء سكان المخيمات وحمايتهم.

وهنا نؤكد أننا لن نتخلى أبدا عن رعايانا الأوفياء بمخيمات تندوف، أينما كانوا. ولن ندخر جهدا لتمكينهم من حقوقهم الأساسية، في حرية التعبير والتنقل، والعودة إلى وطنهم الأم.

وإذ نعبر عن رفضنا للاستغلال المقيت لما تنعم به بلادنا من حريات، لمحاولة النيل من وحدتها الترابية، نؤكد أننا لن نسمح، لأي كان، بعرقلة المسيرة الديمقراطية لبلادنا.

إن المغرب، الذي يمارس سيادته على كامل ترابه، ويلتزم بمسؤولياته القانونية الدولية، دون أي غموض أو التباس، ليستنكر الترويج الكاذب، لوجود ما يسمى بالمناطق «الخاضعة للمراقبة»، شرق الخط الدفاعي، الذي يعرف الجميع طبيعته السلمية، والغاية الحكيمة من ورائه.

ولن نسمح لبلادنا بأي خرق أو تعديل، أو تشكيك في مغربية هذه المناطق. أو محاولات استفزازية لفرض الأمر الواقع، أو تغيير الوضع القائم.

والتزاما منه بالشرعية الوطنية والدولية، فإن المغرب، سيواصل التعاون الصادق، مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوثه الشخصي، من أجل إيجاد حل سياسي ونهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، على أساس مبادرة الحكم الذاتي.

شعبي العزيز،

مهما كانت التطورات الإيجابية لقضيتنا الوطنية، فإن مواكبة تحولاتها، وكسب معاركها، ورفع تحدياتها، رهين بمواصلة تفعيل محاور الاستراتيجية المندمجة، التي أعلننا عنها، في خطاب المسيرة السابق.

- أولها : الجهوية المتقدمة، التي أطلقنا ورشها والتي ستكون الأقاليم الصحراوية في صدارة إقامتها، بما تنطوي عليه من توسيع التدبير الديمقراطي الجهوي، وتعزيز حقوق الإنسان، بآليات جهوية ومحلية، وبما تقتضيه من جعلها في طليعة اللاتمرکز.

- ثانيا : إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية؛ حيث سنتولى، قريبا إن شاء الله، إصدار ظهير شريف للمجلس الجديد. وسيتم تنصيبه، على أساس الإصلاحات الجوهرية التالية :

* ديمقراطية تركيبته : بجعلها منبثقة ومنحصرة في الهيئات والشيوخ والشخصيات ذات الصفة التمثيلية، وتعزيز انفتاحه على النخب الجديدة، ولاسيما منها المجتمع المدني المحلي، الحقوقي والشبابي والنسوي؛ وكذا القوى المنتجة، وممثلي العائدين إلى الوطن، والمقيمين بالخارج.

* اعتماد حكمة جيدة، من شأنها ضمان عقلنة هياكل وطرق تسيير المجلس.

* توسيع صلاحياته لتشمل، على وجه الخصوص، المهام التمثيلية والتنموية، والتعبئة الوطنية والدولية، والعمل على تحقيق المصالحة بين كافة أبناء الصحراء المغربية.

- أما المحور الثالث، المتعلق بإعادة هيكلة وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، فقد اتخذنا بشأنها قرارين :

* ويهم الأول تحديد نفوذها الترابي في ناحية الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتركيز مهامها على إنجاز مشاريع التنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للعدالة الاجتماعية، وتيسير ظروف استقبال ودعم إدماج العائدين.

* أما القرار الثاني : فيتعلق بإحداث وكالة جديدة ماثلة، يشمل اختصاصها الترابي الأقاليم الأخرى، التابعة حالياً لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وأقاليم أخرى بهذه المنطقة، لمواصلة النهوض بتنميتها؛ اعتباراً لما لها من مكانة أثيرة لدى جلالتنا؛ داعين الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة لتنفيذ هاذين القرارين.

- وفيما يخص محاور هذه الاستراتيجية، المتعلقة بوجوب مواصلة التعبئة الشعبية ودعم الجهود الدؤوبة للدبلوماسية الرسمية، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيزها بمبادرات موازية مقدامة، برلمانية وحزبية، وحقوقية وجمعية وإعلامية، للدفاع عن عدالة قضيتنا.

أوفياء في ذلك لروح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولقسمها الخالد؛ مترحمين على أرواح شهداء الوحدة الترابية؛ منوهين بالساهرين عليها من قوات عسكرية، وسلطات أمنية وترابية؛ سائلين الله تعالى أن يكفل مسيرتنا بالسداد والتوفيق، في سبيل وحدة الوطن، وكرامة المواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في معرض «موروكو» بلندن
لندن، 03 ذو الحجة 1431 هـ الموافق 10 نونبر 2010م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على كافة أنبيائه المرسلين،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود، في البداية، أن أتوجه بعبارات الإشادة الشريفة للاجمالة سفيرة جلالتنا لدى المملكة المتحدة، ومسؤولي المتحف اليهودي بلندن، ولكل الشخصيات والمؤسسات المرموقة، التي ساهمت بتضافر جهودها، في تنظيم هذا المعرض، المخصص للصور المجسدة لليهودية، ذات الطابع المغربي.

إن هذه التظاهرة، كما لا يخفى على حضراتكم، ليست حدثا عاديا، ولا تعكس فقط عمق الأحاسيس المشتركة، حول جمالية وفنية الصور المعروضة؛ بل إن هذا المعرض يعبر، ببلاغة قوية وإقناع عميق، عن واقع تاريخي واجتماعي وثقافي، يعتز المغرب، ملكا وشعبا، بكل تبصر وإرادة وأناة، بامتلاكه والدفاع عنه، ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين، فإننا ملتزمون بالنهج القويم لأسلافنا الميامين، في السهر على حقوق وحرريات رعايانا الأوفياء، من مسلمين ويهود، على قدم المساواة؛ وحرصون على صيانة تراثهم، بكل تجلياته وخصوصياته.

فالمملكة المغربية غنية بتنوع روافد هويتها، وبتعدد مكونات تاريخها، التي عرف الشعب المغربي كيف يراكمها عبر العصور، لترسيخ مكانة وقيم بلادنا، في الإصغاء وقبول الآخر، واحترام الخصوصيات.

وانطلاقا من هذا التوافق الوطني، الأصيل والفريد من نوعه تتحدد وتبلور الخصوصية المغربية، التي ليست من قبيل الادعاء، ولا ترتبط بموقف سياسي أو دبلوماسي عابر.

فخصوصية الهوية المغربية، تركز على احترام الأديان السماوية، ومن ضمنها الديانة اليهودية، التي يمتد تاريخها بالمغرب إلى ما يناهز ثلاثة آلاف عام؛ مشكلة بذلك إحدى الروافد العريقة، التي انصهرت ضمن هوية وطنية مغربية موحدة، تستمد قوتها من غنى وتعدد روافدها.

كما أن الخصوصية المغربية تستمد تفردا من تلاقح اليهودية مع الإسلام، في تفاهم وقرب، مما جعل المغاربة يتجاوزون كل التقلبات الظرفية، وذلك بتغليب روح التسامح والانفتاح، في كل الأحوال، وعلى مدى العصور.

وبفضل هذا التوافق والتعايش، اللذين لا مكان فيهما للتعصب والانغلاق، السائدين، للأسف، في عالم اليوم؛ عرفت المملكة المغربية كيف تظهر للعالم أنها تمكنت، بعبريتها وحكمتها، من مقاومة أوهام الانطواء على الذات، ومن النزوعات المأساوية للشرخ الثقافي والديني وهو ما تؤكد رفض المغرب له، من موقع تشبعه بالقيم الدينية السليمة والسماحة والمبادئ الكونية للديمقراطية الحقة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن غريزة المحافظة على روح الوحدة والوئام، ظلت تؤكد دائما استعداد ورغبة كل من المسلمين واليهود معا، لتجسيد حس وطني راسخ، بلغت أصدائه، اليوم كما بالأمس، كل القارات.

ففي أوروبا والأمريكيتين، كما في الشرق الأوسط، ووصولاً إلى إفريقيا وآسيا، من منا لم تتح له الفرصة، ولو مرة واحدة في حياته، اللقاء والاستماع، وتقاسم إحساس وسعادة واعتزاز كل هؤلاء الذين ما فتئوا، جيلا بعد جيل، وهم كثيرون، يحافظون وينقلون تراثهم وتقاليدهم، وتعلقهم المتين بالمغرب، عرشا ووطنا.

إن هذا الواقع، ليس موجها للاستهلاك أو من باب الخطابة، وإنما هو نابع من المعيش اليومي، لمئات الآلاف من مواطنينا، الذين قاوموا النسيان، بإرادة قوية وقناعة راسخة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه تاريخ جميل وعظيم، هذا الذي يدعوكم هذا المعرض لاكتشافه، اليوم بلندن. وإنه لمن دواعي السرور أن أسجل معكم أنه، في نفس الفترة أو في غضون أسابيع قليلة من الآن، ستقام تظاهرات مماثلة وتلقائية، في كل من نيويورك وبروكسيل وباريس وجنيف : تحكي كلها عن حيوية واستمرارية وقوة مجتمعنا المتعدد الروافد، الراسخ الهوية، المتين البنين، الذي لا تنال منه عوادي الزمان، واختلاف المكان.

هذه الاستمرارية والقوة اللتان تبرزهما الأنشطة الثقافية والموسيقية والاجتماعية المتنوعة والمكثفة، التي تقام بانتظام في كل ربوع المملكة، ومدنها العريقة، وذلك حتى تتمكن الأجيال الصاعدة من تقدير ما يزره تاريخهم العريق وتراثهم المجيد، وتبويئه المكانة اللائقة به.

وهكذا، تسجل في تاريخ المغرب صفحات جديدة، مفعمة بروح الوئام والتآلف، والانفتاح على كل الحضارات؛ بما يدل عليه ذلك بأن المغرب، بقدر ما حافظ على وحدته الوطنية والترايبية، ظل وفيا للتفاعل مع كل الثقافات، في إطار من الاحترام لخصوصية الآخر، في إيمان راسخ بالقيم الخالدة للإخاء والمساواة والعدل والتضامن والسلام، وتوفير حرمة الأديان، وصيانة حوزة الأوطان، واحترام كرامة وحقوق الإنسان.

شكرا على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى قمة إفريقيا - الاتحاد الأوروبي الثالثة
طرابلس، 22 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 29 نونبر 2010م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الأخ المبرمج معمر القذافي، قائد الثورة،

أصحاب الفخامة والمعالي، رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن انعقاد هذه القمة اليوم، يعد خير تأكيد لوجهة وامتانة الشراكة الاستراتيجية الواعدة، ذات النفع المشترك، التي أرسينا أسسها الأولى بالقاهرة، سنة 2000، وعملنا على ترسيخ مضامينها وأبعادها بلشبونة سنة 2007.

ويطيب لنا بهذه المناسبة، أن نعرب عن جزيل شكرنا وامتناننا لأخينا العزيز، فخامة القائد معمر القذافي، لما يوليه من عناية خاصة لهذه القمة، ولما أحاطها به من كرم الضيافة الأصيلة، المشهود بها للشعب الليبي الشقيق.

فمنذ القمة الأخيرة، المنعقدة قبل ثلاث سنوات، في لشبونة، تمكنا من وضع قاعدة صلبة لشراكتنا، وإعطائها مضمونا جوهريا، قوامه التشاور والحوار والتعاون متعدد الأبعاد، لتكون في مستوى طموحاتنا المشتركة.

وقد استطعنا بفضل الاستراتيجية التي اعتمدها، كإطار متميز لشراكتنا، من بلورة رؤية موحدة للقضايا والرهانات، التي تسائل فضاءنا الأورو-إفريقي. فبقدر ما توصلنا، في غالب الأحيان، إلى تقاسم وجهات نظر متطابقة بشأن القضايا الشمولية، فقد أمكننا أيضا إعطاء مضمون عملي لشراكتنا، من خلال تفعيل العديد من المبادرات والمشاريع الملموسة.

ولن يكتمل شعورنا بالارتياح، لما قطعناه سويا من خطوات، إلا بتأكيد التزامنا بمضاعفة الجهود، من أجل تحقيق كافة أهدافنا، وتدارك الخصائص الذي تم تشخيصه، فضلا عن التوظيف الأمثل لما تزخر به شراكتنا الاستراتيجية من إمكانيات.

ففي الوقت الذي تعرف فيه إفريقيا تحولات عميقة من التغيير والتطور، لتتبوأ المكانة اللائقة بها في الساحة الدولية، فإن شراكتنا مطالبة باستيعاب كل الدلالات التي تنطوي عليها هذه التحولات، وكسب الرهانات المرتبطة بها، بما تكتسبه من أهمية بالغة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الارتياح، أن تعكس المواضيع المدرجة خلال هذه القمة الثالثة، تنوع وغنى المجالات التي تشملها شراكتنا، وأن تبرز، على وجه الخصوص، وجاهة المقاربة الديناميكية التي نعتمدها، للتعاطي مع القضايا التي تشغلنا.

ومن هنا، فإن اختيار الموضوع العام : «استثمار، نمو وخلق مناصب الشغل»، يعد خير تجسيد لوعينا الجماعي، بما أفرزته الأزمة المالية والاقتصادية من تداعيات داخل قارتنا.

كما أن السلم والأمن، والحكامة وحقوق الإنسان، والهجرة والتنمية، والطاقة والتغيرات المناخية؛ كلها قضايا مصيرية تتطلب أن نوليها عناية خاصة خلال هذه القمة.

وإن المغرب، من منطلق التزامه القوي بنهج تعاون فعال وتضامني مع محيطه الإفريقي، ما فتئ يعمل على تجسيد الوحدة الإفريقية، وذلك من خلال إجراءات عملية، ومبادرات ملموسة، تتوخى تمكين بلداننا من الانخراط في دينامية فاضلة، قائمة على تنمية مستدامة، ذات بعد إنساني.

وفي هذا السياق، فإن المغرب لم يدخر جهدا لوضع تجربته وخبراته في خدمة البلدان الإفريقية الشقيقة، في مجالات حيوية للتنمية، كالتكوين التقني، والبنيات التحتية، والصحة، وتدبير الموارد المائية، والفلاحة والصيد، وفك العزلة، والربط اللوجستي، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها.

وإذا كان الفضل في النهوض بهذا الالتزام بتحقيق التعاون والتضامن، يعود بالأساس، إلى السلطات العمومية، فإنه يرجع أيضا للانخراط المتزايد للقطاع الخاص، والمنظمات المهنية، وفعاليات المجتمع المدني بالمغرب. فبتضافر جهود هؤلاء الفاعلين، وبتناسق وتطوير عملهم، ستتم بلورة مبادرات أساسها التعاون والشراكة. وهو الأمر الذي سيكون له أثره الملموس في تشجيع الاستثمار، والرفع من وتيرة النمو، وخلق فرص الشغل.

وبموازاة مسار العلاقات الثنائية، فإن المغرب يعمل بنفس الالتزام، على مستوى الفضاء الأطلسي للقارة الإفريقية، حيث تتعدد الرهانات الاقتصادية والبيئية والأمنية، وتزداد تعقيدا.

كما أن هذا الفضاء يوفر كذلك فرصا واسعة، وآفاقا حقيقية، في مجالات التكامل الاقتصادي، والتنمية البشرية، وحماية البيئة وتحقيق الأمن الجماعي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق التنمية والنهوض بالاستثمار، وتوفير فرص الشغل، لا يمكن أن يتأتى دون الأخذ بعين الاعتبار، بطريقة فعلية وملموسة، أبعاد الأمن والسلم والاستقرار.

كما أنه لن يكون هناك سلم أو أمن، في غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحكامة الجيدة.

وكما هو معلوم، فإن القارة الإفريقية حققت تقدما ملموسا في هذه المجالات. كما قطعت أشواطاً هامة، في الحفاظ على السلم والأمن. بيد أنه يتعين مواصلة العمل في هذا الاتجاه، لتتبنى البلدان الإفريقية هذه القيم، وبذل المزيد من الجهود، لتجاوز النزاعات المفتعلة، وضمان الاستقرار ببؤر التوتر، التي لا تزال قائمة بقارتنا.

وفي هذا الصدد، فقد عمل المغرب، منذ استرجاع استقلاله، على تعزيز الاستقرار بالقارة الإفريقية، سواء من خلال مساهماته في العمليات الأممية لحفظ السلام، أو على الصعيد الثنائي، من خلال مجهودات الوساطة، التي غالبا ما كانت لها نتائج إيجابية، في فض نزاعات بالغة التعقيد.

فالمغرب يؤمن بأن أفضل وسيلة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في فضائنا الإفريقي، تتجلى في إعطاء الأسبقية للبعد الوقائي؛ وذلك من خلال معالجة الأسباب العميقة، المتعددة والمتشابكة، للنزاعات والأزمات والتوترات، حيث تتداخل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وأخرى إنسانية وبيئية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، يشكل عاملا من عوامل انعدام الأمن والاستقرار. لذا، فإن المغرب يشدد على الضرورة الملحة لاحترام الوحدة الترابية للدول الإفريقية. كما يرفض أي محاولات للتدخل في شؤونها، لاسيما تلك التي ترمي إلى تمزيق القارة، والزجج بها في مخاطر البلقنة والحروب والفوضى. ذلك أن زعزعة استقرار المنطقة، لا تخدم إلا الجماعات الإرهابية، التي ما فتئت تصعد من نشاطها.

ومن هذا المنطلق، فإن العمل على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، كالإرهاب والقرصنة، والشبكات الإجرامية، وكل أشكال الاتجار غير المشروع، واحتجاز الرهائن، أضحت ضرورة ملحة، تفرض نفسها في إطار تعاون وثيق وتنسيق محكم، على الصعيد الجهوي، وشبه الجهوي، وبين الجهوي، وفق مقاربة تضامنية وإدماجية، تنخرط فيها جميع الدول المعنية.

فكلنا معنيون بهشاشة الوضع في المنطقة، وما ينجم عنها من تحديات شتى، تبرز مدى الحاجة إلى تعاون جهوي ودولي مكثف، وإلى مقاربة مندمجة في المجالين الأمني والتنموي.

وفي نفس السياق، فإن الهجرة والتنمية تشكلان رهانا استراتيجيا، سواء داخل القارة الإفريقية، أو فيما بينها وبين الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، فإن المغرب يدعو إلى تعزيز التفاعل بين حركات الهجرة وبين الاستراتيجيات التنموية، وذلك وفق الرؤية التي اعتمدها جماعيا بالرباط سنة 2006، وهنا في طرابلس، خلال حواراتنا الأورو - إفريقية الأولى حول الهجرة والتنمية.

فمن واجبنا أن نعمل سويا على إشراك الجاليات المهاجرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم الأصلية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن التغيرات المناخية تتجاوز في نطاقها وأبعادها، قضايا البيئة. فهي شديدة التأثير على الصحة والأمن الغذائي، والاستقرار، وراحة السكان واطمئنانهم. كما أن لها انعكاسات سلبية على الأمن البشري برمته، ومن شأنها أن تكون سببا من الأسباب القوية للتوترات والنزاعات.

وبالرغم من أن التغيرات المناخية لها أبعاد كونية، إلا أن إفريقيا تبقى أشد القارات هشاشة وعرضة لآثارها الوخيمة والمدمرة أحيانا. وإذا لم يتم التصدي لهذه الظواهر، فإن المجهودات التنموية بهذه القارة، قد تظل دون جدوى.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية تعبر عن ارتياحها، لاعتماد قمتنا للإعلان المشترك حول التغير المناخي، موجهة بذلك رسالة توافق أورو - إفريقية إلى مؤتمر الأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية، المنعقد حاليا بمدينة «كانكون»، والذي يتوخى إقرار إطار دولي لضبط هذه الظاهرة.

وفي هذا الإطار، فإن المغرب يتطلع إلى جعل العلاقة بين المناخ والتنمية أكثر ارتباطا. كما يدعو إلى تشجيع استعمال الطاقات المتجددة، بغية التوصل إلى الاستغلال الأمثل للموارد الهائلة، التي تتوفر عليها القارة الإفريقية في هذا المجال.

وبغض النظر عن الانسجام الاستراتيجي العام، الذي من المفروض أن يشمل إفريقيا كلها، فإن الآليات العملية، المتوفرة في إطار شراكتنا، ستمكن من استكشاف البعد الشبه-إقليمي، من أجل التوصل إلى نجاعة أكبر.

وعلى شراكتنا أن توجه استثماراتها نحو المجموعات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها فضاءات جيو-سياسية منسجمة، ومراكز إدماجية بالأساس، وذلك من أجل توجيه طاقاتنا بكيفية سليمة.

وإن من شأن هذه المقاربة، تمكين بلداننا الإفريقية، من الحفاظ على تطلعها إلى تحقيق الاندماج القاري، بموازاة مع اكتساب مقومات الاندماج الإقليمي، على أساس الانتماء إلى فضاءات جيو-سياسية، تتميز بالقرب والتلاحم، الكفيلين بتمكينها من تعزيز موقعها، والرفع من تنافسيتها في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنظور، ندعو إلى انخراط أكبر لمجموعتنا الاقتصادية الجهوية، في تفعيل الاستراتيجية المشتركة، وخطط عملها، وتبويئها المكانة اللائقة بها في شراكتنا الاستراتيجية.

وفي نفس السياق، فإننا واثقون من الإمكانيات الهائلة، التي يتوفر عليها اتحاد المغرب العربي، للإسهام في تحقيق هذا الهدف، وذلك متى تمكنت دوله الخمس من تجاوز كل العقبات والمعوقات، التي تحول دون الاستثمار الأمثل لما تزخر به من مؤهلات.

فإقامة مغرب عربي موحد وقوي، بإمكانه تعبئة مختلف أشكال الشراكة التي يقيمها، سواء مع باقي المجموعات في إفريقيا، أو مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تعزيز التفاعل والتعاون المثمر، بما يخدم مصالح كل الأطراف، وبما يضمن حسن استثمار الموارد والطاقات، التي تزخر بها الشراكة القائمة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن شراكتنا، التي هي نتاج تاريخ مشترك وغني بشتى أوجه التبادل الثقافي والإنساني، ينبغي أن تتخذ شكل تحالف من أجل المستقبل، سيمكننا جميعا من استغلال الفرص المتاحة، ورفع التحديات التي يعرفها فضاؤنا المشترك.

وإن ما نتقاسمه من شعور بالأمل والثقة والاحترام المتبادل، ومن إيمان بالمستقبل؛ تشكل كلها أساسا صلبا لعملنا المستقبلي، ومصدر إلهام لنا لفتح آفاق واعدة ومتجددة باستمرار.

كما أن انتهاج مقاربة تضامنية، هو السبيل القويم لبناء فضاء مشترك من الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني بمناسبة اليوم
العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
22 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 29 نونبر 2010 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

سعادة السيد بول بادجي، رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني،

حضرات السيدات والسادة،

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يطيب لنا أن نعرب لكم ولأعضاء لجننتكم الموقرة، عن عميق تقديرنا وبالغ إشادتنا بالجهود القيمة والدؤوبة، التي ما فتئتم تبذلونها، دفاعا عن الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

فقد برهنتم، من خلال عمل لجننتكم الموقرة، وفي مختلف المراحل التي مرت منها القضية الفلسطينية، عن التزامكم القوي، ودعمكم المتواصل للمساعي الدولية الجادة، من أجل رفع المعاناة عن أشقائنا الفلسطينيين، والدفاع عن حقوقهم المشروعة، مما يبوء لجننتكم مكانة خاصة لدى جميع أنصار السلام والحرية والحق والمشروعية، وكل المتعاطفين مع هذه القضية العادلة.

ونود بهذه المناسبة، أن ننوه بالفعاليات والأنشطة الهامة، التي تضمنها برنامج عملكم لهذه السنة، ومن بينها الاجتماع الإفريقي للجنة الذي تشرفت المملكة المغربية باحتضانه، في شهر يوليوز الماضي، وما كان لهذه المبادرات من أثر إيجابي في ترسيخ الوعي لدى الأطراف الدولية الفاعلة، بضرورة إنهاء الصراع القائم في المنطقة، والتوجه نحو تحقيق السلام المنشود على أساس حل الدولتين، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة، القابلة للحياة على الأراضي الفلسطينية، المحتلة سنة 1967، ضمن جدول زمني محدد، ووفقا لمبادئ وقرارات الشرعية الدولية.

وفي ظل الظرفية الدقيقة، التي تمر منها القضية الفلسطينية جراء استمرار الحكومة الإسرائيلية في نهج سياسة الاستيطان والتهويد، وتكريس الأمر الواقع، والتنكر للحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني، فإننا ندعو المجتمع الدولي للنهوض بمسؤولياته،

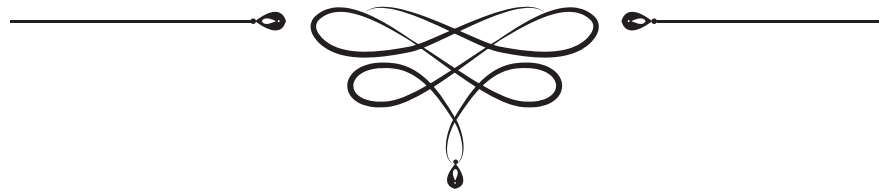
وحمل إسرائيل على وقف ممارساتها الأحادية الجانب، بما يستجيب الاستحقاقات السلام، ويمهد السبيل أمام الجهود الدولية الجادة، لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، فإننا لن ندخر وسعاً في مواصلة العمل على إنقاذ هذه المدينة المقدسة، والحفاظ على هويتها وتراثها الديني والحضاري، وعلى وضعها القانوني الدولي؛ داعين كل القوى الملتزمة بالسلام إلى تكثيف الجهود، لحمل إسرائيل على الكف عن ممارساتها العدوانية، ومشاريعها الاستيطانية التوسعية، التي باتت تشكل باعتراف الجميع، العائق الرئيسي أمام إطلاق مفاوضات جادة وبناءة.

ونغتتم هذه الفرصة السانحة، لنؤكد دعمنا الراسخ والقوي للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة فخامة الرئيس محمود عباس، داعين كل الأشقاء الفلسطينيين إلى العمل، من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعزيز استقلالية القرار الفلسطيني، بما يدعم التطوع المشروع للشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة.

وإذ نجدد الإعراب عن عميق تقديرنا للجهود البناءة التي ما فتئتم تبذلونها، من أجل تثبيت الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وإحلال السلام في الشرق الأوسط، عبر العمل من أجل إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، فإننا نؤكد لكم دعمنا ومساندتنا الدائمين، لما تتطلعون إلى تحقيقه من أهداف نبيلة، داعين الله تعالى لكم بموصول التوفيق والسداد.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2011

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى القمة الاقتصادية العربية

شرم الشيخ (مصر)، 14 صفر 1432 هـ الموافق 19 يناير 2011 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الأخ الموقر، السيد محمد حسني مبارك، رئيس القمة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

أود في البداية، أن أعرب عن عميق الامتنان، لأخي المبجل، فخامة الرئيس، محمد حسني مبارك، وللشعب المصري العريق، على كرم الضيافة، وحسن تنظيم هذه القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، الثانية من نوعها.

كما أود التنويه بالجهود الخيرة، لأخي العزيز، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، لتفعيل قرارات القمة الأولى.

إن النهوض بالتنمية، كأسبقية ملحة لشعبنا، ورفع تحديات العولمة، والأزمة الاقتصادية الدولية، تسائل أمتنا : هل بإمكان أي دولة عربية بمفردها، تحقيق التنمية الشاملة؟ وإلى متى ستظل الأخوة العربية مختزلة في أبعاد عاطفية وتاريخية، أو شعارات رنانة، ووعود وهمية، لا تسمن ولا تغني من جوع؟

كل، إن إعطاء مضمون ملموس للعمل التنموي العربي، يقتضي إقامة تعاون وتكامل واندماج حقيقي، وتقاسما فعليا للتجارب والكفاءات والمؤهلات؛ وذلك في نطاق رؤية شمولية، كفيلة بتطوير برامج عملنا الوطنية، والاستثمار الأمثل لمواردنا البشرية والطبيعية الهائلة. إن الأمر ليس مجرد طموح سياسي، وإنما يعد حتمية استراتيجية، لانبثاق قطب اقتصادي إقليمي، يستجيب لتطلعات شعوبنا، ويعزز مناعتنا التنموية، أمام أزمات الاقتصاد العالمي وتقلباته، ويساهم في إرساء نظام اقتصادي دولي، منصف ومتوازن.

ومن هنا، حرصنا على توجيه حكومتنا، لتفعيل مختلف قرارات قمة الكويت؛ بالتركيز على الجوانب الهيكلية للتنمية البشرية؛ وذلك في انسجام مع المبادرة الوطنية، التي أطلقناها، في هذا الشأن، منذ سنة 2005، للتصدي لكل مظاهر العجز الاجتماعي.

وقد مكنت هذه المبادرة الواعدة، من تحقيق تحسن نوعي، في ظروف عيش أزيد من خمسة ملايين مواطن؛ وخاصة من خلال خلق فرص الشغل المدر للدخل القار، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما عمل المغرب على تفعيل استراتيجيات قطاعية، في مجالات الفلاحة، والصيد البحري، والسياحة، والصناعة، والتجارة، والخدمات اللوجستية، والطاقات المتجددة والنظيفة، والماء والبيئة؛ لدورها الجوهرية في دعم التنمية الوطنية، والاندماج العربي.

وإن المغرب، علاوة على مساهمته في صندوق دعم وتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة للقطاع الخاص، ليؤكد استعداداه لتقديم الدعم التقني، لإنجاز أهدافه؛ وخاصة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، كأداة للمتابعة والتنفيذ. غايتنا الجماعية جعله آلية ناجعة، لابتناق نخب عربية منتجة جديدة، والإسهام في تأهيل مقاولاتنا. كما نؤكد على أهمية دعم حركية الاستثمارات، ورفع حجم المبادلات التجارية البينية؛ وذلك تمهيدا لإقامة اتحاد جمركي عربي، سنة 2015، كخطوة أساسية لإقامة سوق عربية مشتركة، في أفق سنة 2020.

وإيماننا منا بأنه لا مبادلات، بدون شبكة للمواصلات، فقد أصبح من الضروري تعزيز التعاون في قطاع النقل، بكل أنواعه، وخاصة البحري، حيث عملنا على تعزيزه بمركب طنجة - المتوسط، الذي أصبح قطبا محوريا، لتأمين الملاحة والمبادلات التجارية وتنشيط الاستثمار، بين البلدان العربية والمتوسطة وباقي جهات العالم. وضمانا لنجاعة ما نتوخاه جميعا، من تكامل واندماج تنموي عربي، نقترح إحداث آلية ريفية، تقوم بدراسة جدوى وتناسق المشاريع، لتفادي التضارب بينها؛ في مراعاة للخصوصيات والأوضاع التنموية، لبعض البلدان العربية.

أصحاب الجلالة والفضامة والسمو والمعالي،

إن نجاح أي استراتيجية تنموية عربية، يظل رهينا باحترام وحدة الدول، وثوابتها الوطنية، وترسيخ الثقة، وإزاحة معوقات التنقل المنظم للأشخاص والسلع والخدمات، بين البلدان العربية، بعيدا عن أي انغلاق، أو حواجز مفتعلة؛ كما هو الحال، مع كامل الأسف، في منطقة المغرب العربي، وخاصة بين المغرب والجزائر الشقيقة. ولن يتأتى ذلك، إلا بانتهاج حكمة عربية جماعية جيدة، كفيلة باستيعاب الفوارق، والأخذ بنموذج تنموي بشري ومستدام ومتضامن، لتسريع إنجاز أهداف الألفية للتنمية، ورفع تحديات المخاطر المحدقة بمجالنا الطبيعي.

ومن منطلق اقتناعنا الراسخ، بأن المصالح العربية، التنموية والاستراتيجية، كل لا يتجزأ؛ فإننا نؤكد التزام بلادنا، بنصرة القضايا المصيرية لأمتنا؛ انسجاما مع الخطة التي أقرتها مؤخرا، القمة العربية العادية، بالجماهيرية الليبية العظمى الشقيقة.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإنه بقدر مساندتنا لكفاح الشعب الفلسطيني الشقيق، لإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف؛ فإننا حريصون على مواصلة إنجاز المشروعات التنموية، لفائدة المقدسيين والفلسطينيين عامة، لأثرها الملموس على دعم صمودهم، في مواجهة الممارسات الإسرائيلية العدوانية المرفوضة.

وختاما، فإننا نتطلع أن تسفر هذه القمة، بمصر العزيزة، عن قرارات عملية، لتطوير منظومتنا الاقتصادية والتنموية والمعرفية، بما يضمن لشعبونا العيش الحر الكريم، في ظل الوحدة والوثام، والاستقرار والسلام. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدار البيضاء، 17 ربيع الأول 1432هـ الموافق 21 فبراير 2011م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إننا بتنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نعطي دفعة قوية للدينامية الإصلاحية، التي أطلقناها، منذ تولينا أمانة قيادة شعبنا الوفي؛ في تلازم بين الديمقراطية الحقة، والتنمية البشرية والمستدامة.

وعندما نتولى اليوم، إعطاء انطلاقة هذا المجلس، فلأن حرصنا الدائم على نبذ الديماغوجية والارتجال، في ترسيخ نموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، قد اقتضى الوقت اللازم لإنضاج مسار إقامة هذا المجلس، بما يجعل منه مؤسسة للحكمة التنموية الجيدة، علما بأن كل شيء يأتي في أوانه.

ومن هنا، فإننا لن نقبل بتحويل هذا المجلس إلى غرفة ثالثة. كلا، إننا نريده فضاء جديدا واسعا، يعزز ما توفره دولة المؤسسات، التي نحن لها ضامنون، من هيئات للحوار البناء، والتعبير المسؤول، والتفاعل الإيجابي مع تطلعات مختلف فئات المجتمع وأجياله؛ تجسيدا لنهجنا الراسخ في إشراك القوى الحية للأمة في إيجاد إجابات جماعية وخلاقة، للقضايا التنموية الكبرى، التي تحظى بسامي عنايتنا.

وإذ ننوه بتركيبة المجلس التعددية، التي تجمع بين الفعاليات السوسيو-اقتصادية، والنسيج الجمعوي، والكفاءات العلمية والفكرية؛ فإننا نؤكد بأن أعضاء المجلس سواسية لدينا.

وقد ارتأينا تعيين السيد شكيب بنموسى رئيسا للمجلس، والسيد ادريس الكراوي أميننا عاما له، لما يتحليان به من كفاءة وتجرد وخبرة؛ منتظرين من كافة مكونات المجلس، الانصهار في بوتقة عمل جماعي، وجعل المصالح العليا للوطن تسمو فوق كل اعتبار.

وإذا كان اختصاص المجلس يكمن في تقديم آراء استشارية، وتقارير استشارية، للحكومة والبرلمان، كقيلة بتقوية عملهما؛ فإننا لن نتوانى في توجيه كل منهما لطلب رأيه، بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، التي تحظى بكامل اهتمامنا؛ باعتبارها جوهر حقوق الإنسان وكرامته، وعماد العدالة الاجتماعية.

وهو ما يقتضي منكم إيلاء العناية القصوى لبلورة ميثاق اجتماعي جديد، قائم على تعاقدات كبرى، كفيلة بتوفير المناخ السليم، لكسب رهان تحديث الاقتصاد، والرفع من تنافسيته، وتحفيز الاستثمار المنتج، والانخراط الجماعي في مجهود التنمية، وتسريع وتيرتها؛ بغية تحقيق التوزيع العادل لثمارها، في نطاق الإنصاف الاجتماعي، والتضامن الوطني.

وباعتبار التكوين من صميم صلاحيات المجلس، فإننا ننتظر منكم اقتراح الحلول الناجعة، لمعضلة توفير التكوين المهني، والتعليم التقني للموارد البشرية المؤهلة لسوق العمل، ولمتطلبات الاستراتيجيات القطاعية، والأوراش الهيكلية. هدفنا الأسمى ضمان أسباب العيش الكريم لكافة المغاربة، ولاسيما الفئات المعوزة منهم، وتحقيق تنمية شاملة، كفيلة بتوفير فرص العمل المنتج، وخاصة للشباب، الذي نضعه في صلب سياستنا التنموية.

حضرات السيدات والسادة،

إن عزمنا لراسخ على الدفع قدما بالنموذج المغربي، الذي نؤكد أنه لا رجعة فيه؛ وأنا لن نكتفي بتحسين مكاسبه، وإنما سنواصل تعهده بالتطوير بإصلاحات جديدة، في تجاوب عميق ومتبادل بيننا وبين كافة مكونات شعبنا الوفي.

وبنفس العزم، فإننا حريصون على مواصلة إنجاز الإصلاحات الهيكلية، وفق خارطة طريق واضحة الرؤية والأهداف، عمادها التلاحم الوثيق بين العرش والشعب؛ غايتنا المثلى تمكين كافة المغاربة من مقومات المواطنة الكريمة؛ ضمن مغرب متقدم ومتضامن، كامل الوحدة والسيادة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة حول مشروع الدستور الجديد
الرباط، 04 ربيع الثاني 1432هـ الموافق 09 مارس 2011م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

أخاطبك اليوم، بشأن الشروع في المرحلة الموالية، من مسار الجهوية المتقدمة، بما تنطوي عليه من تطوير لنموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، وما تقتضيه من مراجعة دستورية عميقة، نعتبرها عمادا لما نعتزم إطلاقه من إصلاحات جديدة شاملة، في تجاوب دائم مع كل مكونات الأمة.

ونود في البداية، الإشادة بالمضامين الوجيهة لتقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، التي كلفناها، منذ ثالث يناير من السنة الماضية، بإعداد تصور عام لنموذج مغربي للجهوية المتقدمة؛ منوهين بالعمل الجاد، الذي قامت به، رئاسة وأعضاء، وبالمساهمة البناءة للهيئات الحزبية والنقابية والجمعوية في هذا الورش المؤسس.

وتفعيلا لما أعلننا عنه في خطاب 20 غشت 2010، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، ندعو الجميع للانخراط في مواصلة إنضاج ما جاء في هذا التصور العام، في نطاق نقاش وطني واسع وبناء.

لقد اقترحت اللجنة، في نطاق التدرج، إمكانية إقامة الجهوية المتقدمة بقانون، في الإطار المؤسسي الحالي، وذلك في أفق إنضاج ظروف دسترتها.

بيد أننا نعتبر أن المغرب، بما حققه من تطور ديمقراطي، مؤهل للشروع في تكريسها دستوريا.

وقد ارتأينا الأخذ بهذا الخيار المقدم، حرصا على انبثاق الجهوية الموسعة، من الإرادة الشعبية المباشرة، المعبر عنها باستفتاء دستوري. لقد قررنا، في نطاق الإصلاح المؤسسي الشامل، الذي عملنا على توفير مقوماته، منذ اعتلائنا العرش، أن يقوم التكريس الدستوري للجهوية، على توجهات أساسية، من بينها:

- تخويل الجهة المكانة الجديرة بها في الدستور، ضمن الجماعات الترابية، وذلك في نطاق وحدة الدولة والوطن والتراب، ومتطلبات التوازن، والتضامن الوطني مع الجهات، وفيما بينها؛

- التنصيب على انتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر، وعلى التدبير الديمقراطي لشؤونها؛

- تخويل رؤساء المجالس الجهوية سلطة تنفيذ مقرراتها، بدل العمال والولاة؛

- تعزيز مشاركة المرأة في تدبير الشأن الجهوي خاصة، وفي الحقوق السياسية عامة؛ وذلك بالتنصيب القانوني على تيسير ولوجها للمهام الانتخابية؛

- إعادة النظر في تركيبة وصلاحيات مجلس المستشارين، في اتجاه تكريس تمثيلته الترابية للجهات.

وفي نطاق عقلنة عمل المؤسسات، فإن تمثيلية الهيئات النقابية والمهنية، تظل مكفولة بعدة مؤسسات، وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويظل هدفنا الأسمى إرساء دعائم جهوية مغربية، بكافة مناطق المملكة، وفي صدارتها أقاليم الصحراء المغربية. جهوية قائمة على حكمة جيدة، تكفل توزيعا منصفا وجديدا، ليس فقط للاختصاصات، وإنما أيضا للإمكانات بين المركز والجهات.

ذلك أننا لا نريد جهوية بسرعتين: جهات محظوظة، تتوفر على الموارد الكافية لتقدمها، وجهات محتاجة، تفتقر لشروط التنمية.

شعبي العزيز،

حرصا منا على إعطاء الجهوية كل مقومات النجاح؛ فقد ارتأينا إدراجها في إطار إصلاح دستوري شامل، يهدف إلى تحديث وتأهيل هياكل الدولة.

أجل، لقد حقق المغرب مكاسب وطنية كبرى، بفضل ما أقدمنا عليه من إرساء مفهوم متجدد للسلطة، ومن إصلاحات وأوراش سياسية وتنموية عميقة، ومصالحات تاريخية رائدة، رسخنا من خلالها ممارسة سياسية ومؤسسية، صارت متقدمة، بالنسبة لما يتيح الإطار الدستوري الحالي.

كما أن إدراكنا العميق لجسامة التحديات، ولمشروعية التطلعات، ولضرورة تحصين المكتسبات، وتقويم الاختلالات، لا يعادله إلا التزامنا الراسخ بإعطاء دفعة قوية لدينامية الإصلاح العميق، جوهرها منظومة دستورية ديمقراطية.

ولنا في قدسية ثوابتنا، التي هي محط إجماع وطني، وهي الإسلام كدين للدولة، الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية، والخيار الديمقراطي، الضمان القوي، والأساس المتين، لتوافق تاريخي، يشكل ميثاقا جديدا بين العرش والشعب.

ومن هذا المنطلق المرجعي الثابت، قررنا إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سبعة مرتكزات أساسية :

- أولا: التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرسيد لجميع المغاربة؛

- ثانيا: ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والثقافية والبيئية، ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب؛

- ثالثا: الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، ولسيادة القانون، والمساواة أمامه؛

- رابعا: توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق ديمقراطية وتحديث المؤسسات وعقلنتها، من خلال :

- برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية؛

- حكومة منتخبة بانبتهاقاها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب؛

- تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي، الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها؛

- تقوية مكانة الوزير الأول، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي؛

- دسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته.

-خامسا: تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني؛

- سادسا: تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة؛

- وسابعا: دسترة هيئات الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات.

شعبي العزيز،

عملا بما رسخناه من انتهاج المقاربة التشاركية، في كل الإصلاحات الكبرى، فقد قررنا تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور، راعينا في اختيار أعضائها، الكفاءة والتجرد والنزاهة.

وقد أسندنا رئاستها للسيد عبد اللطيف المنوني، لما هو مشهود له به من حكمة، ودراية علمية عالية بالقانون الدستوري، وخبرة حقوقية واسعة؛ داعين مكونات اللجنة إلى الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية، ومع الفعاليات الشبابية، والجمعية والفكرية والعلمية المؤهلة، وتلقي تصوراتها في هذا الشأن؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي نتائج أعمالها، في غضون شهر يونيو المقبل.

وإننا نتوخى من هذه التوجهات العامة، وضع إطار مرجعي، لعمل اللجنة. بيد أن ذلك لا يعفيها من الاجتهاد الخلاق، لاقتراح منظومة دستورية متقدمة لمغرب الحاضر والمستقبل.

وإلى أن يتم عرض مشروع الدستور الجديد على الاستفتاء الشعبي، وإقراره ودخوله حيز التنفيذ، وإقامة المؤسسات المنبثقة عنه، فإن المؤسسات القائمة، ستواصل ممارسة مهامها، في إطار مقتضيات الدستور الحالي.

وفي هذا السياق، ندعو إلى التعبئة الجماعية، لإنجاح هذا الورش الدستوري الكبير، بثقة وإقدام، وإرادة والتزام؛ وجعل المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار.

كما نعرب عن اعتزازنا بما يتحلى به شعبنا الوفي، بكل فئاته وجهاته، وأحزابه وتقاباته الجادة، وشبابه الطموح، من روح وطنية عالية؛ متطلعين إلى أن يشمل النقاش الوطني الموسع، القضايا المصيرية للوطن والمواطنين.

وإن إطلاقنا اليوم، لورش الإصلاح الدستوري، يعد خطوة أساسية، في مسار ترسيخ نموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، سنعمل على تعزيزها بمواصلة النهوض بالإصلاح الشامل، السياسي والاقتصادي والتنموي، والاجتماعي والثقافي؛ في حرص على قيام كل المؤسسات والهيئات بالدور المنوط بها، على الوجه الأكمل، والتزام بالحكمة الجيدة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتعزيز مقومات المواطنة الكريمة.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة حفل تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور
الرباط، 05 ربيع الثاني 1432هـ الموافق 10 مارس 2011م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

تفعيلا لما أعلننا عنه البارحة، في خطابنا الموجه للأمة، ها نحن اليوم، نتولى تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور.
إنها لحظة قوية، تقتضي من الجميع، استحضار جسامة المسؤولية التاريخية، في بلورة مشروع دستور متقدم؛ في استلهام لروح الإطار
المرجعي، الذي أكدنا على ثوابته الوطنية، ومرتكزاته الديمقراطية.
وإننا ندعو اللجنة، لاعتماد منهجية الإصغاء والتشاور، مع جميع الهيئات والفعاليات المؤهلة، بدون استثناء؛ والاجتهاد الخلاق،
لاقتراح نسق مؤسسي مضبوط، يقوم على التحديد الواضح لسلطات المؤسسات الدستورية، بما يجعل كلا منها يتحمل مسؤوليته
كاملة، في مناخ سياسي سليم.
وبالنظر لما نولييه من أهمية خاصة، لانخراط الأحزاب السياسية، في حسن بلورة وتفعيل حكامه دستورية جيدة، فقد ارتأينا ألا يقتصر
دورها على تقديم تصورات أمام لجننتكم الموقرة، وإنما أن تكون مشاركتها موصولة في هذا الإصلاح الهيكلي، من بدايته إلى نهايته.
لذا قررنا إحداث آلية سياسية، مهمتها المتابعة والتشاور، وتبادل الرأي، بشأن الإصلاح المقترح، تضم بصفة خاصة، رؤساء الهيئات
السياسية والنقابية، ورئيس لجننتكم. وقد أسندنا رئاسة هذه الآلية إلى مستشارنا محمد معتصم.
وتظل الكلمة الأولى والأخيرة، بشأن مشروع الدستور، للشعب المغربي، الذي سيعبر عنها مباشرة، عبر استفتاء حر ونزيه؛ هدفنا
الجماعي الارتقاء بالمغرب إلى عهد دستوري ديمقراطي جديد، يعزز دولة الحق والمؤسسات، والمواطنة والكرامة، والوحدة والسيادة.
والله ولي التوفيق.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الثانية للمنتدى الدولي «دكار-فلاحة»
المخصص لموضوع «تنظيم الأسواق الفلاحية والحكامة العالمية»
دكار، 14 جمادى الأولى 1432هـ الموافق 18 أبريل 2011م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى الدولي لـ «دكار - فلاحة» المخصص لموضوع «تنظيم الأسواق الفلاحية والحكامة العالمية».

ونود بداية الإشادة بمبادرة أئحينا العزيز فخامة الرئيس عبد الله واد لتنظيم هذا المنتدى الهام الذي يشكل إطارا لتبادل الآراء حول الإشكاليات الفلاحية الكبرى، وفرصة لبلدان الجنوب للتفكير المشترك بشأن القضايا الأساسية للسيادة والأمن الغذائيين.

كما ننوه بالرؤية المتبصرة للأستاذ واد الذي تجسد منجزاته الكبرى ومبادراته المحمودة اقتناعا راسخا بضرورة تحقيق وحدة وتقديم إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن خلاصات الملتقى الأول «دكار - فلاحة» الذي نظم سنة 2005 قد شكلت منطلقا لمقاربة خلاقة في أفق تقليص الهوة الفلاحية العالمية.

إن الأمر يتعلق حاليا بالانكباب على الإشكالات الجوهرية والتوصل إلى توصيات ملائمة بشأن قضايا السيادة والأمن الغذائيين وآليات تنظيم الأسواق الفلاحية في إطار حكامة عالمية جديدة.

وفي ظل الظرفية العالمية الراهنة فإن الأجندة الدولية تركز على ضرورة تحديد التعديلات التي يتعين إدخالها في مجال التنظيم الزراعي. ومن هنا فإن الخلاصات التي ستنبثق عن هذا الملتقى سوف تعكس، بدون شك، الإرادة المشتركة لدول الجنوب في المساهمة في إعادة بلورة الحكامة العالمية.

وإن توالي الأزمات الغذائية والآفاق المقلقة للأزمات الزراعية الناتجة عن اختلالات نظام فلاحي معولم إنما تؤكد بأن السياسات الفلاحية الوطنية تظل رهينة بشكل كبير بمدى انخراطها في المبادلات الدولية للمواد الغذائية وبذلك فإن قضية الأمن الغذائي للدول الأفريقية تظل مثيرة للانشغال.

وفي هذا الصدد فإن الهيئات الدولية العليا تحذر البلدان بشأن الأمن الغذائي وتدعو إلى مضاعفة الإنتاج الفلاحي العالمي في أفق عام 2050، ذلك أن الظرفية الدولية تقتضي إقامة سياسة فلاحية وغذائية عالمية تحدد في إطارها مبادئ تنظيم الأسواق.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا مطالبة بالنهوض بشكل إيجابي بمؤهلاتها الفلاحية لرفع التحديات المستقبلية.

لذا ينبغي لقارتنا الإفريقية تعزيز تنميتها الفلاحية ووضع استراتيجيات صلبة ودائمة كفيلة بمواصلة محاربة الفقر وإيجاد حلول لإشكالية الأمن الغذائي.

في هذا الإطار، فإن النهوض بالتعاون جنوب-جنوب، في المجال الفلاحي من شأنه أن يساهم بشكل ملموس في بلوغ هذا الهدف، في ما يتعلق بفرص التعاون والتكامل.

وإن المغرب والسنغال، من خلال مخططات كل منهما، «مخطط المغرب الأخضر»، و«الثورة الخضراء»، يتقاسمان العديد من محاور التعاون المثمر، من أجل أمن غذائي مشترك.

وفي هذا الصدد، فإن التحكم في الموارد المائية، وتحسين القاعدة المنتجة، والرفع من الإنتاجية الفلاحية، تشكل كلها مجالات لتبادل الخبرات والمهارات، يتعين تشجيعها.

وإن قارتنا، بفضل رصيدها من الأراضي الزراعية، ومؤهلات الري التي تتوفر عليها، تزخر بثروات حقيقية للتنمية الفلاحية.

كما أن بلدانا مثل السنغال، قد شرعت بالفعل في تنميتها الخضراء، بفضل الإصلاحات الهيكلية الواعدة، وتحديد الأهداف الدقيقة في ما يتعلق بالرفع من الإنتاج، وتحسين المردوديات. فهذه المبادرات المتبصرة ينبغي أن تتخذ نموذجا في مختلف المناطق الإفريقية التي تواجه اليوم صعوبات في تنمية فلاحتها.

فإفريقيا مطالبة اليوم، بالقيام بدور فعال، على الصعيد الدولي في مجال الأمن الغذائي، وهو ما يقتضي بالضرورة استثمارات هائلة ومكثفة في المشاريع الفلاحية، وفي البنيات التحتية، وخاصة ما يتعلق منها بالبنيات الرئيسية للري الزراعي، وتقوية الآليات اللوجستية للتوزيع والولوج إلى الأسواق.

كما يتعين تعزيز هذه التعبئة، من قبل الأطراف المانحة، مستقبلا وبشكل أقوى، للمساهمة في تأمين الاستراتيجيات الفلاحية الإفريقية، وتمكينها من تحقيق أهدافها.

وبموازاة ذلك ينبغي للدول الأفريقية أن تضع وتطبق سياسات تأخذ بعين الاعتبار التناسق بين الفلاحة والبيئة وذلك بغية النهوض بالتنمية المستدامة في إفريقيا. فهذا التوازن هو الذي سيمكن بلداننا من ضمان أمنها الغذائي في المستقبل.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية التي تعمل جاهدة لتأمين سيادتها الغذائية ووعيا منها بالدور الحيوي للقطاع الفلاحي في التنمية المندمجة للبلاد وتحديثها قد أقدمت على إطلاق عدد من الإصلاحات الهيكلية الكبرى ومن ضمنها مخطط المغرب الأخضر.

وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة إلى جعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة وإلى تمكين الفلاحة المغربية من شروط التنمية المستدامة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على مقاربة تتوخى محاربة الفقر من خلال إدماج السكان القرويين الأكثر هشاشة في منظومات اقتصادية قابلة للحياة والاستمرار بما يمكنهم من الرفع من دخلهم بشكل ملموس وقار.

كما أن مختلف المشاريع المدرجة في إطار هذا المخطط الفلاحي الطموح تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية وملاءمة الفلاحة المغربية للتغيرات المناخية وذلك عبر اعتماد التوازن بين التنمية البشرية والتدبير العقلاني للموارد الطبيعية.

وعلاوة على الرفع الملموس من الإنتاج الفلاحي فإن مخطط المغرب الأخضر يواكب الرهانات الدولية الكبرى للأمن الغذائي. وهو بذلك إنما يشجع على إدماج الزراعات الصغيرة في المبادلات الدولية، عبر تحسين الإنتاجية، وتقديم الدعم للتوجه نحو قطاعات إنتاج ذات مردودية عالية، مثل منتجات الزراعات المحلية.

ولتفعيل هذا المخطط على الوجه الأمثل، تعمل الحكومة المغربية حاليا، على تعزيز مجهود الاستثمار في المشاريع الفلاحية والهيدرو-فلاحية، والبنى التحتية اللوجستية، كما يستفيد هذا المخطط من دعم مؤسسات مالية وطنية ودولية، كالبانك الدولي والاتحاد الأوروبي والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية.

وقد قدم هؤلاء الشركاء دعمهم لهذا المخطط، بالنظر لوجهته ولطابعه المتفرد والأصيل. وهو بذلك يعتبر نموذجا ناجحا للتنمية الفلاحية، ينبغي أن يشكل قاعدة لتبادل المعارف والخبرات بالنسبة لبلدان المنطقة.

كما تم طلب دعم مؤسسات تعمل في المجالات الاجتماعية، لمواكبة هذه الاستراتيجية، لما لها من أثر عميق على النهوض بالتنمية البشرية ومحاربة الفقر.

وعلاوة على الجانب المالي، فإن انخراط هؤلاء الفاعلين الماليين، يمكن من استثمار التجارب المحلية ذات الصلة، والاستفادة المثلى من الممارسات العملية في هذا المجال، فضلا عن كونه يتيح إمكانية استعمال آليات عصرية وناجعة للحكامة.

وتكتسي ضرورة الانفتاح على المبادلات الدولية ذات الصلة بالمواد الأولية، واتفاقيات التبادل الحر، أهمية بالغة في إطار استراتيجية المغرب الأخضر، لكونها تتيح للمغرب إيجاد أسواق لمنتجاته، والانتفاع من مبادلاته التجارية.

ويشكل هذا الورش الأساسي تحولا هيكليا عميقا، سيمكن القطاع الفلاحي المغربي، ولاشك، من كسب رهانات التحديث والإنتاجية والتنافسية، وذلك لضمان أمن غذائي أفضل لصالح كافة المغاربة.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا واثقون بأن هذا المنتدى الهام، اعتباراً لما للخبراء وصناع القرار المشاركين فيه من مكانة علمية وفكرية رفيعة، سيشكل قوة اقتراحية ناجعة.

كما أن أشغال هذا اللقاء ستسهم، لا محالة، في إيجاد أفضل الوسائل للدفع قدماً بالتفكير في قضية الأمن الغذائي وضبط الأسواق الفلاحية، وذلك في إطار مبادئ مبتكرة، تتوخى تحقيق حكامه عالمية أفضل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الرابعة للفلاحة
مكناس، 22 جمادى الأولى 1432هـ الموافق 26 أبريل 2011م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في المناظرة الرابعة للفلاحة، تأكيداً لما نوليه لتحديث القطاع الفلاحي، وللرفع من إنتاجيته وتنافسيته، من بالغ الاهتمام، لكونه قطبا استراتيجيا لما نتوخاه لبلادنا، من تنمية اقتصادية وبشرية قوية ومستدامة.

ومن تم، لم نفتأ نولي التنمية الفلاحية موصول عنايتنا، باعتبارها رهانا مجتمعيا متعدد الأبعاد، مرتبطا بالمعيش اليومي لكل الفئات والجهات فهي قوام ما ننشده لمواطنينا من عدالة اجتماعية، وكرامة مصونة، تتبوأ فيها تنمية العالم القروي، والنهوض بأوضاع الفلاحين، ولا سيما الصغار منهم، وتوفير فرص الشغل المنتج للشباب، مكانة الصدارة في النموذج التنموي المغربي، الذي نحرص على تكامل نجاحته الاقتصادية مع تضامنه الاجتماعي.

ونود الإشادة بانتظام هذه اللقاءات، التي تعد مناسبة متجددة لتعميق التشاور والنقاش، للوقوف على ما حققته الفلاحة المغربية من منجزات، وما يعترضها من معيقات، وللتداول بشأن ما ينبغي اتخاذه من إجراءات، لتطوير هذا القطاع الحيوي، في إطار حكمة فلاحية جيدة.

لذا ما فتئنا نعتمد مقاربة تشاركية وإدماجية لكل الفاعلين المعنيين بهذا القطاع، في مختلف الأوراش والإصلاحات العميقة التي أقدمنا عليها، وفي طليعتها مخطط المغرب الأخضر، منوهين بكافة العاملين على حسن تفعيله، داعين إياهم للمزيد من تضافر الجهود، لتحقيق أهدافه التنموية الطموحة.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان مخطط المغرب الأخضر، باعتباره استراتيجية واضحة المعالم، قد حدد آليات العمل، في مختلف المجالات المرتبطة بالتنمية الفلاحية، فإننا حريصون على مواصلة تعميق بعده الاجتماعي، المتمثل في النهوض بالفلاحة التضامنية.

وفي هذا الصدد، وتأكيدا لحرصنا القوي على إعطاء دفعة قوية، لمواصلة تحقيق أهداف مخطط المغرب الأخضر وتجسيدها لإرادتنا الراسخة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للفلاحين الصغار، ومحاربة الفقر والتمهيش بالوسط القروي، ندعو الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية:

أولا: تخفيف عبء ديون الفلاحين الصغار، المترتبة عليهم لدى القرض الفلاحي للمغرب، وإعادة جدولتها، وذلك وفق معايير موضوعية ومنصفة، تراعي على الخصوص الأضرار التي لحقت بهم، بسبب الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية.

ثانيا: ترك المجال مفتوحا أمام هؤلاء الفلاحين الصغار لإمكانية الاستفادة من سلفات جديدة.

ثالثا: إعفاء صغار الفلاحين من تكاليف مياه السقي برسم المواسم الفلاحية لما قبل سنة 2008، في حدود عشرة آلاف درهم، مع إعفائهم من الفوائد الناجمة عنها، وإعادة جدولة القسط المتبقي الذي يفوق هذا المبلغ، وذلك لمدة قد تصل إلى سبع سنوات. ومن شأن مجمل هذه التدابير أن تشمل حوالي 200.000 من صغار الفلاحين المعوزين، وأن تنعكس إيجابيا على جميع أفراد أسرهم.

رابعا: تحسين وضعية العمال الفلاحيين، بالعمل على الرفع من الحد الأدنى لأجورهم.

خامسا: جعل العالم القروي والفلاح الصغير في طليعة المستفيدين من تعميم نظام التغطية الصحية، والمساعدة الطبية، وفق مخطط عقلائي ومضبوط ومتدرج.

سادسا: مضاعفة جهود تعميم التمدرس بالعالم القروي، وخاصة بالنسبة للفتيات، اللواتي ينتمين للفئات والمناطق المعوزة والنائية، وذلك بتوفير الشروط والبنيات الأساسية الكفيلة بتمكينهن من مواصلة دراستهن.

سابعا: مواصلة مشاريع فك العزلة عن المناطق النائية أو الصعبة، وتوفير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بالعالم القروي، ولا سيما من خلال تعزيز برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ثامنا: تقوية التمويل العمومي والمرصود لدعم الفلاحة التضامنية، لأثرها الملموس في تحديث القطاع الفلاحي، والرفع من تنافسيته، وتوفير فرص الشغل، ومحاربة التهميش والهشاشة.

تاسعا: التدبير الناجع للإعانات المخصصة للفلاحين الصغار، الذين يعانون من مختلف التقلبات المتسارعة، ليس فقط المناخية منها، وإنما أيضا الاقتصادية، وتلك المرتبطة بالأسواق العالمية للمواد الغذائية.

ومهما تكن التكاليف المالية، التي تتطلبها هذه التدابير، فإن غايتها المثلى هي جعل الفلاحين الصغار في صلب التنمية البشرية والقروية، وعمادا للتنمية الفلاحية ببلادنا، تجسيدها لما نوليه لهم من تقدير، لما يتحلون به من قيم الكد والجهد والاجتهاد، ومن تشبث راسخ بخدمة أرضهم والارتباط بها، في جميع الظروف والأحوال.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لحرىصون على النهوض بالتنمية الفلاحية، وإعطاء دفعة قوية لمخطط المغرب الأخضر، من خلال توجيه الحكومة لتركيز جهودها على محاور العمل التالية:

المحور الأول: مواكبة البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي، الهادف إلى الرفع من مساحات الأراضي الفلاحية، التي تعتمد تقنيات السقي الموضعي، إلى 550 ألف هكتار، وذلك باعتماد استراتيجيات بديلة، كتحلية مياه البحر، ومواصلة سياسة بناء السدود، لتحقيق الحماية المستدامة لفلاحتنا.

المحور الثاني: العمل على حسن استثمار ما تزخر به بلادنا من تعدد وتنوع أصناف المنتجات المحلية المشهود بتميزها. هذا الرصيد الغني الذي يتطلب من الجميع العمل على حمايته، بل وفتح آفاق تجارية وطنية ودولية أمامه، كفيلة بالرفع من قيمته.

المحور الثالث: تشجيع نموذج التجميع الفلاحي، بإطار تشريعي وآليات تحفيزية ملائمة، وتقديم دعم أكبر للفلاحة الصغيرة، إدراكا منا للدور الهام الذي تقوم به، لكونها الضامن الرئيسي لمنتجاتنا المحلية بل وعماد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض المناطق المهمشة، التي لا تتوفر على موارد بديلة.

المحور الرابع: تأطير وتشجيع الفلاحة البيولوجية، التي تتوفر فيها بلادنا على مؤهلات تنافسية هامة، وذلك بالإسراع باعتماد نظام قانوني وتقني ملائم، يساهم في تنمية وتنويع الصادرات الوطنية، وتحسين المنتجات البيولوجية الوطنية، والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي.

المحور الخامس: تأهيل الموارد البشرية، وضمان تكوينها المستمر، وإقامة آليات عصرية للتواصل والتشاور بين الفاعلين المعنيين، باعتبار ذلك حجر الزاوية للنهوض بالقطاع الفلاحي ببلادنا.

ومن هذا المنطلق، ندعو السلطات الحكومية والعمومية المعنية، وكافة المتدخلين إلى اعتماد رؤية متجددة للتكوين والبحث في المجال الفلاحي، ودعم الدور المنوط بالغرف الفلاحية، من خلال التفعيل الأمثل لإصلاح نظامها الأساسي، وتمكين الفلاحين من الاستفادة من خدمات الإرشاد الفلاحي، وجعله حلقة وصل حاسمة في نشر مخطط المغرب الأخضر.

المحور السادس: تعميق البعد الجهوي لمخطط المغرب الأخضر بما يستجيب لحاجيات الفلاحين في مختلف فروع عملهم ولخصوصيات كل جهة، وذلك في أفق تفعيل ما ننشده من تكريس دستوري وتنموي للجهوية المتقدمة.

حضرات السيدات والسادة،

إن المستقبل الفلاحي والأمن الغذائي لبلادنا يرتكزان بالأساس على سواعد فلاحينا واجتهادهم وعلى قدرتنا على استكشاف مختلف الميادين الممكنة للتنمية والمساهمة فرديا وجماعيا في هذا الورش الوطني الكبير.

فالمكاسب الهامة التي حققتها بلادنا في القطاع الفلاحي، بقدر ما تعد مبعث ارتياح لنا، فإننا نعتبرها محفزا على مضاعفة الجهود وبدور مستقبل واعد نأمل ونعمل على أن يكون مزدهرا.

أعانكم الله وسدد خطاكم وجعل التوفيق حليف أعمالكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

جلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية
يوجه «الأمر اليومي» للقوات المسلحة الملكية وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة
والخمسين لتأسيسها

10 جمادى الثانية 1432 هـ الموافق 14 ماي 2011 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

ها نحن اليوم نحتفل بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، بعد عقود من البناء والعطاء والتضحية من رجال أوفياء مخلصين صدقوا الله ما عاهدوا عليه، وبذلوا الغالي والثمين لرفعة بلدنا المغرب، وإعلاء شأنه وحماية مواطنيه ومقدساته ومكتسباته.

وبصفة جلالتنا القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، فإننا نوجه لجنودنا البواسل التحية والتقدير لإخلاصهم المتين وتفانيهم في أداء المهام المنوطة بهم.

ووفاء لواجب الذكرى نستحضر كل سنة في مثل هذا اليوم البشارة التي أضاءت فجر استقلال بلدنا، حينما أعلن جدنا جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، قراره التاريخي بتأسيس القوات المسلحة الملكية كأول مظهر من مظاهر السيادة الوطنية مسندا مهمة السهر على إنشائها وتكوينها وتجهيزها وتطويرها لوالدنا جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته، حتى أصبحت هذه المؤسسة، مدرسة للوطنية والإخلاص والوفاء والتضحية، تتفاح عن المثل العليا والقيم المقدسة بكل ما آتاه الله من فضائل الشجاعة والحزم والعزم والوفاء.

وسيرا على هذه السنن الحميدة، لم نذخر جهدا منذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين في جعل قواتنا المسلحة الملكية قادرة على مواكبة التطورات في إطار رؤية تحديثية مندمجة تهدف تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية وتوفير الوسائل اللازمة لذلك وتطوير برامج التكوين والتأهيل من أجل اكتساب الخبرات والمهارات والتقنيات المتقدمة، وذلك تماشيا مع ضرورات التكيف المتسارعة، مجددين حرصنا وسعيانا الدائمين لضمان تطورها وجاهزيتها حتى تواكب باستمرار كل المتغيرات.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن ذكرى 14 ماي من كل سنة مناسبة متجددة نستحضر من خلالها أعمال ومنجزات القوات المسلحة الملكية خلال السنة المنصرمة، وفي هذا الصدد يحق لنا أن نتوقف بكل فخر واعتزاز عند أولى الثوابت، ألا وهي الدفاع عن حوزة الوطن ومكتسباته منوهين بالدور الذي يقوم به جنودنا البواسل المرابطون بأقاليمنا الجنوبية بكل تفان ويقظة ونكران للذات واستعداد دائم للتضحية بالغالي والنفيس في صمود راسخ ضد كل ما من شأنه استهداف وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية.

كما ننوه أيضا بما تقوم به القوات المسلحة الملكية بكل مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، داخل الوطن وخارجه من أعمال اجتماعية جلية، تمثلت على الخصوص في النشر الوقائي لوحدات متنقلة متعددة الاختصاصات للإسعاف في مختلف المناطق، تحسبا للظروف المناخية القاسية. كما أصدرنا وأمرنا السامية كذلك لنشر المستشفيات العسكرية الميدانية، حرصا من جلالتنا على تقديم الرعاية الطبية لرعايانا الأوفياء وفك العزلة عن المناطق النائية.

وعلى الصعيد الدولي، لا يفوتنا أن ننوه بكل اعتزاز بالدور الإنساني الذي تضطلع به القوات المسلحة الملكية خارج الوطن، كلما دعت الضرورة إلى ذلك إسهاما منها في التخفيف من المعاناة، ضمن بعثات طبية وتقنية إلى بعض البلدان الشقيقة والصديقة أو عبر تسيير رحلات جوية لإجلاء رعايانا الأوفياء من بعض المناطق التي تعرف أزمات أو اضطرابات.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تكريسا لدور قواتنا المسلحة في إطار المنظومة الدولية، واصلنا توطيد علاقات التعاون وتبادل الخبرات وتنظيم التمارين العسكرية مع عدة دول شقيقة وصديقة، من أجل تأهيل ورفع قدرات الأفراد وإعدادهم إعدادا يتناسب مع التقنيات والأساليب التعبوية الحديثة. كما اتسعت دائرة التعاون العسكري لتشمل أفاقا جديدة تعزز المكانة المتميزة والمشرفة لجيشنا ضمن الجيوش العصرية المتمرسية وذلك في التزام مطلق بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وفي إطار إشراف جلالتنا على تطوير وتحديث وتقوية البنية التحتية للوحدات العسكرية، أعطينا هذه السنة الانطلاقة لشطر جديد من المشروع الطموح الهادف إلى إعادة تمركز الثكنات خارج المدار الحضري. كما يهدف هذا البرنامج إلى توفير السكن لفائدة الضباط وضباط الصف والجنود في مختلف الحاميات العسكرية، في إطار مجتمعات سكنية متكاملة تضم المرافق الاجتماعية والتعليمية والصحية الضرورية، حتى يطمئن الجندي على ذويه ويتفرغ لمهامه حيثما كان.

وحرصا من جلالتنا الدائم لخلق المناخ الملائم وتوفير ظروف العيش الكريم لكم معشر الضباط وضباط الصف والجنود، وتحسين مكتسباتكم المادية والمعنوية، أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومة جلالتنا بأن تشمل الزيادات المقررة في الأجور والمعاشات كذلك أفراد قواتنا المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي.

وسعيا من جلالتنا في الاستمرار الحثيث لكسب الرهانات المستقبلية، نهيب بكم معشر الضباط وضباط الصف والجنود، أن تتحلوا بمزيد من الجهد والمثابرة والعمل الخلاق، مستشعرين على الدوام روح المسؤولية الملقاة على عاتقكم، حريصين على الإشعاع الوطني والدولي للقوات المسلحة الملكية، كما ندعوكم أن تظلوا مثلما عهدناكم، جديرين بحمل الأمانة، سباقين في تجرد ونكران الذات لأداء الواجب، مساهمين في الحفاظ على استقرار الوطن وأمنه، مدافعين على مقوماته ومؤسسته.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في هذه اللحظات المهيبة التي نستعرض فيها منجزات قواتنا المسلحة الملكية وبقلوب خاشعة منكسرة، نسأل الله عز وجل أن يشمل بواسع رحمته ورضوانه القائدين الراحلين جلالة الملك محمد الخامس مؤسس القوات المسلحة الملكية ووارث سره جلالة الملك الحسن الثاني، وأن يسكنهما فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا. وبنفس الشعور، نتضرع إلى الباري جلت قدرته أن يشمل كذلك برحمته ورضوانه شهداءنا الأبرار، الذين وهبوا أنفسهم فداء للوطن وقيمه العليا.

وختاما، لا يسعنا إلا أن نعرب لكم عن سابغ عطفنا وكامل رضانا لما تبذلونه من تضحيات جسام، ليبقى المغرب حرا آمنا مطمئنا وموحدا كامل السيادة، سائلين الله تعالى أن يسدد خطاكم ويشد عزمكم ويعينكم على رفع التحديات، متمسكين على الدوام بالعروة الوثقى، التي تجمعكم بجلالتنا، قائدكم الأعلى ومستمدين قوة عزيمتكم وانتمائكم من شعاركم الخالد: الله-الوطن-الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة حول مشروع الدستور الجديد
الرباط، 14 رجب 1432 هـ الموافق 17 يونيو 2011 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

أخاطبك اليوم، لنجدد العهد المشترك بيننا بدستور جديد، يشكل تحولا تاريخيا حاسما، في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير المواطنة الكريمة، والعدالة الاجتماعية.

وهو المسار الطموح الذي أطلقناه، منذ اعتلائنا العرش، في تجاوب عميق مع كل القوى الحية للأمة. وبفضله تمكنا، بعد ثلاثة أشهر، من إطلاق مسار المراجعة الدستورية، من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد، يركز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي، لتاسع مارس الأخير، الذي حظي بالإجماع الوطني، والمقترحات الوجيهة للهيئات السياسية والنقابية، والجمعوية والشبابية، وكذا الاجتهاد الخلاق للجنة الاستشارية، والعمل البناء للآلية السياسية، اللتين أحدثتهما لهذه الغاية.

ونود التنويه بالإسهام الديمقراطي للجميع، الذي مكنا، بفضل هذه المقاربة التشاركية، من الارتقاء بمراجعة الدستور الحالي، إلى وضع دستور جديد، يتفرد بثلاث مميزات، في منهجية إعدادة، وفي شكله، وفي مضمونه.

فمن حيث المنهجية، حرصنا، ولأول مرة في تاريخ بلادنا، على أن يكون الدستور من صنع المغاربة، ولأجل جميع المغاربة. وأما من حيث الشكل، فلأنه قائم على هندسة جديدة، همت كل أبوابه، من الديباجة، كجزء لا يتجزأ من الدستور، إلى آخر فصوله، التي ارتفع عددها من 108 إلى 180 فصلا.

وأما من حيث المضمون، فهو يؤسس لنموذج دستوري مغربي متميز، قائم على دعامتين متكاملتين :
وتتمثل الدعامة الأولى، في التشبث بالثوابت الراسخة للأمة المغربية، التي نحن على استمرارها مؤتمنون؛ وذلك ضمن دولة إسلامية، يتولى فيها الملك، أمير المؤمنين، حماية الملة والدين، وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية.

كما يكرس المشروع مكانة بلادنا، كجزء من المغرب الكبير، والتزامها ببناء اتحاده، وبتوطيد علاقات الأخوة العربية والإسلامية، والتضامن الإفريقي، وتوسيع وتنويع علاقات التعاون والشراكة مع جوارها الأوروبي والمتوسطي، ومع مختلف بلدان العالم. دولة عصرية متشبثة بالمواثيق الأممية، وفاعلة ضمن المجموعة الدولية.

وأما الدعامات الثانية، فتتجلى في تكريس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي، في أسسه القائمة على مبادئ سيادة الأمة، وسمو الدستور، كمصدر لجميع السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك في إطار نسق دستوري فعال ومعقلن، جوهره فصل السلط، واستقلالها وتوازنها، وغايتها المثلى حرية وكرامة المواطن.

ومن معالم فصل السلط، وتوضيح صلاحياتها، تقسيم الفصل 19 في الدستور الحالي، إلى فصلين اثنين :

فصل مستقل يتعلق بالصلاحيات الدينية الحصرية للملك، أمير المؤمنين، رئيس المجلس العلمي الأعلى، الذي تم الارتقاء به إلى مؤسسة دستورية.

وفصل آخر يحدد مكانة الملك كرئيس للدولة، وممثليها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، والضامن لدوام الدولة واستمرارها، ولاستقلال المملكة وسيادتها، ووحدتها الترابية، والموجه الأمين والحكم الأسمى، المؤتمن على الخيار الديمقراطي، وعلى حسن سير المؤسسات الدستورية، والذي يعلو فوق كل انتماء.

ويمارس الملك مهامه السيادية والضمانية والتحكيمية، الواردة في هذا الفصل، استنادا إلى مقتضيات فصول أخرى، منصوص عليها صراحة في الدستور علما بأن التشريع يظل اختصاصا حصريا للبرلمان.

شعبي العزيز،

إن المشروع الرسمي للدستور، يعد أكثر من قانون أسمى للمملكة، وإنما نعتبره الأساس المتين للنموذج الديمقراطي التنموي المغربي المتميز؛ بل وتعاقدا تاريخيا جديدا بين العرش والشعب. وهو ما يتجلى في المحاور العشرة الأساسية التالية :

المحور الأول : التكريس الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن؛ وذلك من خلال :

- التنصيب على أن شخص الملك لا تنتهك حرمة، وعلى الاحترام والتوقير الواجب له، كملك، أمير للمؤمنين، ورئيس للدولة.

- تحديد بلوغ الملك سن الرشد في 18 سنة، عوض 16 سنة، إسوة بكافة إخوانه وأخواته المغاربة.

- تخويل رئاسة مجلس الوصاية، لرئيس المحكمة الدستورية؛ باعتبارها مسؤولة عن احترام الدستور. وهو ما يشكل جوهر مهام هذا المجلس؛ وكذا جعل تركيبته، تضم كافة السلطات الدستورية؛ وذلك بإضافة عضوية كل من رئيس الحكومة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ فضلا عن الارتقاء بتمثيلية العلماء به، من خلال عضوية الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى.

المحور الثاني : دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة، إلى جانب اللغة العربية : فعلى أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، العربية-الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية؛ فإن مشروع الدستور يكرس اللغة العربية لغة رسمية للمملكة، وينص على تعهد الدولة بحمايتها والنهوض بها.

كما ينص على دسترة الأمازيغية كلغة رسمية أيضا، ضمن مبادرة رائدة، تعد تنويجا لمسار إعادة الاعتبار للأمازيغية، كرسيد لجميع المغاربة؛ على أن يتم تفعيل ترسيمها ضمن مسار متدرج، بقانون تنظيمي، يحدد كفاءات إدماجها في التعليم، وفي القطاعات ذات الأولوية في الحياة العامة. وبموازاة ذلك، ينص المشروع على النهوض بكافة التعبيرات اللغوية والثقافية المغربية، وفي مقدمتها الحسانية، كثقافة أصيلة لأقاليمنا الصحراوية العريضة.

وتجسيدا لحرصنا على تأهيل شبابنا ومواردنا البشرية، للانخراط في مجتمع المعرفة والعولمة، وامتلاك ناصية العلوم والتقنيات، تم التنصيص على ضرورة الانفتاح على تعلم اللغات العالمية الأكثر تداولاً وإتقانها؛ وكل ذلك، في إطار استراتيجية متناسقة، موطدة للوحدة الوطنية، يسهر على تفعيلها مجلس أعلى، مهمته النهوض بالثقافة المغربية، وباللغات الوطنية والرسمية، وعقلنة مؤسساتها وتفعيلها، بما في ذلك المؤسسة المكلفة بتطوير اللغة العربية.

المحور الثالث: دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها. وهو ما سيجعل من الدستور المغربي، دستورا لحقوق الإنسان، وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة.

وفي هذا الصدد، تمت دسترة سمو المواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، على التشريعات الوطنية، ومساواة الرجل والمرأة في الحقوق المدنية؛ وذلك في نطاق احترام أحكام الدستور، وقوانين المملكة، المستمدة من الدين الإسلامي؛ وكذا تكريس المساواة بينهما، في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ وإحداث آلية للنهوض بالمناصفة بين الرجل والمرأة.

كما يكرس المشروع كافة حقوق الإنسان، بما فيها قرينة البراءة، وضمان شروط المحاكمة العادلة، وتجريم التعذيب، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، وكل أشكال التمييز والممارسات المهينة للكرامة الإنسانية؛ وكذا ضمان حرية التعبير والرأي، والحق فيولوج إلى المعلومات، وحق تقديم العرائض، وفق ضوابط يحددها قانون تنظيمي.

وقد تم تعزيز الضمانات الدستورية لحقوق الطبقة العاملة، وللعدالة الاجتماعية، والتضامن الوطني؛ وتكريس ضمان حرية المبادرة الخاصة، ودولة القانون في مجال الأعمال.

المحور الرابع: الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية، بقيادة رئيس الحكومة؛ وفي هذا الصدد، سيتم الارتقاء بالمكانة الدستورية «لوزير الأول» إلى «رئيس للحكومة»، وللجهاز التنفيذي، الذي يتم تعيينه من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب؛ تجسيدا لانبثاق الحكومة عن الاقتراع العام المباشر.

وتكريسا للمسؤولية الكاملة لرئيس الحكومة على أعضائها، فإن الدستور يخوله صلاحية اقتراحهم، وإنهاء مهامهم، وقيادة وتنسيق العمل الحكومي، والإشراف على الإدارة العمومية، حيث تم تخويله صلاحية التعيين، بمرسوم، في المناصب المدنية، وفقا لقانون تنظيمي، يحدد مبادئ وتكافؤ الفرص بالنسبة لكافة المغاربة فيولوج الوظائف العمومية، على أساس الاستحقاق والشفافية، وضوابط دقيقة.

ولرئيس الحكومة كذلك أن يقترح على الملك بمبادرة من الوزراء المعنيين، التعيين في المجلس الوزاري، في بعض الوظائف العمومية العليا، كالولاية والعمال والسفراء، والمسؤولين عن الإدارات العمومية الأمنية الداخلية، علما بأن التعيين في الوظائف العسكرية، يظل اختصاصا حصريا وسياديا للملك، القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

كما يخول المشروع لرئيس الحكومة صلاحية حل مجلس النواب، ويكرس استشارة الملك له قبل إعلان حالة الاستثناء، وحل البرلمان؛ ويحدد ضوابط كل حالة، ضمانا لفصل السلط وتوازنها وتعاونها.

ولتمكين الحكومة من أساس دستوري، لممارسة مسؤولياتها التنظيمية والتنفيذية، تمت دسترة مجلس الحكومة، وتحديد وتوضيح اختصاصاته، في انسجام وتكامل وتمايز مع مجلس الوزراء.

فالمجلس الوزاري يعقد برئاسة الملك، بمبادرة منه، أو بطلب من رئيس الحكومة، الذي يشارك في أشغاله بحضور الوزراء فقط. وللملك أن يفوض رئاسته، على أساس جدول أعمال محدد، لرئيس الحكومة؛ تعريزا لسلطته التنفيذية. أما مجلس الحكومة، فينعقد برئاسة رئيسها، وبمبادرة منه، وبتركيبة تشمل كافة أعضائها.

وعلى صعيد الاختصاصات، فإن تمايزهما يتجلى في تخويل مجلس الحكومة، صلاحيات تنفيذية واسعة، ذاتية تقريرية، وأخرى تداولية، تحال على المجلس الوزاري ليبت فيها، ضمن ما تم الاحتفاظ له به، من صلاحيات استراتيجية وتحكيمية، وتوجيهية؛ بما فيها الحرص على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

المحور الخامس: قيام سلطة برلمانية، تمارس اختصاصات تشريعية ورقابية واسعة؛ إذ يكرس مشروع الدستور سمو مكانة مجلس النواب، بتخويله الكلمة الفصل في المصادقة على النصوص التشريعية، وتعزيز اختصاصاته في مراقبة الحكومة، ولا سيما بتكريس مسؤولية الحكومة الحصرية أمامه. كما تم حكر سلطة التشريع، وسن كل القوانين على البرلمان، وتوسيع مجال القانون، ليرتفع من 30 مجالا حاليا، إلى أكثر من 60 في الدستور المقترح.

وحرصا على تخليق العمل البرلماني، ينص المشروع على دسترة منع الترحال البرلماني، وحصص الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط؛ وعدم شمولها لجنح وجرائم الحق العام. كما تم التنصيص على حذف المحكمة العليا، الخاصة بالوزراء، تكريسا لمساواتهم، مع المواطنين أمام القانون والقضاء.

أما بالنسبة لمجلس المستشارين، وحرصا على عقلنة تركيبته، فإن الدستور المقترح ينص على أن يتراوح عدد أعضائه بين 90 و120 عضوا.

وفي هذا الصدد، واستجابة للمتمس المرفوع إلينا من طرف المركزيات النقابية، والمدعوم من قبل الأحزاب السياسية، بشأن تمثيلية النقابات في الغرفة الثانية، فقد قررنا، في إطار مهامنا التحكيمية، تضمين المشروع تمثيلية نقابية مناسبة، وكذا للهيئات المهنية والمقاولاتية الأكثر تمثيلية. وهو قرار نابع من جوهر نظام الملكية المغربية الاجتماعية، ومن مذهبنا في الحكم، القائم على جعل النهوض بالأحوال الاجتماعية لمواطنينا، في صلب انشغالاتنا، سياسيا وميدانيا.

أما فيما يتعلق بمواطنينا المقيمين بالخارج، فإنه سيتم تخويلهم تمثيلية برلمانية، متى نضجت الصيغة الديمقراطية لذلك؛ علما بأنهم يتمتعون بحق الانتخاب في مجلسي البرلمان.

المحور السادس: تخويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا وآليات ناجعة، تعريزا لدورها ومكانتها في إثراء العمل البرلماني، تشريعا ومراقبة؛ حيث تم تمكينها من حق التمثيل النسبي في كافة أجهزة البرلمان.

كما تم التنصيب على تقديم رئيس الحكومة لعرض مرحلي حول العمل الحكومي، وإجابته على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة؛ وكذا تخفيض النصاب القانوني لتقديم ملتزم الرقابة، وتكوين لجان التقصي، وإحالة مشاريع القوانين على المحكمة الدستورية؛ وكذا تمكين اللجان البرلمانية من صلاحية مساءلة المسؤولين عن الإدارات والمؤسسات العمومية، تحت مسؤولية الوزراء المعنيين.

المحور السابع : ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، تكريسا لاستقلال القضاء، الذي نحن له ضامنون؛ وذلك بالنص صراحة في مشروع الدستور الجديد، على أن النطق بالحكم إن كان يتم باسم الملك، فإنه يتعين أن يصدر بناء على القانون.

وصيانة لحرمة القضاء، فقد تمت دسترة تجريم كل تدخل للسلطة أو المال، أو أي شكل من أشكال التأثير، في شؤون القضاء.

كما تم إحداث «المجلس الأعلى للسلطة القضائية»، كمؤسسة دستورية يرأسها الملك، لتحل محل المجلس الأعلى للقضاء، وتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي، وتخويل رئيس محكمة النقض، مهام الرئيس-المنتدب، بدل وزير العدل حاليا، تجسيدا لفصل السلط.

وبموازاة ذلك، تم تعزيز تركيبة المجلس الجديد، وذلك بالرفع من عدد ممثلي القضاة المنتخبين، ومن نسبة تمثيل المرأة القاضية، وبما يضمن انفتاحه، على عضوية شخصيات ومؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والدفاع عن استقلال القضاء.

كما تم توسيع اختصاصات المجلس، لتشمل، علاوة على تدبير الحياة المهنية للقضاة، مهام التفتيش وإبداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقضاء وتقييم منظومته.

وتأكيدا لمبدأ سمو الدستور والقانون، تم الارتقاء بالمجلس الدستوري إلى «محكمة دستورية»، ذات اختصاصات واسعة، تشمل، علاوة على صلاحياته الحالية، مراقبة دستورية الاتفاقيات الدولية، والبت في المنازعات بين الدولة والجهات.

وتعزيزا للديمقراطية المواطنة، تم تخويل هذه المحكمة صلاحية البت في دفوعات المتقاضين بعدم دستورية قانون تبين للقضاء أن من شأنه المساس بالحقوق والحريات الدستورية.

المحور الثامن : دسترة بعض المؤسسات الأساسية، مع ترك المجال مفتوحا لإحداث هيئات وآليات أخرى، لتعزيز المواطنة والمشاركة الديمقراطية، بنصوص تشريعية أو تنظيمية:

وهكذا، تمت دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وتوسيع اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتشمل القضايا البيئية.

كما تم تعزيز المكانة الدستورية للأحزاب السياسية، والهيئات النقابية والمهنية، ومنظمات المجتمع المدني، بتخصيص عدة فصول لكل منها.

وعلا على تمكين الشباب، من فضاء مؤسسي للتعبير والنقاش؛ فقد حرصنا على إحداث مجلس للشباب والعمل الجمعي، يشكل قوة اقتراحية، لتمكينهم من المساهمة، بروح الديمقراطية والمواطنة، في بناء مغرب الوحدة، والكرامة والعدالة الاجتماعية.

المحور التاسع : تعزيز آليات الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد، بإحداث منظومة مؤسسية وطنية منسجمة ومتناسقة في هذا الشأن؛ وذلك من خلال تعزيز دور المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في مراقبة المال العام، وفي ترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية والمحاسبة، وعدم الإفلات من العقاب، ودسترة مجلس المنافسة، والهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة والوقاية منها.

ولكون الأمن بمفهومه الاستراتيجي الشامل، قد غدا تحديا عالميا؛ فقد حرصنا على تمكين بلادنا من آلية مؤسسية استشارية في شكل مجلس أعلى للأمن، نتولى رئاسته.

ويضم هذا المجلس في عضويته رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والوزراء والمسؤولين، والشخصيات المعنية.

كما يختص بتدبير القضايا الأمنية الاستراتيجية، الداخلية والخارجية، الهيكلية والطارئة، ويشكل قوة تقويمية واقتراحية لترسيخ الحكامة الأمنية الجيدة ببلادنا.

شعبي العزيز،

إن منظورنا الشامل للديمقراطية الحقة، ومقومات الحكامة الجيدة، لا ينحصر في إعادة توزيع السلطات المركزية، بل يقوم على توزيع السلطات والموارد، بين المركز والجهات؛ وذلك ضمن جهوية متقدمة، نعتبرها عماد الإصلاح العميق لهياكل الدولة وتحديثها.

وفي هذا المنظور، يندرج المحور العاشر، المتمثل في التكريس الدستوري للمغرب الموحد للجهات. مغرب يقوم على لامركزية واسعة، ذات جوهر ديمقراطي، في خدمة التنمية المندمجة، البشرية والمستدامة، وذلك في نطاق وحدة الدولة والوطن والتراب، ومبادئ التوازن، والتضامن الوطني والجهوي.

ولإبراز هذا الخيار الاستراتيجي في مشروع الدستور، فقد تم تخصيص باب للجماعات الترابية وللجهوية المتقدمة؛ على أساس الإطار المرجعي، الذي أعلننا عنه، في خطابنا التاريخي لتاسع مارس؛ على أن يتولى قانون تنظيمي تحديد اختصاصات الدولة والجهات، وموارد وآليات وتنظيم الجهوية.

شعبي العزيز،

إن أي دستور مهما بلغ من الكمال، فإنه ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لقيام مؤسسات ديمقراطية، تتطلب إصلاحات وتأهيلاتا سياسيا ينهض بهما كل الفاعلين لتحقيق طموحنا الجماعي، ألا وهو النهوض بالتنمية وتوفير أسباب العيش الكريم للمواطنين.

ومن هذا المنطلق، فإن خديمك الأول، عندما سيقوم بواجبه الوطني، بالتصويت بقول نعم لمشروع الدستور الجديد، المعروض على الاستفتاء الشعبي، إنما لاقتناعي الراسخ بأن مشروع هذا الدستور يعتمد كل المؤسسات والمبادئ الديمقراطية والتنموية، وآليات الحكامة الجيدة، ولأنه يصون كرامة كل المغاربة وحقوقهم، في إطار المساواة وسمو القانون.

أجل، سأقول نعم لهذا المشروع، لاقتناعي بأنه بجوهره سيعطي دفعة قوية، لإيجاد حل نهائي للقضية العادلة لمغربية صحرائنا، على أساس مبادرتنا للحكم الذاتي. كما سيعزز الموقع الريادي للمغرب في محيطه الإقليمي، كدولة تنفرد بمسارها الديمقراطي الوحدوي المتميز.

وإني لأدعو الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، التي شاركت، بكل حرية والتزام، في صنع هذا الميثاق الدستوري المتقدم، من بدايته إلى نهايته، إلى العمل على تعبئة الشعب المغربي، ليس فقط من أجل التصويت لصالحه، بل بتفعيله؛ باعتباره خير وسيلة لتحقيق التطلع المشروع لشبابنا الواعي والمسؤول، بل لكل المغاربة، لتحقيق طموحنا الجماعي لتوطيد بناء مغرب الطمأنينة والوحدة والاستقرار، والديمقراطية والتنمية والازدهار، والعدالة والكرامة وسيادة القانون، ودولة المؤسسات.

وستجدني، شعبي الوفي، في طليعة العاملين على التفعيل الأمثل لهذا المشروع الدستوري المتقدم، الذي يوطد دعائم نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، بعد إقراره، بعون الله وتوفيقه، بالاستفتاء الشعبي، ليوم فاتح يوليوز القادم.

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الثالثة والثلاثين للموسم الثقافي الدولي لأصيلة
أصيلة، فاتح شعبان 1432هـ الموافق 03 يوليوز 2011م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في افتتاح فعاليات موسم أصيلة الثقافي الدولي الثالث والثلاثين، مرحبين بالغ الترحيب بضيف شرف هذه الدورة، دولة الكويت الشقيقة، وبالشخصيات المرموقة المساهمة في هذه التظاهرة، من رجال الفكر والثقافة والسياسة والاقتصاد والإعلام والفن وفعاليات المجتمع المدني، الذين يحلون على المملكة المغربية بمدينة أصيلة ضيوفا كراما، لإثراء هذا الملتقى الفكري الهام.

كما نود الإشادة بالجهود الموصولة والموفقة التي ما فتئت تقوم بها مؤسسة منتدى أصيلة وأمينها العام، محب جنابنا الشريف، الأستاذ محمد بن عيسى، حيث جعلت هذه المؤسسة من دوراتها المنتظمة، مناسبات متجددة للتواصل الثقافي الخصب، وفضاء لتبادل الآراء بين شخصيات متميزة بمؤهلاتها وكفاءاتها الرفيعة، وإمامها الواسع بالإشكالات والقضايا الراهنة التي تشغل بال عالمنا المعاصر. وفي هذا السياق، نثمن اختياركم، هذه السنة، لموضوع «الهجرة: بين الهوية الوطنية والهوية الكونية» لافتتاح سلسلة ندوات وملتقيات الدورة السادسة والعشرين لجامعة المعتمد بن عباد الصيفية، اعتبارا لأهمية هذه الظاهرة التي أضحت محط انشغال العديد من المجتمعات، المتقدمة والنامية على السواء، المعنية بالهجرة.

إن نظرتنا للهجرة، هذه الظاهرة الإنسانية المتجذرة في التاريخ، تقوم على أساس أنها استجابة لمطلب حيوي وضرورة معرفية واقتصادية وحضارية، يستوجبها طموح الكائن البشري للارتقاء بمستواه وتغيير أحواله، فالهجرة في عمقها تعبير عن المغامرة الإنسانية في أرقى صورها وأنبأ مقاصدها، باعتبارها تعكس نزوعا متأصلا في الكائن البشري نحو ارتياد آفاق رحبة جديدة، واستكشاف باقي ثقافات وحضارات العالم، مما يجعل منها عنصرا فعلا في التفاعل الحضاري والإنساني والتعايش والتقارب بين الشعوب.

بيد أن المقاربات الأمنية والسياسات الاحترازية ساهمت في حجب الوجه الإنساني والحضاري لهذه الظاهرة، وفي طمس معالمها الإيجابية، مما شجع على انتشار فكر اختزالي بشأنها وشيوع أحكام جاهزة ومغلوبة عن المهاجرين، وخاصة في هذه الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة التي تعرف ركودا في آلة الاقتصاد وتقلصا في مظاهر الرفاهية والازدهار.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، كمستقبل ومصدر ونقطة عبور للهجرة، لا يساوره الخوف من هذه الظاهرة، بل يعتبرها علامة غنى وتنوع، ومصدر ثراء ثقافي وحضاري، وسيرا على التقاليد المغربية العريقة المتمثلة في إيواء الأجنبي واستقبال الهجرات المتوالية، التي عرفتها بلادنا على من العصور والأحقاب، وانطلاقا من الإيمان بحق الإنسان وحرية في التنقل والتواصل والعيش الكريم، انخرطت المملكة المغربية في العمل المشترك، على مختلف الأصعدة، لاعتماد سياسات متجددة ومقاربات تشاركية مندمجة للتدبير الأمثل لظاهرة الهجرة.

وفي هذا الصدد، ما فتئت المملكة المغربية، التي بادرت إلى احتضان أول مؤتمر أورو-إفريقي للهجرة والتنمية عام 2006، تحث الدول المستقبلية، في إطار سياسة التعاون والحوار والتشاور، على مراعاة خصوصيات المهاجرين ومساعدتهم على اجتياز صعوبات الاندماج والانخراط في المجتمعات المحتضنة، وكذا للتصدي لنزوعات الإقصاء والعنصرية والكرهية للأجنبي، وفي ذات الوقت، ينبغي على دول المصدر الالتزام بتفعيل السياسات المتفق عليها بين مختلف الأطراف.

وفي نفس السياق، يبذل المغرب، على صعيد المنظمات الإقليمية والدولية والجوار المباشر، وبالتنسيق مع الأطراف المعنية، جهودا موصولة لضمان الشروط الضرورية الكفيلة بتمتع المهاجرين بحقوقهم الأساسية، خاصة منها الاعتراف بثقافتهم واحترام خصوصيات هويتهم؛ فالمهاجرون مكون من مكونات المجتمع الذي يستقرون فيه يتقاسمون معه التضحيات ويطمحون إلى تقدمه والارتقاء به.

وإننا إذ ندعو صادقين إلى نهج هذه السياسة المرتكزة على مقاربة شاملة ومندمجة، ورؤية متوازنة ومنصفة لموضوع الهجرة فإنما ننطق من المبادئ الكونية والإنسانية ومن القيم السمحة لديننا الحنيف، الداعية إلى التأخي والوئام، دون أن يمنعنا ذلك من التعبير عن الأسف للخلط الذي تقع فيه جهات تربط الإسلام بجماعات متطرفة.

لقد تعايش المسلمون منذ القدم مع مختلف الشعوب، في أوروبا وآسيا وغيرها، كما تعاونوا وتألّفوا مع معتنقي الأديان الأخرى في المشرق والمغرب، وكان المغاربة وغيرهم من المسلمين في الأندلس خير مثال على ذلك على مدى قرون، حيث توطدت الأواصر بين مكونات المجتمعات والشعوب المتوسطة، وأسهم الجميع في ارتقاء الفكر والمعرفة وازدهار الفنون والصنائع، ليتبلور ذلك في مزيج شكل نواة النهضة الأوروبية الحديثة، التي شملت أنوارها بلدان العالم بأسره. ونعتقد أن هناك اليوم مؤشرات تدعم هذا التوجه الإنساني المتأصل، وتتجلى في رغبة أجيال متتالية من المهاجرين في الاندماج والتفاعل مع المجتمعات التي يعيشون فيها، ويتأثرون بثقافتها وقيمها، ويحدوهم مزيج من الشعور بضرورة الحفاظ على هوياتهم الأصلية، والرغبة في الاندماج في وطنهم الجديد، وذلك من خلال انخراطهم في بناء اقتصاده، وتمكينه من إبداعاتهم وإنجازاتهم، وعصارة أفكارهم، في مجال العلوم والرياضات والفنون؛ وهو ما يجعلنا نؤمن بأن المجتمعات تتوجه في عمقها نحو «عولمة حضارية» تتجاوز مظاهر التجارة والاقتصاد، عولمة مركبة تشكل من هويات وثقافات وانتماءات متباينة الأصول، لكنها قادرة على التعايش والتفاعل فيما بينها.

وإن انتهاج سياسة بديلة، بعيدة عن هواجس الإقصاء والانغلاق، مسؤولية لا تقع على عاتق الحكومات فحسب، بل تتحملها أيضا الهيئات والمنظمات غير الحكومية، والمحافل الفكرية والأكاديمية، وخاصة وسائل الإعلام، التي اخترقت الحدود وأقامت جسورا قوية بين الثقافات والحضارات، ما يؤسس لهوية كونية تنسم بالتفاعلية والدينامية.

ويتعين على هذه الهيئات أن تقوم بدورها المسؤول في التأثير على صانعي القرار، وكذا على شرائح الرأي العام، من أجل ترسيخ قيم التسامح والتعايش والتفاعل الإيجابي بين الحضارات، وهي المداخل الأساسية لاستتباب الأمن والسلم والاستقرار.

حضرات السيدات والسادة،

نشهد اليوم بزوغ نموذج حضاري كوني تتفاعل فيه السمات والمكونات الحضارية للشعوب، لكن التحدي ما يزال حاضرا يسائلنا جميعا، في دول الشمال والجنوب، عن مدى قدرتنا على استيعاب هذا التوجه نحو الكونية، في احترام للتعددية الثقافية والحضارية، وتوطيد الحوار والتقدير المتبادل والحق في الاختلاف والتنوع.

بيد أننا متفائلون بمستقبل البشرية، مؤمنون بنجاح مسعاها الحثيث، نحو تجسيد التضامن وإرساء قواعد السلام، رغم الأزمات والتوترات والنزاعات، للانتصار على المخاطر البيئية والاقتصادية المحدقة. وهو ما يستوجب إقامة تحالف إنساني ومراجعة المفاهيم العتيقة والتصورات الجاهزة من الهجرة والمهاجرين أو غيرها من أسباب التباعد والاختلاف، وذلك للحيلولة دون تكرار أخطاء وقعت في سياسات أدت إلى إشكالات مستعصية لا زلنا نشهد آثارها السلبية إلى الآن.

حضرات السيدات والسادة،

تلتئم في هذه الندوة نخبة من رجال الدولة، ومتخصصون وباحثون في قضايا الهجرة، يمثلون مشارب سياسية وعلمية وفكرية متنوعة ومتكاملة، وخبرات إدارية ميدانية، ومتدخلون من زوايا حقوقية وقانونية؛ وهو ما يوفر لمنتداهم الأجواء الملائمة لحوار عميق، يمكن من بلورة تصورات وتوجيهات ذات قيمة مضافة، إسهاما منكم، في النقاش الكوني حول الهجرة في علاقتها بالهوية، بين الوطنية والكونية؛ حتى يسترشد بها صناع القرار، ومخططو السياسات التي نأمل أن تقوم على قاعدة المساواة والتشاور والشراكة الإنسانية المنصفة.

وفي هذا الإطار، نعتقد أنكم ستقفون على الرهانات بعيدة المدى المتمثلة في تيسير وإنضاج شروط التواصل والتلاقي بين الثقافات، لتصبح الهجرة عنصرا فاعلا ومكملا لقيام حضارة كونية تعددية وبأكثر من صوت ومركز، تسودها روح الإخاء والتسامح واحترام الكرامة الإنسانية.

وقفكم الله وسدد خطاكم، وكلل أعمالكم بالتوفيق والسداد، مجددين لكم تمنياتنا بطيب المقام بوطنكم الثاني، أرض المملكة المغربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية حول التراث الثقافي بالريف
الحسيمة، 13 شعبان 1432 هـ الموافق 15 يوليوز 2011م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في افتتاح هذه الندوة الدولية، حول «التراث الثقافي بالريف: أية تحافة؟» التي أضفينا على انعقادها بمدينة الحسيمة رعايتنا السامية؛ لما نوليه من أهمية بالغة لحماية الرصيد الثقافي والتاريخي والتراثي، الذي تزخر به منطقة الريف، ومدينة الحسيمة الأثريتين لدينا، وللتين يحظى أهلها الأشاوس بسامي عنايتنا، وسابغ عطفنا.

ونود، بداية الترحيب بالمشاركات والمشاركين فيها، من باحثين مرموقين في مجالات التاريخ والآثار والتراث والتحافة، وممثلين عن المؤسسات الوطنية والهيئات العلمية، وكذا فعاليات المجتمع المدني، المعنية بتبادل الرأي، بخصوص المواضيع المدرجة في جدول أعمال هذا الملتقى العلمي الهام.

وإن تنظيم هذه الندوة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع المجلس الجماعي لمدينة الحسيمة، ومجلس جهة تازة - الحسيمة - تاونات، وبدعم من مجلس الجالية المغربية بالخارج، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، وكذا فعاليات خارجية مؤهلة، يضيء عليها بعدا حقوقيا هاما يؤسس للدور الرائد، الذي يقوم به المجلس، الذي تم الارتقاء به إلى مؤسسة دستورية، وذلك في إطار الاختيار الديمقراطي الوطني، والمرجعية الكونية، التي اعتمدها لحماية حقوق الإنسان، والنهوض بها ببلادنا.

وفي هذا الصدد، نود التنويه بالجهود الدؤوبة، التي ما فتئ يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتعاون مع شركائه، لمواصلة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بمساراتها المتعددة، وبخاصة في شقها المتعلق بجبر الضرر الجماعي، ومجال التاريخ وحفظ الذاكرة والتي تكتسي أهمية بالغة في تعزيز النموذج المغربي المتميز ذلكم النموذج المشهود له بالريادة، جهويا وعالميا، في مجال العدالة الانتقالية، الهادف لتحقيق الإنصاف والمصالحة.

وهنا نؤكد على ضرورة إيلاء ما يلزم من الاهتمام، لحفظ الذاكرة الجماعية للمغاربة، باعتبارها لبنة أساسية على درب استكمال بناء المجتمع الديمقراطي، الذي نعمل جميعا على توطيد أركانه، وصيانة مكتسباته، بموازاة مع تدعيم مصالحة المغاربة مع تاريخهم، وتجاوز شوائب الماضي، تحيينا لحاضرهم، ومواصلة لانخراطهم بعزم وثبات في ورش الإصلاح الديمقراطي والتنموي الشامل، الذي أطلقنا مساره بإقرار الشعب المغربي، باستفتاء حر ونزيه، للدستور الجديد للمملكة، المتقدم والديمقراطي في منهجيته وإعداده وجوهره والذي صنعه المغاربة من أجل جميع المغاربة.

ومما يضفي على ندوتكم طابعا خاصا، أنها تلتئم بعد إحداث مؤسسة أرشيف المغرب، التي ننتظر منها النهوض بمهمة صيانة التراث والأرشيف الوطني، وحفظه وتنظيمه؛ باعتباره ملكا ثقافيا لجميع المغاربة؛ داعين كل الفاعلين المعنيين لتكثيف جهودهم، لتمكين هذه المؤسسة الجديدة، من القيام بالدور المنوط بها، على الوجه الأكمل؛ بما يجعل أرشيفنا الوطني يعكس العمق التاريخي والحضاري للمغرب.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لواتقون أن ندوتكم هاته، بما تضمنه من باحثين وخبراء مرموقين، من داخل الوطن وخارجه، ستساهم في تكوين رؤية علمية موضوعية، ودعم المعرفة الرصينة، بتاريخ منطقة الريف وتراثه العريق؛ باعتباره أحد المكونات الأصيلة للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها.

فقد ظلت هذه المنطقة تشكل مجالا للتواصل والتفاعل مع الفضاءات المغاربية والأورو-متوسطية والمشرقية والإفريقية؛ مما جعلها تكتسب شخصية هوياتية متميزة، تجمع بين المقومات الثقافية المحلية، وتلك الوافدة عليها من الجهات الأخرى.

كما أن الأبحاث والدراسات العلمية، التي سيتم تقديمها في هذا الملتقى، والمتعلقة بمختلف الفترات التاريخية لمنطقة الريف، منذ العصور القديمة إلى الفترة المعاصرة؛ وكذا مظاهر التراث الثقافي المادي، من معالم أثرية، ومبان ومواقع ذات أبعاد تاريخية وروحية، وإبداعات المهارات المحلية بالإضافة إلى تجليات التراث غير المادي، كالموسيقى والغناء والعادات والتقاليد وغيرها. فكلها مقومات ستشكل الأساس المتين لإقامة متحف خاص بهذه المنطقة.

وإننا لنتطلع لأن يكون هذا المتحف في مستوى العطاء التاريخي المتميز لنساء ورجال الريف الأباة. كما نتوخى أن يشكل فضاء يساهم، من خلال برامجه وأنشطته، في تجميع المعطيات العلمية المتعلقة بالتراث المادي وغير المادي لمنطقة الريف، وتحسيس مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع التراث الثقافي، والمؤسسات التراثية، ووكالات التنمية والهيئات المنتخبة، ومنظمات المجتمع المدني، بأهمية الموارد الثقافية المحلية، ودورها في النهوض بالتنمية.

كما ننتظر من هذا المشروع أن يساهم في تعميم المعرفة التاريخية بالمنطقة، خاصة لدى الفئات الشابة والأجيال الصاعدة، وجعلهم يمتلكون تاريخهم العريق، وتراثهم الثقافي الغني، بكل فخر واعتزاز.

وإننا لنأمل أن يساهم هذا المتحف في بلورة نموذج يقتدى به بالنسبة لجهات ومناطق أخرى من المملكة، خاصة وأن الجهوية المتقدمة، بجوهرها الديمقراطي والتنموي والتضامني، التي كرسها الدستور الجديد، تقوم على ترسيخ الديمقراطية الترابية والتشاركية والمواطنة، وتوطيد العمق الثقافي والتاريخي لمختلف مناطق بلادنا، والنهوض بخصوصياتها الجهوية والمحلية، في إطار المغرب الموحد للجهات، بما ينطوي عليه من إصلاح وتحديث لهياكل الدولة، وحكامة جيدة، قائمة على توزيع أمثل للاختصاصات بين المركز والجهات، في

نطاق ديمقراطية القرب، التي تمكن كل جهة من استثمار طاقاتها، وإبراز عبقريتها وشخصيتها المتميزة، المنصهرة في بوتقة الهوية المغربية الموحدة؛ وذلك وفق منهجية علمية رصينة.

وفي هذا الإطار، ندعو مؤسسات البحث العلمي الوطنية والباحثين، وخاصة منهم المؤرخين وعلماء الآثار، والمتخصصين في علوم التراث، أن يكرسوا المزيد من الجهد والاهتمام، للبحث في تاريخ وتراث مختلف جهات المملكة، بشكل يمكن من توسيع المعرفة العلمية بالرصيد التاريخي والتراثي لكل جهة؛ مهيبين بهم للعمل على نشر نتائج أبحاثهم العلمية، وتعميمها على أوسع نطاق، وجعلها في متناول الباحثين والمهتمين وعموم المواطنين.

ولا يفوتنا في نفس السياق، أن نحث مختلف الجماعات الترابية والهيئات المنتخبة، على إيلاء الموارد الثقافية والتراثية، الجهوية والمحلية، ما تستحقه من عناية واهتمام، باعتبارها ملكا للمغاربة قاطبة، وجزءا لا يتجزأ من رصيدهم الحضاري العريق.

وختاما، فإننا إذ نعرب عن إشادتنا بالجهود الخيرة، التي بذلتها المؤسسات والفعاليات المنظمة، وخاصة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام، وكذا المشاركين، بمختلف تخصصاتهم ومشاربهم، في هذه الندوة الهامة، نجدد الترحيب بكم، متمنين لكم طيب المقام بمدينة الحسيمة الجميلة، جوهره المتوسط التي تحظى تنميتها، وتبويئها المكانة الجديرة بتاريخ منطقتها، وبموقعها المتميز، وبأهلها الأعزاء، بموصول رعايتنا.

والله تعالى نسأل أن يوفقكم، ويسدد خطاكم، ويكفل أعمالكم بكامل النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين
طنجة، 28 شعبان 1432 هـ الموافق 30 يوليوز 2011 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نحتفل بالذكرى الثانية عشرة لاعتلائنا العرش، في ظل الدستور الجديد للمملكة، الذي ارتضيناه، ملكا وشعبا، باستفتاء الأمة، تعاقدنا متجددا، مرسخا للعهد الوثيق بين العرش والشعب.

ونود، بداية، الإشادة بالمشاركة المكثفة، والانخراط القوي للشعب المغربي كافة، في المدن والبوادي، داخل الوطن وخارجه؛ أفرادا وجماعات، نساء ورجالا، شبابا وكهولا، أحزابا ونقابات وجمعيات، لجنة استشارية وآلية سياسية، ونخبا فكرية، في إنجاز هذا التحول الكبير؛ الذي تحقق بإرادة وطنية مستقلة. وهو ما يجعله مبعث اعتزاز لجميع المغاربة، وموضع تقدير دولي للنموذج المغربي المتميز. كما نود التنويه بما بذلته جميع السلطات العمومية، والتمثيلية الدبلوماسية للمملكة، من جهود دؤوبة، لحسن تنظيم هذا الاستفتاء الدستوري، بما يقتضيه الأمر من التزام بالقانون، ونزاهة وشفافية وحياد.

والآن، وبعد أن قال الشعب كلمته الحاسمة، بالمصادقة على الدستور الجديد، بمضامينه المتقدمة، بما يجعله دستورا لجميع المغاربة، فقد ارتأينا أن يكون خطابنا لك اليوم، منصبا حول المرحلة الموالية للمصادقة عليه. إنها مرحلة تفعيله الأمثل، روحا ومنطوقا، والذي نحن به ملتزمون، وله ضامنون، وعلى حسن تطبيقه ساهرون.

بيد أن أي دستور، مهما بلغ من الكمال؛ فإنه ليس غاية في حد ذاته، ولا نهاية المطاف؛ وإنما هو أساس متين، لتعاقد سياسي جديد، على المضي قدما، في ترسيخ دولة القانون وحقوق الإنسان، والحكامة الجيدة والتنمية؛ وذلك بإرساء مؤسسات ناجعة وذات مصداقية. ومهما كانت فعالية هذه المؤسسات، فستظل صورية، ما لم تنعكس نتائج عملها على الوطن؛ صيانة لسيادته وأمنه ووحدته، وتنميته وتقدمه؛ وعلى المواطنين: حرية، ومساواة، وكرامة، وعدالة اجتماعية.

وإذا كنا قد حققنا، شعبي العزيز، طموحنا الوطني الكبير، للدخول في عهد ديمقراطي جديد؛ فإن التحدي الأكبر هو تأهيل وتعبئة كل الفاعلين، ليصبح هذا الدستور واقعا ملموسا، وممارسة يومية، تجسد ديمقراطية الدولة والمجتمع معا؛ وتفتح آفاقا مستقبلية، واعدة بالعيش الحر الكريم، وخاصة لشبابنا ولفئات الشعبية.

ويظل عمادنا لرفع تحديات المرحلة المقبلة، الإيمان القومي بثوابتنا الوطنية، والثقة الكاملة في ذاتنا وقدراتنا، وفي مصداقية مؤسساتنا، ووجهة اختياراتنا، وفي دينامية مجتمعنا؛ والعمل الدؤوب، والاستثمار الأمثل لمناخ الثقة، الذي كرسه الإقرار الشعبي الجماعي للدستور.

شعبي العزيز،

إن نهوضنا بأمانتنا الدستورية، في ضمان حسن سير المؤسسات الدستورية؛ يتجسد، قبل كل شيء، خلال هذه المرحلة الهامة، في حرصنا على حسن إقامتها، في أقرب الآجال، وفق المرتكزات الثلاثة التالية :

- أولا : الالتزام بسمو الدستور روحا ومنطوقا، كنهج قويم ووحيد لتطبيقه. ومن ثم، نعتبر أن أي ممارسة أو تأويل، مناف لجوهره الديمقراطي يعد خرقا مرفوضا مخالفا لإرادتنا، ملكا وشعبا.

- ثانيا : إيجاد مناخ سياسي سليم، جدير بما أفرزه هذا الدستور من مغرب جديد، مفعم بروح الثقة والعمل، والإقدام والتعبئة والأمل، والالتزام بتجسيد جوهره المتقدم على أرض الواقع.

- ثالثا : العمل بروح التوافق الإيجابي، على تفعيل المؤسسات الدستورية، بالاعتماد الجيد للنصوص القانونية، اللازمة والإصلاحات السياسية الهادفة لانبثاق مشهد سياسي ومؤسسي جديد وسليم، جدير بدستورنا المتقدم، وكفيل بعدم إنتاج ما يشوب المشهد الحالي من سلبيات واختلالات.

فكل تباطؤ من شأنه رهن دينامية الثقة، وهدر ما يتيح الإصلاح الجديد من فرص التنمية، وتوفير العيش الكريم لشعبنا الأبي؛ فضلا عن كون كل تأخير يتنافى مع الطابع المؤقت للأحكام الانتقالية للدستور.

وعلى هذا الأساس، ندعو كافة الفاعلين المعنيين، إلى اعتماد جدولة زمنية مضبوطة، تمكنهم وسائر المواطنين، من رؤية واضحة، لإقامة المؤسسات الدستورية، في الآماد القصيرة والمتوسطة.

- فعلى المدى القريب، ينبغي إعطاء الأسبقية لإقرار القوانين الجديدة، المتعلقة بالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفي هذا الصدد، تجدر البداية بانتخاب مجلس النواب الجديد، لتتولى بناء على نتائج الاقتراع الخاص به، وطبقا لأحكام الدستور، تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي سيتصدر نتائج انتخاباته، وليتأتى، بإذن الله، تشكيل حكومة جديدة، منبثقة من أغلبية برلمانية، متضامنة ومنسجمة.

أما بالنسبة لمجلس المستشارين، فإن إقامته رهينة بالمصادقة على القوانين التنظيمية والتشريعية، المتعلقة بالجهوية المتقدمة وبالجماعات الترابية الأخرى وبالغرفة الثانية؛ وكذا بإجراء الاستحقاقات الانتخابية الخاصة بها؛ وفق جدولة زمنية محددة، يتم إكمالها بتعيين مجلس المستشارين، بتركيبته الجديدة، قبل متم سنة 2012.

وفي هذا الإطار، نحث جميع الفاعلين المعنيين، على العمل البناء لتوفير الظروف الملائمة، لجعل هذا المسار الانتخابي المتعدد والمتوالي يتم في التزام بقيم النزاهة والشفافية، والتحلي بالمسؤولية العالية، وجعل المصالح العليا للوطن والمواطنين فوق كل اعتبار. وانطلاقاً مما رسخه الدستور، من إقامة سلطة قضائية مستقلة، فإنه يتعين العمل، في الأمد المنظور، على إقرار التشريعات المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبالمحكمة الدستورية.

- أما على المدى المتوسط، فيظل التأهيل التشريعي العام، من أهم الأوراش التي على الحكومة والبرلمان النهوض بها، قبل نهاية الولاية التشريعية المقبلة. وهو ما يقتضي بلورة خارطة طريق مضبوطة، لإعداد واعتماد مختلف القوانين التنظيمية، وإقامة المؤسسات المرتبطة بها، الحقوقية منها والتنموية.

وإذا كان من الطبيعي أن يعترض التطبيق السليم للدستور الجديد، كأي مسار تاريخي، بعض الصعوبات، وأن تقف أمامه بعض المعوقات؛ فإن على الجميع، كل من موقعه، التعبئة الشاملة، والمشاركة المواطنة والملتزمة، في بناء هذا الصرح الدستوري المتقدم، بروح الثقة والعمل الجماعي؛ بعيداً عن نزوعات التئيس والعدمية، والممارسات التضليلية البالية.

شعبي العزيز،

إن استكمال بناء الصرح المؤسساتي والتنموي للدستور الجديد، يظل رهينا بالعمل الجاد، من أجل التأهيل العميق والفعلي للمشهد السياسي، واستثمار مناخ الثقة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي النبيل في بلادنا.

وفي هذا الصدد، فإن الأحزاب السياسية، التي كرس الدستور الجديد مكانتها، كفاعل محوري في العملية الديمقراطية، أغلبية ومعارضة، مدعوة لمضاعفة جهودها لتحقيق مصالح المواطنين، وخاصة الشباب، مع العمل السياسي، بمفهومه الوطني النبيل، سواء في نطاق الأحزاب، التي أناط بها الدستور مهمة المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين؛ أو بالانخراط في المؤسسات الحكومية، الممارسة للسلطة التنفيذية، أو في المؤسسة البرلمانية، ذات السلطات التشريعية والرقابية الواسعة، أو في هيئات وآليات الديمقراطية المحلية، أو التشاركية، أو المواطنة.

وفي نفس السياق، فإن المنظومة الدستورية الجديدة، تتطلب من الفاعلين السياسيين التنافس الجاد، في بلورة مشاريع مجتمعية متميزة، وتجسيدها في برامج تنموية خلاقة وواقعية؛ وكذا في اختيار النخب المؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، وطنياً وجهويًا ومحلياً.

بيد أن التكريس الدستوري لمبدئ ربط القرار السياسي بنتائج صناديق الاقتراع، يلقي على عاتق المواطنين والمواطنات النهوض بالأمانة الجسيمة، لحسن اختيار ممثليهم. فعلى الجميع أن يستشعروا أن الأحزاب والاختيارات التي يريدها الشعب، والمؤسسات المنبثقة عن إرادته، هي التي ستتولى الحكم نيابة عنه، وتتخذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، طيلة مدة انتدابها، باختيار منه.

كما أن على المنتخبين استحضار أن تلازم المسؤولية بالمحاسبة قد صار قاعدة لها سموها الدستوري، وجزاؤها القانوني، وضوابطها الأخلاقية الملزمة.

وبموازاة ذلك، يجدر تفعيل التكريس الدستوري لكل من دور المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والاتصال، في البناء السياسي والحقوقى والتنموي؛ بما يمكنهما من النهوض بمسؤوليتهما الفاعلة، كقوة اقتراحية، وكرافعة ناجعة، وشريك أساسي في توطيد هذا البناء.

شعبي العزيز،

إن التعاقد الدستوري والسياسي الجديد، بما يكفله من منظومة متكاملة لحقوق الإنسان، وواجبات المواطنة، سيبقى صوريا ما لم يقترن بانبثاق تعاقد اجتماعي واقتصادي تضامني، يجعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابي لهذه الحقوق على معيشه اليومي، وعلى تقدم وطنه.

ومن هنا، فإن تفعيل آليات الدستور الجديد، لا يجوز أن يحجب عنا ضرورة مواصلة جهود التنمية؛ بل يتعين أن يكون، بحكامته الجيدة، رافعة قوية لتسريع وتيرتها، في حفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

كما أن توسيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي جاء بها الدستور الجديد، يقتضي مواصلة رفع التحدي الأكبر، للتصدي للبطالة والفقر، والهشاشة والأمية، وذلك من خلال إطلاق جيل جديد من الإصلاحات العميقة لتيسير أسباب ولوج كل مواطن، لجوهر هذه الحقوق، من تعليم نافع، وعمل منتج، وتغطية صحية، وسكن لائق، وبيئة سليمة، وكذا من تنمية بشرية، ولاسيما من خلال مواصلة تفعيل الأمثل لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبنفس العزم، فإن التعاقد الاقتصادي الجديد، يقتضي الاهتمام بمنظومة الإنتاج الاقتصادي، وإذكاء روح المبادرة الحرة، خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي يكرس دولة القانون في مجال الأعمال، ومجموعة من الحقوق والهيئات الاقتصادية، الضامنة لحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، واقتصاد الريع، والفساد والرشوة.

شعبي العزيز،

إن القانون الأسمى الجديد للمملكة، بما يكرسه من تثبت بالمرجعيات والقيم الكونية المثلى، ومن سمو للمواثيق الدولية - كما صادقت عليها المملكة - على التشريعات الوطنية، يشكل رافعة قوية لعمل الدبلوماسية الوطنية، في خدمة المصالح العليا والقضايا العادلة للمغرب، وتعزيز إشعاعه الجهوي والدولي.

وإننا لو اتفقنا بأن هذا التطور المؤسسي والتنموي المتميز، بإرسائه لدعائم الجهوية الموسعة، والحكامة الترابية، بكل مناطق المملكة، وفي صدارتها أقاليمنا الجنوبية؛ سيشكل دعما قويا لمبادرة الحكم الذاتي، كحل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول صحرائنا، وذلك من خلال تفاوض جاد، مبني على روح التوافق والواقعية، وفي إطار المنظمة الأممية، وبالتعاون مع أمينها العام، ومبعوثه الشخصي.

وإذ نؤكد أن قضية وحدتنا الترابية ستظل أسبقية الأسبقيات، في سياستنا الداخلية والخارجية، فإننا ماضون في الدفاع عن سيادتنا ووحدتنا الترابية، التي لا مجال فيها للمساومة.

وانطلاقا من ثوابت سياستنا الخارجية التي عملنا، منذ اعتلائنا العرش، على ترسيخها، فإننا عازمون على المضي قدما في خدمة المصالح العليا للوطن، وتوطيد روابط انتمائه الإقليمي، وتنمية علاقاته الدولية، مهما كانت الإكراهات الناجمة عن السياقات الدولية المضطربة، والأوضاع الإقليمية الصعبة.

كما أن تعزيز انخراط المغرب في المنظومة الحقوقية الدولية، طبقا لما كرسه الدستور الجديد، من دسترة قواعد الحكامة الجيدة، كفيل بترسيخ مصداقية بلادنا كشريك اقتصادي ذي جاذبية قوية في ميدان الاستثمار؛ عماده في ذلك رصيده الهام في مجال الشراكات والتبادل الحر مع عدة دول ومجموعات، سواء في جوارنا المباشر، أو مع قوى اقتصادية أخرى وازنة.

أما بالنسبة لروابط انتمائنا الإقليمي، فإننا سنظل متشبثين ببناء الاتحاد المغربي، كخيار استراتيجي ومشروع اندماجي لا محيد عنه؛ مع ما يقتضيه الأمر من تصميم ومثابرة، لتذليل العقبات، التي تعرقل، مع كامل الأسف، تفعيله ضمن مسار سليم ومتجانس. وفي هذا الصدد، فإن المغرب لن يدخر جهدا لتنمية علاقاته الثنائية مع دول المنطقة؛ مسجلين الوتيرة الإيجابية للقاءات الوزارية والقطاعية الجارية، المتفق عليها مع الجزائر الشقيقة.

وإننا لملتزمون، وفاء لأواصر الأخوة العريقة بين شعبينا الشقيقين، ولتطلعات الأجيال الصاعدة، بإعطاء دينامية جديدة، منفتحة على تسوية كل المشاكل العالقة، من أجل تطبيع كامل للعلاقات الثنائية بين بلدنا الشقيقين، بما فيها فتح الحدود البرية؛ بعيدا عن كل جمود أو انغلاق، مناف لأواصر حسن الجوار، وللاندماج المغربي، وانتظارات المجتمع الدولي، والفضاء الجهوي.

وعلى مستوى انتمائه العربي والإسلامي، فإن المغرب، الذي يتابع بانشغال ما يجري في بعض البلدان العربية الشقيقة من تحولات، يعتبر أنه لا مناص من التعاطي مع قضاياها وتحدياتها، بروح جريئة واستشرافية، بالحوار التوافقي البناء؛ بعيدا عن كل أشكال التعامل التقليدي، الذي برهن عن محدوديته وعدم جدواه، وذلك لتطويق المخاطر المهددة لسلامة الدول ووحدتها الترابية.

وإن خدمة المصالح الحيوية للأمم العربية في هذا الاتجاه، ليقضي، قبل كل شيء، الاعتماد على روح التعاون والتكامل، والشراكة المثلى بين كل مكونات الوطن العربي، وتكتلاته الإقليمية.

وتظل القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماتنا، ولاسيما في هذه الظرفية التي تشهد انبثاق آمال عريضة، أفرزتها المواقف الإيجابية لبعض الأطراف الدولية الكبرى، والآثار المنشودة من المصالحة الفلسطينية.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا نوجه نداء للرابعية الدولية، لتحمل مسؤولياتها في هذه المرحلة الدقيقة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ مجددين التأكيد على أن السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، يمر عبر ضمان حقوق جميع شعوب المنطقة في الحرية والاستقرار والازدهار، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار، عاصمتها القدس الشرقية.

أما علاقاتنا مع عمقنا الإفريقي، الذي يشكل مجالا لفرص واعدة، فإننا حريصون على نهج مقاربة متجددة، قائمة على التضامن، ومبنية على تعزيز الأمن والاستقرار، خاصة في منطقة الساحل والصحراء؛ فضلا عن خلق شروط تنمية بشرية، تسهم في النهوض بالإنسان الإفريقي، طبقا لأهداف الألفية للتنمية.

كما أن ما يجري من أحداث ومتغيرات في منطقة جنوب المتوسط، يؤكد ضرورة تحقيق نقلة نوعية في مسارات الشراكة بين الشمال والجنوب، من أجل خلق فضاء اقتصادي وإنساني متضامن ومنسجم، تتقاسم شعوبه قيم الديمقراطية والتنمية المشتركة.

ويمكن لشراكة المغرب مع الاتحاد الأوروبي، بمختلف أبعادها، أن تشكل مصدر إلهام لصياغة هذه المقاربة المتكافئة، ذات المنافع المتبادلة.

وسيوصل المغرب تعاونه مع باقي الشركاء، في القارتين الأمريكية والآسيوية، في إطار شراكات استراتيجية مثمرة، بما يضفي المزيد من الحيوية على شراكاتنا عبر العالم.

شعبي العزيز،

في هذا الظرف التاريخي المتميز بتدشين عهد دستوري جديد، نستحضر بكل خشوع وإكبار، الأرواح الطاهرة لجدنا المقدس، بطل الحرية والاستقلال، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، باني الدولة المغربية العصرية، وكافة شهداء الوطن الأبرار، أكرم الله مثوهم.

كما نتوجه بالإشادة إلى قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم وتجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن حوزة الوطن وسيادته، وصيانة أمنه واستقراره.

شعبي العزيز،

كما أن لكل زمن رجاله ونساءه، ولكل عهد مؤسساته وهيئاته؛ فإن دستور 2011، بصفته دستورا متقدما من الجيل الجديد للدساتير، يستلزم بالمقابل جيلا جديدا من النخب المؤهلة، المتشعبة بثقافة وأخلاقيات سياسية جديدة، قوامها التحلي بروح الغيرة الوطنية، والمواطنة الملتزمة، والمسؤولية العالية، وخدمة الصالح العام.

كما يتطلب انتهاج السياسات المقدامة، الكفيلة بتحسين المكتسبات، وتقويم الاختلالات، والنهوض بالإصلاحات الشاملة.

وذلكم هو السبيل الأمثل لتحقيق طموحنا الجماعي لبناء مغرب جديد، موحد ومتقدم، يحقق المواطنة الكاملة لكل أبنائه، ويحفظ كرامتهم، ويصون وحدة الوطن وسيادته.

«ربنا آتانا من لدنك رحمة، وهيب لنا من أمرنا رشدا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من المدارس العليا العسكرية،
وشبه العسكرية والضباط الذين ترقوا في رتبهم
تطوان، 29 شعبان 1432 هـ الموافق 31 يوليوز 2011 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط،

يسرنا أن نرأس، بصفتنا القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، حفل أداء القسم، من لدن خريجي المعاهد العليا العسكرية والأمنية والترايبية لهذه السنة.

وإننا لواقفون بأنه، بفضل حرصنا على تمكين قواتنا المسلحة الملكية، من تكوين عال وعصري، ونهوض بأحوالها الاجتماعية؛ فإنها ستواصل، بقيادتنا، القيام بواجبها الوطني، بتفان وتعبئة ويقظة؛ دفاعا عن أمن الوطن واستقراره ووحدته وسيادته وإسهاما في العمليات الإنسانية، داخل الوطن وخارجه.

وقد قررنا أن نطلق على هذا الفوج اسم «المدينة المنورة»؛ لما لها في نفس جلاتنا، ونفوس المغاربة عامة، من قدسية؛ لكونها موئل الهجرة المحمدية، ومهبط الوحي، وموطن الروضة النبوية الشريفة، لجدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام، ومزار المسلمين؛ باعتبارها ثاني الحرمين الشريفين.

وإننا لنستحضر، بكل خشوع، الأرواح الطاهرة للضحايا الأبرياء، من ضباط وجنود ومدنيين، للحدث المفجع لتحطم الطائرة العسكرية قرب كلميم؛ مترحمين عليهم كشهداء للواجب الوطني؛ ضارعين إلى الله سبحانه، ببركات حلول شهر رمضان الفضيل، أن يتغمدهم بواسع رحمته وغفرانه، ويتقبلهم في عداد الشهداء من عباده، المنعم عليهم بالجنة والرضوان.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى ما يرمز إليه اسم «المدينة المنورة»، من قيم الإخلاص الدائم للبيعة الوثقى، والتضحية في الدفاع عن مقدسات الأمة؛ أوفياء لشعاركم الخالد: الله، الوطن، الملك. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لثورة الملك والشعب
مراكش، 20 رمضان 1432 هـ الموافق 20 غشت 2011 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

يتميز تخليدنا اليوم، للذكرى الثامنة والخمسين لثورة الملك والشعب، بمصادقتك على دستور متقدم، يفتح آفاقا ديمقراطية واعدة،
باستكمال بناء دولة عصرية للقانون والمؤسسات.

كما يرسي دعائم جهوية موسعة؛ وذلك ضمن تحول تاريخي، يتوخى تحديث وعقلنة هيكل الدولة، باعتماد إصلاحات جوهرية، قائمة
على الحكامة الترابية الجيدة، وهادفة للنهوض بالتنمية المندمجة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وضمان مقومات المواطنة الكريمة،
لكافة المغاربة.

عمادنا في ذلك، الدينامية الخلاقة لشبابنا، الذي نحتفي اليوم بعيده السعيد، والمؤهل لمواصلة حمل مشعل ملحمة عشرين غشت
الخالدة، ضمن مسار مغربي، متميز بانخراطه في رفع تحدياته؛ وذلك في تجاوب عميق بينك، شعبي الوفي، وبين خديمك الأول؛
مجسدين الروح الدائمة لثورة الملك والشعب.

وهو ما يجعلنا نعتبر التفعيل الأمثل للدستور الجديد، منطلقا لمسار من العمل السياسي، الهادف للنهوض بالتنمية، في مناخ من
الالتزام الجماعي بالقانون، والتعبئة والثقة اللازمة، لتحريك عجلة الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار المنتج، والموفر لأسباب العيش الحر
الكريم لمواطنينا، ولاسيما الفئات المعوزة منهم.

وذلكم هو التحدي الكبير، الذي يتعين على الجميع مضاعفة الجهود لرفعه، بمؤسسات تشكل قاطرة للديمقراطية والتنمية.

ومن هنا، فإن الرهان الحقيقي، الذي ينبغي كسبه، في المرحلة السياسية الحالية، ليس هو اعتبار الانتخابات المقبلة مجرد تنافس
حزبي مشروع، للفوز بأكبر عدد من المقاعد، بل هو الارتقاء بها، إلى معركة وطنية نوعية، حول اختيار أفضل البرامج والنخب المؤهلة،
لتحقيق انطلاقة جيدة لتنزيل الدستور، وإعطاء دفعة قوية للتحول السياسي الحاسم، الذي تعرفه بلادنا.

كما أن ترسيخ مناخ الثقة في الانتخابات المقبلة، لا يقتصر فقط على التوافق بشأن الإعداد الجيد لها؛ وإنما يقتضي، قبل كل شيء، من كل الفاعلين السياسيين، التحلي بالوضوح في المواقف الملتزمة بتعزيز مصداقيتها، وببذ الأحكام المسبقة على نتائج الانتخابات قبل إجرائها، والقطع مع التشكيك السياسي فيها، الذي لا يخدم سوى أعداء الديمقراطية، ونزوعات السلبية والعدمية.

وهذا ما يجعل الجميع، حكومة وبرلمانا وأحزابا ومواطنين، وفعاليات جمعوية وإعلامية، أمام محك حقيقي، يقتضي منهم تحمل مسؤولياتهم التاريخية، وجعل المصالح العليا لبلادنا، فوق كل اعتبار.

وفي هذا الصدد، يجب على السلطات الحكومية والقضائية، المعنية بحسن تنظيم الانتخابات، التقييد الصارم بالقانون، وتفعيل آليات تخليق العمل السياسي والبرلماني، وتوفير شروط المنافسة الانتخابية الحرة، والالتزام بالمساواة بين مختلف الأحزاب وبالحياد الإيجابي. كما يتعين عليها التصدي الحازم لكل الخروقات، ومحاربة استعمال المال وشراء الأصوات لإفساد الانتخابات، واستغلال النفوذ، أو التوظيف المغرض للدين وللمقدسات في المعارك الانتخابية.

أجل، إن العمل الحزبي والحملات الانتخابية تتطلب تمويلا شفافا ومنصفا، وهو ما يضبط القانون قواعده، ويعاقب على أي إخلال بها. ومهما تكن جودة القوانين وحزم السلطات، فإن الدور الذي خوله الدستور للأحزاب، يظل حاسما في تحقيق مصداقية الانتخابات وحرمة المؤسسات.

ومن ثم، فإن الأحزاب مطالبة بالتنافس في بلورة برامج انتخابية خلاقة وواقعية، تستجيب للانشغالات الحقيقية للمواطنين. كما أنها مدعوة لتزكية المرشحين الأكفاء القادرين على تحمل المسؤولية في السلطتين البرلمانية والحكومية، أغلبية أو معارضة.

كما يجدر بها أن تفسح المجال للطاقت الشابة والنسوية؛ بما يفرز نجبا مؤهلة، كفيلة بضخ دماء جديدة في الحياة السياسية والمؤسسات الدستورية.

وهنا، نعتبر أنه بفضل ما توفره الديمقراطية الترابية، من صلاحيات واسعة لمجالسها؛ فإن العمل السياسي، ثقافة وممارسة، مقبل على تحول جوهري، يجعله لا ينحصر في المفهوم المحدود للمناصب الحكومية والمقاعد البرلمانية.

أجل، إنه سينفتح على آفاق رحبة، من آلاف الانتدابات الانتخابية، في المجالس الجهوية والإقليمية والمحلية، التي تشكل مؤسسات أساسية، لتأهيل النخب الجديدة بتدبير الشأن العام.

ولن تكتمل للالتزام السياسي، مقاصده النبيلة، إلا حين تعطي الطبقة السياسية للانتداب الانتخابي، المحلي أو الجهوي، أهمية أكبر من الحرص على احتلال المناصب المركزية، وذلك بالنظر لما يتيح من قرب من انشغالات المواطن المشروعة، ولحاجياته الأساسية.

أما المواطن -الناخب، المساهم بتصويته الحر، في التعبير عن الإرادة الشعبية، فإني أقول له: إنك بمشاركتك في الاقتراع، لا تمارس حقا شخصا فقط. كلا، إنك تفوض لمن تصوت عليه، النيابة عنك في تدبير الشأن العام.

وهذا ما يقتضي منك استتعار جسامه أمانة التصويت، غير القابلة للمساومة؛ وتحكيم ضميرك الوطني، في اختيارك للبرامج الواقعية، والمرشحين المؤهلين والنزهاء.

وللمواطن -المرشح أقول: لقد آن الأوان للقطيعة النهائية مع الممارسات الانتخابية المشينة، التي أضرت بمصداقية المجالس المنتخبة، وأسأت لنبل العمل السياسي.

فعلى كل من ينوي الترشح للانتخابات المقبلة أن يستحضر تكريس الدستور لربط ممارسة السلطة بالمحاسبة.

واعتبارا للمكانة التي حولها الدستور للمجتمع المدني ووسائل الإعلام، في ترسيخ قيم المواطنة المسؤولة؛ فإنها مطالبة بالنهوض بدورها الفعال في الملاحظة القانونية والمستقلة والمحايدة لسلامة العمليات الانتخابية.

شعبي العزيز،

إن تحديث ودمقرطة هياكل الدولة، بقدر ما يتجسد في توزيع الدستور الجديد للسلطات المركزية؛ وفق مبدأ فصل السلط؛ فإنه يتجلى، بصفة أقوى، في إرساء الجهوية المتقدمة، القائمة على إعادة توزيع سلط وإمكانات المركز على الجهات. وذلك على أساس الديمقراطية الترابية والحكمة الجيدة؛ بما يكفل تحقيق تنمية جهوية، متضامنة ومتوازنة ومندمجة، تضع حدا للمقولة الاستعمارية للمغرب النافع وغير النافع، وللنفار المجالية.

ولإرساء دعائم الورش الهيكلي الكبير للجهوية المتقدمة، التي نعتبرها ثورة جديدة للملك والشعب؛ فإنه ينبغي إعطاء الأسبقية لإعداد القانون التنظيمي الخاص بها؛ اعتبارا لارتباطه بانتخاب المجالس الجهوية، وغيرها من الاستحقاقات والتدابير اللازمة لإقامة الغرفة الثانية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التعجيل بتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي، وصندوق التضامن بين الجهات، تعزيزا لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الهادفة لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، بمشاركة وأنشطة مدرة للدخل، وموفرة لفرص الشغل، ولاسيما للشباب.

فشباب المغرب، الواعي والمسؤول، يوجد اليوم في صلب مشروع التحديث الدستوري، والسياسي، بما حول الدستور من حقوق وواجبات وهيئات المواطنة الفاعلة، لتعزيز انخراطه في مختلف الإصلاحات الديمقراطية والأوراش التنموية.

وبقدر ما نولي من عناية فائقة لكافة أفراد شعبنا داخل الوطن، فإننا نجدد إشاراتنا بمواطنينا المقيمين بالخارج، لتشبهتهم بانتمائهم الوطني، وحرصهم على صلة الرحم بذويهم وبلادهم، بتوافدهم المتزايد عليها، وغيرتهم على تميمتها وتقديمها والدفاع عن قضاياها العادلة.

وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على التفعيل الأمثل لمقتضيات الدستور الجديد، الذي نص، لأول مرة، على تمتعهم بجميع حقوق المواطنة، وصيانة مصالحهم ببلدان الإقامة، وضمان أوسع مشاركة ممكنة لهم، في المؤسسات الوطنية، وتدبير الشأن العام.

شعبي العزيز،

إن تزامن احتفالنا بذكرى ثورة الملك والشعب مع العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، بما تفيضه على قلوب شعبنا من نفحات ربانية، يشكل لحظة قوية لاستحضار مشاعر الإكبار لأبطال الحرية والاستقلال والوحدة، وفي طليعتهم جدنا والدنا المنعمان، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله متواهما.

كما نؤكد العهد المشترك بيني وبينك -شعبي العزيز- على مواصلة حمل مشعل الثورة المتجددة للملك والشعب؛ مستلهمين منها، ومن روح عيد الشباب السعيد، قيم التلاحم والتضحية والصمود، والعمل المتواصل، من أجل تعزيز مكانة بلادنا في سياق إقليمي ودولي دقيق، كنموذج للتطور الديمقراطي الرصين، والتقدم التنموي الدؤوب، في ظل الوحدة والتضامن، والثقة والأمل، والطمأنينة والاستقرار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الحجاج المتوجهين إلى الديار المقدسة
الرباط، 10 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 08 أكتوبر 2011م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معاشر حجاجنا الميامين،

أمنكم الله ورعاكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

وبعد، فإنكم تعلمون مدى حرصنا على تعظيم شعائر الله، في الاحتفاء بمن يقدمون على أداء مناسك الحج، من أفراد شعبنا الوفي، بوصفنا أميراً للمؤمنين، وحمياً لحمى الملة والدين، وذلك في كل موسم من مواسم الحج، حيث نخاطب الفوج الأول، ومن خلاله كافة الحجاج نساء ورجالا؛ داعين لكم جميعاً بسلامة الذهاب والإياب.

وإننا لنشاطركم المشاعر الإيمانية الصادقة، والأشواق الربانية الخالصة، في هذه اللحظات القدسية، وأنتم مقبلون على التجرد للطاعات، في مواكب ضيوف الرحمن، الذين يفدون على البيت الحرام، من كل حذب وصوب؛ مستجيبيين لأمر الله تعالى القائل في محكم كتابه: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً، وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم، ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام».

فهنيئاً لكم - معاشر الحجاج - على ما أكرمكم الله به من استجابة لدعوته، واستيفاء للقيام بأركان دينه، وزيارة قبر أفضل رسله، جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام.

إنها مناسبة دينية متميزة، نأبى إلا أن نغتنمها، لتوجيهكم لما ينبغي أن تتحلوا به في تلك الديار المقدسة، وخلال أداء مناسك الحج، من أخلاق عالية، وما يتعين أن تواظبوا عليه، من طاعات وقربات، ملبين ومهللين ومكبرين، في حلکم وترحالکم، داعين لكم بالحج المبرور والسعي المشكور، والجزاء الموفور.

فاستحضروا - رعاكم الله - أن الحج ركن عظيم من أركان الدين، لما ينطوي عليه من عبادة صادقة، وتربية روحية عالية، وتجسيد للوحدة الإسلامية، وحث على التعارف والوئام، والتعايش والحوار، وبذل السلام، وبذل كل خلاف، بل وكل جدال؛ امتثالاً لقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى، واتقوني يا أولى الأبواب».

واعلموا أن هذا الركن العظيم من أركان الإسلام، بما يقتضيه من مشقة وإجهاد، ومداومة على العبادة والذكر، في تجرد من المحيط والمحيط، وانقطاع عن الشهوات والملذات، لا جزء له إلا الجنة، لقوله عليه السلام: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة». فاحرصوا -رعاكم الله- على أن تجعلوا من القيام بشعائر الحج، أركاناً وواجبات ومندوبات، فرصة عامرة بالذكر والصلوات، والنوافل والقربات، لتحصيل ما من أجله شرع الحج، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: «من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

وتذكروا أن حضوركم في هذا الموسم الديني العظيم بالبقاع المقدسة، مع الحجاج من كافة البلدان والشعوب الإسلامية، يلقي عليكم أمانة الانضباط والالتزام بالنظام، اللذين هما قوام أداء المناسك على الوجه المطلوب.

كما يقتضي منكم أيضاً، تمثيل بلدكم المغرب أحسن تمثيل، وسط ذلك المؤتمر الديني الحافل، الذي يجدد للأمة الإسلامية أواصر وحدتها، وقيم وسطيتها، ووجوب تضامنها في السراء والضراء. فكونوا سفراء لوطنكم في تجسيد هذه القيم المثلى، وفي تشيخ المغرب بمقدساته الوطنية والدينية؛ معتزين بالمسار الذي نقود بنهجه القويم هذا البلد الأمين، على طريق التنمية والمواطنة الكريمة، في ظل الأمن والاستقرار.

كما ينبغي التذكير في هذا المقام، بالمطلوب منكم، ألا وهو احترام التدابير التنظيمية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية الشقيقة، لحسن سير موسم الحج، في الظروف اللائقة بضيوف الرحمن؛ والتي ما فتئ أخونا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله، يبذل المزيد من الجهود، لجعل الديار المقدسة بمكة والمدينة، تأخذ أكمل أسباب الراحة للوافدين عليها، بتوفيره للمرافق الضرورية وتوسعتها لها، وتمكينه، بطرق متجددة، كافة ضيوف الرحمن من أداء المناسك في أحسن نظام. جزاه الله عن ذلك خير الجزاء، وأطال عمره، وأعان على ما يحبه ويرضاه.

وبنفس الانضباط المنتظر منكم، ينبغي التزامكم بالتدابير التي اتخذها وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، لجعل حجاجنا الميامين يؤدون مناسكهم على الوجه المرغوب فيه، تأطيراً وتدريباً، وتنظيماً إدارياً وصحياً وعلمياً شاملاً؛ على ما يقتضيه تنفيذ توجيهاتنا السامية إليه، مشيدين بجهوده الدؤوبة وجهود أطر الوزارة كل سنة، في هذا الشأن.

ولا يفوتنا أن نستحضر في هذا السياق، أنكم ستحظون بزيارة الروضة الشريفة بالمدينة المنورة، والوقوف بخشوع أمام قبر خير الأنام، خاتم الأنبياء والمرسلين، جدنا المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام. فاستشعروا رعاكم الله في دعاء وابتهاال، فضل هذا النبي العظيم على أمته، ومقامه عند ربه، مسلمين عليه تسليم الذاكرين لجلال قدره، ورفيع درجته، تقبل الله دعاءكم، ورد عليكم سلامكم بالمغفرة والرضوان، مصداقاً لقوله عليه السلام: «من صلى علي واحدة صلى الله عليه بها عشراً».

وفي كل «المقامات» التي تحلون بها، وتتوجهون فيها بالدعاء والابتهاال إلى ذي العزة والجلال، مصداقاً لقوله سبحانه «وإذا سألك عبادي عني فإني قريب، أجيب دعوة الداعي إذا دعاني»، اذكروا واجبكم في الدعاء لملككم، الساهر على وحدة المغرب وكرامة أبنائه، فادعوه تعالى أن يمدنا بعونه وتوفيقه، في كل مبادراتنا ومساعدتنا، لخدمة ديننا الحنيف، وصيانة وحدة وطننا العزيز، وفي تقدم شعبنا الوفي، وتحصين كرامته ووحدته، وأن يرينا في ولي عهدنا، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وفي كل أفراد أسرتنا الملكية، ما يتلج الصدر ويقر العين، وأن يمطر شآبيب المغفرة والرضوان على جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، وأن يجزيهما خير الجزاء وأوفاه.

وختاماً، نجدد لكم دعاءنا أن يكتب الله لكم السلامة في الذهاب والإياب، والإنعام عليكم بالدعاء المستجاب، حتى تعودوا لوطنكم سالمين غانمين، إنه تعالى على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة
من الولاية التشريعية الثامنة للبرلمان
الرباط، 16 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 14 أكتوبر 2011م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

نخاطبكم اليوم، في سياق يتميز بإقدام بلادنا على تفعيل الدستور الجديد، بإقامة مؤسساته؛ وفي صدارتها البرلمان والحكومة.

ومن هنا، فإن المناسبة ليست مجرد رئاسة افتتاح دورة تشريعية عادية؛ وإنما هي لحظة قوية، لاستشراف الولاية البرلمانية الأولى، في العهد الدستوري الجديد، وتدشين مرحلة تاريخية، في مسار التطور الديمقراطي والتنموي للمغرب.

وهو ما يقتضي من كل الفاعلين في هذا التحول الحاسم، تحمل مسؤوليتهم كاملة، ومواصلة الجهود، لإنجاح الانتخابات النيابية المقبلة، بالالتزام بضوابط نزاهتها؛ وذلك بروح الثقة والوضوح، والغيرة الوطنية الصادقة.

فالتغيير الجوهرية الذي جاء به الدستور، لا بد أن يتجلى في تجديد المؤسسات، بمصداقيتها الديمقراطية، ونخبها المؤهلة، وعملها السياسي الناجع، والتنموي الملموس؛ الكفيل بتوفير أسباب العيش الحر الكريم، لكافة أفراد شعبنا الوفي، ولاسيما فئاته المعوزة، وشبابه الطموح.

وذلكم هو النهج القويم، لإعادة الاعتبار للعمل السياسي النبيل، والارتقاء بأداء المؤسسات إلى مستوى مكانتها الدستورية المتقدمة؛ وذلك بإرساء ممارسة سياسية جديدة، قوامها النجاحة والتناسق والاستقرار المؤسسي، ونهوض كل سلطة بمسؤوليتها كاملة، في إطار فصل السلط وتوازنها وتعاونها.

والتزاما بمهامنا الدستورية، في ضمان حسن سير المؤسسات، وصيانة الخيار الديمقراطي؛ فإننا حريصون على أن تعكس المؤسسات الجديدة، روح ومنطوق الدستور، وأن تجسد طموحنا الجماعي في انبثاق هيئات نيابية وتنفيذية ناجعة :

- عمادها برلمان قوي، معبر عن الإرادة الشعبية الحرة، يمارس صلاحياته التشريعية الحصرية، والرقابية الواسعة؛ وينهض بدوره الفاعل في المجال الدبلوماسي، خدمة للقضايا العادلة للأمة، وفي طبيعتها قضية وحدتنا الترابية.

- وقوامها حكومة فاعلة، منبثقة عن أغلبية نيابية، متضامنة ومنسجمة، تنهض ورئيسها بكامل سلطاتها التنفيذية، وتحمل مسؤولية وضع برنامجها وتطبيقه، وبلورة أسبقياته، في سياسات عمومية ناجعة ومتناسقة.

وإيماننا منا بأن النظام الديمقراطي، يقوم على حكم الأغلبية وسيادة القانون، بقدر ما يتأسس على المشاركة الإيجابية للمعارضة البرلمانية؛ فإن من شأن تفعيل النظام الخاص بها، تمكينها من أن تشكل سلطة رقابية مسؤولة، وقوة اقتراحية بناءة.

بيد أن المصدقية السياسية للمؤسسات، ستظل صورية، ما لم تكن رافعة قوية للتقدم الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والتحديث الثقافي.

وهنا يتجلى تميز النموذج المغربي، القائم دوماً على تلازم الديمقراطية والتنمية، وعلى نهج متطور في الحكم، مؤسس على التفاعل الإيجابي مع الدينامية البناءة للمجتمع المغربي، ومع التحولات الجهوية والدولية؛ وذلك بإرادة سيادية خالصة، وعمل تشاركي وجماعي متواصل، وانفتاح على المستجدات العالمية.

وهو ما مكن المغرب من تحقيق إنجازات وإصلاحات كبرى، ومن تدبير تداعيات ظرفية عالمية اقتصادية ومالية صعبة، يقتضي توالي أزماتها المزيد من اليقظة والحزم والعقلنة.

إلا أن ذلك لا ينبغي أن يكون مبعث ارتياح ذاتي، بقدر ما يجب أن يشكل حافزاً على مضاعفة الجهود، لتوطيد نموذجنا الديمقراطي التنموي، الذي لا يستمد قوته من العمل على تعزيز المكاسب، ومواصلة إنجاز الأوراش التنموية الهيكلية فحسب، وإنما بالأساس من الانكباب الجاد على إزاحة ما يعترضه من عوائق، والتقويم المستمر لما قد يشوبه من اختلالات، والإقدام على ما تقتضيه التحولات من إصلاحات جريئة وعميقة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن السياق الوطني والجهوي والدولي، يقتضي استحضار التحديات الكبرى، المؤسسية والتنموية، للولاية التشريعية المقبلة، والتي يتعين رفعها من قبل كل القوى الحية للأمة، وسائر الفاعلين السياسيين، كل من موقعه، وخاصة البرلمان والحكومة.

أما التحديات المؤسسية، فتتعلق باستكمال تفعيل الدستور، بإقرار القوانين التنظيمية، المكملة له؛ باعتبارها المحك الحقيقي لما يفتحه من آفاق ديمقراطية واعدة. وهو ما يجعل الولاية البرلمانية القادمة، ولاية تأسيسية بامتياز.

كما تشمل هذه التحديات التأهيل الذاتي للأحزاب، التي لا ديمقراطية حقة بدونها؛ وذلك من أجل انبثاق مشهد سياسي معقلن وفعال. وبموازاة ذلك، فإن تفعيل دسترة المشاركة المواطنة، يمر عبر تعزيز انخراط الفاعلين الجدد، من مواطنين وهيئات المجتمع المدني، ونقابات وقوى منتجة، ووسائل الإعلام، كشريك بناء، في بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، والمشاريع التنموية، والاقتراحات التشريعية.

ويظل الرهان المؤسسي الكبير الذي يتوقف عليه تقدم وتحديث بلادنا، هو إصلاح وتجديد هياكل الدولة.

وفي هذا الصدد، يعد إرساء الهوية المتقدمة من الأوراش الاستراتيجية، لمغرب الحاضر والمستقبل، ليس لارتباطها بإقامة مجلس المستشارين، ولكن بالأساس لما تتيحه مع اللاتمرکز الإداري، من حكمة ترابية جيدة، وقرب من المواطن، ومن إمكانات وآفاق واعدة، لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية واجتماعية، متوازنة ومتضامنة ومستدامة.

وفي نفس السياق يندرج توطيد عدالة مستقلة، بإقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمحكمة الدستورية، ومواصلة الإصلاح العميق والشامل للقضاء؛ ترسيخا لسمو الدستور، وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه، وضمانا للأمن القضائي.

كما أن ديمقراطية الدولة والمجتمع، وتحسين مناخ الأعمال، يتطلب انتهاج الحكامة الجيدة، بتفعيل المبادئ والآليات التي ينص عليها الدستور. وعلى رأسها ربط تحمل المسؤولية بالمساءلة والمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، بالتصدي لكل أشكال الفساد والرشوة، والريع الاقتصادي والسياسي والاحتكار؛ وكذا العمل على ضمان تكافؤ الفرص، وحرية المبادرة الخاصة، والمنافسة الحرة.

وأما التحديات التنموية، فإن المحك الحقيقي لنجاعة المؤسسات، بالنسبة للفئات الشعبية، هو مدى قدرتها على إحداث نقلة نوعية في الرفع من مؤشرات التنمية البشرية، ولا سيما من خلال إصلاحات وإنجازات، مقدامة وملموسة، تضع في صلبها تحفيز الاستثمار المنتج، المدر لفرص الشغل، والسكن اللائق، وتعميم التغطية الصحية، والحفاظ على البيئة، وتوفير التعليم النافع، بالإصلاح العميق لمنظومة التربية والتكوين، والانخراط في اقتصاد المعرفة والابتكار، مفتاح تقدم المغرب.

ولن يتأتى ما نتوخاه من نهوض بالعدالة الاجتماعية والمجالية، إلا بتعزيز السياسات الاجتماعية، لمحاربة الفقر والإقصاء والتهميش، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، والنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة؛ فضلا عن إيلاء عناية خاصة للعالم القروي، وللمناطق الجبلية والنائية والمعزولة، وبلورة ميثاق اجتماعي متقدم.

وأمام تزايد الحاجيات الاجتماعية الملحة، وإكراهات الإمكانيات المالية، فإن مضاعفة الجهود للارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى عتبة أعلى من التحديث والانفتاح والتنافسية، والنمو القوي والمستدام، يظل من أهم الرهانات التنموية التي يتعين كسبها، للارتقاء بالمغرب إلى مصاف الدول المتقدمة. وهو ما يقتضي اعتماد حكمة تنموية متناسقة، كفيلة بالتفعيل الأمثل للمخططات القطاعية، ومواصلة الأوراش الهيكلية؛ وذلك في إطار الحفاظ على التوازنات الكبرى، ليس الماكرو-اقتصادية والمالية فقط، التي أصبحت مبدأ دستوريا، وإنما أيضا على التوازنات الاجتماعية؛ باعتبارها جوهر تقدم المجتمع واستقراره وتماسكه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن استحضارنا لبعض التحديات السياسية والتنموية الكبرى، ليس هدفه تقديم إجابات جاهزة لرفعها.

بل إن إيجاد الحلول الناجعة لها رهين، في هذه المرحلة الانتخابية، بتحمل الأحزاب الوطنية الجادة، لمسؤوليتها السياسية، في تقديم مشاريع مجتمعية واضحة ومتميزة، وبلورتها في برامج مضبوطة وناجعة وواقعية، تضع في صلبها الانتظارات الحقيقية للأجيال الحاضرة والصاعدة، ليتاح للمواطن الاختيار الحر للنخب المؤهلة للنهوض بها.

وعلى ضوء نتائج الانتخابات النيابية القادمة، فإن رفع هذه التحديات، في العهد الدستوري الجديد، مسؤولية الحكومة والبرلمان بالأساس، بما لهما من صلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة.

ومن هنا، فإن الحكومة المنبثقة عن أغلبية مجلس النواب المقبل، مسؤولة عن وضع وتنفيذ برنامج طموح ومضبوط في أسبقياته وأهدافه ووسائل تمويله، وآليات تفعيله وتقويمه. ومن جهتها، فإن المعارضة البرلمانية مطالبة بالقيام بدورها البناء في المراقبة والمساءلة.

كما أن كسب هذه التحديات وغيرها من الرهانات الكبرى لمغرب اليوم والغد، يتطلب تضافر جهود كل المؤسسات والقوى الحية للأمة. فبلادنا ستظل في حاجة إلى طاقات جميع أبنائها، داخل الوطن وخارجه، للمساهمة البناءة، في توطيد مغرب الوحدة والديمقراطية والكرامة، والتقدم والتضامن. وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

«ربنا آتانا من لذنك رحمة وهبى لنا من أمرنا رشدا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
مراكش، 26 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 24 أكتوبر 2011م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا بأن يحتضن المغرب الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي
تتعد تحت رعايتنا السامية، ولأول مرة، بالقارة الإفريقية، وبمدينة مراكش بالذات، ملتقى الحوار بين الحضارات.

ويسعدنا، في البداية، أن نرحب بجميع ضيوف المغرب الكرام، رؤساء وأعضاء وفود الدول الشقيقة والصديقة الأطراف في الاتفاقية،
وبكافة المسؤولين الأميين، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، وكذا بمختلف فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما نتوجه بعبارات الإشادة بجهود هيئة الأمم المتحدة، وعلى رأسها أمينها العام، معالي السيد بان كي مون، التي ما فتئت تبذلها،
بتنسيق مع الحكومة المغربية، لضمان الظروف الملائمة لنجاح هذا الملتقى الهام.

كما نعرب عن تقديرنا لأهمية المواضيع التي ستتطرق إليها هذه الدورة، خصوصا في جزئها رفيع المستوى، من مواصلة العمل على
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما تفرضه من التزام بمكافحة الفساد، وتشجيع على الشفافية، وتعزيز للجهود الوطنية والدولية،
الهادفة للتصدي لهذه الآفة، والوقاية منها.

ويستمد هذا المؤتمر الأممي أهميته، بصفة خاصة، من السياق الدولي الحافل بما تشهده مختلف مناطق العالم من تحولات عميقة،
وبما يخامر شعوبها من تطلعات وانتظارات ملحة، ولا سيما ما يتعلق منها بتخليق الحياة العامة وتفعيل مبادئ المسائلة والمحاسبة،
والشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة.

فقد أوضحت مسألة مكافحة الفساد في مقدمة الانشغالات الملحة للمواطنين. ذلك أن آفة الرشوة لم تعد اليوم مجرد مشكلة داخلية لهذا البلد أو تلك المنطقة، بل أصبحت معضلة ذات أبعاد دولية، متداخلة مع عدة جرائم أخرى عابرة للحدود، ساهمت العولمة والتقدم التكنولوجي في تعقد أنماطها وأشكالها.

كما أن مواجهة الآثار الوخيمة للفساد، كأخطر معيقات التنمية، وخاصة في الدول النامية، تستدعي تضافر الجهود على المستوى الدولي، لرفع التحديات التي تطرحها آفة الرشوة، بكل تجلياتها المقيتة، وخصوصا في عرقلة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك توخيا لتحقيق آمال الشعوب في التنمية الشاملة، وللتجاوب مع مطامحها في القضاء على بؤر الفقر والهشاشة، من أجل تنمية بشرية متوازنة ومستدامة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد استشعرت المملكة المغربية، منذ وقت مبكر المخاطر الجسيمة للرشوة، فسارعت إلى جعل الوقاية من هذه الآفة ومحاربتها إحدى أولويات ورش الإصلاحات الديمقراطية والمؤسسية والحقوقية والتنموية والمجتمعية، والتربوية على قيم المواطنة الملتزمة، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة. وكل ذلك ضمن المسار العام لدمقرطة الدولة والمجتمع، الذي تشهده بلادنا، في تلاحم بين العرش والشعب، وأخذ بالاختيارات الصائبة للانفتاح، واستكمال بناء مجتمع ديمقراطي حديثي، وتجاوب مع الدينامية الاجتماعية، وتفاعل مع التحولات الجهوية والدولية، بإرادة وطنية سيادية خالصة.

وقد توجت هذه الإصلاحات العميقة والمقدامة بالدستور الجديد للمملكة لفتح يوليوز 2011، الذي نال ثقة شعبية واسعة وتقديرا دوليا كبيرا، اعتبارا لمضامينه الديمقراطية والمتقدمة التي كرسه هذه المبادئ والقيم والقواعد الكونية ورسخت خيار الحكامة الجيدة وربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة، وارتقت بها إلى مكانة مبادئ دستورية، إلى جنب فصل السلط وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية وسيادة القانون والسلطة القضائية المستقلة.

كما أقر الدستور المغربي الجديد مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية، على التشريعات الوطنية، مما سيعطي دفعة قوية للمسار المتواصل لملائمة المنظومة القانونية لبلادنا مع التزاماتها الدولية، ولا سيما في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي توجد بلادنا في وضع متقدم، سواء من حيث المصادقة على أوقافها الدولية، أو من حيث إقرار تشريعات وطنية متقدمة وحديثة، واعتماد الآليات المتعارف عليها عالميا.

وكل ذلك ضمن مسار شاق وطويل، لا يعادل عدم وجود حدود لكماله، إلا قوة إرادة بلادنا، ملكا وحكومة وشعبا، على السير فيه قدما إلى الأمام، ليلبغ مداه الأقصى، بمنظومة متكاملة وبمشاركة كل الفاعلين في ترسيخ النزاهة ومحاربة الفساد والرشوة بصفتها آفات خطيرة، منافية للقيم الروحية والمدنية ومعيقة للتنمية ومتعارضة مع الديمقراطية والحكامة الجيدة.

وقد كان من أحدث هذه القوانين والآليات المؤسسية إقرار بلادنا لتشريعات متقدمة للتجريم الشديد للفساد الانتخابي، وانتهاك حرمة الاقتراع، واعتماد المغرب دستوريا، وبواسطة قانون حديث، للملاحظة المستقلة والمحايدة لانتخابات مجلس النواب، المزمع إجراؤها في 25 نونبر القادم، وذلك بمشاركة فعاليات المجتمع المدني، تجسيدا للإرادة الجماعية للأمة في انبثاق مؤسسات تمثيلية حقة.

كما تم تخصيص باب من الدستور لمبادئ الحكامة الجيدة وآليات النهوض بها، فضلا عن اعتماد مجموعة من المقتضيات الدستورية لتوطيد الشفافية والنزاهة، ومعاقبة كل أشكال الانحراف في تدبير الأموال العمومية، واستغلال النفوذ، وتنازع المصالح، وذلك في إطار سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه، المكفول بقضاء نزيه ومستقل ومتخصص.

وفي نفس السياق، فقد تم الارتقاء بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، إلى مكانة مؤسسة دستورية قائمة الذات، وتعزيز صلاحياتها، بتحويلها مهام المبادرة والتنسيق والإشراف، وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة، كما تمت دسترة مجلس المنافسة، باعتباره آلية أساسية في مجال تكريس دولة القانون في مجال الأعمال.

ومن شأن هذه الإصلاحات الجوهرية أن تخلق دينامية جديدة على مستوى تفعيل المبادرات المقدامة، والبرامج الهادفة المتعددة، التي اتخذتها المملكة المغربية للتصدي للفساد، تعزيزا للاستراتيجية الوطنية التي اعتمدها بلادنا في هذا المجال، والتي مكنت من وضع وتفعيل خطة متكاملة تدعم المنظومة الوطنية للنزاهة والشفافية ومحاربة الرشوة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد وفرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطارا ملائما للتشاور المثمر بين الدول الأطراف، حول الوسائل الناجعة، الكفيلة بمد جسور التعاون الدولي البناء بين كافة الدول، بغية تفعيل التزاماتها في ترسيخ الشفافية والنزاهة وتقوية المساءلة والمحاسبة، وتكريس كل مقومات دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية والحكامة الجيدة.

وإذا كانت الدورات الثلاث السابقة للمؤتمر قد عرفت بلورة تدريجية لاستراتيجية تنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، حيث اعتمدت الدورة الأخيرة للدوحة آلية الاستعراض الخاصة بتفعيل الاتفاقية، فإنه يجدر بهذه الدورة الرابعة أن تولي مقاربة الوقاية من الرشوة والفساد أهميتها الكبرى، وذلك انطلاقا من التدابير الوقائية، التي تنص عليها بنود الاتفاقية، وبما يقتضيه الأمر من تكامل بين الآليات الوقائية والزجرية.

ولإضفاء المزيد من الدعم لهذا التوجه الاستراتيجي في محاربة الفساد، فإننا نعلن عن ترحيبنا بكل المبادرات الداعية إلى تشجيع باقي الدول على الانضمام إلى الاتفاقية، والانخراط الفعال في آلية استعراض تنفيذها.

ولإيفوتنا في هذا الصدد، أن نشيد بدور كل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء، وبما يقدمانه من مساعدات تقنية وتكوينية، لفائدة الخبراء من مختلف الدول الأطراف في الاتفاقية ولا سيما في ما يتعلق بآلية استعراض تنفيذ مقتضياتها.

كما نثمن العمل الإيجابي الذي تقوم به مختلف الفعاليات من ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، وهيئات المجتمع المدني المشاركين في التظاهرات الموازية لهذا المؤتمر، وخاصة الجمع العام للجمعية الدولية لهيئات مكافحة الفساد، الذي انعقد مشمولا برعايتنا السامية، خلال اليومين الماضيين هنا بمدينة مراكش، منوهين بما حققه من نتائج إيجابية، ومن تصافر دولي لجهود الهيئات الوطنية لرفع التحدي المصيري لترسيخ الحكامة الجيدة والديمقراطية وقيم المواطنة، وسيادة القانون، والنهوض بالتنمية، وصيانة كرامة الإنسان وحرمة الأوطان.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

من منطلق نظرتنا الاستشرافية للمستقبل، والوعي بالتداعيات الوخيمة لآفة الفساد، وبهدف تفعيل أمثل وأوسع لمقضييات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإننا ندعو إلى إقامة تحالف دولي لأصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك لتوسيع دائرة التصديق والانضمام الدولي، في أفق تحقيق عالمية هذه الاتفاقية.

وسيبذل المغرب قصارى جهوده، خلال فترة رئاسته للمؤتمر في السنتين المقبلتين، من أجل العمل على تشجيع تعميم تصديق وانضمام مختلف الدول إلى هذه الاتفاقية الدولية البالغة الأهمية والتصديق عليها والتوعية بما تكتسيه من أبعاد عالمية وإنسانية.

وفي نفس السياق، وانطلاقاً من اقتناعنا بأهمية المساعدة التقنية في ميادين الوقاية من الفساد ومكافحته، فإننا نحث على دعم جهود صندوق الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة، والعدالة الجنائية.

كما نعتقد أنه آن الأوان لإحداث مرصد دولي لظاهرة الفساد يتكفل بتجميع المعلومات وتحليلها، وتدوين الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الرشوة، ووضعها رهن إشارة الدول الأطراف للاستفادة منها، في برامجها الوطنية الوقائية، بغية مواكبة مجهودات هذه الدول، ودعم برامجها الإصلاحية في مجال تطبيق بنود الاتفاقية الأممية.

وتنبع مقترحاتنا هذه من اقتناعنا الراسخ بجدوى العمل الدولي المتعدد الأطراف، المبني على تضافر الجهود وتكامل الخبرات، مما يتطلب تعبئة مختلف الآليات المؤسسية والقانونية والتواصلية والتحسيسية، ودعم البرامج الوطنية الشمولية، بما فيها البرامج التربوية والتعليمية، والمساهمة الفعالة لمختلف هيئات وفعاليات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والاتصال الحرة والمسؤولة، كشريك رئيسي في الحد من آفة الفساد، والتصدي لانعكاساته السلبية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا نعتبر هذا المؤتمر الأممي محطة هامة، تنضاف إلى ما تحقق من نجاحات في مجال تطبيق التدابير والآليات الكفيلة بالتصدي للرشوة ومحاربة الفساد.

كما أن «إعلان مراكش حول التدابير الوقائية ضد الفساد» الذي سيتم اعتماده خلال هذه الدورة، سيكرس إرادة كل الدول الأطراف في الاتفاقية، في محاربة الفساد، والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية، لما فيه خير البشرية جمعاء.

وإذ نتطلع بكامل الاهتمام إلى ما سيفرزه هذا المؤتمر من خلاصات وتوصيات بناءة، فإننا نجدد الترحيب بكم، ضيوفاً كراماً ببلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم طيب المقام بيننا، وداعين الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء
الرباط، 09 ذو الحجة 1432 هـ الموافق 06 نونبر 2011 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء، في سياق وطني مطبوع بتدشين بلادنا لعهد دستوري جديد يرسخ روحها
الوحدوية ويعزز نموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز. وانطلاقا من الإصلاحات العميقة التي أقدم عليها المغرب، وقدرته على التفاعل
الإيجابي مع التحولات، فإننا اليوم أكثر ثقة وعزما على مواصلة هذه المسيرة المتجددة، لتوطيد الوحدة الترابية وترسيخ دولة الحق
والمؤسسات، والحكامة الجيدة بكل جهات المملكة. وتأتي في مقدمتها أقاليمنا الصحراوية وأبناءؤها الأوفياء الذين خصهم الدستور
بمكاسب ديمقراطية متقدمة، ولاسيما حينما كرس الحسانية كأحد مقومات الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وأناط بالدولة مسؤولية
صيانتها وتنميتها وجعل من الجهوية المتقدمة نهجا يمكن هذه الأقاليم من حكمة جيدة.

وهنا نؤكد أن الصحراء المغربية ستكون نموذجا للجهوية الموسعة، بما تنطوي عليه من انتخاب ديمقراطي لهيئاتها ومن تحويل واسع
للسلطات والإمكانات من المركز إلى الجهات، وكذا من آليات التضامن الجهوي والوطني والتأهيل الاجتماعي والتنمية البشرية.

أما على الصعيد الحقوقي، فإنه علاوة على ما جاء به الدستور من ميثاق متقدم ومؤسسات متكاملة لضمان حقوق الإنسان وكرامته
وحرياته، بسائر أرجاء الوطن، فقد تم إحداث آليات حقوقية جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما في ذلك أقاليمنا الصحراوية.

وقد مكن هذا التحول الديمقراطي الكبير الذي أنجزه المغرب، في خضم متغيرات جهوية غير مسبوقة من تعزيز موقف بلادنا
ومصداقية مبادراتها للحكم الذاتي.

وفي هذا الصدد فإن التزام المغرب بتفعيل توجهاته السيادية في كل أبعادها لا يوازيه إلا عزمه على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة
وكل الأطراف المعنية للمضي قدما في مسار المفاوضات وفق المقاربات الخلاقة، التي طرحها المبعوث الشخصي للأمين العام الأممي،
وعلى أساس مبادرتنا للحكم الذاتي.

كما نؤكد حرص بلادنا على التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، للتوصل إلى حل سياسي نهائي متوافق عليه لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، في إطار الوحدة الوطنية والترايبية للمملكة.

وإن إشراك الممثلين الحقيقيين لسكان أقاليمنا الجنوبية، ضمن دينامية جادة لكفيل بوضع حد نهائي، لمزاعم الذين ينصبون أنفسهم ممثلين حصريين لسكان المنطقة، في محاولة يائسة منهم، لإخفاء غياب أي سند قانوني، أو دعم شعبي، أو شرعية ديمقراطية، لتمثيلهم للسكان الصحراويين.

وإن نجاح هذه الدينامية من شأنه أن يمكن إخواننا في مخيمات تندوف، من التمتع بنفس الحقوق والفرص والآفاق، المفتوحة أمام إخوانهم في أقاليمنا الجنوبية، ضمن مغرب موحد ديمقراطي وتموي للجهات، محتضن لكل أبنائه.

وبقدر ما يحرص المغرب، بكل صدق وتوجه نحو المستقبل، على تفعيل هذه الدينامية البناءة، فإن مواطنينا في مخيمات تندوف، ما يزالون يعانون، في منطقة معزولة ومغلقة، أشنع أساليب الحرمان والقمع والإهانة، في تنكر لكرامتهم وحقوقهم الأساسية المشروعة.

وفي هذا الصدد، نجدد رفضنا لهذا الوضع غير الإنساني المهين، وللمناورات السياسية الدنيئة، لخصوم وحدتنا الترابية، الذين يتجاهلون، بشكل سافر، كل النداءات الدولية، بما فيها دعوات مجلس الأمن الدولي، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لإجراء إحصاء يضمن الحق الإنساني والطبيعي لإخواننا بتندوف، في الحماية القانونية وتمكينهم من كافة حقوقهم.

لقد آن الأوان ليتحمل كل طرف مسؤوليته، فبدل الخضوع لنزوعات الجمود والتجزئة والانفصال، يتعين اتخاذ قرارات اندماجية وتكاملية ومستقبلية شجاعة. كما يجدر استثمار الفرص الجديدة التي تتيحها التحولات التي تعرفها المنطقة العربية والمغربية، والتي كان المغرب سباقا لتفهم التطورات الديمقراطية المشروعة لشعوبها والتضامن معها، وذلك في حرص على استقرار بلدانها، وعلى وحدتها الوطنية والترايبية.

وعلى هذا الأساس، فإن المغرب يؤكد استعداداه، سواء على الصعيد الثنائي، وخاصة مع الجزائر الشقيقة، في إطار الدينامية البناءة الحالية، أو على المستوى الجهوي، للتجسيد الجماعي لتطلعات الأجيال الحاضرة والصاعدة، إلى انبثاق نظام مغاربي جديد، يتجاوز الانغلاق والخلافات العقيمة، ليفسح المجال للحوار والتشاور، والتكامل والتضامن والتنمية. نظام مغاربي جديد يشكل، بدوله الخمس، محركا حقيقيا للوحدة العربية، وفاعلا رئيسيا في التعاون الأورو-متوسطي وفي الاستقرار والأمن في منطقة الساحل والصحراء، والاندماج الإفريقي.

شعبي العزيز،

يأتي تخليدنا هذه السنة لذكرى المسيرة الخضراء، قبل بضعة أيام من انطلاق حملة انتخابات مجلس النواب المقبل، التي تستمد أهميتها، ليس فقط من كونها الأولى من نوعها في ظل الدستور الجديد، وإنما أيضا باعتبارها المحك الأساسي لتفعيله الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق، فإن على جميع الفاعلين في العملية الانتخابية، أحزابا مؤطرة، وسلطات منظمة، وهيئات جمعوية فاعلة، ووسائل إعلام مهنية، وناخبين مسؤولين، الارتقاء إلى مستوى ما يقتضيه العهد الدستوري الجديد، من أمانة وطنية، ومواطنة ملتزمة، لكي تكون المؤسسات التشريعية والتنفيذية، بمصداقيتها ونجاعتها، قاطرة للديمقراطية والتنمية، جديرة بالثقة الشعبية، ومحقة للمصالحة مع المواطن.

وتظل التعبئة الوطنية الشاملة، عماد رفع التحدي الكبير، لإنجاح انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية، على أساس برامج مجتمعية واضحة وخلقة، تستجيب للتطلعات المشروعة للمواطنين.

انتخابات تفرز أغلبية حكومية، تتحمل بكل شجاعة وانسجام وإقدام والتزام، مسؤولية تدبير الشأن العام، وتحاسب عليه من طرف معارضة بناءة، بقوتها الاقتراحية. معارضة برلمانية لها مكانتها الدستورية والفعالية وليس مجرد أقلية مهمشة أو مقصية لا تأثير لها تنتظر نهاية الولاية النيابية لتعرض برنامجها البديل. غايتنا المثلى بناء دولة المؤسسات الحقة التي يكون جميع الفاعلين فيها ملتزمين بالدستور والقانون والتفاني في خدمة تنمية وتقدم الوطن والمواطنين بعيدا عن تسخير المؤسسات الصورية لخدمة أغراض ذاتية أو فئوية ضيقة.

وإذ نجدد وفاءنا للقسم الخالد للمسيرة الخضراء، فإننا نترحم على روح مبدع هذه الملحمة التاريخية، والدنا المنعم بجلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكراه، وعلى أرواح شهداء الوحدة الترابية الأبرار.

كما نعبر عن إشاداتنا بكافة مكونات قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية وخاصة المرابطين منهم بأقاليمنا الصحراوية وبتجندهم الدائم للحفاظ على أمنها واستقرارها وتفانيهم في الدفاع عن حوزة الوطن.

وختاما يسرنا أن نبارك لك، شعبي العزيز، عيد الأضحى بما يرمز إليه من قيم روحية واجتماعية للتضحية والتضامن، سائلين الله تعالى ببركات الوقوف بعرفات أن يوفقنا جميعا لتحقيق ما نتوخاه لوطننا العزيز من موصول الطمأنينة والاستقرار والمزيد من التقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي التركي
الرباط، 29 ذو الحجة 1432 هـ الموافق 16 نونبر 2011 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نرحب بكم بالمملكة المغربية التي تتشرف باحتضان الدورة الوزارية الرابعة لهذا المنتدى الرفيع، التي نأمل أن تكون حلقة جديدة على طريق تطوير وإثراء شراكتنا مع الجمهورية التركية، وإعطائها انطلاقة نوعية وقوية.

وإننا نتطلع لأن يشكل هذا المنتدى إطارا لحوار استراتيجي منتظم مع هذا البلد العريق، وأداة للاستثمار الأمثل لقدراتنا وطاقاتنا وفرصنا المشتركة المتاحة، معتبرين أن حيوية هذا الحوار تقتضي، من جهة، مراعاة المسار الذاتي لكل بلد شريك، بحسب نظمه وتقاليد ومستوى نموه وتطوره، ومن جهة أخرى، الأخذ بعين الاعتبار المبادئ المتقاسمة والمصالح المشتركة، وذلك في إطار من التقدير المتبادل وحسن الجوار، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، ووحدتها الوطنية والترايبية.

وإن المغرب، الذي قطع على امتداد عقود، مراحل متدرجة ورسينة على درب تعزيز نهج الانفتاح السياسي والتعددي، قد عمل، ملكا وشعبا من خلال الدستور الجديد للمملكة بمنطوقه وروحه الديمقراطية، على تكريس عزمه الراسخ، وبكيفية لا رجعة فيها، على التوجه نحو المستقبل بكل ثقة وثبات للارتقاء بنموذج الديمقراطية والتنمية والنمو وتوطيد دعائم دولة الحق والمؤسسات وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة وتوطيد منظومة الدولة الاستراتيجية الضامنة للمبادرة الحرة والتنافس الشريف والشفافية في كل المعاملات، والقائمة على صيانة كرامة الفرد وحقوقه وحرياته وواجباته في ممارسة المواطنة الحقة، ضمن مجتمع مبني على العدالة والإنصاف بين كافة الفئات والجهات.

وفي نفس السياق، فإن المغرب، الذي كان حريصا على التجاوب منذ البداية مع التطلعات المشروعة لشعوب منطقتينا المغاربية والعربية، يؤكد الحاجة الماسة لمواكبة التحولات اللافتة في عدد من البلدان العربية، عبر استنهاض إرادتنا لاستشراف غد أفضل، جدير بالتطلعات المشروعة لشبابنا الواعي والمسؤول وأجياننا الصاعدة الطموحة.

ومن هنا جاءت مبادرتنا للدعوة إلى إرساء نظام مغاربي جديد بوسعه أن يكون محركا مؤثرا في المشهد الإقليمي العربي، وفاعلا رئيسيا في التعاون الأورو متوسطي وعاملا مشجعا في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء والاندماج الإفريقي.

وبموازاة ذلك، دخلنا في مسار طموح لإرساء دعائم شراكة متقدمة بين المغرب والفضاء الخليجي، تعميقا للصلات الوثيقة والمصالح الاستراتيجية مع دول الخليج العربي، واثقين أن هذه المبادرة الحميدة والواعدة تنطوي على دلالات بارزة في تدعيم التضامن الراسخ والدائم مع أشقائنا الخليجيين وتندرج في سياق مناصرة قضايانا العربية وخدمة أهدافها السامية.

فالعالم العربي، بجناحيه الغربي والشرقي، يوجد اليوم عند منعطف تاريخي حاسم لا يستحمل منطق الانتظارية والجمود المنافي لروح العصر والانسياق الواهم لشعارات عقيمة وبالية عفا عنها الزمن، ومن هنا نعتبر أنه لا مناص من تجاوز هذا الوضع الماضي المعاكس لاتجاه التاريخ، سيبلنا إلى ذلك، انتهاز بديل مستقبلي ناجع، قوامه تحرك جماعي جاد وعماده التعويل على أنفسنا ومؤهلنا لتحقيق إقلاع اندماجي عربي شامل ومتناسق يركز على الترابط الاقتصادي والتضامن والتكامل والتنمية البشرية للحد من الفقر والهشاشة والبطالة والامية والقضاء على كل أشكال التهميش الاجتماعي والإقصاء والتمييز.

واستنادا على هذه الأرضية الصلبة، نتطلع لانبثاق منظومة عربية متجددة تنصت، عن قرب، لانشغالات المواطنين والمواطنين وتعتمد الحكامة الجيدة، وتقوم على تكريم الإنسان وتؤسس لعمل عربي مشترك فعال واستباقي في احتواء الخلافات ومنع نشوب الأزمات، منظومة حديثة وفعالة نتوخى أن تكون دعامة أساسية لإنجاح حواراتنا المتعددة عبر العالم مع دول فاعلة ومجموعات إقليمية مماثلة، وفق رؤية أكثر وضوحا وواقعية وتنظيما وتماسكا.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، حضرات السيدات والسادة،

من منطلق إيماننا بأن التعاون العربي التركي يشكل رافدا أساسيا في هذا التوجه التشاركي المنفتح، فإننا لن ندخر جهدا لإعطاء شراكتنا مضمونا ملموسا وتطوير آلياتها لبلوغ مقاصدها المثلى وفق خطة عمل المنتدى.

وإذ نستحضر، بكل اعتزاز، العلاقات الديبلوماسية والحضارية الخاصة التي جمعت على الدوام بين الدولة المغربية بخصوصيتها واستمراريتها التاريخية وبين الحكم العثماني، على امتداد قرون من التاريخ المشترك، والتي ارتكزت على نصره قيمنا الروحية الأصيلة ومواجهة الأطماع الأجنبية، في تفاعل دائم واحترام متبادل، فإننا حريصون اليوم على تعميق هذه الروابط العريقة، مسجلين بكل تقدير المكاسب الهامة التي تحققت على الصعيد الثنائي، حيث تضاعفت مبادلاتنا التجارية ثلاث مرات منذ دخول اتفاقية التبادل الحر حيز التنفيذ في 2006.

وفي هذا الصدد نود التنويه بالمساهمة النشطة للمقاولات المغربية والتركية في مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في البلدين. كما أننا عازمون على تكثيف التشاور السياسي مع هذا البلد الوزان، وخاصة فيما يتعلق بمساندة القضية الفلسطينية العادلة وتحقيق الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، التي مازالت تعاني، مع بالغ الأسف، منذ أزيد من نصف قرن، من أبشع أشكال

الاحتلال والعدوان والحصار والقهر، بل إن استمرار المآزق التفاوضي وتفاقم التوترات والتهديدات أصبح يندر بعواقب وخيمة ومخاطر جسيمة على كافة بلدان هذه المنطقة الحساسة.

وفي هذا الصدد، نجدد، بصفتنا رئيساً للجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق بقيادة سلطته الوطنية، مناشدين المجتمع الدولي، وخاصة اللجنة الرباعية ومجلس الأمن، التحرك العاجل والجاد لحمل إسرائيل على وضع حد لممارساتها الاستيطانية الاستفزازية الأحادية الجانب، تمهيدا للعودة لطاولة المفاوضات في أفق إقامة دولة وطنية فلسطينية مستقلة تتمتع بجميع مقومات السيادة والقابلية للحياة وعاصمتها القدس الشرقية.

وإننا، إذ نعبر عن إشادتنا باتساع ردود الفعل والمواقف الدولية الراضية والمنددة بالأعمال الاستيطانية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة في الضفة الغربية وخاصة في القدس المحتلة، فإننا نؤكد باسم المجموعة الإسلامية إدانتنا القوية لهذه التصرفات الجائرة والمتعارضة مع القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

وسنواصل، بتوفيق من الله وبالتعاون مع الجميع، بذل قصارى جهودنا ومساعدتنا لمؤازرة إخواننا المقدسين والعمل على تأمين الدعم الدولي للمحافظة على الوضع القانوني الخاص للقدس وصيانة حرمة هذه المدينة السليبة والحفاظ على هويتها الروحية والحضارية كأرض للتسامح ونبذ الأحقاد والتطرف وملتقى ورمزا تاريخيا لتعايش الأديان السماوية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، معالي الأمين العام، حضرات السيدات والسادة،

إن انعقاد هذه الدورة في ظل الظروف الاستثنائية والانتقالية والتحديات التي يشهدها أكثر من بلد عربي، لهو في حد ذاته مكسب إقليمي ثمين وفرصة تاريخية جماعية لرص صفوفنا، ولرفع تحدياتنا الملحة، وذلك من خلال التعامل بجرأة ومسؤولية مع قضايانا الاستراتيجية والأمنية والتنمية والفكرية، والأخذ برؤية جديدة وحصيفة من أجل استشرف جوار متضامن ومستقر ومزدهر وآمن، لصالح جميع شعوب المنطقة.

ومن شأن اعتماد «مبادرة الرباط من أجل شراكة عربية تركية شاملة ومستدامة» كألية تنفيذية استراتيجية وخطة تحرك المنتدى على المدى المتوسط (2012 - 2015)، وضع خارطة طريق تصفي مزيدا من الحيوية على هذا الإطار الواعد سواء على مستوى الحوار السياسي أو على صعيد التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بما يمكننا سويا من تفعيل هذه المبادرة العملية، وإبراز فعاليتها في مد جسور الحوار بين الحضارات وإنجاز أهداف الألفية للتنمية.

وإذ نجدد الترحيب بكم ببلدكم الثاني، المغرب، داعين الله تعالى أن تتكفل أعمال دورة الرباط بالنجاح، بفضل استحضاركم لما يجمعنا من أواصر تاريخية عريقة، واستشعاركم لضرورة الارتقاء لمستوى ما تمليه التحولات الإقليمية والعالمية من جعل هذا المنتدى الرفيع خطوة لإرساء شراكة استراتيجية، من أجل التقدم، وفاء لإرثنا الحضاري المشترك، وفي احترام للخصوصيات، وتجاوبا مع التطلعات المشروعة لشعوبنا الشقيقة، ومتطلبات محيطنا الإقليمي، وعالمنا المعاصر، فإننا نسأل العلي القدير أن يوفقكم ويسد أعمالكم ويلهمكم سبيل الحكمة والرشاد، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني
نيويورك، 04 محرم 1433 هـ الموافق 30 نونبر 2011م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

سعادة السيد عبدوسلام ديالو، رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن نعرب لكم ولأعضاء لجنتم الموقرة، عن عميق تقديري للجهود الحثيثة التي تبذلونها للدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الشقيق، وعلى رأسها حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة، ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما نود أن نشكركم جزيل الشكر على العمل الدؤوب الذي تقوم به لجنتم الموقرة، والذي ساهم بشكل كبير في جعل القضية الفلسطينية محط اهتمام العالم بأسره، ولفت أنظار الرأي العام الدولي إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المأساوية التي يمر منها الشعب الفلسطيني الشقيق، بسبب الظلم اليومي المستمر الذي يتعرض له على يد الاحتلال الإسرائيلي، والذي يتنافى مع القيم الإنسانية ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

وفي ظل الظروف العصيبة، والمحنة الإنسانية المتفاقمة، التي يعيشها الشعب الفلسطيني، من فقر مدقع وإحباط متزايد، بات من اللازم على المجتمع الدولي بكل مكوناته ومؤسساته الرسمية والشعبية، أن يكتف من تحركاته لإنهاء العدوان والاحتلال، ورفع الحصار الجائر، من أجل وضع حد لهذه المعاناة التي ما فتئت تودي بأرواح الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ.

ونحن في المملكة المغربية سنستمر، ملكا وحكومة وشعبا، في بذل كل مساعينا لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق، عبر الاستمرار في تقديم العون الإنساني له، وعبر تعبئة دبلوماسيتنا لتحسيس العالم أجمع، في مختلف المحافل الدولية، بهذه المأساة التي تتطلب الالتزام الفعلي والحزم في تطبيق الشرعية الدولية، فقد أصبح المجتمع الدولي الآن أمام محك حقيقي في منطقة الشرق

الأوسط المشحونة بالعديد من يؤر التوتر، التي لا تهدد فقط استقرارها وأمنها، وإنما أيضا الأمن والسلم الدوليين، خاصة في ضوء تمادي إسرائيل في رفض إنهاء هذا الصراع المرير.

وفي ظل هذه الظروف، ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته كاملة من أجل تحقيق السلام والأمن المنشودين وتعميد الطريق أمام إنجاز الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال حمل إسرائيل على وقف ممارساتها والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية التي أقرت بقيام علاقات طبيعية مع إسرائيل، مقابل انسحابها الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا نبذل قصارى جهودنا للحفاظ على الوضع القانوني للقدس الشريف وهويته الحضارية ورموزه الدينية والثقافية، من خلال مواجهة المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى المساس بالخصائص الهوياتية والحضارية والثقافية للمدينة المقدسة. كما نواصل الجهود من خلال إجراء اتصالات مع الفاعلين الدوليين قصد وضع حد للممارسات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشريف والأراضي الفلسطينية.

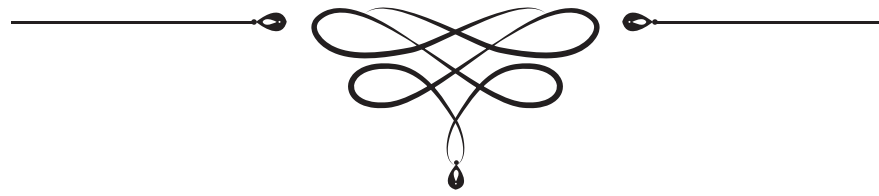
وفي هذا الإطار، ندعو جميع القوى المحبة للسلام إلى تكتيف مساعيها لحمل إسرائيل على وقف ممارساتها العدوانية والتخلي عن المشاريع الاستيطانية التوسعية، التي هي في رأي الجميع العقبة الرئيسية أمام بدء مفاوضات جادة وبناءة.

كما نلح على ضرورة إلغاء القرار الجائر للحكومة الإسرائيلية بشأن رفض تحويل العائدات الضريبية والجمركية للسلطة الوطنية الفلسطينية، الذي يعتبر خرقا سافرا للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

ونعتم هذه المناسبة، للتنويه بالمصالحة الفلسطينية، باعتبارها المدخل الأساسي لإعادة الإعمار، وتقوية الموقف التفاوضي الفلسطيني في عملية السلام، وللتعبير عن دعمنا الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة فخامة الرئيس محمود عباس وجهوده الرامية إلى حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، مجددين التأكيد على أن السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، يمر عبر ضمان حقوق جميع شعوب المنطقة في الحرية والاستقرار والازدهار، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار، عاصمتها القدس الشرقية.

وإذ نجدد تقديرنا للجهود القيمة، التي ما فتئتم تبذلونها في سبيل ضمان الحقوق الشرعية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومن أجل استتباب الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، فإننا ندعو الله عز وجل أن يسدد خطاكم ويوفقكم في مهامكم النبيلة.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2012

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الدولي حول القدس
الدوحة، 04 ربيع الثاني 1433 هـ الموافق 26 فبراير 2012 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر،
فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،
أصحاب السمو والمعالي والفضيلة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن أخطب هذا المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس، الذي تحتضنه دولة قطر الشقيقة، معرباً عن جزيل الشكر لأخي الموقر، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، على استضافته الكريمة لهذا الملتقى الهام، المنعقد تفعيلاً لقرار جامعة الدول العربية.

كما أود التنويه بالجهود الخيرة التي يواصلها سموه، للدفع قدماً بالمصالحة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها في طليعة أهداف العمل العربي المشترك.

وإن مشاركة نخبة من الشخصيات السياسية والدينية والحقوقية والإعلامية المرموقة، في هذا الملتقى، ليجسد الإرادة المشتركة لرفع أحد تحديات السلام العالمي المزمنة في منطقة الشرق الأوسط.

ومما يضفي أهمية خاصة على هذا المؤتمر الدولي كونه ينعقد في ظرفية إقليمية ودولية عصبية، مطبوعة بتعثر مقلق للعملية السلمية، بفعل تعنت السلطات الإسرائيلية، وتماديها في انتهاكات الممنهجة للأراضي الفلسطينية المحتلة، ومواصلة مخططاتها، الهادفة لانتهاك مقدسات القدس الشريف، ومعالمها الثقافية والأثرية والدينية، ولاسيما منها المسجد الأقصى المبارك، وذلك في خرق سافر لقرارات الشرعية الدولية، وأحكام القانون الدولي، التي تعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967.

وإن الممارسات اللامشروعة والأحادية الجانب، لتغيير الوضع العام للقدس، من حفريات، واقتحام لباحات المسجد الأقصى المبارك وخاصة باب المغاربة، واستيطان ومصادرة للأراضي والممتلكات، وكذا كل العمليات الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة، تقوض الجهود المبذولة، للتوصل إلى أية تسوية قائمة على حل الدولتين. كما أنها تعمق الهوة بين الأطراف المعنية بالحوار، ولا تخدم إلا النزوعات المتطرفة، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتدفع بها نحو مزيد من التوتر والاحتقان والعنف.

وأمام هذا الوضع المقلق، ونهوضنا بأمانة رئاسة لجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، ما فتئنا نلح على ضرورة التحرك الحازم للمجتمع الدولي وقواه الفاعلة، لإلزام إسرائيل بوقف هذه المخططات التوسعية والممارسات العدوانية المتصاعدة، لفرض الأمر الواقع، والاستفراد بمصير القدس.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى بلورة استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد، سياسيا ودبلوماسيا، واقتصاديا واجتماعيا، وروحيا وثقافيا، في إطار من التناسق والتكامل بين العمل العربي والإسلامي المشترك، وذلك بتعبئة كل الوسائل والإمكانات والقدرات، من أجل الدفاع عن هذه المدينة السليبية.

فعلى المستوى السياسي، ينبغي مساندة «خطة التحرك العربي لإنقاذ القدس»، بتحركات دبلوماسية إضافية، لدى المجتمع الدولي برمته. منطلقنا وغايتنا في آن واحد : التأكيد على أنه لن يقوم أمن ولا سلام بمنطقة الشرق الأوسط، بدون دولة فلسطينية قابلة للحياة. كما لن تكون هناك دولة فلسطينية قابلة للحياة بدون القدس الشرقية، عاصمة لها، منفتحة على جوارها وعلى جميع الأديان.

أما البعد الروحي والحضاري، فيقتضي تكثيف الجهود الميدانية، لصيانة حرمة وسلامة المسجد الأقصى المبارك، والأماكن المقدسة الأخرى، والحفاظ على الذاكرة الحضارية والثقافية للقدس، وكذا تقوية التنسيق والعمل المشترك، في هذا المجال، مع حاضرة الفاتيكان، والكنائس الشرقية، لتعزيز انخراطهم في الدفاع عن المدينة المقدسة، والحفاظ على معالمها الدينية العريقة.

ف قضية القدس بقدر ما هي قضية الفلسطينيين، باعتبارها أرضهم السليبية، فإنها قضية الأمة العربية والإسلامية، لكون القدس موئل المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين، وثالث الحرمين، بل إنها أيضا قضية عادلة لكل القوى المحبة للسلام، لمكانة القدس، ورمزيتها في التسامح والتعايش بين مختلف الأديان.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يظل دعم قدرات إخواننا المقدسيين، وتعزيز صمودهم، رهينا بتعبئة كل الموارد والإمكانات المادية المتاحة، واستثمارها في النهوض ببرامج التنمية البشرية بالقدس، والتصدي لإغلاق المؤسسات الفلسطينية الحيوية بها، ولمصادرة الأراضي والممتلكات، وفك الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليها، لعزلها عن محيطها الفلسطيني.

وهو ما نحرص على أن تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، تحت إشرافنا الشخصي، وذلك من خلال إنجاز خطط وبرامج ملموسة، صحية وتعليمية وسكنية واجتماعية لفائدة السكان الفلسطينيين بالقدس، تتوخى أساسا تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية، ودعم صمودهم في القدس.

ولن تستكمل هذه الاستراتيجية ما نتوخاه لها من شمول وتناسق، إلا بتعبئة وإشراك وانخراط الفاعلين الجدد في تنفيذها، بما لهم من نفوذ في مراكز صنع القرار، من مجتمع مدني دولي، وجاليات عربية وإسلامية، ووسائل الإعلام ذات الصيت المسموع وغيرهم من الفعاليات المؤثرة، قصد الاستثمار الإيجابي لمكانتها ولدورها في الدفاع عن عدالة قضية القدس.

وفي هذا الصدد، نجدد النداء الذي أطلقناه سنة 2009، بمناسبة المؤتمر الدولي حول القدس بالرباط، لإقامة تحالف عالمي بين كل القوى الحية الملتزمة بالسلام والمؤمنة بقيم التسامح والتعايش لاتقاد مدينة السلام والحفاظ على موروثها الحضاري والإنساني المشترك.

حضرات السيدات والسادة،

إن تفعيل هذه المقترحات العملية، بقدر ما يجب أن يندرج في نطاق رؤية شاملة ومتعددة الأبعاد، فإنه يقتضي مضاعفة الجهود وتضافرها للدفاع عن القدس، وذلك في إطار من التناسق والتفاعل بين التحرك الرسمي والشعبي، وبالأساس التكامل بين العمل العربي والإسلامي، وبينهما وبين الفاعلين الجدد في المجتمع الدولي.

وإننا لتتطلع إلى أن يشكل هذا الملتقى الدولي سنداً قوياً للقدس والمقدسيين، وتنويراً أعمق لرأي العام العالمي، بعدالة ومركزية قضية مدينة القدس السليبية.

والله تعالى نسأل أن يسدد خطانا، لتحقيق كل ما يخدم السلام، والحفاظ على هوية مدينة السلام، لتظل ملتقى للتعايش والوئام بين أتباع جميع الأديان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية
فاس، 27 ربيع الثاني 1433 هـ الموافق 20 مارس 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن يحتضن المغرب، الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية، الذي ينعقد تحت رعايتنا السامية، برحاب جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

ومما يضيف على مؤتمرهم أهمية خاصة، كونه ينعقد بفاس، العاصمة الروحية والعلمية للمملكة، هذه المدينة العريقة التي عرفت تأسيس أقدم جامعة في العالم، وهي جامعة القرويين، التي ظلت منذ عشرة قرون خلت، مركز إشعاع فكري وثقافي، وملتقى للتفاعل والتعايش الحضاري، وجسرا للتواصل العلمي والمعرفي بين المشرق والمغرب.

ونود التنويه بانتظام انعقاد هذا الملتقى الهام، باعتباره آلية للتشاور والنقاش، حول مختلف القضايا والإشكالات المرتبطة بالجامعات العربية، ولا سيما في هذه المرحلة التاريخية، التي يجتازها العالم العربي، والمطبوعة بشتى التحولات العميقة والمتسارعة.

وإن اختياركم لموضوع «مستقبل الجامعات العربية في ظل المتغيرات في العالم العربي» إنما يعبر عن تزايد الوعي بضرورة أن تنهض الجامعات العربية بأدوار محورية، في سبيل تحقيق التنمية، والمساهمة في تكوين وتأهيل الشباب العربي، لرفع مختلف التحديات التي تواجه بلداننا، لما فيه صالح شعوب أمتنا الشقيقة.

وكما لا يخفى عليكم فإن تقدم الأمم والشعوب يقاس اليوم بمدى نجاعة أنظمتها في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وإشعاع جامعاتها ومؤسساتها ومراكزها العلمية.

بيد أن وضعية الجامعات العربية ومكانتها في الترتيب الدولي للجامعات، من حيث البحث العلمي وتخريج الكفاءات العالية والاستحقاقات العلمية في ميادين الابتكار والتكنولوجيا، توجد، مع كامل الأسف، في مراتب متأخرة بفعل تداخل العديد من الأسباب والمعوقات الذاتية والموضوعية.

واليوم، وقد أصبح العالم يتطلع إلى عولمة أكثر إنسانية وإنصافاً وتعددية، فإن الجامعات العربية مدعوة إلى تكريس قيم ومبادئ الديمقراطية والحكامة الجيدة والمشاركة الإيجابية والعقلانية والفكر النقدي المتنور وحرية التعبير والاجتهاد وتشجيع البحث والابتكار والتنافسية وترسيخ هذه القيم المثلى والانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك هو سبيلها القويم للانخراط الإيجابي في دينامية المتغيرات العربية والتحول العالمية.

ومن هذا المنظور، ما فتئنا نعمل على جعل الجامعة المغربية في صلب نموذجنا الديمقراطي التنموي وذلك بحرصنا القوي على إصلاحها وتحديثها ورفع من جودتها لتكون فاعلاً أساسياً في إعداد النخب القادرة على خدمة بلدها ومصدراً لإبداع الفكر المتنور وقوة اقتراحية بناءً للاستراتيجيات القويمة وللمساهمة في صنع التوجهات الكبرى للسياسات العمومية والاندماج في مجتمع المعرفة والتواصل في حفاظ على هويتنا الحضارية.

ومهما تكن الجهود التي يبذلها كل قطر عربي في سبيل الارتقاء بجامعاته، فإن ذلك يظل رهيناً بمدى التعاون الجامعي على المستوى الدولي بصفة عامة وبين الجامعات العربية بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى تضافر جهود الجامعات العربية ودعم تطوير أدائها وتعزيز استقلالها وإلى الاستثمار الأمثل لإمكاناتها ووضع آليات للتنسيق والتكامل والتفاعل فيما بينها، ولا سيما من خلال الرفع من مستوى تبادل الأساتذة والطلبة، والخبرات والتجارب، وفتح آفاق أرحب للتعاون بين جميع مكوناتها، بما يؤهلها لرفع التحديات الراهنة والمستقبلية وتأهيل الشباب العربي، الرصيد الحقيقي لبلداننا الشقيقة.

كما ندعوكم لمواصلة العمل على تحقيق أهداف اتحاد الجامعات العربية، وخاصة ما يتعلق منها بتشجيع إنشاء مراكز البحوث، ودعم البحوث العلمية المشتركة وتبادل نتائجها، والعناية بالبحوث التطبيقية، وربط موضوعاتها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوثيق التعاون بين الجامعات العربية، وتنسيق جهودها فيما بينها، ومع الجامعات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ولا سيما فيما يسير مستجدات العصر، وتقنيات التعليم وأنماطه الحديثة.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان للجامعات دورها الأساسي في الميدان الأكاديمي، فإن هذا الدور لا يقل أهمية في ميدان البحث العلمي، الذي نعتبره خير ضمان لمستقبل الأجيال القادمة، فالعلم والبحث العلمي هما السبيل القويم لتمكين الإنسان العربي من القيام بدوره الريادي في تقدم وطنه وتنمية ثرواته، والإسهام بنصيبه المستحق في بناء الحضارة الإنسانية.

وفي هذا السياق، ينبغي العمل على خلق أقطاب علمية عربية، وشبكات للبحث العلمي بين مختلف الجامعات العربية، على غرار مثيلاتها بالبلدان المتقدمة، وإلى الاهتمام بالتميز والابتكار والإبداع بصفة عامة، وتشجيع الموهوبين في مختلف التخصصات والحقول المعرفية، وفتح باب المستقبل أمامهم.

ونوهوا بالجامعات العربية بدورها على أكمل وجه، رهين بتعاونها على تقليص الفجوة بين بلدان العالم العربي والدول المتقدمة في ميدان التكنولوجيات الحديثة، ومواكبة المستجدات في هذا المجال. وهو ما يقتضي دعم الجامعات العربية بالأطر والكفاءات العليا، وتمكينها من العتاد العلمي والأكاديمي اللازم، وبالموارد المالية الضرورية.

وإذا كانت مختلف الدول العربية تقوم بمجهودات كبيرة، من أجل تمويل جامعاتها، فإن هذا التمويل ينبغي أن يتبلور في إطار تعاقدات وشراكات مضبوطة، وفي نطاق حكمة جيدة، لضمان الالتزام بالأهداف المسطرة.

وبموازاة ذلك، يجب على الجامعات العربية أن تعمل على تنمية قدراتها التمويلية الذاتية، عن طريق السعي إلى الحصول على موارد وإمكانات خاصة بها، ولاسيما من خلال الخدمات التي توفرها للقطاعين الخاص والعام.

كما يتعين تضافر الجهود والتنسيق بين التعليم العالي العام والتعليم العالي الخاص، من أجل بلوغ الجودة المنشودة في البرامج وفي التكوين، وبالتالي نهوض الجامعة بدورها في تحقيق أهداف التنمية، في إطار من المساواة وتكافؤ الفرص والاستحقاق، والتضامن والعدالة الاجتماعية، وفي التزام بالمقاييس والمعايير المتعارف عليها دولياً.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لو اتفقنا بأن النقاش العلمي والأكاديمي البناء، والآراء والمقترحات الوجيهة، التي ستصدر عن هذا المؤتمر الهام، لما هو مشهود للمشاركين فيه، من كفاءة وغيره على الجامعات العربية، ستساهم في إيجاد أجوبة خلاقة لمختلف القضايا والإشكالات المرتبطة بها، والارتقاء بمستواها في مجالات التعليم العالي، والتكوين والبحث العلمي، لتكون منارة للعلم والمعرفة، ودعمه لتوطيد البناء الديمقراطي وقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، والانخراط في المجتمع العالمي للمعرفة والاقتصاد الجديد.

وإذ نرحب بكم ضيوفاً كراماً في بلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم طيب المقام بين ظهرانينا، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل أعمالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسائل من جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس
إلى رؤساء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن والعديد من الشخصيات العالمية
بشأن التطورات الخطيرة بالقدس
الرباط، 07 جمادى الأولى 1433 هـ الموافق 30 مارس 2012م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، رسائل ملكية سامية إلى قادة الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن، أصحاب الفخامة السادة باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وديم تري ميدفيديف، رئيس فيدرالية روسيا، ونيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، وهو جنطاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية، وديفيد كامرون، الوزير الأول البريطاني، «بشأن التطورات الخطيرة التي تعرفها مدينة القدس، بفعل تمادي السلطات الإسرائيلية في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تغيير الوضع القانوني، والمعالم التاريخية والروحية والإنسانية لهذه المدينة المقدسة».

وقد أكد جلالتة بأن «قضية القدس، باعتبارها عنصرا جوهريا وحاسما في تفاعلات الصراع المرير بمنطقة الشرق الأوسط، قد صدرت بشأنها قرارات أممية، تؤكد ضرورة المحافظة على الطابع القانوني الخاص للقدس الشرقية، كأرض محتلة، وتعتبر كل الإجراءات التي من شأنها تغيير هويتها والمساس بوضعيتها الحالية، لاغية».

ويضيف جلالة الملك: «لقد لاحظنا، بعميق الانشغال، أن الفترة الأخيرة شهدت تزايدا في أعمال البناء الاستيطاني على أراضي المواطنين الفلسطينيين في القدس، وتصعيدا في الحفريات وفي عمليات هدم منازل المواطنين المقدسين، وترحيلهم القسري، والاقترحات المتكررة لباحات المسجد الأقصى، بل ومنع المصلين من الدخول إليه لأداء شعائرهم الدينية».

وقد أدان جلالة الملك، رئيس لجنة القدس «هذه الإجراءات اللامشروعة والأحادية الجانب، وغيرها من الانتهاكات التي تمس بحقوق الفلسطينيين، والتي تتنافى، جملة وتفصيلا، مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما أن هذه السياسة الممنهجة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية ترمي بالأساس إلى طمس هوية القدس العربية-الإسلامية والمسيحية على السواء، وإحاطتها بطوق من المستوطنات، بهدف عزلها عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية».

ولنا اليقين، يضيف جلالة الملك، بأن «هذا المخطط سيزيد من حدة التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، لا يمكن التكهن بنتائجها، في ظل الأوضاع العامة التي تعيشها المنطقة برمتها. مما سيفضي، لا محالة، إلى تقويض كل فرص السلام في المنطقة».

وفي هذا الصدد، شدد جلالتة على أن «المملكة المغربية، التي تؤمن إيماناً راسخاً ومطلقاً بخيار السلام، لواقعة من أن فرض الأمر الواقع بالقوة، لن يؤدي إلا إلى مزيد من التوتر والعنف واليأس».

ومن هذا المنطلق، أكد جلالة الملك «أنه لن يكون هناك سلام بمنطقة الشرق الأوسط بدون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، في ظل السلم والأمن والحرية والتعايش بين مختلف الأديان السماوية».

واعتباراً لما لهذه الدول الصديقة من دور وازن وفاعل في المجتمع الدولي، ولاسيما كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، أو في الرباعي الدولي، فقد عبر جلالة الملك عن تطلعه بأن تقوم هذه الدول بما تقتضيه خطورة الوضع، من مساعٍ لدى الحكومة الإسرائيلية، من أجل حملها على وقف جميع الممارسات المنافية للقرارات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وفي الأخير، جدد جلالة الملك التأكيد على إرادته الراسخة واستعداده الدائم «لمواصلة المساعي الهادفة لخدمة السلام، وإيجاد حل عادل وشامل ودائم بالمنطقة، في إطار مقررات الشرعية الدولية، بما يكفل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ويضمن لكافة شعوب المنطقة، العيش في أمن وسلام ووثام».

كما وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رسائل في هذا الموضوع، وانطلاقاً من الحيثيات والاعتبارات نفسها إلى كل من:

- معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، باعتباره المؤتمن على تنفيذ قرارات المنظمة الأممية، والساهر على احترام الشرعية الدولية، وبصفته كذلك عضواً في الرباعي الدولي؛

- معالي السيد هيرمان فان رويوي، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، بالنظر للدور الفاعل الذي يقوم به الاتحاد داخل الرباعي الدولي، وكذا لانخراطه ومشاركته الوازنة في المسار الواعد للتعاون في الفضاء الاستراتيجي الأورو-متوسطي؛

- قداسة البابا بنديكت السادس عشر، اعتباراً لمكانته الروحية، واهتمامه المتواصل بالسلام عبر ربوع العالم، وخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، مهد الأديان، والنظر لحرصه على الحفاظ على المقدسات المسيحية الكاثوليكية بالقدس، والتعايش بين مختلف الأديان والمعتقدات؛

- معالي السيدة إيرينا بوكوفا، المدير العام لمنظمة اليونسكو، انطلاقاً من الأهداف النبيلة التي تسعى منظمة اليونسكو إلى تحقيقها، والمتمثلة في رعاية الموروث الإنساني والحضاري العالمي، واعتباراً لقرارات منظمة اليونسكو ومجلسها التنفيذي ذات الصلة بصيانة التراث الثقافي لمدينة القدس وبالوضع التعليمي والسكاني والثقافي بها.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية
مراكش، 25 جمادى الأولى 1433 هـ الموافق 17 أبريل 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن نتوجه إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية لعام 2012، التي أضفينا عليها رعايتنا السامية، تقديراً منا للدور الذي تضطلع به في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وتعزيز مسار العمل العربي المشترك.

ويسرنا أن نرحب بضيوف المغرب الكرام، أصحاب المعالي والسعادة، رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في هذا الملتقى الهام، الذي ينعقد بمدينة مراكش الحمراء، والذي تشرف المملكة المغربية باحتضان أشغاله للمرة الرابعة.

ذلك، أننا نعتبر الهيئات المالية العربية، رافعة أساسية لتطوير التعاون والتكامل بين الأقطار العربية الشقيقة، وتحقيق الاندماج الاقتصادي المنشود، في عصر التكتلات الإقليمية والدولية. وهو ما سيمكن بلداننا مجتمعة، من رفع التحديات التنموية ومواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم، أن اجتماعاتكم تنعقد اليوم، في سياق ظرفية إقليمية ودولية استثنائية، تتميز بتطورات متلاحقة، من جراء ما تشهده منطقتنا العربية من تحولات عميقة، في تفاعل مع تطلعات وانتظارات شعوبها ومواطنيها، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية للأزمة العالمية، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية بوطننا العربي.

كما أن هذا الملتقى الهام، يلتئم في ظل انبثاق نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، يتميز بالتنافسية القوية والتأثير المتزايد للاقتصاديات الصاعدة وللقطاع الخاص.

إن هذا الواقع الجديد، يستوجب انتهاج حكمة اقتصادية ومالية جديدة، والرفع من تنافسية اقتصادياتنا، بما يمكنها من تبوء مكانة فاعلة في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل، والمهن العالمية الجديدة. وهو ما يقتضى تطوير منظومات الابتكار والبحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة، والملاءمة بين التكوين والتشغيل.

كما ينبغي العمل على اعتماد مقاربات إرادية، وجيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية، من أجل إيجاد حلول مبتكرة وواقعية، جديدة بالتفاعل الإيجابي مع العولمة، وبالتصدي لتقلبات الظرفية العالمية، ومعالجة الإشكاليات الكبرى، كالفقر والهشاشة، وتوفير الأمن الغذائي، وندرة الماء، والتغيرات المناخية، فضلا عن إشكالية تحرير التجارة واختلال الأسواق المالية العالمية.

ولهذه الغاية، يتعين على الهيئات والمؤسسات المالية العربية، تبني مفهوم جديد للنمو يتوخى إدماج كل الفئات الاجتماعية، ولاسيما منها الشرائح التي تعاني التهميش والإقصاء، ويستهدف التوزيع الأمثل لثماره، من خلال توفير الشغل، وخاصة لفائدة الشباب، والسكن والخدمات الصحية والتعليمية للجميع، من أجل ضمان أسباب العيش الكريم للمواطن العربي.

ونغتنم هذه المناسبة، لنؤكد على الدور المحوري لمؤسساتكم في التجسيد الملموس لوشائج الأخوة العربية التي تجمع شعوبنا الشقيقة. بفضل تمويلها لمشاريع التنمية المشتركة التي تعكس إيجابا على المواطن العربي بتمكينه من أسباب العيش الكريم، فإن هيئاتكم تضفي مدولا ملموسا على العمل العربي المشترك وتقويه بدعامة عصرية، ألا وهي دعامة الاقتصاد والتنمية.

وهو ما يجعل هذه الهيئات مدعوة إلى تكثيف أنشطتها وتسخير كل طاقاتها وإمكاناتها، لمواكبة جهود الدول العربية فيما يخص تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية، عبر وضع آليات جديدة في مستوى التحديات المطروحة أمام بلداننا، في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والنجاعة الطاقية وتوفير الماء الشروب والوقاية من مخاطر التغيرات المناخية؛ وكل ذلك في نطاق تنمية بشرية مستدامة ومتوازنة.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أهمية قيام الهيئات المالية العربية بتشجيع إقامة المشاريع العربية، ذات البعد الاندماجي والإقليمي، للمساهمة بفعالية، في ورش التكامل الاقتصادي المنشود بين أقطار وطننا العربي، مع التركيز على المشاريع الإنمائية العربية المشتركة، وبالأخص مشاريع البنية التحتية التكاملية، كالربط الكهربائي والبري والسككي والبحري والشبكات الرقمية والمشاريع الزراعية، لضمان الأمن الغذائي، وتدبير الموارد المائية والطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي صلب هذا التوجه، تتزايد ضرورة تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع القطاع الخاص؛ باعتباره محركا أساسيا للنمو والتنمية، ومنتجا للثروات، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تلعب دورا محوريا في خلق فرص الشغل.

وإننا إذ نسجل، بكل تقدير واعتزاز، الجهود المهمة التي ما فتئت تبذلها الهيئات المالية العربية، في مجال دعم الاستثمارات والتدفقات المالية بين البلدان العربية، ننتطلع إلى مواصلة هذه الجهود عبر زيادة فرص الاستثمار التشاركي العربي.

وفي هذا السياق، نعبر عن إشادتنا بعلاقات الشراكة النموذجية التي تربط المغرب بالمؤسسات المالية العربية؛ متطلعين إلى المزيد من التعاون المثمر من أجل تطويرها، وخاصة بفضل ما يوفره المغرب من مناخ أنسب للاستثمار، وما أطلقه من إصلاحات هيكلية ومن مخططات استراتيجية تنموية طموحة.

وانطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بأن تقدم أقطارنا ونماء شعوبنا الشقيقة، لا يمكن أن يتم بمعزل عن محيطنا الإقليمي، فإننا نؤكد، بصفة خاصة، على ضرورة دعم الجهود التنموية للبلدان الإفريقية وجعلها ضمن أولويات العمل العربي المشترك، الذي نتطلع إلى أن يشكل نموذجاً رائداً للتعاون جنوب-جنوب.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءكم اليوم، الذي ينعقد للنظر في حصيلة النشاط التمويلي لمؤسساتكم، يشكل فرصة سانحة لتأمل وتقييم الجهود المبذولة، في سبيل تعزيز مسيرة الاندماج العربي واستشراف آفاقه المستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم ونوعية التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تواجهها منطقتنا العربية.

وفي هذا الصدد، نشيد بعزمكم القوي على مضاعفة الجهود وتعبئة المزيد من الموارد والإمكانات، لكسب رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في سبيل بلوغ نمو قوي ومستدام، يشارك الجميع في تحقيقه وجني ثماره، ويضمن التوازنات الاقتصادية والمالية المقترنة بالحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

وإننا لعلى يقين، من أن اجتماعاتكم ستكون مثمرة، وبأن ما ستسفر عنه من نتائج، سيساهم في تعزيز دور وفعالية مؤسساتكم، لرفع التحديات التنموية في منطقتنا العربية وتعميق فرص الاندماج والتكامل فيما بين بلدانها، بما يخدم مصالح شعوبها الشقيقة.

وإذ نجدد الترحيب بكم، في بلدكم الثاني المغرب، لندعو الله تعالى أن يوفقكم، ويكلل جهودكم بالنجاح والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في إحياء ذكرى الاعتداء الإرهابي
على مقهى «أركانة»
مراكش، 07 جمادى الثانية 1433 هـ الموافق 28 أبريل 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
أفراد أسر ضحايا الاعتداء الإرهابي لأركانة،
حضرات السيدات والسادة،

في مثل هذا اليوم من السنة الماضية، طالت أيادي الغدر والعدوان حياة عدد من الأبرياء، بعمل إرهابي شنيع، استهدف ساحة جامع
الفنا بمدينة مراكش الحمراء، ومقهى أركانة بالذات.

وإننا لنستحضر، بكل تأثر وإكبار، الأرواح الطاهرة لهؤلاء الضحايا، الذين شاءت الأقدار أن يتواجدوا في تلك اللحظة من الزمن،
في فضاء من التراث العالمي للإنسانية بمدينة آمنة مطمئنة، لظالما فتحت قلبها لزوارها. ولم يكن ليخطر على بال أحد منهم أن يد
العدوان ستطالهم، رحمهم الله مع الشهداء من عباده، المنعم عليهم بالجنة والرضوان.

وبمزيج من مشاعر التأثر والأمل، نجدد التعبير لكافة الأسر المكلومة وذويهم، من مختلف الجنسيات، من فرنسا وهولندا وسويسرا
وبريطانيا وكندا ومن المغرب، عن أصدق مشاعر تعاطفنا وتضامننا معهم في فقدان أعزائهم.

كما نجدد الإعراب للمصابين في هذا العدوان الجبان، عن أصدق تمنياتنا لهم بالشفاء الكامل، واسترجاع صحتهم وعافيتهم، وتجاوز
الآثار الصعبة التي خلفها هذا الإجرام الآثم في أنفسهم.

إن هذا العمل الإرهابي الشنيع لم يستهدف المغرب ومدينة مراكش فقط، وإنما استهدف، يائسا، أيضا ما يجمع بلادنا بدول صديقة
تربطها وشعوبها بالمملكة أو اصر متينة من التشبث بالقيم المثلى للإخاء والتضامن والتواصل والتفاهم والديمقراطية والتقدم.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نجدد إدانتنا وبكل قوة للإرهاب المقيت، بكل أشكاله، ومهما كانت دوافعه وأسبابه، لكونه يتنافى مع القيم الإسلامية السمحة، ومع المبادئ الكونية السامية، التي تقدر الحق في الحياة، الذي حرصنا على تكريسه في صدارة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، في الدستور الجديد للمملكة.

فكان الإجماع الشعبي على هذا الدستور الديمقراطي المتقدم، خير برهان على أن الإرهاب لن يزيد المغرب والمغاربة إلا إصرارا على السير إلى الأمام، في ترسيخ التطور الديمقراطي والانفتاح، ونبذ نزوعات وعصابات الإرهاب الظلامية المقيتة، حيثما كانت.

وفي ظرفية يتزايد فيها خطر الإرهاب دوليا وفي محيطنا الجهوي الإفريقي، نؤكد التزام المغرب الراسخ بمواصلة انخراطه الفعال في الجهود الجهوية والدولية الهادفة للتصدي لهذه الآفة العابرة للحدود، والتي لا دين لها ولا وطن، ومحاربة شبكاتها وعصابات الإجرامية بلا هوادة، والعمل على تجفيف منابعها.

ونود في هذا المضمرة، تجديد الإشادة بالمصالح الأمنية الوطنية، بكل مكوناتها، وما أبانت عنه من احترافية وفعالية وتعبئة وبقظة، في القيام بواجبها الوطني والمهني، في حماية أمن وطمأنينة المواطنين وممتلكاتهم، ورصد وإفشال المحاولات والمؤامرات العدوانية، وتفكيك الشبكات الإرهابية، التي تحاول يائسة المس بأمن الوطن واستقراره، ومكاسبه الديمقراطية، ومسيراته التنموية.

كما نؤكد نهج المغرب الراسخ في التصدي للإرهاب، باستراتيجية شمولية، ومتعددة الأبعاد، يتكامل فيها الجانب الأمني، مع التقدم الديمقراطي والعمل التنموي، ومع الإبداع الثقافي والفكري المتنور، في التزام بسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه، وفي ظل سلطة القضاء.

حضرات السيدات والسادة،

إن عزمنا القوي على مواصلة الحرب ضد الإرهاب المقيت، لا يعادله إلا إصرارنا على المضي قدما في توطيد النموذج الديمقراطي التنموي المتميز، الذي ارتضاه المغاربة جميعا، في اعتزاز بهويتهم الروحية والحضارية العريقة، القائمة على الاعتدال والتسامح والانفتاح، ونبذ نزوعات التطرف والانغلاق والعدوان.

كما أننا حريصون على أن يظل المغرب، بحول الله وتوفيقه، وإرادة جميع أبنائه، واحة أمن واستقرار، ومنارة مشعة للحوار والسلام، والتسامح والتفاعل الإيجابي بين مختلف الديانات والثقافات والحضارات.

وستظل مدينة مراكش الفيحاء، بفضل شهامة ونبل وبهجة سكانها، وكرم ضيافتها، وعراقتها التاريخية وانفتاحها على كل الحضارات، القلب النابض للسياحة المغربية، وملتقى للتواصل والتعارف والتفاهم، وقبله لضيوف المغرب الكرام من مختلف الشعوب والأقطار، حيث يجدون فيها، على الدوام، ما تهفو إليه قلوبهم من طمأنينة وسلام، وما تصبو إليه نفوسهم من راحة واستجمام، وما يخالج مشاعرهم من مودة ووئام.

ولا يفوتنا في الختام، أن نتوجه بعبارات الشكر والتقدير، لكل من ساهم في تنظيم هذه التظاهرة المخجلة لهذه الذكرى الأليمة، التي بقدر ما هي تكريم لأرواح الضحايا الأبرياء، فإننا نعتبرها أيضا رسالة من ذوي الضمائر الحية والإرادات الحسنة، للتأكيد على نبذ الإرهاب والعدوان والإجرام، والدعوة للإخاء والمحبة والسلام، وإشاعة مشاعر التفاؤل والأمل في المستقبل.

قلوبنا ودعواتنا مع الضحايا وذويهم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى حفل تخليد الذكرى الثلاثين لتأسيس المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
الرباط، II جمادى الثانية 1433 هـ الموافق 03 ماي 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إليكم بمناسبة احتفال المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالذكرى الثلاثين لتأسيسها.

وقد أبننا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذه التظاهرة الهامة، تكريما لهذه المنظمة، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وتقديرا لرسالتها الحضارية في الحفاظ على الهوية الإسلامية، ولإسهامها في النهوض بالعمل الإسلامي المشترك.

فمنذ تأسيسها بمدينة فاس، في الثالث من شهر مايو سنة 1982، برعاية كريمة من والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، ما فتئ المغرب يحتضن هذه المنظمة العتيدة، مقرا ودعما، لتحقيق أهدافها النبيلة، بما يستجيب لتطلعات شعوبنا الإسلامية الشقيقة، التواقاة إلى المزيد من المعرفة والعلوم والثقافة لرفع التحديات الراهنة والمستقبلية.

لقد شكل تأسيس هذه المنظمة، كمؤسسة متخصصة، تطورا نوعيا في العمل الإسلامي المشترك، من أجل بناء قاعدة متينة للنهضة الحضارية للعالم الإسلامي، وخدمة أهداف التنمية التربوية والتعليم في البلاد الإسلامية، ومواكبة المستجدات العلمية والثقافية والإعلامية، وذلك وفق رؤية شمولية، وفي إطار من التعاون والشراكة، وتنسيق الجهود وتكاملها بين الدول الأعضاء.

وإننا لنسجل بكل تقدير، الإنجازات الهامة التي حققتها المنظمة، خلال العقود الثلاثة الماضية، بفضل الخطط والاستراتيجيات التي اعتمدها لتطوير مناهج التربية والتعليم في البلاد الإسلامية، ومواكبة المستجدات العلمية وتشجيع البحث العلمي والنهوض بالثقافة الإسلامية، فضلا عن إسهامها الفاعل في حوار الثقافات وتحالف الحضارات والتعايش وقبول الآخر، والتربية على مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة المسؤولة، وإشاعة قيم الشورى والتعددية.

كما نشيد بما تقوم به كفضاء للتفكير وتبادل الآراء والخبرات، يجمع عددا من المفكرين والأكاديميين والشخصيات الإسلامية والدولية المرموقة في مجال تخصصها، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي والتقني والأكاديمي للدول الأعضاء، وللأقليات والجاليات الإسلامية، وتقديم منح دراسية لطلبة هذه الدول.

وبفضل هذا العمل المنظم والتخطيط المحكم، أصبحت الإيسيسكو اليوم، إحدى المنظمات الإقليمية المتخصصة الأكثر إشعاعا ونجاحا في النهوض برسالتها الحضارية، والمشهود لها بالمصداقية، وبالحضور الفاعل في الساحة الدولية، وذلك في إطار من التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، نود التعبير عن عميق تقديرنا لمعالى الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، لما يبذله من جهود مخلصه على رأس الأمانة العامة للمنظمة، بما هو مشهود له به من غيرة إسلامية صادقة، ومن كفاءة واقتدار، وحكمة وحنكة وبعد نظر، في سبيل الارتقاء بهذه المؤسسة إلى أعلى المستويات، والدفع قدما بالعمل الإسلامي المشترك، في نطاق اختصاصها.

وإننا إذ نؤكد دعم المملكة المغربية الموصول للمنظمة، مثنين مساهمات جميع الدول الأعضاء في بلورة وتجسيد خططها واستراتيجياتها على أرض الواقع، لندعو إلى المزيد من التضامن والتنسيق والتعاون بين بلدان العالم الإسلامي، في مجالات التربية والتكوين، والعلوم والتقنيات الحديثة للاتصال، والتنمية المستدامة لتأهيل أجيالنا الصاعدة والمقبلة للانخراط في الحضارة الكونية، واثقة من نفسها، معتزة بهويتها العريقة، ومساهمة في ترسيخ قيمها الخالدة، وتحصينها من التطرف والفراغ الروحي، ومن السقوط في التبعية والاستلاب.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في عالم مطبوع بتسارع التحولات، وتواتر الأزمات، وباهتزاز المرجعيات، مع ما يترتب عن ذلك من تزايد نزوعات التعصب، والتطرف والانغلاق فإن الدوافع التي كانت وراء إنشاء منظمة الإيسيسكو، أصبحت اليوم أكثر راهنية، ولا سيما ما يتعلق منها بتحسين الشخصية الإسلامية وثقافتها، والحفاظ على هويتها، في إطار من الانفتاح على العصر، والانخراط في مجتمع المعرفة والاتصال.

وأمام هذا الواقع المشحون بشتى التحديات، فإن المنظمة مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى التفاعل الإيجابي مع تطلعات الشعوب الإسلامية، إلى المزيد من التضامن والتنمية البشرية والمستدامة، ودعم البرامج والأوراش الهادفة لمحاربة الأمية والجهل والانغلاق، التي تمس فئات عريضة من ساكنة مجتمعاتنا، والعمل على تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي والإعلامي بين الدول الأعضاء.

وفي نفس السياق، ينبغي اعتماد مقاربات جديدة وفعالة، لمواكبة التطورات المتلاحقة التي يعيشها العالم في مختلف المجالات، وخاصة في ميدان المعلومات والتكنولوجيات الحديثة، لما لذلك من ارتباط وثيق بالتنمية البشرية والاقتصادية والثقافية.

فالتربية لم تعد اليوم شأنا منحصرًا في دور الأسرة والمدرسة والمجتمع، بل أصبحت لها فضاءات جديدة وموازية، تتيحها الثورة التكنولوجية والرقمية التي يشهدها العالم، من خلال وسائل الاتصال والتواصل، بما لانتشارها الواسع والسريع من تأثير مباشر على ثقافة الأفراد والجماعات، وبالتالي على مجتمعاتنا.

وأمام حجم التحديات الراهنة والمستقبلية، وخاصة في مجال التكنولوجيات الرقمية، فإن أمتنا مطالبة، دولا ومجتمعات ومنظمات، بالاعتماد على مؤهلاتها وقدراتها الذاتية، وانتهاج سياسة التضامن الفعال والصادق، لرفع التحدي المصيري لردم الهوة الرقمية بين

الدول الإسلامية والبلدان المتقدمة، وبالتالي كسب رهانات العلم والابتكار، الذي يفتح آفاقاً رحبة لتحقيق التنمية في جميع المجالات، باعتبارها أسبقية ملحة لشعبنا، خاصة وأنها أصبحت وثيقة الارتباط بالميدان الرقمي.

ووعياً منا بضرورة جعل تنمية الإنسان في صدارة الأولويات، التي يتعين على المجتمعات الإسلامية النهوض بها، فإن المنظمة مدعوة لتقديم مساهماتها في بلورة نموذج تربوي حضاري، يسير العصر، وينهل من الرصيد الغني لعلماء أمتنا ومفكرها الأفاضل، ومن القيم الإسلامية الحقّة، القائمة على الحوار والوثام والتسامح والسلام، والتي شكلت، على مر العصور، معيناً لا ينضب استمدت منه مختلف الحضارات الإنسانية.

وهو ما يقتضي العمل على إيجاد أنجع السبل والآليات للارتقاء بالعلوم والثقافة ورجالها في بلداننا الإسلامية، للنهوض بدورها المحوري، كقاطرة مجتمعية فاعلة في تحقيق النمو والتقدم، وترسيخ الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى تكثيف الجهود الجماعية، ومواصلة دعم المنظمة في هذا المجال، ومدّها بكل الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها النبيلة.

وإننا لو اتقون بأن هذه المنظمة العتيقة، التي اعتبرها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، بمثابة «ضمير الأمة الإسلامية»، ستساهم بفضل دعم الدول الأعضاء، بعملها الجاد في تحقيق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، وتجسيد التضامن الإسلامي على أرض الواقع، والتعاون على «البر والتقوى» والعمل الصالح.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت منظمة الإيسيسكو تعمل جاهدة على النهوض بالتربية والعلوم والثقافة بدول العالم الإسلامي، فإننا نود الإشادة أيضاً بمساهماتها الفعالة في الدفاع عن مدينة القدس، والحفاظ على هويتها الروحية والثقافية، وصيانة معالمها الحضارية والأثرية، سواء من خلال فضح الانتهاكات الإسرائيلية السافرة للمقدسات الدينية بها، وتماديها في تدمير المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية الفلسطينية بهذه المدينة السليبة، أو من خلال جهودها لتسجيل المواقع الأثرية والطبيعية الفلسطينية بها في قائمة التراث الإنساني العالمي.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، ما فتئنا ندين تصرفات السلطات الإسرائيلية اللامشروعة في الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، وممارستها العدوانية لتشيويه وطمس الهوية الحضارية لهذه المدينة الصامدة، كأعمال الحفر والتنقيب في محيط المسجد الأقصى، وتصعيد عمليات البناء الاستيطاني على أراضي الفلسطينيين، وهدم منازل المواطنين المقدسين، وترحيلهم القسري.

وأمام هذا الوضع المقلق، نؤكد ضرورة تنسيق الجهود والمبادرات للتصدي لهذه التصرفات المرفوضة، التي تخالف قرارات الشرعية الدولية والمواثيق الأممية، وتتنافى مع تعاليم الديانات السماوية ومع القيم الإنسانية المثلى.

وسنواصل جهودنا واتصالاتنا مع القوى المؤثرة والفاعلة على الساحة الدولية، من أجل الضغط على الحكومة الإسرائيلية، لحملها على توقيف مخططاتها الهادفة لتغيير الطبيعة السكانية والعمرانية لهذه المدينة المقدسة، وصون معالمها الثقافية الروحية التي ترمز لتعايش الأديان السماوية.

وستظل قضية القدس الشريف، بصفة خاصة، والقضية الفلسطينية بصفة عامة، في صلب اهتماماتنا، مؤكدين مواقفنا الثابتة، ودعمنا الموصول لكفاح الشعب الفلسطيني ومساندتنا لكل الجهود والمبادرات الخيرة الهادفة لإقرار سلام عادل وشامل ودائم، يضمن الحقوق الفلسطينية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، الكاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشريف. دولة قابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، في ظل الأمن والسلام والاستقرار والوئام لكافة شعوب المنطقة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تخليد الذكرى الثلاثين لتأسيس منظمة الإيسيسكو ينبغي أن يشكل لحظة قوية لاستشراف المستقبل، أكثر مما هو التفاتة إلى منجزات الماضي.

ومن ثم، فإننا واثقون من أن هذا الملتقى، بما يتوافر له من فعاليات فكرية مرموقة، ومشاركة وازنة لأعضاء المنظمة من شعوبنا الشقيقة، سيتمكن من بلورة نظرة مستقبلية بناءة وواعدة لعمل هذه المنظمة العتيدة.

وإذ نرحب بكم جميعا على أرض المغرب، بلد الحوار والملتقيات الدولية الكبرى، فإننا ندعو الله تعالى أن يوفقكم ويسدد خطاكم، ويعينكم على تحقيق ما تتطلع إليه أمتنا الإسلامية من موفور العزة والكرامة، واطراد التقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل تنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة
الدار البيضاء، 16 جمادى الثانية 1433 هـ الموافق 08 ماي 2012 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتولى تنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة.

وقد أينا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذا الحوار اعتبارا للعناية الفائقة التي ما فتئنا نوليها لهذا الإصلاح الجوهرى الذي جعلناه في صدارة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي نقودها، إيمانا منا بأن العدل هو قوام دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون التي نحن لها ضامنون وتحفيز الاستثمار والتنمية التي نحن على تحقيقها عاملون.

وقد سبق لنا في خطاب العرش لسنة 2008 أن دعونا لحوار واسع لبلورة مخطط مضبوط للإصلاح العميق للقضاء. كما حددنا المحاور الأساسية لهذا الإصلاح في خطابنا الموجه للأمة في 20 غشت 2009.

وقد حرصنا على تنويع هذا المسار الإصلاحي بمقتضيات الدستور الجديد للمملكة التي تنص على ضمان الملك لاستقلال القضاء وتكرس القضاء كسلطة مستقلة قائمة الذات عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية برئاستنا وبالنص على حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة ودور القضاء في حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحررياتهم. تلکم هي المرجعيات الأساسية لهذا الحوار الوطني الذي نريده مناسبة لتأكيد تشبث المغاربة بالنموذج الديمقراطي التنموي المغربي المتميز.

حضرات السيدات والسادة،

من منطلق نجاعة المقاربة التشاركية والإدماجية التي اعتمدناها في مختلف القضايا والإصلاحات الكبرى، فقد تم الحرص على أن تشمل التركيبة التعددية لهذه الهيئة العليا جميع المؤسسات الدستورية والقطاعات الحكومية والقضائية وتمثيلية وازنة للمجتمع المدني ومختلف الفعاليات المؤهلة المعنية بإصلاح منظومة العدالة.

ونود في هذا الصدد، أن نتوجه بعبارات التقدير لأعضاء هذه الهيئة الموقرة، منوهين بغيرتهم الوطنية وبكفاءتهم وخبرتهم ونزاهتهم وتنوع مشاربهم، داعين إياهم إلى الانصهار في بوتقة عمل وطني بناء.

وستتولى هذه الهيئة الاستشارية كإطار تعددي وتمثيلي يتيح انفتاح القضاء على محيطه الداخلي والخارجي، مهمة الإشراف على هذا الحوار الوطني ورفع مشاريع توصيات بشأن إصلاح منظومة العدالة لنظرنا السامي.

وإننا ننتظر منكم، لما هو معهود فيكم من روح المسؤولية الوطنية العالية انتهاز الاجتهاد الخلاق والإصغاء والانفتاح للتفعيل الأكمل لمشروع إصلاح العدالة.

كما ندعو جميع الفاعلين للتعبئة والانخراط في هذا الحوار الوطني الذي سنتعهده بالرعاية والمتابعة، غايتنا الجماعية بلورة ميثاق وطني واضح في أهدافه ومحدد في أسبقياته وبرامجه ووسائل تمويله ومضبوط في آليات تفعيله وتقويمه.

وستجدون في جلالتنا، كضامن لاستقلال القضاء وساهر على احترام الدستور وحقوق وحرريات الأفراد والجماعات خير سند لكم في النهوض بهذه المسؤولية الوطنية الجسيمة والنبيلة.

أعانكم الله وسدد خطاكم وكلل أعمالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

«الأمر اليومي» الموجه للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى 56 لتأسيسها

الرباط، 20 جمادى الثانية 1433 هـ الموافق 14 ماي 2012 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تحل اليوم ذكرى من ذكرياتنا الوطنية الخالدة، يوم أعلن جدنا المجاهد، أب الاستقلال، جلالة المغفور له الملك محمد الخامس رحمه الله، تأسيس القوات المسلحة الملكية، وأولى شرف قيادتها وتنظيمها لموحد البلاد ومؤسس المغرب الحديث، والدنا المنعم برحمة الله الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.

وإذ نخلد اليوم الذكرى السادسة والخمسين لهذا الحدث التاريخي العظيم، الذي عزز المغرب من خلاله استقلاله واستكمال سيادته ووحده، يسعدنا أن نوجه لكم أفراد قواتنا المسلحة الملكية، بمختلف مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، التهنية الخالصة والتقدير الكامل لما تبذلونه من جهد ومثابرة وتفان من أجل الحفاظ على الوطن والذود عن مصالحه العليا ومقدساته الوطنية.

وإنه لمن الواجب التذكير بالمعاني العميقة والدلالات السامية لما يشكله الاحتفال السنوي بهذه المناسبة الجليلة في الذاكرة الوطنية، وما نستحضره فيها من مشاعر الافتخار والاعتزاز بالبسالة المعهودة في الجندي المغربي وتفانيه في البذل والعطاء ونكران الذات، مع ما يستوجبه هذا الحدث من ضرورة العرفان لفضل الملكين الراحلين، المؤسس والبانى، المحرر والموحد، اعترافا وامتنانا لهما بما قدماه من جهود محمودة في إرساء دعائم المؤسسة العسكرية وبنائها.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

لقد واظبنا منذ أن قلنا الله الأمانة الكبرى على تخليد هذه الذكرى كسنة حميدة ورثناها عن سلفنا الصالح، ورعيناها لتكون لحظة نجدد فيها التواصل، ووقفه من أجل استلهام الدروس والعبر وإبراز المكتسبات والمنجزات وتقييمها، ليتسنى لهذه المؤسسة العريقة الاضطلاع بمهامها المنوطة بها بطمأنينة وعزيمة راسخة، معتبرين أن مناعة الوطن وصلابة مكوناته لا تكتمل إلا بتوفره على جيش قوي ومتماسك وراء قائده الأعلى، ودائم الاستعداد لخدمة قيم المجتمع المثلى والمحافظة على سلامة وأمن البلاد.

وإن استقراء النتائج الإيجابية للحصيلة المنجزة على مدار السنة المنصرمة، يجعلنا نشاطركم الافتخار ونثمن مجهودكم الدائم للرقى والتطلع للأفضل لكسب رهانات المستقبل فيما يخص تطوير الكفاءات المتعددة الاختصاصات ومواجهة التحديات الجديدة، بعضها مرتبط بزمنا العولمة وإرهاصاتها في مجالي الأمن والدفاع، كالجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة السرية والتخريب والاتجار في المخدرات وكذا مشاكل البيئة وما ينجم عنها من الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية الكبرى، مما يستلزم اليقظة والتأهب الدائم لمواجهة هذه الآفات وتحسين الوطن من مخاطرها.

إن جنودنا المرابطين في التخوم والحدود بأقاليمنا الجنوبية أو العاملين بالوحدات المختصة في مراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي الساهرين في يقظة وحزم، للحفاظ على مكتسبات الوطن من وحدة ترابية غير منقوصة وأمن داخلي وسلامة حدودنا من كل اختراق غير شرعي، لهم منا جميعا، سابغ عطفنا ورضانا، وتنوينا بمجهوداتهم التي لا يسترخصها الوطن.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

لقد سهرت جلالتنا دائما على رعاية شؤونكم والاهتمام بأموالكم وتوفير كل الوسائل المادية والمعنوية الممكنة من معدات عصرية متطورة وبنى تحتية حديثة ومنشآت اجتماعية بما يوافق تطلعاتنا نحو بناء جيش عصري، ذي فكر منفتح، أصيل في جوهره، متجدد في نظمه وأنساقه، مطمئن لمستقبله ومآله، تحت قيادتنا الرشيدة وتوجيهاتنا السامية.

وقد حرصنا في هذا الصدد على نهج خطة سليمة في التكوين وإعداد العنصر البشري كركيزة من ركائز التطور والرقى بكل مكونات القوات المسلحة الملكية، في مجالات متعددة علمية وتقنية، عمادها الجودة في المضمون وغايتها إعداد الجندي الكفء، المتفاني في حب وطنه وملكه، المستعد دوما لتلبية نداء الواجب بحس صادق وعزيمة قوية وإيمان راسخ.

وسعيا من جلالتنا لتمكين أفراد قواتنا المسلحة من القيام بمهامهم في أحسن الظروف، تم تهييء القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة لهم والذي وافق عليه المجلس الوزاري، والمتضمن علاوة على الإطار المرتبط بالنظام العام للانضباط العسكري، الإجراءات المتعلقة بالحماية القانونية في إطار تنفيذ المهام والمسؤوليات المنوطة بالجيش.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن لمشاركتمكم الفعالة في المهام ذات البعد الاجتماعي والإنساني، تنفيذنا لأوامرنا السامية من خلال نشر المستشفيات العسكرية الميدانية لتقديم الخدمات الطبية في المناطق النائية التي تعاني من ظروف مناخية قاسية، وإيصال المساعدات لها، أثر محمود في نفوس رعايانا الأوفياء، وتجسد التلاحم المتين بين المؤسسة العسكرية ومحيطها المدني. كما يجب التنويه بالبعد الدولي لهذا العمل التضامني الهام من خلال الدور المتميز الذي يقوم به أفراد المستشفى الميداني العسكري الذي أمرنا بنشره مؤخرا في دولة الكونغو الشقيقة، حيث اتسم عملهم بالجودة والإتقان مما أثار إعجاب الجميع، وخلف ارتياحا عميقا لدى ساكنة هذا البلد الصديق.

وبموازاة مع ما تقومون به في هذا المجال الإنساني المحض، فإن الدور الفعال المنوط بالقوات المسلحة الملكية في إطار مهام حفظ الأمن والسلام التابعة للأمم المتحدة، سواء تعلق الأمر بالتجريدات العسكرية المغربية المنتشرة في مناطق مختلفة، أو من خلال الحضور المتميز لأفرادها داخل هيئات مديرية بعثات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية، يبرز مما لاشك فيه، ما وصلت

إليه قواتنا المسلحة من كفاءة في تحمل المسؤولية وقدرة كبيرة على العمل داخل المحافل الدولية، مما يساهم إلى حد كبير في الإشعاع الدولي للمملكة.

وفي هذا الإطار، وكنتيجة لهذا الحضور الدولي المتميز، كان منطقياً أن ينعكس ذلك على مجال التعاون العسكري مع الدول الصديقة، التي نتقاسم معها الطموح الكبير لخدمة الأمن والسلم الدوليين، من خلال تبادل الخبرات والتكوين وتنظيم تمارين عسكرية مشتركة، هدفها تعزيز القدرة الميدانية والتوافقية العملية وذلك ما جعل لقواتنا المسلحة الملكية مكانة معززة وسمعة طيبة، بين جيوش العالم التي تحظى بالتقدير والاحترام.

ولقد تجلت نتائج هذا التفاعل بشكل إيجابي من خلال الصدى الطيب والنجاح الباهر الذي خلفته مشاركة القوات الملكية الجوية والدرك الملكي في المعرض الدولي الثالث للطيران بمراكش، مساهمة وتنظيماً، مما عزز تطور هذه التظاهرة العالمية، المتخصصة في شؤون الطيران والفضاء، وترسيخها كموعِد قاري ودولي ينظم فوق التراب الوطني.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن تخليدنا لذكرى تأسيس قواتنا المسلحة الملكية، يشكل أيضاً مناسبة مهيبة نتوجه فيها، بقلوب خاشعة وأكف ضارعة إلى الله العليّ القدير، أن يغدق شأبيب رحمته ورضوانه على روح القائدين الراحلين، جلالة الملك محمد الخامس ووارث سره جلالة الملك الحسن الثاني وأن يجعل مثوَاهما الجنة في أعلى عليين مع الأنبياء والشهداء والصديقين. كما نتقرب بالدعاء والرحمة والمغفرة لكل شهدائنا الأبرار الذين هم عند ربهم يرزقون، الذين استرخصوا حياتهم في سبيل الله ورفعوا الوطن ووحدته.

استحضروا رعاكم الله بتوفيقه وعونه، دوماً حب الوطن وقيمه ومثله العليا، نهجا سليماً ومناراً مستنيراً وطريقاً مستقيماً لا اعوجاج فيه، وثأبوا على العطاء المتميز والاستعداد الدائم لخدمة بلدكم بروح وعزيمة النجاح والتوفيق.

نسأل الله تعالى أن يعينكم ويشد أزركم وأن يفتح أفق الفلاح أمام أعينكم وأن يقوي شوكتكم بما يرهب أعداء الوطن، مستحضرين على الدوام الرباط المتميز والعهد المقدس الذي يجمعكم بقائدكم الأعلى، المبني على الوفاء والطاعة، والمنبثق من تشبثكم بشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية
أروشا، 09 رجب 1433 هـ الموافق 31 ماي 2012 م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة السيد رئيس جمهورية تانزانيا المتحدة،
أصحاب الفخامة والمعالي، رئيسة ورؤساء الدول والحكومات،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه بهذا الخطاب إلى الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية، التي تلتئم هذه السنة على أرض جمهورية تانزانيا الشقيقة.

وأود بداية أن أعبر لفخامة الرئيس جاكايا أمريشو كيكويتي، ولشعب وحكومة تانزانيا، عن امتنان المملكة المغربية، على احتضانهم لهذا الملتقى الإفريقي، الذي سيخصص للتحديات المطروحة أمام قارتنا، وللفرص المتاحة أمامها، وكذا للمكانة التي ينبغي أن تتبوأها في عالم مطبوع بشتى التحولات.

كما نعبّر لمحافظي البنك الإفريقي للتنمية، ولمجلسه الإداري ولرئيسه، عن تنويعنا بالجهود القيمة التي يبذلونها، ولما وفروه لهذه الاجتماعات من أسباب النجاح.

وأغتنم هذه المناسبة، للإشادة أيضا بتسييرهم الجيد لهذه المؤسسة، وهو ما مكنها من تعزيز مكانتها كأول بنك للتنمية في قارتنا، بالرغم من الظرفية الصعبة التي يجتازها الاقتصاد العالمي.

وإننا لواثقون من أن هذه المؤسسة، بفضل تعبئة كل كفاءاتها وطاقاتها، ستتمكن من الحفاظ على مكتسباتها، واستشراف مستقبلها بمزيد من التفاؤل، وتوسيع إشعاعها على الصعيدين القاري والدولي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن اجتماعاتكم لهذه السنة، تأتي في سياق اقتصادي دولي يتميز باستمرار تداعيات الأزمة العالمية، وما يواكبها من تخوفات ومخاطر، ومن عدم وضوح الآفاق المستقبلية المتعلقة بالنمو والانتعاش الاقتصادي.

وإذا كانت اقتصادياتنا ما تزال تظهر قدرتها المتميزة على مواجهة هذه الإكراهات، مما مكن إفريقيا من تبوء المرتبة الثانية بعد آسيا من حيث معدلات النمو، فإن قارتنا ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة العالمية الراهنة.

وبينما تسجل بعض الاقتصاديات الإفريقية معدلات نمو جد مرتفعة، فإن العديد من الدول قد تخلف، مع الأسف، موعدها مع أهداف الألفية للتنمية، لاسيما في ظل استمرار ارتفاع معدلات الفقر بها، بالرغم مما تزخر به قارتنا من موارد طبيعية وبشرية هائلة، وما تعرفه من دينامية عميقة للتغيير.

لقد فرضت إفريقيا وجودها اليوم، كقارة منفتحة على المستقبل، قادرة على الانخراط في مجالات قطاعية متميزة بالحيوية، كالبنيات التحتية والتكنولوجيات الحديثة، والطاقات المتجددة والسياحة.

بيد أنها توجد اليوم مجددا في مفترق الطرق؛ فهي تشكل فضاء شاسعا يزخر بالعديد من الفرص الاقتصادية، وقطبا حقيقيا للنمو في أعلى مستوياته. وهي في نفس الوقت، في حاجة إلى انطلاقة تنموية جديدة، وإلى تعبئة قوية لمواردها البشرية والطبيعية، متطلعة بكل أمل، إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي. لذا، فإن الدول الإفريقية مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تأهيل مواردها البشرية، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة، ومحفزة للاستثمار والتشغيل والنمو الشامل.

وإذا كان المغرب قد استطاع، بصفة عامة، مواجهة انعكاسات الأزمة العالمية، فلأنه اختار، بكل وعي، النهج القويم للتنمية المندمجة والحكامة الاقتصادية الجيدة، حريصا على تحقيق الانسجام والتكامل بين الأبعاد المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي هذا الصدد، فإن المغرب، سواء بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها سنة 2005، أو من خلال فتح وإنجاز العديد من الأوراش الكبرى، في مجالات البنيات التحتية، واعتماد استراتيجيات قطاعية طموحة، وإصلاح منظومة التربية والتكوين، وتوسيع التغطية الصحية، قد تمكن من توطيد دعائم نموذج تنموي متوازن ومندمج، محققا بذلك تقدما ملموسا في مجالات الرفع من الدينامية الاقتصادية، ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء.

كما أن الإصلاحات المؤسساتية التي أقدمت عليها المملكة مؤخرا من خلال إقرار دستور جديد، كرس هذا الخيار الذي لا رجعة فيه، ومكنت البلاد من مرجعية متكاملة ومتقدمة في مجال الحكامة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، فقد تم ترسيخ مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، والحق في الملكية، وحرية المبادرة، والمنافسة الحرة، فضلا عن تكريس مبادئ توازن المالية العمومية، واستقلالية البنك المركزي وسلطات التقنين والضبط والهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية. كما تمكنت المملكة من تعزيز منظومتها الوطنية في مجال الشفافية ومحاربة الرشوة، وتكريس ميثاق رائد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تضع القارة، التي تنتمي إليها، في صلب اهتماماتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالمغرب حريص أشد ما يكون الحرص على تفعيل تعاون ناجع ومتضامن مع أشقائه الأفارقة، وبصفة أكثر شمولية، على صعيد الشراكات القائمة بين دول الجنوب.

ومن هذا المنطلق، فقد أكد المغرب، على الدوام، التزامه بتحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، من خلال إطلاق العديد من المبادرات والأنشطة الملموسة، واعتماد التنمية البشرية والمستدامة لفائدة القارة الإفريقية والإنسان الإفريقي.

وإن المغرب، الذي يعتز بدعمه لكافة الحركات التحررية الأصيلة، منذ حصوله على الاستقلال، لن يدخر اليوم أي جهد لتقاسم تجربته وخبرته مع الدول الإفريقية الشقيقة، في كافة الميادين التنموية.

ذلكم هو النهج الذي اعتمده المغرب مع عدد من البلدان الإفريقية الشقيقة، في القطاعات الاجتماعية الأساسية، وفي مختلف الميادين المرتبطة بالتكوين والتعاون التقني، الذي يسعى المغرب إلى توسيع فضاءاته ليشمل قطاعات الاستثمار المنتج والنقل الجوي والبحري والخدمات المالية والبنكية.

إننا نضع العنصر البشري في صلب الإصلاحات والاستراتيجية التنموية التي نقدم عليها. كما نبوئه أيضا مكانة محورية في الشراكات التي يقيمها المغرب مع نظرائه من الدول الإفريقية، سواء على الصعيد الثنائي، أو في إطار التعاون الثلاثي.

كما أننا نعتبر هذه العلاقة التي تجمع المغرب بشركائه في إفريقيا، نموذجا حقيقيا للتعاون جنوب-جنوب، ورصيда ثميننا لشعوبنا. لذا ينبغي العمل على تعميقها، وإفساح المجال أمامها للاستفادة من إمكانات جديدة، وأشكال مبتكرة للعمل المشترك، بما يخدم مصالح الشعوب الإفريقية، ويساهم في تحقيق الرخاء والازدهار لها.

إن الأمر يتعلق بمطلب جوهري، يسائل الحكومات والفاعلين المؤسساتيين، شأنهم في ذلك شأن المجتمع المدني والقطاع الخاص في إفريقيا، ويطلبهم بتكثيف هذا التعاون، وضمان شروط استمراريته، وجعله أكثر دقة ونجاعة.

ذلك أن تعميق التعاون الإفريقي والشراكة بين دول الجنوب، لا يعد ضرورة أخلاقية فحسب، بالنظر إلى القيم التي نتقاسمها، وإنما هو أيضا شرط من الشروط الأساسية لبلوغ النجاعة والفعالية المنشودتين. إنه توجه لا محيد عنه، في إطار السعي إلى تعبئة كافة الطاقات الإفريقية لخدمة التنمية المنسجمة والمستدامة في إفريقيا. كما ينبغي الإقرار بأن الأمر يتعلق بمجال يتعين علينا أن نتحلى فيه بالمزيد من الإقدام والابتكار.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا نثمن قرار البنك الإفريقي للتنمية، الذي يغتنم مناسبة انعقاد هذه الاجتماعات السنوية، لإغناء المسلسل الرامي إلى بلورة استراتيجيته العشرية الجديدة للمدى البعيد 2013-2022.

وإن المملكة المغربية لمقتنعة بأن هذه الاستراتيجية ستشكل إطارا مرجعيا بالغ الأهمية، سواء لعمل مجموعة البنك الإفريقي للتنمية أو لكافة المؤسسات المالية والجهات المانحة، العاملة بالقارة، وفي هذا الإطار، فإن البنك الإفريقي للتنمية يواجه تحديا مزدوجا، يتمثل من جهة، في ترسيخ دوره المتميز كأول مؤسسة لتمويل التنمية الإفريقية، ومن جهة ثانية، في العمل على استكشاف المجالات المنتجة وذات الأولوية التي ينبغي أن تستهدفها مجهودات التنمية، فضلا عن تعبئة الموارد التمويلية.

وإننا لمرتاحون لآفاق العمل المستقبلي للبنك الإفريقي للتنمية، معتبرين أن جودة تدخلاته، والثقة والمصداقية التي يحظى بها لدى المساهمين فيه، تشكل الدعائم الأساسية لنجاح عمله، وتتطلب مواصلة تعزيزها لمواكبة مشاريع الدول الإفريقية الأعضاء، بكل نجاعة وتنافسية.

لذا، فإن البنك الإفريقي للتنمية مدعو لدعم أورش التحول الاقتصادي لبلدان القارة، وتأهيلها وإعادة تموقعها ضمن سلاسل الإنتاج العالمي.

إن الأمر يتعلق بأوراش متعددة ومصيرية، تهم مواصلة إنجاز البنيات التحتية، ومجالات النقل والطاقة والاتصال، وكذا برامج التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية، كمحاربة الفقر والولوج إلى التعليم والصحة والماء الصالح للشرب.

وفي هذا الصدد، فإن البنك الإفريقي للتنمية مدعو أيضا لتعزيز مواكبته لتطوير الفلاحة الإفريقية، والإصلاحات الهيكلية، والاستراتيجيات التي تهدف إلى الرفع من التنافسية وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية.

كما أن عمل هذا البنك ينبغي أن يتوجه لدعم القطاعات الواعدة، والأقطاب الجديدة للتنمية بإفريقيا، التي تقوم على الابتكار، وتستفيد من فرص العولمة، هذه الأقطاب التي تعزز الصورة الإيجابية لإفريقيا منخرطة في مسار التحول. وإن الاقتصاد الأخضر، والطاقت المتجددة، والفلاحة المستدامة، والتكنولوجيات الحديثة، والقطاعات المالية، تشكل كلها مجالات للنهوض بالتنمية، ولتوفير فرص الشغل للأجيال الإفريقية الصاعدة، التي تتطلع بكل مشروعية، إلى مستوى أفضل من التقدم والرخاء.

وتظل الحكامة الجيدة هي التحدي الأكبر الذي يتعين على البنك الإفريقي للتنمية رفعه، بمعية المجموعة الإفريقية، ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تنمية أو استثمار أو نمو، بدون حكامه جيدة.

وهو ما يتطلب من إفريقيا أن تكون أقل تبعية للمساعدة الدولية، وأن تعتمد على رأسمالها الطبيعي والبشري، وتقوم بتعبئة مواردها الذاتية، بكل شفافية ومسؤولية، وفي إطار مبدأ المحاسبة.

وبموازاة ذلك، فإن على البنك الإفريقي للتنمية الحفاظ على قدراته التنافسية الشاملة، والتي تمر حتما عبر تعبئة التمويلات ذات الكلفة المعقولة والجذابة لصالح زبائنه، خصوصا من بين الدول ذات الدخل المتوسط.

وأخيرا، وإدراكا منه للآثار السلبية لتجزئة المشهد السياسي والاقتصادي للقارة، ما فتئ المغرب يعمل على تحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا. وهو خيار لا محيد عنه اليوم، في عصر لا يؤمن إلا بالتكتلات الإقليمية، وبمناطق الإنتاج والتبادل الأكثر اتساعا واندماجا.

وفي هذا الصدد، يظل المغرب، على المعهود فيه، دائم الاستعداد لدعم أي مبادرة للبنك الإفريقي للتنمية، تتوخى تجسيد دينامية الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

كما أننا على يقين بأن المؤهلات الاقتصادية التي تتوفر عليها قارتنا ستشهد تطورا أكبر وستشمل فضاءات أوسع، إذا ما تم تعزيز العلاقات الإفريقية- الإفريقية بشكل أعمق على مستوى المبادلات والتواصل والاستثمارات المشتركة، وبخاصة في إطار تكتلات حقيقية وفعالة على المستوى شبه الإقليمي.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تلكم بعض الأبعاد التي نعتبرها أساسية في العمل المستقبلي للبنك الإفريقي للتنمية، وبصورة أشمل، بالنسبة لتحقيق التنمية بإفريقيا. وإننا نتطلع إلى أن تساهم هذه الاجتماعات السنوية في تعزيز عمل هذه المؤسسة وأن تمكن من تحديد الأولويات الحقيقية للقارة والسبل والوسائل الملائمة للتصدي لها.

وإذ نجدد عبارات شكرنا الجزيل لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ولرئيس البنك الإفريقي للتنمية ومجلس إدارته، فإننا نعبر لكل المشاركين في هذه الاجتماعات، عن متمنياتنا الصادقة بكامل التوفيق والنجاح في أعمالهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر السادس لجمعية المحاكم والمجالس الدستورية
التي تنقاسم استعمال اللغة الفرنسية
مراكش، 14 شعبان 1433 هـ الموافق 04 يوليوز 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي رؤساء المحاكم والمجالس الدستورية،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن تحتضن المملكة المغربية أعمال المؤتمر السادس لجمعية المحاكم الدستورية التي تنقاسم استعمال اللغة الفرنسية، برعايتنا السامية، بمدينة مراكش، أرض الحوار والملتقيات الدولية الكبرى.

ويطيب لنا، في البداية، أن نشيد بالأهداف النبيلة لجمعيتكم، ومساهمتها القيمة في نشر ثقافة سيادة القانون، عماد دولة الحق والمؤسسات، وفي النهوض بالعدالة الدستورية، باعتبارها التجسيد الأمثل لسمو الدستور.

ومما يضفي على مؤتمركم أهمية خاصة، كونه ينعقد في ظل التحولات التي يعرفها القانون الدستوري المعاصر، والتطورات المؤسسية التي تشهدها العديد من بلدان منطقتنا، بمختلف انعكاساتها، وما يقترن بها من تبوؤ القضاء الدستوري المكانة المتميزة في المنظومة الديمقراطية الحديثة، ليس فقط كأساس للتوازن بين السلطات الدستورية، وإنما باعتباره أيضا مرجعا لها ولحقوق المواطن في ظلها.

ومن هذا المنطلق، تتجلى وجاهة اختياركم لموضوع «المواطن والقضاء الدستوري»، كمحور أساسي لأشغال مؤتمركم، اختيارا يجسد الالتزام القوي بجعل المواطن، بحقوقه وواجباته، وحرياته، ووجوب ضمان كرامته، مرجعا وغاية لعمل المؤسسات الدستورية.

ولنا اليقين، لما هو مشهود للمشاركين في مؤتمركم من دراية قانونية وقضائية واسعة، ولما تحظى به المحاكم والمجالس الدستورية المنتمجة لجمعيتكم من مصداقية واحترام، بحكم استقلاليتها وكفاءة وحنكة وتجرد أعضائها، بأن النقاش الدستوري البناء وما سيسفر عنه من خلاصات وجيهة، سيساهم في توضيح كافة الإشكاليات المرتبطة بالعلاقة العضوية بين المواطن والقضاء الدستوري، وما تطرحه

من تحديات فقهية وقانونية، تسائل بإلحاح الوظائف الكلاسيكية للعدالة الدستورية، في ارتباطها بأسس النظم الديمقراطية المعاصرة، وفي مقدمتها مبادئ السيادة وفصل السلط والشرعية التمثيلية.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

يصادف انعقاد مؤتمر مرور سنة على إقرار دستور جديد للمملكة، بمضامين جد متقدمة، مؤسسة لنموذج دستوري مغربي متميز يشكل المواطن فيه صلب الأولويات والاهتمامات، عماده ترسيخ بناء دولة ديمقراطية حديثة، تركز على المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة للمؤسسات الوطنية والترابية، في ربط بين المسؤولية والمحاسبة، وذلك في إطار من التضامن والمساواة وتكافؤ الفرص.

وفي هذا الصدد، فإن دستور المملكة الجديد، بموازاة مع ارتقائه بالمكانة المؤسسية للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتقويتها، في ظل فصلها وتوازنها واستقلالها، قد أقر ميثاقا للحقوق والحريات الأساسية بمختلف أجيالها، وذلك ضمن منظومة متكاملة لحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا. كما كرس الآليات الكفيلة بضمان حمايتها وممارستها الفعلية، وفي صدارتها تخويل المواطن حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية، لإثارة عدم دستورية أي قانون من شأن تطبيقه على نزاع معروض على القضاء، أن يمس بحقوقه وحرياته الدستورية.

ومن الأکید أن هذا التطور يشكل دفعة قوية للقضاء الدستوري في بلادنا، رغم ما ينطوي عليه من تحديات متعددة، مؤسسية وفقهية، تجعل من تفاعل المواطن والقضاء الدستوري مقياسا حقيقيا لحركية المجتمع، ومدى تملكه لقانونه الأسمى، ورافعة قوية لترسيخ حقوق وواجبات المواطنة والديمقراطية الحققة.

وبالنظر لكافة المضامين المتقدمة للدستور الجديد للمملكة، الذي أضحت ديباجته جزءا لا يتجزأ منه، وبارتقاء المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية ذات اختصاصات واسعة، فإننا نتوخى توطيد دعائم المدرسة الدستورية المغربية، الحافلة بعطاء الفقهاء الدستوريين المغاربة، عن طريق انبثاق اجتهاد قضائي دستوري خلاق وطموح، غايته المثلى، تكريس سمو الدستور والتقيد بأحكامه، نصا وروحا.

ولا يخفى على سديد نظرکم أن تزايد الانتظارات التنموية للمجتمع، في ظل توالي الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية يستدعي من المحكمة الدستورية المغربية، كما هو الحال بالنسبة لنظيراتها في جمعيتكم الموقرة، تعبئة كل طاقاتها من أجل رفع التحدي القضائي الأكبر لرسم المعالم القانونية والعملية الواضحة للحقوق الدستورية الاقتصادية والثقافية والبيئية للأفراد والجماعات.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن القضاء الدستوري مدعو للانخراط في دينامية جديدة، تركز على مساهمة جميع الفعاليات القضائية والأكاديمية عن طريق استشعار طبيعة وظائفه المجتمعية والمؤسسية والتنموية الجديدة، في إطار معادلة لا تنفصل فيها التنمية عن الديمقراطية، وكذا عن طريق آليات عمله، لاسيما منها مناهج التأويل الدستوري السليم، بمبادئه وحدوده.

وإننا نتطلع إلى أن تواصل جمعيتكم القيام بدورها الفاعل في إضاءة سبل الممارسة الدستورية والديمقراطية في مجتمعاتنا، والمساهمة في استشراف التحولات المستقبلية، الواعدة بانبثاق نموذج مؤسسي متجدد، سمته البارزة الديمقراطية الدستورية المواطنة.

كما ندعو جمعيتكم لاستثمار طابعها التعددي، والتزامها الفاعل بالنهوض بالعدالة الدستورية، وما يتقاسمه أعضاؤها من قيم سامية، من أجل العمل على إرساء أرضية صلبة لحوار قضائي دستوري بناء يشكل بالنسبة لمجالسكم ومحاكمكم الدستورية، جسرا للتواصل والتلاقح الفقهي، وتبادل الخبرات والتجارب، والانفتاح على فضاءات لغوية جهوية ودولية أوسع، سواء كانت أكاديمية أو قضائية بجميع أنواعها دستورية كانت أم عادية.

وبموازاة ذلك، فإننا ندعوكم للمزيد من توثيق روابط الصداقة والتعاون والشراكة بين مؤسساتكم، لاسيما من خلال توسيع مجال تقاسم الاجتهادات الدستورية المتميزة، والمساهمة الجماعية في الرفع من القدرات العلمية والمنهجية والإدارية لهيئاتكم.

وإذ نعرب لجميع المشاركين في هذا المؤتمر الهام عن صادق ترحيبنا بكم في بلدكم الثاني، المغرب، متمنين لكم طيب المقام، فإننا نتطلع إلى مواصلة جمعيتكم لرسالتها النبيلة، داعين الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين
الرباط، 10 رمضان 1433 هـ الموافق 30 يوليوز 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى الثالثة عشرة لاعتلائنا العرش، باعتبارها مناسبة متجددة تجسد عمق ما يربطك بالعرش من أواصر الولاء الدائم والبيعة الوثقى والتلاحم العميق.

كما أنها مناسبة موالية لتأكيد الخيارات الأساسية لبلادنا التي كرسها الدستور الجديد للمملكة، الذي أجمعت الأمة على اعتباره ميثاقا متميزا، بما يفتحه أمامك - شعبي العزيز - من آفاق المشاركة الفعالة. وهو ما يحملنا جميعا مسؤولية العمل المشترك لاستكمال نموذجنا المتميز في توطيد صرح الدولة المغربية العصرية، المتشعبة بقيم الوحدة والتقدم والإنصاف والتضامن الاجتماعي، في وفاء لهويتنا العريقة.

لقد دخلت بلادنا مرحلة جديدة، لم تكن محض مصادفة، ولا من صنع ظروف طارئة، بقدر ما تعد ثمرة سياسة متبصرة واستراتيجية متدرجة، انتهجناها منذ اعتلائنا العرش، بإرادة سيادية كاملة، في تجاوب تام مع تطلعاتك المشروعة. فكان في مقدمة انشغالاتنا ترسيخ تلاحم المجتمع المغربي بتحقيق مصالحة المغاربة مع ذاتهم وتاريخهم، وذلك من خلال عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا رد الاعتبار للأمازيغية كمكون من مكونات الهوية، ورصيد مشترك لجميع المغاربة، وتوسيع فضاء الحريات وحقوق الإنسان، مع تحويل المرأة وضعا، في إطار مدونة الأسرة، يحفظ لها كرامتها وينصفها ويمكنها من سبل المشاركة في الحياة العامة.

كما أقدمنا على إصلاحات اقتصادية عميقة لتعزيز البنيات التحتية للمدن المغربية وتحسين تهيئتها وفك العزلة عن العالم القروي، من خلال تزويده بالتجهيزات اللازمة، عاملين على توفير المناخ الملائم لتحفيز الاستثمار، علاوة على نهج سياسة للتأهيل الاجتماعي.

وفي هذا السياق، عززنا أورش العمل الاجتماعي والتنموي بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005، وفق رؤية شمولية لمحاربة الإقصاء والتهميش والفقير.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين، ما فتئنا نعمل، بمقتضى البيعة المقدسة التي نتولى أمانتها العظمى، على أن تظل المملكة المغربية نموذجاً في الالتزام بالإسلام السني الوسطي السامح، الذي لا مكان فيه للتطرف والتعصب والغلو والانغلاق.

كما ارتقينا بالمجلس العلمي الأعلى إلى مؤسسة دستورية، قائمة بالمهام الموكولة إليها في الفتوى وتقديم المشورة لجلالتنا في كل ما يهم الشأن الديني.

وبانخراطنا الجاد في هذه الإصلاحات تمكنا من فتح ورش المراجعة الدستورية، وفق مقاربة تشاركية. بيد أن إطلاق هذا المسار الطموح لم يكن هدفاً في حد ذاته، وإنما هو سبيل لاستكمال دولة الحق والمؤسسات وتحقيق التنمية الشاملة. وذلك شريطة أن يتحمل الجميع نصيبه من الالتزام المسؤول، حكومة وممثلين للأمة ومنتخبين محليين وأحزاباً سياسية ونقابات وفاعلين اقتصاديين ومجتمعاً مدنياً، وفاء للميثاق الذي أجمعت عليه الأمة باعتمادها للدستور الجديد.

وفي هذا الصدد، سأظل - شعبي العزيز - على ما تعهده في خديمك الأول من اهتمام بانشغالات المواطنين، حريصاً على الوقوف الميداني على ظروف عيشتهم والتجاوب مع انتظاراتهم بجميع فئاتهم. وفي نفس السياق، ما فتئنا نصغي لمشاعر جاليتنا المقيمة بالخارج، مولين اهتماماً خاصاً لكافة أفرادها، مشيدين بتعلقهم القوي ببلدهم ووفائهم لهويتهم، وبدورهم البناء في تنمية وطنهم الأم. وفي ظل الظروف الصعبة التي تجتازها بعض بلدان إقامتهم، لا يسعنا إلا أن نعبر عن مساندتنا وتضامننا مع المتضررين منهم.

شعبي العزيز،

لما كان تفعيل اختياراتنا على أرض الواقع يقتضي تحديد الأسبقيات وترتيبها، وفق مقاربة مضبوطة المراحل والآماد، فقد جعلنا من هذا النهج خارطة طريق لتفعيل ما نقدم عليه من إصلاحات. وانطلاقاً من كون دولة الحق والقانون هي مصدر كل تقدم، فقد جعلنا العدالة في مقدمة أورشنا الإصلاحية. وحيث إن الدستور الجديد يضع استقلال القضاء في صلب منظومته، فإن الشروط باتت متوافرة لإنجاح هذا الورش الكبير، متطلعين إلى أن تعمل الهيئة العليا لإصلاح العدالة، وفق مقاربة تشاركية منفتحة، لإعداد توصيات عملية ملموسة، في أقرب الآجال.

وتشكل الجهوية المتقدمة التي أطلقناها، وكرسها الدستور الجديد، ورشاً كبيراً يتعين تديره بكامل التأني والتبصر، ليكون تفعيلها كفيلاً بإحداث تغيير جوهري وتدرجي، في تنظيم هياكل الدولة، وفي علاقات المركز بالجماعات الترابية. ولكسب رهانات هذا المسار، يتعين فسح المجال لتجديد النخب، والمشاركة الواسعة والمكثفة للنساء والشباب، وفتح الأفاق أمام المواطنين والمواطنات المؤهلين، المتحلين بروح المسؤولية والنزاهة. كما نهيب بالحكومة الشروع في إصلاح الإدارة العمومية، لتمكينها من مواكبة متطلبات هذه الرؤية الترابية الجديدة. وهو ما يطرح مسألة اللامركز، الذي ما فتئنا ندعو إليه منذ أزيد من عشر سنوات. ومن هذا المنطلق، فالحكومة مطالبة باعتماد ميثاق اللامركز، بما يمكن الإدارة من إعادة انتشار مراقفها، ومساعدتها على التجاوب الأمثل مع حاجيات المصالح اللامركزية، وجعلها تستشعر المسؤولية الحقيقية، في وضع المشاريع وحسن تسييرها.

وذلك بموازاة مع الانكباب على الورش الكبير للإصلاحات اللازمة، لتفعيل التنظيم الترابي الجديد، في إطار حكامه جيدة، تضع التنمية البشرية في صلب اهتمامها. إذ لا سبيل إلى رفع التحديات التي تواجه هذه الحكامة إلا بتحقيق تنمية بشرية عادلة ومنصفة، كفيلة بالتصدي للعجز الحاصل في المجال القروي، والخصاص الذي يعيق النمو في الوسط الحضري.

وإذا كان القضاء والجهوية والحكامة الترابية، في صدارة أسبقياتنا، فإنه ينبغي، إضافة إلى ذلك، إيلاء عناية خاصة لتفعيل المؤسسات المنصوص عليها في الدستور الجديد، ذات الصلة بالحكامة الجيدة، ومحاربة الرشوة، وبالتمنية الاقتصادية والاجتماعية، بصفة عامة.

شعبي العزيز،

إن الركود الاقتصادي الذي يعيشه العالم منذ 2008، وما نتج عنه من تغيرات على صعيد العلاقات الدولية، في إطار العولمة، وكذا التحولات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المحيط الإقليمي، يحثنا على مواصلة الإصلاحات، ويعزز اقتناعنا بصواب الخيارات السوسيو - اقتصادية، التي أخذنا بها منذ أمد بعيد. حيث مكنتنا من إطلاق أورش كبرى، كفيلة بدعم البنيات التحتية، والتجهيزات الأساسية التي تتطلبها بلادنا، وذلك في إطار الاستراتيجيات القطاعية، التي تمت بلورتها وفق معايير ناجعة، لبلوغ الأهداف المتوخاة.

وفي هذا الصدد، انصبت جهودنا على النهوض بمختلف المجالات الصناعية، والتكنولوجيات الحديثة، من خلال تهيئة أقطاب وفضاءات اقتصادية مندمجة، كفيلة بتوسيع آفاق الاستثمار، وتحسين القدرات التنافسية لمقاولاتنا.

واعتبارا لما نوليه من أهمية بالغة للقطاع الفلاحي، فإنه يتعين مضاعفة العناية بمخطط المغرب الأخضر، الذي يعد عاملا أساسيا للتمنية الفلاحية. وهو ما يتطلب تكثيف أنشطته، بقصد توسيع وتنويع المنتج المغربي، والرفع من مردوديته، وتقوية قدرات الفلاحين الصغار، في إطار برامج تضامنية، تساهم في تحسين الظروف المعيشية لسكان العالم القروي، لاسيما في الظرفية المناخية الصعبة التي عرفها المغرب خلال السنة الأخيرة.

لذا، نجدد دعوتنا للحكومة من أجل توفير شروط التكامل بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية، واعتماد آليات لليقظة والمتابعة والتقويم، تساعد على تحقيق التناسق فيما بينها، وقياس نجاعتها، وحسن توظيف الاعتمادات المرصودة لها، مع الاجتهاد في إيجاد بدائل للتمويل، من شأنها إعطاء دفعة قوية لمختلف هذه الاستراتيجيات.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة تطوير الآليات التعاقدية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. هدفنا تحقيق الاستفادة المثلى من الاستثمارات المتاحة.

وإدراكا منا لأهمية هذه الشراكة، اعتمدنا مقاربة مبتكرة، من خلال إحداث الهيئة المغربية للاستثمار، التي تضم صناديق الاستثمار القطاعية الوطنية. هذه الهيئة التي تتوخى تعزيز الاستثمار في مختلف المجالات المنتجة، وتحفيز الشراكات مع المؤسسات الدولية. غايتنا تمكين بلادنا من فرص التمويل، التي تتيحها الصناديق السيادية الخارجية، وبصفة خاصة صناديق دول الخليج الشقيقة، التي نشيد بإسهامها الفعال في دعم المشاريع التنموية ببلادنا.

وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن القطاع السياحي يشكل عاملا قويا في النهوض بالتشغيل، وتنمية الثروة الوطنية، انطلاقا مما يتوفر عليه المغرب من مؤهلات طبيعية متنوعة، وخصوصيات حضارية وتراثية غنية.

وقد اعتمدنا منذ سنة 2001، استراتيجية شاملة، قوامها برامج محددة، ساهمت في تطوير هذا القطاع وتميمته. وذلك ما جعلنا نعمل على تدعيمه في نطاق رؤية 2020، المعززة بصندوق «وصال» للاستثمار السياحي، والقائمة أساسا على التنمية المستدامة. وهو ما يجعل المغرب وجهة سياحية متميزة في الفضاء المتوسطي.

شعبي العزيز،

لقد حرصنا على جعل العنصر البشري، وخاصة شبابنا الواعد، في صلب كل المبادرات التنموية، وغايتها الأساسية. وهو ما نعمل على تجسيده في مختلف مشاريع وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

واعتبارا لما حققته هذه المبادرة من نتائج إيجابية في النهوض بالفئات المعوزة، قررنا تقوية أنشطتها، ولاسيما منها المدرة للدخل، وتوسيع مجالاتها بإطلاق البرنامج التأهيلي الخامس، الكفيل بسد الخصاص بالمناطق الأكثر هشاشة، التي تفتقر إلى التجهيزات الأساسية الضرورية، داعين الحكومة إلى توفير شروط تفعيل هذا البرنامج.

ومن منطلق حرصنا القوي على تحقيق الإنصاف، ومساعدة الأشخاص الأكثر حرمانا، حرصنا على تفعيل نظام المساعدة الطبية لفئاتهم (راميد). هذا النظام الذي كان ثمرة إعداد طويل المدى، انخرط فيه المغرب منذ عشر سنوات، بقصد النهوض بالفئات المعوزة.

وهو ما يستوجب من الحكومة بذل كل الجهود لإنجاح هذا النظام، من خلال استهداف دقيق للفئات المعنية، والتكفل بالخدمات المحددة بطرق مناسبة.

ولجعل هذا النظام يحافظ على هدفه الإنساني، يتعين الحرص على ألا يقع استغلاله من طرف أي توجهات سياسية، من شأنها تحريفه عن مساره النبيل، مع ما يترتب على ذلك من إخلال في هذا المجال أو فيما سواه من المجالات الاجتماعية.

كما نحثها على التجاوب مع المتطلبات الاجتماعية للمواطنين، مع الحرص على تحقيق حكامه جيدة للسياسة المالية لبلادنا، بهدف تحسين قدراتها التنموية، والحفاظ على مصداقيتها على الصعيد الدولي.

واقترانا منا بضرورة الحفاظ على مستقبل أجيالنا القادمة، لم نفتأ نؤكد على تلازم التنمية مع ضمان حماية بيئتنا، بما يكفل التنمية المستدامة لبلادنا. لذا، نعمل بكل حزم، على الحفاظ على ثرواتنا الطبيعية، وحسن تديرها واستثمارها للنهوض بالاقتصاد الوطني. وفي إطار هذا التوجه، يندرج البرنامج الطموح الذي أطلقناه، لإنتاج الطاقات المتجددة من مصادر ريحية وشمسية، لتخفيض وارداتنا من الطاقات التقليدية، وتخفيف عبئها على الاقتصاد الوطني.

شعبي العزيز،

ستظل الدبلوماسية المغربية وفيه لثوابتها العريقة في التعامل مع العالم الخارجي، على أساس الثقة في الذات، واحترام الشرعية الدولية، والالتزام بكل ما يعزز السلم والأمن الدوليين، ومناصرة القضايا العادلة، وتقوية علاقات التعاون الدولي في كل مجالاته.

ففيما يتعلق بمحيطنا المغربي المباشر، فإن التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة، تمنحنا فرصة تاريخية للانتقال بالاتحاد المغربي من الجمود إلى حركة تضمن تنمية مستدامة ومتكاملة.

لقد سبق لنا أن دعونا إلى انبثاق نظام مغربي جديد، لتجاوز حالة التفرقة القائمة بالمنطقة، والتصدي لضعف المبادلات، بقصد بناء فضاء مغربي قوي ومنفتح.

وإلى أن يتم تحقيق هذا المبتغى الاستراتيجي، سيواصل المغرب مساعيه في أفق تقوية علاقاته الثنائية، مع كافة الشركاء المغاربيين، بمن فيهم جارتنا الشقيقة الجزائر. وذلك استجابة للتطلعات الملحة والمشروعة لشعوب المنطقة، لاسيما ما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات.

ولهذه الغاية، تؤكد المملكة المغربية عزمها على الاستمرار في الانخراط بحسن نية في مسلسل المفاوضات، الهادف إلى إيجاد حل نهائي للخلاف الإقليمي المفتعل، حول الصحراء المغربية، على أساس المقترح المغربي للحكم الذاتي، المشهود له بالجدية والمصداقية من طرف المجتمع الدولي، وذلك في إطار سيادة المغرب ووحدته الترابية.

وإن انخراط المغرب في هذا المسلسل لا يعادله إلا عزمه على التصدي، بكل حزم لأي محاولة للنيل من مصالحه العليا، أو للإخلال بالمعايير الجوهرية للمفاوضات.

وفي أفق التوصل إلى حل سياسي دائم في إطار الأمم المتحدة، وانطلاقا من الشرعية التاريخية للمغرب، ورجاحة موقفه القانوني، فإن المغرب منكب على تحقيق الجهوية المتقدمة في الصحراء المغربية، ومواصلة إنجاز أورش التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المنطقة الأثيرة لدينا، ولدى قلوب المغاربة أجمعين.

وبالنسبة للعالم العربي، فإن الواقع السياسي الراهن، يحتم أكثر من أي وقت مضى، القيام بتطوير العمل العربي المشترك، في أفق الاستجابة لتطلعات شعوبه في إطار من التضامن الفعال، والالتزام المتبادل، تجاه ما يقتضيه بناء المستقبل العربي، من ترسيخ أسباب التعاون المثمر، وتقاسم المصالح العليا لأبنائه.

وفي هذا الصدد، نثمن القرارات التي تم اتخاذها لتجسيد الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً التزامنا الراسخ بتعميق علاقاته مع هذه الدول الشقيقة، وتعزيزها في جميع المجالات.

بيد أنه لا يجوز، بأي حال، أن تحجب التطورات الحالية، ضرورة التعاطي دوليا مع القضية الفلسطينية الجوهرية، بشكل فعال وملمس. فقد بات من الضروري إعادة النظر في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع هذه القضية، علما أن الغاية التي لا محيد عنها تتمثل في ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقابلة للحياة، داخل حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

أما منطقة الساحل والصحراء، فإنها تشهد مخاطر عديدة، تشكل تهديدا للوحدة الترابية والوطنية للدول، مما يقتضي من المجتمع الدولي أن يوليها اهتماما عاجلا من خلال القيام بمبادرات حازمة.

وبخصوص الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فإن المملكة المغربية تظل منخرطة في المشاريع الفعالة للتعاون معها. هدفها دعم برامج التنمية البشرية المحلية في القطاعات ذات الأولوية.

وأما بالنسبة للقارة الأوروبية، فإن علاقة المغرب مع الاتحاد الأوروبي، قد دخلت مرحلة جديدة، نعتبرها إطارا مرجعيا لمقاربة جيو-سياسية واعدة، تتوخى إعادة النظر في أسس الفضاء الأورو-متوسطي، بناء على وحدة المصالح والمبادرات المشتركة.

لقد حان الوقت لإعطاء دفعة وتوجه جديد للاتحاد من أجل المتوسط، كي يصبح محفزا حقيقيا، وقاطرة لتحقيق الرخاء المشترك، بصفتي البحر الأبيض المتوسط.

وفي سياق العلاقات المتطورة مع جميع دول الاتحاد الأوروبي، نود الإشادة بعمق الروابط التاريخية، وبالأفاق الواسعة التي تجمع المغرب بالجارا إسبانيا، المدعومة بالأواصر الوطيدة التي تجمعنا بجلالة الملك خوان كارلوس الأول، وبالوشائج التاريخية بين الأسترين الملكيتين في البلدين الجارين.

وفي هذه الظرفية الصعبة التي نجتازها، نعرب مجددا عن التزامنا بتسهيل سبل إتاحة الفرص، لتوفير ظروف اقتصادية جديدة وملائمة، من أجل خلق ثروات مشتركة، تجسيدا لعمق التضامن الفعلي بين بلدينا.

وقد أصدرنا توجيهاتنا السامية للحكومة، لتفعيل هذا الشأن، بما يقتضيه الأمر من اهتمام وسرعة في التنفيذ.

وفضلا عن العلاقات بدول الجوار، فإن المملكة تواصل مجهوداتها لتعزيز وتنويع شراكاتها الواعدة مع باقي مناطق المعمور. وذلك بالتركيز على التنمية البشرية، في إطار تعاون ملموس جنوب - جنوب، مع شركائنا في مختلف البلدان النامية.

وسيوصل المغرب بذل مساعيه الحثيثة، في إطار المنظمات الدولية، مؤكدا التزامه بالدفاع عن التعاون متعدد الأطراف، وفقا للأهداف النبيلة لميثاق منظمة الأمم المتحدة.

شعبي العزيز،

إننا، ونحن نستحضر في هذه المناسبة الوطنية الخالدة، تقييم المنجزات الإصلاحية، والمبادرات التنموية، واستشراف الآفاق المستقبلية الواعدة، والشروع في تفعيل الدستور، لا يسعنا إلا أن نستشعر بكل وفاء مدى الإجلال للأرواح الطاهرة لقائدي تحرير المغرب وبناء دولته العصرية، جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، وكافة شهداء الحرية والاستقلال والوحدة الترابية الأبرار، الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، جزاهم الله عن وطنهم وأمتهم خير الجزاء.

كما نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير إلى قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تجندهم الدائم وعملهم الدؤوب وراء قيادتنا للدفاع عن حوزة المغرب وسيادته والسهر على أمنه واستقراره.

والله تعالى نسال في هذه الأيام الرمضانية المباركة الجديرة باستجابة المولى جلت قدرته أن يلهمنا وكافة من يتحملون أمانة النهوض بمصالح الأمة وخدمة الصالح العام كامل السداد والتوفيق في ظل ترسيخ دولة الحق والمؤسسات والمواطنة الكريمة والتعايش والوئام والوحدة الوطنية والترابية.

«إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين
من مختلف المدارس العليا العسكرية وشبه العسكرية والضباط الذين ترقوا في رتبهم
الرباط، II رمضان 1433 هـ الموافق 31 يوليوز 2012 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نترأس اليوم بصفتنا القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، حفل تخرج الفوج الجديد من الضباط من مختلف المدارس والمعاهد العسكرية والأمنية، وذلك لأداء القسم أمام جلالتنا، وهي مناسبة للإشادة بما لقواتنا المسلحة الملكية من كفاءة عالية وبما تقوم به في المجال الاجتماعي والتنموي وفي الدفاع عن حوزة الوطن والحفاظ على الأمن والاستقرار، في انضباط والتزام وتجاوب مع متطلبات التأهيل والتحديث.

وقد قررنا أن نطلق على فوجكم اسم «ابن رشد» اعتبارا لما تمثله هذه الشخصية في الحضارة الإسلامية من قيم العقلانية والوسطية والاجتهاد، فكونوا رعاكم الله في مستوى ما يحمله هذا الاسم من معان روحية ووطنية، ليكون نبراسا لكم في النهوض بأمانتكم وذلك في وفاء دائم لشعاركم الخالد: الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي بمكة المكرمة
مكة المكرمة، 26 رمضان 1433هـ الموافق 15 غشت 2012م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي،
فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، رئيس القمة الإسلامية الحادية عشرة،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،
معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،
يطيب لي، في البداية، أن أعرب لأخيونا المبجل، خادم الحرمين الشريفين، عن أخلص مشاعر العرفان والامتنان، على تفضله بالدعوة
لعقد هذه القمة الاستثنائية، بمكة المكرمة.

وهي مبادرة خيرة تجسد ما هو مشهود له به من حكمة وتبصر وشهامة، وغيره صادقة على وحدة الأمة الإسلامية، ونصرة قضاياها
العادلة، وتطلع لبناء مستقبل أفضل لأمتنا.

كما أتقدم لشخصه الكريم وللشعب السعودي الشقيق، بعبارات الشكر الجزيل على كريم استضافة هذه القمة.

إن انعقاد هذه القمة الهامة، في ظل ظرفية استثنائية دقيقة وعصيبة، جهويا ودوليا، يعد تجسيدا لحرصنا المشترك على مواصلة التشاور
بشأن قضايانا المصيرية، والتمسك بفضائل التضامن، والتحلي بروح الحكمة والتبصر، وذلك في نطاق رؤية واقعية، وبارادة حازمة،
للنهوض بأمتنا الإسلامية، ورفع التحديات الأمنية والتنموية والحضارية التي تواجهها.

فالمرحلة الراهنة التي يمر بها العالم الإسلامي، تقتضي منا جميعا تعبئة كل إمكاناتنا، وحسن تدبير مواردنا البشرية والطبيعية، لتحقيق
تطلعات شعوبنا إلى مستقبل أفضل، تنعم فيه بالحرية والسلم والكرامة، وتكرس فيه طاقاتها الخلاقة لرفع تحديات التنمية الشاملة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن العالم من حولنا يتطور بوتيرة متسارعة، ويطالبنا في كل يوم بمجهودات إضافية لإيجاد أجوبة ملائمة وجريئة، لما يواجهنا من تحديات أضحت لا تحتمل التأجيل أو الانتظار.

وفي هذا الصدد، فإننا مدعوون إلى ضرورة إرساء العلاقات بين دول أمتنا الإسلامية على أسس ثابتة وقوية، في عالم أصبح يتسم بالتنافسية الشديدة، وهيمنة الاقتصاديات الكبرى، مما يجعلنا أمام خيار وحيد، هو بناء المصالح المشتركة، والاستثمار الأفضل للموارد المتاحة، واستنهاض روح المبادرة، لفتح آفاق جديدة للتعاون العلمي والاقتصادي، مما يمكننا من تراكم أفضل لخبراتنا، ومن تعبئة أكثر نجاعة ومردودية لثرواتنا ومؤهلاتنا الطبيعية والبشرية.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال شراكة اقتصادية، تقوم على تشجيع التجارة البينية بين الدول الإسلامية، في أفق إقامة فضاء اقتصادي حر، يشكل عمادا لانبثاق سوق إسلامية مشتركة، لأن الاندماج الاقتصادي هو الأساس العصري المتين لكل تكتل جهوي دولي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن من أهم التحديات الراهنة التي يواجهها عالمنا الإسلامي، تلك الحملة المعادية لديننا الحنيف، وتشويه صورته، والمس بمقدساته، والتي ازدادت رواجاً في بعض وسائل الإعلام الغربي. الأمر الذي يتطلب من الإعلام في الدول الإسلامية القيام بدوره الفاعل، في تصحيح تلك الصورة النمطية المغلوطة للإسلام، ويسلط المزيد من الأضواء على مبادئه السمحة وقيمه الأخلاقية العالية.

وإن نجاح الإعلام الإسلامي في النهوض بهذا الدور الحاسم، يظل رهيناً بقدرته على التواصل مع عقلية الفكر الغربي، من أجل دحض ما يروجه البعض من مزاعم وافتراءات، وصلت إلى حد نعت الإسلام بكونه دين الإرهاب والعدوانية والتعصب، بسبب بعض الممارسات المرفوضة لقلّة من أذعياء الدين، وذلك على الرغم مما أبان عنه عالمنا الإسلامي من انخراط فعال في الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، علماً بأن هذه الآفة المقيتة، ومختلف التوجهات المتطرفة لا دين لها ولا وطن.

كما أن تغيير هذه الصورة السلبية عن الإسلام والمسلمين، يجب أن يوازيه أيضاً تعزيز قنوات الحوار والتواصل بين الحضارات والثقافات والأديان، على أساس من التكافؤ والاحترام المتبادل للهوية الثقافية لمختلف الشعوب وخصوصياتها، علاوة على مواظبة المسلمين على تنمية طاقاتهم وتعاونهم وتضامنهم، وتجسيدهم للقيم المثلى لديننا الإسلامي الحنيف، مصداقاً لقوله تعالى «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» صدق الله العظيم.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن هذه التحديات الكبرى التي تواجه العالم الإسلامي، لا توازيها إلا حدة الأزمات السياسية المزمّنة أو الراهنة، التي تشهدها منطقتنا، والتي تقتضي منا مقاربة تضامنية، متجانسة ومسؤولة لمعالجتها.

وفي هذا الصدد، فإننا نتابع بعميق الانشغال، التطورات الخطيرة في سوريا، جراء تمادي النظام السوري في استهداف المدنيين الأبرياء، ورفضه التجاوب مع المطالب المشروعة لهذا الشعب العربي الشقيق.

وانطلاقاً من واجبنا التضامني، وباعتبارنا جزءاً من المنتظم الدولي، واستشعاراً منا لدقة وأهمية المرحلة التاريخية التي تجتازها سوريا، فإننا نطالب بالوقف الفوري لآلة العنف التي تحصد يومياً العديد من أرواح الشعب السوري، وتندّر بأوخم العواقب على هذا البلد العربي الشقيق، وتعرض هذه المنطقة الحساسة برمتها للمزيد من المآسي.

وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته كاملة وأن يتخذ تدابير فعالة وملموسة لحماية المدنيين من التقتيل والتشريد، والخرق الممنهج والجسيم لأبسط حقوق الإنسان.

كما يتعين علينا مضاعفة الجهود، لضمان انتقال سياسي للسلطة في سوريا، يمكن الشعب السوري من فتح صفحة جديدة من تاريخه، وتحقيق تطلعاته المشروعة إلى الكرامة والحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية.

وإن المغرب، الذي انخرط بشكل مبكر وفعال في المجهودات العربية والإسلامية والدولية الهادفة إلى إيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة في سوريا، سيواصل التنسيق والتشاور مع إخوانه العرب والمسلمين وكل القوى الدولية الفاعلة، لإيجاد حل لهذه الأزمة، في إطار مرحلة سياسية جديدة، منفتحة على كل القوى الحية، وبمشاركة مختلف مكونات الشعب السوري، وبما يحفظ وحدة سوريا واستقرارها وسلامتها الإقليمية.

وأمام تفاقم الأوضاع الإنسانية، وتزايد أعداد اللاجئين السوريين إلى الدول المجاورة، بادرت المملكة المغربية، بإرسال ما يناهز 155 طناً من المواد الغذائية، وأقامت مستشفى ميدانيا للطب والجراحة متعدد الاختصاصات بالمملكة الأردنية الهاشمية، لمساعدة اللاجئين السوريين المتدفقين على أراضيها.

وتندرج هذه المبادرة في إطار روابط التضامن والتآزر الموصولة مع المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وحرص المملكة المغربية على دعم جهودها، الرامية إلى حسن استقبال ورعاية اللاجئين الفارين من جحيم العنف في بلادهم.

كما تعتبر هذه المساعدات الإنسانية تجسيدا آخر لدعم المغرب للشعب السوري الشقيق، وتضامنه الكامل معه، وإسهاماً منه في التخفيف من معاناته، خاصة في هذا الظرف الدقيق.

أما بالنسبة للنزاعات التي يعاني منها أشقاؤنا في بعض البلدان الإسلامية، مثل مالي والصومال والسودان وأفغانستان وغيرها، فإننا ندعو إلى الجنوح إلى الحوار الجاد، والمصالحة بين كل الطوائف والمذاهب والتيارات، من أجل تجاوز هذه الخلافات، وذلك في نطاق الحفاظ على سيادة هذه البلدان الشقيقة ووحدتها الوطنية والترايبية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن انشغالنا بالأزمات السياسية التي تعرفها بعض البلدان الإسلامية على أهميتها، لا ينبغي أن يحجب عنا ضرورة إبقاء القضية الفلسطينية في مقدمة اهتماماتنا، وضمن أولوياتنا، باعتبارها جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

فالوضع في الأراضي الفلسطينية، وما آلت إليه عملية السلام، من جراء السياسات الإسرائيلية الممنهجة تجاه الشعب الفلسطيني، وخرقها للسافر لقرارات الشرعية الدولية، وتجاهلها لكل نداءات السلام، يستوجب منا اتخاذ المبادرات الحازمة، وانتهاج الخيارات

العملية، وتوفير الإمكانيات اللازمة، لدعم صمود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، حتى يتمكن من استرجاع حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

ومن منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقنا، بصفتنا رئيساً للجنة القدس، فإننا لن ندخر أي جهد لمواصلة مساعينا الحثيثة لدى الأطراف الدولية المؤثرة، والقوى المعنية بالسلام، لوضع حد لتمادى الحكومة الإسرائيلية في التنصل من قرارات الشرعية الدولية والالتزامات المبرمة، ولحملها على احترام الطابع العربي الإسلامي والمسيحي لمدينة القدس، والتوقف عن سياسة الاستيطان والتهويد، وتجريد المقدسين من حقهم في الإقامة بالقدس الشريف، وعن الانتهاكات المتوالية لحرمة المسجد الأقصى المبارك، وسائر المآثر الإسلامية. أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن المملكة المغربية لتؤكد، من جديد، دعمها لكل المبادرات الجادة، التي تسعى إلى النهوض بالعمل الإسلامي المشترك في جميع المجالات، وتأهيل منظمة التعاون الإسلامي لتقوم بدور مؤثر وفاعل على الساحة الدولية، تنفيذاً لبرنامج العمل العشري، الذي أقرته القمة الإسلامية الثالثة، المنعقدة هنا بمكة المكرمة، والتي تهدف إلى تقوية آليات المنظمة وتفعيلها.

كما أن المغرب، الذي لم يدخر جهداً في تسخير كل طاقاته من أجل دعم الصف الإسلامي، وانتهاج الحوار العقلاني البناء، والتضامن مع أشقائه في كل القضايا المصيرية، والجنوح إلى السلم والاستقرار والتنمية الإنسانية الشاملة، ليجدد التزامه القوي بمواصلة السير على هذا النهج القويم، والمساهمة في كل الأعمال والمبادرات البناءة التي تهدف إلى لم الشمل، وتوحيد الصفوف، بما يخدم المصلحة المشتركة لأمتنا، ويحقق أمنها واستقرارها ومنعتها.

وأود في الختام، أن أجدد عبارات الشكر والامتنان لأخي الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، على ما يبذله من جهود خيرة في سبيل صيانة وحدة الأمة، والدفاع عن قضاياها، داعياً الله عز وجل، ببركات هذه الأيام الفضيلة من هذا الشهر الكريم، أن يلهمنا السداد والرشاد، وأن يمدنا بعونه لتحقيق ما نتطلع إليه شعوبنا من نهضة وعزة وكرامة، ويوفقنا لما فيه خير أمتنا الإسلامية، التي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب
الرباط، فاتح شوال 1433 هـ الموافق 20 غشت 2012 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

إن تخليدنا لذكرى ثورة الملك والشعب، في تزامن مع عيد الشباب، يشكل مناسبة وطنية متميزة، لتجسيد مدى تلاحم العرش والشعب،
وتأكيد عمق العلاقة الوطيدة بين إنجازات المغرب الكبرى، وبين القوى الحية للأمة، وفي طليعتها الشباب.

فمن ملحمة ثورة الملك والشعب نستلهم قيم البطولة والفداء، والتضحية والوفاء، في سبيل حرية المغرب ووحدته وسيادته. ومن عيد
الشباب نبرز دور الشباب المغربي الواعد، في بناء مستقبل يليق بأمجاد الماضي وعظمته.

فالأوراش الكبرى التي أطلقناها، لاستكمال بناء نموذج المجتمع المغربي المتميز، المتشبهت بهويته، القائم على التضامن بين كل فئاته،
لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا بسواعد الشباب المغربي وإبداعاته، واستثمار طاقاته. فأنتم معشر الشباب، تشكلون الثروة الحقيقية
للوطن، اعتبارا للدور الذي تنهضون به كفاعلين في سياق التطور الاجتماعي. فأنتم تتمتعون بكامل المواطنة، بما تعنيه من حقوق
وواجبات، ومن انخراط إيجابي في التحولات التي يعرفها المجتمع، وذلك في تشبث بثوابت الهوية الوطنية، وانفتاح على القيم الكونية.

ومن ثم، ما فتئنا نحرص على الإصغاء إلى انشغالاتكم الخاصة، والتجاوب مع تطلعاتكم المشروعة، أينما كنتم، ومهما كانت انتماءاتكم.

شعبي العزيز،

عندما نتطرق لموضوع الشباب فإننا نستحضر تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، والحديث عن المستقبل يتطلب، فضلا عن التحلي
بكل ما يلزم من النزاهة الفكرية لاستشرافه آفاقه، وضع الاستراتيجيات الكفيلة بإعداد شبابنا لغد أفضل.

لقد أولى الدستور الجديد للمملكة أهمية قصوى للديمقراطية التمثيلية والتشاركية بالنسبة لكافة المواطنين، ونص على إحداث مختلف
آليات هذه المشاركة الفعالة في الحياة العامة للبلاد.

ومما لا شك فيه أن انخراط الشباب في هذا الخيار الاستراتيجي، يظل رهينا بمدى تأهيله وإعداده للمستقبل، وهذا ما يحيلنا على المنظومة التربوية، وقدرتها على تكوين الأجيال الصاعدة، وإعدادها للاندماج الكامل في المسار التنموي الديمقراطي للمجتمع.

لذلك يتعين الانكباب الجاد على هذه المنظومة، التي نضعها في صدارة الأسبقيات الوطنية. هذه المنظومة التي تسألنا اليوم، إذ لا ينبغي أن تضمن فقط حق الولوج العادل والمنصف، القائم على المساواة، إلى المدرسة والجامعة لجميع أبنائنا. وإنما يتعين أن تخولهم أيضا الحق في الاستفادة من تعليم موفور الجدوى والجاذبية، وملائم للحياة التي تنتظرهم.

كما يجب أن تهدف إلى تمكين الشباب من تطوير ملكاتهم، واستثمار طاقاتهم الإبداعية، وتنمية شخصيتهم للنهوض بواجبات المواطنة، في مناخ من الكرامة وتكافؤ الفرص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذلك هو التحدي الأكبر الذي تطرحه الظرفية الراهنة.

ولبلوغ هذه الغاية، يجب علينا العمل على تفعيل ما تمت التوصية به خلال السنوات الأخيرة، وتجسيد ما توخاه الدستور الجديد بخصوص التعليم العصري والجيد.

وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في مقاربتنا، وفي الطرق المتبعة في المدرسة، للانتقال من منطق تربوي يرتكز على المدرس وأدائه، مقتصرًا على تلقين المعارف للمتعلمين، إلى منطق آخر يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين، وتنمية قدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم في الإبداع والابتكار، فضلا عن تمكينهم من اكتساب المهارات، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف.

إن الأمر لا يتعلق إذن، في سياق الإصلاح المنشود، بتغيير البرامج، أو إضافة مواد أو حذف أخرى، وإنما المطلوب هو التغيير الذي يمس نسق التكوين وأهدافه. وذلك بإضفاء دلالات جديدة على عمل المدرس لقيامه برسالته النبيلة، فضلا عن تحويل المدرسة من فضاء يعتمد المنطق القائم أساسا على شحن الذاكرة ومراكمة المعارف، إلى منطق يتوخى صقل الحس النقدي، وتفعيل الذكاء، للانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة للعمل في هذا الاتجاه، من خلال التركيز على ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية، إلى جانب تأهيل التعليم الخاص، في إطار من التفاعل والتكامل.

وللنهوض بالقطاع التربوي والتعليمي، بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية، فإنه يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في صيغته الجديدة، على أن تساهم هذه الهيئة في إنجاح هذا التحول الجوهري والمصيري، ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب، بل وللمستقبل المغرب، بلدا وأمة.

إننا نعلم المجهودات الجبارة التي تبذلها الأسر من أجل رعاية أطفالها وتعليمهم. ذلك أنه يتعين الحفاظ على هذا التضامن بين الأجيال. بيد أن قضايا الشباب لا تتعلق فقط بالمجال الخاص أو العائلي، أو بما هو مرتبط بالتربية والتكوين والتعليم وإنما هي قضية المجتمع برمته لإيجاد الحلول لكل المشكلات التي تواجه الشباب.

شعبي العزيز،

إن شبابنا يتطلع إلى إيجاد الظروف المثلى التي تساعد على تحقيق الذات، وتحمل المسؤولية، ويحذوه الطموح المشروع إلى تحقيق اندماج أفضل على الصعيدين الاجتماعي والمهني، ولاسيما عبر خلق آفاق أوسع لفرص الشغل.

وبموازاة ذلك، يتعين توفير الظروف الملائمة للولوج إلى السكن والصحة، ومختلف خدمات القرب، من مرافق رياضية، وفضاءات ترفيهية، وهياكل تساعد على الاندماج، ومراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وإذا كان شبابنا يتطلع بكل مشروعية إلى القيام بدوره الهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يرغب كذلك في الانخراط في مجالات الإبداع الثقافي والفني، الذي تظل فضاءاته غير متكافئة، بين مختلف المناطق المغربية.

فالثقافة تعد اليوم رافعة أساسية للإبداع والابتكار، وتغذية الروح، وإبراز الشخصية الوطنية، وبالتالي هي المحرك لدينامية مجتمعنا، الذي بقدر ما يعترف بتعددية روافده، وبرصيده الحضاري العريق، فإنه يظل متمسكا بتنوع خصوصياته وبانفتاحه على العالم.

ومما لا شك فيه أن المغرب بذل مجهودات كبيرة في كل هذه المجالات، وذلك لتمكين الشباب من ولوج مختلف الخدمات، التي يحق لهم الحصول عليها، والتي تساعدهم على تطوير كفاءاتهم، والاعتماد على مؤهلاتهم، والمشاركة بفعالية في تنمية بلدهم، كما تم في هذا الإطار رصد موارد مالية ضخمة، وإطلاق عدد هائل من المبادرات والبرامج. وهو ما مكن من الحصول على نتائج ملموسة، جديرة بالتقدير. بيد أن ما تحقق لا يرقى إلى مستوى طموحات الشباب وانتظاراته. فما تزال الصعوبات قائمة أمام تحقيق اندماجه المرغوب فيه. كما أن هناك عددا كبيرا من الشباب، من مختلف الأوساط، ما زالوا يعانون من بعض الإكراهات، التي تؤثر على معيشتهم اليومي، وعلى آفاقهم المستقبلية. لذلك فإنه من غير المقبول اعتبار الشباب عبئا على المجتمع، وإنما يجب التعامل معه كطاقاة فاعلة في تنميته. وهو ما يقتضي بلورة استراتيجية شاملة، من شأنها وضع حد لتشتت الخدمات القطاعية المقدمة للشباب، وذلك باعتماد سياسة تجمع، بشكل متناغم ومنسجم، مختلف هذه الخدمات.

وفي هذا الصدد، يتعين على المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، المنصوص عليه في الدستور الجديد، أن يساهم، بعد إنشائه، في وضع المحاور الاستراتيجية، وبمشاركة هؤلاء الشباب، لاعتماد سياسة تأخذ بعين الاعتبار تجسيد المواطنة الكاملة للشباب.

شعبي العزيز،

لا يمكن التطرق إلى قضايا الشباب المغربي بدون استحضار أحد مكوناته، ألا وهم مواطنونا الشباب من أبناء جاليتنا المقيمة بالخارج. فتعلقهم الشديد ببلادهم يجسد مدى تجاوبهم مع التوجهات التي حددناها، والأوراش التنموية التي أطلقناها.

إنكم تعلمون أننا عندما نقدم على إصلاحات مهيكلة وعميقة، فإننا نضع دائما مواطنينا المقيمين في الخارج، في صلب انشغالاتنا ومخططاتنا المستقبلية. وهو ما تحقق بإنجازنا لإصلاح مدونة الأسرة وقانون الجنسية، بكل ما يحملانه من رمزية عالية، وبإقدامنا على مراجعة الدستور، الذي يتضمن مقتضيات غير مسبوق، تخص حقوق المغاربة المقيمين في الخارج، الذين أتوجه إليهم بالخطاب بهذه المناسبة، لأقول لهم : إنكم لم تبخلوا بدوركم بأي جهد، من أجل الحفاظ على أواصر انتمائكم، وما فتئتم تضعون المغرب في صلب انشغالاتكم اليومية، مدافعين عن قضايا الوطن، مساهمين في تنميته، حريصين على تطوير العلاقات بينه وبين بلدان إقامتكم، متشبثين بالتفاعل الثقافي مع القيم الكونية، لمناهضة الصور النمطية والأحكام المسبقة ضد الإسلام والمسلمين.

إن هذه العلاقة المتميزة ليست وليدة الصدفة، بل إنها علاقة رسختها سنوات طويلة من الجهود والتضحيات المتبادلة.

لذا، فإننا سنستمر على نهجنا في الحفاظ على هويتكم، وتوفير الحماية لحقوقكم ومصالحكم، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية بأوروبا. وعلاوة على ذلك، فإننا سنحرص على تفعيل الكامل لمقتضيات الدستور، التي تكفل لكم المشاركة، على أوسع نطاق ممكن، في بناء مغرب المستقبل، والتي سوف تخول لكم، بكل تأكيد، الحضور الفاعل في الهيئات المسيرة لمؤسسات جديدة.

كما سنسهر باستمرار، على دعم جهودكم، من أجل الاندماج في المجتمعات، التي تستقرون بها، وذلك بالعمل مع سلطات بلدان الاستقبال، على تفعيل حق الأجانب في التصويت في الانتخابات المحلية، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

شعبي العزيز،

إننا ونحن نخلد، بكل ثقة واعتزاز، هذه المناسبات الوطنية المجيدة، نسأل الله تعالى أن يمطر شآبيب الرحمة والغفران، على أرواح شهداء ثورة الملك والشعب، وأن يجزي خير الجزاء، بطل التحرير، جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثوهما، كما ندعوه عز وجل أن يمدنا بتوفيقه وعونه، في مواصلة الملحمة الخالدة والمتجددة لثورة الملك والشعب، من أجل توطيد صرح مغرب كامل الوحدة والسيادة، يوفر المواطنة الكريمة لجميع أبنائه، ويحقق التنمية الشاملة لكل جهاته، في ظل التضامن والعدالة والإنصاف.

شعبي العزيز،

على إثر المصاب الأليم، الذي حل بأسرتنا الملكية، بوفاة المشمولة بعفو الله ورضاه، عممتنا الجليلة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للأمانة، التي لبت داعي ربها، في هذه الأيام المباركة، فقد قررنا إلغاء كل مراسيم الاحتفال بعيد ميلادنا، اعتباراً للمكانة الأثيرة التي كانت تحظى بها لدينا جميعاً، وللرمزية التي تجسدها في ضميرك، لاقتران ميلادها بمنفى جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، نور الله ضريحه، وهو يخوض ثورة الملك والشعب.

وإننا ندعو الله تعالى، بمناسبة عيد الفطر السعيد، أن يتقبل صيامنا وقيامنا، معربين لك شعبي العزيز، عن خالص التهاني والتبريكات. وكل عام وأنت بخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية حول «التحديات الطاقية في الفضاء الأورومتوسطي»
ورزازات، 26 شوال 1433 هـ الموافق 14 شتنبر 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن تستضيف المملكة المغربية هذا المؤتمر حول «التحديات الطاقية في الفضاء الأورومتوسطي»، تحت
رعايتنا السامية، وفي رحاب مدينة ورزازات الجميلة، هذه المدينة التي ستحتضن المركب المندمج للطاقة الشمسية الأول من نوعه
ضمن استراتيجيتنا الطاقية الطموحة.

وإننا لنشيد بمبادرتكم القيمة لتنظيم هذه الندوة الهامة بشراكة بين مجلس المستشارين ببلادنا، والجمعية البرلمانية للمتوسط، وكذا
بوجاهة اختيار موضوعها، الذي يندرج في سياق التحفيز على إنضاج الأفكار، وبلورة الحلول الجماعية، الكفيلة بتأمين التوازن الطاقوي
والبيئي، في فضاءات تتسع بالتدرج لتشمل كافة بلدان المعمور.

كما نعبر عن تقديرنا لالتزامكم الحازم، ولما تمثلونه من قوة اقتراحية بناءة في بلورة استراتيجيات وبرامج طاقوية جهوية، منوهين، بصفة
خاصة، بدور مجلسي البرلمان المغربي والبرلمانات الأورو متوسطية في دعم السياسات الطاقوية الخضراء ومواكبتها وتعزيز إسهامها
في التنمية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما يشهده المغرب من نمو اقتصادي، وتطور في أنماط الاستهلاك، يقتضي تحقيق ارتقاء نوعي بالقدرات، واعتماد تخطيط محكم
لمواجهة إشكالية ذات بعدين طاقي وبيئي.

وإذا كانت بلادنا لا تملك الموارد الطاقية الأحفورية التقليدية، فإنها تتوفر، ولله الحمد، على مصادر طاقية متجددة، ريفية وشمسية، ذات جودة عالية وعلى الظروف الملائمة لاستغلالها، سواء تعلق الأمر بالعقار أو بالبنيات التحتية الكهربية والمائية.

واقترنا من المغرب بالأهمية القصوى لحماية البيئة والمحافظة عليها، من منطلق إدراكه المبكر، بحكم موقعه الجغرافي، للآثار المحتملة للتغيرات المناخية، فقد انخرط، وبكل حزم في سيرورة التنمية المستدامة التي لا تنفصل على التنمية البشرية.

ومن هذا المنطلق، ما فتئنا نضع ضمن أولوياتنا تطوير الطاقات المتجددة، باعتبارها خيارا لا محيد عنه، لتلبية نسبة كبيرة من الحاجيات الطاقية لبلادنا، هدفنا جعل الطاقات المتجددة قادرة على تغطية ما يفوق 40 في المائة من حاجيات المغرب من الطاقة الكهربية في أفق سنة 2020، وذلك في إطار شراكات مثمرة بين القطاعين العام والخاص.

وإذا كانت كلفة الطاقة الشمسية ما تزال مرتفعة لحد الآن، فإن هذا المصدر الطاقى المتجدد يعتبر خيارا استراتيجيا طموحا وواعدا، بحكم توافر تكنولوجيات متطورة في هذا المجال، كقيلة بتخزين الطاقات الضرورية لتلبية حاجياتنا، ولاسيما خلال فترات الاستهلاك القصوى.

فعلاوة على توليد الطاقة الكهربية، فإن هذا القطاع يعد قاعدة للنمو الأخضر، وفرصة مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنمية تمكن بلادنا من تموقع صناعي تنافسي، وتشجيع بحث علمي وتقني مبتكر، يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية، وتزويد شبابنا بتربية بيئية مواطنة، وبتقافة الاستعمال الأمثل للطاقات البديلة، فضلا عن ضرورة تمكينهم من تكوين مؤهل، ذي قابلية متجددة للتشغيل، ومفتوح دوما على التطوير، مع العمل على تعزيز التنمية المحلية للمناطق المحتضنة لهذه المشاريع، والتي تتسم غالبا ببعدها الجغرافي عن المركز.

وتظل غايتنا المثلى من اعتماد هذه الطاقات المتجددة، هي تحقيق تنمية مندمجة لهذا القطاع، والتوظيف الناجع لمواردنا، بما من شأنه توفير الأمن الطاقى لمنطقتنا، وضمان تنمية مستدامة ومتوازنة في صفتي المتوسط.

ونغتنم فرصة انعقاد هذه الندوة الهامة، للتعبير عن تقديرنا وشكرنا لجميع شركائنا، لما يولونه من اهتمام ودعم، لإنجاز هيكلية مبتكرة لأول مشروع للمخطط المغربي للطاقة الشمسية. هذا المشروع ذو البعد العالمي، الذي سيتم البدء في إنجازه قبل متم السنة الجارية، معبئين له الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية لإنجاحه.

حضرات السيدات والسادة،

إن الطاقات المتجددة، خصوصا منها الشمسية والريحية، تظل في حاجة إلى استكمال كل شروط النجاعة المالية والاقتصادية، الكفيلة برفع تحديات التغيرات المناخية، بما في ذلك معالجة إشكالية التوفيق بين إنتاج الطاقة، وحماية المناخ من التلوث، لكون توليد الطاقة يعد من أهم أسباب انبعاث الغازات الدفيئة.

في هذا الإطار، ووعيا منها بالأخطار المحدقة بالتوازن البيئي، فإن بلادنا بصدد بلورة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، يهدف بصفة خاصة إلى التملك الجماعي للثقافة البيئية، وتجسيدها في سلوك الأفراد والجماعات، مع الحرص على تحسين الحكامة البيئية.

غير أن تحقيق هذه الدينامية لأهدافها النبيلة، لن يتأتى على النحو الأمثل دون قيام اندماج جهوي ناجح، يمكن بلوغه عن طريق إرساء مجموعة أورو متوسطة للطاقة.

ومن هذا المنظور، فإن بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، التي أخذت على عاتقها التزامات حازمة لتطوير منظومة طاقة متنوعة، بإمكانها تحقيق أهدافها في ظروف مثلى، باللجوء إلى ما توفره تنمية هذا النوع من الطاقة ببلدان الضفة الجنوبية من فوائد، ذلك أن الإمكانيات التي تزخر بها هذه البلدان، من حيث جودة الموارد، وتوافر البنيات التحتية العقارية والكهربائية والمائية، من شأنها أن تتيح إنتاجية أفضل للطاقة الكهربائية، ذات عائدات مشتركة ونفع متكافئ.

لذا، ندعو إلى بلورة هذا التلاقي للأهداف في أجندة استراتيجية قائمة على النفع المتبادل، وذلك من خلال إيجاد إطار مؤسسي، يسهر على ضمان التوافق بين التشريعات التي تصدرها برلمانات الفضاء الأورو متوسطي، على نحو كفيل باستقطاب الاستثمارات العمومية والخاصة، وتحفيز المؤسسات المالية على الانخراط في تمويل الطاقات المتجددة.

ومن شأن هذا التوجه، أن يمكن من تصدير الطاقة الكهربائية من الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، في أقرب الآجال، بوصفه استجابة لضرورة ملحة تسائل هيئات من قبيل هيئتك، إلى جانب الحكومات، والفاعلين المؤسسيين ومنظمات المجتمع المدني.

حضرات السيدات والسادة،

إن الشراكة بين البرلمانات، التي يقدم ملتقاكم اليوم نموذجا واعدا عنها، ستشكل فرصة للمؤسسات التشريعية ولشركائها العموميين والخواص بالفضاء الأورو متوسطي، من أجل تبادل الآراء والخبرات حول الاستراتيجيات الطاقية لدول الفضاء الأورو متوسطي، وحول تجربة المغرب في هذا المجال، إذ جعل من الطاقات المتجددة أسبقية وطنية، ضمن الجيل الجديد من أوراشه الإصلاحية والتنمية الكبرى.

وإننا لعلّ يقين من أن هذه الندوة ومثيلاتها من الملتقيات العلمية والتواصلية، من شأنها تعزيز كفايات المشرعين في موضوع يزاوج بين سمته التقنية وطابعه الاستراتيجي، وبلورة اقتراحات كفيلة بتعزيز شراكات عملية بين بلداننا، في أفق تسريع دينامية الاندماج الطاقى والاقتصادي بالفضاء الأورو متوسطي، وذلك في إطار ترسيخ مجتمع المعرفة والديمقراطية والتنمية المستدامة والبشرية الذي يسير بالمغرب بخطى ثابتة وواثقة نحو ترسيخ مقوماته.

وإذ نرحب بكم، حضرات السيدات والسادة البرلمانيين، وبكافة المشاركين والمشاركات في هذا الملتقى الهام، ضيوفا كراما ببلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم طيب المقام بين ظهرانينا، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة

الرباط، 09 ذوالقعدة 1433 هـ الموافق 26 شتنبر 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حجاجنا الميامين، أمنكم الله ورعاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

أما بعد، فتتوجه إليكم في هذه الرسالة الملكية، جريا على سنتنا الحميدة في خطاب الفوج الأول من الحجاج، المتوجهين بمشيئة الله إلى الديار المقدسة، مخاطبين من خلالهم كافة الحجاج المغاربة، رجالا ونساء، ممن يسر الله لهم هذه السنة القيام بأداء فريضة الحج.

إنها الرسالة التي نضمنها بصفتنا أميرا للمؤمنين، والساهر الأمين على إقامة شعائر الدين، توجيهاتنا السامية ونصائحنا الهامة، فيما يتعلق بقيامكم بركن عظيم من أركان الإسلام حرصا من جلالتنا على تذكيركم بما ينبغي استحضاره من الواجبات، والتحلي به من الفضائل، في موسم الحج، الذي هو أحد مظاهر الإسلام الكبرى التي يتعين فيها على المسلمين تجسيد قيم دينهم في إخلاص التوحيد لله وحده واستشعار الوحدة الإنسانية والمساواة بين الناس والتشبث بالأخوة والتضامن والتسامح.

و نود في البداية أن نستحضر معكم في هذه اللحظة المباركة المعطرة بأريج الإيمان الخالص أشواقكم الروحية إلى البيت الحرام وزيارة قبر نبينا وجدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام، فقد استجبتم لدعوة الله متجردين من المخيط والمحيط ملبين خاشعين مصداقا لقوله تعالى : «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام».

وها أنتم على أهبة مغادرة الأهل والوطن، مزودين بخير زاد إلى ذلك المقام الشريف ألا وهو التقوى، مصداقا لقوله تعالى : «وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الألباب».

ولا يخفى عليكم معاشر الحجاج، ما تتطلبه فريضة الحج ممن يعتزم القيام بها وأدائها على الوجه الشرعي المطلوب من التزود أولا بمعرفة ما ينبغي الإمام به من فقه المناسك ومراعاة الأركان والواجبات وحفظ السنن والمندوبات، وما يتعين في أدائها من الشروط اللازمة طبقا لمذهبنا المالكي، وهو ما قام بتلقيه فقهاؤنا الأمثال في الوقت المناسب لمن كان في حاجة إلى معرفة ذلك، وقبل هذا

وذلك ما يتطلبه الحج من إخلاص التوجه إلى الله تعالى بقلب قد تفرغ لعبادته، وجوارح قد نشطت في طاعته مع مراعاة الأشواط والمراحل المقررة لأداء مناسك الحج، مع التلبية والذكر والابتهاال والاستغفار، ولاسيما عند الطواف والسعي والوقوف بعرفات.

واعلموا، رعاكم الله، أن اجتماع تلك الحشود الهائلة من ضيوف الرحمان على ذلك الصعيد الطيب، ومن كل بقاع العالم، مع حرصهم جميعا على أداء المناسك في زمن محدود، يؤدي إلى التزاحم والتدافع، وهو ما يقتضي من الجميع التحلي أولا بالصبر وضبط النفس والتحمل وتجنب كل ما يشين سلوك المؤمن، من أقوال وأفعال مصدرها الأنانية والأثرة والانفعال والوقوع في الجدل، وهو ما نهى الله عنه حيث قال تعالى: «الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله».

وتذكروا أن المقصد الأسمى من القيام بالحج، بين مقاصد سائر العبادات، هو فضلا عن خلع لباس الدنيا والتذلل أمام رب الأرباب، واستشعار قيام الناس ليوم البعث والحساب، أقول: فضلا عن ذلك، فالحج موسم لاجتماع المسلمين من كل أوطانهم على صعيد واحد، حول بيت الله الحرام، الذي هو أول بيت أقيم لعبادة الله على وجه الأرض، وذلك لتمتين روابطهم الروحية وأخوتهم الإسلامية، فهذا الاجتماع ينبغي أن يذكر المسلمين بوحدتهم، وبضرورة تضامنهم، وبذلك ما يفرق بينهم، من أشكال التطرف والانقسام، والعداء المذهبي والأنانية البغيضة والتعصب المقيت. فعلى المسلمين قاطبة أن يستشعروا ما يوحد بينهم في موسم الحج من الوقوف على صعيد واحد، والطواف حول الكعبة المشرفة، القبلة الواحدة، وأن يتحلوا بقيم التسامح والوسطية والاعتدال.

وتلكم هي القيم والمبادئ التي نحرض على أن يظل المغاربة أوفياء لها، مجسدين القدوة الصالحة في الالتزام بها، متأسين في ذلك بسلفهم الصالح، في ظل إمارة المؤمنين التي قلدنا الله أمانتها، وحملنا مسؤولية رعايتها. فكونوا، حفظكم الله، سفراء لبلدكم المغرب في تمثيل هويته وحضارته، وما تقوم عليه من وحدة الأمة ولزوم الجماعة، والتشبث بالوسطية والاعتدال، ولاسيما في هذا الملتقى الإسلامي الكبير، الذي يحضره المسلمون من كل حذب وصوب، حيث يتحاورون في شؤونهم، ويعطي كل منهم صورة عن بلده، من خلال سلوكه وتصرفاته مع الآخرين. فاحرصوا على إعطاء الصورة المثلى عن وطنكم، وما يعرفه بقيادتنا من تقدم حثيث وتنمية شاملة.

حجاجنا الميامين،

لا يخفى عليكم أن في مقدمة ما يتعين على جميع الحجاج التحلي به في الديار المقدسة، خلال موسم الحج، هو احترام التدابير التنظيمية المتخذة من لدن السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، بخصوص حسن سير المناسك في هذا الموسم العظيم، وتوفير الظروف الملائمة لضيوف الرحمان، علما بأن المملكة العربية السعودية، بقيادة أخيها المبعجل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله وأطال عمره، لا يألو جهدا، وبتوجيهات ملكية خاصة منه، في جعل هذا الموسم كل سنة يعرف المزيد من توفير أسباب الراحة، والخدمات اللائقة، والرعاية الكاملة لضيوف الرحمان، جزاه الله خيرا عن خدمة الحرمين الشريفين وعن خدمة الإسلام والمسلمين في كل وقت وحين.

كما ندعوكم للالتزام بالترتيبات التي اتخذها وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، موفرا لكم كل الخدمات الضرورية سفرا وإقامة، ورعاية صحية وتنظيما إداريا، وسهرا على راحتكم ومتطلبات تأطيركم من لدن البعثات العلمية والطبية والإدارية، لأداء فريضة الحج في أفضل الظروف، وذلك تنفيذاً لتعليماتنا الموجهة إليه في هذا الشأن، منوهين في هذا الصدد بكل الأطر التي تساعده في الوزارة، سواء في مرحلة الإعداد للموسم، أو مرحلة مرافقة الحجاج في البقاع المقدسة وتأطيرهم.

حجاجنا الأوفياء،

إن من أشرف ما ستحفظون به خلال أداء الحج زيارة الروضة الشريفة بالمدينة المنورة، والوقوف بخشوع وإجلال أمام قبر سيد الأنام، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، فاستشعروا ما يتطلبه الموقف من تأثر وتعظيم، وصلاة وتسليم، واستحضار لشرف منزلته، ورفيع درجته عند الله. ولا تنسوا خلال أدعيتكم وابتهاالاتكم المستجابة حقوق الوطن عليكم، ولا حقوق المؤمن على قيادتكم، وذلك بالدعاء لنا في تلك المقامات الشريفة، والمشاعر المقدسة، ليمدنا الله بعونه وتأييده في مواصلة الجهود الحثيثة التي نبذلها في سبيل عزة المغرب وصيانة وحدته، وتحقيق تنميته، وإسعاد أبنائه، حتى يظل بلدا آمنا مطمئنا، وأن يقر عيننا بولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وكافة أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، وأن يشمل برحمته ورضوانه جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، ويجزيهما خير الجزاء عما أسدياه من جهود في سبيل حرية المغرب وتقدمه، وأن يحفظ الله الأمة الإسلامية، ويعينها قيادات وشعوبا على ما يحقق وحدتها، ويجسد تضامنها، وينشر عليها ألوية الوثام والسلام ويجنبها مظاهر العنف والصدام.

كما لا ننسى أن ننصحكم بأن تعمروا أوقاتكم في تلك البقاع بالطاعات والقربات، وأن تداوموا على الذكر والاستغفار، جاعلين من الحج موسما لتزكية النفس والتوبة من الذنوب والأوزار، وتقويم السلوك وتهذيب الأخلاق، تحقيقا للغرض النبيل الذي من أجله تحجون وتعمرون، وهو ما قال عنه جدنا المصطفى عليه السلام: «من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»، وكما قال عنه: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

فالله تعالى نسال أن يجعل حجكم مبرورا وسعيكم مشكورا، وأن يستجيب لدعائكم، ويتقبل مناسككم، وأن يجعل السلامة تحف بكم في الذهاب والإياب، وأن يعيدكم إلى أهليكم وذويكم ووطنكم سالمين غانمين، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 12 ذو القعدة 1433 هـ الموافق 28 شتنبر 2012 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أتقدم إلى السيد الرئيس، بأحر التهاني، بمناسبة تقلده منصب رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا تقدير لبلدكم الصديق، واعتراف بتجربكم الدبلوماسية الغنية.

ولا يفوتني أن أثنى الجهود التي بذلها سلفكم السيد ناصر آل ناصر، والإنجازات التي حققها طوال السنة المنصرمة، كما أنه بالعمل الدؤوب الذي يقوم به معالي السيد بان كي مون، الأمين العام لمنظمتنا، وحرصه الشديد على التفاعل مع الأزمات، والمبادرات التي يتخذها لتمكين الأمم المتحدة من رفع التحديات المتزايدة التي يعرفها العالم.

السيد الرئيس،

يتميز الواقع الدولي الراهن بتحولات هامة ومتسارعة، تتجلى أهم معالمها في استمرارية الأزمة الاقتصادية العالمية، بأبعادها وتداعياتها، وبتزايد مواطن التوتر والنزاعات السياسية والصراعات المسلحة، فضلا عن وجود تحديات شمولية معقدة، تتجاوز حدود الدول وإمكاناتها، كتحقيق التنمية المستدامة، وحماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان، وتنامي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة بكافة أشكالها.

وأمام هذه التحولات المستمرة، يتحتم علينا كدول أعضاء، منح الأمم المتحدة الوسائل الضرورية لمواجهة هذه التحديات، وذلك بتوسيع أفقها وتجديد نهجها، مع المحافظة على مبادئها وأهدافها، لتكون فاعلا من أجل حكامه سياسية ناجعة، وأداة لحكامه اقتصادية منصفة.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية تشاطركم الأهمية التي قررتم إعطاؤها لحل النزاعات بالطرق السلمية، وتحيي قرار الجمعية العامة جعل الدورة الحالية تحت شعار توطيد هذا المبدأ المحوري لميثاق الأمم المتحدة.

فتحقيق السلم والأمن الدوليين، يبقى جوهر المهمة التاريخية التي أنيطت بالأمم المتحدة. وما انتشار عشرات الآلاف من القبعات الزرق في كل جهات العالم لحماية المدنيين، وتوفير الأرضية الملائمة للحوار السياسي بين الفرقاء، إلا دليل قاطع على الدور الحيوي الذي تلعبه منظمنا في هذا المجال.

وإن المملكة المغربية تفتخر بأن تكون من بين الدول التي ساهمت مبكرا في عمليات حفظ السلام، تحت راية المنظمة العالمية، وأرسلت إلى حد الآن ما يفوق 50 000 فرد من القوات المسلحة الملكية إلى كل جهات العالم، لخدمة الأهداف النبيلة للأمم المتحدة. وسيبقى المغرب ملتزما بالإسهام في تدير الأزمات، بموازاة مع تطوير الدبلوماسية الوقائية.

لقد أبانت تجربة الأمم المتحدة في الدول التي تشهد نزاعات، مدى أهمية تأمين الانتقال الممنهج والسلس بين مرحلتي استتباب السلم وتوطيده، تجنباً لعودة العنف والفرقة في تلك الدولة أو المنطقة المعنية بالنزاع. وهو ما يستدعي، أولاً وقبل كل شيء، الاستجابة للحاجيات الملحة لهذه المرحلة الدقيقة.

السيد الرئيس،

لقد عرفت قارتنا الإفريقية، خلال السنة المنصرمة، تفاقماً خطيراً للأوضاع في بعض المناطق، وعلى الخصوص، في منطقة الساحل والصحراء، جراء الأعمال الإجرامية والإرهابية والانفصالية، التي أصبحت تهدد استقرارها.

وتوجد جمهورية مالي الشقيقة في خضم أحداث تهدد كيانها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. فبالرغم من المجهودات الصادقة التي تقوم بها دول المنطقة، بما فيها المغرب، وكذا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، يبقى إسهام الأمم المتحدة ضرورياً من أجل خلق توافق وطني، لتجاوز الأزمة السياسية، ومواجهة المد الانفصالي في الشمال. ولن يتأتى ذلك، إلا عبر مجهود مركز ومستقل لمنظمنا.

وأود في هذا السياق، أن أجدد لأشقائنا في مالي، التزام المغرب بالاستمرار في مد المعونة والتأييد الفعال لهم لإنجاح المسار السياسي، والحفاظ على وحدتهم الوطنية والترايبية.

وفي نفس الوقت، تثنى المملكة المغربية التقدم الملحوظ الذي تحقق في عدة مناطق بالقارة الإفريقية، وخاصة في الكوت ديفوار والكونغو الديمقراطية الشقيقتين، على درب المصالحة الوطنية، والممارسة السياسية الطبيعية.

كما يجدد المغرب التزامه الراسخ، بمواصلة برامج التعاون والتضامن مع مختلف البلدان الإفريقية الشقيقة، وفق صيغ متجددة وناجعة للتعاون جنوب - جنوب، وفي خدمة المواطن الإفريقي.

السيد الرئيس،

لقد عكست التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية، إرادة الشعوب المعنية في بناء مجتمعات ديمقراطية تحترم فيها حقوق الإنسان، ويتمتع فيها المواطنون بتكافؤ الفرص والعيش الكريم.

إن الشعوب الشقيقة في تونس وليبيا ومصر واليمن قد دشنت لعهد جديد، وقطعت خطوات متقدمة على درب الانتقال الديمقراطي، بالرغم من مناخ سياسي معقد ومضطرب، يقتضي من المجموعة الدولية تقديم الدعم والمساعدة لهذه الدول لرفع إكراهاته.

غير أن الشعب السوري ما يزال، مع كامل الأسف، يؤدي يوميا بدمائه ثمن الحرية، ويتطلع إلى تغيير ديمقراطي يضمن لكل مكوناته المساهمة في التغيير المنشود.

وإن المغرب الذي ساهم من موقعه، كعضو العربي الوحيد في مجلس الأمن، بقسط وافر في حشد الدعم الدولي لمبادرات وقرارات الجامعة العربية، يدعو إلى تضافر الجهود، والتحرك بحزم، لحمل النظام السوري على وضع حد للعنف، وإجراء عملية انتقال سياسي، تشمل جميع الحساسيات الموجودة، وتستجيب لتطلعات الشعب السوري، وتضمن الوحدة الترابية والوطنية لسورية واستقرار المنطقة برمتها.

وفي نفس الوقت، يتعين تعبئة الموارد المالية اللازمة، لتلبية احتياجات اللاجئين بدول الجوار، والمشردين داخليا، والتخفيف من معاناة ومأساة هذا الشعب الشقيق. وفي هذا الإطار، فإن المغرب يواصل تضامنه، من خلال تقديم خدمات طبية ميدانية يومية للاجئين السوريين بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

إن هذه التطورات المتسارعة التي تعرفها المنطقة العربية لا يمكن أن تنسينا التحدي الجوهري والمزمّن الذي يمثلته حل القضية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، فإن المملكة المغربية، بقدر ما تدعو إلى حشد الدعم الدولي للخطوات المتبعة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، قصد الحصول على وضع الدولة غير العضو، فإنها تعتبر أن التفاوض هو السبيل الأنجع لاسترجاع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا، وقابلة للحياة على جميع المستويات، تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل.

لذا، نتطلع إلى أن يغير المجتمع الدولي مقاربتة لحل هذه الأزمة، بإعادة النظر في طريقة تدخله وآليات عمله، لاستئناف المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن، وفي أحسن الظروف، وبالتزام ورعاية القوى المؤثرة.

ولن يتأتى ذلك، إلا من خلال وضع حد لسياسة الأمر الواقع. وفي هذا الصدد، وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، ما فتئنا نشجب، وبكل قوة، المخطط الإسرائيلي الهادف لتهويد القدس الشرقية المحتلة، وطمس هويتها الروحية والحضارية، وتغيير معالمها العمرانية والديموغرافية. وهنا نؤكد من جديد، أنه لن يكون هناك سلام بدون القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من قناعتها بفعالية وجدوى العمل الجهوي المشترك، قامت المملكة المغربية بمبادرات واتصالات ثنائية، من أجل تفعيل الاتحاد المغربي، إيماناً منها بالضرورة الاستراتيجية لهذا التجمع الإقليمي الوحدوي، الذي يستجيب للتطلعات المشروعة لشعبنا الشقيقة، وتمليه التحديات الأمنية والتنمية التي تواجه دولنا الخمس.

وتدليلاً للعقبات التي من شأنها أن تعيق إعادة تفعيل هذا الطموح المغربي، ساهمت المملكة المغربية، بكل صدق وجدية، في المفاوضات الهادفة إلى إيجاد حل سياسي واقعي متفاوض عليه للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، بما يضمن السيادة الترابية، والوحدة الوطنية للمملكة، ويمكن من لم الشمل، واحترام خصوصيات ساكنة هذه المنطقة.

ويبقى المغرب ملتزماً ومستعداً للتفاوض على أساس الضوابط التي وضعها وأكدها غير مرة مجلس الأمن، وانطلاقاً من مبادرة الحكم الذاتي التي يعتبرها المجتمع الدولي جدية وواقعية وذات مصداقية. كما سيواصل تعاونها مع المينورسو، على أساس الولاية المنوطة بها من طرف مجلس الأمن، والتي لن يمسه أي تغيير، لا في طبيعتها ولا في مضمونها.

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والنفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكنني أن أختتم هذا الخطاب دون التطرق لضرورة المكافحة الجماعية والمنسقة والناجعة، لكل أشكال التطرف والكرهية، ورفض الآخر، والمس بمعتقداته، واستفزاز مشاعره، مهما كانت دوافعها وتجلياتها.

وأمام تنامي هذه المظاهر المقيتة، وانعكاساتها المأساوية، فإن الجهود الوطنية لكل الدول في مواجهتها، يجب أن تندمج في إطار استراتيجية دولية منسقة، تأخذ بعين الاعتبار المبادرات النبيلة التي تم إطلاقها، وتعبئ كل أجهزة الأمم المتحدة، وتقوم على التزامات واضحة، وتعتمد على تقنين ونشر الممارسات الفضلى الوطنية والجهوية في هذا المجال.

ويبقى علينا، نحن الدول الأعضاء، توفير الإمكانيات، وتجديد الإرادة السياسية لتأييد منظماتنا، وإصلاح هياكلها وأدوات تدخلها، لجعلها أداة فعالة لتحقيق الأمن والسلم والتعاون، والإشاعة الضرورية لقيم التسامح والتعايش، خدمة لمصالح الإنسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الملتقى الدولي حول التمويلات الصغرى بالمغرب
الصخيرات، 24 ذو القعدة 1433 هـ الموافق 11 أكتوبر 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى منتداكم الأول المنعقد بالمغرب حول التمويل الأصغر، مرحبين بالمشاركين فيه مغاربة وأجانب، الذين بحضورهم هذا الملتقى، يجسدون ما نشاطرهم إياه في إيلاء قطاع وطني بالغ الاهتمام، لاسيما وهو يساهم في التنمية البشرية بشهادة وتقدير الجميع على الصعيد العالمي.

وإننا بإضفاء رعايتنا السامية على هذا المنتدى، إنما نؤكد الأهمية البالغة التي نوليها شخصيا لهذا النشاط ذي التوجه الاجتماعي، الذي ينسجم انسجاما تاما مع السياسة التي نقودها بعزم وحزم، لمحاربة الفقر والهشاشة وتفعيل قيم التأزر والتضامن وتمكين المغاربة قاطبة من سبل العيش الكريم.

كما نعبر عن تهانينا لمختلف المتدخلين الذين ساهموا في تنظيم هذا المنتدى الذي يتوخى، بشكل خاص، تقديم محاور الرؤية الاستراتيجية الجديدة للتمويل الأصغر في أفق 2020 بالمغرب.

ومن مزايا هذه الاستراتيجية، التي نتمنى أن تشكل محطة جديدة على درب توطيد مجال التمويل الأصغر في المملكة، أنها تقدم رؤية جديدة لهذا القطاع بوصفه فاعلا مؤثرا في محاربة الفقر وإقصاء الفئات المحرومة من التمويل. وهي تدعو إلى اعتماد برنامج طموح من شأنه تعزيز مكانة المغرب باعتباره نموذجا مرجعيا بالمنطقة فيما يتعلق بالتمويل الأصغر الذي يخلق أنشطة مدرة للدخل ومناصب الشغل.

ويفضل انخراط الفاعلين الجمعيين ومساهمات الممولين الدوليين، وكذلك التشجيعات والمساعدات المالية القيمة التي توفرها الدولة، فإن هذا النشاط الذي أحدث قبل عشرين سنة بمبادرات من نشطاء المجتمع المدني، قد أصبح اليوم يشكل أحد المكونات

الأساسية للمشهد المالي الوطني، حيث يساهم، من خلال استجابته للحاجيات المالية للمعوزين، في توسيع نطاق الإدماج المالي ليضم كافة السكان المعنيين.

لقد تم قطع أشواط هامة في هذا القطاع ضمن مسلسل بناء نشاط حديث وفعال، وذلك عبر إضفاء المهنية والنهوض بالجهاز الإنتاجي، فضلا عن مختلف الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الأنشطة المدرة للدخل وتشجيع المبادرة الفردية.

لقد أصبحت مجهودات المغرب في هذا المجال معترفا بها جهويا ودوليا، بل وتمثل مصدر إلهام لعدد من الدول النامية بما فيها البلدان العربية والإفريقية. وفي هذا الصدد، فإن المملكة المغربية على استعداد لوضع خبرتها ودرايتها في هذا المجال رهن إشارة البلدان الشقيقة التي تجمعها بها علاقات عريقة، قوامها الصداقة والتعاون.

حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق الأهداف المسطرة في خطة العمل العشرية لمن شأنه أن يعزز قطاع التمويل الأصغر ويضمن استمراريته. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب أن نضع في الاعتبار المبادئ الأساسية التي ساهمت في نجاح هذا النشاط، والذي يظل هدفه الأسمى هو محاربة الفقر والهشاشة.

ومن هذا المنطلق، يتعين أن يظل القطاع وفيما مهمته الأصلية ألا وهي دعم وتمويل ومواكبة أصحاب المشاريع المدرة للدخل في أوساط الساكنة المحرومة.

كما يتعين مراعاة البعد الإنساني في عملية تحديد الاحتياجات المالية، وذلك بغية توسيع دائرة الفرص والاختيارات المتاحة المطروحة أمام المواطنين المغاربة، نساء ورجالا.

إن فعالية تدخلات القطاع تمر حتما عبر استيعاب أفضل لحاجيات الساكنة المعنية ومتطلباتها، مما يسمح بتحديد أنجع للمستفيدين المحتملين وتنويع الخدمات المعروضة وطرق توزيعها، خاصة من خلال اعتماد وسائل التكنولوجيا المبتكرة.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أن الاستمرار في تعبئة كافة الفاعلين المعنيين بالتنمية البشرية يعتبر مطلباً أساسياً في أفق تحقيق تلك الأهداف، شأنه في ذلك شأن الإسراع في عملية إضفاء طابع المهنية على القطاع، بغية الرفع من نجاعته والسير به نحو اعتماد أفضل للممارسات المالية.

ومن جهة أخرى، فإنه من الضروري الحرص على خلق تفاعل كبير بين مختلف البرامج الموجهة إلى السكان المعوزين، تحقيقاً للمزيد من التكامل والنجاعة فيما بينها.

ونود في هذا الصدد، إبراز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تحققت بفضلها نتائج ملموسة في مجال محاربة الفقر والتمهيش والهشاشة، علماً أن الأنشطة المندرجة في إطارها تشمل تمويل عدد من الأنشطة المدرة للدخل والكفيلة بخلق فرص للشغل.

وفي نفس السياق، يتعين على السلطات العمومية العمل على إضفاء المزيد من التنسيق بين النشاط المرتبط بقطاع التمويل الأصغر والسياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية والسياسات العمومية القطاعية.

كما نهيب بالحكومة نهج مقارنة تقوم على الإصغاء والتشاور مع كافة الفاعلين المعنيين بهدف خلق مناخ مؤسساتي تنافسي سليم يكفل التطوير المتناغم لقطاع التمويل الأصغر ويساعد على الاندماج التدريجي لهذا القطاع ضمن المنظومة المالية الشاملة. لذا، ينبغي العمل بقوة على دعم الإرادة المعبر عنها من لدن الفاعلين في مجال التمويل الأصغر على الصعيد الوطني، من أجل الإسهام في تحقيق التنمية في بلادنا عموماً وإنعاش قطاع التشغيل الذاتي على وجه الخصوص.

كما ندعو مختلف المتدخلين الوطنيين والدوليين إلى مواصلة دعمهم للفاعلين في مجال التمويل الأصغر، لتمكينهم من مواجهة التحديات وكسب الرهانات الأساسية المطروحة، في خضم عالم دائم التحول والتغيير. وهنا تكمن أهمية انخراط النظام المالي الوطني والدولي في عملية مواكبة القطاع، لاسيما في هذه الظرفية الاقتصادية الصعبة، ذلك أن العمل على تمويل مشاريع مدرة للدخل وكفيلة بإحداث مناصب للشغل، لاسيما لفائدة النساء والشباب، من شأنه الإسهام في تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل السكان المحرومين.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ننوه بانعقاد هذا المنتدى الدولي الأول للتمويل الأصغر بالمغرب، واثقين أن هذا اللقاء سيشكل فضاء لتبادل الآراء والتفكير بشأن القضايا التي تطرقنا لها في هذه الرسالة، بما فيها الرهانات الكبرى التي ينطوي عليها قطاع التمويل الأصغر، وكذا آفاقه المستقبلية ونجاعة الأنشطة المرتبطة به واستمراريتها، فضلا عن الدور الذي يضطلع به القطاع لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

وإذ نرجو لضيوفنا في هذا الملتقى مقاما طيبا، فإننا ندعو للجميع بكامل التوفيق والنجاح في أشغالهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية التاسعة
الرباط، 25 ذو القعدة 1433هـ الموافق 12 أكتوبر 2012 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

نتوجه إليكم، في افتتاح هذه الدورة البرلمانية، وذلك لأول مرة بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر نونبر من السنة الماضية. ونود في البداية أن نعرب للسيدات والسادة الأعضاء المنتخبين، عن خالص تهانينا، على الثقة التي وضعها فيهم الناخبون. كما نستحضر معكم بهذه المناسبة الأهمية البالغة التي أصبح البرلمان يكتسيها في البناء الدستوري للمملكة، وما تقتضيه الممارسة البرلمانية الجديدة من تحول يجب أن يواكب الإصلاح الدستوري، ويتوخى كسب الرهانات الكبرى التي تنتظر الولاية التشريعية الحالية.

لقد استجاب كافة المغاربة لمبادرتنا في الاستفتاء على الدستور الجديد، الذي تمت صياغته وفق مقاربة شاملة وتشاركية. فأقبلوا بكثافة على التصويت عليه، في اعتزاز بما قطعوه من مراحل نحو المزيد من التقدم واستكمال بناء دولة المؤسسات، واثقين في مستقبلهم. وبذلك كرسنا التجديد المؤسسي الهام الذي عرفت فيه كافة المؤسسات الدستورية تحولات كبرى، بما في ذلك المؤسسة البرلمانية.

وقد ارتبط تجديد البرلمان بالتطور السياسي والاجتماعي والثقافي الذي عرفه المغرب، وهو ما مكن المجتمع المغربي، بما هو معهود فيه من رصانة وثقة في الذات، من إعطاء دفعة جديدة لمسلسل التحديث، الذي تعرفه بلادنا، مع تحسين تمثيلية النساء والشباب. وهو أمر أثلج صدرنا، بيد أننا تواقون إلى تمثيلية أوسع.

لقد تحقق هذا التجديد على وجه الخصوص بإصلاح دستوري إرادي، تم إنضاجه عبر مسار طويل. كما تعزز بتأسيس برلمان جديد، إن في مستوى مكانته أو في نظامه أو في سلطاته. وعلاوة على المنزلة الرفيعة التي يحظى بها في الصرح المؤسسي الدستوري، فإنه أضحى مصدرا وحيدا للتشريع، الذي اتسع مجاله. فضلا عما أصبح له من اختصاص في إقرار عدد كبير من القوانين التنظيمية، الهادفة إلى تفعيل مقتضيات الدستور الجديد، خصوصا ما يتعلق بمواده الأكثر حساسية واستراتيجية. حتى إنه في بعض الحالات، وبمبادرة ملكية من جلالتنا، فإن البرلمان يكون مؤهلا للقيام بمراجعة دستورية، دون المرور عبر الاستفتاء.

وفي نفس السياق، تم تعزيز دور المعارضة البرلمانية كسلطة نافذة، مع تخويلها وسائل عمل جديدة، تمكنها من مشاركة أقوى وأكثر مسؤولية في العمل البرلماني.

وتعميقا لدور البرلمان في مجال مراقبة الحكومة. فقد تم تدعيمه دستوريا، ليتولى مهمة تقويم السياسات العمومية. وهو ما يفتح آفاقا واعدة أمام إمكانية إدخال التعديلات الملائمة والضرورية على البرامج، في الوقت المناسب، وذلك من أجل ضمان حسن سيرها وإنجاحها.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم ما يقتضيه هذا التقدم الديمقراطي الوازن من متطلبات جديدة. كما أن ترجمته على أرض الواقع وتحقيق الجدوى منه، لن يتسنى بدون المزيد من البذل والعطاء والتحلي بقدر عال من الوعي والتعبئة وإنكار الذات. وهو ما يقتضي القطيعة مع الممارسات المتجاوزة والتطوير الجذري للممارسة البرلمانية.

ومن المعلوم أن الإقدام على مساءلة الذات، في سياق هذا التطور المؤسسي، لن يتم إلا من لدن البرلمانيين أنفسهم.

لذا نهيب بكم، بصفتنا الحكم الأسمى الساهر على المصالح العليا للبلاد، أن تتحلوا - معشر البرلمانيين - بما يلزم من الحزم والشجاعة، في انتهاز هذه الممارسة المنشودة، التي ستضفي قيمة جديدة على عملكم النبيل، في تجاوب مع انتظارات الأمة ومتطلبات الدستور الجديد.

وفي هذا الصدد، ندعو البرلمان إلى الانكباب على بلورة مدونة أخلاقية ذات بعد قانوني، تقوم على ترسيخ قيم الوطنية وإيثار الصالح العام، والمسؤولية والنزاهة، والالتزام بالمشاركة الكاملة والفعلية، في جميع أشغال البرلمان، واحترام الوضع القانوني للمعارضة البرلمانية ولحقوقها الدستورية. على أن يكون هدفكم الأسمى جعل البرلمان فضاء للحوار البناء، ومدرسة للنخب السياسية بامتياز. فضاء أكثر مصداقية وجاذبية، من شأنه أن يحقق المصالحة مع كل من أصيب بخيبة الأمل في العمل السياسي وجدواه في تدبير الشأن العام.

وفي هذا السياق، نود التذكير بكون أعضاء البرلمان يستمدون ولايتهم من الأمة. وأنهم، بغض النظر عن انتمائهم السياسي والترابي، مدعوون للارتقاء إلى مستوى الصالح العام وتغليب المصالح العليا للأمة.

كما ندعوكم إلى ترسيخ التعاون الضروري بين مجلسي البرلمان، عبر نظام محكم مضبوط، وأن تجعلوا من ترشيد علاقات الحوار الدائم والتعاون الوثيق والمتوازن بين الحكومة والبرلمان، إطارا راسخا، قوامه الاحترام التام لخصوصية كل منهما ومجال اختصاصه.

ونود في نفس السياق، أن نذكر بكون البرلمان أصبح يتوفر على كافة الوسائل من أجل قيام أعضائه بإعطاء دفعة جديدة لعمله الديبلوماسية والتعاون الدولي، من خلال إغناء علاقات الشراكة التي تربطه بالبرلمانات الأخرى، معززا بذلك حضور بلدنا في المحافل الدولية، لخدمة مصالحه العليا، وفي طبيعتها قضية وحدتنا الترابية.

وبذلك يقع على عاتقكم - حضرات أعضاء البرلمان - شرف تدشين منعطف تاريخي جديد. ولنا اليقين بأنكم تستشعرون هذه الأمانة الملقاة على عاتقكم وأنتم تتحملون مسؤولية ولاية تشريعية مؤسسة ورائدة. وبإمكانكم أن تجعلوا منها أكثر الولايات التشريعية إبداعا وعطاء.

أجل فأنتم تحظون بعضوية برلمان في ولاية تشريعية مسؤولة عن بلورة قوانين تنظيمية جديدة وأخرى عادية، ينتظر منها استكمال مقتضيات الدستور الجديد، على الوجه الأمثل، في القطاعات المنصوص عليها. وفي إطار هذا المجال الواسع، نود التركيز على بعض الأولويات.

ففيما يتعلق بإصلاح التنظيم الترابي، والذي يعد من أهم المجالات المهيكلة، فإنه يتعين توفير الشروط القانونية والتنظيمية لإقامة مجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة، وذلك بهدف تمكين بلادنا من الجهوية المتقدمة، التي نتطلع إليها. وفي هذا الصدد، نهيب بكم إلى احترام روح ومنطوق مقتضيات الدستور، المتعلقة بالجهات، وغيرها من الجماعات الترابية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات الوجيهة للجنة الاستشارية للجهوية في هذا الشأن.

أما الإصلاح القضائي، فاعتبارا لبعده الاستراتيجي، فإنه يتعين، فيما يرجع إلى مهمة البرلمان، اعتماد القوانين التنظيمية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة. وهنا نود، مجددا، أن ندعوكم إلى الالتزام الدقيق بروح ومنطوق مقتضيات الدستور المتعلقة بالسلطة القضائية، كما نحث الهيئة العليا للحوار حول إصلاح المنظومة القضائية، على أن تجعل من استقلاليتها الحجر الأساس ضمن توصياتها.

وفيما يخص هويتنا المنفتحة والمتعددة الروافد، فقد سبق لنا أن أرسينا دعائمها في خطابنا الملكي التاريخي بأجدير، ثم كرسها الدستور الجديد.

وفي هذا الصدد، ينبغي اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة.

ونود بهذه المناسبة، أن نستحضر دور هيئات الحكامة الجيدة، التي بادرننا إلى إنشاء بعضها وتفعيلها منذ سنوات. والآن، وقد بلغت هذه المؤسسات نضجها، وتم الارتقاء بها إلى مستوى المؤسسات الدستورية، فإنه يتعين مراجعة النصوص المنظمة لها، ووضع الإطار القانوني للمؤسسات الجديدة، وجعلها جميعا في مستوى القيم والأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك طبقا لمقتضيات النصوص الدستورية.

وفي الختام، فإننا، إذ نستحضر جسامة مسؤولياتكم في تحقيق انتظارات الأمة وترسيخ ثقة المواطنين في المؤسسة البرلمانية وإعطاء المثل الأعلى في جعل الصالح العام فوق كل اعتبار، مساهمين بدوركم في ترسيخ النموذج المغربي المتميز في الديمقراطية والتضامن الاجتماعي، فإننا واثقون بأن تحقيق العظام رهين بصدق العزائم، مصداقا لقوله تعالى: « إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا » صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القمة الـ14 لرؤساء دول وحكومات الفرنكفونية
كنشاسا، 26 ذوالقعدة 1433 هـ الموافق 13 أكتوبر 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية،

حضرات السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكفونية،

حضرات أعضاء الوفود المحترمين،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن تتعقد القمة الرابعة عشرة للفرنكفونية لأول مرة على الأراضي العزيزة لإفريقيا الوسطى، وبالتحديد بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة.

وأود أن أعبر عن عميق امتناني لأخي فخامة الرئيس جوزيف كابيلا، ولشعبه الكبير على كرم الضيافة وحسن تنظيم هذه القمة.

ومما لاشك فيه أن الرئيس كابيلا سيقدم خلال ولايته مساهمة متميزة ويعطي دفعة قوية للعمل الفرنكفوني، ليضفي عليه مزيدا من النجاعة ووضوح الرؤية.

كما أود أن أنوه بما أبداه أخي العزيز فخامة السيد عبدو ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكفونية، من حزم وعزم وما بذله من جهد دؤوب لتفعيل القرارات الصادرة عن القمة السابقة وتوفير الظروف المواتية لإنجاح اجتماعنا هذا.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

تنعقد قمة كنشاسا في الوقت الذي تهتز فيه بعض المناطق في قارتنا الإفريقية بفعل ما تعرفه من تطورات خطيرة وأزمات عميقة.

إن ما يشغل بالي بصفة خاصة هو الوضع الحرج لدولة مالي الشقيقة، العضو الفاعل في منظماتنا، الذي يجمعه بالمغرب تراث تاريخي قوي وعلاقات ثقافية ودينية عميقة وممتينة.

إن المملكة المغربية، العضو غير الدائم بمجلس الأمن تتحرك من أجل بلورة عمل جماعي، تشاوري وملائم كفيل بتمكين هذا البلد الشقيق من الاهتداء مجددا إلى سبيل الوحدة والاستقرار داخل حدوده المشروعة، وإرساء القواعد اللازمة لرجوع النظام المؤسساتي بشكل دائم لما فيه خير الشعب المالي الشقيق.

إن بلادي، إذ تسجل النداءات المعبر عنها مؤخرا في هذا الاتجاه من طرف السلطات الانتقالية المالية وكذا المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، فإنها تشجع كل الفرص لإقامة حوار جدي يندرج في هذا الإطار، وتؤيد في الوقت ذاته القرارات الدولية والإقليمية ذات الصلة، التي من شأنها أن تفضي بشكل فعال وعملي إلى تمكين الدولة المالية من ممارسة سلطتها كاملة على مجموع ترابها الوطني.

إن ما تطرحه الأزمة من رهانات يتجاوز بطبيعة الحال حدود هذا البلد الشقيق ويهم مباشرة دول منطقة الساحل والصحراء، ودول الجهة المغربية والإفريقية الغربية.

وفي هذا الصدد فإن المغرب يعبر عن ارتياحه لإقدام الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا على تعيين السيد رومانو برودي، مبعوثا خاصا له في الساحل. ويتعين علينا جميعا أن نساعد على النجاح في مهمته الدقيقة، حتى يتسنى له تعبئة وتنسيق الجهود الدولية بهدف التنفيذ الفعلي «لاستراتيجية الأمم المتحدة من أجل الساحل» في قلب هذه المنطقة الإفريقية.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الحالة المؤلمة لمالي تعد تجسيد حيا لمدى خطورة الوضع الذي تتداخل فيه مختلف الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية.

إن الحروب والأخطار النووية والأنشطة الإرهابية لم تعد مصدر التهديد الوحيد الذي يحدق بالسلم والأمن الدوليين. ذلك أن استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية وحالة الترقب التي يعرفها الاقتصاد العالمي وما يكتنفه من آفاق مظلمة وتفاقم المخاطر والمستويات غير المقبولة للبطالة وتعاظم معدلات الهجرة والآثار المدمرة للتغيرات المناخية، كلها عوامل قد أضحت تشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار عبر العالم.

لذا، فإنني أنوه بالاختيار السديد للمواضيع التي سيتطرق لها هذا الاجتماع والتي تبرز العلاقة السببية القائمة بين الرهانات الاقتصادية والبيئية المطروحة والحكامة الدولية.

فعلى صعيد قارتنا التي تشهد انخراط المنظمة في العديد من الأوراش المفتوحة بها، والرامية إلى توطيد دعائم السلم والنهوض بقيم التضامن، يحدو السكان انتظارات كبرى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومن حيث التطوع إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن الانخراط التام في المجهودات المبذولة على الصعيد العالمي بهدف رفع التحديات الكونية، الاقتصادية منها والبيئية، يعد مناسبة سانحة بالنسبة لمنظمتنا للتقرب أكثر من الشعوب التي تتولى تمثيلها.

إن هذا التحول وهذه الدينامية اللذين نتطلع إليهما كفيلاً بإحداث دوائر أخرى للمصالح المشتركة - بغض النظر عن تقاسم اللغة والثقافة - سنتمكن في إطارها من تطوير أشكال جديدة للتضامن ومشاريع للتعاون والعمل المشترك والاندماج.

لذا، فنحن مدعوون بحكم ذلك كله إلى تعزيز بعد «التنمية المستدامة» الذي ينطوي عليه عمل منظمتنا، وذلك من خلال تزويدها بالآليات الضرورية في هذا الشأن.

ومن هذا المنطلق، سيتأتى لمنظمتنا أن تسهم أكثر وبشكل أفضل في بلورة المسلسل الرامي إلى إعادة بناء العلاقات الدولية على أسس جديدة وإرساء دعائم منظومة للحكامة من شأنها أن تمكن الدول النامية، لاسيما تلك الموجودة بالقارة الإفريقية، من الإسهام الفاعل في حل المعضلات العالمية.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب الذي انخرط بشكل ملفت للنظر في مختلف مراحل التطور التدريجي الذي عرفته المنظمة الدولية للفرانكفونية، واثق تمام الثقة بقدرة هذه المؤسسة على التكيف مع التحولات القوية والتقلبات العميقة التي يشهدها العالم.

لذا، يتعين علينا أن نتحلى بروح الإبداع والابتكار للانكباب داخل منظمتنا على تطوير هياكل للتفكير والعمل لتتمكن من الاضطلاع بالدور الذي أناطه بها مؤسسوها والمتمثل في الإسهام في إقرار السلم وتعزيز التنوع وتحقيق التنمية عبر العالم.

ولن يدخر المغرب جهدا للعمل الفردي والجماعي جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية النبيلة.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المناظرة الوطنية حول السينما
الرباط، 30 ذو القعدة 1433 هـ الموافق 16 أكتوبر 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، بمناسبة انعقاد المناظرة الوطنية حول السينما، أن نتوجه إلى أفراد الأسرة العاملة في المجال السينمائي الوطني، لتهنئتهم على ما حققوه من تطور فني وتقني، أدى إلى تنمية الحضور السينمائي في الحياة الثقافية والاجتماعية، وللتعبير عن تطلعاتنا بأن يكون هذا الملتقى بداية لانطلاقة سينمائية مغربية ثانية تمكن من الارتقاء بالإنتاج السينمائي الوطني في هذا الميدان الإبداعي الحيوي، وتتيح فرصا أوسع لإشعاع بلادنا.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن تلتئم هذه المناظرة الهامة، وبلادنا تراكم المكتسبات في حقل الإبداع الثقافي والفني.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان المغرب بماضيه الحضاري العريق، ورصيده العلمي المتجذر، قد بلور هويته الثقافية بروافدها المتضامنة، فإنه تمكن في حاضره أيضا، من ترسيخ وتثبيت هذه الهوية الثقافية الأصيلة والمنفتحة من خلال إغنائها بخاصيات التنوع، وفضائل التعددية، ومزايا الانفتاح والفتح على المثل الكونية النبيلة.

وحرصا منا على تثمين الرصيد الثقافي والفني لبلادنا، ما فتئنا نولي عناية خاصة ورعاية موصولة للشأن السينمائي الوطني والعاملين فيه، مع إيلاء اهتمامنا بكل المخططات الهادفة إلى حسن تأهيل هذا القطاع وتطويره، بتوفير الدعم والرعاية للإنتاجات والمبادرات والتظاهرات السينمائية.

وإننا لمرتاحون من كون العديد من المهرجانات السينمائية الوطنية قد أصبحت ذات صيت عالمي وإشعاع قاري أو إقليمي، مشكلة بذلك نقطة جذب ثقافي فني لبلادنا، الأمر الذي يجعل من تطويرها وحسن مواكبتها وتأطيرها، وتنمية قدراتها المهنية والاحترافية، بجدية ومسؤولية، أحد أوجب الواجبات لضمان استمرارها والرفع من جودتها ومستوى أدائها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا إذ نستحضر عطاءات السينما المغربية خلال العقود الخمسة المنصرمة، وما أسهم به كتابها ومخرجوها وممثلوها وفنيوها من أعمال، وإذ نسجل الآثار الإيجابية للسياسات العمومية التي واكبت وأطرت هذا العطاء الفني، سواء بتوفير مناخ الحرية المسؤولة، أو باعتماد أسلوب الدعم والتحفيز المباشرين، نود اليوم أن نؤكد على أهمية تعبئة جميع الفعاليات، من خلال أعمال المقاربة التشاركية، مع مبدعي ومهنيي هذا القطاع الثقافي الحيوي، والتجاوب الدائم مع انشغالاتهم وتطلعاتهم، من أجل الارتقاء بوضعية الإنتاج السينمائي الوطني على كافة المستويات، آمليين أن تسفر هذه المناظرة الوطنية عن النتائج الكفيلة بإنارة الطريق، لبلوغ الغايات المرجوة، من خلال توحيد الرؤى، وتجميع الجهود والطاقات.

وفي هذا الصدد، فإننا نثمن المقاربة التشاركية التي تم في إطارها إعداد المخطط التأهيلي الشامل من طرف الوزارة الوصية، وذلك بالتشاور مع المركز السينمائي المغربي والقطاعات والمؤسسات الحكومية الأخرى، بالإضافة إلى الفعاليات والكفاءات المعنية بالصناعة السينمائية في بلادنا. كما نتطلع إلى أن تحقق أعمالكم نقلة نوعية في مسيرة هذا القطاع.

إن هذا المخطط الإصلاحي الذي ستتلور صيغته النهائية، من خلال حواراتكم ومناقشاتكم في هذه المناظرة، سيمكن بعون الله، من تحقيق نقلة نوعية في مسيرة هذا القطاع، يقينا منا أن بلوغ النهضة السينمائية الوطنية المنشودة، يستوجب سياسة عمومية ناجعة وذات أبعاد متعددة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا إذ نؤكد بهذه المناسبة، على أهمية التنسيق والتعاون بين كافة القطاعات الحكومية المعنية، للتعامل الإيجابي والبناء مع خلاصات مناظرتكم هذه، نود أن نشدد في هذا الصدد على أن الهدف الأسمى الذي نتوخاه، يتمثل أولا في صيانة المكتسبات المسجلة في القطاع السينمائي، وتوفير المزيد من أسباب تطويره وإنمائه، مع التركيز على تحقيق الجودة في الإنتاج، للانتقال من الرصيد الكمي إلى التراكم الكيفي، في إطار تثمين الهوية المغربية، والانفتاح الواعي والمتبصر على تفاعل الثقافات والقيم الإنسانية الكونية، والحرص على ضمان حرية الإبداع، ورعاية المبدعين، ودعم مبادراتهم الجادة والهادفة، مستحضرين باستمرار الرسالة النبيلة للإبداع السينمائي، وحاجتنا الملحة إلى إنتاج سينمائي وطني، يقوم على توطيد الشخصية الثقافية الوطنية، ورفع إشعاع الرصيد الحضاري والثقافي والتاريخي للمغرب، والحفاظ على جاذبيته وتنافسيته.

وفي هذا الاتجاه، سيكون على إنتاجنا السينمائي أيضا، أن يواكب التحولات والمنجزات التي تحقها بلادنا، وهي تواصل بإصرار وثبات، بناء مسارها التنموي، وترسخ في أجواء من الاستقرار والتوافق، نموذجها الحضاري المتفرد.

وفق الله أعمالكم، ويسر لكم سبل الوصول إلى ما تأملونه من نتائج مرضية لهذه المناظرة. والله المستعان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الـ 37 للمسيرة الخضراء المظفرة
الرباط، 21 ذو الحجة 1433 هـ الموافق 06 نونبر 2012 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

نخلد اليوم، بكل اعتزاز، الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، ليس فقط لكونها ملحمة وطنية، جسدت السلوك الحضاري للمغرب في استرجاع صحرائه، وإنما باعتبارها أيضا إنجازا تاريخيا بامتياز، لم نفتأ نستلهم منه قيم الوطنية والتلاحم الوثيق بين العرش والشعب، والإجماع الراسخ حول ثوابت الأمة ومقدساتها.

ووفاء بالقسم الخالد للمسيرة، نواصل بكل ثقة وعزم، مسارها المتجدد على درب توطيد نموذجنا الوطني، الذي ارتضاه المغاربة جميعا. لقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من تحقيق مكاسب هامة، بفضل ما أقدمنا عليه، بإرادة خالصة ووعي ومسؤولية، من إصلاحات جوهرية سياسية ومؤسسية عميقة، وما أنجزناه من أورش تنمية هيكلية، ومبادرات طموحة لتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمان العيش الحر الكريم لمواطنينا، في تجاوب عميق مع التطلعات المشروعة لشعبنا الوفي.

وذلكم هو التوجه القويم الذي أجمع عليه الشعب المغربي، من خلال انخراطه الواسع في المسار الإصلاحي، الذي نقوده، مؤكدا ثقته الكبيرة في مؤسساته الوطنية، وتوجهاته الاستراتيجية. وهو ما تجلّى في مختلف الإصلاحات العميقة، والمنجزات الكبرى التي راكمتها بلادنا، ومن بينها تكريس التداول الديمقراطي بين الأغلبية والمعارضة، الذي عرفه المغرب منذ سنة 1997، وذلك في إطار ممارسة سياسية طبيعية، وفي سياق حركية دائمة، وتوجه مستقبلي واضح الرؤية، سواء بالنسبة للمواطنين، أو لشركاء بلادنا، دولا ومجموعات.

وفي هذا الصدد، نهيب بجميع الفاعلين والمسؤولين في مختلف المؤسسات، ليكونوا في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقهم. فعلاوة على السلطتين التنفيذية والقضائية، فإننا ندعو جميع الهيئات المنتخبة، بمختلف مستوياتها، إلى الالتزام الدائم بالمفهوم الجديد للسلطة، بكل أبعاده.

فالمنتخب يجب أن يكون في خدمة المواطن، وأن يرقى إلى مستوى الثقة التي وضعها فيه، بعيدا عن أي اعتبارات شخصية أو فئوية ضيقة.

شعبي العزيز،

لقد شكلت المبادرة الوجيهة بتحويل الصحراء المغربية حكما ذاتيا، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية، منعطفًا هامًا في مسار التسوية النهائية لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، تقديرا لانسجامها مع الشرعية الدولية، ولما تتيحه لجميع أهالي المنطقة من تدبير واسع لشؤونهم المحلية، واحترام لخصوصياتهم الثقافية.

غير أن الدينامية التي أطلقتها هذه المبادرة المقدمة، من خلال مسار جديد للمفاوضات، لم تفض لحد الآن، إلى التوصل إلى الحل السياسي التوافقي والنهائي المنشود، بفعل غياب الإرادة الصادقة لدى الأطراف الأخرى، وتماديها في خطة العرقلة والمناورة.

وعلى الرغم من هذه المحاولات اليائسة، فإن المغرب يؤكد حرصه القوي على الدفع قدما بهذا المسار، على أساس ثوابت المفاوضات وأهدافها، كما حدد ذلك مجلس الأمن، وأكدته لنا معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يؤكد على ضرورة الالتزام بمعايير البحث عن التسوية، وخاصة التحلي بالواقعية وروح التوافق الإيجابي، وهو ما تجسده المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تحظى بالدعم المتزايد للمجتمع الدولي.

ونود التذكير بالموقف الواضح، الذي عبر عنه مؤخرا السيد الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يشدد على أنه من مهام الأمم المتحدة، بموازاة مع مواصلة المسار التفاوضي، التشجيع على تطوير العلاقات المغربية الجزائرية، التي ما فتئ المغرب يدعو إلى تطبيعها، بما فيها فتح الحدود، وذلك في تجاوب مع عدد من الدول والمنظمات الدولية.

وبموازاة ذلك، فإن المغرب يدعو المجموعة الدولية للانخراط القوي لوضع حد للمأساة، التي يعيشها أبناءنا في تندوف داخل التراب الجزائري، حيث يسود القمع والقهر واليأس والحرمان بأبشع تجلياته، في خرق سافر لأبسط حقوق الإنسان.

لذا، نجدد نداءنا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين للقيام، بحكم مسؤولياتها في مجال الحماية، والالتزامات الدولية للجزائر، باعتبارها بلد الاستقبال، بتسجيل وإحصاء سكان المخيمات، تطبيقا لقرارات مجلس الأمن لسنتي 2011 و2012.

شعبي العزيز،

إن النظام المغربي الجديد، الذي دعونا إليه في السنة الماضية، أصبح اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة ملحة، يتعين ترجمتها إلى واقع حقيقي وملمس، لبناء البيت المغربي المشترك.

وهو ما يحتم على الدول المغربية الخمس، الالتزام بالقطيعة مع منطق الجمود، الذي يرهن مستقبل الاتحاد المغربي، بل ويجعل منه المشروع الاندماجي الجهوي الأقل تقدما بقارتنا الإفريقية.

وذلك ما يفرض العمل، بصدق وحسن نية، لبلورة آليات للتضامن والتكامل والاندماج، كفيلة بالاستجابة لتطلعات شعوبنا الشقيقة، بما يحرر طاقاتها، و يتيح استثمار مؤهلاتها المشتركة، وحرية تنقل الأشخاص والمنتجات والخدمات ورؤوس الأموال، وتحقيق النمو وخلق الثروات، وكذا ضمان الأمن الجماعي.

وسيوصل المغرب تعزيز علاقاته مع الدول الإفريقية الشقيقة، سواء على المستوى الثنائي أو الجهوي، رغم تمادي البعض في التشبث بموقف متجاوز، يستند على أطروحات عقيمة وغير قابلة للتطبيق، في تجاهل وتناقض مع التطورات الموضوعية التي يعرفها ملف الصحراء المغربية.

وبموازاة ذلك، فإن المغرب، من منطلق إيمانه القوي بعدالة قضيته، وصواب توجهاته، ووعيه الكامل بواجبه تجاه سكان صحرائه، لن يسمح، في كل الظروف والأحوال، بأن يكون مصير صحرائه رهين حسابات الأطراف الأخرى، ومناوراتهم الفاشلة. لذلك سنواصل مسيرات التنمية والتحديث في صحرائنا، بمزيد من العزم والجهد الدؤوب.

كما نؤكد التزامنا بتفعيل الجهوية المتقدمة، وجعل أقاليمنا الجنوبية في صدارتها، لما تتيحه من مشاركة السكان في تدبير شؤونهم المحلية، ومساهماتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة، ولما توفره من أجواء تعبوية، تقوم على حركية مجتمعية واعدة، تفرز نخبا جديدة، لاسيما من النساء والشباب، في إطار تداول ديمقراطي مفتوح على السلطة.

وفي نفس السياق، نود الإشادة بأهمية الأوراش التنموية المتعددة، التي تم إطلاقها لفائدة سكان المنطقة، في مختلف المجالات، مؤكداً على ضرورة تعزيزها، وإضفاء دينامية جديدة عليها، على أساس الآفاق الطموحة التي تفتحها المشاريع المهيكلية، التي هي في طور الإنجاز، أو قيد البرمجة أو التقييم.

ولهذه الغاية، ندعو لبلورة نموذج تنموي جهوي مندمج ومضبوط، يطبق على أوسع نطاق، ويهدف إلى تحقيق التفاعل والتكامل بين البرامج القطاعية، ورفع مختلف التحديات التي تواجهها المنطقة، وإقامة منظومة اقتصادية جهوية محفزة للنمو وخلق الثروات، ومدرة لفرص الشغل، ولاسيما بالنسبة للشباب.

ولتوفير شروط النجاح لهذا المشروع الطموح، واعتبارا لما يتوفر عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من كفاءات واختصاصات، وتركيبية تعددية، فإنه يعد المؤهل للانكباب على إعداده، وذلك وفق مقاربة تشاركية، تتيح مشاركة السكان المعنيين، ومساهمة جميع الفعاليات الوطنية.

شعبي العزيز،

إننا ونحن نواصل عملنا الدؤوب، في سبيل تحقيق المزيد من التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأقاليمنا الجنوبية، إنما نؤكد وفاءنا لقسم المسيرة الخضراء، في التشبث بالوحدة الترابية للمملكة، وبسيادتها الكاملة، وثوابتها المقدسة، ومواصلة الإسهام في بناء مغرب الوحدة والتقدم والرخاء.

وفي ذلك خير وفاء لروح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوحدة الترابية.

ونغتتم هذه الذكرى الخالدة، للتنويه بقواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية، وخاصة المرابطين منهم بأقاليمنا الصحراوية، وكذا بتجندهم الدائم، للحفاظ على أمن الوطن واستقراره، وتفانيهم في الدفاع عن حوزته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الـ17 لجامعة مولاي علي الشريف
الريصاني، فاتح محرم 1434 هـ الموافق 16 نونبر 2012م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في افتتاح هذه الدورة المخصصة لعهد جدنا المقدس، جلالته المغفور له الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، ضمن دورات جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، التي ما فتئنا نتبع، بكامل الاهتمام، ندواتها المتوالية، منذ إنشائها من لدن والدنا المنعم جلالته الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكره.

لقد دأبت هذه الجامعة، التي اتخذت من هذه المدينة العتيقة مقرا لها، باعتبارها مهد قيام دولتنا العلوية الشريفة، على عقد ملتقياتها العلمية حول تاريخ المغرب، وخاصة حول ملوك الدولة العلوية، الذين تولوا قيادة الأمة المغربية، في عهود حافلة بالأحداث التاريخية المصيرية، مركزة أبحاثها على تحليل ظروف وسياقات هذه الأحداث، وأثرها إيجابا أو سلبا في بلورة الهوية المغربية والسيادة الوطنية والوحدة الترابية.

إن أهمية هذه الدورات العلمية لا تكمن فقط في جدواها الأكاديمي الصرف، على أهميته، وإنما ترجع وبالأساس إلى ضرورة إطلاع الأجيال الحالية والقادمة على تاريخ المغرب، والوقوف على كون ما حققته بلادنا من وحدة واستقرار، وتطور وارتقاء، إنما كان حصيلة سلسلة متواصلة من الجهود المخلصة، والتضحيات الجسيمة لرفع التحديات، والتي انخرط فيها، بكل تفان وأمانة، أسلافنا الأماجد، وكذا القوى الحية من شعبنا.

وهو ما يضع على عاتقنا جميعا، ملكا وشعبا، أمانة مواصلة تشييد صرح الدولة المغربية، وتحصين وحدتنا الوطنية والترابية، في وفاء دائم لثوابتنا ومقدساتنا، مستنيرين بكل القيم النبيلة، التي جسدها أسلافنا، مسلحين بالإرادة الجماعية والتلاحم بين العرش والشعب، لتحقيق ما تتطلع إليه الأمة المغربية من مزيد الرقي والازدهار.

وإن اعتزازنا القوي بعطاء هذه الجامعة المتجدد، عبر دوراتها، لا يعادله إلا عزمنا الوطيد على إحاطتها بكامل رعايتنا، اعتباراً لما نتوخاه من خلال ندواتها القيمة، من ربط ماضي المغرب بحاضره، وتعميق الوعي لدى الأجيال الصاعدة بمدى ترابط حلقات تاريخنا الوطني، قديمه بحديثه، والتطلع الدائم نحو مستقبل يرتكز على أسس متجذرة في أعماق هذا التاريخ التليد.

حضرات السيدات والسادة،

لقد بلغت جامعة مولاي علي الشريف دورتها السابعة عشرة بفضل جهود اللجنة، التي أسند لها والدنا طيب الله ثراه، المسؤولية العلمية لإعداد ندواتها وتنظيم حلقاتها، وكذا بفضل جهود المنظمين على الصعيدين المركزي والمحلي.

وفي هذا الصدد، نود الإشادة بالجهود المحمودة التي بذلت لاستمرار انتظام دورات هذه الجامعة على مدى العشرين سنة الفارطة. كما نقدر على وجه الخصوص عمل وزارة الثقافة واللجنة العلمية المختصة، لإضفاء المزيد من الإشعاع والتميز على دوراتها، وجعلها منفتحة على مختلف ربوع المملكة.

وذلك مبعث ارتياحنا، إيماناً منا بأن أي عمل وطني ينبغي أن يحاط بكل شروط النجاح، وأن يتوخى إشراك كافة المواطنين والفعاليات المؤهلة في أورشه، في إطار الاندماج في المسيرة التنموية التي نقودها. إنه خيار لا محيد عنه في كل الأعمال الوطنية، ميدانية كانت، أو علمية وإعلامية.

كما نود التنويه باختيار عهد المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، رضوان الله عليه، موضوعاً لهذه الدورة، باعتباره يمثل عهداً حافلاً من تاريخنا الوطني، من أجل الحرية والاستقلال. إنه عهد التحولات الكبرى الذي كتب بمداد دماء الشهداء، وتضحيات رجالات الوطنية، بقيادة بطل التحرير ورمز الفداء جلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه.

ولاشك أنكم تدركون أن دراسة هذه الفترة المجيدة والحافلة بالأحداث الجسيمة، لن تكون كسابقتها، لكونها أكثر تشعباً وأقوى تداخلاً مع الأحداث التاريخية العالمية، وأكثر عطاء وثراء على مستوى تطور المغرب الحديث.

ومن هذا المنطلق، فإننا نتطلع إلى أن تعكس أبحاث الدارسين والمؤرخين المشاركين في هذه الدورة، الأهمية الكبرى، والحقائق الموضوعية، التي تحفل بها هذه الفترة، التي ستكون موضوع الدرس والبحث والتحقيق، وأن تتم الاستفادة من مختلف الأعمال التاريخية والأبحاث القيمة المنجزة حول هذا الموضوع، وما أكثرها، على مدى الخمسين سنة الفارطة.

ولا يخفى عليكم، حضرات السيدات والسادة الأساتذة والباحثين، ما يتعين انتهاجه في أبحاثكم من توثيق علمي، بمختلف الوسائط والوسائل المستخدمة في الكتابة التاريخية، وكذا توسيع دائرة الفائدة من أعمالكم، من حيث الزمان والمكان.

فالعناية التي ينبغي أن يكتسيها منهج التدوين والتوثيق للأحداث، لا ينبغي أن تحجب ضرورة الإعداد الجيد للمحاضرات والعروض وسير المناقشات. كما أن التواصل مع حقائق التاريخ، لا ينبغي أن يكون محدوداً، ولا خاصاً بفئة دون أخرى. ومن هنا، فإن التدوين والكتابة والتوثيق والنشر والإعلام، كلها وسائل ضرورية ومتكاملة، لضمان التواصل مع التاريخ في المكان والزمان بغير حدود.

وها أنتم اليوم، في أحضان تاريخنا المجيد، تستلهمون دروسه من الأثر المحفوظ لسيرورة مملكتنا، مما يقتضي استمرار أعمال التحقيق لهذا الأثر التليد، وكذلك الحفاظ على الشواهد التاريخية المادية واللامادية لحضارتنا. ولا شك أن مهد الدولة العلوية، بمدينة الريصاني، في هذه الربوع من ترابنا الوطني، تزخر بتراث ثقافي، من قصور وقصبات وكنوز، وذاكرة بشرية حية.

وهو ما يقتضي أن تكون هذه الجامعة مناسبة سنوية، تدارسون على هامشها قضايا صون هذا التراث بمختلف تجلياته، وكذا قضايا توفير التجهيزات الثقافية، الملائمة في كل المناطق التي تعرف خصاصا في هذا المجال. كما أن مثل هذه الملتقيات يجب أن تكون كذلك مناسبات لبلورة مشاريع تنمية مدروسة في مختلف المجالات، تلبى الحاجيات الحقيقية والملحة للمواطنين.

ومن ثم يصبح الماضي ملهماً لصنع المستقبل، عبر إبداعات الحاضر وإضافته. فبقدر إدراكنا لقوانين السيرورة التاريخية لهذا الماضي، نتمكن من بناء المستقبل الواعد الذي نتطلع إليه.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نشيد مسبقاً بالجهود العلمية التي ستبدلونها في سبيل استحضار أقوى صفحات تاريخنا الوطني إشراقاً، وأغناها بالعطاء والتضحيات، في سبيل بناء المغرب المستقل والموحد، متطلعين إلى ما ستحققونه من نتائج علمية، للرفي بهذه الجامعة إلى مصاف الملتقيات العلمية البارزة، وما سيتبلور حولها من مشاريع تنمية لفائدة مواطنينا بهذه الربوع الأثيرة لدينا.

وإذ نرحب بجميع المشاركين في هذا الملتقى الهام، فإننا نعرب لكم عن أصدق متمنياتنا بنجاح هذه الانطلاقة المتجددة لجامعتكم، داعين الله تعالى لكم بكامل التوفيق في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى نظاهرة: «أسبوع صاحب الجلالة الملك محمد السادس بهواي»

هونولولو، 13 محرم 1434 هـ الموافق 29 نونبر 2012 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معالي السيد نيل أوبركرومي، حاكم ولاية هواي،

ممثلي مجلس الشيوخ الموقرين،

ساكنة ولاية هواي،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أجدد لكم سروري البالغ بقرار ولاية هواي إعلان أسبوع يحمل اسم جلالتنا، معربا بهذه المناسبة عن شكري الخالص لكم، ومن خلالكم لمجلس الشيوخ وساكنة ولاية هواي، على هذه المبادرة الكريمة التي تجسد المستوى الرفيع للعلاقات القائمة بين ولاية هواي وجهة الرباط سلا زمور زعير، والتي تعكس عمق الصداقة العريقة والتعاون الاستراتيجي اللذين يربطان الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية.

وغداة إعادة انتخاب فخامة الرئيس باراك أوباما لولاية ثانية، أود التأكيد أننا نتتبع مجهوداته باهتمام كبير وتعاطف عميق، كما أننا جد ممتنين له لما يبذله من جهود حثيثة لتنمية التعاون الاستراتيجي الذي أرسيت دعائمه تدريجيا بين بلدينا الصديقين.

ومن حسن الطالع أن تصادف كذلك فعاليات هذا الأسبوع، الاجتماع الأول للمؤتمر المغربي - الأمريكي حول تطوير الأعمال، المزمع عقده يوم 4 دجنبر المقبل بواشنطن، والمنبثق عن الحوار المغربي الأمريكي، الذي تم إطلاقه في مطلع هذا العام.

وبهذا الصدد، فإننا واثقون من أن هذا التوجه الجديد الذي بدأ يطبع علاقات التعاون بين بلدينا سيفتح آفاقا واسعة واعدة للشراكة بين الجهات والفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحث والجامعات المغربية ونظيراتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن من شأن هذا التوجه الجديد، المبني على التشاور الدائم والتنسيق الوثيق بين بلدينا حول القضايا الكبرى الوطنية والدولية، أن يسهم في الاستثمار الأمثل لاتفاقية التبادل الحر التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية، المبرمة سنة 2004.

وفي خضم هذا المناخ الإيجابي الواعد، فإن ولاية هواي سوف تشكل لا محالة نموذجا لهذا الجيل الجديد من الشراكة، ذلك أن اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم التي سيتم التأسيس عليها بالأحرف الأولى خلال فعاليات هذا الأسبوع بين قطاعات حكومية ومهنية وجموعية من المملكة المغربية ونظيراتها في ولاية هواي، ستجسد الترجمة العملية لهذه النظرة الاستراتيجية، التي أردنا لها أن تطبع مستقبل علاقات بلدينا في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن احتفاء ولاية هواي خلال أسبوع بجلالتنا، هو أولا وقبل كل شيء، احتفاء بشعب وحضارة جعلنا من قيم السلم والتسامح والحوار، ومن بناء مجتمع يقوم على مبادئ الحرية والعدالة والتضامن واحترام حقوق الإنسان وصون كرامته، ومن الديمقراطية التشاركية، ومن الانفتاح على الحضارات الإنسانية الأخرى، ثقافة ودينا، أساس نموذجهما التنموي. وهي نفس القيم التي يتقاسمها الشعبان الأمريكي والمغربي، والتي نحرص بمعية فخامة الرئيس أوباما، على الدفاع عنها في العالم، جنبا إلى جنب مع كافة الأمم والدول التواقفة إلى بناء عالم يسوده السلم والإخاء والتسامح والتعاطي السلمي مع النزاعات ويتوخى تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ذلك أن العلاقات القوية التي استطعتم بناؤها مع المغرب، والتي تأسست دعوماتها الأولى منذ سنة 1999، بمشاركة وفد هام من الشباب المغربي في المؤتمر الدولي الأول للشباب للألفية الثالثة، المنعقد بهنولولو، قد توطدت بتعيين بلادنا سنة 2005 لقنصل شرفي للمملكة المغربية في ولاية هواي، الشيء الذي ساهم في الارتقاء بالعلاقات القائمة إلى أعلى المستويات بين المسؤولين والفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والجمعويين في ولاية هواي مع نظرائهم لجهة الرباط سلا زمور زعير.

وقد كان لذلك الفضل في رسم المعالم المستقبلية لعمل هؤلاء المسؤولين والفاعلين، والتي تجسدت من خلال القيام بزيارات عمل وبأنشطة مشتركة منتظمة بالرباط و بهنولولو. وتتجلى حصيلة هذه المبادرات اليوم في المكانة المتميزة التي استطاع المغرب أن يتبوأها بكل جدارة لدى صناعات القرار بهذه الولاية، وعلى رأسهم معالي السيد نيل أبيركرومي حاكم الولاية، وكذا لدى أعضاء مجلس الشيوخ المحترمين وممثلي ساكنة الولاية وكافة مكوناتها.

وإن المملكة المغربية فخورة بهذه الإنجازات التي تحققت منذ سنة 1999، ومعترزة بقرار حاكم ولاية هواي ومجلس الشيوخ، ومن خلالهم ساكنة ولاية هواي، إعلان أسبوع يحمل اسم جلالتنا.

ونعرب بهذه المناسبة عن الشكر الجزيل الممزوج بالامتنان الصادق للجميع على هذه المبادرة القوية لإعطاء شراكتنا طابعا متميزا خاصا.

ويجدر التنويه أن التقارب الأصيل بين ثقافتينا، وعمق تجذر تاريخنا المشترك، والالتزام الإرادي الجماعي للفاعلين والقوى الحية للطرفين، كلها عوامل ساعدت على بناء رصين وتدرجي لجسور متينة بين ولاية هواي وجهة الرباط سلا زمور زعير.

وإنكم بفضل جرأة ونوعية ووجاهة مبادرتكم، توجهون رسالة قوية للعالم، مفادها أن العائق الحقيقي أمام تطوير علاقات الصداقة والأخوة والتضامن بين الشعوب لا يكمن في بعد المسافات، بل في عدم توفر الإرادة وفي غياب الإيمان بوجاهة بناء شراكات مبدعة تحول بنتائجها العملية البعد الجغرافي إلى تقارب إنساني.

وأود في الختام، أن أهنئ كل من ساهم في بناء جسر الصداقة والإخاء بين بلدينا، معربين للجميع عن حرصنا الدؤوب على دعم كل المبادرات الرامية إلى تقويته وضمان استمراريته، خدمة لرفاهية ساكنة البلدين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني
التابعة للأمم المتحدة

نيويورك، 14 محرم 1434 هـ الموافق 29 نونبر 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

سعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، والعالم يخلد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1977 أن أجدد دعم المملكة المغربية الدائم والكامل لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والتاريخية غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في إقامة دولة مستقلة، فلسطين، فوق أراضيها، وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش جنبا إلى جنب، في سلام وأمن مع إسرائيل، وفقا للمرجعية الأممية والشرعية الدولية.

وبهذه المناسبة، أود أن أعرب لكافة أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تقديري العميق للجهود الدؤوبة التي يقومون بها، خدمة لهاته القضية الجوهرية في ترسيخ الأمن والاستقرار العالمي. إن تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يأتي، هذه السنة، في ظرفية دقيقة، بالنظر للتغيرات التي يعيشها الشرق الأوسط برمته والتي تحتم علينا حماية القضية الفلسطينية من أي تدخلات أو حسابات.

غير أن إصرار الحكومة الإسرائيلية على التماادي في انتهاكاتهما الممنهجة لقرارات الشرعية الدولية، باستمرارها في احتلال الأراضي العربية ونهج سياسة الاستيطان والتهويد ومصادرة الأراضي والممتلكات، يحول مع كامل الأسف، دون إنجاح الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال، وإقرار سلام عادل، شامل ودائم. كما أنها تواصل، في خرق سافر للشرعية الدولية، تنفيذ أعمال الحفريات تحت المسجد الأقصى ومن حوله، وتعمل دون توقف على تغيير المعالم الحضارية والدينية والإنسانية لمدينة القدس الشريف.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، ما فتئنا نثير انتباه المجتمع الدولي إلى مدى خطورة تمادي إسرائيل في مخططاتها الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي والديني لمدينة القدس الشريف، ونحث القوى الدولية المؤثرة على العمل على تطبيق مقتضيات الشرعية الدولية لكي تبقى هذه المدينة، كما كانت دوما، رمزا للتعايش والسلام بين الديانات التوحيدية.

وفي هذا الإطار، فإن المملكة المغربية تجدد التعبير عن قلقها البالغ وإدانتها الشديدة للغارات الجوية التي تعرض لها قطاع غزة، والتي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا الأبرياء. كما يحذر المغرب من الانعكاسات السلبية لأي تصعيد على أمن واستقرار المنطقة، مطالبا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في ضمان استمرار الهدنة الهشة المحصل عليها خلال الأيام الفارطة، والتصدي لكل التطورات المقلقة، التي من شأنها أن تعمق عدم الثقة بين كل الأطراف في مسلسل السلام.

وفي نفس السياق، نود التعبير من جديد على أهمية وضرورة إنجاح المصالحة الفلسطينية، التي من شأنها تقوية الموقف التفاوضي الفلسطيني في عملية السلام، مؤكداً أن السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، يمر حتما عبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار والحياة، على جميع الأصعدة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وانطلاقاً من إيماننا بأن استتباب السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط يمر بالضرورة بالتخلي عن الممارسات العدوانية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وبأن اعتماد منطق القوة، وفرض سياسة الأمر الواقع، وطرح الشروط التعجيزية لا يساهم البتة في جهود إحلال السلام والأمن، فإننا ندعو الرباعية الدولية لحمل إسرائيل على العودة الفورية إلى طاولة المفاوضات، والالتزام بالمقررات الأممية والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية، والعمل الجاد على إيجاد حل عادل ودائم لهذا النزاع، والقائم على خيار حل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، كمقاربة واقعية لإنهاء هذا النزاع، الذي طال أمده.

وإن الأمم المتحدة، لمدعوة اليوم، لتحمل مسؤوليتها بقبول فلسطين كدولة غير عضو. ونغتتم هذه المناسبة لتجديد التعبير عن دعمنا الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أختنا المبجل فخامة الرئيس محمود عباس، على هذه الخطوة المباركة.

وفي هذا الصدد، فإن المملكة المغربية، بقدر ما تدعو إلى حشد الدعم الدولي للخطوات المتبعة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، قصد الحصول على وضع الدولة غير العضو، فإنها تعتبر أن التفاوض هو السبيل الأنجع لاسترجاع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة.

وفي الختام، فإننا نهيب بكم لمواصلة جهودكم من أجل نصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، داعين الله تعالى أن يلهمكم موصول التوفيق في مساعيكم النبيلة لنصرة الحقوق الفلسطينية المشروعة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء الشعب السوري
مراكش، 27 محرم 1434 هـ الموافق 12 دجنبر 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن تحتضن المملكة المغربية، أرض الحوار والوئام، الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء الشعب السوري، بحضور عدد كبير، متزايد ورفيع المستوى من ممثلي الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية الوازنة، وبمشاركة فعالة «للاتتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، مما يعزز صفوف هذه «المجموعة الدولية» وقدرتها على دعم نضال الشعب السوري الشقيق.

وإننا نتطلع إلى أن يشكل مؤتمر مراكش خطوة مهمة نحو وقف دوامة العنف في سوريا، وتحقيق التطوعات المشروعة للسوريين في الديمقراطية والحرية واحترام سيادة سوريا والحفاظ على وحدتها الوطنية والترايبية.

ومن هنا، فإننا نعلق آمالا كبيرة على النتائج الإيجابية المتوخاة من هذا الاجتماع، والقيمة المضافة الملموسة التي نتمنى أن تقدمها هذه «المجموعة» الفاعلة على درب تعزيز الجهود الدولية والمساعدية الأممية، الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، ودعم مسلسل الانتقال السياسي بهذا البلد العريق، وتعبئة الإرادات وحشد الطاقات والوسائل، لتأمين إغاثة إنسانية عاجلة لمئات الآلاف من السوريين المنكوبين داخل سوريا وخارجها.

وإن انشغالنا العميق بدوامة العنف المهول والمتواصل بسوريا منذ اثني عشر شهرا، وما يترتب عنه من تداعيات سلبية على دول الجوار والمنطقة عموما، وتطلعنا إلى استعادة هذا البلد لأمنه واستقراره، لا يعادله إلا اقتناعنا الراسخ بعدالة المطالب المشروعة للشعب السوري الشقيق في الحرية والديمقراطية والكرامة.

إن الوضع الخطير والمأساوي يسائل الضمير الإنساني بالنظر للأعداد المتزايدة من الضحايا، من قتلى وجرحى ومعذبين ومشردين ولاجئين، وهي أعداد قابلة للارتفاع بشكل رهيب، في غياب رد فعل دولي حازم، وخاصة في ظل تهديد النظام السوري بإمكانية استخدام الأسلحة المدمرة والقيام بعمليات فتاكة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، لتحمل مسؤولياتها كاملة في الحفاظ على السلم والأمن واتخاذ موقف موحد وحازم، في أقرب وقت، من أجل تجنب الشعب السوري المزيد من المآسي والآلام، ودعم عملية نقل السلطة في سوريا، في أفق إقامة نظام ديمقراطي متعدد، تلتئم في إطاره مختلف أطراف الشعب السوري ومكوناته، ويحول دون توسيع دائرة النزاع ويحد من مضاعفاته الإقليمية وانعكاساته المدمرة على مستوى دول الجوار والمنطقة برمتها.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لا يسعنا إلا أن نشيد بدينامية توحيد المعارضة السورية بمختلف أطيافها السياسية وحساسياتها في الداخل والخارج. وهي الدينامية التي توجت بإعلان الدوحة الخاص بتأسيس «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» برئاسة الشيخ أحمد معاذ الخطيب.

وهو مكسب سياسي كبير للمعارضة السورية، يجعلها قيادة شرعية للمرحلة الانتقالية، من منطلق الثقة التي يستمدتها هذا الائتلاف من الشعب السوري والقدرة على تحقيق آماله في بناء سوريا، الدولة التعددية الديمقراطية.

وإن من شأن هذا الإنجاز أن يسهل المهمة، ليس فقط على مجموعة أصدقاء الشعب السوري، بل على المنتظم الدولي أيضا، في دعم هذا الائتلاف بطريقة جماعية ومنظمة وناجعة من طرف الجميع، دولا ومنظمات، كل حسب إمكانياته وقدراته وصلاحياته.

كما سيفتح سبل التحاور والتعامل معه، بوصفه ممثلا شرعيا ومخاطبا أساسيا ذا مصداقية، في كل ما يتعلق بمعالجة مختلف أوجه الأزمة السورية، في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الشعب السوري الأبي.

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، انطلاقا من مبادئها وتقاليدها الراسخة في نصرة قضايا السلام والحرية والعدالة، والتزامها بتعهداتها العربية والدولية، وبوصفها عضوا فاعلا في كل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة، وبالنظر لكونها العضو العربي الوحيد غير الدائم في مجلس الأمن الدولي، لتؤكد انخراطها الموصول، بكل مسؤولية وفعالية، في الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الشأن.

ومن هذا المنطلق، ساهمت المملكة المغربية بفعالية في فريق المراقبين العرب التابع لجامعة الدول العربية، وفي فريق المراقبين الدوليين المنبثق عن الخطة الأممية لتسوية الأزمة السورية.

كما شاركت، بكل مسؤولية، في اجتماعات مجموعة أصدقاء الشعب السوري في كل من تونس وإسطنبول وباريس، وجميع الاجتماعات التي عقدها فريقا العمل المنبثقان عن «مجموعة أصدقاء الشعب السوري»، والمعنيان على التوالي بالعقوبات وإعادة بناء الاقتصاد السوري.

واستجابة لطلب إغاثة ودعم الشعب السوري، بادرت المملكة المغربية إلى إقامة مستشفى ميداني في مخيم الزعتري بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، يشمل مختلف الاختصاصات الطبية ويوفر العلاجات الضرورية والعمليات الجراحية لسكانة المخيم. كما واصلت المملكة مختلف أنواع الدعم للاجئين بطريقة مباشرة أو عبر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بكل من الأردن الشقيقة، ومؤخرا بتركيا، حيث تم إرسال مساعدات غذائية وعدد مهم من الخيم المقاومة للبرد.

وفي الواقع، فإن تدهور الوضع الإنساني للسوريين داخل بلدهم وخارجه، يفرض ضرورة وضع آلية أممية ناجعة ومحكمة، كفيلة بحماية المدنيين وإيصال المساعدات للمواطنين المتضررين والمنكوبين وتوزيعها على المرحلين واللاجئين، وذلك في إطار من التعاون بين الدول ومنظمات الإغاثة الإنسانية، الدولية منها والإقليمية والسورية، وتنسيق مع البنيات المحلية والهيكل المختصة، المنضوية تحت لواء «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية».

حضرات السيدات والسادة،

إن الهدف الأسمى الذي نسعى إلى بلوغه يظل هو إنصاح وصياغة المقاربات الملائمة والخطط الفاعلة، الكفيلة بمساعدة سوريا الشقيقة على تجاوز الأزمة العميقة التي تمر بها، وعلى تحقيق الانتقال الديمقراطي المأمول، بما يحفظ لسوريا سيادتها ويصون وحدتها الوطنية والترايبية.

وإن تماسك وتوافق رؤى مجموعة أصدقاء الشعب السوري اليوم، بخصوص هذه المأساة التي طال أمدها، يجعلنا نتشبت بضرورة الإسراع بالانتقال السياسي، الكفيل بتجنيب الشعب السوري مزيدا من العنف وإراقة الدماء وبضمان أوفر الحظوظ لبناء سوريا جديدة وتعددية لفائدة كل أبنائها.

وإذ أرحب بكم جميعا ببلدكم الثاني المغرب، فإني أدعو الله تعالى أن يلهمكم كامل التوفيق والنجاح، لتجعلوا من هذا المؤتمر الهام سندا قويا لمساعدة الشعب السوري الأصيل على تجاوز محنته والتطلع إلى مستقبل أفضل، تنعم فيه كل مكوناته بالحرية والطمأنينة والتقدم والازدهار، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الأمسية التأبينية للمرحومة آسية الوديع
الرباط، 06 صفر 1434 هـ الموافق 20 دجنبر 2012 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

بمزيج من مشاعر التأثر والتقدير، نتوجه إليكم في تأيين المشمولة بعفو الله ورضاه، المرحومة آسية الوديع لنعبر لأسرتها الموقرة، ومن خلالها لأصدقائها ومحبيها، عما نكنه للفقيدة المبرورة من تقدير لشخصها ولعطاءها المتميز في خدمة القضايا الإنسانية النبيلة.

لقد كانت، رحمها الله، رمزا مضيئا من رموز المرأة المغربية التي نذرت حياتها للمشاركة المواطنة في بناء المجتمع المغربي الذي نتوخاه، ونسهر على تحقيقه، مجتمع التضامن والكرامة وحقوق الإنسان فأوفت بما عاهدت عليه ضميرها الإنساني، دفاعا عن الفئات الهشة، وخاصة نزلاء المؤسسات السجنية وإعادة الإدماج، وسعيًا في سبيل إسعادهم، وعملا دؤوبا لانتشالهم من مسالك الجنوح.

وإننا لنستحضر معكم روح الراحلة بعدما أبت مشيئة الله الذي لا راد لقضائه، إلا أن تأخذها إلى جواره، في وقت يحتاج المجتمع إلى من هو من طينتها، عطاء بدون أخذ، سخاء بدون حساب، معالجة بفكر حقوقي، ومنظور اجتماعي، وبعد إنساني، وتفانيا في خدمة القضية التي كانت تستحوذ على كل مشاعرها، ألا وهي قضية النزيل، وخاصة صغار الجانحين.

حضرات السيدات والسادة،

في مثل هذه اللحظات المؤثرة، يستحضر المرء المشهود للراحلة على درب نضال متميز، من أجل قضية قلما تملك شخصًا مثلما تملكتها، قناعة وفكرا ومراسا وعملا يسكنها في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وكأنها خلقت من أجل هذه الرسالة الإنسانية النبيلة.

لقد استهوت الراحلة ما كان يناديها به الأحداث باسم «ماما آسية» لما كانت تسبغ عليهم من حنان وعطاء واحتضان وتكفل وسعي إلى رفع المعاناة، وتخفيف وطأة وثقل إكراهات سلب الحرية.

فبعدها تقلدت رسالة القضاء، تآقت نفسها إلى معانقة المحاماة ومآرستها بمهنية واقتدار. وكان لها أن تنضم بالموازاة مع ذلك إلى النسيج الجمعي، متعاملة معه بنزاهة فكر، وبمبادرات جريئة، دفاعا عن حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق النزلاء بصفة خاصة. وهو ما أهلها لعضوية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ووعيا لما علمنا فيها من اهتمام كبير بقضية النزلاء، ارتأينا ضمها إلى المجلس الإداري لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، فشاركت بدينامية عالية، هاجسها الارتقاء بعدالة الأحداث.

فالعقوبة بالنسبة إليها كانت هادفة، والإصلاح والتكوين وإعادة التربية والكرامة بالنسبة إليها رفع للمعاناة، والحراسة في السجن هي احتضان النزيل والاقتراب منه وبث الثقة في نفسه وبعث الأمل حتى لا يغتاله اليأس أو الحقد أو الانتقام.

لم تكن تطرب لبهجة العيد إلا وسط النزلاء، بعدما توفر لهم كل طقوس الاحتفالية، بما يسمح به قضاء سلب الحرية. لقد رسمت الرحلة مسآرها في المؤسسة بحركيتها ونشاطها واستمآتها وإيمانها وتشبعها بروح العمل الجماعي، في تفان ونكران ذات.

ولهذه الصفات ستحتفظ الذاكرة بمسآرها الحافل بالعطاء، وبما كانت تتوق إليه من منجزات، وتطمح إليه من مكتسبات.

فعلى طول درب العطاء نسيت نفسها، ولم تبال بما كان ينخر جسمها من علل، ولم تصغ لما كان يقطعها من ألم لا يهدئ من حدته إلا تواجدها وحضورها بالمؤسسات السجنية، تسعف وتساعد، تعطي وتحتضن، ولا تبال بمطالب ذويها وأحبائها للخلود شيئا ما للراحة.

لم يرغمها على ملازمة الفراش إلا تمكن المرض العضال منها، واستسلمت على مضض للاستشفاء وهي على أمل مواصلة الجهود إلى أن لبت داعي ربها، ولكل أجل كتاب.

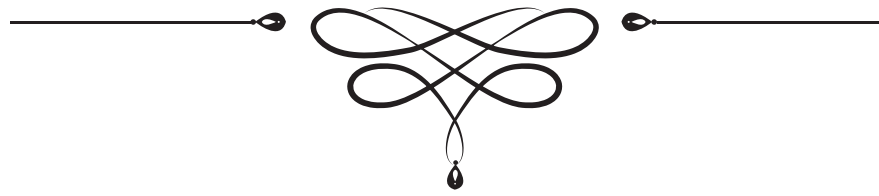
فغادرت في صمت واستسلام لقدر الله وقضائه، فالحمد لله على ما أعطى والحمد لله على ما أخذ.

نبتهل إلى العلي القدير أن يكرمها بالثواب وحسن المآب، وينزلها منازل الأخيار والأبرار، وأن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنها فسيح جناته، وأن يجازيها أحسن الجزاء على ما قدمته من أعمال مبرورة، صادقا فيها قول النبي الأمين في حق أولئك الذين تقضى على أيديهم حوائج الناس، ليجعلها من الذين يمرون يوم القيامة على الصراط كالبرق الساطع.

كما نسأل الله تعالى أن يلهم أسرتها وذويها الصبر والسلوان. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2013

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في حفل تأبيني بمناسبة أربعينية وفاة
الفنان أحمد الطيب لعليج
الرباط، 29 صفر 1434 هـ الموافق 12 يناير 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

نود في البداية، أن نجدد التعبير لعائلة الفنان المقتدر المرحوم أحمد الطيب لعليج، ومن خلالها لكل أصدقائه ومحبيه وللأسرة الفنية الوطنية، عن تأثرنا البالغ لفقدان رمز من رموز الإبداع الفني ببلادنا، داعين الله تعالى أن يديم عليه شأبيب رحمته وغفرانه، ويسكنه فسيح جنانه.

كما نعرب عن عميق تقديرنا للراحل الكبير، باعتباره فنانا مغربيا أصيلا متعدد المواهب، ساهم بنصيب وافر في النهضة الفنية والمسرحية وبناء الشخصية الثقافية ببلادنا، منذ بداية عهد الاستقلال. مما جعله يتبوأ مكانة متميزة في الفضاء الفني والأدبي الوطني. ومما يضاعف من محبة وتقدير المغاربة له، كونه فنانا عصاميا تعلم في مدرسة الحياة، فنهل منها حبه لوطنه وتشبثه بمقدساته، وطينا غيوروا انخرط، كسائر الفنانين الرواد الذين وظفوا إبداعهم في خدمة حركة الكفاح الوطني، حيث كانت الفنون بكل تجلياتها، من شعر وزجل وغناء ومسرح وتمثيل وحلقات للفرجة، في مقدمة وسائل النضال من أجل استرجاع الحرية والاستقلال، والتعبير عن تشبث المغاربة بهويتهم العريقة، الغنية بتعدد روافدها.

وإننا لنستحضر في هذه اللحظات المؤثرة، ما كان مشهودا به للفقيد من تواضع ودماثة خلق، وروحه المرححة في حياته اليومية كما على خشبة المسرح. وهو ما جعله محط تقدير وإعجاب كل الذين عاشروه أو عاصروه، وأولئك الذين استمتعوا بروائع الخالدة.

كما كان معروفا عنه، رحمه الله، قربه من الناس ومواكبته لمعيشهم اليومي وولعه بالفنون والثقافة الشعبية. فجاءت أعماله الإبداعية نابضة بانشغالات المواطن المغربي، تترجم بلغة مغربية وفن أصيلين، همومه وتطلعاته.

وبفضل عبقريته ونبوغه واجتهاده، فقد تمكن من تخليد اسمه، عن جدارة واستحقاق، في السجل الذهبي للفن المغربي، كأحد رواد المسرح، تأليفاً وتمثيلاً، وأبرز الشعراء والزجالين، حيث لحن كلماته الرائعة كبار الموسيقيين، وتغنى بها أشهر الفنانين والفنانيات.

واعتباراً للعطاء الغزير والمتميز الذي قدمه المرحوم الأستاذ أحمد الطيب لعلي، على مدى عقود من الزمن، فإن المغرب فقد برحيله شخصية مرجعية في مجالات المسرح والشعر والزجل ودراسات الفنون الشعبية والأمثال، ومدرسة فنية متكاملة نهلت من نبعها الأصيل أجيال متعاقبة من الفنانين.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما نوليه للفن والثقافة ببلادنا من عناية واهتمام موصولين، لا يوازيه إلا حرصنا القوي على النهوض بأوضاع نساء ورجال هذين القطاعين، وتمكينهم من الوسائل اللازمة لأداء رسالتهم النبيلة.

وإننا باستحضار مناقب الفقيه الكبير، وغيره من أعلام المغرب في شتى المجالات الإبداعية، في مختلف المناسبات، إنما نتوخى إحاطتهم بما يستحقونه من تكريم وتقدير، اعترافاً بمواهبهم وتألقهم، وبجهودهم الدؤوبة في سبيل النهوض بالمجال الثقافي والفني المغربي، لاسيما في المرحلة التي عاشها الفنانون الرواد.

كما نهدف إلى جعل هذه المبادرات مناسبة للأجيال الحاضرة والصاعدة للتأسي بقدوتهم، لما قدموه لوطنهم وإشعاعه الفني من أياد بيضاء، والسير على نهجهم القويم في حب بلدهم، والمساهمة الفاعلة في تنميته وتطويره في إطار مجتمع يستلهم العبر من تاريخه المجيد لمواصلة بناء مستقبله الواعد.

رحم الله الفقيه الكبير، وأسكنه فسيح جنانه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة
الرياض، 09 ربيع الأول 1434 هـ الموافق 21 يناير 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، رئيس القمة،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب المعالي والسعادة،

يطيب لنا أن نعرب في البداية لأخينا الأعز، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، رئيس القمة، عن صادق الشكر والامتنان على مبادرته الحميدة لالتئام هذه القمة الثالثة من نوعها، منوهين بانتظام دوراتها، وبكرم استضافتها. وكلنا أمل في أن تتمخض عنها نتائج ملموسة، تسهم في تعزيز عملنا العربي ومسيرتنا المشتركة.
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

لقد تم تأسيس هذه القمة التنموية والاقتصادية استجابة لتطلعات شعوبنا العربية، وتحقيقاً لرؤيتنا التي ما فتئنا نعبر عنها في أكثر من مناسبة ألا وهي إعطاء عملنا العربي المشترك البعد التنموي والاقتصادي الكفيل بجعل المواطن العربي في صلب اهتمامنا، وتمكينه من كل شروط العيش الكريم. ومن ثم، فلا يسعنا هنا إلا أن نثمن هذا التوجه الحكيم، الذي جاء لسد الفراغ في العمل العربي المشترك، اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

وقد تمكنت القمتان السابقتان بحق من وضع مقاربة تشاركية عملية، بفضل التركيز على عدد من المشاريع التنموية، بهدف تحريك العمل الاقتصادي، وتفعيل الاتفاقيات والمشاريع الاقتصادية والتجارية العربية، سواء كانت جماعية أو ثنائية، وكذا تطوير آليات تنفيذها، واعتماد نظام متابعتها لتجاوز المعوقات وحل المشاكل بما يتماشى والمتغيرات الاقتصادية، إلى جانب الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، مثل شبكات الطرق والربط الكهربائي، والاتصالات وتعزيز الاندماج الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص ليشكل رافعة أساسية للتنمية المستدامة.

وفي نفس السياق، جاءت المشاريع المنبثقة عن هذه المقاربة التنموية منسجمة مع توجهات المملكة المغربية، والجهود التي تبذلها في تنفيذ البرامج التنموية الهيكلية الكبرى، وتفعيل استراتيجيات قطاعية أخرى مضبوطة، إلى جانب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي قمنا بإطلاقها منذ سنة 2005، والتي ساهمت بشكل كبير، في الحد من الفقر والهشاشة الاجتماعية والبطالة والإقصاء والتهميش. أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

تلتئم هذه القمة، والعالم العربي ما يزال يعيش تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة، والصعوبات الموضوعية التي تعانيها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بعض بلدان المنطقة من جهة أخرى، وذلك من جراء التحولات السياسية المعقدة. وهو ما يضع أشغال قمتنا هذه على محك المقاربة العقلانية، الكفيلة بإيجاد الحلول الملائمة للإشكالات المتنوعة المطروحة.

إن منطقتنا العربية تزخر بموارد طبيعية هائلة ومتنوعة ومتكاملة، وبطاقات بشرية حيوية، تؤهلها للإقلاع الاقتصادي، والمساهمة في بلورة سياسات تنموية خلاقة، تضع المواطن العربي في صلب اهتماماتها. كما أن الموقع الجيوسياسي المتميز لهذه المنطقة، يمكنها من القيام بدور فاعل في تحريك عجلة التبادل والتعاون بين أقطاب العالم، وكذا من التأثير الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

غير أن النهوض بهذا الدور يظل رهينا بمدى نجاعة الاختيارات التي ننتهجها جميعا، سواء تعلق الأمر ببلورة تعاون حقيقي على مستوى دول المنطقة مجتمعة، أو في قدرتها على التمتع داخل المنظومة العالمية. ونغتنم فرصة انعقاد هذا المنتدى الهام، للتعبير عن إرادتنا الأكيدة في تعميق وتطوير تكتلنا الاقتصادي الواعد، والاستفادة من تنوع طاقاتنا الذي تزخر به منطقتنا.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نتأسف، من جديد، على عدم قيام الاتحاد المغاربي بدوره الطبيعي في دعم تنمية مشتركة للدول المغربية، ولاسيما من خلال ضمان حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات.

وإيماننا منه بحتمية العمل التنموي العربي المشترك، فإن المغرب حريص على تحقيق المزيد من الانفتاح على الاستثمارات والمبادلات مع كافة الدول العربية الشقيقة، وكذا التبادل المثمر للخبرات والتجارب فيما بينها، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتفعيلا لهذا التضامن، ساهم المغرب في الحساب الخاص الذي يهدف إلى دعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

ونود في هذا الإطار، الإشادة والتنويه بالشراكة الاستراتيجية النموذجية الواعدة، التي انخرط فيها المغرب مع دول مجلس التعاون الخليجي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

إننا لواثقون أن تحقيق أهداف هذه القمة، التي تعتبر حتمية استراتيجية، رهين بالانطلاق من رؤية موحدة وواضحة في هذا الشأن، وبمدى استعدادنا لنهج سياسة الانفتاح والتعاون والتضامن باعتبارها خيارا لا محيد عنه لرفع التحديات الأمنية الحالية ومواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتوالية، بل وتعزيز المواقف العربية في المحافل الاقتصادية الدولية، حيث تبقى الكلمة الأخيرة للتكتلات الاقتصادية المنسجمة والمتماسكة.

وإذ نجدد خالص عبارات الشكر والامتنان والتقدير لأخيئنا المبجل خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، رئيس هذه القمة، على كريم استضافته، وغيرته على قضايا الأمة العربية والإسلامية الصادقة، فإننا نسأل الله عز وجل أن يعيننا جميعا على تحقيق انتظارات شعوبنا، وأن يسدد خطانا في سبيل إسعادها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الاجتماع رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
التابعة لمنظمة الأمم المتحدة
الرباط، 24 ربيع الأول 1434 هـ الموافق 05 فبراير 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن يحظى المغرب باحتضان الاجتماع رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بما يرمز إليه اختياركم إياه من دلالات قوية، تعكس المكانة المتميزة التي يتمتع بها المغرب على المستويين الجهوي والدولي، كأرض للحوار والانفتاح والحرية والاستقرار.

ويطيب لنا بداية، أن نعرب عن تقديرنا الكبير للشخصيات المرموقة المشاركة في هذا الاجتماع الهام، من قياديين سياسيين، وخبراء دوليين في مجال التنمية المستدامة، ومختصين في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على مختلف فعاليات المجتمع المدني.

ومما يضفي على هذا الملتقى أهمية خاصة، كونه ينعقد في ظل ظرفية إقليمية ودولية دقيقة، تتميز على الخصوص بالتحولات السياسية العميقة والمتسارعة، التي نشهدها في بعض الدول العربية، فضلا عن الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

وهو ما يجعل موضوع «التحديات الاقتصادية في الأمد القصير للتحويل الديمقراطي»، الذي اخترتموه لهذا الاجتماع، أكثر راهنية، ويتطلب الانكباب الجاد لتدارس مختلف تجلياته، لأن الاهتمام الخاص الذي تحظى به التطورات السياسية بهذه الدول، لا يواكبه نفس الاهتمام بالمجال الاقتصادي.

بل نرى على العكس من ذلك، أن هذه التطورات، التي أسست لعهد جديد على درب الانتقال الديمقراطي، قد أفرزت، مع كامل الأسف، مناخا أمنيا وسياسيا واجتماعيا معقدا، يتسم، هنا وهناك، بالاضطراب المقلق، مع ما يواكب ذلك من تداعيات سلبية على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

ووفاء لوشائج الأخوة، واعتزازا بانتمائه العربي والإسلامي، فإن احتضان المغرب لهذا الاجتماع هو خير تعبير عن تضامنه المطلق مع الدول العربية التي تعيش على إيقاع هذه التحولات، ومع شعوبها الشقيقة التواقّة إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، ما فتئنا ندعو المجموعة الدولية لتقديم الدعم لهذه الدول، لمساعدتها في جهودها لاستكمال مسار الانتقال السياسي، ورفع التحديات الأمنية والتنمية التي تواجهها.

ويظل تعزيز العمل العربي المشترك هو حجر الزاوية في التصدي لمختلف الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أمتنا.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال بلورة وتفعيل برامج واقعية للتعاون الملموس بين دولنا، وبناء قوة اقتصادية قومية، على قواعد راسخة من التضامن والتكامل والاندماج، واستثمار المؤهلات البشرية والطبيعية لبلداننا، باعتبار ذلك خير وسيلة للدفاع عن القضايا العادلة لأمتنا، والاستجابة للتطلعات المشروعة لشعبنا، وبالتالي تمكين الإنسان العربي من مقومات العيش الحر الكريم.

وفي هذا الصدد، نؤكد التزامنا بتفعيل الاتحاد المغاربي، باعتباره مطلباً حيويًا لكافة الشعوب المغاربية، وضرورة استراتيجية وأمنية وتنموية ملحة، بل وحتمية اقتصادية يفرضها عصر التكتلات القوية، الذي لا يؤمن بالكيانات الهشة أو المصطنعة.

وإننا لننتقل لإقامة النظام المغاربي الجديد، الذي دعونا إليه، لتجاوز الأطروحات العقيمة والعوائق الذاتية والموضوعية، والعمل بصدق ونية، وفي مناخ من الثقة والحوار وحسن الجوار، على بلورة آليات للتضامن والتكامل والاندماج، بما يجعل من اتحادنا قاطرة للتنمية المغاربية الشاملة، وركيزة أساسية للعمل العربي المشترك، وعاملاً على تحقيق الأمن والاستقرار بمنطقة الساحل والصحراء، والاندماج الإفريقي.

وبنفس روح الأخوة والتضامن، نعبر عن اعتزازنا بالشراكة الاستراتيجية التي تجمع المغرب بدول مجلس التعاون الخليجي، تجسيدا للروابط الوثيقة والمصالح الاستراتيجية معها، والتي نحرص بمعية أشقائنا قادة هذه الدول على إثرائها والارتقاء بها إلى أعلى المستويات، في مختلف المجالات، مجددين لهم التعبير عن تقديرنا الكبير للدعم المتواصل الذي يخصصون به الأوراش التنموية ببلدهم الثاني المغرب.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تمكن المغرب، ولله الحمد، على امتداد عقود من الزمن، من تحقيق مكاسب هامة على درب توطيد نموذجه التنموي والديمقراطي المتميز، بفضل صواب اختياراته الكبرى ونجاعته، وذلك في تجاوب دائم مع التطلعات المشروعة لأبنائه، وضمن مسار وطني متدرج، وإرادة سيادية خالصة.

وقد حرصنا، منذ اعتلائنا العرش، على اعتماد مقاربة تشاركية وإدماجية في مختلف القضايا الكبرى للبلاد، مستحضرين جسامة التحديات، وضرورة تحسين المكتسبات.

وفي هذا الصدد، قمنا بإنجاز إصلاحات سياسية ومؤسسية عميقة، تم تتويجها بإقرار دستور متقدم لبلادنا، هدفنا ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، والممارسة السياسية الناجعة، القائمة على القرب والمشاركة، وكذا توسيع فضاء الحريات والنهوض بحقوق الإنسان، في مفهومها الشامل.

كما أقدمنا على مصالحت تاريخية ومجالية رائدة، سواء من خلال العمل المتميز لهيأة الإنصاف والمصالحة، التي تعد نموذجاً يحتذى على الصعيد العالمي في مجال العدالة الانتقالية، أو من خلال إعادة الاعتبار لمختلف مكونات الهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها.

وإيماناً منا بالتزام الوثيق بين الديمقراطية والتنمية، فقد عملنا على مواكبة هذه الإصلاحات السياسية والحقوقية، بالنهوض بالأوراش التنموية، سواء في مجال محاربة الفقر والهشاشة والتهميش، وتوطيد التماسك الاجتماعي، ولاسيما من خلال برامج المبادرات الوطنية للتنمية البشرية، أو من خلال إنجاز المشاريع الهيكلية الكبرى، واعتماد استراتيجيات قطاعية مضبوطة. غايتنا تأهيل اقتصادنا الوطني، والرفع من تنافسيته، وتشجيع الاستثمار المنتج للمدر لفرص الشغل.

وتعزيزاً لهذا التوجه المتكامل، فتحنا ورش إصلاح القضاء، اعتباراً لدوره المحوري في إحقاق الحقوق، وتحقيق الأمن القضائي، وتحفيز التنمية والاستثمار.

وبموازاة ذلك، أطلقنا ورش الجهوية المتقدمة، باعتبارها ليس فقط إصلاحاً لتحديث هياكل الدولة، وإنما أيضاً لكونها عماد الحكامة الترابية الجيدة.

تلكم بعض المعالم الأساسية للنموذج المغربي المتميز، الذي نحرض على مواصلة السير به قدماً، وتمكينه من سبل التطور والانفتاح، للاستجابة لانتظارات مواطنينا، ومواكبة التطورات الإقليمية والدولية.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن التحولات العميقة والمتسارعة التي تعيشها بعض الدول العربية الشقيقة، قد أثرت سلباً على الحركية الاقتصادية بها، مما يزايد معه صعوبة الاستجابة للمطالب الشعبية، وخاصة الاقتصادية منها والاجتماعية، ويهدد الأمن والاستقرار بهذه الدول.

ومن هذا المنطلق، فإن اجتماعكم مدعو للانكباب على تدارس مختلف التحديات المرتبطة بعملية إعادة بناء المؤسسات، واستعادة المواطن لثقته فيها، والتداول بشأن الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتوفير الكرامة والعدالة الاجتماعية، بما يوطد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، فضلاً عن إيجاد الآليات الملائمة في مجال العدالة الانتقالية، لتدبير مخلفات الفترة الانتقالية التي عاشتها هذه الدول.

وإننا لوائتقون من أن اجتماعكم، بفضل ما يتوافر للمشاركين فيه من خبرات سياسية واسعة، ومن حكمة وتبصر وبعد نظر، سيشكل مناسبة سانحة للتفكير المعمق والنقاش المثمر وتبادل الرأي، بخصوص مختلف القضايا المرتبطة بواقع هذه الدول الشقيقة، واستشراف آفاقها المستقبلية، في استحضار لخصوصيات كل دولة على حدة، ولإمكاناتها وقدراتها، ولمسارها الوطني الخاص، ولنوعية وحجم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.

وإذ نجدد الترحيب بكم ضيوفاً كراماً ببلدكم الثاني المغرب، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالتوفيق، لما فيه صالح شعوب أمتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
الموجه إلى مؤتمر القمة الإسلامي
القاهرة، 25 ربيع الأول 1434هـ الموافق 06 فبراير 2013م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة الرئيس محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية، رئيس الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،
فخامة الرئيس ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، رئيس القمة الإسلامية الحادية عشرة،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،
معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نعرب في البداية، لفخامة الرئيس محمد مرسي، عن صادق مشاعر الشكر والامتنان على دعوتنا لهذه القمة، وكذلك
للشعب المصري الشقيق على ما عودنا عليه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،
حضرات السيدات والسادة،

يعاني العالم اليوم من أزمات معقدة، حيث تتعرض قيم التسامح والتعايش والحق في الاختلاف، لأسوأ مظاهر الانتهاك لفائدة تغذية
نزوعات التطرف والإقصاء، واهتزاز المرجعيات القيمية، وذلك ما يجعل عالمنا مفتوحا أمام كل أشكال العنف وانتشار بؤر التوتر
والإرهاب. وأمام هذه الأوضاع المتفاقمة، فإن الأمة الإسلامية مطالبة اليوم، وبحكم رسالتها الحضارية، بتقديم مساهمة فعلية وجريئة
تجيب عن الأسئلة المطروحة والمخاوف الراهنة، وتساهم في الازدهار التنموي لكافة الشعوب، في ظل التعايش والمساواة والوثام.

ولن يتسنى للأمة الإسلامية تقديم هذه المساهمة إلا بتفعيل قيمها المثلى المنبثقة من مرجعيتها المقدسة، ومن ترسيخ روابطها الاجتماعية وإنجازاتها الحضارية وعبقرية أبنائها وتسامحها مع كل الديانات والثقافات.

ومن ثم ينبغي أن ترقى هذه المساهمة إلى نموذج قادر على كسب رهان الانفتاح الإيجابي والحوار البناء مع كل مكونات المجتمع الإنساني، من مجموعات إقليمية وتكتلات اقتصادية ومختلف الديانات والثقافات.

ولن يكتب لهذا النموذج النجاح المأمول إلا بانخراط جماعي في تفعيله من خلال تعبئة مواردنا الطبيعية والبشرية المتنوعة والمتكاملة، التي تزخر بها بلداننا، وبأن نعول على قدراتنا الذاتية مع الكف عن تبرير أزماتنا بأسباب خارجية. وإننا لندعو منظمنا للعمل على تجسيد هذه المساهمة النموذجية، كما نؤكد التزام المغرب بالانخراط الكامل فيها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

إن القضية الفلسطينية، التي كانت أساس قرار إحداث منظمنا سنة 1969 بالرباط، ما تزال في صلب انشغالاتنا الدائمة، بل تظل جوهر عملنا خاصة مع تمادي السلطات الإسرائيلية في تعنتها وخرقها السافر لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

وبهذه المناسبة، نشيد بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، على منح دولة فلسطين صفة مراقب غير عضو في المنظمة الأممية، نتيجة المجهودات الحثيثة لفخامة الرئيس الفلسطيني، الأخ محمود عباس، والنضال الشجاع للشعب الفلسطيني الشقيق، من أجل إقامة دولته المستقلة والموحدة على أساس حدود 1967، دولة قابلة للاستمرار والحياة على جميع الأصعدة وعاصمتها القدس الشرقية.

ولتعزير هذا المكتسب التاريخي الهام، فإنه يتعين علينا جميعاً أن ندعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وترميم البيت الفلسطيني الموحد والملتم. وفي هذا السياق، نرحب بالاتصالات والقرارات القائمة بين الأطراف المعنية، وننوه بعزيمتهم على التغلب على كل عوائق التفاهم وتجاوز الخلافات، تبعا للمبادرات السابقة، سواء منها تلك التي قامت بها المملكة العربية السعودية ودولة قطر، أو تلك التي تجريها حالياً دولة مصر الشقيقة.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، نعرب عن التجاوب مع « نداء الرباط » الأخير الذي وجهته كل القوى الفلسطينية إلينا، مهيبين بالجميع إلى التفاعل الإيجابي مع سائر الجهود الرامية إلى المصالحة.

وذلكم هو السبيل الأنجع للرد على الإجراءات العدوانية والأحادية، التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والتي تتمثل في تسريع وتيرة الاستيطان وتوسيعه غير المقبول.

ومن منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقنا، كرئيس للجنة القدس، فإننا لن ندخر أي جهد لمواصلة مساعينا الحثيثة لدى الأطراف الوازنة على الساحة الدولية، لوضع حد لتماذي الحكومة الإسرائيلية في الاعتداءات المتكررة على مختلف المعالم الدينية، في خطة ممنهجة لتهويد القدس الشرقية، والقضاء على هويتها؛ وكذا عملنا الدؤوب، من خلال «وكالة بيت مال القدس الشريف»، في إنجاز مشاريع ملموسة، تعود بالفائدة المباشرة على ساكنة المدينة المقدسة، وكذا من خلال وضع مستشفى ميداني يسهر على الإسعافات والخدمات الطبية الضرورية بمدينة غزة، وذلك على إثر الهجمات الإسرائيلية العدوانية الأخيرة على ساكنتها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت المملكة المغربية، منذ اندلاع الأزمة في سوريا، في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة الكارثية، يكفل وقف دوامة العنف ويحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق في الحرية والحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الترابية. وفي هذا الصدد، نثمن ما أسفر عنه الاجتماع الوزاري الأخير لـ «مجموعة أصدقاء الشعب السوري» المنعقد بالمغرب، من دعم متزايد للحل السياسي المنشود.

وقد أولينا الجانب الإنساني أهمية قصوى، إذ بادرننا بإقامة مستشفى ميداني متعدد الاختصاصات بمخيم الزعتري بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، حرصنا على زيارته، علاوة على تقديم مساعدات إنسانية في كل من الأردن وتركيا، وذلك للتخفيف من معاناة اللاجئين السوريين. وأمام هذا الوضع المأساوي المتفاقم، الذي يهتز له الضمير الإنساني، لم يعد من المقبول أي تردد أو مماطلة، وأصبح على المجتمع الدولي واجب دعم الانتقال السياسي اللازم، ينخرط فيه الممثلون الشرعيون للشعب السوري الشقيق.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

إننا ندين، من جديد، كل الأعمال الإرهابية القائمة على التكفير والإقصاء، وزرع الفتنة؛ هذه الأعمال العدوانية التي تتنافى مع القيم الإسلامية السمحة. وقد سبق للمغرب أن حذر المجتمع الدولي، ومنذ سنوات، من مغبة الأخطار المحدقة بمنطقة الساحل والصحراء، التي عرفت دولة مالي الشقيقة، في الآونة الأخيرة، أشنع مظاهرها في التطرف والإرهاب والانفصال؛ حيث قامت جماعات، غالبيتها أجنبية، متطرفة ومسلحة بتدخل عدواني لا مشروع في بلد يتمتع بكامل سيادته، فعاثت فيه فسادا وتخريبا للرموز التراثية والثقافية، ولاسيما بمدينة تومبوكتو، العاصمة الروحية لمالي، محاولة فرض أفكارها الظلامية وزعزعة الثوابت الإسلامية التي اختارها الشعب المالي الشقيق على مدى التاريخ.

ومن ثم، اتخذ هذا البلد الشقيق، في نطاق سيادته، الموقف الذي يراه ضروريا، بعد التجائه لمجلس الأمن الذي أصدر بدوره القرار المناسب لدعم مالي في حماية وحدته وصيانة سيادته.

وهكذا، وتجاوبا مع النداء الاستعجالي للسلطات المالية، وأمام زحف الجماعات الإرهابية المسلحة للسيطرة على البلاد بأكملها وإخضاع ساكنتها، فقد تم التدخل السريع والناجع للقوات الفرنسية مصحوبة بقوات مالية وإفريقية.

إنه الموقف الحازم الذي مكن من التصدي لغزو جنوبي مالي وعمل على توقيفه، ثم اتجه نحو تحرير الشمال، بما فيه من حواضر عريقة وساكنة مسلمة ومآثر تشهد بانتماء الشعب المالي العريق إلى الإسلام وحضارته، وقد تم ذلك طبقا للأهداف المتوخاة من القرارات الأممية في هذا الصدد. واستكمالاً لمهمة دعم جمهورية مالي الشقيقة، وفي نفس إطار الشرعية الدولية، فإنه سيتم في المرحلة الجديدة نشر القوات الإفريقية المتطوعة لمساعدة القوات المالية في حفظ الأمن ونشر الاستقرار.

إن الأمر لا يتعلق بمالي الشقيق وحده، وإنما يشكل خطراً تمتد تداعياته إلى كافة بلدان المنطقة لزعزعة استقرارها وتمزيق وحدتها؛ وبالتالي فإنه يعتبر مشكلاً عاماً وشاملاً، بحيث يقتضي حلاً شاملاً وعماماً، وفي إطار الشرعية الدولية، حلاً تتضافر في نطاقه جهود دولية حازمة ومضبوطة ومنسجمة، وبجميع الوسائل الممكنة الاستباقية والداعمة على المستويين الأمني والسياسي.

وإن المملكة المغربية، التي تربطها بدول الساحل والصحراء الروابط التاريخية العريقة والأخوة الإفريقية الراسخة والقيم الحضارية المشتركة، لن تتوانى في التضامن الكامل معها في حماية سيادتها وصيانة خياراتها الوطنية ضد أي شكل من أشكال الإرهاب، باسم الإسلام، الذي يتنافى مع العدوان على الأنفس والمقدسات.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، الذي ما فتئ يبذل كل جهوده من أجل توحيد الصف الإسلامي وانتهاج الحوار البناء والأخذ بالوسطية، ليؤكد التزامه بالتضامن مع كافة أشقائه، في كل القضايا المصيرية العادلة، ويجدد حرصه على المساهمة في كل عمل يهدف إلى لم الشمل وتوحيد الصفوف بما يخدم المصلحة المشتركة لأمتنا.

وفي الختام، ندعو الله العليّ القدير، أن يلهمنا السداد لتحقيق ما نتطلع إليه شعوبنا من نهضة وعزة وكرامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة حفل افتتاح الكنيسة اليهودية «صلاة الفاسيين»
فاس، 02 ربيع الثاني 1434هـ الموافق 13 فبراير 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي الوزراء والسفراء وممثلي الدول الصديقة،
أصحاب الفضيلة الحاخامات وممثلي الطائفة اليهودية المغربية،
حضرات السيدات والسادة،

يسرنا أن نرحب بجميع المشاركين المرموقين في هذا الاحتفال البهيج، بمناسبة افتتاح الكنيسة اليهودية «صلاة الفاسيين» بعد ترميمها. هذا الافتتاح الذي أضفينا عليه رعايتنا السامية، نظرا للاهتمام الخاص الذي نوليهِ لحماية التراث الثقافي والروحي للطائفة اليهودية المغربية الأصيلة التي ظلت تحظى بالاعتبار والاحترام لدى أسلافنا الميامين.

ونود، بهذه المناسبة، أن نشيد بهذه المبادرة الحميدة التي تفضلت «مؤسسة التراث الثقافي اليهودي المغربي» بإنجازها، منوهين بتضافر الجهود المشكورة لكل من حكومة الجمهورية الفدرالية الألمانية والشخصيات والمؤسسات الرفيعة التي ساهمت في الحفاظ عليها وتجديدها، باعتبارها معلمة تاريخية تم تشييدها خلال القرن السابع عشر. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غنى وتنوع المكونات الروحية والتراث الأصيل للمملكة المغربية، هذا التراث الذي انصهرت في بوتقته الخصوصية اليهودية المغربية التي يمتد تاريخها المتجذر بالمغرب وعبر طقوسه وخصوصياته، إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام.

إنها الخصوصية العبرية التي تشكل اليوم، وكما كرس ذلك الدستور الجديد للمملكة، أحد الروافد العريقة للهوية الوطنية. وفي هذا الإطار، ندعو إلى ترميم كافة المعابد اليهودية في مختلف المدن المغربية الأخرى لتصبح، ليس فقط مكانا للعبادة، وإنما أيضا فضاء للحوار الثقافي وإحياء القيم الحضارية للمغرب.

حضرات السيدات والسادة،

إن التقاليد الحضارية المتأصلة للمغاربة، تستمد روحها من تشبعهم العميق بقيم التعايش والتسامح والوئام بين مختلف مكونات الأمة، في ظل القيادة الحكيمة للعرش العلوي المجيد التي قلنا الله أمانتها.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين، الملتزم بحماية حمى الملة والدين، والمؤمن في نفس الوقت على حرية ممارسة الشعائر لكل الديانات السماوية، بما فيها اليهودية التي يعتبر معتنقوها الأوفياء من المواطنين المشمولين بموصول رعايتنا وسابغ رضانا، فإننا نؤكد لكم أنكم ستجدون في جلالتنا الراعي الأمين والحريص على نصره هذه المبادئ المثلى.

وإذ نجدد لكم سابغ عطفنا ورضانا، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل جهودكم بالتوفيق خدمة للصالح العام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القمة العادية الثانية والأربعين لرؤساء الدول والحكومات
في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية
ياموسكرو، 16 ربيع الثاني 1434 هـ الموافق 27 فبراير 2013 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة الرئيس الحسن وترا، الرئيس الدوري لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية
لدول إفريقيا الغربية،
أصحاب الفخامة السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،
السيد كادري ديزيري أودراؤوغو، رئيس لجنة منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية،
أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،
يسرنا أن نتوجه إلى الحضور الكرام في هذه الدورة العادية لرؤساء دول وحكومات منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية،
المنعقدة في ياموسكرو في دولة الكوت ديفوار الأثيرة لدى كل المغاربة، متمنين لكم كامل النجاح في أشغالكم الهامة.
كما يسعدنا كثيرا أن تتاح لنا هذه الفرصة الجديدة لتتقاسم معكم، أصحاب الفخامة والمعالي، جملة من الأفكار والملاحظات
والاقتراحات.
فخامة الرئيس، أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،
نود قبل كل شيء أن نؤكد بكل قوة مدى القيمة الاستراتيجية التي يوليها المغرب لعلاقاته التفضيلية مع منظمة المجموعة الاقتصادية
لدول إفريقيا الغربية ومع كل البلدان الأعضاء فيها.

إنها علاقات نسجها التاريخ العريق الغني بشتى المبادلات، وبأواصر اللحمة والقراية، والقيم الثقافية والدينية المشتركة، علاقات ترسخت عبر المؤسسات منذ استقلال بلداننا، ثم توطدت وتطورت وتم إغنائها على مر العقود الأخيرة، بفضل تضامن نموذجي وتعاون خاص بين دول الجنوب، خدمة لمصالح كل شعوبنا.

فمنذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين، ونحن نولي عناية خاصة لهذا المحور الأساسي في العلاقات الخارجية للمملكة المغربية، ولل فلسفة الخاصة التي تغذيه ولما يطبعه من إنجازات في حقل التنمية البشرية.

فبفضل هذا العمل المشترك والمتقاسم، استطاع اليوم آلاف الطلبة المنحدرين من غرب إفريقيا والمستفيدين من منح دراسية مغربية، متابعة دراستهم في الجامعات والمعاهد العليا المغربية، في حين تتعزز فيه برامج ثنائية للتعليم والتكوين المهني.

ومن ناحية أخرى، تم إطلاق وإنجاز العشرات من مشاريع التعاون في ميادين تتسم بالأولوية في الفلاحة والماء والكهربة والتربية والصحة.

إن دول منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية تستقبل حالياً، بشكل منتظم، رحلات الخطوط الملكية المغربية، فيما ستفتح آخر خط جوي لها نحو الرأس الأخضر في الأيام القليلة القادمة.

أما الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، فقد تطورت بدورها في السنين الأخيرة، بحيث أصبح المغرب يحتل الدرجة الأولى بين المستثمرين الأفارقة في هذه المنطقة.

فاستثمارات الخواص من المغاربة بدأت تغطي مجالات متعددة مثل البنكية والمالية والتأمين والاتصالات والبنيات التحتية والسكن والمناجم. كما فتحت آفاقاً واعدة في مجال «الاقتصاد الأخضر» المناسب لأراضي غرب أفريقيا.

فخامة الرئيس، أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

وفي هذا المقام، نود أن نعرب لكم عن أملنا الوطيد في رؤية الدول المغاربية وهي تتوجه إليكم قريباً، متحدة ومتضامنة وملزمة ببناء علاقات إقليمية مثمرة ومستقبلية مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

فإذا كانت بلدان الاتحاد المغاربي الخمس، رغم كل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، قد تمكنت من تطوير الحوار مع دول غرب البحر المتوسط الخمس، وذلك منذ مدة ليست بالوجيزة، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي، فلماذا تتردد لفتح نفس الحوار مع دول الجوار الأقرب إليها في الجنوب، وهي التي تشاركها نفس التحديات والتهديدات، وتجمعها بها أواصر الأخوة والقرب وامتلاك إمكانات مشتركة، فمن الشمال إلى الجنوب، ومرورا بالدول المغاربية وصحرائها، وبمناطق الساحل الكبير، وبأراضي غرب إفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي، تتشكل منطقة شاسعة تتداخل فيها ارتباطاتها وتأثرها المتبادل وتكاملها، بشكل متزايد. وبالرغم من أن العوامل الطبيعية والمناخية قد طبعت إطارنا الجغرافي بالتنوع الذي قامت عليه أوطاننا وتفاعلت معه بلداننا، فإن مجالتنا في الشمال وغرب إفريقيا وكذا ساكنتها، تواجه تحديات مشتركة وتعيش رهانات متقاطعة سواء تعلق الأمر بالتنمية المستدامة أو بالأمن الجماعي. وتبقى الأجوبة الدائمة والإيجابية لهذه التحديات رهينة بتضافر الجهود التي علينا أن نبذلها في إطار من التناسق والتكامل.

إن الأزمة الحادة التي هزت دولة مالي الشقيقة لدليل واضح على عدم جدوى المقاربات الجزئية والانتقائية، أو الردود المجزأة لمواجهة واقع معقد ومتعدد الأبعاد، واقع يشكل خطرا على المنطقة برمتها. وقد أبانت هذه الأزمة عن وجود اعتماد استراتيجية شاملة تعتمد على العمل الجماعي الذي ما فتئ المغرب ينادي به منذ سنوات عديدة. لقد استغلت الجماعات الظلامية المسلحة السنة المنصرمة كل أشكال الهشاشة المتفاقمة التي طالت دولة مالي والتي زادت من حدتها الانقسامات السياسية والخلافات العسكرية، وفرضت سيطرتها على شمال البلاد بأكمله، في فضاء متشابك من التحالفات المحلية والنزعات العرقية والمصالح اللامشروعة، فتمكنت من إخضاع أهلها «لقوانين وقواعد» همجية غريبة كليا عن الممارسات الإسلامية العريقة التي اعتمدها المنطقة منذ قرون في جو يطبعه الانسجام والتناسق.

ونظرا لموقعها على خط تنشيط فيه حركات تتخطى الحدود الدولية لتتهرب الأسلحة والمخدرات والأموال غير المشروعة والهجرة السرية، تحولت منطقة شمال مالي إلى منطقة «خارج القانون»، وقبلة لعدد من الجماعات الإرهابية المستقلة المشكلة من عناصر تنتمي لجنسيات مختلفة تسعى إلى تحقيق أهداف وغايات تتجاوز بكثير الأراضي المالية. وبالفعل، فإن الهجوم العسكري الكبير الذي شن على جنوب مالي في العاشر من يناير المنصرم، لم يشكل خطرا فعليا على دولة مالي فحسب، مهددا بانتهيار كيانها، بل مثل أيضا خطرا حقيقيا على دول الجوار والمنطقة بأكملها.

كما شكل هذا الاختراق تحديا حقيقيا بالنسبة للمجموعة الدولية التي سبق لها، بضعة أيام قبل ذلك، أن اعتمدت، ضمن القرار 2085 لمجلس الأمن، استراتيجية واضحة المعالم ومتناسقة المضامين، استراتيجية كفيلة بتمكين دولة مالي الشقيقة من استرجاع سيادتها الوطنية ووحدتها الترابية وإعادة نظامها الدستوري إلى نصابه.

وقد تم التأكيد، في هذا القرار الملزم الصادر عن مجلس الأمن والمعتمد إبان الرئاسة المغربية للمجلس، على أن الأزمة في مالي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ينبغي لكافة الدول الأعضاء حشد الجهود للتصدي لها.

وأود في هذا الصدد، الإشادة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لالتزامها الرائد بالوقوف إلى جانب دولة مالي الشقيقة ولتقييمها الوضع القائم تقييما شموليا عادلا ووجيها، فضلا عن تعبئتها الحازمة على الصعيد الدولي، ولقدراتها التي مكنتها من الرد بالسرعة المطلوبة على الرغم من المعوقات العديدة التي اعترضت سبيلها من حيث اللوجيستيك والتمويل.

وقد كان لعطائكم الفضل في إغناء المجهود الفكري المبذول على الصعيد الدولي وتحديد موقف مجلس الأمن في هذا الشأن. كما أسهمت تعبئكم إلى جانب القوات الفرنسية والمالية والتشادية في تحرير أقاليم ومدن تقع شمالي مالي وتسريع وتيرة تفعيل القرار 2085 في أبعاده الثلاث السياسية والأمنية والإنسانية. وفي الوقت الراهن، الذي يدشن فيه مسلسل تسوية الأزمة في مالي مرحلة إجرائية جديدة ومختلفة، فإن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مدعوة إلى مواصلة جهود الوساطة والتيسير والحماية وتوطيد الاستقرار في فترة ما بعد النزاع.

وسوف تكون مبادرات المجموعة خلال الأطوار المصيرية والحساسة القادمة، حاسمة لمواكبة مالي، البلد ذي السيادة الكاملة، من أجل تفعيل «خارطة الطريق للفترة الانتقالية» وتحقيق مختلف الأهداف المسطرة من قبل مجلس الأمن. كما سيكون لكم دور أساسي في تحقيق الهدف المنشود المتمثل في تحويل المهمة الدولية لدعم مالي إلى عملية أممية لحفظ السلم تعمل بموجب انتداب محدد على توطيد الاستقرار في مالي.

ولن يتسنى للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من الناحية الموضوعية، الاضطلاع بهذه المهمة التاريخية في غياب دعم سياسي ومالي ولوجيستيكي وازن ومناسب.

وبهذا الخصوص، ستواصل المملكة المغربية تحمل المسؤوليات المنوطة بها على الوجه الأكمل، سواء على الصعيد الثنائي باعتبارها جارا يؤمن بقيم التضامن، أو على المستوى الدولي باعتبارها شريكا يتوخى استتباب السلم والأمن في المنطقة.

وإيماناً منه بضرورة التصدي لتهديد شامل عن طريق رد شامل، وباعتباره من بين أشد المدافعين عن المقاربة التي تتبناها شبه منطقتكم، فلن يدخر بلدي جهداً لمواصلة تقديم الدعم للشعب المالي الشقيق في هذه المرحلة بالغة الحساسية وشديدة الاضطراب من تاريخه، حرصاً منه على مواصلة العمل متعدد الأشكال الذي يقوم به بتشاور وثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة.

وفي سياق القرار الذي كان المغرب قد اتخذته في حينه، بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة للتخفيف من معاناة الآلاف من المالبين المهجرين إلى جنوب مالي أو اللاجئيين إلى موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو، فإنه سيظل يولي اهتماماً بالغاً للوضع الإنساني المقلق الذي يعيشه هذا البلد.

وبخصوص دعم التنمية، فإن المملكة المغربية عاقدة العزم على تمتين الروابط التقليدية للتعاون التقني التي تجمعها بمالي بالنظر إلى الاحتياجات الملحة والمستجدة التي يعرفها هذا البلد الشقيق في الميادين الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال التكوين.

وفي سياق مساندة الجهود الخيرة التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فإن المغرب سيعمل على دعم المسلسل الضروري للمصالحة الوطنية في مالي والمنفتح على كافة الحساسيات التي تتعهد باحترام الوحدة الترابية، بعيداً عن اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف المسلح ودون أي اشتراطات. كما يأمل المغرب، على وجه الخصوص، العمل في إطار التقيد الصارم باحترام السيادة الكاملة لمالي ولحرية الاختيار لدى المالبين، على دعم أشغال «اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة» المنصوص عليها لهذا الغرض.

ويكتسي إقرار كافة الفاعلين المالبين للنموذج المراد بناؤه والمراحل الواجب قطعها والوسائل اللازم تفعيلها أهمية قصوى. ذلك أن هذا الأمر لن يمكن من تجاوز التشنجات ونزاعات الماضي التي تزداد حدة وتفاقماً بفعل الأحقاد والضغائن الناجمة عن الوضع الحالي فحسب، بل سيكون حافزاً على العمل في أجواء مطبوعة بتهدئة الخواطر وإرساء أسس وحدوية سليمة ودائمة، لبناء حكامه وطنية سياسية ومجالية، تتماشى مع المعطيات الجغرافية والاقتصادية والثقافية لمختلف المناطق في البلاد.

وختاماً، سيظل المغرب حريصاً على اعتبار الوضع الأمني في مالي، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً، حسب تصوره، بالوضع القائم في المنطقة برمتها، يندرج ضمن أولويات دبلوماسيته، سواء داخل المنتظم الأممي أو في أي سياق آخر.

كما أن المغرب يحدوه نفس المسعى المطبوع بروح الإرادة والالتزام، فيما يقوم به إزاء دولة غينيا بيساو الشقيقة التي تعيش وضعاً سياسياً وأمنياً مقلقاً للغاية. وبهذا الصدد، يتابع المغرب بدافع من التعاطف الجهود المبذولة من لدن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ويواكب بقوة المبادرات الإقليمية والدولية الداعمة لانتقال ديمقراطي تطبعه المصادقية ويهدف إلى تعزيز المؤسسات وتوطيد الاستقرار الأمني.

فخامة الرئيس، أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب يعرب عن ارتياحه للأشواط التي قطعتها مجموعتكم منذ إنشائها عام 1975، وكذا لما عرفته المهمة الموكلة إليه من توسيع تدريجي ووجيه لنطاق الاختصاصات المنوطة بها.

وتشكل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، اليوم إطارا يؤلف بين التطلعات المشروعة لشعوب منطقة غرب إفريقيا وفاعلا متميزا بالنسبة لشركائه الأفارقة والدوليين.

وفي ضوء التطورات المسجلة والطموحات المشتركة، أكد اليوم الإرادة التي تحدد المملكة المغربية لتعميق التعاون القائم مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من خلال فتح آفاق جديدة أمام وضعها كعضو مراقب، الشيء الذي سيضفي عليه مضامين عميقة ومتميزة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستراتيجية.

وانطلاقا من المكاسب التي تحققت إلى حد الآن، سنتمكن من بناء شراكة متميزة ومواتية ومشبعة بروح الإرادة القوية والتضامن، لما فيه صالح شعوبنا الستة عشر وازدهارها، وتحقيقا لأهداف التقدم والاستقرار بها.

أشكركم على حسن انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرفه الرئيس السنغالي
دكار، 03 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 15 مارس 2013 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس الجمهورية،

حضرات السيدات والسادة رؤساء مؤسسات الجمهورية،

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة،

أود في بداية خطابي، أن أتوجه إلى فخامتكم وإلى الحكومة والشعب السنغالي، بالشكر على حرارة الاستقبال الذي خصص لنا منذ أن وطأنا أرض ترانغا المضيفة. كما أعرب لكم، بهذه المناسبة، عن السعادة التي تغمرني وأنا بين ظهرانيكم في السنغال من جديد، هذا البلد الشقيق الأثير لدى كل المغاربة، الذي يتقاسم معه المغرب رصيда تاريخيا وروحيا غنيا ومتميزا، والذي ارتبط بالمغرب بشتى أواصر القرابة التي تجسدها علاقات التضامن الراسخة والتعاون المثمر والمبادلات المتجددة والعميقة.

إن المملكة المغربية تتقاسم مع هذا البلد الشقيق، التطلع إلى بناء دولة عصرية تحافظ على هويتها الوطنية الوطيدة، وتحترم حقوق الإنسان، وتسعى نحو التقدم الاجتماعي والحكامة الجيدة والشفافية بشكل لا رجعة فيه.

واسمحوا لي، فخامة الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة السعيدة لأجدد لكم وللشعب السنغالي، تهاني المملكة المغربية لانتخابكم المستحق قصد الاضطلاع بمهام القيادة العليا لجمهورية السنغال، ولل مناخ الديمقراطي الهادئ الذي ساد الاقتراع الرئاسي ليوم 25 مارس 2012.

إن هذا المسار الرزين بشتى المعايير، لمن شأنه أن يدعم السمعة الديمقراطية للسنغال، هذه الدولة التي يضرب بها المثل في محيط قاري ما فتى يعرف اهتزازات ومجازفات تنتمي إلى حقب عفى عليها الزمن.

وإننا لنجدد لكم دعاءنا بالتوفيق لبلوغ أهدافكم المشروعة، وما التزمتم به لرفع تحديات التغيير، والتنمية والتقدم لصالح شعبيكم، تلکم الالتزامات التي أخذتفعيلها يعطي نتائجہ الأولى خلال الأشهر الأخيرة.

فخامة الرئيس،

إن المملكة المغربية لتضع المصالح الحيوية لقارتنا الكبرى والتعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة في مقدمة سياستها الخارجية، كما تعطي الأولوية للتعاون بين دول الجنوب، في نطاق من التضامن والمصلحة المتبادلة، بغية تحقيق تنمية بشرية مستدامة، أساسها صيانة كرامة شعوبنا الأفريقية، ومنطلقها المساهمة الفاعلة من أجل تقدمها، في إطار السلم والأمن.

في هذا الإطار، وكما تعلمون فخامة الرئيس، فإن السنغال الشقيقة تحتل مكانة متميزة، وأن بلدينا يرتبطان بعلاقات قوية وحيوية ومتميزة.

إن تبادل الزيارات الدورية بين المسؤولين السامين المغاربة والسنغاليين، وسن مشاورات دائمة بين بلدينا، إضافة إلى الدعم السياسي المتبادل والمنظم، كلها عناصر مكنت من الارتقاء بعلاقاتنا إلى مستوى شراكة نتطلع أن تكون استراتيجية ومتعددة الأشكال وإرادية.

وفي هذا الصدد، أود أن أعبر لكم عن ارتياحي للمستوى الرفيع الذي ارتقى إليه التعاون الثنائي في ميدان التربية والتكوين، حيث تجلى في تبادل مكثف للطلبة بين بلدينا.

إن التعاون المغربي السنغالي اليوم، يتميز بغناه وتنوعه. ويتجلى ذلك بالخصوص في القطاع الفلاحي، حيث تم إنجاز ضبعة «قطب الامتياز الفلاحي» في منطقة تياز، وقطاع الكهرباء القروية في شمال السنغال، ومجال الأمطار الاصطناعية الذي يخضع لبرنامج يمتد عبر ست سنوات، والذي مكن من رفع مستوى التساقطات في المناطق المحددة لذلك.

وأود أن أؤكد لكم، فخامة الرئيس، عزمي الراسخ على العمل سويا معكم لتعبئة كافة الإمكانيات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومحاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعيين.

فخامة الرئيس،

إن مبادلاتنا الاقتصادية والتجارية، قد سجلت ارتفاعا منتظما، دعمتها دينامية النقل الجوي بربط المركزين الإقليميين : الدار البيضاء وداكار، والآفاق الواعدة التي يفتحها المحور الطرقي الذي يربط المغرب والسنغال، عبر أراضي الجمهورية الموريتانية الشقيقة. وعلينا الآن استكمال هذه الآلية بتحسين اتصالاتنا البحرية.

ومن ناحية أخرى، فإنني سعيد بأن أنهو بالمجهودات المبذولة لتعبيد الطريق أمام فاعلينا الاقتصاديين، هذه المجهودات التي بدأت تعطي ثمارها في تنام مستمر، بارتفاع وتيرة الاستثمارات المغربية الخاصة في السنغال، في القطاعات البنكية والمالية والتأمين.

إن هذه الدينامية المعززة بالتحسن المطرد الذي يعرفه مجال الأعمال، ستخلق لا محالة مزيدا من الاستثمارات المغربية الخاصة في قطاعات أخرى.

فخامة الرئيس،

إنني لأعتز بتطابق وجهات نظرنا فيما يتعلق بأهم القضايا الدولية والإفريقية، ولاسيما تجاه الرهانات والمخاطر المتنامية والمحدقة بفضائنا الاستراتيجي المشترك، المطل على المحيط الأطلسي، والمجاور لمنطقة الساحل.

إننا ننادي جميعا باستراتيجية حل شامل لكافة التهديدات الأمنية في المنطقة برمتها، ولمتطلبات التنمية المستدامة، استراتيجية يجتمع حولها كل الفاعلين المعنيين، في نطاق مقاربة جماعية، متضامنة ومنسجمة، تشمل شتى المجالات السياسية منها والاستراتيجية والاقتصادية.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم أن تقفوا معي تكريما للسيد الرئيس ماكي سال، وتقديرا لنجاحه في خدمة السنغال وللمستقبل علاقات الصداقة المتميزة بين البلدين الشقيقين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرفه الرئيس الإفواري
أبيدجان، 07 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 19 مارس 2013م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس الجمهورية،

حضرات السيدات والسادة رؤساء مؤسسات الجمهورية،

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نوجد اليوم بين ظهرانيكم في جمهورية الكوت ديفوار، هذا البلد الكبير الذي يكن له المغاربة خالص مشاعر المودة والأخوة وكامل التقدير.

إن حرارة الاستقبال الذي خصصتموه لنا، فخامة الرئيس، وكذا حكومتكم وشعبكم، لخير دليل على متانة الأواصر التي تجمع بلدينا وعلى الطابع الخاص الذي يميز علاقاتهما.

فخامة الرئيس،

إن زيارتنا هاته لجمهورية الكوت ديفوار، الأولى من نوعها، لتكتسي أهمية خاصة و متميزة لكونها تشكل تواجدا متجددا يؤسس، في نفس الوقت، لمشروع مستقبل مشترك.

إنه تواصل بين بلدين شقيقين يعتزان بالعلاقة التاريخية المتميزة والنموذجية، التي نشأت بينهما، منذ استرجاع استقلالهما. وإن الفضل في إرساء أسس هذه العلاقة القائمة على الصداقة والثقة المتبادلة، يرجع إلى قادة ماهدين، وهم جدنا المغفور له جلالته الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم جلالته الملك الحسن الثاني، والرئيس الراحل فيليكس هوفويت بوانيي، تغمدهم الله جميعا بواسع رحمته.

إن لقاءنا اليوم يتزامن مع إقدام جمهورية الكوت ديفوار، على الطي النهائي للصفحة القاتمة التي عاشتها في السنوات العشر الأخيرة، والتي جعلتها عرضة لأبشع مظاهر التفرقة ولمآسي العنف المسلح.

وطوال هذه المرحلة الأليمة، ما فتئ المغرب يؤكد على تضامنه الدائم مع الكوت ديفوار وهي تعيش هذه الظروف العصيبة، كما قدم دعمه القوي للمجهودات المبذولة في أفق تمكين مسار الانتقال الديمقراطي، الذي طالما تمت عرقلته، من تحقيق أهدافه، وذلك في نطاق احترام إرادة الشعب الإيفواري الشقيق والشرعية الدولية.

وخير دليل على التزام المغرب الراسخ، في هذا الشأن، مساهمته منذ سنة 2004 في «عملية الأمم المتحدة بالكوت ديفوار» ومشاركته فيها بتجريدة عسكرية.

فخامة الرئيس،

منذ انتخابكم المستحق والمشهود له، لتقلد المهام العليا بلدكم، اضطلعتم بجرأة وحزم بالمهمة التاريخية التي أسندت إليكم للنهوض ببلدكم العظيم. وترتكز هذه المهمة على المقومات الأساسية الثلاثة التي قمتم أتم بتحديدتها:

- استتباب الأمن في الأراضي الإيفوارية بأكملها وإعادة تكوين الجيش الوطني،

- المصالحة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية، الضرورين بالرغم من صعوبة تحقيقها،

- وأخيرا، الإقلاع الاقتصادي لاستثمار الخبرة والمؤهلات التي تتوفر عليها الكوت ديفوار.

وسيجد بلدكم في المملكة المغربية، خير سند وأفضل شريك فيما يتعلق بهذه الملفات الثلاثة، كما سيظل وفيًا لالتزاماته تجاه الكوت ديفوار الشقيق ولتضامنه معه.

ومن ثم، فإننا نعتبر أن هذه الزيارة، ستعمل أيضا على تكريس مشروع مستقبلي يخدم شعبينا. كما أننا مدعوون إلى الحفاظ على الأواصر المتينة التي تجمعنا والعمل على توطيدها، وذلك بهدف تجسيد الأخوة المغربية الإيفوارية في أسمى صورها.

وإنه لمن واجبا أن نعمل على تعميق وتوسيع التعاون بيننا وإرثائه على قواعد متجددة، حتى يتسنى لنا مواجهة التحديات، وتحويل إطارنا التشاركي إلى فرص حقيقية للتبادل، ولتحقيق التنمية والازدهار لبلدنا. ففي هذا السياق، يشكل انخراط مجتمع الأعمال رافعة أساسية للتنمية، وخلق فرص الشغل وعاملا ضروريا لتقوية الشراكة.

وفي ذات السياق، نسجل وبكل ارتياح، أنه منذ سنة 2011، حلت مؤسسات ومجموعات مغربية استثمارية في بلدكم، الذي عرف تحت قيادتكم الرشيدة، طريقه نحو تنمية دائمة. وقد تم، في هذا الإطار، عقد العديد من الشراكات فيما يخص القطاع البنكي، كما تم إطلاق مشاريع في ميادين البناء، وصناعة الإسمنت، في الوقت الذي تواكب فيه التمويلات المغربية إنجاز مشاريع مختلفة في قطاع البنيات التحتية.

وإننا لعلى يقين، أنه بإرادتنا المشتركة، ستعرف هذه الدينامية، لا محالة، استمرارية في السنوات المقبلة. كما أننا قررنا أن نولي عناية خاصة للبعد البشري، لكونه يمثل الحجر الأساس في التعاون بين المغرب والبلدان الإفريقية الشقيقة.

وفي هذا الإطار أيضا، يمكن توطيد التعاون وتوسيع آفاقه في ميادين شتى، وذلك بهدف ترسيخ الثوابت التي تقوم عليها شراكة تسعى إلى النهوض بالتنمية المستدامة.

فخامة الرئيس،

إننا نشيد بحرارة بالمجهودات الحميدة التي ما فتئتم تبذلونها في سبيل استتباب الأمن في منطقة إفريقيا الغربية، وإن تجديد الثقة في شخصكم على رأس منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية لهو اعتراف مستحق بالنتائج الملموسة التي توصلتم إليها، والتي نتطلع من خلالها إلى إيجاد حل للأزمة في مالي الشقيقة.

وكما سبق أن ذكرنا، في رسالتنا الموجهة خلال الشهر المنصرم، إلى رؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، الملتئمين تحت رئاستكم بياموسكرو، فإن الدول المغاربية، وبلدان إفريقيا الغربية والساحل، وتلك المطلة على المحيط الأطلسي، تشكل كلها منطقة شاسعة ذات ارتباطات قوية ومتداخلة وتكامل حقيقي.

ولهذا الاعتبار، شرعت المملكة المغربية في تعميق ملموس لتعاونها المؤسسي مع بلدان إفريقيا الغربية، وتوطيد الحوار معها.

ولنفس الاعتبار أيضا، نأمل أن نعمق التشاور السياسي البناء مع فخامتكم حول القضايا الأساسية، التي تهم الأمن والاستقرار الجماعي في شبه منطقتينا الإفريقيتين، والتي تتقاسم نفس المصالح الاستراتيجية.

وختاما، نود أن نجدد عزم المملكة المغربية الأكيد، على تشييد نموذج مثمر ومزدهر مع الكوت ديفوار الشقيقة، يكون رمزا للتعاون جنوب-جنوب في إفريقيا، خدمة لتقدم وسعادة شعبينا.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم للوقوف تكريما لفخامة الرئيس الحسن واثارا، ولأواصر الأخوة والتضامن القائمة بين المغرب والكوت ديفوار، وكذا لمزيد من التقدم والازدهار لصالح شعبينا الشقيقين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الغابوني على شرف جلالاته
ليبروفيل، 14 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 26 مارس 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس الجمهورية،

حضرات السيدات والسادة رؤساء مؤسسات الجمهورية،

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، فخامة الرئيس، أن أتوجه إليكم في البداية بصادق عبارات الشكر والامتنان للعبارات الرقيقة والتمنيات الودية التي تفضلتم بتوجيهها إلي شخصيا وإلى بلدي.

كما أود أن أعرب لكم عن تأثري العميق بحفاوة الاستقبال الأخوي، الذي خصص لي وللوفد المرافق لي، من لدن فخامتكم والشعب الغابوني.

فخامة الرئيس،

تستمد العلاقات القائمة بين المملكة المغربية والجمهورية الغابونية قوتها ومتانتها من الإرث القيم الذي ساهم في تشييد صرحه كل من المغفور له، والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، والراحل فخامة الرئيس عمر بونكو أنديمبا، رحمهما الله.

لقد تمكن هذان القائدان الكبيران من بناء علاقات استثنائية، تقوم على أسس الصداقة الخالصة والتضامن العميق، وتطابق وجهات النظر بشأن القضايا الاستراتيجية والمصالح المشتركة.

إن الزيارات الثلاث التي قادتني إلى بلدكم الجميل، لهي خير دليل على حرصى الدائم، منذ اعتلائي عرش أسلافي الميامين، على العمل في سبيل تمتين وتوطيد الروابط المتميزة، التي تجمع المغرب والغابون.

كما أنكم قد دأبتم، منذ توليكم رئاسة الجمهورية الغابونية، على العمل الحثيث من أجل تعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين بلدينا. وإننا معترفون بالاعتزاز، لاختياركم المملكة المغربية كوجهة للقيام بأول زيارة رسمية لكم إلى الخارج، في شهر مارس 2010.

وقد كان لتبادل هذه الزيارات، على أعلى مستوى، الفضل في إضفاء دينامية متجددة على وشائجنا الأخوية، ومواصلة الدفع بالتعاون الثنائي بين بلدينا إلى الأمام.

وفي هذا السياق، تم تحيين وإثراء الإطار القانوني لشراكتنا، بينما شهدت مختلف أشكال تبادل التجارب والخبرات فيما بيننا تطورا مطردا، واتسعت دائرة التعاون التقني اتساعا ملحوظا. كما تعمق التشاور السياسي بيننا، لاسيما على المستوى الشخصي، بكيفية مثمرة.

لقد شكلت أجواء الثقة والتفاهم الودي، التي تطبع علاقتنا، أرضية خصبة لتعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية بين بلدينا؛ وخير شاهد على ذلك، تنامي عدد المجموعات المغربية الكبرى المتواجدة هنا بالغابون، حيث تستقطبها المؤهلات التي يزر بها الاقتصاد الغابوني، وتستهوئها جاذبية مناخ الأعمال في بلدكم.

وتشمل هاته الاستثمارات الخاصة، القطاعات الاستراتيجية للمواصلات، والمالية والأبنك، والمناجم والصناعة. كما يبدي فاعلون مغاربة آخرون اهتماما ملحوظا ومتزايدا بالاستثمار في الغابون، لاسيما في قطاعات السكن والصناعة الفلاحية والاتصال.

وتسهم كافة هذه المجموعات إسهاما فعالا في بلوغ الأهداف المتوخاة من «المخطط الاستراتيجي، من أجل غابون صاعد»، وهو عبارة عن خطة تتسم بالواقعية والطموح، والتناسق المحكم بين أعمدتها الثلاثة، ألا وهي الاقتصاد الأخضر والصناعة والخدمات.

كما أود الإشادة بالعطاء المتميز للجالية المغربية المقيمة بالغابون، التي تسهم في تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد الكبير.

كما أنه بالتوافد المتواصل للعديد من الطالبات والطلبة الغابونيين على المغرب، الذين يتابعون بنجاح دراستهم العليا والمهنية بالمملكة المغربية.

فخامة الرئيس،

أود أن أعنتم هذه اللحظة المتميزة، لأعرب لكم عن عميق تقديري للالتزامكم باستتباب السلم والأمن في قارتنا. فمنذ توليكم رئاسة بلدكم، وأنتم تحرصون على مواصلة الاضطلاع بالدور القيم الذي ما فتئ الغابون يلعبه، كأرض للحوار والوساطة، في سبيل إخماد بؤر التوتر، وتسوية النزاعات بين البلدان الإفريقية، وخير شاهد على ذلك، ما قمتم به في الآونة الأخيرة من تدخل شخصي، لحل الأزمة القائمة بجمهورية إفريقيا الوسطى.

وإنني لعلى يقين من أن المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، التي تترأسونها حاليا، ستتمكن خلال سنة 2013، من قطع أشواط هامة في إطار مسلسل التقريب بين شعوب وسط إفريقيا.

كما يطيب لي أن أشيد بالدور المحوري الذي يضطلع به الغابون، ضمن المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، التي يوجد مقرها بمدينة ليبروفيل.

ومن منطلق إيمان المغرب بقيم السلم والأمن والاندماج والتنمية، التي تتبناها هاتان المنظمتان شبه الإقليميتين، فإنه يعرب عن استعداده التام لإقامة علاقات مؤسسية معهما، لاسيما من خلال تحويل المملكة صفة ملاحظ.

كما يقف المغرب والغابون جنبا إلى جنب، على الساحة الدولية، لخدمة أهداف التنمية المستدامة والسلم الشامل، وبلوغ الهدف المنشود لإعادة صياغة منظومة للحكومة العالمية، تضطلع فيه قارتنا الإفريقية بدور فعال.

فخامة الرئيس،

لي كامل اليقين أن زيارتي الحالية للغابون سوف تشكل، بفضل القرارات التي سنتخذها، والأعمال التي سنحددها، لبنة جديدة لها أهمية بالغة في تطوير العلاقات القائمة بين بلدينا، والتميزة على الدوام بأفاقها الواعدة.

ومن هنا سنتمكن من مواصلة تعميق وتوسيع شراكتنا التضامنية والمثمرة، والاعتماد على قدراتنا الذاتية للاستجابة للتطلعات المشروعة لشعبينا الشقيقتين، المشهود لهما بمدى تشبثهما بالتعاون بين الدول الإفريقية.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم للوقوف تكريما وتقديرا لفخامة السيد الرئيس علي بونكو أنديمبا، وإكبارا للصدقاة المغربية الغابونية، ولازدهار شعبينا الشقيقتين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية بقطر

الدوحة، 14 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 26 مارس 2013 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، رئيس القمة الرابعة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نتوجه بالتهنئة الخالصة لأخيئنا صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة، على رئاسته لهذه القمة، متمنين له كامل التوفيق والسداد في تسيير أعمالها، وآملين أن تتمخض عنها نتائج ملموسة تسهم في تعزيز عملنا العربي المشترك ومسيرتنا التنموية، كما نعرب لسموه وللشعب القطري الشقيق عن جزيل الشكر على كريم استضافته لهذه القمة وعلى حسن تنظيمها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

في ظل تفاقم الوضع في سوريا الشقيقة، وتصاعد الانعكاسات السلبية الخطيرة للأزمة على دول المنطقة بأكملها، لا يسعنا إلا أن نعبر عن شجبنا لأعمال العنف والتقتيل التي يتعرض لها إخواننا السوريون العزل، وأن نؤكد بإلحاح على ضرورة تضافر كل الجهود، للتوصل إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال الهمجية، وإلا ستستمر دوامة العنف واتساع رقعتها مع حصد المزيد من أرواح المدنيين الأبرياء لاسيما مع الاستعمال المحتمل واللامقبول لأسلحة فتاكة.

ومن أجل التخفيف من وطأة الأزمة على الشعب السوري الأبي، أولى المغرب الجانب الإنساني أهمية قصوى، حيث تم إقامة مستشفى ميداني في الأردن الشقيقة، علاوة على تقديم مساعدات إنسانية مباشرة لفائدة اللاجئين السوريين، في كل من الأردن وتركيا، وكذا المساهمة بمبلغ أربعة ملايين دولار في مؤتمر المانحين، الذي استضافته دولة الكويت الشقيقة.

وفي هذا السياق، استضاف المغرب اجتماعا وزاريا لـ «مجموعة أصدقاء الشعب السوري» أفضى إلى تعزيز العمل والدور الرائد للائتلاف الوطني السوري.

وفي إطار التنسيق والتشاور مع بقية أعضاء مجلس الأمن وجميع القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة، سيواصل المغرب كذلك، جهوده من أجل الدفع لالتئام المكونات والتيارات السياسية السورية، لتجنب اندثار المجهودات المبذولة، وتنسيقا للتدابير الميدانية المتفرقة المتخذة، خدمة لانشغالات وحاجيات الشعب السوري الشقيق في نضاله من أجل الحرية، إيمانا منه بأن التأطير المسؤول والموحد للأعمال داخل التراب السوري هو السبيل الأنجع لضمان حقوقه وتطلعاته المشروعة، للمضي قدما في مسار الانتقال السياسي المنشود، وبناء دولة المؤسسات الشرعية، مع الحفاظ على استقرار هذا البلد الشقيق ووحدته أراضييه.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

في سياق هذه التطورات المعقدة والاضطرابات المتعددة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، تظل القضية المصيرية والجوهرية للشعب الفلسطيني في الطريق المسدود، حيث تراوح وضعيته الصعبة، مع الأسف، مكانها، ما دامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، تصر على نهج سياسة تكريس الأمر الواقع، خارقة بذلك للشرعية الدولية، ومتجاهلة لكل التزاماتها الموثقة ومنتهكة أيضا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، على نطاق واسع، وفي رفض عنيد لأي استجابة لجهود ومبادرات السلام. ويظل الخيار الأمثل لمواجهة التعنت الإسرائيلي، هو توحيد كلمة إخواننا الفلسطينيين، ورص صفوفهم، عبر تحقيق المصالحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، نرحب بكل الاتصالات القائمة، وندعم الجهود المبذولة لإنجاح الحوار البناء، القائم بين أبناء فلسطين. كما نؤكد تجاوبنا الإيجابي مع نداء القوى الفلسطينية للدفع من أجل تحقيق هذا التوجه الوحدوي والعمل على إنجاحه.

ومن منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقنا، كرئيس للجنة القدس، فإننا لن ندخر أي جهد لمواصلة مساعيها الحميدة لدى جميع الأطراف الوازنة على الساحة الدولية، لوضع حد لسياسات الحكومة الإسرائيلية، الهادفة إلى تهويد القدس الشرقية، وإلى طمس هويتها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما تنجزه «وكالة بيت مال القدس الشريف»، من مشاريع ميدانية لفائدة ساكنة المدينة المقدسية.

إن خيار السلام لا رجعة فيه، كما أن مبادرة السلام العربية لا محيد عنها، إذ يتوجب علينا، اليوم أكثر من ذي قبل، اتخاذ مواقف واضحة وحازمة، تندرج ضمن استراتيجية مشتركة وفعالة، لضمان حق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولة مستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عالمنا العربي، تحتم علينا تكثيف الجهود، والتنسيق والتعاون للنهوض بعملائنا المشترك، بغية تحقيق آمال شعوبنا العربية في التنمية والتقدم، من خلال تشجيع مقاربة شاملة وتشاركية، تشكل قاطرة للدفع بالعمل العربي المشترك نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية المثلى.

ولا يفوتنا، في هذا الشأن، التنويه بمبادرة أخي صاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل مملكة البحرين الشقيقة، بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، لتكون إحدى الآليات القانونية التي سيوكل لها دعم وتطوير العمل العربي المشترك، على مستوى حقوق الإنسان، وذلك لمواكبة الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال، للارتقاء بحقوق الإنسان في مختلف تجلياتها.

وبموازاة ذلك، نؤكد على ضرورة متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بخصوص برامج واستراتيجيات الأمن الغذائي والمائي، الذي يعتبر أحد التحديات العربية الراهنة والمستقبلية. ونخص بالذكر مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، واستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية، والذي ينسجم مع توجهاتنا الوطنية في هذا المجال الحيوي.

وفي هذا الصدد، فقد أطلقت المملكة المغربية، سنة 2008، مخطط المغرب الأخضر، الذي يركز على تنفيذ 960 مشروعاً في إطار الفلاحة العصرية، باستثمارات تقدر بنحو 9 ملايين دولار. كما قامت المملكة بإعداد البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، الذي يهدف إلى الحد من ندرة الموارد المائية وتحسين طريقة استعمالها للأغراض الفلاحية، خلال الفترة 2008-2020. وتدعينا للجهود الوطنية والعربية في هذا المجال، نولي أهمية خاصة لإحداث المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والأبحاث المائية، يكون مقره بالمملكة المغربية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا معنيون، كل حسب موقعه، وكل حسب إمكانياته، بمستقبل المنطقة العربية، التي نتطلع جميعنا إلى أن تنعم فيها دولنا بالنمو الاقتصادي الخلاق، وبمبادئ الديمقراطية والحكامة الجيدة والعدالة الاجتماعية. ولن يتأتى تحقيق هذه الغايات المثلى، إلا بتعزيز وتضافر الجهود لاندماج أمثل بين الدول العربية ولاسيما بين الدول المغاربية.

وإننا لمطالبون اليوم بتكثيف الجهود للحفاظ على المكتسبات التي حققناها، وتعزيزها بشكل دائم يساهم في الدفع قدماً نحو المزيد من حسن تدبير الإمكانيات الطبيعية وتنمية الطاقات البشرية، التي يزخر بها العالم العربي والتي تؤهله ليكون أحد الأقطاب السياسية الفاعلة في الساحة الدولية وأحد التكتلات الاقتصادية الناجحة، والمساهمة بفعالية في الاقتصاد العالمي.

وفي الختام أجدد الشكر لأخي صاحب سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وإلى حكومة وشعب دولة قطر الشقيقة على ما بذل من جهد لإنجاح أعمال قمتنا هذه، راجياً من العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير وصلاح أمتنا العربية المجيدة، وما يلبي التطلعات المستحقة لشعبها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها جلالتة على شرف الرئيس الفرنسي
فخامة السيد فرانسوا هولاند
الدار البيضاء، 22 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 03 أبريل 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس الجمهورية،

أصحاب السمو الملكي،

حضرة السيدة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي المسرة والسعادة، أن أستقبلكم - فخامة الرئيس - وأعضاء الوفد الهام المرافق لكم، متوجها إليكم، أصالة عن نفسي ونيابة عن الشعب المغربي، بعبارات الترحيب في مدينة الدار البيضاء، هذه الحاضرة التي تعد في مقدمة مدن المملكة، التي تلتقي فيها عناصر ثقافية وإنسانية تغذي الوشائج المتينة التي تجمع بلدينا الصديقين. ومصدر سعادتي، أنني أستقبل في شخص فخامتكم رئيس دولة عظيمة، هي فرنسا التي يكن لها كافة المغاربة مشاعر المودة العميقة والتقدير الكبير.

ومما لا ريب فيه، أن العلاقة القائمة بين بلدينا، ذات الطابع الاستثنائي، تستمد تميزها من تاريخنا المشترك العريق، ومن الروابط الثقافية والإنسانية، التي تجمع شعبينا على نحو عز نظيره. كما أنها تزداد رسوخا ومتانة بشكل مطرد، ولاسيما بفضل المبادلات الاقتصادية ذات الآفاق الواعدة. كما تتجلى خصوصية هذه العلاقة، المفعمة بروح الثقة والرصانة والانفتاح المستمر على المستقبل، بنوعية التشاور السياسي المتواصل.

وإن ما تتميز به هذه العلاقة الخاصة بيننا، لهو الانخراط المتزايد لثلة من الرجال والنساء، الممثلين لعالم الاقتصاد والجماعات الترابية والمجتمع المدني، ومن الأفراد النشيطين لجالياتنا، الذين يتحلون بالعزائم القوية في إغنائها، والذين لا يقدر إنجازهم بثمن. لذلك أود بهذه المناسبة، التوجه بعبارات الإشادة لمواطنينا المقيمين بكل من فرنسا والمغرب، الذين يرجع الفضل لانخراطهم وحيويتهم ومواهبهم الخلاقة، في تعزيز وإثراء الروابط التي تجمعنا.

كما تتسم هذه العلاقة المثمرة، بقدرة البلدين على التكيف المستمر، تماشيا مع تطور مجتمعيينا واقتصاديينا، وعلى تجديد آليات التعاون بيننا بوتيرة منتظمة.

السيد الرئيس،

أود بهذه المناسبة، تجديد عزمي الأكيد على تعميق وتطوير هذه العلاقة، لصالح تحقيق أهداف طموحة يتطلع إليها، بكل ثقة، الشعبان المغربي والفرنسي.

ومن هذا المنظور، أعرب عن أمني في أن تندرج التربية والتكوين، بصفة دائمة، في صميم شراكتنا، باعتبارهما من أسس التنافسية والابتكار التي تتيح خلق مناصب شغل قارة، ودعامة لتطوير الطاقات المتجددة و«الاقتصاد الجديد».

إن هذا التوجه الطموح لخدمة الشباب في بلدنا، من شأنه أن يتيح استثمارا أفضل لأوجه التكامل الرائعة، التي يتميز بها اقتصادانا، وإضفاء المزيد من الحيوية والتفاعل الإيجابي عليهما. كما سيكون له الأثر في خلق فرص تعود بالنفع علينا، في ميادين المبادلات الاقتصادية والمعاملات والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ولسوف نتمكن جميعا، من خلال توحيد جهودنا وتوظيف مؤهلاتنا توظيفا أمثل، في إطار الاستثمارات المشتركة، من تحقيق ما يتعدى بلوغه بالجهود المبعثرة.

إن فتح مجالات جديدة للإنتاج المشترك، على غرار ما نجزه في قطاع «المهن العالمية» للسيارات والطيران والصناعة الفلاحية، سيمكننا من استكشاف شتى المصادر والوسائل الإضافية، التي ينبغي استغلالها لتحقيق المزيد من النمو.

السيد الرئيس،

إن المغرب وفرنسا مؤهلان بطبيعتهما لتبوء مكان الصدارة، ضمن شراكة مستقبلية، بين ضفتي حوض المتوسط. وفي هذا الصدد، يتطلع المغرب، الذي يحظى منذ سنة 2008 بوضع متقدم لدى الاتحاد الأوروبي، إلى مواصلة تطوير جهوده بمعية هذا التكتل، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات جديدة.

وموازاة مع ذلك، فإن بناء اتحاد مغاربي مستقر ومتضامن، يشكل دائما أولوية جيوسراتيجية جوهرية بالنسبة للمملكة. وإني لعلى يقين من أن انبثاق نظام مغاربي جديد، الذي ما فتئنا نتطلع إليه، سيمكن البلدان المغاربية الخمسة من العمل، من منطلق حسن النية الخالصة، على إطلاق ديناميات التضامن والتكامل والاندماج التي تزخر بها المنطقة.

ومن هذا المنطلق، سيكون للمبادرة المسماة (5 + 5)، وللانسجام الاستراتيجي الذي يتمتع به غرب المتوسط، مردودية أفضل، من حيث القرب الجغرافي والإنساني، وشتى التوافقات والترابط اللوجستيكي، والحلقة الطاقية.

وعلى هذا الأساس، فإن المغرب عازم، وبشكل خاص، على العمل، في انسجام مع فرنسا، من أجل انبثاق معاهدة أورو متوسطية جديدة من شأنها أن تخلق، في نفس السياق، المزيد من التوافق في الديمقراطية والتضامن والازدهار.

وفي هذا الصدد، فإنني واثق من أن ما تقترحونه وتدافعون عنه، في موضوع «البحر الأبيض المتوسط للمشاريع»، ليشكل تصورا وجيها ومحفزا من شأنه أن يبدن، بشكل عملي وملموس، بناء صرح تشاركي جديد في المتوسط.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية، التي ما فتئت تعمل من أجل التوصل إلى حل عادل ونهائي، للصراع الدائر في الشرق الأوسط، لتعبر عن أملها في أن يوفق المجتمع الدولي إلى إعطاء دفعة جديدة لمسلسل السلام الفلسطيني الإسرائيلي، وإلى وضع حد فاصل لاحتلال ما فتئ يهدد المنطقة بأوخم العواقب، هذه المنطقة التي تواجه في الفترة الأخيرة امتحان الانتقالات العسيرة.

وفي هذا السياق، فإننا نتأسف كذلك، لعدم تمكن المجتمع الدولي من وضع حد نهائي للمأساة الإنسانية التي تضرب السكان المدنيين في سورية، وعجزه عن مساندة تنسيق الخطوات المتخذة على الميدان من قبل المعارضة، التي تعرف حاليا مرحلة من التشتت، وهو ما يؤخر انتقالا سياسيا لازما ولا محيد عنه في هذا البلد.

ومن ناحية أخرى، فإن لبلدينا نفس التطلع تجاه القارة الإفريقية، بخصوص مصالحها، هذه القارة الغنية بمواردها الإنسانية والثقافية والطبيعية. ومن ثم فإننا نشاطركم، فخامة الرئيس، نفس الرؤية الواضحة، فيما يخص الحاجة الملحة لإيجاد شروط السلام والأمن والاستقرار لكل البلدان الإفريقية، لأن توفير هذه الشروط يظل ضروريا لتمتين الأسس الضامنة لإرساء الديمقراطية والتقدم والتنمية البشرية.

وبهذه المناسبة، أود أن أجدد دعم المملكة المغربية للعمل الذي قامت به فرنسا، بكل حزم وشجاعة، والذي مكن دولة مالي الشقيقة، من استعادة سيطرتها على كافة أراضيها والحفاظ على توجهاتها الوطنية المشروعة.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية، التي تعزز بتاريخها، تسير بإيمان وحزم على درب تحقيق مشروعها المجتمعي المنفتح والخلاق، القائم على أسس قوية، تجتمع حولها شتى المكونات. وهو ما مكن المغرب من ترسيخ نظام مؤسسي تسوده قيم احترام الفرد والتضامن مع الجميع، نظام مؤسسي يجمع ويوائم بين التعدد والخصوصيات الترابية والثقافية.

وتلكم هي الرؤية التي اعتمدها في ورش الجهوية المتقدمة، ونحن واعون كل الوعي، بأهمية مخطط الحكم الذاتي المقترح لجهة الصحراء، باعتباره السبيل الوحيد لحل الخلاف الإقليمي الذي ما زال، مع الأسف، يرهن المستقبل المغربي.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية لتقدر، حق التقدير، الالتزام المستمر الذي تبديه فرنسا نحوها من أجل إنجاز شتى المشاريع الأساسية التي تعتمدها ومختلف الأوراش المهيكلية التي تطلقها.

إنني لوأثق من أن زيارة الدولة، التي تقومون بها للمغرب، ستمكنا من تقوية شتى أوجه التقارب التي تجمع بلدينا وشعبينا وترسيخها. ومما لا شك فيه، أن شراكتنا ستزداد قوة وثراء في كل مجالات الأنشطة الكفيلة بتحقيق الآمال والمزيد من التقارب.

وعلاوة على الآفاق الواعدة بين بلدينا، فإن طموحنا لكبير في أن يسهم كل من المغرب وفرنسا حول المتوسط، في بلورة حلول مجددة وخلاقة من أجل إرساء أخلاقيات جديدة في العلاقات بين إفريقيا والعالم العربي-الإسلامي وأوروبا، أخلاقيات تعطي الأولوية لقيم التآزر والتضامن وتدفع بالتنمية البشرية المستدامة قدما إلى الأمام، وتحول الفوارق الاجتماعية والاقتصادية إلى عناصر إيجابية لخلق الثروات المشتركة.

حضرات السيدات والسادة،

أرجوكم أن تقفوا معي تكريما للسيد فرانسوا هولاند رئيس الجمهورية الفرنسية، وتقديرا للصدقة بين الشعبين المغربي والفرنسي، وللتقعة والمودة المتبادلين اللذين يجمعان بلدينا على الدوام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

«الأمر اليومي» الموجه للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى 57 لتأسيسها

الرباط، 03 رجب 1434هـ الموافق 14 ماي 2013 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن من نعم الله علينا أن جعل لأمتنا أياما من المجد تخلد منجزات الوطن وبطولات رجالاته، وتنسج روابط الماضي بالحاضر وتعزز خصوصية هويتنا الوطنية عبر الأجيال. ويومنا هذا من تلك الأيام المشهودة التي أشرق صباحها بإنشاء قواتنا المسلحة الملكية على يد جدنا الأكرم محرر البلاد، جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه.

لقد شكل تأسيس القوات المسلحة الملكية، الذي نخلد اليوم ذكراه السابعة والخمسون، اللبنة الأولى في بناء صرح المغرب الحديث. ونتذكر جميعا، بكل تقدير وإجلال، جهود والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، الذي تقلد مسؤولية قيادة هذه المؤسسة العريقة منذ الاستقلال وأولها، رحمه الله، كل عنايته وجهده ليكتمل بنيانها في انسجام مع قيمنا الحضارية والوطنية.

إن احتفالنا اليوم بهذه المناسبة الوطنية المجيدة يجعلنا نشعر بالرضا والفخر بأفراد قواتنا المسلحة الملكية بجميع مكوناتها، البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، الذين نخصهم هنا بكل التنويه والتقدير على تضحياتهم واستماتتهم في الدفاع عن حوزة الوطن ومكتسباته، بشرف الجندي المغربي الأصيل الذي عهدنا فيه خصال النبل والوفاء والإخلاص، وكذلك بالدور الطلائعي الذي يقوم به جنودنا البواسل سواء بأقاليمنا الجنوبية العزيزة أو المرابطون منهم بالثغور الحدودية، في استعداد دائم للتضحية بالغالي والنفيس لدرء كل ما من شأنه استهداف وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن رمزية هذا الحدث الوطني التاريخي ستظل راسخة في قلوب كل المغاربة كصفحة من صفحات أمجاد قواتنا المسلحة الملكية، شهادة على ما قدمتموه من جليل الأعمال طيلة سبعة وخمسون سنة، سواء تعلق الأمر بالدفاع عن وحدة بلدنا واستقراره، أو في إطار عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين، مستشعرين على الدوام ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم ومخلصين لروح التضحيات التي

ما فتئتم تتسمون بها، متشبثين، كما عهدناكم دائماً، بقيم الجيش المغربي وأصالته العريقة التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية والتعايش والتضامن الحضاري بين الشعوب.

ولعل مشاركتكم المتميزة، بواسطة المستشفيات العسكرية الميدانية، في كل من مخيم الزعتري بالأردن وغزة بفلسطين فضلاً عن التجريبات العسكرية المغربية التي تواصل مهامها في حفظ واستتباب الأمن في كل من كوت ديفوار والكونغو الديمقراطية والكوستوفو، لخير دليل على استمرار هذه الروح الوطنية العالية في نفوس أفراد قواتنا المسلحة الملكية في خدمة التضامن الإنساني مع الدول الشقيقة والصديقة، خاصة منها العربية والإفريقية.

وليس غريباً أن يتواصل هذا العطاء في بعده الوطني، طبقاً لتعليماتنا الملكية السامية، بتكريس دور قواتنا المسلحة الملكية في تقديم المساعدات الإنسانية والإسعافات الطبية الضرورية، عبر نشر المستشفيات الميدانية المدعومة بالطر والمعدات الطبية المتخصصة من أجل التخفيف عن رعايانا الأوفياء في المناطق النائية أو التي تعاني من ظروف مناخية قاسية، جهد قوامه روح المواطنة والتأهب المستمر، ليعيش المواطن المغربي في عزة واطمئنان.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

لقد برهنتم على مهنية عالية مشهود لها وطنياً ودولياً في أداء ما يناط بكم من مهام، متشبثين دائماً بخصال الانضباط والاحترافية التي تتميز بها الجيوش الحديثة والمحترفة. إن النتائج الطيبة التي تحققونها على أرض الواقع، تجعلنا نوجه اهتمامنا على مواصلة الجهود التي بذلناها في مجال إعداد وتأهيل عناصر جل مكونات قواتنا المسلحة الملكية، وذلك من خلال التكوين الأساسي والمستمر المنفتح على مختلف المجالات التقنية والمعرفية الحديثة.

وفي هذا الإطار، أصدرنا أوامرنا السامية لوزير جلالتنا في التعليم العالي وإدارة الدفاع الوطني من أجل إبرام اتفاقية للتعاون في مجال التكوين والبحث العلمي بين المعاهد العليا والجامعات الوطنية والمؤسسات التعليمية العسكرية، والتي تندرج في إطار إغناء برامج التكوين العسكري في مختلف المستويات والاستفادة من المؤهلات العلمية والتقنية المتوفرة لدى باقي القطاعات الوطنية، مما يدعم رصيد قواتنا المسلحة الملكية كجيش متطور ومنفتح على محيطه الداخلي والخارجي.

كما أن احتفالنا بهذه الذكرى المجيدة، يقتضي منا مواصلة العمل الجاد والتكيف المستمر لبنيات قواتنا والتفتح المتواصل على العالم الخارجي، على طريق الفعالية والعصرنة، متشبثين بمقدساتنا الوطنية كركائز قوية لصون هويتنا وكياننا، مجتهدين دائماً للحفاظ على سيادة وطننا وأمنه ووحدته ترابه، معتزين بحضارتنا وثقافتنا الغنية بروافدها والمتفردة في أصالتها.

وتقديرًا لأدواركم الطلائعية، حرصت جلالتنا دائماً على شحذ هممكم ودعم معنوياتكم، جاعلين من أولوياتنا تحسين ظروف عيشكم ومجالات عملكم، مما يساعدكم على التفرغ لأداء مهامكم الجليلة. وقد سعينا في هذا الصدد، إلى خلق فضاء خدماتي مندمج بمدينة الرباط سهرت جلالتنا على وضع حجره الأساس، وذلك من أجل تطوير الخدمات الاجتماعية وتحسين فعاليتها لفائدة جل أفراد قواتنا المسلحة، بما في ذلك قدماء العسكريين وقدماء المحاربين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في هذا اليوم الأغر، نتوجه جميعاً بقلوب خاشعة وأكف ضارعة إلى الباري عز وجل أن يتغمد برضوانه ورحماته الزعيمين الراحلين جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني ويجعل مثاهما الجنة في أعلى عليين من الأنبياء والشهداء والصالحين كما نبتهل بالدعاء بالرحمة والجزاء الكريم لكل شهدائنا الأبرار الذين صدقوا عهدهم ووعدهم، ليحيا الوطن في عزة وطمأنينة.

فحافظوا، رعاكم الله، على هذا التاريخ العطر الذي سطره أسلافنا بمداد الفخر في حب الوطن والتضحية من أجله، أوفياء للمبادئ السامية والقيم العليا التي تأسست عليها القوات المسلحة الملكية، ومعتزين بانتمائكم لهذه المؤسسة العريقة، مخلصين دوماً للعرش العلوي المجيد ولرباط العهد المقدس الذي يجمعكم بقائدكم الأعلى، سائلين العلي القدير أن يوفقكم ويسد خطاكم لتحقيق ما نصبوا إليه من خير ورفعة لبلدنا العزيز، مستنيرين بشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الجمع العام السنوي للبنك الإفريقي للتنمية
مراكش، 29 رجب 1434 هـ الموافق 30 ماي 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الفخامة الرؤساء،
أصحاب المعالي المحافظين،
السيد رئيس البنك الإفريقي للتنمية،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية، للترحيب بهذه النخبة المتميزة على أرض المغرب، قبلة الملتقيات الدولية، وبمدينة مراكش بالذات، باعتبارها قطبا حضاريا يعقب بأريج التاريخ، كما تعد رمزا للانفتاح وللأخوة الإفريقية.

وتجسيدا للتقدير الكبير الذي تحظى به مؤسسة البنك الإفريقي للتنمية لدينا، أضفينا رعايتنا السامية على هذه الاجتماعات، وحرصنا على دعوة عدد من قادة الدول الإفريقية الشقيقة المرموقين، لتشريفنا بحضورهم في الحفل الافتتاحي لأشغالها.

وفي هذا الصدد، يحق لإفريقيا أن تعتز بكونها تملك مؤهلات هامة؛ فقارتنا هي قبل كل شيء، غنية برصيدها البشري المتمثل في الأغلبية الشابة لسكانتها، التي تتميز بنموها المطرد وتزايد نسبة المؤهلين. كما يتجلى غنى قارتنا في توفرها على موارد طبيعية هائلة، لاسيما الهيدروكربونات والمعادن، ومساحات شاسعة وخصبة، وموارد مائية هامة. كما أن قارتنا تزخر بالمقومات الضرورية التي تؤهلها

لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كالبنى التحتية والتصنيع والمشاريع الاجتماعية. وكلها أورايش مهيكلة، منها ما تم الشروع في إنجازه، فيما ينتظر إعطاء الانطلاقة للبعض الآخر.

ولهذه الأسباب كلها، نشهد إقبالا غير مسبوق على الاستثمار في إفريقيا، التي لها من المقومات ما يجعل منها قطبا بديلا، ذا جاذبية متميزة من حيث فرص الشراكة والنمو الاقتصادي.

واعتبارا لهذا الوضع، فقد أصبح الطريق ممهدا لتنخرط إفريقيا بشكل دائم في صيرورة تنموية مندمجة، شريطة التحلي بالجرأة في مواجهة التحديات الكبرى التي تعرفها.

ومن هذا المنظور، تشكل اجتماعات البنك الإفريقي للتنمية، الإطار الأمثل لبلورة وتبادل تصور مشترك بين البلدان الإفريقية لتحقيق تنمية مستدامة. وإننا لنشيد بالاختيار السديد للموضوع المحوري لمداولاتكم، وهو تحديدا «التحول الهيكلي للاقتصاديات الإفريقية».

كما نعرب عن أملنا في أن تساهم التوصيات التي ستمخض عنها نقاشاتكم في تجسيد رؤية مستقبلية ذاتية في كلا شقيها الاقتصادي والاجتماعي، من شأنها أن تمكن من تعزيز مكانة الدول الإفريقية أمام شركائها، وتحقيق صيرورة تنموية تعود بالنفع على مواطنيها.

وتجسيديا لهذه الرؤية، ينبغي لنا العمل على إزالة الأسباب الكامنة وراء قيام النزاعات الوطنية والإقليمية، من أجل استتباب السلم على امتداد القارة الإفريقية برمتها، والانخراط في أورايش مهيكلة كبرى، تساعد على التدبير الأمثل لمواردنا، وضمان ديمومتها، تحقيقا لازدهار ورفاهية الساكنة بها، وذلك في إطار تكتلات شبه إقليمية كبرى.

ولهذا الغرض، يجب اعتماد سياسة تصنيعية محددة الأهداف، في المقام الأول، تركز على المؤهلات المتوفرة من حيث الرصيد البشري والمواد الأولية، غايتها خلق خبرات على صعيد المهن، وتمكين إفريقيا من التمتع على امتداد سلسلة القيمة المنتجة، بعيدا عن مجرد الاقتصار على دور الممون في توفير المواد الأولية. ويقتضي نجاح هذه السياسة إنجاز البنى التحتية الملائمة، الشيء الذي سيسهم في تحقيق الاندماج داخل خريطة المبادلات الإقليمية والعالمية.

وفي المقام الثاني، ينبغي العمل على ضمان الأمن الغذائي لكافة السكان في قارتنا، والحد من تبعيتنا في هذا المجال، وذلك من خلال إقامة سوق فلاحية إفريقية مشتركة.

وفي المقام الأخير، يتعين النهوض ببرامج للمساعدة والمواكبة تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق نمو إدماجي ومشارك.

ولا شك أن هذا المشروع طموح ومتشعب، بيد أن إنجازه يظل في إطار المتناول، إذا ما تم التحلي بإرادة سياسية قوية، وروح تعبوية دائمة، وتشعب مختلف الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين بحس المواطنة.

إن الاستراتيجية بعيدة المدى التي أقرها البنك الإفريقي للتنمية مؤخرا، تستجيب تماما لضرورة تعزيز الدعم المقدم للدول الإفريقية. وإننا إذ نشيد بهذا التوجه، نعتبر أن هذه الاستراتيجية كفيلة بالنهوض بنمو إدماجي، وتسهيل الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر. ذلك أن البعد الإدماجي وشرط الاستدامة، اللذين يحظيان لدى البنك الإفريقي للتنمية بالأولوية القصوى، هما الرافعتان الأساسيتان لتحقيق تحول هيكلي حقيقي للاقتصاديات الإفريقية.

وفي هذا الإطار، نحث البنك الإفريقي للتنمية على مواصلة دعمه القيم لقطاعات البنى التحتية والإصلاحات الهيكلية الضرورية، لتحديث اقتصادياتنا ومساعدتها على التحول.

كما ندعوه أيضا إلى تعزيز دعمه لنشاطات القطاع الخاص، لتمكينه من امتلاك الوسائل التي ستساعده على الاضطلاع بالدور المنوط به، باعتباره قاطرة للنمو في إفريقيا، بما في ذلك تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أصحاب الفخامة، أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لقد نهج المغرب بقيادةنا سياسة إرادية في قطاعات صناعية موجهة نحو التصدير، حيث تجسد ذلك من خلال إنجاز مشاريع استثمارية ضخمة مع شركاء دوليين، في قطاعات واعدة، كصناعة الطيران والسيارات.

ونود في هذا السياق، التوجه بعبارات الشكر إلى البنك الإفريقي للتنمية، على الثقة التي ظلت بلادنا تحظى بها لديه، جاعلا منها شريكه الأول. إذ تتلاءم مجالات تدخل البنك في المغرب تماما مع الأولويات المسطرة، في إطار السياسات التنموية لبلادنا. وإننا لنرى في استمرار التعاون المتميز القائم بيننا، دليلا على الثقة المطلقة للبنك في وجهة اختياراتنا، وجودة العمل الذي نقوم به، لإنجاز مشاريعنا وإصلاحاتنا. كما نعتبر ذلك عربونا للثقة التي يحظى بها البنك لدى المغرب، باعتباره حليفا استراتيجيا عتيدا، يمكن الاعتماد عليه للإسهام في تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا.

ومن هذا المنطلق، كان إسهام البنك الإفريقي للتنمية جوهريا في إنجاز المشاريع الاقتصادية لبلادنا، المتمثلة في تشييد البنى التحتية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتفعيل الإصلاحات الأساسية، في ميادين النقل والقطاع المالي، وإصلاح الإدارة. كما قدم البنك للمغرب الدعم اللازم لإنجاز مشاريع كبرى، ترمي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق، وذلك من خلال الإسهام في وضع برامج للتغطية الصحية، وتحسين برامج التزويد بالماء الشروب والتطهير والكهربة القروية.

وتتلاءم هذه المشاريع مع أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها منذ سنة 2005، والتي مكنت من إدماج العديد من السكان الذين كانوا يعرفون أوضاعا معيشية هشة.

كما يواكب هذا البنك المملكة المغربية في مسار المشاريع الرائدة للاقتصاد الأخضر التي أطلقتها، وذلك من خلال تمويل عدد من الاستثمارات في مجالات الطاقة الريحية والشمسية، وفي إطار مخطط المغرب الأخضر أيضا، وهي الاستثمارات التي تهدف إلى الحد من التبعية الطاقية والغذائية التي تخضع لها بلادنا.

وإنه لتحذونا طموحات عريضة بالنسبة لشعبنا، تقترن اقترانا وثيقا بالغايات النبيلة التي نصبو إلى تحقيقها، لما فيه صالح قارتنا برمتها.

فالزيارة التي قادتنا خلال شهر مارس المنصرم، إلى ثلاث دول في غرب ووسط إفريقيا، هي تجسيد للاهتمام البالغ الذي نوليه لتعزيز علاقات التعاون والشراكات مع الدول الإفريقية الشقيقة على مستوى القطاعين العمومي والخاص. كما أنها تعبير عن الإرادة القوية في بلوغ اندماج إقليمي أكثر تطورا، يكفل الازدهار للقارة الإفريقية، ويسهم في توسيع فضاء إشعاعها.

وفي هذا الصدد، يعد تدويل القطاع البنكي المغربي على صعيد إفريقيا نموذجا ناجحا، لما تتيحه إمكانيات الشراكة الإقليمية. وستواصل هذه العملية بنشاط من خلال تطوير القطب المالي للدار البيضاء، الذي سيغدو سوقا مالية من الدرجة الأولى، باعتباره همزة وصل بين العرض العالمي للتمويل، والطلب الوطني والإقليمي.

وسيصبح تعزيز القطاع المالي أحد المقومات الأساسية لتوسيع دائرة التعاون القائم بين المغرب والدول الشقيقة، في مجالات متعددة، كالمواصلات والبنى التحتية والسكن، والمناجم، والتكوين، وتمكينه من الانفتاح على قطاعات مستقبلية جديدة.

أصحاب الفخامة، أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لم يكن بمقدور مجموعة البنك الإفريقي للتنمية تحقيق كل هذه المكاسب لولا الدعم اللامشروط، الذي تحظى به من لدن المساهمين فيها، والمانحين للصندوق الإفريقي للتنمية. ونحن إذ نشيد بتواصل هذا الدعم، نوجه نداء إلى الدول المساهمة، للعمل من أجل إنجاح عملية تزويد الصندوق الإفريقي للتنمية بموارد إضافية، الشيء الذي سيمكن البنك من امتلاك الوسائل الضرورية لتعزيز الأنشطة المتعددة التي يقوم بها بكامل التوفيق، لاسيما لفائدة الدول ذات الدخل الضعيف.

ومن جهة أخرى، يطيب لنا أن نعرب عن تهانينا الحارة لمجلس إدارة مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، ولرئيسه ولكافة الموظفين، للنتائج المشجعة جدا التي حققتها هذه المؤسسة، على الرغم من الظرفية الدولية والإقليمية الصعبة. ونحن نحثهم على المضي قدما في هذا النهج، ذلك أن إفريقيا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في حاجة ماسة إلى مؤسسة عتيدة، وذات مصداقية من الناحية المالية، مؤسسة قادرة على تقديم الدعم، في أي وقت، للدول المستفيدة، والتكيف مع الاحتياجات التي تتطور باستمرار، وتباین حسب الدول.

وفي هذا الإطار، تكتسي مواصلة وترسيخ السياسة الرامية إلى تحقيق لامركزية أنشطة البنك أهمية قصوى، من أجل تقريبكم أكثر فأكثر من واقع وانتظارات الفئات المستهدفة من السكان.

وختاما، فإننا نجدد الترحيب بكم، ونتمنى لكم كامل التوفيق في أشغالكم، واثقين من إسهامها القيم في بناء صرح إفريقيا الغد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر العالمي السابع للتربية البيئية
مراكش، 29 رجب 1434 هـ الموافق 09 يونيو 2013 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسان رئيسة مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة،

السيدة المدير العام لليونسكو،

السيد المدير العام للإيسيسكو،

السيد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

السيد رئيس المؤسسة الدولية من أجل التربية البيئية،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب، إلى جميع المشاركات والمشاركين في أشغال المؤتمر العالمي السابع للتربية البيئية، معترزين بانعقاده في بلدنا، برئاسة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للاحسان.

إن هذا الملتقى العالمي الهام ليكتسي أهمية خاصة، ليس فحسب بالنظر للعدد الكبير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية المتخصصة المشاركة فيه، وإنما لكونه يشكل بحق مناسبة سانحة للتركيز على دور التربية والتوعية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعميق البحث وتبادل الآراء حول أفضل المقاربات الواجب اعتمادها في هذا المجال، والتي تأخذ بعين الاعتبار التحولات المتنوعة والعميقة التي شهدتها عالمنا خلال العشرية السابقة، منذ انعقاد مؤتمركم الأول سنة 2003، بجمهورية البرتغال الصديقة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية لواعية كل الوعي، بكون تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطردي في إطار تنمية اجتماعية متوازنة، يقتضي انتهاج سياسة إرادية للمحافظة على البيئة، سياسة قائمة على تعبئة الطاقات وتكريس كل الجهود الوطنية لضمان تنمية مستدامة، قوامها الترابط بين البعدين الاقتصادي والإيكولوجي.

وفي هذا الصدد، كانت بلادنا، من بين الدول السبّاقة للانخراط في مبادئ «إعلان ريو» وفي «الأجندة 21» وكذا في الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة.

كما بذل المغرب مجهودات كبيرة على المستوى القانوني والمؤسسي، من أجل تفعيل العديد من المخططات والبرامج الهادفة لإدماج البعد البيئي في مختلف السياسات العمومية الوطنية.

بيد أن الانتقال نحو التنمية المستدامة، لا يتطلب فقط تعبئة الوسائل والآليات التقنية والقانونية والمالية الضرورية، وإنما يقتضي بالأساس تحولا جذريا في أساليب ومناهج تفكيرنا وعملنا. ولن يتأتى هذا التحول المنشود، إلا بالاستثمار الأمثل في مجال الموارد البشرية والاجتماعية.

ومن ثم يظل تفعيل دور التربية والتوعية عماد النهج القويم لإنجاح الانتقال الضروري، نحو الاقتصاد الأخضر والمتضامن، والمحترم للأنظمة الإيكولوجية الطبيعية، مع الحرص على إشراك جميع الفاعلين في العمل بلوغ هذا الهدف، الذي يجب أن تتضافر من أجل بلوغه، جهود السلطات العمومية والقطاع الخاص ومبادرات منظمات المجتمع المدني.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن اختياركم الوجيه لموضوع «التربية على البيئة والرهانات من أجل انسجام أفضل بين المدن والقرى»، ليعد في صميم انتظاراتنا من هذا المؤتمر الهام، هذا الموضوع الذي يكتسي راهنية خاصة، لكونه يطرح إشكالية متعددة الأبعاد بالغة الأهمية، تندرج في صلب التنمية المستدامة، وبخاصة في الدول النامية. فتحقيق الانسجام بين المدن والقرى، يقتضي بالضرورة، التحكم في مسألة الهجرة القروية نحو الحواضر، وكذلك العمل على الحد من ظاهرة تصحر البوادي بسبب التأثير السلبي للتغيرات المناخية.

ومن ثم، يطرح التساؤل حول أنجع السبل لتحقيق التضامن الترابي، لاسيما الجهوي، وعن طبيعة المؤسسات الإنسانية الواجب إنشاؤها مستقبلا، لتلبية حاجيات التنمية الشاملة، في وقت أصبح يستعصي فيه بصفة متزايدة، التمييز بوضوح بين المجالين الحضري والقروي، علما بأن نصف البشرية يعيش حاليا في المدن.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تنكب أشغال هذا المؤتمر الدولي، الذي يجمع المشاركون فيه بين الكفاءة العالية والخبرة المتميزة، على دراسة إمكانية بلورة مناهج عقلانية وطموحة في مجال التربية البيئية والوعي البيئي، تقوم بصفة محورية، على تدعيم شبكات المربين والمكونين، التي تعمل في تنسيق تام مع شبكات الباحثين والبيداغوجيين، وبإشراك أكبر للفاعلين الجامعيين.

وفي هذا الصدد، فأنتم، حضرات السيدات والسادة المشاركين، مدعوون لتوجيه نداء صريح من مراكش، للحث على المزيد من انخراط السلطات العمومية والهيئات المتخصصة والجهات الممولة، بل وللدعوة إلى ابتكار الوسائل الكفيلة بالإفادة من التجارب المتميزة، وإشاعة مبادئ الحكامة والمسؤولية في هذا المجال، خدمة للدول التي هي في حاجة ماسة لذلك.

وإن المملكة المغربية، وعيا منها بأهمية هذه القضايا، وبارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة، لتؤكد التزامها القوي بالمزيد من العمل، داخل المنظومة الدولية، من أجل البحث عن الحلول الملائمة، والعمل على تبادلها مع كل الأطراف المعنية، والتعاون بشأن تطبيقها.

وفي هذا الإطار تدرج تعبئة بلادنا بصفة خاصة، في نطاق الحملة الدولية المنبثقة عن الملتقى الحضري الدولي الخامس، المنعقد بـريو سنة 2010، مساهمين في ذلك، باعتبار المغرب إحدى الدول النموذجية في هذا المضمار.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد عملت الوثيقة الختامية لـ «ريو + 20» وبكل وضوح، على تأكيد التزام المنتظم الدولي، من أجل انتهاز استراتيجية شاملة في مجال التعمير، وإقامة المؤسسات الإنسانية، وذلك بشراكة فعلية مع الساكنة، واعتماد منهج التحسيس والتربية، باعتبارهما دعائم أساسية، من شأنها أن تسهم في التحولات العميقة التي يتطلبها الانتقال نحو طرق وأساليب مستدامة للعيش والاستهلاك والإنتاج.

وبهذه المناسبة، نود التنويه بالجهود القيمة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المحافظة على البيئة، وفي مقدمتها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، التي أصبحت عضوا في المؤسسة الدولية من أجل التربية على البيئة، مكرسة جهودها بصفة خاصة لتنمية الوعي البيئي وللنهوض بالتربية على البيئة، خاصة لدى الأجيال الناشئة. ولهذه الغاية، لم تفتأ تعتمد شراكة فعلية مع الإدارات العمومية، وفي مقدمتها وزارة التربية الوطنية، وكذلك مع المؤسسات العمومية المعنية، ومع فعاليات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

ومما يدعو للارتياح، تزايد عدد الجمعيات المهتمة، وطنيا ومحليا، بل وعلى مستوى أحياء المدن، بقضايا البيئة، مشيدين بتركيزها على دور التربية البيئية في تحسيس الساكنة بصفة عامة، والأطفال والشباب بصفة خاصة، بأهمية وضرورة المحافظة على البيئة والمساهمة الفعلية في التنمية المستدامة.

ولإعطاء هذا التوجه بعده الوطني والاستراتيجي، فإن منظمات المجتمع المدني مدعوة اليوم، في إطار الديمقراطية التشاركية التي أقرها الدستور الجديد للمملكة، للمساهمة الفعلية، في تفعيل ومواكبة تطبيق مقتضيات القانون - إطار الجديد بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، المعروف حاليا على موافقة البرلمان، والذي أبرز مبدأ مشاركة جميع الفاعلين في مسلسل إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمخططات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

إن هذا الميثاق الوطني، الذي يعد ثمرة تشاور واسع ومكثف مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، يهدف إلى إرساء وعي بيئي فردي وجماعي، يسهم في تغيير حقيقي للسلوكيات ويحث على الانخراط القوي لجميع الفاعلين، في الحفاظ على التنوع البيئي، وجودة الرصيد الطبيعي، علاوة على ترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة، باعتبارها انشغالا دائما لعموم المواطنين والمواطنات في مسلسل التنمية المستدامة للمملكة.

وفضلاً عن الدستور الجديد للمملكة، الذي خصص حيزاً هاماً للمسألة البيئية، ونص على حق الجميع في العيش في بيئة سليمة وفي إطار تنمية مستدامة، وعن تمثيل الجمعيات النشيطة في مجال حماية البيئة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تشكل المقترضات الجديدة للميثاق الوطني، المرجع الأساسي والموجه الرئيسي لكل التشريعات الوطنية المتعلقة بالتنمية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا لنتطلع باهتمام كبير، لنتائج أعمال مؤتمر العالمي هذا، وإلى التوصيات الوجيهة التي ستنبثق عنه، والتي من شأنها أن تغني النقاش حول أفضل السبل الكفيلة بتطوير مناهج التربية البيئية وملاءمتها للأهداف المتوخاة، خدمة للتنمية المستدامة المنشودة.

وإذ نرحب بكم اليوم في بلدكم الثاني، المغرب، نتمنى لكم طيب المقام، وندعو الله العلي القدير أن يكمل أعمالكم بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية
مراكش، 08 شعبان 1434 هـ الموافق 18 يونيو 2013 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الارتياح أن يحتضن المغرب هذا المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأن نرحب بكل ضيوفنا الكرام من الدول الأعضاء في هذه المنظمة العتيدة والمسؤولين فيها، والممثلين للمنظمات الجهوية والدولية وبكل الفاعلين في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إننا لنهنئ أنفسنا ليس فقط باختياركم عقد هذا المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لأول مرة في دولة من دول الجنوب عربية وإفريقية في نفس الوقت، وبمدينة مراكش بالذات، التي احتضنت العديد من المؤتمرات الدولية الهامة، ولكن أيضا لكون هذا المؤتمر يكتسي أهمية بالغة لأنه ينطوي على هدف نبيل يتجلى في تبني معاهدة دولية تخص الاستثناءات التي تتوخى تسهيل ولوج الأشخاص ضعاف البصر وذوي الصعوبات في قراءة النصوص المطبوعة إلى المؤلفات المنشورة التي تخضع لحقوق المؤلف.

وبهذه المناسبة نود أن ننوه بالمجهودات الكبيرة التي يبذلها السيد فرانسيس غوري المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وبالمبادرات القيمة التي يقوم بها من أجل تعزيز العمل الدولي في ميدان الملكية الفكرية تكريسا للتوازن والفعالية في نظامها. كما نتوجه كذلك بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم أو يساهم في إنصاف فئة عريضة من ذوي الإعاقة البصرية عبر العالم، وكل الحكومات والفعاليات من دول الشمال والجنوب التي تلتئم اليوم بمراكش لتحقيق هذا الهدف النبيل.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن ما يناهز أكثر من 300 مليوناً من الأشخاص عبر العالم، يعانون من قصور البصر، وإن إحصائيات منظمة الصحة العالمية، تؤكد أن 45 مليوناً منهم مكفوفون، علماً بأن العدد مرشح للارتفاع إلى الضعف بحلول سنة 2020.

ومن هنا تظهر الأهمية التي يكتسيها مؤتمرنا، والتوقيت المناسب لاعتماد معاهدة مراكش، بحيث نتطلع إلى أن تصدر عنه أول وثيقة دولية في تاريخ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تنص على استثناءات وقيود متفردة لحقوق المؤلف، لا يجوز القياس عليها في إطار استثنائي خصوصي لمذهب حقوق المؤلف.

ومن ثم، فإننا ندعوكم إلى تقدير حجم الآمال المشروعة والانتظارات المتوخاة من هذا المؤتمر، من منظور حقوق الإنسان. وبالفعل، فإن ضعف البصر والمكفوفين، ضحايا الإعاقة عن التمتع كلياً بحقوقهم في الولوج إلى مختلف المؤلفات المحمية في شتى المواد والتخصصات، سيظلون محرومين من حق المساواة في هذا المجال، وأن صيانة كرامتهم الإنسانية تمر بالضرورة عبر تخطي الإعاقة ومساعدتهم على التنمية الشخصية.

ولا يخامرنا شك في أن اعتماد المعاهدة الدولية المنتظرة، تعد إحدى العلامات الأكثر إشراقاً في تاريخ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ليس فقط لأنه سيمثل تشريعاً جديداً متحضراً، وإنما باعتبار عمقه الإنساني النبيل، الذي يترجم بجلاء ووضوح، حرصنا الجماعي على الإغلاء من شأن القيم الأصيلة للتضامن والتآزر والتعاقد الإنساني.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالبعد الحقوقي والأخلاقي الذي تدرج فيه هذه المبادرة التاريخية، كما نستحضر المعاني السامية التي تؤسس لروح وجوهر هذه الاتفاقية، والتي تقوم على حماية مبدأ عدم التمييز، وتحقيق تكافؤ الفرص والإدماج، وضمان المشاركة الكاملة والفعالية لذوي الإعاقة، ليس فقط في الحياة المجتمعية، وإنما كفاعلين حيويين ينخرطون في جهود التنمية الاقتصادية لبلدانهم.

بالفعل، فإن الإحصائيات وتقارير المنظمات الدولية تؤكد أن ضعف البصر مرتبط بشكل كبير بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السلبية، وأن نسبة 90 في المائة من المكفوفين في العالم يوجدون في البلدان النامية، وجلهم في القارة الإفريقية.

لذلك يجب استعمال كافة الوسائل، حتى يتمكن ضعاف البصر والمكفوفون من إزاحة كل العوائق أمام اندماجهم في أورشال التنمية المستدامة، وذلك بالحصول على نفس الحقوق، كباقي الأشخاص، فيما يخص الولوج والتمتع بالعلم والمعرفة والمعلومة.

إن معاهدة الاستثناءات هاته، لا تشكل فقط تعبيراً على التضامن الدولي، بل تمثل أيضاً آلية خلاقية في إطار التعاون شمال - جنوب - جنوب. كما أن من شأنها أن تجعل من هذه الفئة التي تعاني من مشاكل البصر، مواطنين متساوين في الحقوق، وفاعلين يساهمون بطريقة ملموسة في تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدانهم، متجاوزين إعاقاتهم، ومساهمين في تحقيق ذاتهم.

وإن من شأن التوافق على هذه المعاهدة بمراكش، الذي نتطلع إليه، أن يمكن من تدارك ما فات في تحديد أهداف الألفية للتنمية لسنة 2000 بخصوص المعاقين، وما تم استدراكه سنة 2010، عبر صدور إعلان وزاري بشأنه. وذلك ما يجسد أهمية هذه المعاهدة، ليس كآلية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية فحسب، وإنما أيضاً كخطوة لإدراج حقوق المكفوفين وضعاف البصر في أجندة ما بعد 2015 لأهداف الألفية للتنمية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب باحتضانه هذا المؤتمر، لا يؤكد فقط انخراطه الفعلي في جميع المبادرات والمساعي المكرسة لبلوغ الأهداف النبيلة لمشروع المعاهدة، وإنما يعبر عن انضمامه الكامل للجهود التي تبذلها المنظمة في إطار البحث عن انسجام وتوافق التشريعات الوطنية، وذلك بغية اعتماد اتفاقية يتم بموجبها تحديد القيود والاستثناءات المتعلقة باستعمال المصنفات المحمية بموجب حقوق المؤلف، لصالح المكفوفين والأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

وقد أبت بلادنا، ومنذ سنوات خلت، إلا أن تولي أهمية قصوى لقضية الأشخاص المعاقين، خصوصا منهم المكفوفين وضعاف البصر، فعلى الصعيد الوطني عمل المغرب على فتح ورش إصلاحية كبير، يرمي إلى الإدماج الكامل والتام لهؤلاء المكفوفين في مجتمعهم.

وهكذا، قامت بلادنا في وقت مبكر جدا، باتخاذ عدد من التدابير الموجهة لفائدة هذه الفئة، وذلك من خلال اعتمادها منذ سنة 1980، للقانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين، وضعاف البصر. ومن بين ما ينص عليه هذا القانون، وضع برامج خاصة للتكوين والتربية، يستفيد منها هؤلاء، بهدف إدماجهم وتسهيل إعادة اندماجهم اجتماعيا ومهنيا وثقافيا.

ونود بهذه المناسبة، الإعراب عن بالغ إشادتنا بروح الالتزام والحيوية اللذين يطبعان سعي النسيج الجمعوي المغربي إلى توفير شروط الإدماج لفائدة هذه الفئة، وتأطيرها تربويا والنهوض بشؤونها. وبالخصوص ننوه بالعمل الجاد والنبيل الذي ما فتئت تقوم به المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين.

أما على الصعيد الدولي، فقد كان المغرب من بين الدول السباقة إلى الانضمام، بدون تحفظ، إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وذلك سنة 2007.

ووفاء من بلادنا بالتزاماتها الدولية في هذا الشأن، وانسجاما مع العناية التي ما فتئنا نوليها لهذه الشريحة من المواطنين المغاربة، فقد تم وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني ذي الصلة. ويندرج في هذا السياق مشروع القانون المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي سيعرض قريبا على أنظار البرلمان. وسوف يعزز هذا القانون بإصدار قانون آخر يرمي إلى تشجيع المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما يعرب المغرب عن ارتياحه لكونه من بين الدول المعدودة التي قامت بالتكريس الدستوري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فالدستور الجديد للمملكة، قد نص على حق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في التمتع بكامل حقوقهم الأساسية. وموازية مع ذلك، فإن الدستور يلزم السلطات العمومية على العمل على «إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية، حركية أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع».

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المنتظم الدولي عموما، والدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية على وجه الخصوص، ملزمون أخلاقيا بإزاحة كافة العراقيل أمام حصول المكفوفين وضعاف البصر على الثقافة والعلوم والتكنولوجيات الحديثة، والاستفادة من وسائل الإعلام والاتصال.

وفي عصر العولمة، فإن من شأن مؤتمركم الدبلوماسي هذا، أن يسهم في إضفاء بعد إنساني على هذه العولمة، من خلال اعتماد المعاهدة الدولية التي تجتمعون من أجلها بمراكش، والتي ستمكن هذه الفئة من الاكتشاف والاطلاع، والبحث والاستفادة من المراجع العالمية المكتوبة.

كما أنها ستفسح لهم المجال، من خلال تمثيهم بالاستثناءات المنصوص عليها، للإسهام بدورهم في إثراء التراث العلمي والمعرفي الإنساني.

وإذ نجدد الترحاب بجميع الفعاليات المشاركة في هذا المؤتمر الهام ببلدهم الثاني المغرب، نتمنى لهم طيب المقام بمراكش رمز الانفتاح والحوار الحضاريين، سائلين الله عز وجل أن يكلل مفاوضاتكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المناظرة الوطنية الثانية للصحة

مراكش، 22 شعبان 1434 هـ الموافق فاتح يوليوز 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للصحة، التي تنعقد تحت رعايتنا السامية، مستحضرين بكل إجلال روح جدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه، الذي ترأس شخصيا المناظرة الوطنية الأولى، غداة استرجاع المغرب لاستقلاله.

فلقد عرف قطاع الصحة ببلادنا، منذ انعقاد المناظرة الأولى سنة 1959، تحقيق العديد من المنجزات الهامة في مختلف الجوانب. ونذكر من بينها على الخصوص، إقامة العديد من المؤسسات الاستشفائية العامة والمتخصصة المدنية والعسكرية، ومراكز القرب وتطوير ودعم الخدمات الصحية بالعالم القروي في إطار المخطط العملي الخاص به، وإطلاق برنامج الأمومة بدون مخاطر، والبرنامج الوطني للتمنيع وتوفير الأدوية والتخفيض من ثمنها مع تشجيع استعمال الأدوية الجنيسة، والاعتناء بصحة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي نفس السياق، تم إحداث نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام المساعدة الطبية «راميد»، القائم على مبادئ التضامن لفائدة السكان المعوزين، وإنجاز العديد من البنيات الاجتماعية، خاصة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي مجال التكوين، تم إحداث العديد من كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والمراكز الاستشفائية الجامعية، وكذلك مجموعة من معاهد تكوين الأطر المتخصصة في الميدان الصحي والتدبير الإداري لمرافق الصحة، مع الدعم التدريجي لطاقتها الاستيعابية.

وعلى مستوى التأطير القانوني، صدرت عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تتعلق أساسا بالتغطية الصحية وبالمنظومة الصحية وعرض العلاجات، تحدد مسؤوليات جميع المتدخلين في المجال الصحي كالدولة والجماعات الترابية والمؤسسات الصحية الخاصة وجمعيات المجتمع المدني. كما تحدد مفهوم الخريطة الصحية الوطنية والتصاميم الجهوية للعلاجات وكيفية إعدادها.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه الإنجازات على أهميتها، تبقى دون مستوى طموحنا في هذا المجال. ونغتتم مناسبة انعقاد هذه المناظرة، لنؤكد حرصنا الموصول على جعل النهوض بقطاع الصحة من الأوراش الحيوية الكبرى، إيمانا منا بأن حق الولوج للخدمات الصحية، الذي كرسه الدستور الجديد للمملكة، يعد دعامة أساسية لترسيخ المواطنة الكريمة، وتحقيق ما نتوخاه لبلدنا من تنمية بشرية شاملة ومستدامة.

إن التثام مناظرتكم اليوم، والذي يكرس وجهة اعتماد المقاربة التشاركية في جميع القضايا الحيوية للأمة، لا ينبغي أن يشكل مناسبة لتقييم المنجزات، بقدر ما يتعين اعتباره محطة أساسية للتخلي بروح المسؤولية والغيرة الوطنية، من أجل بلورة ميثاق وطني واقعي وقابل للتفعيل، يضع المواطن في صلب اهتمامات المنظومة الصحية، هدفه تحسين المنجزات، وتقويم الاختلالات، وإيجاد السبل الكفيلة بتجاوز الإكراهات، واستشراف الآفاق المستقبلية الواعدة، وذلك ضمن مقاربة شمولية وخلاقة، غايتها الأسمى توفير خدمات ذات جودة عالية لكافة المواطنين والمواطنات، وذلك بصفة ناجعة، عادلة ومنصفة.

وعلى الرغم من إدراكنا لحجم المعوقات المرتبطة أساساً بمحدودية الإمكانيات المتاحة، في ظل التزايد المطرد للانتظارات المشروعة للمواطنين والمواطنات، فإننا على يقين، أن النقاش الواسع والبناء الذي نتوخاه من مناظرتكم الهامة هاته، لكفيل بالمساهمة في تحقيق إجماع عريض، حول تحديد التحديات الكبرى، والأولويات الصحية الرئيسية، فضلاً عن إيجاد الإجابات الناجعة، لاسيما للإشكالات المتعلقة بتفعيل الحق الدستوري في العلاج والعناية، والتغطية الصحية، والأمن الصحي، واعتماد حكامه صحية جيدة، والنهوض بالصحة النفسية والعقلية وبالوضعية الصحية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وللمسنين، واستكشاف أمثل السبل لتوفير التمويلات الضرورية، وطنياً ودولياً، وتطوير النظام التعاضدي، والحد من الفوارق المجالية، من أجل الولوج العادل للعلاج. وبهذه المناسبة، نود على الخصوص، تأكيد حرصنا الشخصي على التفعيل الأمثل لنظام المساعدة الطبية، وتجاوزه لكافة المعوقات، وتطويره وتبسيط مساطره، ضماناً للاستفادة الواسعة للفئات المعوزة من مواطنينا.

كما يتعين خلال مناقشاتكم الهادفة، استحضار ضرورة إدماج البعد الصحي في مختلف السياسات العمومية، في إطار من النجاعة والالتقائية، وذلك ضمن مقاربة ترايبية جديدة، قوامها توطيد سياسة القرب، تندرج في صلب الإصلاح المؤسسي العميق للجهوية المتقدمة، التي نحن عازمون على تفعيلها في جميع مناطق المملكة، وفي مقدمتها أقاليمنا الجنوبية العزيزة.

ولنا اليقين بأنكم وعاون بكون الحجر الأساس في التفعيل الأمثل للميثاق الوطني الصحي المنشود، يظل هو الانخراط الفاعل والبناء لكافة المتدخلين، من أجل ترسيخ ثقة المواطنين في المنظومة الصحية، في إطار من التكامل والشراكة الممأسسة، وطنياً ودولياً، بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، الذي نود الإشادة بالجهود القيمة التي ما فتئ يبذلها، فضلاً عن ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية، في استحضار لتوجيهات منظمة الصحة العالمية الهادفة لضمان تغطية صحية شاملة.

حضرات السيدات والسادة،

من منطلق إيماننا بالدور المحوري للعنصر البشري في إنجاح الأوراش الإصلاحية، فإننا ندعوكم لإيلاء مسألة الموارد البشرية بهذا القطاع الحيوي ما تستحقه من عناية، على أساس ضمان جودة تكوينها، بهدف تأهيلها وملاءمتها مع التطور العلمي والتكنولوجي في مجال العلاج والوقاية، والتدبير والحكامة الصحية، وفق المعايير الدولية، علاوة على ضرورة توفير العدد الكافي منها في جميع التخصصات والمهن الصحية، استجابة للطلب المتزايد على الخدمات الصحية، وتشجيع البحث والابتكار في مجال الطب والصيدلة، والصناعة الوطنية للأدوية.

وإذ نتطلع، في ختام مناظرتكم، للتوصيات والخلاصات الوجيهة والبناءة التي ستمنح عنكم، فإننا نسأل الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالنجاح، ويسد خطاكم لما فيه خير مواطنينا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى مؤتمر مؤسسة قادة التشريع في الدولة بالولايات المتحدة الأمريكية
مراكش، 22 شعبان 1434 هـ الموافق فاتح يوليوز 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس المؤتمر،

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب للمشاركات والمشاركين في مؤتمر مؤسسة قادة التشريع في الدولة بالولايات المتحدة الأمريكية، مرحبين بكم بالمملكة المغربية وبمدينة مراكش، رمز الانفتاح وفضاء الحوار بين الحضارات.

ونود بهذه المناسبة، أن نعرب عن شكرنا الجزيل لجميع أعضاء المؤسسة الأفاضل، على اختيارهم المغرب، لاحتضان أشغال المنتدى عبر- الأطلسي، الأكبر من نوعه، الذي تنظمه مؤسستكم، والذي ينعقد، لأول مرة في تاريخها، ببلد إفريقي وعربي.

كما نود الإشادة بالدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة، بصفتها منظمة مستقلة وغير حزبية، تسعى إلى تأطير ومواكبة كبار المسؤولين في مهامهم التشريعية بالمجالس البرلمانية، في مختلف الولايات الأمريكية، خصوصا ما يتعلق برؤساء مجالس الشيوخ والنواب، وكذا بزعماء الأغلبية والمعارضة في كلا المجلسين، مهيين برلمانيي المملكة المغربية وكافة الممثلين المنتخبين للجهات والأقاليم المغربية، لتوطيد علاقات التعاون وتبادل التجارب مع مؤسساتكم الموقرة.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن أواصر الصداقة المغربية-الأمريكية ليست وليدة اليوم؛ بل هي ثمرة علاقات تاريخية متميزة وفريدة، تستمد جذورها من التاريخ العريق المشترك بين البلدين، والذي يرجع إلى بداية القرن الثامن عشر، عندما كان المغرب في طليعة الدول التي اعترفت باستقلال الدولة الأمريكية الفتية، سنة 1777.

وإنه لمن دواعي الاعتزاز، أن نستحضر في هذه المناسبة أهمية توقيع اتفاقية السلام والصداقة بين بلدينا سنة 1786، وكذا ما تنطوي عليه المراسلات التاريخية بين السلطان سيدي محمد بن عبد الله (محمد الرابع) والرئيس جورج واشنطن، والتي أسست لعلاقات جد وطيدة ومستمرة، تقوم على الصداقة والتعاون والاحترام المتبادل بين البلدين، معطية بذلك نموذجا للاستقرار والاستمرارية في العلاقات الدولية.

وفي سياق هذه العلاقات العريقة والمتجددة بشكل موصول، بادر كل من المغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى إرساء أسس جديدة في علاقتهما الممتازة، وذلك من خلال إقرار حوار استراتيجي في شتنبر 2012، مجسدين بذلك العزم الأكيد على توطيدها وتطويرها، وذلك طبقا لإرادتنا المشتركة مع فخامة الرئيس باراك أوباما.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا نشيد بأهمية ووجاهة اختياركم لموضوع «الديمقراطية المحلية والنموذج المغربي في محيطه الإقليمي» الذي وإن كان يندرج ضمن اهتمامات أعضاء وفدكم الرفيع المستوى، فإنه يتماشى في الوقت ذاته، مع ما أقدمت عليه المملكة المغربية من إصلاحات عميقة لتوطيد الممارسة الديمقراطية، وطنيا ومحليا.

وفي هذا الصدد، يندرج خيارنا، الذي لا رجعة فيه، لإرساء دعائم نموذج مغربي-مغربي في مجال الحكامة المحلية، قوامه الحرية والمواطنة، والمشاركة، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وتحرير الطاقات الخلاقة للقوى الحية للأمة. كل ذلك في إطار مغرب حديث، متشبث بوحدته الوطنية والترايبية، وبصيانة مقومات هويته الأصيلة، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية-الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية المتوسطية، كما ينص على ذلك الدستور الجديد للمملكة.

إننا لا نعتبر خيار الديمقراطية المحلية، مجرد إعلان نوايا فحسب، بل إنه أضحى، بعد تجربة لامركزية طويلة منذ الاستقلال، في الستينيات من القرن الماضي، واقعا دستوريا ملموسا، تجسده مبادئ الدستور الجديد، التي جعلت من الجهوية المتقدمة الأساس الذي يقوم عليه التنظيم الترابي للمملكة.

وبالرغم من الخصوصيات المرتبطة بالشكل الأحادي أو الفيدرالي لدولتيننا، فإن ما يجمع كلا النظامين، من حيث التسيير الحديث للتراب الوطني، هو الاعتماد على مبدأ اللامركزية، على مستوى مختلف الهيئات الترابية المحلية. كما أننا نتقاسم نفس المبادئ المؤسسة للديمقراطية المحلية، والتي كرسها الدستور المغربي الجديد، والمتمثلة في مبدأ التدبير الحر، والتعاون والتضامن، وتأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

إن الجهوية المتقدمة تقوم على ترسيخ الديمقراطية الترابية والتشاركية والمواطنة، وتوطيد العمق الثقافي والاجتماعي والتاريخي لمختلف مناطق بلادنا، والنهوض بخصوصياتها الجهوية والمحلية، وذلك في إطار المغرب الموحد للجهات، بما ينطوي عليه من إصلاح وتحديث لهياكل الدولة، وحكامة جيدة، قائمة على التوزيع الأمثل للاختصاصات بين المركز والجهات، في نطاق ديمقراطية القرب، التي تمكن كل جهة من استثمار طاقاتها والتعبير عن مميزاتها، والاضطلاع بدورها كرافعة حقيقية للتنمية. علاوة على جعلها تنهض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس بالتبعية للدولة، ولكن بالشراكة الحقيقية معها، وكذلك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بهدف تحقيق تنمية متوازنة والحد من الفوارق بين مختلف الجهات. وإننا لعازمون على التفعيل الكامل لهذه المبادئ، على أن تشمل الجهوية المتقدمة، كافة مناطق المملكة، وفي طليعتها أقاليم الصحراء المغربية.

ولا يفوتنا في هذا الصدد، أن نؤكد تمسكنا بالمسار الأممي لتسوية النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، على أساس مبادرتنا المقدامة للحكم الذاتي، في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية وحوزتها الترابية. إنها المبادرة التي أشاد المنتظم الدولي بجديتها ومصداقيتها، اعتبارا لجوهرها الديمقراطي، المرسخ لحقوق الإنسان، والضامن للتدبير الواسع من قبل أهلها وساكنتها لشؤونهم المحلية؛ فضلا عن بعدها الاستراتيجي، الهادف لتحقيق التنمية والاندماج المغاربي، في ظل نظام مغاربي جديد، وضمان الأمن والاستقرار بمنطقة الساحل والصحراء وشمال إفريقيا، وتحصينها من نزوعات البلقنة والتطرف والإرهاب، التي أصبحت تهدد كل بلدان المنطقة، بل غدت واقعا مريرا، يتعين التصدي له من لدن الجميع.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن البعد الاقتصادي يحظى في مؤتمركم هذا باهتمام خاص، ويعتبر حضور رؤساء عدة شركات كبرى دليلا ملموسا على ذلك. وإننا ندعوهم بمناسبة تواجدهم بين ظهرانينا، لاستكشاف الإمكانيات الواسعة للاستثمار بالمغرب، وإقامة شراكات فعلية مع نظرائهم من الفاعلين الاقتصاديين المغاربة.

وفي هذا الإطار، فقد شكل النهوض بالعلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية دائما إحدى أولوياتنا. وخير دليل على ذلك، اتفاق التبادل الحر، الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2006، وهو الاتفاق الوحيد من هذا النوع للولايات المتحدة الأمريكية مع بلد إفريقي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبرم المغرب ومؤسسة تحدي الألفية، سنة 2007، عقدا من أجل إنجاز برامج طموحة للحد من الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي. وإذ نسجل اليوم، بكل ارتياح، النتائج الإيجابية لهذا العقد الأول، فإننا نستبشر خيرا بالمجالات المفتوحة والآفاق المستقبلية للتعاون، في نطاق اتفاق ثان.

وإن هذين المثالين، والعديد من البرامج الأخرى للتعاون المثمر، لتجسد كلها الإرادة المشتركة التي تحدونا، وعزمنا الأكيد على تطوير هذه العلاقات وجعلها في مستوى العلاقات السياسية لبلدينا.

وإذا كان المؤتمر الاقتصادي المغربي الأمريكي الأول، المنعقد في شهر دجنبر المنصرم، قد شكل مناسبة لإعطاء دينامية جديدة للتعاون بين بلدينا، والوقوف على القطاعات الواعدة التي تحمل قيمة مضافة مهمة، فإننا نتطلع لأن تشكل الدورة الثانية لهذا المؤتمر، المزمع عقدها بالرباط في نونبر المقبل، مناسبة للنهوض بالتعاون بين المغرب ومختلف الولايات الأمريكية.

كما نأمل أن يشكل هذا اللقاء فرصة سانحة لعرض الآليات والوسائل التي من شأنها أن توطد بشكل أقوى التعاون في مجال التبادل الثقافي والأكاديمي، وتشجيع التوافق والتفاهم بين شعبينا، علاوة على إشاعة التسامح الديني والنهوض بالحوار بين الأديان والحضارات. وهي مبادئ تتقاسمها جميعا، ونعتبرها أساسية لتقارب وتفاهم شعوبنا. كما نلتزم التزاما راسخا بالدفاع عنها وحمايتها من مخاطر مختلف أنواع التطرف والتهميش والإقصاء.

وإذ نجدد لكم عبارات الترحيب، والدعاء لكم بالمقام الطيب في المملكة المغربية، فإننا نتمنى أن تكلل أعمال مؤتمركم بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين
الدار البيضاء، 21 رمضان 1434هـ الموافق 30 يوليوز 2013م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

إن احتفالك بذكرى عيد العرش المجيد، سيرا على تقاليدك العريقة، لا ينحصر مغزاه فقط في تجسيد ولاءك الدائم لخدمك الأول،
المؤمن على قيادتك، وصيانة وحدتك. إنه يؤكد أيضا، وبصورة متجددة، رسوخ البيعة المتبادلة بيني وبينك، للمضي بالمغرب في
طريق التقدم والازدهار، والتنمية والاستقرار. كما يجسد وفاءك لثوابت الأمة ومقدساتها.

لقد عملنا منذ اعتلائنا العرش، على إطلاق العديد من الأوراش الاقتصادية والاجتماعية، في موازاة مع الإصلاحات السياسية والمؤسسية،
في تجاوب مع تطلعاتك. وقد جعلنا كرامة المواطن المغربي وازدهاره، في صلب اهتمامنا. إنها مسيرة متواصلة، قوامها مبادرات جريئة،
وأعمال حازمة، ومقاربات تشاركية، مع الاستغلال الأنجع لكل الإمكانيات المتاحة.

وخلال هذه المسيرة، عملت كل الحكومات السابقة، وبتوجيهاتنا، على تكريس جهودها المشكورة، لبلورة رؤيتنا التنموية والإصلاحية.
وهكذا وجدت حكومتنا الحالية، بين يديها، في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إرثاً سليماً وإيجابياً، من العمل البناء، والمنجزات
الملموسة. ومن ثم لا يسعنا إلا أن نشجعها على المضي قدماً، بنفس الإرادة والعزم، لتحقيق المزيد من التقدم، وفق المسار القويم،
الذي نسهر عليه.

شعبي العزيز،

إن عزمنا الراسخ على تجسيد خيارنا، في استكمال المؤسسات الدستورية، ومقومات الحكامة الجيدة، في ظل دولة الحق والقانون، لا
يعادله إلا عملنا الدؤوب، في سبيل تحقيق مشروعنا، الذي قوامه النمو الاقتصادي المستمر، والتنمية المستدامة، والتضامن الاجتماعي.

وبذلك، حقق المغرب تقدماً كبيراً على مستوى البنيات الأساسية، حيث تم تزويد مختلف مدننا وقرانا بالماء الصالح للشرب والكهرباء، وغيرهما. كما تم تحقيق تطور ملموس، على مستوى التجهيزات الكبرى، كالموانئ والمطارات، وتعزيز الشبكة الطرقية، والتدبير الأمثل للموارد المائية، وإطلاق مشاريع تطوير النقل السككي، والنقل الحضري. كل ذلك غير من ملامح مختلف الأقاليم، وأعطى المغرب وجهاً جديداً، ووفر الظروف الملائمة لتطوير الاستراتيجيات المعتمدة في شتى القطاعات.

كما أن التنفيذ التدريجي للاستراتيجيات القطاعية، قد مكن بلادنا من إحراز تقدم ملموس، وزاد من جلب الاستثمار الأجنبي، على الرغم من وضعية اقتصادية ومالية عالمية صعبة.

وإذ نؤكد التزامنا بتشجيع الاستثمار، فإننا نجدد دعوتنا للحكومة، لإعطاء الأسبقية، لكل ما يُحفز على النمو، وتوفير فرص الشغل، في تكامل بين متطلبات الاستهلاك المحلي، وبين قابلية إنتاجنا للتصدير، بما يعنيه ذلك من انعكاسات إيجابية على ميزان الأداءات.

وفي نفس التوجه، انكب المغرب منذ سنوات، على تنمية مهن صناعية عالمية، في إطار مخطط «إقلاع». وقد أعطى، ولله الحمد، نتائج تشجعنا على الاستمرار في نفس النهج. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى توفير الظروف الملائمة لتنويع وتوسيع نسيجنا الصناعي، وذلك وفق سياسة إرادوية، تقوي الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويندرج في نفس التوجه، تمكين المغرب من إنتاج الطاقات المتجددة، الذي يجسد رؤيتنا للتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، كان تنفيذ برنامج الطاقة الشمسية، المتمثل في انطلاق أوراش بناء «مجمع النور بورزازات»، بموازاة الاستحقاقات المسجلة، في إطار الطاقة الريحية. فهذه الأوراش، علاوة عما لها من أهمية بيئية، ستجعلنا أقل تبعية للطاقات المستوردة. وهو ما يتطلب سياسة تكوين ناجعة، وتطوير الكفاءات الوطنية، مما سيساعد على تفعيل الميثاق الوطني للبيئة.

وبرغم الأزمة المالية العالمية، فإن القطاع السياحي في المغرب استطاع أن يحمي نفسه من تداعياتها السلبية، بفضل الجهود والمبادرات، التي سهرنا على تفعيلها، خلال السنوات الأخيرة. ومن شأن ذلك أن يحفز جميع الشركاء والفاعلين، في هذا القطاع، من أجل تحقيق رؤية 2020.

كما أن اعتماد استراتيجية فلاحية متقدمة، ينبع من إيماننا الراسخ، بأهمية هذا القطاع الحيوي. وإننا لنحمد الله، على ما أنعم به علينا هذه السنة، من أمطار الخير، وما نتج عنها من محاصيل وافرة.

لقد عمل برنامج «المغرب الأخضر» على تحديث القطاع الفلاحي، أخذاً بعين الاعتبار، الاهتمام الموصول بصغار الفلاحين، من أجل تحسين ظروفهم المعيشية.

وحرصاً منا على تجسيد رعايتنا لهذه الفئة، فإننا سنظل نخصها بالاستثناء الضريبي، الذي سينتهي العمل به في آخر السنة الجارية، بالنسبة للاستثمارات الفلاحية الكبرى، وسوف نحافظ بسريان هذا الاستثناء، على الفلاحة المتوسطة والصغرى.

كما ندعو الحكومة، إلى إحداث وكالة خاصة، تعمل على ملاءمة الاستراتيجية الفلاحية، مع محيط المجال الترابي لسكانتها، ولا سيما في المناطق الجبلية، التي تعرف تخلفاً في استغلال الأراضي، وذلك في تكامل تام مع برامج التهيئة المجالية.

وبنفس التوجه، عملنا على النهوض بقطاع الصيد البحري، من خلال مخطط «أليوتيس»، الذي حقق تقدماً ملموساً وواعداً، يتعين دعمه.

ويظل هدفنا الأساسي من النمو الاقتصادي هو تحقيق العدالة الاجتماعية، التي هي أساس التماسك الاجتماعي.

ومن هذا المنظور، يتعين اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ورشا متطورا باستمرار. إنه خارطة طريق، لرؤية تنموية، شاملة ومقدامة، لا تقتصر فقط، على الفئات الفقيرة والأسر المعوزة، وإنما تفتح على كل الأوراش التنموية، الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. مؤكداين ضرورة تقوية وتوسيع البرامج الحالية لهذه المبادرة، بآليات أخرى، تعطي الأولوية للمشاريع المدرة للدخل.

ونوه بهذه المناسبة، بالنتائج غير المسبوقة، للبرامج الوطنية المؤطرة في مجال مكافحة الأمية، ولا سيما التي أطلقناها بالمساجد، منذ سنة 2004. حيث سيبلغ عدد المستفيدين، هذه السنة، نحو مليون ونصف، وهو ما يعني تمكينهم من الانخراط في التنمية الشاملة بلبلادهم.

واعتبارا لما تقتضيه التنمية البشرية، من تكامل بين مقوماتها المادية والمعنوية، فإننا حريصون على إعطاء الثقافة ما تستحقه من عناية واهتمام، إيماننا منا بأنها قوام التلاحم بين أبناء الأمة، ومرآة هويتها وأصالتها.

ولما كان المغرب غنيا بهويته، المتعددة الروافد اللغوية والإثنية، ويملك رصيذاً ثقافيا وفنيا، جديراً بالإعجاب، فإنه يتعين على القطاع الثقافي أن يجسد هذا التنوع، ويشجع كل أصناف التعبير الإبداعي، سواء منها ما يلائم تراثنا العريق، أو الذوق العصري، بمختلف أنماطه وفنونه، في تكامل بين التقاليد الأصيلة، والإبداعات العصرية.

ولن يتم حفاظنا على هويتنا، وصيانتها من مخاطر الانغلاق والتحريف، إلا بالفهم السليم لديننا. ومن ثم ما فتئنا، منذ اعتلائنا العرش، حريصين، بصفقتنا أميراً للمؤمنين، وحامياً لحمى الملة والدين، على صيانة الهوية الإسلامية لشعبنا، باعتبارها تشكل نموذجا مغربيا متميزا في الممارسة للإسلام، عقيدة سمحة ووحدة مذهبية مالكية، قائمة على الوسطية والاعتدال. وتفعيلا لهذا التوجه، قمنا بإطلاق «استراتيجية» للنهوض بالشأن الديني، عززناها بخطة «ميثاق العلماء»، جاعلين في مقدمة أهدافها، توفير الأمن الروحي للمملكة، والحفاظ على الهوية الإسلامية المغربية.

شعبي العزيز،

ما فتئنا منذ تولينا أمانة قيادتك، نضع إصلاح القضاء، وتخليقه وعصرنته، وترسيخ استقلاله، في صلب اهتماماتنا، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم. وإنما أيضا لتوفير مناخ الثقة، كمحفز على التنمية والاستثمار.

وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح التوصل إلى ميثاق لإصلاح المنظومة القضائية. حيث توافرت له كل الظروف الملائمة. ومن ثم، فإنه يجب أن نتجند جميعا، من أجل إيصال هذا الإصلاح الهام، إلى محطاته النهائية. ومهما تكن أهمية هذا الإصلاح، وما عبأنا له من نصوص تنظيمية، وآليات فعالة، فسيظل «الضمير المسؤول» للفاعلين فيه، هو المحك الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته.

وإننا إذ نستحضر ما تم إنجازه في المسيرة التنموية والإصلاحية التي نقودها، نرى من الضروري أن نعبر عن اعتزازنا بما يتحلى به أفراد جاليتنا في الخارج، من روح المواطنة، والتعلق الدائم بوطنهم الأم. إذ برغم تأثير الأزمة المالية العالمية هذه السنة، على أوضاعهم المالية، فإنهم يتحملون مشاق الأسفار، ومنهم من يقطع المسافات الطويلة عبر أوروبا، لزيارة بلدهم، وصلة الرحم مع ذويهم. لذلك نشيد بوطنيتهم الصادقة، ونعبر عن ترحيبنا بهم، مشمولين بكامل عطفنا ورعايتنا.

شعبي العزيز،

لقد تم تحقيق المزيد من التعاطف الدولي مع قضيتنا الأولى، على أساس الإلمام بحيثيات وملابسات وحدتنا الترابية. الأمر الذي يتجلى في الدعم المتنامي لمبادراتنا الوجيهة، المتمثلة في الحكم الذاتي.

ومما نسجله في هذا الصدد، أن القرار الأخير لمجلس الأمن، قد أكد بصفة حازمة، المعايير التي لا محيد عنها، للتوصل إلى الحل السياسي، التوافقي والواقعي. كما يبرز هذا القرار، بصفة خاصة، البعد الإقليمي لهذا الخلاف، وكذا مسؤولية الجزائر، التي تعدُّ معنية به، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى القانوني الإنساني، المتعلق بالوضع المهيئة لمخيمات تندوف.

وعلا بنفس القرار، يتعين ألا يتم التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان، إلا من خلال الآليات الوطنية، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يحظى بالمصداقية الدولية، وبمبادرات سيادية قوية، تتفاعل إيجابياً مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة.

وفي مواجهة الموقف المتعنت للأطراف الأخرى، لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وكذا حملاتها التضليلية، سيعمل المغرب على مواصلة الدينامية، التي أطلقها على الصعيد الداخلي، والتي تسعى في المقام الأول إلى تحقيق المزيد من الحكامة الاقتصادية والاجتماعية الجيدة، من خلال النموذج التنموي الجهوي، الذي يسهر على إعداده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي نتطلع إلى تفعيله، بكل نجاعة والتزام.

كما تتضمن هذه الدينامية، في المقام الثاني، تعزيز الحكامة الترابية والمؤسسية، عبر الاستثمار الأمثل، للآفاق التي تتيحها الجهوية المتقدمة. أما في المقام الثالث، فستعنى هذه الدينامية بتحسين الحكامة السياسية الأمنية، لحماية الحريات الفردية والجماعية، للمواطنين وللممتلكات. في إطار مراعاة المقتضيات والضمانات التي يكفلها القانون. ويتطلب هذا المسار المنصف والوجيه، من حيث طبيعته وأبعاده، تعبئة كافة القوى الحية، ومواكبتها للجهود التي تبذلها السلطات العمومية، في هذا المجال.

شعبي العزيز،

ما فتىء المغرب منذ اعتلائنا العرش، يعرف على مستوى علاقاته الخارجية، تطوراً موصولاً وتقدماً ملحوظاً، في انسجام تام مع مختلف السياسات العمومية، التي ينفجها في الداخل.

وفي هذا السياق، لم نزل نعمل على نهج سياسة دولية متوازنة، متعددة الاتجاهات، حيث تمكنا من تقوية علاقاتنا مع شركائنا التقليديين بصورة ملموسة، ومن فتح آفاق جديدة وواعدة، مع الشركاء الجدد.

وفي هذا الإطار، ظل المغرب يتطلع إلى انبثاق نظام مغاربي جديد، يمكن دوله الخمس، من بناء مستقبل مشترك، تجسده على أرض الواقع آليات التكامل والاندماج، وحرية الانتقال للأشخاص والأموال والممتلكات، بعيداً عن افتعال المعيقات، وفرض الشروط، وذلك في تناغم مع التغييرات التي عرفتتها الساحة الإقليمية.

وإن المغرب لتحده نفس القناعة، فيما يخص العالم العربي حيث يسعى، بتوافق مع جميع دوله، إلى بلورة منهجية جديدة، للعمل العربي المشترك.

وفي هذا السياق، قررنا بمناسبة زيارتنا لبلدان مجلس التعاون الخليجي، إرساء قواعد شراكة استراتيجية بين المملكة، وهذه المجموعة الإقليمية، المنسجمة والواعدة، مسجلين بكل ارتياح، النتائج الإيجابية الأولى لهذه الشراكة.

ونود بهذه المناسبة، أن نوجه عبارات الشكر والامتنان، على قرار الدعم المالي للمغرب، من لدن إخواننا المبجلين : خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وكذا صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وخلفه، صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر. هذا الدعم المتمثل في تقديم هبة مليار دولار سنويا للمغرب، على مدى خمس سنوات، وعلى تفعيل هذا القرار.

ومن جهة أخرى، ما فتئنا نواصل جهودنا على رأس لجنة القدس، للدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، من أجل أن يعيش الشعب الفلسطيني الشقيق، ضمن دولة مستقلة داخل أراضيه، على أساس مبادرة السلام العربية.

كما نتابع دعماً والتزامنا، بالحفاظ على الهوية الحضارية والدينية، لمدينة القدس الشريف، ولاسيما من خلال لجنة القدس، والذراع الميداني لها، «وكالة بيت مال القدس». هذه الوكالة، التي تقوم بإنجاز العديد من المشاريع الملموسة. ومما لا شك فيه أن هذه الوكالة ستحقق أكثر ما يمكن من النفع العام، إذا ما تلقت الدعم المادي، من مختلف الدول الإسلامية، طبقاً للالتزامات المشتركة، التي تعهدت بها هذه الدول، عند إنشاء هذه الوكالة المتخصصة.

وقد واصل المغرب سياسته التضامنية، تجاه الدول الإفريقية الشقيقة، مكرساً بذلك قناعته العميقة، بخصال التعاون جنوب - جنوب. وفي هذا الصدد، قمنا بزيارات رسمية خلال هذه السنة، لثلاث دول إفريقية شقيقة، ساعين إلى توطيد الأواصر، التي تجمع المغرب بقراته. وقد كانت هذه الزيارات، مناسبة لوقوفنا على طلب هذه الدول، للاستثمارات والخبرة المغربية. ومن ثم، ندعو الفاعلين المغاربة، للتجاوب مع هذا الطلب، لتحقيق المزيد من الاندماج، والتقارب والتكامل، بين اقتصادياتنا.

كما واصلت المملكة استراتيجيتها الانفتاحية، والمبنية على التفاعل الإيجابي، مع شركائها الأوروبيين. ومن ثم، فإن المغرب حريص على تعزيز علاقاته الثنائية، مع المملكة الإسبانية، والجمهورية الفرنسية، بمناسبة الزيارات، التي قام بها كل من جلالة العاهل الإسباني، خوان كارلوس الأول، وفخامة الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند. كما تتواصل المساعي المشتركة، بهدف توطيد أكثر للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في إطار الوضع المتقدم، الذي يتميز به المغرب، وذلك من خلال فتح آفاق جديدة وواعدة، لهذا التعاون.

وقد امتد هذا الإشعاع الدبلوماسي إلى كل القارات الأخرى، والفاعلين الدوليين فيها، ساهرين على تقوية علاقاتنا معهم. وفي السياق ذاته، عمل المغرب على رفع صوت إفريقيا، والعالم العربي عالياً، في مجلس الأمن، بصفتة عضواً غير دائم فيه.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد باسم المغرب، عن تضامنه مع الشعب السوري الشقيق، الذي يعاني مآسي الصراع الدموي الرهيب والمدمر، مؤيدين لخياراته المصيرية، ووحدته الترابية. كما نقف إلى جانب جمهورية مالي الشقيقة، في الحفاظ على وحدتها الترابية، وخيارها الوطني، في صيانة هويتها من التطرف والنزوعات الإرهابية. وسنواصل عملنا وفق هذه التوجهات الدبلوماسية المغربية، المرتكزة على آليات التعاون المتجددة، المتأقلمة مع المتغيرات الدولية.

شعبي العزيز،

في هذا اليوم الوطني الأغر، الذي يصادف أيام رمضان الأبرك، نستحضر بكل إجلال وترحم، الأرواح الطاهرة، لرواد التحرير والاستقلال، وبناء صرح الدولة المغربية الحديثة، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملكين، محمد الخامس، والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وخلد في الصالحات ذكرهما وكافة شهداء التحرير والمقاومة، والوحدة الترابية، أجزل الله ثوابهم.

كما نشيد بالقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والإدارة الترابية والوقاية المدنية، على تفانيهم بقيادتنا، في الدفاع عن أمن الوطن واستقراره.

وسأظل، شعبي العزيز، كما تعهدني، أوصل قيادة مسيرتك الديمقراطية، والتنمية، في تفان وإخلاص، من أجل مغرب موحد وقوي، متقدم ومزدهر، داعياً العلي القدير، أن يوثق أواصر التلاحم بيني وبينك. هذا التلاحم الذي هو سلاحنا القوي، لرفع التحديات، وبلوغ أسمى الغايات. كما أدعوه سبحانه أن يتقبل صيامك وقيامك، ويسعدك في الحال والمآل.

«ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يرأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين
من المدارس العليا العسكرية وشبه العسكرية

الدار البيضاء، 21 رمضان 1434 هـ الموافق 31 يوليوز 2013 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط،

يطيب لنا أن نرأس، بصفتنا القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، حفل أداء القسم من لدن خريجي المعاهد العليا العسكرية والأمنية والترايبية لهذه السنة.

ونغتنم هذه المناسبة لنجدد إشاراتنا بما تتحلى به هذه القوات من كفاءة عالية وانضباط تام في القيام بواجبها الوطني بقيادة جلالتنا. وذلك في تعبئة دائمة ويقظة عالية في الدفاع عن وحدة الوطن وسيادته وأمنه واستقراره وإسهام فعال في العمليات الإنسانية داخل الوطن وخارجه.

وقد قررنا أن نطلق على فوج هذه السنة اسم «صاحبة السمو الملكي الأميرة للا أمينة» اعتبارا لما يرمز إليه اسمها الجليل -رحمها الله - من قيم التضحية والدفاع في سبيل الوطن، حيث ولدت بالمنفى الذي عاناه جدنا المقدس جلالة المغفور له محمد الخامس والأسرة الملكية يومئذ معه، في سبيل تحرير المغرب واستقلاله.

فكونوا -رعاكم الله - في مستوى هذا الرمز الشامخ، بما ينطوي عليه من قيم التضحية في سبيل مقدسات الوطن والتفاني في خدمته، في تلاحم بين العرش والشعب، وفي وفاء دائم لشعاركم الخالد: الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب
10 شوال 1434 هـ الموافق 20 غشت 2013م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

نخلد اليوم، بكل فخر واعتزاز، الذكرى الستين لثورة الملك والشعب المجيدة مستلهمين ما تجسده من قيم التضحية والتضامن الوطني،
لمواصلة مسارها المتجدد، في مختلف المجالات.

وإذا كانت فئات واسعة من شعبنا الوفي، لم تعاصر هذه الثورة ضد الاستعمار، فإنها ولله الحمد، تعيش ثورة جديدة بقيادتنا، في
مجالات التنمية البشرية، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والمواطنة الكريمة، بنفس روح الوطنية الصادقة، والتلاحم الوثيق بين
العرش والشعب.

وهي ثورة متواصلة، تتطلب التعبئة الجماعية، والانخراط القوي في أورشها التنموية، لرفع التحديات الحالية والمستقبلية، وتحقيق
التطلعات المشروعة لمواطنينا.

وإذا كان الله تعالى قد وهب لكل بلد نصيبه من الثروات والخيرات، فإنه سبحانه قد أنعم على بلادنا بثروة متجددة وهي مواردنا
البشرية، وفي طليعتها شبابنا الطموح، المتشبع بحب وطنه، والمعزز بتقاليده العريقة، والمتحلي بالتربية السليمة. وذلك نابع من
حرص المغاربة على حسن تعليم أبنائهم، وتربيتهم على مكارم الأخلاق، وعلى التعلق بالثوابت الوطنية العليا، في تكامل بين الدار
والمدرسة، وفي انفتاح على مستجدات العصر.

وإننا نعتبر أن المحبة التي يشمل بها الآباء أبناءهم، والقيام بمسؤولياتهم في مواكبتهم وتزويدهم بالقيم والمبادئ السامية، من أهم
عوامل الارتقاء الاجتماعي، والقاعدة الصلبة للنهوض بالتنمية الشاملة.

ومن منطلق حرصنا على جعل المواطن المغربي في صلب عملية التنمية والسياسات العمومية، فإننا نعمل على تمكين المدرسة من الوسائل الضرورية للقيام بدورها في التربية والتكوين.

وإن ما نسهر عليه شخصا من توفير البنيات التحتية الضرورية، بمختلف جهات ومناطق المملكة، من طرق وماء صالح للشرب وكهرباء، ومساكن للمعلمين ودور للطالبات والطلبة وغيرها، كلها تجهيزات أساسية مكملة لعمل قطاع التعليم، لتمكينه من النهوض بمهامه التربوية النبيلة.

وفي هذا الصدد، فقد حققت بلادنا منجزات هامة في مجال التربية والتكوين، يجسدها على الخصوص ارتفاع نسبة التمدرس، وخاصة لدى الفتيات وذلك بفضل الجهود الخيرة التي يبذلها رجال ونساء التعليم.

غير أن الطريق ما يزال شاقا وطويلا أمام هذا القطاع، للقيام بدوره كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يبقى السؤال الملح الذي يطرح نفسه: لماذا لا تستطيع فئات من شبابنا تحقيق تطلعاتها المشروعة على المستوى المهني والمادي والاجتماعي؟

إن قطاع التعليم يواجه عدة صعوبات ومشاكل، خاصة بسبب اعتماد بعض البرامج والمناهج التعليمية، التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، فضلا عن الاختلالات الناجمة عن تغيير لغة التدريس في المواد العلمية، من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي، إلى بعض اللغات الأجنبية، في التخصصات التقنية والتعليم العالي. وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب، على المستوى اللغوي، لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه.

غير أن ما يبعث على الارتياح، ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية في ميادين التكوين المهني والتقني والصناعة التقليدية. وهي مجالات توفر تكويننا متخصصا، سواء للحاصلين على شهادة البكالوريا أو الذين لم يحصلوا عليها، وذلك على مدى سنتين أو أربع سنوات، يخول لحاملي الشهادات فرصا أوفر للولوج المباشر والسريع للشغل، والاندماج في الحياة المهنية؛ وذلك مقارنة بخريجي بعض المسالك الجامعية، التي رغم الجهود المحمودة التي تبذلها أطرها، لا ينبغي أن تشكل مصنعا لتخريج العاطلين، لاسيما في بعض التخصصات المتجاوزة.

كما ينبغي تعزيز هذا التكوين بحسن استثمار الميزة التي يتحلى بها المواطن المغربي، وهي ميوله الطبيعي للانفتاح، وحبه للتعرف على الثقافات واللغات الأجنبية؛ وذلك من خلال تشجيعه على تعلمها وإتقانها، إلى جانب اللغات الرسمية التي ينص عليها الدستور لاستكمال تأهيله وصقل معارفه، وتمكينه من العمل في المهن الجديدة للمغرب، التي تعرف خصاضا كبيرا في اليد العاملة المؤهلة، كصناعة السيارات، ومراكز الاستقبال (centres d'appel) وتلك المرتبطة بصناعة الطائرات وغيرها.

وعلى غرار هذه المهن والخدمات، والمدارس والمعاهد العليا للتدبير والتسيير والهندسة، فإنه يتعين إيلاء المزيد من الدعم والتشجيع لقطاع التكوين المهني، ورد الاعتبار للحرف اليدوية والمهن التقنية، بمفهومها الشامل، والاعتزاز بممارستها وإتقانها، عملا بجوهر حديث جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام: «ما أكل أحد قط طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده» وكذا اعتبارا للمكانة المتميزة التي أصبحت تحتلها في سوق الشغل، كمصدر هام للرزق والعيش الكريم.

وهو ما جعل العديد من الأوروبيين، يتوافدون على المغرب للعمل في هذا القطاع الواعد، بل أصبحوا ينافسون اليد العاملة المغربية في هذه المهن.

شعبي العزيز،

إن الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين يقتضي إجراء وقفة موضوعية مع الذات، لتقييم المنجزات، وتحديد مكامن الضعف والاختلالات. وهنا يجدر التذكير بأهمية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي تم اعتماده في إطار مقارنة وطنية تشاركية واسعة.

كما أن الحكومات المتعاقبة عملت على تفعيل مقتضياته، وخاصة الحكومة السابقة، التي سخرت الإمكانيات والوسائل الضرورية للبرنامج الاستعجالي، حيث لم تبدأ في تنفيذه إلا في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة انتدابها.

غير أنه لم يتم العمل، مع كامل الأسف، على تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها في تفعيل هذا المخطط بل تم التراجع، دون إشراك أو تشاور مع الفاعلين المعنيين، عن مكونات أساسية منه، تهم على الخصوص تجديد المناهج التربوية، وبرنامج التعليم الأولي، وثانويات الامتياز.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، فقد كان على الحكومة الحالية استثمار التراكمات الإيجابية في قطاع التربية والتكوين، باعتباره ورشاً مصيرياً يمتد لعدة عقود.

ذلك أنه من غير المعقول أن تأتي أي حكومة جديدة بمخطط جديد، خلال كل خمس سنوات، متجاهلة البرامج السابقة علماً أنها لن تستطيع تنفيذ مخطتها بأكملها، نظراً لقصر مدة انتدابها.

لذا، فإنه لا ينبغي إقحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض، ولا أن يخضع تديره للمزيدات أو الصراعات السياسية؛ بل يجب وضعه في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، غايته تكوين وتأهيل الموارد البشرية، للاندماج في دينامية التنمية، وذلك من خلال اعتماد نظام تربوي ناجح.

شعبي العزيز،

إن الإقدام على هذا التشخيص لواقع التربية والتكوين ببلادنا، والذي قد يبدو قويا وقاسيا، ينبع بكل صدق ومسؤولية، من أعماق قلب أب يكن، كجميع الآباء، كل الحب لأبنائه.

ورغم أن خديمك لا يعيش بعض الصعوبات الاجتماعية أو المادية، التي تعيشها فئات منك، شعبي العزيز، فإننا نتقاسم جميعاً نفس الهواجس المرتبطة بتعليم أبنائنا، ونفس مشاكل المنظومة التربوية، ما داموا يتابعون نفس البرامج والمناهج التعليمية.

فالمهم في هذا المجال، ليس المال أو الجاه، ولا الانتماء الاجتماعي، وإنما هو الضمير الحي الذي يحرك كل واحد منا، وما يتحلى به من غيرة صادقة على وطنه ومصالحه العليا.

فخديمك الأول، عندما كان ولياً للعهد، درس وفق برامج ومناهج المدرسة العمومية المغربية، وبعد ذلك بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس. وإذا كانت للمدرسة المولوية الإمكانيات اللازمة لدعم هذه البرامج، فإن ذلك لا يتوفر، مع الأسف، لجميع المدارس العمومية. وكيفما كان الحال، فإن تلك البرامج قد أتاحت تكوين أجيال من الأطر الوطنية.

غير أن ما يحز في النفس أن الوضع الحالي للتعليم أصبح أكثر سوءاً، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أزيد من عشرين سنة. وهو ما دفع عددا كبيرا من الأسر، رغم دخلها المحدود، لتحمل التكاليف الباهظة، لتدريس أبنائها في المؤسسات التعليمية التابعة للبعثات الأجنبية أو في التعليم الخاص، لتفادي مشاكل التعليم العمومي، وتمكينهم من نظام تربوي ناجح. وفي هذا الصدد، نذكر بخطابنا للسنة الماضية بمناسبة ذكرى 20 غشت، والذي حددنا فيه التوجهات العامة لإصلاح المنظومة التعليمية، ودعونا لتفعيل المقتضيات الدستورية بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. لذا، ندعو الحكومة للإسراع بإقرار النصوص القانونية المتعلقة بالمجلس الجديد. وفي انتظار ذلك، فقد قررنا تفعيل المجلس الأعلى للتعليم في صيغته الحالية، عملاً بالأحكام الانتقالية التي ينص عليها الدستور، وذلك لتقييم منجزات عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والانكباب على هذا الورش الوطني الكبير. وإن مصارحتي لك، شعبي العزيز، في هذا الشأن، منبثقة من الأمانة العليا التي أتحمّلها في قيادتك؛ ذلك أن خديمك الأول، لا ينتمي لأي حزب ولا يشارك في أي انتخاب. والحزب الوحيد الذي أنتمي إليه، بكل اعتزاز، ولله الحمد، هو المغرب. كما أن المغاربة كلهم عندي سواسية دون تمييز، رغم اختلاف أوضاعهم وانتماءاتهم؛ إذ لا فرق بين رئيس بنك وعاطل، وربان طائرة وفلاح ووزير. فكلهم مواطنون، لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات. لذا، لا بد من اعتماد النقاش الواسع والبناء، في جميع القضايا الكبرى للأمة، لتحقيق ما يطلبه المغاربة من نتائج ملموسة، بدل الجدل العقيم والمقيت، الذي لا فائدة منه، سوى تصفية الحسابات الضيقة، والسب والقذف والمس بالأشخاص، الذي لا يساهم في حل المشاكل، وإنما يزيد في تعقيدها.

شعبي العزيز،

إن الاحتفال بذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة، وبعيد ميلادنا مع أفراد أسرتنا الكبيرة، التي هي شعبنا الوفي، يشكل لحظة قوية للتعبير عن مشاعر التقدير والإكبار للأرواح الطاهرة لشهداء الوحدة والحرية والاستقلال، وفي طليعتهم جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.

كما تعد مناسبة سانحة لاستلهام روح الوفاء والعطاء المستمر، لمواصلة حمل مشعل الثورة المتجددة للملك والشعب، من أجل استكمال بناء مغرب الوحدة والتقدم، والتنمية الشاملة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في ندوة سفراء جلالته
الرباط، 22 شوال 1434هـ الموافق 30 غشت 2013م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب السعادة،

سفراء جلالتنا الأوفياء،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في افتتاح هذه الندوة الهامة لسفراء جلالتنا، باعتبارها إطارا مناسبا لتقديم نظرة فاحصة حول الدبلوماسية المغربية من خلال ما حققته من مكاسب، وما تتوافر عليه من قدرات، وما يتعين عليها رفعه من تحديات.

كما تشكل هذه المناسبة، فرصة سانحة للتشاور والتنسيق فيما بينكم من أجل تحديد الخطوات والمبادرات التي ستحكم، وفقا لتوجهاتنا السامية، سير الدبلوماسية المغربية خلال السنوات المقبلة، وذلك بغية تقوية الأداء الدبلوماسي الوطني، حتى يعزز مكانة المملكة بوصفها عضوا فاعلا ومسؤولا داخل المجتمع الدولي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد قمنا منذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين ببلورة رؤية دبلوماسية شاملة ومتناسقة، تكرس الهوية الحضارية العريقة للمغرب، وتستغل موقعه الجيو-ستراتيجي المتميز، وتتجاوب مع ثوابته الراسخة، وتتكيف باحترافية وفعالية مع محيط دولي معقد، يعرف متغيرات متسارعة، ويعيش على إيقاع أحداث ووقائع متنوعة.

إن الجيو-سياسة العالمية تعيش اليوم بين تداعيات النظام الدولي المنبثق عن الحرب العالمية الثانية، وبين انبثاق نظام دولي جديد لم يستطع بعد فرض نفسه.

فبينما برزت خلال السنوات الأخيرة، قضايا شاملة تهم كل الدول والشعوب، وظهرت قوى دولية جديدة وناشئة وفاعلون جدد، كالمنظمات غير الحكومية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، وتوعدت بشكل غير مسبوق المراكز العالمية لصنع القرار والتأثير، وكذا المجموعات الدولية المختصة في التقنين والتنسيق؛ تكاثرت التحديات بسبب توالي الأزمات الحادة والشاملة وتكرارها والتزامن في اندلاعها، مؤثرة بذلك على مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد والمال والبيئة والأمن الغذائي، مما كان له أثر عميق وسلبي على الوضع العالمي.

وفي سياق هذه التغيرات العميقة والتحولت الكبيرة والأزمات الشديدة على المستوى الدولي والجهوي، عملت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وفق توجيهاتنا السامية، على التعريف ببلادنا وإنجازاتها الهامة في فضاءات الانتماء والجوار والشراكة سواء على المستوى الثنائي أو الجهوي أو متعدد الأطراف، وكذا بالإمكانيات الموضوعية والفرص الحقيقية للتعاون مع المغرب، باعتباره ولله الحمد بلداً آمناً ومستقراً وقوياً بمؤسساته المتطورة، مغرباً متميزاً بالتناسق والتكامل بين ما يتم إنجازه وطنياً وما يقوم به دولياً، مغرباً منفتحاً على الآخرين وعلى التعاون مع كل الشركاء على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، مغرباً عقد العزم مبكراً على الالتزام باختياراته الكبرى المبنية على تعزيز دولة القانون والتشبيث، الذي لا رجعة فيه، بمبادئ التعددية السياسية والتشاركية البناءة في انسجام مع تقاليده وقيمه المتجذرة، مغرباً يدعو للسلم والسلام واحترام الشرعية الدولية في انفتاح على العصر والتزام بالمبادئ والمثل الكونية متمسكاً بقيم التحاور والتشاور والإقناع، وأخيراً، مغرباً متضامناً بكيفية ملموسة مع الشعوب الشقيقة والدول الصديقة في نطاق تعاون جنوب-جنوب مملوس وعبر انتهاج دبلوماسية التنمية البشرية والمشاركة الفاعلة في عمليات حفظ السلام تحت لواء الأمم المتحدة.

حضرات السيدات والسادة،

يستند عمل الدبلوماسية الوطنية إلى كل هذه المحددات التي يكرسها دستور المملكة وإلى توجيهاتنا السامية التي ما فتئنا نقدمها إلى حكوماتنا المتعاقبة لتأطير عملها.

ويتعلق الأمر في المقام الأول، بالتعبئة المستمرة من أجل الدفاع عن وحدة المغرب الترابية شمالاً وجنوباً والاستثمار الأمثل للتطورات الإيجابية التي شهدتها قضية الصحراء المغربية خاصة بعد أخذ بلادنا لزام المبادرة وتعاطيها بشكل أكثر فعالية مع هذه القضية المصرية بفضل مبادرتنا المقدّمة لمنح حكم ذاتي لأقاليمنا الجنوبية، وهي المبادرة التي حظيت بدعم دولي متواصل ومنتام.

وفي هذا الصدد، استطاع المغرب في السنين الأخيرة بحكم عدالة قضيته ووجاهة موقفه، كشف زيف الأطروحة الانفصالية حيث توالى سحب الاعتراف بالجمهورية المزعومة من قبل العديد من الدول.

وإذ نشدد على أهمية الاستمرار في نفس النهج، فإنه يتعين التصدي بكل حزم للمناورات والمحاولات اليائسة القائمة على الافتراء والتضليل والتي ما فتئ يشنها خصوم وحدتنا الوطنية والترابية حيث يجب على سفراء جلالتنا بالخصوص، خوض هاته المعركة في كل وقت وحين بيقظة خاصة وعمل مستمر على جميع الأصعدة لدى المسؤولين في بلدان اعتمادهم.

كما يتعين على الدبلوماسية المغربية، العمل بنفس الروح من أجل إبراز المقومات الوطنية الأساسية واستثمارها بمهارة من خلال تموقع منسجم وفعال يتماشى مع قيم المغرب ومصالحه العليا ومع التوجهات الجوهرية للعلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو دبلوماسيتنا إلى تقوية العمل من أجل الترويج للنموذج المغربي القوي والغني بفضل الإصلاحات العميقة التي أقدمنا عليها، وكذا الأوراش التنموية الكبرى التي تقودها في جميع المجالات سواء للنهوض بالتنمية البشرية أو في مجال السياحة

والتنمية المستدامة والطاقات المتجددة وغيرها، فضلا عن الرصيد التاريخي للمغرب كبلد للانفتاح والتسامح وفضاء لتعايش وتفاعل الحضارات والثقافات.

ومن هنا فإن التعريف بالنموذج المغربي ليس مجرد شعار فحسب وإنما هو هدف استراتيجي سيمكن بلوغه من تحقيق كل فرص التعاون الممكنة في جميع الميادين.

ولبلوغ ذلك الهدف، يجب على حكومتنا إعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية مقدامة قادرة على تعبئة الطاقات بغية تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد وكسب مواقع جديدة وتنمية المبادلات الخارجية.

كما ندعوها للتنسيق والتشاور مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص للتعريف بالمؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها بلادنا، وخاصة في القطاعات الإنتاجية الواعدة، بهدف المساهمة في تنميتها ولإرساء تعاون مؤسسي بين القطاعات الوزارية التي لها نشاط دولي في المجال الاقتصادي. وإنما نعتبر سفراءنا بمثابة جنود يجب أن يسخروا كل جهودهم لخدمة القضايا الاقتصادية لبلادهم.

أما بخصوص الدبلوماسية الثقافية، فينبغي إعطاؤها ما تستحقه من دعم وتشجيع وخاصة من خلال إقامة دور المغرب والمراكز والمصالح الثقافية بالخارج وتكثيف الأنشطة الفنية وتنظيم المعارض للتعريف بالرصيد الحضاري والثقافي العريق للمغرب وتعزيز إشعاعه دوليا والتعريف بهويته الموحدة الأصيلة والغنية بتعدد روافدها.

وإدراكا منا لمحدودية الإمكانيات المتاحة، فإننا ندعو إلى اعتماد مختلف أنواع التعاون والشراكة مع جميع الفاعلين المعنيين لتحقيق ما نتوخاه من نتائج في هذا الشأن.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان العالم اليوم يشهد نموا متزايدا للتجمعات والتكتلات السياسية والاقتصادية والثقافية، فإن بناء المغرب الكبير يعرف جمودا مؤسفا على الرغم من توافر شروطه، وذلك في تعارض مع دينامية العصر ومع التطورات المشروعة للشعوب المغاربية الشقيقة.

ومن منطلق إيماننا بحتمية المصير المشترك لدولنا المغاربية الخمس، فإننا ما فتئنا نوجه دبلوماسيتنا لمضاعفة الجهود لتجسيد التزام المغرب ببناء الاتحاد المغاربي باعتباره خيارا استراتيجيا منصوصا عليه دستوريا. كما سنواصل العمل بصدق وحسن نية من أجل انبثاق نظام مغاربي جديد يسمو على كل مصادر الخلاف.

وفي انتظار رفع كل المعوقات الموضوعية التي تقف أمام هذا البناء الاندماجي المنشود، فإننا ندعو دبلوماسيتنا إلى تعزيز علاقات بلادنا مع باقي البلدان المغاربية الشقيقة.

ومن منطلق الوفاء لانتمائنا الإفريقي، وبالنظر لروابط بلادنا الروحية ومصالحها الاستراتيجية، حرصنا على تقوية علاقاتنا مع دول جنوب الصحراء ووضعها في صلب أجندة الدبلوماسية المغربية، وذلك ما جسدهنا من خلال الزيارات التي قمنا بها منذ سنة 2000، لعدد من الدول الإفريقية الشقيقة هدفنا تكريس قيم التضامن والإخاء والاعتماد على القدرات الذاتية الهائلة لقارتنا.

واعتبارا لإشعاع المغرب وللمكانة المرموقة التي يحظى بها، فإننا ندعو دبلوماسيتنا إلى المواكبة الدؤوبة لهذا التوجه عبر تطوير علاقاتنا الثنائية مع دول جنوب الصحراء، أو عبر المساهمة الفعالة ضمن تجمع دول الساحل والصحراء «سين صاد»، ولا سيما في تحديد مهامه الجديدة أو عبر تقوية علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية الإفريقية وخاصة منظمات إفريقيا الغربية والوسطى.

كما ندعو حكومتنا إلى تفعيل أنشطة مؤتمر الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي كمنظمة جهوية، حرصنا على احتضان عاصمتنا لمقرها وتمكينها من القيام بدورها كاملا باعتبارها أداة لخدمة علاقاتنا مع أشقائنا الأفارقة.

وفي هذا السياق، يتعين على دبلوماسيتنا الاستثمار الأفضل لكل الآليات المتاحة في هذا الشأن، ونخص بالذكر الوكالة المغربية للتعاون الدولي التي يتعين عليها متابعة العمل بكل فعالية ودون كلل من أجل مواكبة جهودنا من أجل تعزيز علاقاتنا مع إخواننا في القارة.

وعلى الصعيد العربي، فإننا نتابع، بانشغال كبير وقلق عميق، الأوضاع الصعبة التي تعيشها بعض الدول العربية الشقيقة بدرجات متفاوتة وحسب خصوصيات ورهانات مختلفة، حيث تشهد تغيرات سياسية ومؤسسية. لكن، يحدونا الأمل في أن تتمكن هاته الدول من تجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخها من خلال الحوار البناء والمصالحة الوطنية في إطار الوحدة الترابية والتطلعات المشروعة للشعوب المعنية.

كما يواصل المغرب دوره المعهود في إرساء مقومات نظام عربي متضامن ومندمج، ملتزما بدعم القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومن جهة أخرى، فإننا نولي أهمية بالغة لتطوير علاقات متميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، الذي تجمعننا بقيادة دوله وشائج الأخوة الراسخة والتقدير المتبادل والتفاهم الموصول، ونحرص سويا معهم على تعزيز الشراكة الاستراتيجية النموذجية التي تم إرساؤها في 2011.

وفي نفس السياق، ندعو لمضاعفة الجهود لتنويع وتقوية علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي وكافة دوله الأعضاء، عبر التفعيل الميداني للوضع المتقدم الذي تحظى به المملكة منذ 2008 معتزين بما يجمعنا بدوله من علاقات الصداقة المتينة والتعاون المثمر.

وفي نفس السياق، يتعين على الدبلوماسية المغربية مواصلة العمل من أجل ترسيخ علاقات المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة بالقارات والمجالات الجغرافية الأخرى في سياق سياسة إرادية لتنويع وتوسيع تعاوننا الدولي. ويتعلق الأمر بتلك التي تتوفر على إمكانات اقتصادية قوية وحضور سياسي فاعل، والتي حرصنا على إبرام شراكات استراتيجية معها. وفي هذا السياق، وبقدر اعتزازنا بروابط الصداقة التاريخية والتعاون المثمر التي تجمع المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية، فإننا حريصون على زيادة توطيد الشراكة الاستراتيجية القائمة بين بلدينا لما فيه خدمة مصالحنا المشتركة ونصرة القضايا العادلة عبر العالم. كما يتعلق الأمر بعدد من البلدان النامية التي تمكنا من فتح صفحات جديدة معها كدول منطقة الكاريبي والأفيانوس.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب بوصفه أمة عريقة يتوفر على تقاليد دبلوماسية عتيدة تعود لعقود من الزمن وتخضع لمحددات واضحة وضوابط معروفة. فإذا كانت الدبلوماسية المغربية بفضل كفاءة وتفاني أطرها المتعاقبة، نساء ورجالا وجهودهم الحثيثة، قد حققت إنجازات هامة، فإنه

ينبغي، كما أكدنا على ذلك في مناسبات عدة، تطوير دبلوماسية برلمانية ومدنية ومحلية فاعلة ولاسيما في ظل المكانة الدستورية التي أصبح يتبوؤها البرلمان والمجتمع المدني والجماعات الترابية.

وفي عالم تشكل فيه البرلمانات والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والفاعلون الأكاديميون والثقافيون مراكز نفوذ وتأثير ذات وزن هام، فإن الجهود الرسمية لم تعد كافية وحدها. لذلك نحث سفراءنا على مضاعفة الجهود والانفتاح على هؤلاء الفاعلين الجدد في الساحة الخارجية وتشجيع الاتصالات بينهم وبين نظرائهم في المغرب.

وفي نفس السياق، ولتمكين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون من التحليل والأدوات المفاهيمية اللازمة من أجل استيعاب التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم واستباقها بشكل أفضل، فإننا ندعوها للاستفادة مما يتوافر لدى المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية من خبرات وكفاءات بما يخدم المصالح الوطنية.

كما نهيب بهذا المعهد، بالتعاون معها وتكريس جهوده للمجال الدبلوماسي ولمختلف القضايا المرتبطة بالعلاقات الخارجية للمغرب في مختلف المجالات السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية.

وتجسيدا لرعايتنا الدائمة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، يجب مواصلة الجهود الحميدة التي بذلت، من قبل، من أجل حماية حقوقها والدفاع عن مكتسباتها الاجتماعية والقانونية وتحسين جودة الخدمات المقدمة لها، لتكون في مستوى تلك التي توفرها لهم دول الإقامة، لا من حيث الكفاءة ولا من حيث الشفافية.

غير أن تحقيق كل هذه الأهداف والقيام بمختلف المهام الدبلوماسية الوطنية على الوجه الأمثل، رهين بإيلاء العنصر البشري التأهيل الملائم، وبترشيد محكم للموارد المادية، واتباع منهجية عمل وإجراءات مضبوطة.

وإذ نوهه بالنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في هذه المجالات خلال العقد الأخير، كتعديل النظام الأساسي لموظفي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووضع نظام هيكلي جديد لها والعمل على إرساء تكوين مستمر للأطر وإنشاء الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية سنة 2011، أو تلك التي ترمي إلى تعزيز دور المرأة الدبلوماسية، وتوسيع شبكة البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية بالخارج والتعميم الموسع والمحكم لتكنولوجيات الإعلام الحديثة ووسائل الاتصال، فإننا ندعو إلى مواصلة تلك الجهود الحميدة والسعي إلى تحفيز دبلوماسيينا وتعزيز ثقتهم في حقوقهم وتوسيع إدراكهم لواجباتهم وكذا ابتكار السبل والوسائل الكفيلة بالاستثمار الأمثل لهذه المنجزات وتعزيزها بمكتسبات إضافية.

سفراءنا الأوفياء،

إن التجربة والخبرة اللتين راكمتهما دبلوماسيتنا، تفتحان أمامها باستمرار آفاق التأهيل والإبداع في وفاء لانتماء المغرب وأصالتها، وذلك من أجل الارتقاء بها إلى دبلوماسية نشطة واستباقية لديها أهداف محددة وفهم دقيق لمحيطها وتعتمد مقاربة خلاقة في عملها.

وإذ نتمنى كامل التوفيق لندوتكم التي نحيطها برعايتنا السامية تأكيداً للاهتمام الذي نوليها للدبلوماسية والدبلوماسيين، فإننا ندعوكم جميعاً لتضافر الجهود وتسخير أفكاركم ومساعدكم الفردية والجماعية للارتقاء بالدبلوماسية المغربية لتصل، ليس فقط إلى أعلى مراتب الاحترافية، بل لتحقيق التميز على المستوى العالمي؛ متسلحين من أجل ذلك بالإرادة القوية وبحب الوطن وبالتعبئة الدائمة والحازمة والمتواصلة.

فكونوا رعاكم الله في مستوى المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقكم والمهام النبيلة الموكولة إليكم، بما يتطلبه الأمر من سرعة وفعالية ومن قرب من دوائر القرار والقوى الحية والمؤثرة ببلدان اعتمادكم، ومن تفعيل لشبكات الصداقة والتضامن التي ما فتئنا نعمل على نسجها عبر العالم.

وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل تنصيب الرئيس المالي الجديد
باماكو، 12 ذو القعدة 1434 هـ الموافق 19 شتنبر 2013م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة السيد إبراهيم بوبكار كيتا رئيس جمهورية مالي،
أصحاب الفخامة السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،
السيدات والسادة رؤساء وممثلي مؤسسات جمهورية مالي،
أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن حضوري معكم، في هذا اليوم الحافل بالدلالات، هو خير تعبير عن مشاعر الصداقة التي يكنها الشعب المغربي لشعب مالي،
ودليل على تشبته بالعلاقات المتميزة التي تربطهما.

ويطيب لي في هذه اللحظة التاريخية، أن أجدد التعبير لكم، فخامة الرئيس إبراهيم بوبكار كيتا، عن أحر تهاني بمناسبة انتخابكم
لرئاسة بلادكم، وعن أصدق متمنياتكم بالتوفيق في مساعيكم الرامية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب المالي لتوطيد دعائم
السلم والوئام والتقدم.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بعبارات التقدير للرئيس بالنيابة، السيد ديونكوندا تراوري، لما تحلى به من حكمة، خلال تدبير
المرحلة الانتقالية الدقيقة التي عاشتها البلاد.

كما أود الإشادة بالجهود التي بذلها رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتشاد ووقوفهم إلى جانب دولة
مالي الشقيقة، من أجل تجاوز الفترة العصيبة التي مرت منها.

وفي نفس السياق، أجدد عبارات الشكر لرئيس الجمهورية الفرنسية، السيد فرانسوا هولاند، على الدعم الصريح والحاسم الذي قدمه
بلده الصديق، ولدنامية وشجاعة دبلوماسيته في سبيل تحقيق السلم والاستقرار في مالي.

السيد الرئيس،

رغم كل الصعوبات التي قيل إنه لا يمكن تجاوزها، فقد نجحت دولة مالي في تنظيم انتخابات رئاسية شفافة وذات مصداقية، في إطار ممارسة سيادتها، وفي ظل استقرارها ووحدتها.

فهذا النجاح يعد، دون شك، خير رد على ما تعرفه العديد من مناطق عبر العالم، من ضياع وضلال، بسبب جماعات التعصب والتطرف بمختلف أنواعها.

وإننا بقدر ما نهني أنفسنا جميعا على هذا الانتصار الجماعي، على قوى الظلمة والانفصال في مالي، فإننا ندرك أيضا حجم التحديات التي تنتظر هذا البلد، خلال مرحلة المصالحة الوطنية وإعادة البناء، التي هو مقبل عليها :

- مصالحة هادئة بين جميع أبناء مالي، ومنفتحة على كل الحساسيات. ويعد إحداث «وزارة مكلفة بالمصالحة الوطنية وتنمية مناطق الشمال» من بوادر التعبئة في سبيل هذه المصالحة.

- إعادة بناء مستديمة، من خلال توطيد المؤسسات السياسية والتمثيلية والأمنية، وتأهيل البنيات التحتية الكفيلة بتحقيق التقدم، وأخيرا إعادة هيكلة الحقل الديني.

وهو ما يجب القيام به، في احترام تام لسيادة مالي الكاملة وللأختيار الحر لأبنائه.

السيد الرئيس،

إن الحضور القوي لأصدقاء مالي اليوم في باماكو، لخير دليل على التزامهم المشترك بالاستمرار في دعمهم الوفي لكم في مهمتكم الدقيقة والمثيرة في نفس الوقت.

و من هنا، فإن المجتمع الدولي سيظل واقفا إلى جانبكم من أجل تحقيق حكمة سياسية وترابية جديدة تتلاءم مع الخصوصيات الجغرافية والاقتصادية والثقافية لبلدكم.

السيد الرئيس،

إن التفرد الثقافي الذي يتميز به مالي كان دائما وما يزال يشكل أحد المكونات الأساسية للتراث الإسلامي وللهوية الإفريقية. لذا، فإن أي مبادرة دولية يتم التنسيق بشأنها دون إيلاء البعد الثقافي والعقائدي الأهمية التي يستحقها، سيكون مصيرها الفشل. فالشراكة التي تعترم المملكة المغربية عرضها، من أجل إعادة بناء مالي، ماديا ومعنويا، تندرج تماما ضمن هذا التوجه.

ذلك أن ترميم مخلفات التخريب المادي، ومعالجة الجروح المعنوية، يتطلب إعادة بناء الأضرحة وإصلاح وترميم المخطوطات وحفظها وإنعاش الحياة الاجتماعية والثقافية.

إن الإسلام في المغرب وفي مالي واحد، ممارسة وتقاليدا. إنه إسلام متشعب بنفس القيم المبنية على الوسطية والاعتدال، وبنفس تعاليم التسامح والانفتاح على الآخر. كما أنه يظل عماد الوشائج الروحية التي تجمع على الدوام بين بلدينا.

وانطلاقا من هذا الرباط العقائدي المشترك، ووعيا منا بالرهانات المرتبطة بحمايته من كل الانحرافات، يطيب لي أن أعبر عن ترحيبي بالاتفاق الذي سيتم توقيعه والمتعلق بتكوين 500 إمام مالي في المغرب خلال السنوات المقبلة.

وسيخصص هذا التكوين، الذي يمتد على مدى سنتين، بالأساس، لدراسة المذهب المالكي والتعاليم الفقهية والأخلاقية التي تنبذ كل أنواع الغلو والتكفير.

السيد الرئيس،

إن المغرب، المتشبث بالتعاون جنوب-جنوب، لن يدخر أي جهد لمواكبة ودعم مالي، البلد الجار الشقيق، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تعتبرونها ذات أسبقية.

ومن ثم، سيقدم المغرب الدعم اللازم لبرامج بلدكم في مجال التنمية البشرية، خاصة في ما يتعلق بتكوين الأطر والبنيات التحتية الأساسية والصحية.

وفي هذا الإطار، بادرت المملكة المغربية، خلال الأيام القليلة الماضية، لإقامة مستشفى عسكري ميداني متعدد التخصصات بباهاكو. كما تم تعزيز ذلك بتقديم مساعدة طبية وإنسانية مستعجلة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون القائم بيننا سيحفز رجال الأعمال على تعزيز انخراطهم في تطوير المبادلات والاستثمارات بين بلدينا، بما يترتب على هذه الدينامية من توفير فرص التشغيل ومن انتقال للكفاءات ولرؤوس الأموال.

السيد الرئيس،

إن كل البلدان الإفريقية الشقيقة يجب أن تلعب دورا جوهريا في عملية إعادة البناء الهامة التي أنتم مقبلون عليها. وأمام كل الرهانات المطروحة، فإن بعض الدول والأطراف، مع كامل الأسف، لا تعمل إلا على الهدم والتخريب، في الوقت الذي تختار فيه دول أخرى نهج البناء وإعادة الإعمار.

أما المغرب، ووفاء منه لتقاليد العريقة والمشهود بها في مجال التعاون مع الدول الشقيقة جنوب الصحراء، فإنه سيتحمل، بكل فعالية وعزم، نصيبه من هذه المسؤولية التاريخية.

لذا، ما فتئت أولى اهتماما خاصا لهذا المحور الرئيسي في العلاقات الخارجية للمغرب، حريصا شخصيا على تعزيزه.

وإن المغرب، العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، لا يحظى بمقعد في الاتحاد الإفريقي. غير أنه ما فتئ، منذ ذلك الوقت، وأكثر من أي وقت مضى، يقوم، بكل حرية، بإطلاق العديد من المبادرات الملموسة وإنجاز مجموعة من المشاريع الناجحة، بمزيد من النجاعة.

وإن المغرب لعاقده العزم على تعزيز النتائج الهامة التي تم تحقيقها، من خلال مواصلة جهوده التضامنية الحثيثة مع هذه البلدان الشقيقة.

السيد الرئيس،

إن حلم مالي كبلد ينعم بالسلم قد أصبح اليوم حقيقة. وفي هذه الصفحة الجديدة التي تكتب من تاريخ مالي، فإن المغرب سيظل الشريك الملتزم والوفى لبلدكم.

أشكركم على حسن إصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الحجاج المغاربة المتوجهين إلى الديار المقدسة
مطار الرباط - سلا، 14 ذو القعدة 1434 هـ الموافق 21 شتنبر 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حجاجنا الميامين، أمنكم الله ورعاكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
وبعد،

فتوجه إليكم بهذه الرسالة السامية، جريا على السنة الحميدة، في مخاطبة الفوج الأول من الحجاج المغاربة في كل سنة، المقبلين على السفر إلى الديار المقدسة في حفظ الله ورعايته، بعد أن يسر الله لكم أسباب القيام بأداء فريضة العمر، ألا وهي الحج إلى بيت الله الحرام. وذلك تجسيدا لعنايتنا السامية، التي نضفيها على شعائر الإسلام في مملكتنا، وحرصا على تمكين المغاربة من أدائها.

أجل، نخاطبكم بهذه الرسالة الملكية، بوصفنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، في حرص موصول على صيانة المقدسات والسهر على الطمأنينة الروحية للجميع، هدفنا تزويدكم بتوجيهاتنا السامية، فيما يتعلق بأدائكم لفريضة من أعظم فرائض الإسلام، وشعيرة من أهم شعائر الإيمان. وذلك على الوجه المطلوب شرعا، في القيام بمناسكه، والالتزام بأركانه وواجباته، والحرص على اتباع سننه ومندوباته.

وفي هذا السياق نذكركم بضرورة التزود بالتقوى التي هي خير زاد في هذه الرحلة الميمونة، وبالتحلي بمكارم الأخلاق في موسم عظيم، يجتمع فيه المسلمون من كل حدب وصوب، ليشهدوا منافع لهم، ويجسدوا باجتماعهم هذا أمرين عظيمين متكاملين، الأول التعبير الصادق عن توحيدهم الخالص لله الواحد الأحد. والثاني وحدتهم واعتصامهم بحبله المتين، مهما اختلفت أجناسهم ولغاتهم ومشاربهم.

لقد أقام ديننا الحنيف هذا الركن الركين من أركان الإسلام على أساس تجسيد المساواة بين المؤمنين، على صعيد واحد، مع التجرد من المحيط والمخيط، فلا تمييز بينهم بأي اعتبار، ولا تفاوت بينهم في هذا المقام من حيث المراتب والأقدار، متوجهين إلى الله العلي القدير، ملين خاشعين، ومكبرين مهللين، مستجيبين لقوله تعالى: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات» ففي هذا الموسم العظيم يجب أن يجسد المؤمنون معنى

المساواة، وقيم التسامح والتلاحم والحوار البناء، ونبذ الخلاف والنزاع، والتمسك بتعاليم الإسلام في الوحدة والوئام، على أساس الوسطية والاعتدال، ونبذ ما يفرق بين صفوفهم من نزوعات التطرف، وتحريف حقائق الإسلام، وقيامه على التضامن وبذل السلام. وهذا ما يجعلنا نذكركم - معاشر الحجاج - بما يقتضيه القيام بركن الحج على الوجه الأمثل، من استعداد نفسي، وأشواق ربانية، وفقه ديني للأركان والشروط، للتجاوب الصادق مع مناسك الحج بقلوب واعية، وأذان صاغية.

ولاشك في أنكم تزودتم من ذلك خير الزاد، طبقا لما قام به فقهاؤنا الأمثال، عالمات وعلماء، في هذا الشأن، بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، من خلال تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة، ولاسيما لمن كان منكم في حاجة إليها.

كما نذكركم بوجود إعمار أوقاتكم في بيت الله الحرام بالأذكار والأدعية والاستغفار، وبأعمال الطاعات والقربات، متسامين عن سفاسف الأمور والخلاف الموقع في المحذور، وكل ما يتنافى مع إخلاص العبادة لله سبحانه. مستحضرين قول الله تعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج. وما تفعلوا من خير يعلمه الله. وتزودوا فإن خير الزاد التقوى».

فاحرصوا - رعاكم الله - على القيام بمناسككم في استجابة وامتثال لتعاليم دينكم، والإجابة إلى ربكم وإخلاص الدعاء إليه سبحانه، ولاسيما على صعيد عرفات الطاهر، لبلوغ المقصد العظيم الذي شرع الحج من أجله، وهو استحقاق الغفران، ونيل الجزاء بما وعد الله به، من المقام في الجنان. مصداقا لقوله عليه السلام: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة». أو قوله صلى الله عليه وسلم: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كما ولدته أمه».

وفي هذا السياق الذي استحضرننا معكم فيه ما يتعين عليكم القيام بهذا الواجب الديني، لأبد من استحضار واجب آخر أيضا، وهو أن تتحلوا في حلکم وترحالکم، فرادى وجماعات، بفضائل بلدكم المغرب، وتجسيد حضارته وهويته العريقة، التي اشتهر بها أسلافكم، وفي طبيعتها حرصكم على التلاحم والوحدة والتعاون، والتشبث بالمقدسات الدينية والوطنية، القائمة على الوسطية والاعتدال، والوحدة المذهبية، والالتفاف حول عرشنا المجيد، والتجند وراء قيادتنا، الساهرة على التنمية والازدهار، والوحدة والاستقرار، لتكونوا سفراء لبلدكم، فيما يميز به من تقاليد عريقة، وحضور إسلامي أصيل.

حجاجنا الميامين،

لا يخفى عليكم ما يتطلبه انتظام موسم الحج في الحرمين الشريفين من ضرورة احترام كافة الحجيج للتدابير التنظيمية، الكفيلة بتوفير الأمن والأمان والانضباط، التي اتخذتها السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، لضمان حسن سير هذا الموسم العظيم. والتي يحرص أخونا المبجل خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله على توفيرها لإقامة ضيوف الرحمن، حتى يؤديوا مناسكهم في طمأنينة روحية شاملة. جزاه الله خير الجزاء على خدمة الحرمين الشريفين، وحرصه على تحسين تلك الظروف باستمرار.

فكونوا رعاكم الله في طبيعة من يحترم تلك التنظيمات والتدابير ويحافظ على سيرها، في موسم يتميز بالازدحام والتدافع.

في نفس السياق يتعين عليكم الالتزام باحترام الترتيبات والتنظيمات التي اتخذها وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، الذي لا يألو جهدا في تحسين ظروف سفركم وإقامتكم، وتوفير شروط راحتكم، توجيهها وإرشادا دينيا، ورعاية صحية، ومواكبة إدارية مسؤولة، تنفيذًا لتعليماتنا السامية في هذا الشأن. كما ننوه، بنفس المناسبة بجهود الأطر الإدارية بهذه الوزارة، التي تساعد في هذا المجال.

حجاجنا المبرورين ،

ستقومون في الديار المقدسة بسنة أكيدة، تلبى أشواقكم الروحية العميقة، ألا وهي زيارة الروضة النبوية الشريفة، والوقوف بخشوع أمام قبر خير الأنام، خاتم الأنبياء الكرام، جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام. فاستحضروا - رعاكم الله - ما يقتضيه هذا الموقف المهيّب، والمقام الشريف من الصلاة والتسليم عليه بكامل الخشوع والتوقير، رجاء الفوز بما وعد به كل من سلم أو صلى عليه، حيث قال: «من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشرا».

ولا تنسوا في هذا المقام الكريم، وغيره من المقامات أن تدعوا خير الدعاء لملككم، الساهر على أمنكم وازدهاركم، وعلى وحدة بلدكم المغرب، وصيانة سيادته وكرامته، وإحلاله المكانة اللاتقة به في محيطه الإقليمي والعالم الإسلامي كله. وكذا الدعاء لنا بأن يقر الله أعيننا بولي عهدنا، صاحب السمو الملكي الأمير المحبوب مولاي الحسن، وبكافة أفراد أسرتنا الشريفة، وأن يشمل بمغفرته ورضوانه جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكرهما.

وختاما نجدد لكم - معشر الحجاج والحاجات - دعاءنا الموصول بالحج المبرور والسعي المشكور والجزاء الموفور. والاستجابة من الله العلي القدير لأدعيتكم، فيما يصلح أحوالكم ويسعد وطنكم، ويرسخ روابط البيعة الوثقى لملككم، والعودة إلى دياركم سالمين غانمين، إنه تعالى على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الـ 61 لمؤتمر النساء رئيسات المقاولات العالمية
مراكش، 20 ذو القعدة 1434هـ الموافق 27 شتنبر 2013م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركات والمشاركين في أشغال الدورة الحادية والستين للمؤتمر العالمي لسيدات الأعمال، مرحبين بكم جميعا في مدينة مراكش التاريخية، مدينة الملتقيات الدولية الكبرى ورمز الانفتاح والحوار.

لقد أضفينا رعايتنا السامية على هذا المؤتمر، تجسيدا منا للعناية السامية التي نوليها للجمعية العالمية لسيدات الأعمال، منوهين بالجهودات التي ما فتئت تبذلها منذ إنشائها قبل ثمانية وستين عاما، في سبيل الرقي بالمقولة النسائية، حيث امتدت شبكة أعضائها إلى أزيد من سبعين بلدا عبر القارات الخمس.

وبفضل مؤهلات أعضائها والقيم التي تدافع عنها، تمكنت الجمعية من بناء سمعة قوية وكسب مصداقية كبيرة، رسخهما الطابع الاستشراقي والتميز والدقة التي تكتسيها المواضيع التي تطرحها للنقاش خلال مؤتمراتها. وهو ما يدل على أهمية هذا المنتدى، الذي فرض نفسه منذ عقود، كموعود متميز لنساء وضعن بصماتهن على المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في بلدانهن.

كما لا يفوتنا كذلك، أن نشيد هنا بعمل جمعية النساء المقاولات بالمغرب، التي ساهمت بفعالية، بفضل ديناميتها والتزامها المواطن، وإخلاصها لمبادئ منظمتكن النبيلة، في النهوض بالمقولة النسائية في المملكة، مضيئة بذلك لبنة أخرى للصرح الذي نسهر على بنائه، صرح المغرب المواكب لحركة التقدم المعاصرة، الغني بإسهامات كل أبنائه رجالا ونساء.

حضرات السيدات والسادة،

انطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بضرورة تعبئة كل الطاقات الوطنية من أجل تحقيق النمو الشامل والمستدام الذي نريده لبلادنا، ما فتئنا نسعى لتعزيز دور المرأة وتشجيع انخراطها في جميع ميادين الحياة العامة : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية يظل الهدف الأسمى الذي نسعى لتحقيقه، هو تمكين كافة مكونات المجتمع، بدون استثناء، من الاستفادة من ثمار التحديث والتنمية.

وفي هذا الصدد، يواصل المغرب، وبخطوات حثيثة وعقلانية، مسيرته على درب تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، في الحقوق والواجبات، ولاسيما بالعمل على التطبيق الأنجع لأحكام مدونة الأسرة التي منحت المرأة وضعاً يحفظ لها كرامتها، ويضمن لها العدل والإنصاف. وفي نفس السياق، تمت مراجعة قانون الجنسية، لتمكين المرأة من منح جنسيتها المغربية لأبنائها الذين أنجبته من زوج أجنبي.

وفي إطار تشبثنا بهذا المسار، حرصنا على الترسخ الدستوري للمساواة بين الرجل والمرأة بمناسبة التعديل الذي عرفه دستور المملكة، الذي صادق عليه الشعب المغربي على أوسع نطاق في شهر يوليوز 2011.

وفي هذا السياق، خولت أحكام الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية للمرأة نفس الحقوق والواجبات التي منحتها للرجل، فاتحة أمامها بذلك باب المشاركة الكاملة والشاملة في الحياة العامة.

وفي إطار تعزيز الديمقراطية التشاركية، نص الدستور على إنشاء هيئة مكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، إلى جانب التنصيص على إقامة مجلس استشاري للأسرة والطفولة.

وبفضل هذا التعديل الدستوري، أضحت الإطار القانوني والمؤسسي الوطني الخاص بوضع المرأة منسجماً مع المعايير الدولية التي التزم المغرب بها للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نقدر حق التقدير أهمية الدور الذي لعبته المرأة المغربية كطرف فاعل في الحركة الوطنية في الكفاح من أجل استرجاع استقلال المغرب، وفي مسلسل بناء المغرب الحديث.

كما أصبح للمرأة المغربية حضور فاعل ضمن الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية، في إطار تعددية حقيقية متجذرة ثقافياً، مكنتها من ولوج مجالات الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونود هنا أن ننوه بكل الجهود التي ما فتئت المرأة المغربية تبذلها، في سبيل الدفاع عن حقوقها، ولمشاركتها السخية في الحركة الجمعوية الوطنية، وخاصة ضمن المنظمات الاجتماعية التي تنشط في مجال رعاية الأطفال، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء في أوضاع هشة.

إن انخراط المرأة والتزامها يشملان كافة جهات المملكة، سواء كانت مراكز حضرية أو ضواحي مدن أو مناطق قروية. ومما يدعو للاعتزاز ويغذي الأمل، كون النساء أضحت محركاً حقيقياً للتنمية المندمجة والمستدامة.

وقد برزت هذه الدينامية من خلال تسطير أهداف تصورنا للتنمية المستدامة وتنفيذها، عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها في العام 2005، والتي نعتبرها مشروع عهدنا.

وفي هذا السياق، حرصنا على أن تكون المرأة القروية المستفيد الأكبر من برامج هذه المبادرة، من أجل تحسين ظروف عيشها. كما أولينا الاهتمام اللازم للرفع من نسبة تلمس الفتيات في العالم القروي، هذا المجال الذي يعد الهدف الرئيسي لبرامج تطوير البنية التحتية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل.

حضرات السيدات والسادة،

إن التطور الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة، يظهر بجلاء أن دور سيدات الأعمال ما فتئ يتعزز، من خلال الحضور الفاعل للمرأة في كل القطاعات المنتجة. فبفضل الإصلاحات التي أطلقناها، فإن حصة المرأة في المقابلة المغربية قد شهدت تطورا ملموسا، كما يدل على ذلك وجود جمعية النساء المقاولات بالمغرب، المنظمة لهذا المؤتمر الهام، والتي هي كذلك عضو في الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي ترأسه حاليا سيدة أعمال.

ولنا اليقين بأن المسلسل التنموي الشامل، الذي أطلقناه في بلدنا من منطلق اعتماد المساواة بين المرأة والرجل على أرض الواقع، سيمنح المرأة مجالا أوسع للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق الثروات وإنشاء مقاولات عالية الأداء وقادرة على توفير المزيد من فرص الشغل.

وإذ نؤكد على الدور الجوهرى للتربية والتكوين في تطوير روح المبادرة عند الشباب، ذكورا وإناثا، وحشد قدراتهم على خوض غمار المقابلة، فإنه من الضروري إدراج ثقافة المقابلة في عملية التلقين واكتساب المعرفة.

إن السياسة التي اعتمدها في سبيل تحسين وضعية المرأة، والمجهودات التي نبذلها من أجل تخويلها الوسائل التي تمكنها من العمل على تحقيق التقدم الشامل، على قدم المساواة مع شقيقها الرجل، لجديرة بتعريفها حتى نبوأ المرأة المغربية المكانة التي تليق بها داخل المجتمع، خاصة عبر فتح مزيد من فرص التعليم والتكوين أمامها.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اخترتم لمؤتمركم هذا موضوع: «النساء المقاولات، قيم حقيقية من أجل أداء مستدام». وإنه لموضوع يكتسي أهمية كبرى ويندرج تماما في إطار الظرفية الاقتصادية الراهنة المطبوعة بالتقلبات والاضطرابات.

وإن تبادل التجارب والأفكار في هذا الشأن لكفيل بأن يمكنكم من الإسهام في تحقيق التقدم الذي ننشده جميعا، انطلاقا من القناعات والقيم التي تشكل جوهر مبادئ الجمعية العالمية لسيدات الأعمال :

أولها، القناعة بأن تقدير النساء لروح المقابلة لا يقل عن تقدير الرجال لها؛

وثانيها، ضرورة تشجيعهن وتحفيزهن للحصول على التمويل، حيث إن التفكير في خلق مقابلة يعتبر بمثابة خطوة أولية تحرر الطاقات وتساهم في إنعاش النمو في المجالات التي يخترن الاستثمار فيها؛

وأخيرا، القناعة الثابتة التي تحركنا جميعا بضرورة القضاء على الأحكام المسبقة التي ترى في المقالوة النسائية مقالوة ضعيفة الأداء. إن روح المقالوة شيء يكتسب، ولذلك فلا بد من تربية الفتاة على اكتساب هذه الروح المحفزة وتلقينها السلوك الذي تفرضه ثقافة المقالوة. إننا على يقين أن مساهمة شخصيات بارزة كاللواتي يحضرن هذا المؤتمر، كفيلة بفتح آفاق جديدة أمام النساء اللواتي تبحثن عن دعم ومواكبة لخلق مقاولتهن والمساهمة في المجهود التنموي الذي يخدم التطور الشامل والمستدام لبلدهن. وإذ نرجو كامل التوفيق لأشغال هذا المؤتمر، فإننا نجدد الترحيب بالمشاركات والمشاركين فيه ونتمنى للجميع مقاما طيبا في المغرب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية حول تعزيز الحوار بين الحضارات واحترام التنوع الثقافي
فاس، 23 ذو القعدة 1434هـ الموافق 30 شتنبر 2013م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،

فخامة الرئيس، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن تحتضن مدينة فاس، العاصمة الثقافية والروحية للمملكة المغربية، هذه الندوة الدولية الهامة، حول تعزيز الحوار بين الحضارات واحترام التنوع الثقافي.

ونود بداية، أن نرحب بالشخصيات المرموقة المشاركة فيها، من رجالات الفكر والثقافة، والسياسة والاقتصاد والإعلام، وفعاليات المجتمع المدني، ضيوفا كراما ببلدهم الثاني المغرب.

كما نغتنم هذه المناسبة، للإشادة بالجهودات المتواصلة التي تبذلها كل من السيدة إرينا بوكوفا، المديرية العامة لمنظمة اليونيسكو، والسيد عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وأخينا فخامة السيد عبدو ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، في سبيل إيجاد فضاءات بناءة، لتبادل وجهات النظر، بين شخصيات من مشارب مختلفة، من أجل النهوض بالتنوع الثقافي، وحماية حرية التعبير.

وإذ نعزز بكون المملكة المغربية عضوا نشيطا في هذه المنظمات الوازنة، وأحد الأعضاء المؤسسين لتحالف الحضارات، فإننا لن ندخر جهدا في سبيل مواصلة دعم عملها، وتطبيق مبادئها ذات الصلة، والمساهمة بفعالية، في الدفاع عن القيم النبيلة التي تتبناها.

وإن خير دليل على انخراط المملكة المغربية الفعلي في هذا المسار، هو التزامها بالمعايير الدولية المتقدمة، التي تبنتها الإيسيسكو واليونسكو، ولاسيما تلك المتضمنة في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي أقرتها الدول الأعضاء في منظمة

اليونيسكو سنة 2005، وكذا الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي، الذي صادق عليه المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء الثقافة سنة 2004.

حضرات السيدات والسادة،

إننا مقتنعون كل الاقتناع بأن تعزيز الحوار بين الحضارات، واحترام التنوع الثقافي، لا يمكن أن يصبحا واقعا ملموسا على المستوى العالمي، إلا إذا تم ترسيخهما وطنيا، وفسح المجال لتبني أهدافهما النبيلة من طرف كل مواطن.

وانطلاقا من الرصيد التاريخي العريق للمملكة، وهويتها الأصيلة، القائمة على التفاعل الإيجابي بين مقومات الوحدة والتنوع، فإن الدستور المغربي الجديد قد كرس المزج المتناغم بين روافد الهوية الوطنية، والتشبث بالقيم الكونية.

فموازاة مع ترسيخه لميثاق حقيقي للحقوق والحريات الأساسية، وتبويء الدين الإسلامي السمح مكانة الصدارة في المرجعية الوطنية، فإن القانون الأسمى للمملكة قد نص على تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية.

كما أكد على تلاحم وتنوع مقومات الهوية الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية-الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

وإضافة إلى اعتبار الأمازيغية لغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية، فقد أوكل الدستور للدولة مهمة صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، مع تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم. وهو ما يعكس التنوع الثقافي واللغوي ببلادنا، والحرص على حمايته وتنميته.

وفي إطار نفس الرؤية المجتمعية التعددية، تم ربط الولوج لوسائل الإعلام العمومية، باحترام التعبير اللغوي والثقافي والسياسي المتعدد للمجتمع المغربي.

كما أننا ما فتئنا نركز على دور منظومة التربية والتكوين، كفضاء متميز لتنشئة الأجيال الصاعدة، على قيم التسامح والحوار والانفتاح.

حضرات السيدات والسادة،

بصفتنا أميرا للمؤمنين، فإننا مؤتمنون على ضمان حرية ممارسة الشؤون الدينية.

ونهوذا منا بهذه الأمانة المقدسة، فقد حرصنا، منذ اعتلائنا العرش، على التجديد العميق للحقل الديني الوطني، من أجل الحفاظ على الأمن الروحي للمغاربة، في إطار القيم الحقيقية للإسلام، طبقا لمبادئ المذهب المالكي، الذي يدعو للاعتدال والتسامح، والابتعاد عن الظلامية والتطرف.

كما أن إمارة المؤمنين، تظل هي الضامنة لاحترام معتقدات جميع مكونات المجتمع المغربي، وصيانة تقاليد العريقة، المبنية على الانفتاح والتفاعل الإيجابي، لاسيما مع محيطه الإفريقي.

وفي هذا الإطار، نود التعبير عن عميق اعتزازنا بمتانة الوشائج الدينية والروحية، التي تربط، على الدوام، المغرب بالعديد من شعوب إفريقيا الغربية والوسطى.

وانطلاقاً من إيماننا بنبل تعاليم الدين الإسلامي، الداعية إلى السلام والأخوة، فإننا لم نفتأ نبذل الجهود من أجل إبراز صورة الإسلام الحقيقية، التي شوهتها بعض الحملات البغيضة والمقصودة، مستغلة نزوعات التعصب والانغلاق التي يروجها بعض أدياء الدين الإسلامي، للخلط بين جوهره القائم على الاعتدال والوسطية، وبين أعمال العنف والتخريب التي تتبناها جماعات التطرف والإرهاب.

غير أن تاريخ الإسلام، كفيل بتفنيد كل هذه المزاعم والمغالطات. ذلك أن المسلمين عاشوا جنباً إلى جنب مع طوائف دينية مختلفة، سواء في المشرق أو المغرب، وأبانوا عن روح التعاون والتوافق والتسامح.

وخير دليل على ذلك، علاقات التبادل القوية التي نسجت عبر القرون، بين المسلمين وغير المسلمين من سكان حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث مكن هذا التعايش من الإسهام بنصيب وافر في تطور الفكر والمعرفة، وازدهار الفنون والحرف، وإثراء الحضارة الإنسانية.

ذلكم هو سبيل الحكمة، الذي يحثنا على جعل الحوار بين الحضارات والثقافات أولوية ملحة، خاصة في ظل ما يعرفه عصرنا الراهن من اهتزاز في المرجعيات، وتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب الإيديولوجي، والجريمة العابرة للحدود، وتزايد الكراهية العرقية، والعداء للإسلام، ومعاداة السامية، وكل أشكال التمييز.

وإننا لو اتقنوا بأن الحوار البناء والمستمر بين الدول، وتكثيف المنتديات الدولية والجهوية حول تفاعل الثقافات وتعايش الأديان، والعمل على إشراك الشباب والمجتمع المدني في أشغالها، كلها وسائل ستساهم في مواجهة نزوعات التعصب والانغلاق، بطرق سلمية وحضارية.

غير أنه ينبغي تفادي المقاربات التبسيطية، التي تختزل الانفتاح والتفاعل، في الاستلاب والتكرار للخصوصيات التي تميز كل أمة.

لذا، فإن الواجب الأخلاقي يقتضي العمل على تعزيز سبل التعارف والتفاهم والتواصل بين الشعوب، واستثمار التنوع الثقافي كرافعة لإغناء الحضارة الإنسانية، بدل جعله سبباً للتنافر والكراهية. فنجاح أي مبادرة للحوار الحضاري يظل رهيناً بهذا الشرط الأساسي.

ومن ثم، فإنه ينبغي لكل الفاعلين المعنيين، من مؤسسات وطنية، وهيئات دولية، ومنظمات غير حكومية، وفعاليات أكاديمية وفكرية، ووسائل إعلام، تحمل مسؤوليتهم الجماعية في بلورة آليات عملية، كفيلة بتوفير أسباب «العيش المشترك»، في إطار الطمأنينة والاستقرار.

فترية شبابنا على الانفتاح والإصغاء والتسامح، وعلى الإيثار وقبول الاختلاف والتنوع، تشكل العلاج الناجع ضد «صدام الجهالات»، وشرطاً مسبقاً لا محيد عنه، للحفاظ على الأمن والسلام في العالم.

وفي هذا الصدد، فإننا نثمن فكرة إشراك الشباب، عبر شبكة الأنترنت، في النقاش وتبادل الآراء حول مواضيع هذه الندوة، انطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بضرورة استثمار كل الوسائل والقنوات المتاحة، من أجل الإنصات المتواصل للشباب، ولاهتماماتهم وطموحاتهم، باعتبارهم صناع عالم الغد.

حضرات السيدات والسادة،

في عالم مطبوع يشق التناقضات، ويتوالى الأزمات بمختلف أشكالها، لا ينبغي أن نقف اليوم كمجرد شهود على انبثاق نموذج حضاري كوني جديد، تحكمه العولمة والتكنولوجيات الحديثة، بل يجب أن نكون فاعلين أساسيين فيه.

وفي هذا السياق، لا بد لنا من التحلي بالنزاهة الفكرية، والقدرة على الإبداع من أجل تطوير وسائل مبتكرة، لفهم العالم والتأثير فيه، دون الوقوع في الاستلاب، أو الانسياق المرفوض للتعصب ونبذ الآخر.

واستحضارا لتعقيدات عالم اليوم، ولترابط إشكالياته الراهنة، ورغم ما يعرفه من أزمات وتوترات، ومن حروب ونزاعات، ورغم التحديات التنموية والاجتماعية والبيئية والأمنية، التي تواجهها البشرية، فإنه ينبغي إشاعة روح الأمل والتفاؤل، والتوجه نحو المستقبل، من أجل بناء عالم أكثر أمنا واستقرارا، وإنصافا وإنسانية.

وفي هذا الصدد، ندعو لتجاوز المنظور الفكري الضيق، الذي يعتبر المجتمعات مجرد دول وشعوب، تتعايش أو تتنافس في ما بينها، والارتقاء إلى مفهوم أوسع وأكثر إيجابية، يجعل من الأمم والشعوب مكونات متنوعة لكيان واحد، وهو الإنسانية.

وهو ما يقتضي أن يقوم كل مكون بوضع مؤهلاته في خدمة الجميع، في إطار من التكامل والانسجام.

ومن هنا تتجلى أهمية خلق تفاعل إيجابي بين مختلف التعبيرات، التي تشكل الثروة الحقيقية للبشرية، وتعميق الوعي بوحدة المصير، وحثمية العيش المشترك، بعيدا عن كل أشكال الأنانية والتعصب والكراهية العمياء.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا على يقين بأن هذه الندوة، بفضل ما هو مشهود للمشاركين فيها، من خبرة واسعة، وكفاءة، وحصافة رأي، ستساهم في تعميق الوعي بالإشكالات المرتبطة بحوار الحضارات والثقافات، من خلال التوصيات والمقترحات الوجيهة، التي ستثمرها مداولاتكم، لما فيه صالح الإنسانية جمعاء.

وإذ نجدد الترحيب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، متمنين لكم طيب المقام بين ظهرانينا، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الرابع لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة
الرباط، 25 ذو القعدة 1434 هـ الموافق 02 أكتوبر 2013 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، بداية، أن نعرب عن اعتزازنا بانعقاد هذا الملتقى الهام، لأول مرة بالقارة الإفريقية، وبالضبط بعاصمة المملكة المغربية، مرحبين بالفعاليات والنخب المرموقة المشاركة فيه، من مسؤولين حكوميين، وممثلي السلطات المحلية والجهوية، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية العالمية، ومن فاعلين اقتصاديين وجمعويين، للتداول بشأن الإشكالات المرتبطة بالتنمية والديمقراطية المحلية في مواجهة الأزمات الدولية.

وإنه لمن حسن الصدف، أن يتزامن انعقاد هذا المؤتمر، الذي أضفينا عليه رعايتنا السامية، مع تخليد الذكرى المئوية لميلاد الحركة البلدية العالمية، التي يوليها المغرب بالغ اهتمامه، وكذا مع الذكرى السادسة والخمسين لتأسيس الفدرالية العالمية للمدن المتوأمة، التي نعتز بكون الجماعات الترابية المغربية، كانت من الجماعات السباقة للانخراط فيها وتدعيمها.

وبهذه المناسبة، نود التنويه بالمكانة المتميزة، التي تحظى بها منظمة المدن والحكومات المحلية على الصعيد الدولي، بفضل الجهود القيمة الموصولة للمشرفين عليها، حيث أصبحت فضاء متميزا لتبادل الآراء والخبرات، من أجل النهوض باللامركزية الترابية، وإشاعة قيم الديمقراطية والتضامن والحوار والتعايش والتسامح.

ولعل النتائج الإيجابية المنبثقة عن الدورة السابقة للمؤتمر العالمي لمنظمتكم، المنعقدة بمكسيكو سنة 2010، خير دليل على ما تتمتع به قيادات هذه المنظمة، من وعي بأهمية الاستعداد المبكر والمتواصل للجماعات الترابية، وتطوير خبراتها وتجاربها، بما يضمن قدرتها على تجاوز المعوقات التي تواجهها، والتصدي لمختلف التحديات المطروحة عليها.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن انعقاد هذا الملتقى بالمغرب، يعتبر حافزا قويا للسلطات المحلية المنتخبة ببلادنا، للاستفادة من التجارب المتميزة للدول الرائدة في مجال اللامركزية الترابية والديمقراطية المحلية، والاستئناس بالمقاربات والاستراتيجيات الكفيلة بدعم وتعزيز منظومة الحكامة الترابية، بما يتلاءم وخصوصياتها المحلية.

ونود الإشادة باختياركم الوجيه لموضوع : «تصور المجتمع وبناء الديمقراطية» كأرضية للنقاش وتبادل الآراء، متطلعين إلى أن تشكل هذه التظاهرة فرصة سانحة لتقديم الأجوبة الملائمة، عن الأسئلة الراهنة والملحة، التي تشغل بال الحكومات والمنتخبين، ومختلف الفاعلين، بشأن سبل تحسين جودة عيش المواطنين، وضمان ولوجهم للخدمات الأساسية، علاوة على مواكبة دينامية التحولات، التي تشهدها منطقة المتوسط، خاصة على مستوى الحكامة الجيدة.

وإن النهوض بالتنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار في الرأسمال البشري، وتقوية التضامن بين الجماعات الترابية، واعتماد الابتكار لتدبير التنوع في أوساطها، والتحكم في مستقبل النمو الحضري بها، تشكل كلها انشغالات آنية تفرض نفسها بحددة، في وقت يشهد فيه العالم تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة ومتواترة، تجسد الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية أحد أهم تجلياتها، مما يقتضي تضافر جهود الحكومات المركزية والحكومات الجهوية والمحلية، من أجل العمل على تجاوز الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة.

وفي هذا الإطار، بادرننا في المغرب إلى تبني إصلاحات جوهرية، في مقدمتها دسترة الجهوية المتقدمة، التي تهدف إلى إقرار تنظيم ترابي متكامل، يؤسس لمرحلة جديدة في مسار تقوية الديمقراطية المحلية، وترسيخ مكانة الجماعات الترابية كشريك أساسي، بجانب الدولة والقطاع الخاص، في تدبير قضايا التنمية.

وفي نفس السياق، قدم المغرب مبادرة مقدامة لتحويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، يتيح لسكان المنطقة التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية، في إطار وحدة المملكة وسيادتها على كامل أراضيها، ويراعي خصوصياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وأصالتهم الثقافية، باعتبارها من روافد الهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد مكوناتها.

ومن منطلق إيمانه بضرورة اعتماد روح التوافق والواقعية، في حل الخلافات الجهوية، فقد قام المغرب بجهود جبارة لبلورة هذه المبادرة الطموحة، وفق مقاربة تشاركية واسعة، منفتحة على جميع الفعاليات الوطنية، وخاصة سكان الأقاليم الجنوبية للمملكة. وهي الجهود التي ما فتى مجلس الأمن يؤكد على جديتها ومصداقيتها.

وأنتم، معشر المنتخبين، تعلمون أكثر من غيركم، بأن الحكم الذاتي يعد جوابا عصريا وفعالا، على تطلعات ساكنة المنطقة لتحقيق المصالحة، والنهوض بالتنمية، والعيش في إطار الحرية والكرامة، وفي ظل الأمن والاستقرار.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن انخراط المغرب المستمر في مسلسل نظام اللامركزية الترابية يتجلى، على الخصوص، في التوسيع التدريجي لمجال اختصاصات وتدخلات الجماعات الترابية، لتنهض بأدوارها التنموية على الوجه الأفضل، إذ لم يعد مستساغا اليوم، من منظور الحكامة الترابية الجيدة، أن يحتكر المستوى المركزي مسؤولية تحديد الاستراتيجيات التنموية، التي تستهدف المستوى الترابي.

وتفعيلا لمبدأ التدبير الديمقراطي للجهات والجماعات الترابية الأخرى، المنصوص عليه في الدستور الجديد للمملكة، فقد تم الانتقال من الوصاية الإدارية التقليدية على أعمال هذه الجماعات، إلى تعزيز نظام الرقابة البعدية للقضاء الإداري والمالي عليها، مما من شأنه أن يتيح لها هامشا أكبر لاتخاذ قراراتها، في إطار من الاستقلالية المسؤولة، ووفق قواعد وضوابط دولة الحق والقانون.

ووعيا منا بجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتق مختلف المسؤولين والفاعلين الجهويين والمحليين، في مجال التأسيس لحكومة جيدة، اقتصادية واجتماعية وتنموية، على المستوى الترابي، ما فتئنا نحث الدولة على مدهم بالآليات القانونية، والوسائل المالية والبشرية الضرورية، حتى يتمكنوا من الاضطلاع الأمثل بالمسؤوليات المنوطة بهم في مجال التنمية، وتدعيم خدمات القرب، التي أضحت اليوم مطالب ملحة، يتعين الاستجابة الملائمة لها، وإدراجها في صلب اهتمامات السياسات العمومية المحلية.

وتوطيدا للمكتسبات الديمقراطية التي حققتها بلادنا، واستشراف رؤية جديدة لبناء مؤسسات عصرية، قوامها المشاركة الفاعلة لكل مكونات المجتمع، فقد حرصنا على إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية، لتمكين المرأة المغربية من تعزيز مساهمتها، وتدعيم دورها كفاعل لا محيد عنه في مختلف المجالات.

و بموازاة ذلك، فتحنا أمام الشباب آفاق المشاركة السياسية الواسعة، للإسهام بعقريته ومؤهلته في تدبير الشأن العام، فضلا عن دوره الفعال في مختلف مناحي الحياة الوطنية.

وإن رفع الجماعات الترابية لتحديات التنمية المحلية والمستدامة، رهين بقدرتها على تفعيل آليات التعاون والتضامن في ما بينها، وتعزيز قنوات التشاور وتبادل الأفكار والخبرات، وذلك من خلال الانخراط الفاعل في مختلف الأنظمة والشبكات التعاونية والتشاركية، إن على المستوى الوطني، أو الإقليمي أو الدولي.

وفي إطار منظورنا الشمولي للنهوض بالأوضاع الاجتماعية للمواطنين، فقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها في ماي 2005، ورشا نموذجيا في مجال السياسات العمومية، يهدف إلى التصدي للاختلالات التي تعرفها المناطق والأحياء، التي تعاني الفقر والهشاشة، من خلال العمل على تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة، تجعل من الإنسان محور الأولويات الوطنية، وجوهر الرهانات الديمقراطية والتنموية، وذلك وفق منهجية جديدة في العمل الاجتماعي، تقوم على المشاركة والشراكة، والفعالية والمساءلة، مما يجعلها في تناسق تام مع المبادئ الأساسية لمنظمتكم، وفي انسجام كامل مع أهداف الألفية للتنمية.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن المملكة المغربية تشاطر منظمتكم كافة الأهداف والطموحات المشروعة، في إقامة جماعات ترابية تنعم بالأمن والطمأنينة، وتعتبر عن مساندتها التامة للاستراتيجية المعتمدة من لدن منظمتكم، من أجل تعزيز مكانتها في الحكامة الدولية، عن طريق الأمم المتحدة، وتؤيد كافة المبادرات الرامية إلى المزيد من النهوض بمبادئ اللامركزية، وتطوير الديمقراطية المحلية، باعتبارها مطلبا مشروعا لكافة الشعوب.

كما يعرب المغرب عن تأييده التام لما خلص إليه المؤتمر الثالث لمنظمتكم، المنعقد بمكسيكو، بخصوص تعزيز دور الثقافة كركيزة رابعة للتنمية المستدامة، إلى جانب النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والتوازن البيئي. ذلك أن العالم لا يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية فحسب، بل إن الإبداع والمعرفة والتنوع والجمال، تعد ركائز أساسية للحوار من أجل السلام والتقدم.

وإننا لعلى يقين أن أشغال هذا المؤتمر الهام، ستخلص إلى تبني مقاربات عملية، واقتراحات وتوصيات في مستوى الأهداف المنشودة من طرف منظماتكم، والتي ستساهم لا محالة في تمتين جسور التواصل، وتعزيز أواصر التعاون بين الجماعات الترابية والحكومات المحلية، والارتقاء بالحكمة الترابية، وتدبير الشأن المحلي، إلى مستوى طموحات شعوبنا جميعا.

وفي هذا الصدد، فإنكم مدعوون للتفكير في أفضل الحلول الممكن اعتمادها في مختلف المجالات المحلية، وتحديد أنجع السبل والوسائل العلمية، الكفيلة بالنهوض بأساليب الحكامة الجيدة لتدبير المدن.

إنها انتظارات يتعين الاستجابة لها لما تواجهه جماعاتنا الترابية من تحديات يرتبط جزء كبير منها بالارتقاء بدورها كفاعل اقتصادي. وهي مطالبة إلى جانب الدولة طبعاً، باستقطاب الاستثمارات المنتجة للثروات وفرص الشغل، والتي من شأنها تأمين العيش الأفضل للمواطنين، والإسهام بفعالية في تجاوز الإشكاليات الاقتصادية المطروحة.

وإن ما تتميز به الجماعات الترابية من هامش واسع للتحرك، سيساعدها دون شك، على القيام بهذا الدور الهام، على الوجه المطلوب، خاصة من خلال أعمال آلية التسويق الترابي لمجالاتها ومؤهلاتها، وتسخير ما تتوفر عليه من قنوات في مجال الدبلوماسية الموازية، من أجل التقريب بين الدول، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن بين الشعوب، ونسج علاقات التعاون اللامركزي بين النخب المحلية والجهوية والعالمية.

وإذ نجدد الترحيب بكم، حضرات السيدات والسادة، ضيوفاً كراماً ببلدكم الثاني المغرب، فإننا ندعو الله تعالى أن يكمل أعمالكم بالنجاح والسداد. والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة
الرباط، 05 ذو الحجة 1434 هـ الموافق 11 أكتوبر 2013م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نفتح السنة التشريعية للبرلمان، باعتبارها موعدا سنويا مهما للقاء بممثلي الأمة. ومما يضفي على لقائنا هذا طابعا متميزا، كونه يتزامن مع الاحتفال بالذكرى الخمسينية لتأسيس البرلمان المغربي.

ونود بهذه المناسبة، أن نشيد بمبادرة رئيسي مجلسي البرلمان لتخليد هذه الذكرى، من خلال بلورة برنامج متكامل يهدف لإبراز المراحل الكبرى التي شهدتها تطور المسار المؤسسي لبلادنا.

ذلك أن الممارسة البرلمانية التعددية ببلادنا ليست وليدة الأمس، بل هي خيار استراتيجي يمتد على مدى نصف قرن من الزمن، نابع من الإيمان العميق للمغرب وقواه الحية، بالمبادئ الديمقراطية. وهو ما يجعل النموذج البرلماني المغربي، رائدا في محيطه الجهوي والقاري.

فالبرلمان المغربي ذاكرة حية، شاهدة على المواقف الثابتة والنضالات الكبرى التي عرفتها بلادنا في سبيل السير قدما بمسارها السياسي التعددي. غير أن الكثيرين لا يعرفون، مع الأسف، تاريخ مؤسساتنا، وما طبع تطورها من حكمة وبعد نظر، ضمن مسار تدريجي، وبإرادة قوية وخاصة، دون أن يفرضه علينا أحد. وهو نفس النهج السليم، الذي اعتمدهنا، لتعزيز مكانة المؤسسات، إذ أصبح البرلمان اليوم، المسؤول الوحيد على إقرار القوانين.

حضرات السيدات والسادة،

إن تطور المسار المؤسسي ببلادنا، يقوم على التجديد المستمر، واستثمار التراكمات الإيجابية للممارسة النيابية، على الصعيدين الوطني والمحلي، باعتبارهما مسارين متكاملين :

-أولهما : الانتداب البرلماني، بما هو تمثيل للأمة، ومهمة وطنية كبرى، وليس ريعا سياسيا.

فعليكم أن تستشعروا جسامه هذه الأمانة العظمى، التي تستوجب التفاني ونكران الذات، والتحلي بروح الوطنية الصادقة، والمسؤولية العالية في النهوض بمهامكم.

ولا يخفى عليكم أن الولاية التشريعية الحالية، تعد ولاية تأسيسية، لوجوب إقرار جميع القوانين التنظيمية خلالها.

وباعتبارها مكملة للقانون الأسمى، فإننا نوصيكم، حضرات السيدات والسادة البرلمانيين، بضرورة اعتماد روح التوافق الوطني، ونفس المنهجية التشاركية الواسعة، التي ميزت إعداد الدستور، خلال بلورة وإقرار هذه القوانين التنظيمية.

كما ندعوكم لتحمل مسؤولياتكم كاملة، في القيام بمهامكم التشريعية، لأن ما يهمنا، ليس فقط عدد القوانين، التي تتم المصادقة عليها، بل الأهم من ذلك هو الجودة التشريعية لهذه القوانين.

وفي نفس السياق، ندعو لإخراج النظام الخاص بالمعارضة البرلمانية، لتمكينها من النهوض بمهامها، في مراقبة العمل الحكومي، والقيام بالنقد البناء، وتقديم الاقتراحات والبدائل الواقعية، بما يخدم المصالح العليا للوطن.

كما نشدد على ضرورة اعتماد الحوار البناء، والتعاون الوثيق والمتوازن، بين البرلمان والحكومة، في إطار احترام مبدأ فصل السلطات، بما يضمن ممارسة سياسية سليمة، تقوم على النجاعة والتناسق، والاستقرار المؤسسي، بعيدا عن تحويل قبة البرلمان إلى حلبة للمصارعة السياسية.

-وثانيهما : الانتداب الجماعي المحلي أو الجهوي، الذي يكتسي أهمية أكبر، في الواقع السياسي الوطني، لكونه يرتبط بالمعيش اليومي للمواطنين، الذين يختارون الأشخاص والأحزاب الذين يتولون تدبير قضاياهم اليومية.

فالمجالس الجماعية هي المسؤولة عن تدبير الخدمات الأساسية، التي يحتاجها المواطن كل يوم. أما الحكومة، فتقوم بوضع السياسات العمومية، والمخططات القطاعية، وتعمل على تطبيقها.

فالوزير ليس مسؤولا عن توفير الماء والكهرباء والنقل العمومي، أو عن نظافة الجماعة أو الحي أو المدينة، وجودة الطرق بها؛ بل إن المنتخبين الجماعيين هم المسؤولون عن هذه الخدمات العمومية، في نطاق دوائهم الانتخابية، أمام السكان الذين صوتوا عليهم.

كما أنهم مكلفون بإطلاق وتنفيذ أوراش ومشاريع التنمية بمناطق نفوذهم لخلق فرص الشغل، وتوفير سبل الدخل القار للمواطنين.

إنها مهمة نبيلة وجسيمة، تتطلب الصدق والنزاهة وروح المسؤولية العالية، والقرب من المواطن، والتواصل المستمر معه، والإنصات لانشغالاته الملحة، والسهر على قضاء أغراضه الإدارية والاجتماعية.

غير أنه في الواقع، يلاحظ تفاوت كبير في مستويات تدبير الشأن المحلي والجهوي. فإذا كانت كثير من الجماعات الترابية، تتمتع بنوع من التسيير المعقول، فإن هناك، مع الأسف، بعض الجماعات تعاني اختلالات في التدبير، من قبل هيئاتها المنتخبة.

وهنا أستحضر المشاكل التي تعيشها بعض المدن كالدار البيضاء مثلا، التي أعرفها جيدا، وتربطني بأهلها مشاعر عاطفية من المحبة والوفاء، التي أكنها لجميع المغاربة.

فقد خصصت لها أولى زيارتي سنة 1999، مباشرة بعد جلوسي على عرش أسلافي المنعمين، بل ومنها أطلقت المفهوم الجديد للسلطة. ومنذ ذلك الوقت وأنا أحرص على القيام بجولات تفقدية لمختلف أحيائها للوقوف على أوضاعها. كما أتابع مختلف البرامج والمشاريع الهادفة لتجاوز الاختلالات التي تعيشها.

واعتبارا لمكانة الدار البيضاء كقاطرة للتنمية الاقتصادية، فإن هناك إرادة قوية لجعلها قطبا ماليا دوليا.

إلا أن تحقيق هذا المشروع الكبير لا يتم بمجرد اتخاذ قرار، أو بإنشاء بنايات ضخمة وفق أرقى التصاميم المعمارية.

بل إن تحويل الدار البيضاء إلى قطب مالي دولي يتطلب، أولا وقبل كل شيء، توفير البنيات التحتية والخدمات بمواصفات عالمية، وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة، وإيجاد إطار قانوني ملائم وتكوين موارد بشرية ذات مؤهلات عالية واعتماد التقنيات وطرق التدبير الحديثة.

غير أن الدار البيضاء لا تجتمع فيها مع الأسف كل هذه المؤهلات رغم المجهودات الكبيرة على مستوى التجهيز والاستثمار، وخاصة ما يتعلق منها بالتأهيل الحضري.

لكن لماذا لا تعرف هذه المدينة، التي هي من أغنى مدن المغرب، التقدم الملموس الذي يتطلع إليه البيضاويون والبيضاويات على غرار العديد من المدن الأخرى؟

وهل يعقل أن تظل فضاء للتناقضات الكبرى إلى الحد الذي قد يجعلها من أضعف النماذج في مجال التدبير الترابي؟

فالدار البيضاء هي مدينة التفاوتات الاجتماعية الصارخة، حيث تتعايش الفئات الغنية مع الطبقات الفقيرة. وهي مدينة الأبراج العالية وأحياء الصفيح. وهي مركز المال والأعمال والبؤس والبطالة وغيرها، فضلا عن النفايات والأوساخ التي تلوث بياضها وتشوه سمعتها.

وأما الأسباب فهي عديدة ومتداخلة:

فإضافة إلى ضعف نجاعة تدخلات بعض المصالح الإقليمية والجهوية لمختلف القطاعات الوزارية، فإن من أهم الأسباب، أسلوب التدبير المعتمد من قبل المجالس المنتخبة، التي تعاقبت على تسييرها والصراعات العقيمة بين مكوناتها، وكثرة مهام أعضائها، وازدواج المسؤوليات رغم وجود بعض المنتخبين الذين يتمتعون بالكفاءة والإرادة الحسنة والغيرة على مدينتهم. وبكلمة واحدة فالمشكل الذي تعاني منه العاصمة الاقتصادية يتعلق بالأساس بضعف الحكامة.

فرغم أن ميزانية المجلس الجماعي للدار البيضاء تفوق بثلاثة إلى أربعة أضعاف تلك التي تتوفر عليها فاس أو مراكش مثلا، فإن المنجزات المحققة بهاتين المدينتين في مجال توفير وجودة الخدمات الأساسية تتجاوز بكثير ما تم إنجازه بالدار البيضاء.

وخير مثال على ذلك، ما يعرفه مجال التطهير من خصائص كبير، بحيث تظل المنجزات محدودة وأقل بكثير من حاجيات السكان، مقارنة بما تم تحقيقه بالرباط وفاس ومراكش ومدن أخرى.

وهو ما تعكسه، على الخصوص، نسبة تصفية المياه المستعملة، التي تبقى ضعيفة جدا، إذ لا تتجاوز 45 بالمائة بالدار البيضاء، في الوقت الذي تم الإعلان عن التطهير الكامل لمدينة الرباط، بنسبة بلغت 100 بالمائة، سواء في الربط بقنوات الصرف الصحي، أو في مجال تصفية المياه المستعملة. كما تصل النسبة في هذا المجال إلى 100 بالمائة، بكل من فاس ومراكش.

إن هذا الوضع المعقد يتطلب تشخيصا عاجلا، يحدد أسباب الداء، وسبل الدواء. ذلك أن تقدم المدن لا يقاس فقط بعلو أبراجها، وفساحة شوارعها، وإنما يكمن بالأساس، في توفير بنيتها التحتية، ومراقبتها العمومية، وجودة نمط العيش بها.

وهنا أذكر بما قلته في أول خطاب، بعد تقلدنا أمانة قيادة شعبنا الوفي، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 1999، حيث أكدت أننا لا نملك عصا سحرية لحل جميع المشاكل. ولكننا سنواجهها بالعمل والجدية والضمير.

وهو ما ينطبق على الدار البيضاء. غير أن المسؤولين على تدبير الشأن العام بها، يتوفرون على الإرادة والعزم للنهوض بمدينتهم. وهو ما يتعين عليهم ترجمته على أرض الواقع.

وأمام ما تشهده العديد من المدن الكبرى والمتوسطة، والمراكز القروية، من اختلالات، فإننا نتوجه للأحزاب السياسية، لضرورة العمل على إفراز كفاءات ونخب جهوية جديدة، مؤهلة لتدبير الشأن العام المحلي، خاصة في ظل ما يخوله الدستور للجماعات الترابية من اختصاصات واسعة، وما تفتحه الجهوية المتقدمة من آفاق، وما تحمله من تحديات.

كما نهيب بالحكومة والبرلمان، لتفعيل المقتضيات الخاصة بالجهة والجماعات الترابية الأخرى، والإسراع بإقرار النصوص القانونية المتعلقة بها.

وبموازاة ذلك، فإن الحكومة مطالبة بالإسراع باعتماد ميثاق اللاتمرکز الإداري، ما دام الأمر يدخل ضمن اختصاصاتها، ولا يستلزم إلا إرادتها الخاصة. وهو الميثاق الذي سبق أن دعونا إليه عدة مرات.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعتبر الانتدابين البرلماني والجماعي، عماد الممارسة السياسية التشاركية، التي ارتضاها المغاربة، والتي لن تستقيم في غياب أحدهما. ومن هنا، فإنه لا فرق عندي بينهما. ويبقى الأهم، هو أن يقوم كل منهما بمهامه الوطنية والمحلية، وبواجباته تجاه الناخبين، الذين وضعوا ثقتهم فيه.

كما أن أهمية هذين الانتدابين، لا تكمن فقط في حسن تدبير الشأن العام، على أهميته، وإنما تتجلى أيضا في خدمة المصالح العليا للوطن، والدفاع عن قضاياها العادلة، وفي مقدمتها الوحدة الترابية لبلادنا.

فقد واجهت قضية الصحراء، خلال هذه السنة، تحديات كبيرة، تمكنا من رفعها، بفضل قوة موقفنا، وعدالة قضيتنا.

غير أنه لا ينبغي الاكتفاء بكسب هذه المعركة، والإفراط في التفاؤل.

فقد لاحظنا بعض الاختلالات في التعامل مع قضيتنا المصيرية الأولى، رغم التحركات الجادة التي يقوم بها بعض البرلمانيين. إلا أنها تظل غير كافية.

وهو ما من شأنه تشجيع خصومنا على الرفع من مستوى مناوراتهم لإلحاق الضرر ببلدنا. ذلك أن أغلب الفاعلين لا يتعبؤون بقوة، إلا إذا كان هناك خطر محقق يهدد وحدتنا الترابية، وكأنهم ينتظرون الإشارة للقيام بأي تحرك.

فبدل انتظار هجومات الخصوم للرد عليها، يتعين إجبارهم على الدفاع، وذلك من خلال الأخذ بزمام الأمور، واستباق الأحداث والتفاعل الإيجابي معها.

ذلك أن قضية الصحراء ليست فقط مسؤولية ملك البلاد، وإنما هي أيضا قضية الجميع : مؤسسات الدولة والبرلمان، والمجالس المنتخبة، وكافة الفعاليات السياسية والنقابية والاقتصادية، وهيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وجميع المواطنين.

وهنا يجب التذكير، مرة أخرى، بأن مصدر قوتنا في الدفاع عن صحرائنا، يكمن في إجماع كل مكونات الشعب المغربي حول مقدساته.

حضرات السيدات والسادة،

إن الوضع صعب، والأمور لم تحسم بعد، ومناورات خصوم وحدتنا الترابية لن تتوقف، مما قد يضع قضيتنا أمام تطورات حاسمة.

لذا، أدعو الجميع، مرة أخرى، إلى التعبئة القوية واليقظة المستمرة، والتحرك الفعال، على الصعيدين الداخلي والخارجي، للتصدي لأعداء الوطن أينما كانوا، وللأساليب غير المشروعة التي ينهاجونها.

وأمام هذا الوضع، فقد أصبح من الضروري على البرلمان بلورة مخطط عمل متكامل وناجح، يعتمد جميع آليات العمل البرلماني، لمواصلة الدفاع عن وحدتنا الترابية، بعيدا عن خلافات الأغلبية والمعارضة، بل لا ينبغي أن تكون رهينة الظرفيات والحسابات السياسية.

وفي نفس الإطار، يتعين على أعضاء البرلمان والمجالس المنتخبة، المحلية والجهوية، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية، تحمل مسؤولياتهم كاملة، بصفتهم ممثلين لسكان المنطقة، والقيام بواجبهم في التصدي لأعداء الوطن.

وبصفتي الممثل الأسمى للدولة ورمز وحدة الأمة، فإنني لن أدخر أي جهد، على جميع المستويات، لصيانة الوحدة الترابية للمملكة والحفاظ على سيادتها واستقرارها، في ظل إجماع شعبنا الوفي، وتضافر جهود كل مكوناته.

فقد تربيت على حب الوطن، وكنت شاهدا، كجميع المغاربة، رغم صغر سني آنذاك، على جو التعبئة، وروح الوطنية العالية، التي ميزت استرجاع أقاليمنا الجنوبية، بفضل المسيرة الخضراء المظفرة، وعبقرية مبدعها، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وهي الروح التي يجب أن تلهم كل تحركاتنا.

وسأظل، كما عهدتموني دوما، في مقدمة المدافعين عن وحدتنا الترابية، وقائدا لمسيرات التنمية والتقدم والرخاء، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار، والإجماع الوطني الراسخ.

«إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء

02 محرم 1435 هـ الموافق 06 نونبر 2013 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

نحتفل اليوم بالذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، ونحن أكثر عزمًا على مواصلة مسارها المتجدد، بنفس روح الوطنية الصادقة والتعبئة الجماعية، لصيانة الوحدة الترابية والنهوض بالتنمية الشاملة.

وإذا كانت المسيرة الخضراء قد مكنت من استرجاع أقاليمنا الجنوبية، فإن المسيرات التي نقودها، تهدف إلى ترسيخ الحقوق المدنية والسياسية، والمضي قدما في النهوض بالجيل الجديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. غايتنا تكريم المواطن المغربي وتمكينه من مقومات المواطنة الكاملة.

وفي هذا الصدد، فقد أقدمنا على مجموعة من الإصلاحات العميقة والأوراش الكبرى، وفق منظور متدرج، يراعي الخصوصيات الوطنية، بعيدا عن الشعارات الفارغة، الموجهة للاستهلاك الإعلامي، وعن ردود الأفعال المتسارعة، على التطورات والأحداث الوطنية والدولية.

غير أن بعض الجهات والأشخاص، يستغلون فضاء الحرية والانفتاح الذي ينعم به المغرب لأغراض باطلة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية.

وإن المغرب، بقدر ما يحرص على التعاون والتفاعل الإيجابي مع المنظمات الحقوقية الدولية، التي تتحلّى بالموضوعية في التعامل مع قضاياها، ويتقبل، بكل مسؤولية، النقد البناء، فإنه يرفض أن تتخذ بعض المنظمات، في تقارير جاهزة، بعض التصرفات المعزولة، ذريعة لمحاولة الإساءة لصورته وتبخيس مكاسبه الحقوقية والتنموية.

فهناك مثلا من يصدقون، ظلما وعدوانا، أي شخص يدعي أنه تم المس بحق من حقوقه، أو أنه تعرض للتعذيب، ولا يأخذون بعين الاعتبار أحكام العدالة، بل وما يقوم به المغرب على أرض الواقع.

فهل يعقل أن يحترم المغرب حقوق الإنسان في شماله، ويخرقها في جنوبه؟

فكل الدول ترفض أن تتعرض لأعمال تمس بالأمن والاستقرار؛ لأن حقوق الإنسان تتنافى مع العنف والشغب، وترهيب المواطنين، ولأن ممارسة الحريات، لا يمكن أن تتم إلا في إطار الالتزام بالقانون.

وإذا كانت معظم المواقف الدولية تتصف بالموضوعية والواقعية، فإن ما يبعث على الأسف أن بعض الدول تتبنى، أحيانا، نفس المنطق، في تجاهل مفضوح، لما حققته بلادنا من منجزات، وخاصة في مجال الحقوق والحريات.

فهذا الخلط والغموض في المواقف، يجعل طرح السؤال مشروعا : هل هناك أزمة ثقة بين المغرب وبعض مراكز القرار لدى شركائه الاستراتيجيين، بخصوص قضية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية. بل إن مجرد وضع هذا السؤال يوضح أن هناك شيئا غير طبيعي في هذه المسألة.

شعبي العزيز،

إنني لا أريد أن أدخلك في الجوانب القانونية والسياسية لقضية وحدتنا الترابية، ومختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي سبق لي أن تكلمت عدة مرات بشأنها. ولكنني سأوضح لك الأسباب وراء بعض المواقف المعادية للمغرب.

إن بعض الدول تكتفي بتكليف موظفين بمتابعة الأوضاع في المغرب. غير أن من بينهم، من لهم توجهات معادية لبلادنا، أو متأثرون بأطروحات الخصوم. وهم الذين يشرفون أحيانا، مع الأسف، على إعداد الملفات والتقارير المغلوطة، التي على أساسها يتخذ المسؤولون بعض مواقفهم.

هذا كلام أقوله لك، شعبي العزيز، لأول مرة، ولكنني أقوله دائما، وبصفة خاصة لمسؤولي الدول الكبرى، وللأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومساعديه.

غير أن السبب الرئيسي في هذا التعامل غير المنصف مع المغرب، يرجع، بالأساس، لما يقدمه الخصوم من أموال ومنافع، في محاولة لشراء أصوات ومواقف بعض المنظمات المعادية لبلادنا، وذلك في إهدار لثروات وخيرات شعب شقيق، لا تعنيه هذه المسألة، بل إنها تقف عائقا أمام الاندماج المغاربي.

فشعبنا الوفي يتميز بإجماعه الراسخ حول وحدته الترابية، وبتجنده الجماعي للتضحية في سبيلها. فالصحراء قضية كل المغاربة دون استثناء، وأمانة في أعناقنا جميعا.

كما أن المغرب ليست له، ولله الحمد، أي عقدة في التجاوب الإيجابي مع التطلعات المشروعة لمواطنيه، أينما كانوا.

وفي هذا الصدد، فقد أقدمنا بإرادتنا الخاصة، على إحداث مؤسسات وطنية وآليات جهوية، لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مشهود لها بالاستقلال والمصداقية، وذلك وفق المعايير الدولية، فضلا عن الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، والهيئات الجمعوية، ووسائل الإعلام.

ومن هنا، فإن المغرب يرفض أن يتلقى الدروس في هذا المجال، خاصة من طرف من ينتهكون حقوق الإنسان، بطريقة ممنهجة. ومن يريد المزايدة على المغرب، فعليه أن يهبط إلى تندوف، ويتابع ما تشهده عدد من المناطق المجاورة من خروقات لأبسط حقوق الإنسان.

ورغم المحاولات اليائسة لخصوم المغرب للمس بسمعته وسيادته، فإننا سنواصل التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومع مبعوثه الشخصي، ومع الدول الصديقة، من أجل إيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، في إطار مبادرتنا للحكم الذاتي، المشهود لها بالجدية والمصدقية وبروح الواقعية.

كما لن نرهن مستقبل أقاليمنا الجنوبية بتطورات قضية الصحراء، على المستوى الأممي، بل سنواصل النهوض بالتنمية الشاملة بربوعها.

شعبي العزيز،

لا يخفى على أحد أن المغرب بذل مجهودات جبارة في سبيل تنمية أقاليمه الجنوبية. ففي إطار التضامن الوطني، فإن جزءا مهما من خيرات وثروات المناطق الوسطى والشمالية للمغرب، يتوجه لتلبية حاجيات مواطنينا في الجنوب، وذلك عكس ما يروج له خصوم المغرب، من استغلال لثروات الصحراء. وهو ما تؤكد جميع المؤشرات والمعطيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة.

وتعزيزا لهذا المسار، فإننا حريصون على استكمال بلورة وتفعيل النموذج التنموي الجهوي لأقاليمنا الجنوبية، الذي رفعه إلى نظرنا السامي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

إن الأمر لا يتعلق بمجرد اقتراح حلول ترقيعية لظرفية طارئة، أو مشاريع معزولة لا رابط بينها، وإنما بمنظور تنموي متكامل، يركز على تحليل موضوعي لواقع الحال بأقاليمنا الجنوبية، ويهدف للتأسيس لسياسة مندمجة، على المدى البعيد، في مختلف المجالات.

إننا نريده نموذجاً متعدد الأبعاد، عماده الالتزام بقيم العمل والاجتهاد والاستحقاق وتكافؤ الفرص، نموذجاً متوجهاً نحو المستقبل، تحتل فيه المرأة والشباب مكانة خاصة.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يركز هذا النموذج على مشاريع استثمارية كبرى، كفيلة بتحفيز النمو الاقتصادي، وإنتاج الثروات وفرص الشغل، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك ضمن تنمية مستدامة، تراعي الحفاظ على البيئة، وصيانة حقوق الأجيال الصاعدة، وخاصة من خلال التركيز على الطاقات المتجددة.

أما على المستوى الاجتماعي، فإنه يقوم على سياسة جديدة، عمادها التضامن والإنصاف، وصيانة كرامة الفئات الهشة، والنهوض بالتنمية البشرية، وتوطيد التماسك الاجتماعي.

وفي ما يخص الجانب الثقافي، فإن هذا النموذج يتوخى النهوض بالثقافات والخصوصيات المحلية، وذلك تجسيدا للمكانة الدستورية للثقافة الحسانية، كأحد مكونات الهوية المغربية الموحدة، ولاسيما من خلال إدماجها في البرامج الدراسية، وتثمين التراث المعماري، وتشجيع الإبداع الفني بالمنطقة.

وحرصا منا على ضمان شروط النجاح لهذا النموذج الطموح، القائم على الإبداع وروح التشارك، فإنه سيتم تزويده بآليات ناجعة للحكامة المسؤولة، فضلا عن كونه يندرج في إطار الجهوية المتقدمة، التي تخول اختصاصات واسعة للمجالس المنتخبة.

ويظل هدفنا الأسمى، جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء للتنمية المندمجة، والعيش الكريم لأبنائها، وتعزيز بعدها الجيو-استراتيجي، كقطب جهوي للربط والمبادلات بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.

لقد ظلت أقاليمنا الجنوبية، عبر التاريخ، تشكل العمق الإفريقي للمغرب، لما تجسده من روابط جغرافية وإنسانية وثقافية وتجارية عريقة، بين بلادنا ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

ووفاء لانتمائه الإفريقي، فقد حرص المغرب، منذ استقلاله، على التعاون المثمر، والتضامن الفعال مع هذه الدول، والمساهمة في تحقيق تطلعات شعوبها، إلى التنمية والاستقرار.

ورغم أن المغرب، العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، ليس عضوا بالاتحاد الإفريقي، فإنه يعمل على تعزيز وتنويع علاقاته الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة مع دول القارة، سواء على المستوى الثنائي، أو في إطار الهيئات والتجمعات الجهوية. وعلى الصعيد الجهوي والدولي، فإن بلدنا يعمل جاهدا على نصرة قضايا القارة الإفريقية، وخاصة التنموية منها.

وحرصا على إضفاء دينامية متجددة على هذه العلاقات، ما فتئنا نعمل سويا، مع أشقائنا قادة هذه الدول، لما يجمعنا بهم من أواصر عميقة من الأخوة والمحبة والتفاهم، على إعطائها طابعا إنسانيا، والارتقاء بها إلى شراكات تضامنية مثمرة.

وهو ما تجسده الزيارات التي نقوم بها لعدد من الدول الإفريقية الشقيقة، بما تحمله من مشاريع تنموية ملموسة، تعطي الأولوية للتنمية البشرية، وتوفير البنيات التحتية، وكذا توطيد الروابط الدينية والروحية، التي تجمع، على الدوام، شعوبها الشقيقة بالمغرب، وبشخصنا أمير المؤمنين.

كما أننا نضع التجربة المغربية رهن إشارة أشقائنا الأفارقة، في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع الحرص على تبادل الخبرات، وإشراك القطاع الخاص، وهيئات المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة لتعزيز سبل التنسيق والتعاون مع هذه الدول الشقيقة، في مختلف المجالات، وخاصة من أجل عقد اتفاقيات للتبادل الحر معها، في أفق تحقيق اندماج اقتصادي جهوي.

وبموازاة ذلك، فإن بلادنا لم تدخر جهدا في سبيل إرساء السلم والاستقرار، بمختلف مناطق القارة، والمساهمة في حل النزاعات بالطرق السلمية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، برعاية الأمم المتحدة.

كما أن المغرب ما فتى يؤكد على ضرورة التصدي للتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء، التي أضحت فضاء لجماعات التطرف والإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار في البشر والأسلحة، بما لها من تداعيات وخيمة على تنمية واستقرار المنطقة.

وما دعمنا لجمهورية مالي الشقيقة، في مواجهتها لعصابات التطرف والإرهاب، وحضورنا شخصيا في مراسم تنصيب رئيسها الجديد، إلا تعبير عن التزامنا الصادق بنصرة قضايا السلم والشرعية بدول القارة.

شعبي العزيز،

إن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة.

واعتباراً للأوضاع التي تعرفها بعض هذه الدول، فإن عدداً من مواطنيها يهاجرون إلى المغرب، بصفة قانونية، أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة.

وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين. وتجسيدا للاهتمام الخاص الذي نولي له لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة.

ومما يكرس صداقية المغرب في مجال حقوق الإنسان، التجاوب الواسع الذي لقيته هذه المبادرة من الأطراف المعنية مباشرة بهذه الإشكالية، وخاصة الدول الشقيقة جنوب الصحراء، ودول الاتحاد الأوروبي، ومختلف الفعاليات والمنظمات الأممية والجهوية والدولية، المعنية بظاهرة الهجرة وحقوق الإنسان.

وتعزيزاً لهذا التوجه، فقد قدم المغرب، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه السنة، مبادرة «التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية». وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة، بين دول المصدر والعبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية.

ولأن إشكالية الهجرة تهم كل الدول والشعوب، فإننا نناشد المنتظم الدولي للانخراط القوي في معالجة هذه الظاهرة، لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كالمأساة التي شهدتها، مؤخراً، سواحل جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، والتي كان لها الوقع الأليم في نفوسنا جميعاً.

شعبي العزيز،

إن تعزيز انفتاح المغرب على محيطه الإفريقي، ومواصلة الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، والنهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، تعد خير وفاء للقسم الخالد للمسيرة الخضراء، وللروح الطاهرة لقائدها، والدنا المنعم بجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.

وهي مناسبة لنوجه تحية تقدير وتنويه لكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، على تجندهم الدائم وتفانيهم في الدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
الموجه إلى القمة العربية الإفريقية الثالثة
الكويت، 16 محرم 1435هـ الموافق 20 نونبر 2013م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

يطيب لنا، في البداية، أن نعرب لأخيها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، عن صادق تشكراتنا على حسن استضافة هذه القمة الهامة في دورتها الثالثة، واثقين بأنها ستساهم في خلق روح جديدة للشراكة العربية الإفريقية، على أسس قوية وواضحة تفسح المجال للتنسيق السياسي والتعاون والاندماج الاقتصادي بين مجموعتنا الإقليمية.

لقد انخرطت المملكة المغربية، منذ انعقاد القمة العربية الإفريقية الثانية سنة 2010، بشكل كلي وجاد، في مقاربة شمولية لإعادة إحياء شراكتنا، في احترام كامل للمقومات السيادية والثابت الوطنية لبلداننا. كما عملت على تعزيز دورها الفاعل في توفير شروط نجاح هذه القمة واستمرارها، وكذا دعم آلياتها ووسائلها لتصبح رافدا مهما من روافد التعاون الإفريقي العربي.

أصحاب الجلالة والسمو والمعالي،

إذا كانت القواسم المشتركة، التي تجمع بلدان المجموعتين تفرض عليها، بشكل تلقائي، أن تكون موحدة الصف والكلمة، وفاء لانتماءاتنا الثقافية وموروثنا الروحي والحضاري، فإن لقاءنا اليوم، يتم في إطار ظرفية دقيقة تعيشها منطقتنا بالخصوص وتخطب فينا، أكثر من أي وقت مضى، روح التلاحم والتضامن لتدعيم هذه الشراكة الطبيعية وتمكينها من رفع التحديات الكبرى وغير المسبوقة التي تواجهنا جميعا على شتى المستويات، الاقتصادية والأمنية والتنمية، وكذا لمواكبة المتغيرات التي تفرضها الظرفية العالمية.

ومن هذا المنطلق، لا يسعنا، ونحن نستعد للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، إلا التنويه بموقف الدول الإفريقية الثابت إزاء قضيته العادلة. فقد ظلت هذه الدول داعمة لحق الشعب الفلسطيني المشروع في استرجاع كافة أراضي المحتلة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وهو ما تؤكد خلال التصويت على منح فلسطين الشقيقة صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

وإذ نجدد تشبثنا بمبادرة السلام العربية، التي نعتبرها خيارا استراتيجيا لإيجاد تسوية ممكنة ومقبولة لهذا الصراع، فإننا نؤكد على ضرورة تحمل المجموعة الدولية لمسئوليتها، وذلك لحمل إسرائيل على وضع حد لأنشطتها الاستيطانية اللامشروعة، والكف عن تماديها في أعمالها الاستفزازية وحثها على التجاوب الإيجابي مع الدينامية الجديدة للمفاوضات الجارية.

أما بالنسبة للمأساة التي يعيشها الشعب السوري الشقيق، والتي نتابع بقلق عميق نزيفها الدموي رهيب وسقوط ضحاياها الأبرياء، لاسيما من النساء والأطفال، فإن المملكة المغربية لم تدخر أي جهد للمساهمة مع شركائها العرب والدوليين، للدفع بكل الأطراف نحو انتقال سياسي يحترم الوحدة الترابية والوطنية للبلاد.

أصحاب الجلالة والسمو والمعالي،

إن بلداننا، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، ومن البحر المتوسط إلى خليج غينيا ومنطقة إفريقيا الوسطى، باتت مهددة، لاسيما من فقدان حدودها للمناعة ضد الاضطرابات السياسية والتحديات الأمنية، فضلا عن تداعيات التقلبات المناخية.

فقد انتشرت بؤر التوتر في أكثر من بقعة، حيث وجدت في الفقر والهشاشة مجالا خصبا لانتشار القرصنة وتهريب الأسلحة والمخدرات والأشخاص. وهو ما ساعد على استفحال نزوعات التطرف والإرهاب وانتشار الإيديولوجيات الظلامية، التي لا يمكن محاربتها ولا الحد من اتساع تأثيرها إلا بتضافر الجهود وتعبئة وسائل الدفاع والتصدي لها بكل حزم.

وفي هذا الصدد، يجب التذكير، مع الأسف الشديد، بأن منطقة الساحل والصحراء أضحت مرتعا خصبا للجماعات الإرهابية والمتطرفة، مما يستوجب تضافر الجهود من أجل تحصينها، والعمل على جعلها فضاء للسلم والازدهار.

ولهذه الغاية، لا بد من توفير الظروف الملائمة لإقامة سلام شامل بالمنطقة وضمان الأمن والاستقرار لساكنتها والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة. ولن يتأتى ذلك إلا بالتعبئة الشاملة لكل وسائل الدفاع والرد الاستراتيجية، وكذا توفير كل أسباب التنمية الشاملة، بما يحقق التكامل الضروري بين الأمن والتنمية.

ومن هنا، فإننا نعتقد أن التجمعات الجهوية تشكل الإطار الأمثل للرد على كل هاته التهديدات، ونخص منها بالذكر المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، الذي يحظى المغرب فيها بصفة عضو مراقب، وكذا تجمع دول الساحل والصحراء الذي ستعقد قمته المقبلة في المملكة المغربية.

لذا، فإننا ندعو إلى تضافر جهود الجميع من أجل تطوير آليات ووسائل هاتين المجموعتين الإقليميتين، بما يضمن تحقيق اندماج جهوي ناجح.

غير أن ما يبعث على الأسف، حالة الجمود المؤسستي التي يمر بها اتحاد المغرب العربي، الذي لم يتمكن، حتى اليوم، من لعب الدور المنوط به سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، رغم كونه يحاذي منطقة الساحل والصحراء ويواجه نفس المخاطر والتحديات.

وفي نفس السياق، فإن المملكة المغربية، التي ظلت تدافع باستمرار عن سيادة دولة مالي، تسجل بكل ارتياح، نجاح الاستحقاقات الرئاسية الشفافة، وذات المصادقية في هذا البلد الشقيق، الذي يلتزم المغرب ببذل كل الجهود لدعم مساعيه الرامية لتعزيز السلم وتحقيق المصالحة وترسيخ ثوابه الروحية والدينية وإعادة الإعمار.

أصحاب الجلالة والسمو والمعالي،

إن الموقع الجغرافي للمغرب، يجعله يضع القارة الإفريقية، التي تشكل أحد جذوره العميقة، في صلب سياسته الخارجية. كما يسعى إلى تسخير علاقاته وشراكاته في سبيل مد جسور التقارب والتعاون بين أشقائه الأفارقة، يحدوه في ذلك طموح واقعي وواعد، لإنجاز مشاريع مشتركة ومتنوعة تهتم شتى المجالات الحيوية وتدعمها الصداقة الراسخة والثقة المتبادلة، التي تربط دولنا العربية بالبلدان الإفريقية الشقيقة.

ومن هذا المنطلق، قطعت المملكة المغربية أشواطاً هامة، في تعاونها مع أشقائها جنوب الصحراء. وما الزيارات المتعددة التي قمنا بها لعدد من البلدان الإفريقية، إلا دليل على رغبتنا الأكيدة في إعطاء دينامية جديدة لعلاقتنا مع هذه الدول الشقيقة، وتجسيد لروح التعاون جنوب-جنوب، خاصة في مجالات التنمية البشرية، وتطوير المبادلات التجارية والنهوض بالاستثمارات.

وفي هذا الصدد، أنجز المغرب مشاريع ملموسة وطموحة، همت مجالات متعددة، كتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتنمية البشرية، وتقاسم المعرفة والخبرات والتكوين الجامعي، والزراعة والصحة والماء والطاقة، فضلا عن إنجاز مشاريع إنتاجية تروم توفير ظروف العيش الكريم للمواطن الإفريقي، إلى جانب الرفع من حجم مبادلاته الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دول القارة.

وإننا، لعازمون كل العزم، بعون الله، على مواصلة هذه الجهود، من أجل تقوية التعاون الثنائي مع دول إفريقيا جنوب الصحراء وتوسيع مجال الشراكات الجهوية، خدمة لتنمية بشرية شاملة وبناءة.

أصحاب الجلالة والسمو والمعالي،

إيماناً منا بوحدة المصير، وبضرورة تشجيع تعاون عربي إفريقي مثالي وفعال، فإننا نتطلع إلى أن تتمكن قمتنا من توسيع آفاق التعاون بين المنطقتين، من أجل تنفيذ وتطوير مخططات تنموية محلية، مع تغليب منطق الحكامة الجيدة والرؤية الشمولية، وإشراك القطاع الخاص والمجالس والهيئات المنتخبة والنخب الفكرية وفعاليات المجتمع المدني، في مسلسل التنمية بالقارة الإفريقية.

ولا يخامرنا شك، في أن هذه القمة تشكل منعطفاً حاسماً في مسار التعاون الإفريقي-العربي، على درب إرساء أسس شراكة متينة ومثمرة، من خلال تطوير وتنفيذ خطة عمل 2011-2016 للشراكة الإفريقية العربية، والتي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري بين مجموعتنا، إضافة إلى تسهيل انتقال البضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين المنطقتين.

كما أن النجاح الذي نرجوه لشراكتنا، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الالتزام التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية، التي تحكم العلاقات بين الدول، والمبنية أساساً على احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترابية.

وفي الختام، أود التأكيد، مرة أخرى، على حرص المغرب على إنجاز دينامية التعاون والتبادل التي أطلقتها قمتنا، للرفي بنتائجها إلى مستوى طموحات وآمال شعوبنا. وهو ما يقتضي منا تجاوز كافة الخلافات والمعوقات الظرفية، وإشاعة جو من التلاحم والتكامل، يعكس رغبتنا الأكيدة في تحسين ظروف العيش لشعوبنا وتحسينها بجدوى انتمائها لمحيطها العربي الإفريقي، في تحقيق التنمية والعيش الكريم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية المنعقدة بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخمسين
لإحداث البرلمان في المغرب
الرباط، 21 محرم 1435هـ الموافق 25 نونبر 2013م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
السيدات والسادة أعضاء مجلسي النواب والمستشارين المحترمين،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نعطي اليوم انطلاق الاحتفاء بالذكرى الخمسين لإحداث برلمان المملكة المغربية.
وقد أبيننا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذه المناسبة التي تخلد لحدث هام يجسد الإرادة المشتركة للملك والشعب، شأنه في ذلك شأن الأحداث والقضايا الكبرى التي عاشتها بلادنا مند فجر الاستقلال.

وفي هذا السياق، يجدر بنا التذكير بأول خطاب لجدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، بعد عودته من المنفى، حيث أكد، رحمه الله، على ضرورة إحداث مؤسسات ديمقراطية قائمة على مبدأ الفصل بين السلط، في إطار ملكية دستورية.

وهو الأمر الذي سهر والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكره، على تحقيقه، بحكمة وتبصر، وفق الخصوصيات الوطنية، مما مكن المغرب من الانخراط في نظام تمثيلي يقوم على التعددية السياسية والوصول، عبر إصلاحات متتالية، إلى نظام برلماني، تتوازن فيه المؤسسات، في إطار الملكية الدستورية.

ومن هنا، فإن خمسينية البرلمان المغربي يجب أن تعد بحق، بناء تاريخيا يعبر عن التطور السياسي للدولة والشعب المغربيين بصفة عامة، وعن تطور الطبقة السياسية المغربية بصفة خاصة.

فبفضل ما شهدته هذه المؤسسة الدستورية من تراكمات إيجابية، على مدى أزيد من نصف قرن من الزمن، فقد تمكنت بلادنا من ترسيخ أسس الديمقراطية التمثيلية وفتح الباب لقاعدة التمييز بين السلط في الهندسة الدستورية المغربية.

وهو دور استطاع البرلمان الاضطلاع به، سواء من خلال بنيته الأحادية أو الثنائية، وعن طريق الاختصاصات التي خولها له الدستور، والتي عرفت، بتتابع المراجعات الدستورية، تحسنا وارتقاء في كل من سلطتي التشريع والمراقبة.

كما أنه استطاع النهوض بهذا الدور، حيث شكل عبر مساره التليد، فضاء لتكوين النخب السياسية الوطنية وإطارا للنقاش وتبادل الآراء واختلافها، إن مع الحكومة أو بين الأغلبية والمعارضة.

وسيرا على نفس النهج التدريجي، فقد بوأ دستور 2011 البرلمان المغربي مكانة متميزة في البناء المؤسسي الوطني، حيث أصبح بالفعل، سلطة تشريعية قائمة الذات، مساهما في إرساء الفصل بين السلط، في إطار التوازن بين المؤسسات الذي يعد ضمانه مهمة من مهام جلالتنا. كما عرف البرلمان انفتاحا أوسع على مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية، وفي تدبير الشأن العام، من خلال ضمان تمثيلية أكبر لصالحها وتعزيز حضورها النوعي الوزن، سواء بالمؤسسة التشريعية، أو بمختلف المجالس المنتخبة، وذلك تجسيدا لحرصنا على مواصلة إسهامها الفعال في جميع مناحي الحياة الوطنية، ولاسيما في المجال السياسي.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن برلماننا، بهذه المواصفات، مدعو لأن يعمل على تحديث أساليب وطرق عمله، ليكون أكثر فاعلية في تنظيمه وأكثر نجاعة في القيام بهمامه التشريعية والرقابية وفي مجال تقييم السياسات العمومية. وإننا لنعتبر أن المخطط الرامي إلى تأهيل وتطوير عمل مجلس النواب، والذي تم عرضه مؤخرا على نظرنا السامي، بمثابة خطوة واعدة في هذا الاتجاه، وفكرة صالحة للبرلمان ككل. كما يشكل مرحلة مهمة داخل التجربة الطويلة لهذه المؤسسة، بما ينطوي عليه من تحفيز لأعضائها وجميع مكوناتها، في اتجاه المزيد من المبادرة والابتكار.

ومن هذا المنطلق، فإن الالتزام بهذا المخطط والحرص على تنفيذ ما يتضمنه من مبادئ ومناهج، سيساهم، ولا شك، في تقوية القدرات المؤسسية والتنظيمية للبرلمان، وفي تحسين أدائه في التشريع والمراقبة، وتعزيز انفتاحه وتواصله مع محيطه، وبالتالي في نجاح الولاية التشريعية الحالية، التي يتعين عليكم، معشر البرلمانين، أن تجعلوا منها، خلال ما تبقى من مدة، ولاية لتحقيق طفرة نوعية في الإنجاز التشريعي.

غير أن الشرط الأساسي لضمان نجاح وتملك أي مخطط لتحديث المؤسسة البرلمانية يكمن في الإرادة السياسية للفاعلين فيها، مقرونة بتحمل الأمانة العظمى لصفة التمثيلية، بما تفرضه من واجبات قائمة على الوفاء لثوابت الأمة، ومن حرص على خدمة الصالح العام. وهو ما يوافق، في العمق، دلالات الميثاق الأخلاقي وحسن السلوك، الذي دعونا إليه في خطابنا الافتتاحي للدورة البرلمانية السابقة.

ودعما لهذا التوجه، فإننا نلح على ضرورة المزاوجة، لدى أعضاء البرلمان بين الاستقامة السياسية والنزاهة الفكرية والأخلاقية، وبين التحلي بروح المسؤولية العالية، وذلك إضافة إلى ضرورة توفر الطاقم الإداري لهذه المؤسسة على الكفاءة المهنية التي تتطلب الاعتناء بالتكوين المستمر، الجيد والملائم.

ومن هنا، فإن نهج الحكامة البرلمانية الجيدة، التي سبق أن دعونا إليها، ينبغي أن تصبح سلوكا ثابتا لمؤسستكم، ثقافة وممارسة.

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، فقد جعل الدستور هذه الولاية التشريعية ولاية تأسيسية بامتياز، لاعتبارين اثنين :

- أولاً : في مجال التشريع، حيث أصبح البرلمان المصدر الوحيد للتشريع. كما تم توسيع مجال القانون، عن طريق التوضيح المفصل لمواده ودخول مضامين جديدة في هذا المجال، إضافة إلى تمكين المشرع من إتمام الدستور بسن مجموعة من القوانين التنظيمية، علاوة على القوانين المتعلقة بمختلف المؤسسات المنصوص عليها في الدستور، مما يتيح تجديد التشريعات الوطنية.

- ثانياً : في مجال تقييم السياسات العمومية، حيث أقر الدستور، لأول مرة، هذه المهام لصالح البرلمان. وهو ما يجعل المؤسسة البرلمانية مدعوة إلى إدماج هذه الوظيفة الجديدة في مختلف الصلاحيات التي تتوفر عليها وإلى تفعيلها عن طريق الآليات الموضوعة دستوريا رهن إشارتها.

وبهذا، فإن الدستور يوكل إلى البرلمان مهمة ضمنية، تكمن في رسم وإطلاق نموذج عمل الولايات التشريعية المقبلة.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهود المبذول من طرف أعضاء مجلسي البرلمان في مجال المبادرة التشريعية، سواء بالنسبة للقوانين التنظيمية أو العادية. وهي المبادرة التي يقرها الدستور لصالحهم.

وكما أكدنا على ذلك في خطابنا الأخير أمام مؤسستكم الموقرة، فإنه من الضروري، في إطار ولاية تشريعية مؤسسة وانتقالية، الالتزام بقيام تعاون هادئ وبناء بين الحكومة والبرلمان خلال المسار التشريعي، ضمانا لنجاح الولاية الحالية، وذلك من خلال إيجاد الصيغ الملائمة لتجسيد هذا التعاون، كمبدأ دستوري، متلائم مع مبدئي الفصل بين السلطات وتوازنها.

وإن الحديث عن البرنامج التشريعي يحيل على واجب دستوري وسياسي. ذلك أنه يتعين، بعد انصرام سنتين من الولاية التشريعية الحالية، الخروج من هذه الفترة الدستورية الانتقالية.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى الإسراع بإخراج القوانين التنظيمية، مع مراعاة الأسبقية فيما بينها. وقد يكون من الواجب أن نذكر في هذا الإطار، على الخصوص، بالقوانين التنظيمية المتعلقة بالسلطة القضائية، وبذلك المتصلة بالحكمة الترابية، كمرحلة إعدادية لانبثاق نموذجنا في الجهوية المتقدمة. مما يتيح، في الحالة الأولى، تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وفي الحالة الثانية، من انتخاب مجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة.

وبموازاة ذلك، ينبغي إعطاء أهمية خاصة لإعداد وإقرار التشريعات المتعلقة بالمؤسسات المنصوص عليها في الدستور، سواء الجديدة منها أو تلك التي تقتضي تحيين نصوصها القانونية، ولاسيما منها هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والحكمة الجيدة، والتنمية البشرية والمستدامة، والديمقراطية التشاركية.

ويظل الهدف المنشود، ليس فقط هو الخروج من دائرة الانتقال الدستوري، ولكن أيضا الوصول إلى استعمال كل الإمكانيات التي يتيحها القانون الأسمى، في إطار ممارسة سياسية ومؤسسية طبيعية.

فالهندسة العامة للدستور المغربي توفر مجموعة من الوسائل والمرجعيات في مجال التعاون بين السلط، تجعل أي إشكال في التفعيل قابلا للتجاوز، في ظل إشرافنا، بصفتنا ضامنا لحسن سير المؤسسات، وحكما أسمى بينها.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إننا نتطلع إلى أن يكون الاحتفاء بخمسينية البرلمان المغربي، لما يحمله من دلالات قوية، ولما يفتحه من آفاق واعدة، محفزا قويا لكم، للنهوض بمسؤولياتكم النبيلة والجسيمة، من خلال استثمار الإيجابيات التي راكمتها التجربة البرلمانية الوطنية، وتجنب السلبيات التي شابها مسارها المتميز، وذلك بغية الرفع من مردودية النظام التمثيلي، سواء على مستوى الأداء التشريعي، أو في مجال مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، بما يستجيب للانشغالات الملحة للمواطنات والمواطنين ويساهم في الدفاع عن القضايا العادلة والمصالح العليا للوطن.

وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني
التابعة للأمم المتحدة

نيويورك، 25 محرم 1435هـ الموافق 29 نونبر 2013م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

سعادة السيد عبدو سلام ديالو، رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى لجنتم الموقرة بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، منوهين بالجهود الدؤوبة التي تبذلونها للدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، وفي تحسيس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالأبعاد المختلفة لهذه القضية، وبالذور المنوط بهم من أجل إحلال سلام دائم وعادل، بمنطقة الشرق الأوسط، على أساس الشرعية الدولية.

وفي هذا الصدد، أود أن أجدد لكم دعم المملكة المغربية الكامل والدائم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والتاريخية، غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة، فوق أراضيه المحررة، وعاصمتها القدس الشرقية، دولة تتعايش جنبا إلى جنب، في سلم وأمن، مع إسرائيل، في إطار الشرعية الدولية، وطبقا لمبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها الرباعية الدولية.

بيد أنه برغم الجهود الدولية لإحياء عملية السلام، ومرونة الجانب الفلسطيني والعربي، وتعاطيه الإيجابي مع مختلف المبادرات، فقد ظلت هذه الجهود تصطدم بإصرار الحكومة الإسرائيلية على التماادي في نهج سياسة الاستيطان والتهويد، ومصادرة الأراضي والممتلكات. الأمر الذي يقوض كل المساعي الرامية إلى إيجاد حل نهائي لهذا الصراع، ويحول دون إنجاح المفاوضات المستأنفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، برعاية أمريكية.

وفي هذا الإطار، يشيد المغرب بالجهود الحميدة التي تبذلها الإدارة الأمريكية، والتي أفضت إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، مع وضع سقف زمني محدد لتحقيق نتائج ملموسة، كفيلة بإنعاش الأمل، في تحقيق سلام عادل وشامل، يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، وانطلاقاً من التزاماتنا العربية والإسلامية، ما فتئنا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، ومواصلة العمل من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته المشروعة، مشددين على خطورة تماذي إسرائيل في مخططاتها العدوانية، الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي والديني لمدينة القدس الشريف، وطمس هويتها الحضارية.

وفي نفس السياق، فإننا نجدد الدعوة للقوى الدولية المؤثرة لحمل إسرائيل على وقف كل انتهاكاتنا بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى الالتزام بتطبيق مقتضيات الشرعية الدولية، لكي تبقى القدس، كما كانت، رمزا للتعايش والسلام بين الديانات التوحيدية.

وتجسيدا لموقفنا الثابت في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، فإننا نحرص على مواصلة وكالة بيت مال القدس الشريف، لأعمالها في تنفيذ العديد من المشاريع الملموسة، في مختلف الميادين الاجتماعية والتربوية والصحية وفي مجالات السكن، وذلك من أجل مساعدة إخواننا المقدسيين على الصمود في مواجهة كل محاولات التشويه وطمس المعالم الدينية والثقافية والحضارية الإسلامية للمدينة المقدسة.

ونغتتم هذه المناسبة السانحة للتعبير عن دعمنا الثابت والمتواصل لمطالب السلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أختنا فخامة الرئيس محمود عباس، ودعوة كل الأشقاء الفلسطينيين إلى العمل، يدا في يد، من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، بما يكفل قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة والاستقلال.

وختاماً، فإننا نؤكد أن حل الدولتين يظل هو الحل الشامل والعادل والدائم، الذي يتسم بالواقعية والقابلية للتنفيذ، دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلم وأمان واستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرسالتان الملكيتان الموجهتان إلى كل من قداسة البابا فرانسيس والأمين العام للأمم المتحدة معالي السيد بان كي مون 30 محرم 1435هـ الموافق 04 دجنبر 2013م

بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى كل من قداسة البابا فرانسيس والأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي مون، رسالتين عبر فيهما «عن الانشغال العميق الذي نشعر به في المملكة المغربية وفي سائر الأقطار الإسلامية، بخصوص قرب توقيع دولة الفاتيكان وإسرائيل على مشروع ملحق للاتفاقية المبرمة بين الطرفين سنة 1993، والمتعلق بممتلكات الكنيسة الكاثوليكية بمدينة القدس المحتلة».

وقد أبرز جلالته الملك أن هذا التوجه من شأنه أن «يعاكس الجهود المبذولة من أجل توفير المناخ الملائم لإنجاح مفاوضات السلام، المستأنفة منذ شهر يوليوز 2013، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والتي من المفروض أن تحسم، من بين أمور أخرى، في الوضع النهائي للقدس الشرقية».

وأضاف جلالته، حفظه الله، بأن «من شأن التوقيع على هذا الملحق أن يركي الممارسات الاستيطانية الاستفزازية التي تقوم بها إسرائيل، وانتهكاتها الجسيمة في المسجد الأقصى وفي القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة..» بل إن «مثل هذه الإجراءات تتناقض في العمق مع أسس الشرعية الدولية والقرارات الأممية، التي تؤكد ضرورة المحافظة على الطابع الخاص للمدينة المقدسة، وعدم المساس بوضعها القانوني..» مؤكداً أن القدس «هي جوهر الصراع المرير بمنطقة الشرق الأوسط، وصميم الحل السياسي في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي نأمل جميعاً أن يتجاوز الطرفان من خلالها العقبات والمعوقات التي تحول دون الوصول إلى سلام عادل وشامل وفق حل الدولتين».

كما أعرب عن يقينه بأن «أي اتفاق مع إسرائيل لا يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ستكون له خيبة أمل عميقة لدى شعوب العالم الإسلامي، ولن يخدم السلام المنشود...» في الوقت الذي نحن مطالبون فيه بإيجاد حلول خلاقية ومبتكرة لقضية القدس، مدينة السلام».

وبعد أن ثمن جلالته الملك العزم الأكيد لكل من قداسة البابا والأمين العام للأمم المتحدة «على احترام الحقوق الفلسطينية المشروعة، وسعيهما الحثيث لإحلال السلام والمحبة في العالم»، دعاهما «إلى اتخاذ الإجراءات التي يرونها مناسبة لمنع عقد أي اتفاق يضيء شرعية على الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس، ويؤجج مشاعر أزيد من مليار مسلم في العالم».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن بإفريقيا
باريس، 02 صفر 1435هـ الموافق 06 دجنبر 2013م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد فرنسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء دول وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أن أتوجه بخالص شكري للسيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، على دعوته لعقد هذه القمة الهامة، بالنظر لما تكتسيه مواضيعها من أهمية ولدقة السياق الذي تتعقد فيه، والتوجه الجديد الذي نريده جميعا لهذا المنتدى.

فمع مرور السنوات، تنوعت المواضيع المسجلة على جدول أعمال منتدانا واتسعت رقعة أعضائه وازدادت مداولاته عمقا.

ولا يسعنا إلا أن نهني أنفسنا على انخراط هذا المنتدى، الذي يقوم على الروابط التاريخية القوية والعلاقات التقليدية الراسخة بين إفريقيا وفرنسا، في دينامية تروم مواكبة التحولات والمتطلبات الدولية واستيعاب التحديات والفرص القارية.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

في ظرفية دولية متسمة بأزمة اقتصادية ومالية وديموغرافية حادة، تجسد القارة الإفريقية الأمل في تجاوز الواقع الراهن، بفضل ما تزخر به من فرص حقيقية ودينامية قوية جعلتها تنخرط في مسار تعزيز إصلاحاتها وتحديث اقتصاداتها وتجديد نخبها وتأكيد اندماجها في مسلسل العولمة ومساهمتها المتنامية في إطار الحكامة العالمية.

غير أن قارتنا ورغم الجهود الهامة التي تبذلها والنتائج الملموسة التي سجلتها، لازالت تواجه صعوبات شتى في تحقيق التنمية البشرية الشاملة والنمو الاقتصادي والاستقرار المستدام.

ولمواجهة التحديات المتعددة التي تهدد استقرار البلدان الإفريقية، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى، انتهاز مقاربة شاملة ومتجانسة، قادرة على التوفيق بين المطلب الأمني وبين مطالب التنمية البشرية والحفاظ على الهوية الثقافية والعقائدية.

ففيما يخص البعد الأمني، تظل مسؤولية بلورة وتنفيذ وتقييم وسائل وعمليات الوقاية من النزاعات وتدبير الأزمات والحفاظ على الأمن وإعادة الإعمار، على عاتق الأفارقة بالدرجة الأولى، من خلال المنظمات الإقليمية.

وفي هذا السياق، أظهرت التحركات الإقصائية والمقاربات المبنية على الاعتبارات قصيرة الأمد والدوافع الخلفية الأنانية، عن محدوديتها وعدم جدواها، بل ولم تأت إلا بنتائج عكسية.

فطبيعة التحديات المعقدة والعايرة للحدود التي تواجه قارتنا اليوم تتطلب، على العكس من ذلك، تعاوناً إقليمياً قوياً ومساهمة فاعلة ومنتسبة من قبل الشركاء الدوليين.

وما العمل المشترك والفعال الذي شهدته مالي إلا خير دليل على ذلك.

وفي هذا السياق، أود أن أنه بالتدخل الشجاع والحاسم في هذا البلد الذي قامت به فرنسا والرئيس فرانسوا هولاند، والذي تعزز بالتزام العديد من البلدان الإفريقية وبلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في سبيل التصدي للتهديد الإرهابي الذي طال هذا البلد، إذ بفضل ذلك استرجعت مالي سيادتها على مجموع ترابها. ولا بد لهذه المقاربة أن تظل النموذج المتبع في جميع مراحل إعادة الإعمار التي تلي فترة النزاع.

وهذه الروح هي ذاتها التي سادت خلال انعقاد مؤتمر الرباط حول أمن الحدود في دول شمال إفريقيا والساحل والصحراء في نونبر 2013، والذي مكن من بلورة رؤية سياسية مشتركة وتبني خطة عمل تنفيذية.

كما أصبح تنامي عمليات القرصنة في خليج غينيا يشكل أيضا تهديدا ما فتئ يكبر، وبات من الضروري لتحركنا في مواجهته أن يستلهم العبر مما يجري حاليا في منطقة القرن الإفريقي وأن يعتمد على التوصيات ذات الصلة التي خرجت بها قمة ياوندي حول هذه الآفة.

وعلى نطاق أوسع، فإن «مؤتمر الدول الإفريقية الواقعة على المحيط الأطلسي»، والذي يحتضن المغرب أمانته، يمكن أن يشكل إطارا للتعاون والتشاور من أجل تحديد استراتيجيات مشتركة للحفاظ على سلامة الملاحة البحرية على طول الشريط الأطلسي الإفريقي، الذي تهدده القرصنة والذي يعاني قبلها من العمليات المتزايدة لتهريب المخدرات انطلاقا من بلدان أمريكا الجنوبية.

وبموازاة مع هذه التحركات في المجال الأمني، لابد من تعزيز التعاون في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة عبر القارة، بنفس العزم والالتزام.

فلا يمكن تحقيق السلم والاستقرار الدائمين دون العمل على تحقيق تنمية بشرية عادلة وشاملة. إن معالجة موضوع الاستقرار من خلال منظور الاعتبارات العسكرية والأمنية دون غيرها، لا يخلو من مخاطر جسيمة من حيث احتمال العود إلى حالة البدء.

وفي هذا المجال ورغم كل الجهود الرامية لتحديث الترسانة القانونية والإطار المؤسساتي في العديد من بلدانها، لازالت القارة الإفريقية تقبع على هامش الدينامية التجارية والاستثمارية العالمية.

لقد بات من الضروري تعزيز التحركات الطوعية التي يتم إطلاقها على المستوى القاري من خلال الالتزام الدؤوب والملموس من قبل المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، جعلت المملكة المغربية القارة الإفريقية في صلب سياستها الخارجية. وكان خيارها الإرادي والطبيعي والاستراتيجي لصالح تعاون تضامني، جنوب-جنوب وثلاثي الأضلع، وجد ترجمته على الأرض من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الملموسة لفائدة عدد من بلدان القارة.

وقد استفادت من هذه البرامج الملموسة الشرائح الأكثر فقرا، في مجالات أساسية كالتعليم والتكوين، والماء، والفلاحة والصيد البحري، والكهربة والصحة.

ويتزامن مع ما سبق ذكره، تم عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنفيذ استثمارات هامة، تكلفت بالنجاح في العديد من البلدان الإفريقية، وهمت مجالات المالية والبنوك والتأمين والاتصالات والبنية التحتية والمناجم وتخطيط المدن والسكن الاجتماعي، حيث أضحى المغرب أول مستثمر إفريقي في منطقة غرب إفريقيا والثاني على مستوى القارة.

وكل هذه المجهودات لابد من أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد والإشكالات البيئية والمشاكل المرتبطة بالتغيرات المناخية. ومن ثم فإنه لا مناص من الجمع بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

ومن هنا كان لابد للتنمية المستدامة أن تحتل مركز الصدارة في كل سياساتنا العمومية، ليس فقط من باب الحفاظ على توازنات بيئية أضحت هشّة، والذي بات ضرورة حتمية، بل وكذلك بالنظر للإمكانيات التنموية الإضافية التي يمنحها الاقتصاد الأخضر.

كما يجب أن يلتزم أي تعاون بناء في هذا المجال بمبدأ المسؤولية المشتركة والتمتازة، المبني على المساواة، دون إغفال ضرورة مصاحبة القارة في مسلسل تحولها المكلف نحو إدماج متطلبات الاقتصاد الأخضر.

وهنا نأمل أن تنجح الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية، التي ستحتضنها العاصمة الفرنسية سنة 2015، في قطع أشواط هامة وتأخذ بعين الاعتبار حاجيات وتطلعات القارة الإفريقية.

أما المحور الثالث لأي استراتيجية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الدائم في إفريقيا فيهم الحفاظ على الهوية الثقافية والعقائدية لشعوبها.

فالتصدي بفعالية للتمظهرات العنيفة للتطرف والظلامية في منطقة الساحل والصحراء يكتسي نفس الأهمية التي يكتسيها الرجوع إلى منابعها واجتثاث أسبابها المعنوية ومرجعياتها العقدية المزعومة.

إن الحفاظ على السلم والاستقرار والأمن في المنطقة رهين بصيانة الهوية الثقافية والحوزة الدينية التي مكنت شعوبها من العيش بتناغم على مدى قرون عديدة.

لقد أخذ المغرب على عاتقه حماية الإسلام السني الذي يدعو إلى الاعتدال والتسامح والانفتاح، والذي اعتنقته شعوب المنطقة عبر تاريخها، معتمدا في ذلك على الوشائج الروحية العريقة التي تربطه ببلدان منطقة الساحل وعلى مؤسسة إمارة المؤمنين، علاوة على تجربته الناجحة في مجال إصلاح الحقل الديني.

وتجدر الإشارة هنا إلى انطلاق برنامج تكوين 500 إمام مالي في المغرب، في إطار الالتزام التام بتعاليم «الوسطية» وبالمذهب المالكي الذي نشترك في اتباعه.

ويجدر بنا في الوقت ذاته العمل على تطوير مقاربات للحكامة الترابية، منفتحة وشاملة، تحافظ على الخصوصيات الثقافية للسكان المحلية وتنهض بها، في إطار احترام الوحدة الترابية والوطنية للدول.

أيتها السيدات والسادة،

إن إطلاق أي استراتيجية لتحقيق الاستقرار المستدام في إفريقيا يجب أن يعتمد على الدور الجوهري للمنظمات الإقليمية.

إن هذه المنظمات يجب أن تشكل المرتكز لأي مخطط عمل تفرزه مداولاتنا وأن تكون حجر الزاوية بالنسبة لأي استراتيجية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في قارتنا، والإطار الذي يحتضن أي مبادرة للاندماج الاقتصادي ومنبرا للتنسيق من أجل رفع التحديات المرتبطة بالتغير المناخي والتنمية المستدامة.

من هنا يجدر بنا أن نهض بدور المنظمات الجهوية الإفريقية ودعمها بشكل أكبر، فهي عماد الاندماج الإفريقي الذي نصبو إليه، فضلا عن كونها الإطار المناسب للتفاعل الناجع مع الأزمات الخاصة التي تعرفها كل منطقة من مناطقنا.

ولا يفوتنا هنا أن نوه بالتدخل الحاسم للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مالي، كما نشجع اليوم تدخل المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في جمهورية إفريقيا الوسطى، بارتباط مع فرنسا ومنظمة الأمم المتحدة.

ويسعى المغرب في نفس السياق إلى إحياء اتحاد المغرب العربي وإعطاء توجه جديد لمجموعة دول الساحل والصحراء، علاوة على تطوير التعاون بين المجموعات الإقليمية، خاصة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا.

أصحاب المعالي والسعادة، أيتها السيدات والسادة،

إن أي استراتيجية هادفة لتحقيق الاستقرار والتنمية تفقد جدواها ومداهها ومشروعيتها إذا لم تجعل الإنسان في صلب أهدافها.

فالشراكة التي نرجو بناءها مجتمعين تتطلب نهج مقارنة طوعية ترمي إلى تيسير الحركية والتنقل الحر للأشخاص.

ولمواجهة ظاهرة الهجرة، التي غالبا ما تصاحبها مأس إنسانية وتكون مصدرا لانعدام الأمان، لا بد من تطوير مقارنة جديدة تركز على خطوات طوعية وسخية وإنسانية، دون إغفال المتطلبات الأمنية.

فتدبير ملف الهجرة يتطلب تنفيذ استراتيجية شاملة ومندمجة تجمع بين ضمان انسياب حركة الهجرة القانونية ومحاربة شبكات الاتجار بالبشر، ونهج سياسة للتنمية المشتركة، كما سبق أن أكدت على ذلك الندوة الأورو-إفريقية حول الهجرة والتنمية التي انعقدت بالرباط سنة 2006.

لقد تحولت المملكة المغربية التي كانت بلد مصدر ثم بلد عبور، تحولت منذ بضع سنوات إلى وجهة يفضلها العديد من المهاجرين غير القانونيين من جنوب الصحراء. وانطلاقاً من واجب التضامن، ومن تقاليد الضيافة والاستقبال التي يتميز بها، قام المغرب مؤخراً بوضع سياسة جديدة للهجرة.

ففي إطار الاحترام التام لالتزاماته الدولية، خاض المغرب رهان تبني سياسة وطنية رائدة في المنطقة، إنسانية في مقاربتها ومسؤولة في خطواتها، وتراعي حقوق المهاجرين واللاجئين الأساسية تمام المراعاة من حيث مقاصدها.

ونعبر هنا عن اعتزازنا بالدعم الكبير الذي لقيته هذه المبادرة، خاصة على المستويين الإفريقي والأوروبي، ونعيد طرح المقترح المغربي لإقامة «ائتلاف إفريقي للهجرة والتنمية»، ينطلق من هذه المبادرة، ويشكل إطاراً موحداً يبحث مخاطر الهجرة غير الشرعية، وفرص الهجرة القانونية والتنمية المشتركة التي لا بد من تحقيقها والتي تعكس المسؤولية المشتركة بين أوروبا وإفريقيا في هذا المجال.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها السيدات والسادة،

إن إفريقيا، أرض الفرص والتحديات، هذه الأرض التي تعرف اليوم نمواً مطرداً، تنخرط في علاقة جديدة مع فرنسا، علاقة تتطلع للمستقبل، حول مصالح مشتركة واضحة المعالم.

ولا يساورني أدنى شك في أن تضافر الجهود وتكثيف الحوار بيننا سيساهمان في تعزيز السلم والحرية وفي النهوض بالتنمية البشرية المستدامة.

وعلاوة على ما سنتطوي عليه من مزايا ذاتية، فإن الأرضية الإفريقية الفرنسية التي ستنبثق عن هذه القمة سوف تخدم مواقفنا داخل مختلف الهيئات الدولية الأخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أفراد التجريدة المغربية المتوجهة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى
أكادير، 21 صفر 1435هـ الموافق 25 دجنبر 2013م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف وجنود التجريدة المغربية المتوجهة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى،

تلبية لنداء واجب التضامن الدولي، وإيماننا من جلالتنا بالمساعي الحميدة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلم في العالم، قررنا بعون الله وتوفيقه، إيفاد هذه التجريدة من أفراد قواتنا المسلحة الملكية إلى جمهورية إفريقيا الوسطى للمشاركة في مهمة الأمم المتحدة بهذا البلد الإفريقي الشقيق، إسهاما من المملكة المغربية في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى الدفاع عن القيم الإنسانية العليا ودعم وسائل الحوار والمصالحة الوطنية والتنمية.

ويطيب لنا عشية سفركم في مهمتكم النبيلة أن نتوجه إلى الله عز وجل أن يثمن خطواتكم وينير طريقكم ويكفل جهودكم بالتوفيق والنجاح، مستشعرين على الدوام ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم ومخلصين لروح التضحيات التي ما فتئتم تتسمون بها متشبثين، كما عهدناكم دائما بقيم الجيش المغربي وأصالته العريقة التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية والتعايش والتضامن الحضاري بين الشعوب.

إن مبادرتنا اليوم التي تعزز رصيد بلدنا الكبير والغني في عمليات حفظ السلام على الصعيد العالمي، لتستمد جذورها من تقاليدنا الإسلامية والحضارية الراسخة ومن انتمائنا الإفريقي المتجذر وكذا من التزام جلالتنا التاريخي بوجود التعاون الدولي المتعدد الأطراف من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصيانة الوحدة الترابية والوطنية للشعوب.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن ما ستضطلعون به من مهام نبيلة في ظل توجيهات جلالتنا السامية ستشكل لا محالة صفحة جديدة تضاف إلى الصفحات المشرقة التي خلدتها البعثات السابقة في جبهات مختلفة كالكونغو والصومال والبوسنة والهرسك وهايتي والتي يتواصل وجودها بكل من

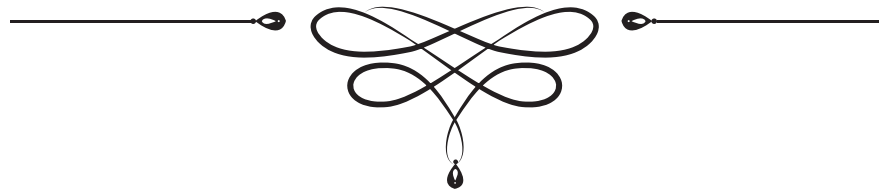
الكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذا بجمهورية ساحل العاج مجسدة بامتياز مهنية ونجاعة الجندي المغربي الذي يشهد له بالقدرة العالية على الانسجام والتأقلم مع المحيط الخارجي في احترام تام للمبادئ الشرعية الدولية.

فاستحضروا رعاكم الله بتوفيقه وعونه دوما حب الوطن وقيمه ومثله العليا، وثابروا على العطاء المتميز والاستعداد الدائم لخدمة رسالتكم الجليلة بحس صادق وعزيمة قوية وإيمان راسخ في تحمل المسؤولية وقدرة كبيرة على العمل في إطار المنظومة الدولية، مما يساهم إلى حد كبير في الإشعاع الدولي للمملكة.

كما نسأل الله تعالى، أن يعينكم ويشد أزركم وأن يفتح أفق الفلاح أمام أعينكم واحرصوا على أن تظلوا كما عهدناكم على الدوام مثالا في الاستقامة والانضباط والقدرة على التعايش والتساكن، خصوصا وأنتم ستتواجدون في ضيافة هذا البلد الشقيق الذي تجمعننا وإياه أواصر أخوة إفريقية عريقة ومتينة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2014

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح الدورة العشرين للجنة القدس
مراكش، 15 ربيع الأول 1435 هـ الموافق 17 يناير 2014 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة الأخ السيد محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،
معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،
أصحاب السمو والمعالي،

يطيب لي، في البداية، أن أرحب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، للمشاركة في الدورة العشرين للجنة القدس.
وتأتي هذه الدورة في ظل تراجع ملحوظ، في التضامن مع القضية الفلسطينية، سواء من حيث الدعم السياسي والمادي، أو على
المستوى الإعلامي.

غير أن انعقاد هذا الاجتماع يعد خير دليل على إرادتنا المشتركة، في مواصلة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق،
وعن الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف.

كما يشكل مناسبة سانحة للتشاور والتنسيق، بشأن ابتكار الوسائل الملائمة، لمواجهة السياسات العدوانية على الشعب الفلسطيني
الصامد، والمخططات الاستيطانية، والانتهاكات التي يتعرض لها الحرم القدسي الشريف، والمسجد الأقصى المبارك.

بل إننا نريده فرصة سانحة لبلورة مواقف موحدة، من شأنها المساهمة بفعالية في مسار السلام.

فمنذ آخر دورة للجنة، لم نقف مكتوفي الأيدي. ذلك أن قضية القدس أمانة على عاتقنا جميعا، حيث جعلناها في نفس مكانة قضيتنا
الوطنية الأولى، وأحد ثوابت سياستنا الخارجية.

كما أننا في لجنة القدس، نعتبر أن الدفاع عن هذه المدينة السليبية، ليس عملاً ظرفياً، ولا يقتصر فقط على اجتماعات اللجنة. وإنما يشمل بالخصوص تحركاتها الدبلوماسية المؤثرة، والأعمال الميدانية الملموسة داخل القدس، التي تقوم بها وكالة بيت مال القدس الشريف، باعتبارها آلية تابعة للجنة.

ومن هنا، فإن حماية المدينة المقدسة من مخططات التهويد، ودعم المرابطين بها، لن يتأتى بالشعارات الفارغة، أو باستغلال هذه القضية النبيلة كوسيلة للمزيدات العقيمة.

بل إن الأمر عظيم وجسيم، يتطلب الثقة والمصداقية، والحضور الوازن في مجال الدفاع عن المقدسات الإسلامية.

كما يقتضي بلورة مقترحات جديّة وعملية، والإقدام على مبادرات واقعية، مع ضمان وسائل تنفيذها، وآليات تمويلها. ذلك أن القضية الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف، هي قضية الأمة الإسلامية جمعاء.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،

إن رئاسة لجنة القدس ليست حظوة أو جاهاً، وإنما هي أمانة عظيمة، ومسؤولية كبرى، أمام الله والتاريخ.

لذا، ما فتئنا نكرس جهودنا، بتشاور مع أشقائنا وشركائنا، للدفاع عن الطابع العربي والإسلامي للقدس، وصيانة هويتها الحضارية، كمهدد للديانات السماوية، ورمز للسلام والتعايش بين الثقافات.

كما نواصل مساعينا ومشاوراتنا الدبلوماسية، في مختلف المحافل والمناسبات، لحث المجتمع الدولي، على تحمل مسؤولياته كاملة تجاه معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق.

وفي هذا الصدد، عبرنا، مؤخراً، لقداسة البابا ولأمين العام للأمم المتحدة، عن انشغالنا العميق، بخصوص عزم الفاتيكان توقيع اتفاقية مع إسرائيل، حول الوضع القانوني لممتلكات الكنيسة في القدس المحتلة.

وقد أكدنا أن من شأن إبرام هذه الاتفاقية إضفاء شرعية على ممارسات سلطات الاحتلال، فضلاً عن كونها تشكل انتهاكاً للقرارات الدولية، المتعلقة بعدم المس بالوضع القانوني للقدس.

كما لم ندخر جهداً لدفع منظمة اليونسكو، للتصدي لخرق إسرائيل للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي، والحفاظ على المواقع التاريخية والمعالم الدينية والحضارية بالقدس، المسجلة ضمن التراث العالمي المهدد بالخطر.

ولأن المساعي الدبلوماسية، على أهميتها، لا تكفي وحدها لتغيير الوضع على الأرض، فقد حرصنا على تعزيز عمل لجنة القدس، بتكثيف وكالة بيت مال القدس الشريف لأعمالها الميدانية، التي لها أثرها المباشر والملموس في تحسين ظروف عيش المقدسيين.

وفي هذا الصدد، قامت الوكالة، تحت إشرافنا، بإنجاز العديد من الأوراش، التي تهدف للنهوض بالتنمية البشرية لأهل القدس، لتوفير سبل العيش الكريم لهم، ودعم صمودهم في وجه المضايقات الرامية لدفعهم لمغادرة أرضهم وممتلكاتهم بالمدينة المقدسة.

وتجسيدا لالتزامنا التضامني الصادق معهم، تبذل الوكالة، بتعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية بالدول الإسلامية، والمنظمات الأهلية لدعم القدس، مجهودات دؤوبة للنهوض بقطاع التعليم والتكوين. وذلك من خلال صيانة المؤسسات التربوية، وشراء المباني وتحويلها إلى مدارس، وتشجيع تـمدرس الأطفال.

كما تقوم بتحفيـز الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل القار، وفرص الشغل، وإصلاح وتجهيز المرافق الصحية، وإنجاز البرامج السكنية، وتوفير المرافق الاجتماعية والثقافية، خاصة لفائدة الشباب.

ونخص بالذكر ترميم المركز الثقافي المغربي، بقلب المدينة المقدسة، الذي تم إنجازه بتمويل كامل من المغرب.

وفي مجال الحفاظ على الموروث الديني والثقافي للقدس، تعمل الوكالة جاهدة على صيانة المسجد الأقصى المبارك، وباقي الأماكن المقدسة والمعالم الحضارية.

كما تسعى للتصدي لإغلاق المؤسسات الفلسطينية الحيوية، ولمصادرة الأراضي والممتلكات بهذه المدينة السليبية.

ومواصلة لهذا النهج التضامني، فقد قامت وكالة بيت مال القدس الشريف ببلورة مخطط خماسي، للفترة الممتدة من 2014 إلى 2018.

ولتوفير شروط النجاح لهذا المخطط، فقد حرصت الوكالة على إعداد دراسة دقيقة لمختلف المشاريع التي تعتمزم إنجازها، مع تحديد آجال تنفيذها، ووسائل تمويلها.

غير أن طموحنا يتجاوز بكثير الإمكانيات المحدودة، التي تتوفر عليها الوكالة، بسبب ضعف المساهمات المنتظرة في ميزانيتها.

لذلك ندعو للتعبة القوية لوسائلنا وإمكاناتنا الذاتية، وتسخيرها للدفاع عن المدينة المقدسة، باعتبارها قضية الأمة الإسلامية جمعاء.

وبموازاة مع عمل هذه الوكالة، أقدمنا بتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، على إقامة مستشفى ميداني بقطاع غزة، يشمل جميع التخصصات لتقديم المساعدات الطبية لأشقائنا الفلسطينيين، تجسيدا لتضامننا الموصول معهم، ومساهمة في التخفيف من معاناتهم.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،

ينعقد لقاؤنا هذا في سياق مطبوع بإجماع دولي على ضرورة توفير المزيد من الدعم لعملية السلام. وفي هذا الصدد، نود الإشادة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الإدارة الأمريكية، بتوجيه من فخامة الرئيس باراك أوباما، وبإشراف كاتب الدولة في الخارجية، معالي السيد جون كيري، والتي خلقت دينامية بناءة في مسار السلام.

غير أن نجاح هذه الدينامية، يبقى رهينا باعتماد مقارنة شاملة، تهم كل قضايا الحل النهائي، وفق مرجعيات واضحة، وفي أفق زمني محدد.

وإننا ندعو لتعزيز جو الثقة بين الأطراف المعنية، من خلال الامتناع عن كل الممارسات الاستفزازية التي من شأنها نسف هذا المسار، والتحلي بالواقعية وروح التوافق، الكفيل بنجاح المفاوضات.

وفي نفس السياق، يتعين التحلي باليقظة، وتظافر الجهود، لقطع الطريق أمام جماعات التطرف والظلامية، التي تحاول استغلال القضية النبيلة للدفاع عن القدس، لنشر العنف والإرهاب بالمنطقة.

وأمام هذا الوضع، ينبغي توطيد العمل العربي والإسلامي المشترك، وتوحيد الصفوف، وانتهاج أساليب مبتكرة، بالإسهام البناء في تجسيد إرادة السلام.

لذا ندعو لنهج استراتيجية عملية وناجعة، تقوم فيها لجنة القدس بدور حاسم، كآلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الإطار، يجب التشديد على أن القدس هي جوهر القضية الفلسطينية، وأنه لا سلام بدون تحديد الوضع النهائي للقدس الشرقية، كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

كما أن تحقيق السلام رهين بتنفيذ إسرائيل لالتزاماتها، ولا سيما منها خارطة الطريق، التي اعتمدها الرباعي الدولي، وأقرها مجلس الأمن فضلا عن الآفاق التي تفتحها مبادرة السلام العربية.

وبقدر ارتياحنا لمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة، فإننا ندعو لتفعيل جميع القرارات الأممية ذات الصلة بالقدس والقضية الفلسطينية عموما.

ويظل حجر الزاوية في تقوية الموقف الفلسطيني، هو تحقيق مصالحة وطنية فلسطينية صادقة، قوامها وحدة الصف الفلسطيني، بقيادة السلطة الوطنية الشرعية، برئاسة أخيها محمود عباس أبو مازن، الذي نؤكد دعمنا للجهود التي يبذلها في خدمة الشعب الفلسطيني الشقيق.

مصالحة بناءة تضع المصالح العليا للشعب الفلسطيني فوق كل اعتبار؛ وفي طليعتها إقامة دولته المستقلة، على أرضه المحررة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في أمن وسلام ووثام مع إسرائيل.

وإذ نؤكد أن القدس السليبية ستظل في صدارة انشغالاتنا، وفي صميم وجدان شعوبنا الإسلامية، فإننا نسأل الله تعالى أن يمدنا بعونه وتوفيقه لنصرة القضايا العادلة لأمتنا، وصيانة مقدساتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في الجلسة الختامية للدورة العشرين للجنة القدس
مراكش، 16 ربيع الأول 1435هـ الموافق 18 يناير 2014م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أخي فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،

أصحاب السمو والمعالي،

أود في ختام أشغال الدورة العشرين للجنة القدس، الإشادة بما طبع اجتماعاتها، من مشاورات بناءة، ومصارحة أخوية صادقة.

كما أعبر عن تقديري الكبير لما أبان عنه كافة أعضائها، من خلال البيان الختامي، من غيرة على صيانة القدس الشريف، ومن تعبئة قوية، لنصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق.

ونغتتم هذه المناسبة لنؤكد تشبثنا بنصرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة، كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشريف.

وإن بلوغ هذا الهدف الأسمى، يتطلب وحدة الصف، والتحرك الفعال، مع التحلي بأعلى درجات التضامن والالتزام.

وهو ما نؤكد حرصنا على تجسيده، كرئيس للجنة القدس، وفاء لعهدنا لإخواننا الفلسطينيين، ولسلطتهم الوطنية الشرعية، برئاسة الأخ أبو مازن، على مواصلة الجهود لدعم صمودهم، والمضي قدما بعملية السلام، وجوهرها التسوية المنصفة لقضية القدس الشريف.

إن طريق السلام شاق وطويل، ويتطلب تضحيات جسام من جميع الأطراف. كما يقتضي التحلي بروح التوافق والواقعية، وبالشجاعة اللازمة لاتخاذ قرارات صعبة وحاسمة، ينتصر فيها منطق العقل والحكمة والأمل والحياة، على نزوعات الحقد والتطرف واليأس والعدوان، لما فيه صالح شعوب المنطقة.

ومن هذا المنطلق، فإن اجتماعنا اليوم، يعد رسالة للعالم، بأننا أمة متعلقة بالسلام، حريصة على تحالف الحضارات والثقافات.
ذلكم أن تشبثنا بهوية القدس، ليس فقط لأنها أولى القبلتين وثالث الحرمين، ولكن أيضا لتظل كما كانت دوما، رمزا لوحدة الأديان
السماوية، وفضاء للتعايش بين أهلها في جو من السلام والوثام.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح المنتدى الاقتصادي الإفريقي المغربي
أبيدجان، 24 ربيع الأول 1435هـ الموافق 24 فبراير 2014م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الوزير الأول،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أعود، مجدداً، إلى الكوت ديفوار، بعد مضي سنة كاملة، يوماً بيوم تقريبا، عن زيارة الدولة التي قمت بها العام الماضي إلى بلدكم.

إن هذه الفترة الزمنية، رغم قصرها، تسمح بالوقوف على التطور الهام الذي شهدته كوت ديفوار في كافة الميادين، وذلك بفضل العمل الذي يقوم به فخامة الرئيس وتارا، بكل تبصر وعزم، ولما تتحلى به كافة القوى الحية للبلاد من روح المواطنة والالتزام.

ويطيب لي أن أتوجه إلى أشغال المنتدى الاقتصادي المغربي الإفريقي، الذي يحظى بكامل عنايتنا، باعتباره تجسيدا لحرصنا المشترك على تعزيز العلاقات القائمة بين بلدينا، وعلى إضفاء دينامية جديدة على التعاون الاقتصادي بينهما.

وإن تنظيم هذا المنتدى بكوت ديفوار، ولأول مرة خارج المملكة وعلى أرض إفريقية، لم يأت بمحض الصدفة.

فهذا الاختيار يعكس، قبل كل شيء، جودة العلاقات التي تربط بلدينا، ويعد خير دليل على أهمية الروابط السياسية والاقتصادية التي تجمع المملكة بدول إفريقيا الوسطى والغربية.

كما أن هذا الاختيار يشكل اعترافاً بأهمية ومكانة الاقتصاد الإفريقي، ودليلاً على ثقتنا في آفاقه المستقبلية. ذلك أن هناك العديد من المؤهلات التي جعلت بلدكم يحتضن إحدى القواعد الصناعية الأكثر نشاطاً بالمنطقة، وأحد الأقطاب التجارية الأكثر حيوية بها.

واليوم، حيث صارت الاضطرابات السياسية من الماضي، فإن الوحدة الوطنية التي تمت استعادتها، واستتباب السلم والاستقرار، يشكّلان، بكل تأكيد، مصدر قوة كوت ديفوار. كما أن الماضي المشرق بلدكم في المجال الاقتصادي يعد، بحق، أحد نقاط القوة التي يتمتع بها في المنطقة.

السيد الوزير الأول،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، على غرار كوت ديفوار، يلتزم التزاما كاملا بانتمائه الطبيعي لإفريقيا الذي ظل يلازمه على امتداد تاريخه.

واليوم، كما الأمس، توجد العلاقات الدبلوماسية في صميم التفاعل القائم بين بلدينا. غير أنه نظرا للتحوّلات العميقة التي يشهدها العالم فقد أضحت من الضروري ملاءمة، الآليات التي تنبني عليها هذه العلاقات والأبعاد التي تنطوي عليها وكذا الموقع الذي تحتله ضمن منظومة العلاقات الدولية، مع المعطيات الجديدة على أرض الواقع.

لقد كانت الدبلوماسية في السابق، تعتبر أداة لتعزيز العلاقات السياسية. أما اليوم، فقد أصبح البعد الاقتصادي يحظى بالأولوية، ويشكل إحدى الدعائم التي تقوم عليها العلاقات الدبلوماسية.

فالتعاون الذي كان يقوم سابقا على روابط الثقة والشائج التاريخية أصبح اليوم يركز، أكثر فأكثر، على النجاعة والمردودية والمصدقية.

فالنجاعة تعطي ثمارها على الدوام. كما أنها تعد الضمانة الحقيقية لبلوغ نتائج ملموسة، وتحقيق تطور قابل للقياس، واكتساب القدرة على الاستجابة للتطلعات، فضلا عن كونها تكفل الجودة وتسهم في ترسيخ الثقة.

أما المصدقية، فتقتضي أن يتم تسخير الثروات التي تزخر بها قارتنا، في المقام الأول، لصالح الشعوب الإفريقية. وهو ما يستوجب وضع التعاون جنوب-جنوب، في صلب الشراكات الاقتصادية بين بلدانها.

وفي إطار انفتاحها، ستواصل إفريقيا تطوير علاقاتها المثمرة مع الدول التي تربطها بها أواصر تاريخية عميقة، وتجمعها بها الكثير من عناصر التقارب والانسجام. ورغم أن هذه الروابط تشكل مقومات أكيدة فإنها لوحدها أصبحت غير كافية.

فقد صار من الضروري، في الوقت الراهن، أن تتم مواكبة هذه العلاقات بعمل يتسم بالمصدقية وبالالتزام القوي. ذلك أنه لا مجال للحديث عن المكاسب الثابتة أو عن المعازل الحصينة، التي هي حكر على أحد دون غيره. فقد أصبح من الوهم الاعتقاد بعكس ذلك.

كما سيكون من الوهم، أيضا، الاعتقاد بأن هناك فرقا بين المشاريع الصغرى والكبرى. فكل المشاريع متساوية في أهميتها، مادامت ذات جدوى، وموجهة لخدمة المواطن.

هناك طبعاً مشاريع ذات بعد وطني، والمغرب في طليعة البلدان التي تعرف هذا البعد تمام المعرفة. فالمشاريع الوطنية في مجال البنيات التحتية تعتمد كلياً على الخبرة المغربية، بدءاً من مرحلة التخطيط، وإلى غاية التنفيذ والتطبيق، سواء تعلق الأمر بالطرق السيارة والكهربية والسدود أو بالموانئ والمطارات.

كما أن هناك أيضا مشاريع تكتسي أهمية خاصة، رغم حجمها الصغير، وذلك نظرا لتأثيرها المباشر على المواطن، ولكونها تهدف لتحسين ظروف عيشه اليومي. وهذا ما ينطبق على مشروع قرية الصيد الذي نعطي انطلاقته هنا بكوت ديفوار.

فهذه المشاريع تساهم في خلق فرص الشغل وفي تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تشكل قاطرة حقيقية لنمو القارة ومصدرا للعمل لشبابها.

السيد الوزير الأول،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا قارة كبيرة، بقواها الحية وبمواردها وإمكاناتها. فعليها أن تعتمد على إمكاناتها الذاتية. ذلك أنها لم تعد قارة مستعمرة. لذا، فإن إفريقيا مطالبة اليوم بأن تضع ثقتها في إفريقيا.

فقارتنا ليست في حاجة للمساعدات، بقدر ما تحتاج لشراكات ذات نفع متبادل. كما أنها تحتاج لمشاريع التنمية البشرية والاجتماعية أكثر من حاجتها لمساعدات إنسانية.

وعلى إفريقيا أيضا ألا تظل رهينة لماضيها ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية. بل عليها أن تتطلع لمستقبلها، بكل عزم وتفاؤل، وأن تستثمر في سبيل ذلك كل طاقاتها.

وإذا كان القرن الماضي بمثابة قرن الانعتاق من الاستعمار بالنسبة للدول الإفريقية، فإن القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكون قرن انتصار الشعوب على آفات التخلف والفقر والإقصاء.

السيد الوزير الأول،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن التطلع إلى إفريقيا متطورة ونشيطة ليس مجرد حلم، بل يمكن أن يكون حقيقة، شريطة الالتزام بالعمل.

فقد حان الوقت للعمل والمبادرة من أجل تحقيق هذه الغاية. فالعمل يعطي للممارسة السياسية مصداقيتها ويتيح تحقيق الأهداف المنشودة.

وفي هذا الإطار، فإن على إفريقيا أن تواجه العديد من التحديات التي تهدد استقرارها السياسي وتعيق نموها الاقتصادي والاجتماعي.

ولن يتأتى رفع هذه التحديات إلا من خلال التعاون والتضامن بين الشعوب الإفريقية واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية.

فإن إفريقيا مطالبة بالاستفادة من كل الطاقات التي تزخر بها، دون أن تعيش في عزلة عن العالم. ومن هنا، فهي مدعوة لمضاعفة الشراكات المثمرة مع الدول المتقدمة التي تبدي اهتماما دائما، والتزاما صادقا، وانخراطا ملموسا، من أجل الازدهار الاقتصادي لإفريقيا وتنميتها البشرية.

كما يجب عليها أيضا أن تستفيد من الفرص التي يتيحها التعاون الثلاثي، كآلية مبتكرة، لتضافر الجهود والاستثمار الأمثل للإمكانات المتوفرة.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب، الذي كان رائدا في هذا النوع من التعاون، يعرب عن استعداده لجعل رصيد الثقة والمصداقية الذي يحظى به لدى شركائه، في خدمة أشقائه الأفارقة.

فمن واجبنا الجماعي أن نجعل من العولمة قوة إيجابية في خدمة التطور في إفريقيا. وهو ما يجعل من النمو الاقتصادي، والتبادل التجاري، والاندماج الإقليمي، مواضيع ذات مكانة جوهرية.

السيد الوزير الأول،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية يفرض على القطاع الخاص أن يوجه ديناميته وقدرته على الابتكار، نحو المجالات الواعدة، مثل الفلاحة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا وتطوير البنيات التحتية.

ولن يتأتى ذلك، إلا بتحرير الطاقات وتعزيز المبادرة الخاصة. وهو ما يقتضي وجود قطاع عام فعال وواعد وذو كفاءة. وفي هذا الصدد، يكتسي تكتيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في إطار التعاون جنوب-جنوب، ونقل التكنولوجيا، أهمية كبرى.

كما أن تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان الإفريقية يشكل رهانا استراتيجيا، حيث ينبغي جعل الحكامة الرشيدة والتطور في نطاق القانون، فضلا عن تسوية النزاعات بالطرق السلمية، من الأولويات المشتركة لدول القارة.

بفضل تقدم القطاع البنكي والتمدن والرفع من مستوى إنتاجية العامل الإفريقي، أصبحت أمام إفريقيا آفاق واسعة من أجل تحقيق الرخاء للأجيال القادمة.

وسيصير بلوغ هذا الهدف أكثر يسرا، إذا تمكنت القارة من الانتصار على اليأس الإفريقي، من خلال تحرير الطاقات الفكرية والبدنية للقوى الحية للشعوب الإفريقية.

وهنا أدعوكم جميعا، لأن تتطلعوا إلى مستقبل قاراتنا الإفريقية إذا تمكنت من التخلص من كل أعبائها.

وإذ أتمنى لأشغال هذا المنتدى الاقتصادي كامل التوفيق، فإني على يقين بأن ما تتحلون به من خصال الواقعية، وما تتمتعون به من نظرة عملية، وقدرة على الابتكار، ستمكنكم من تحقيق نتائج ملموسة، تخدم التنمية في بلدنا الشقيقين وفي المنطقتين اللتين ينتميان إليهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى رئيس الحكومة حول الإحصاء العام للسكان والسكنى
الرباط، فاتح جمادى الأولى 1435هـ الموافق 03 مارس 2014م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

محّب جنابنا الشريف السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة،

أمنك الله ورعاك، والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته،

لقد حرصنا، منذ اعتلينا عرش أسلافنا المنعمين، وفي إطار الاستراتيجية الإحصائية، على أن يتم إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى للمملكة في نفس الشهر على رأس كل عشر سنوات، اعتبارا لما توفره مثل هذه العملية الوطنية الكبرى دوريا من قاعدة معطيات أساسية ومحيّنة، حول مختلف مستويات التراب الوطني، تتيح التقييم الموضوعي لأداء سياساتنا العمومية في مجال التنمية، ولما حققتة بلادنا من تقدم اقتصادي واجتماعي. كما تشكل أداة ضرورية لإعداد مخططات جديدة، تكون في مستوى طموحات شعبنا العزيز لتحقيق المزيد من المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مجال التنمية البشرية، من أجل ضمان العيش الكريم لكل المواطنين، ومواكبة ما يعرفه العالم من تطور متسارع في ميادين الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجية والقيم المجتمعية.

ويستند حرصنا هذا على ما هو منوط بجلالتنا من مسؤولية السهر على رعايانا الأوفياء، بمختلف فئاتهم وجهات إقامتهم، وعلى وفاء المملكة المغربية لتعهداتها الدولية بصفة عامة، ولتوصيات منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بدورية القيام بإحصاءات السكان والسكنى في العالم.

وفي هذا الإطار، فإن الإحصاء السادس للسكان والسكنى، الذي ستشهده بلادنا في أواخر صيف هذا العام، بما سيوفره من معطيات إحصائية، ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية، يكتسي أهمية خاصة، اعتبارا لمميزات سياقه الدولي والوطني.

فهو يصادف دوليا مرحلة تقييم مستوى إنجاز أهداف الألفية للتنمية البشرية، في أفق 2015، وتحديد أهدافها لما بعد هذا الاستحقاق الزمني، موازاة مع ما تعرفه الساحة الوطنية من إشراف مبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية، على اكتمال عشر سنوات من إطلاقها، علاوة

على مواصلة بلادنا للإصلاحات البنوية، الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبيئية، في خضم تفعيل مقتضيات الدستور الجديد، بما تنص عليه من جهوية متقدمة، ومن إقامة هيئات ديمقراطية تشاركية، على مختلف الأصعدة والمؤسسات.

السيد رئيس الحكومة،

لا يخامرنا شك في أنك، رعاك الله، لن تذخر جهداً لتيسير إنجاز هذه العملية الوطنية الكبرى، في أحسن الظروف، ووفق شروط الحكامة الجيدة، بما يتطلبه ذلك من تدابير قانونية وتنظيمية، على أساس تعبئة جميع الإدارات العمومية، والمصالح اللامركزية، والجماعات الترابية، من أجل ضمان إنجازها.

وفي هذا الإطار، ندعو بصفة خاصة، كلا من وزير الداخلية والمندوب السامي للتخطيط، للسهر على التنظيم الأمثل لهذا الإحصاء، وفي الأجل المحددة، وذلك بتنسيق محكم مع باقي القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية، والسلطات والهيئات التمثيلية الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية.

وفي هذا الصدد، فإننا ننتظر من جميع الولاة والعمال، أن يعملوا على تعبئة جميع الوسائل اللازمة، البشرية منها واللوجستية، وتوفير شروط التنسيق الفعال بين مختلف المصالح الإدارية والجماعات الترابية، بتعاون وثيق مع الإدارات الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط، ومصالحها الجهوية، حتى تكون هذه العملية في مستوى التقدير الذي نالته سابقاتها، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، على المعهود في الجميع من وعي بالمسؤولية وحرص على القيام بها على الوجه المأمول.

كما نهيب بصفة خاصة، بجميع المواطنين في المدن والقرى، أن يكون استقبال أسرهم للباحثين والمؤطرين لعملية الإحصاء، بما عهدناه فيهم من غيرة على المصلحة الوطنية، ووعي بالغايات التنموية التي تهدف إليها. كما لا يفوتنا أن ندعو أفراد الجاليات الأجنبية، التي تقيم بكيفية دائمة أو مؤقتة، في مختلف أرجاء التراب الوطني، أن يسهروا بدورهم على تخصيص الحيز الضروري من وقتهم للمساهمة في هذه العملية، بما تقتضيه الأعراف الدولية، وما نعرف عنهم من صداقة واحترام لبلادنا. كما نود أن نتوجه بالتقدير، لساء ورجال التعليم الذين سيتجندون للمساهمة في إجراء الإحصاء المزمع القيام به.

نسأل الله أن يمدك بموصول التوفيق والسداد.

والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب

مراكش، 10 جمادى الأولى 1435هـ الموافق 12 مارس 2014م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب السمو والمعالي،
السادة الوزراء،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نرحب بكم في بلدكم الثاني المملكة المغربية، التي تتشرف باحتضان أشغال مجلس وزراء الداخلية العرب، في دورته الحادية والثلاثين.

وإن انعقاد هذا الاجتماع الهام بمدينة مراكش، ليجسد الالتزام القوي للمغرب بدعم العمل العربي المشترك، وخاصة بين المسؤولين على قطاع الداخلية، اعتباراً للدور الحاسم الذي ينهضون به، وذلك من خلال تعزيز آليات التشاور والتنسيق، والرفع من قدراتهم على بلورة استراتيجيات خلاقة، كفيلة بمواكبة متغيرات الظرفية الراهنة، وتأمين ضرورات استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي.

وإننا لنستحضر، بكل تقدير، الروح الطاهرة للمشمول بعفو الله وكرمه، صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، رحمه الله، الرئيس الفخري السابق لهذا المجلس الموقر، والذي كان له الدور الطلائعي والفضل الجليل، في دعم وضمان استمرارية اجتماعات هذا المجلس، منذ انطلاق أشغال الدورة الأولى بمدينة الدار البيضاء، سنة 1982.

حضرات السيدات والسادة،

إن التمام الدورة الحالية لمجلسكم، في ظل التحولات والإصلاحات العميقة، التي يعرفها الوطن العربي، سيشكل، بلا شك، فرصة لاستيعاب حقيقة التطور العميق لمفهوم الأمن، مما سيساهم بشكل فعال، في تحصين أمتنا العربية وتأمينها، من مخاطر التطرف والإرهاب، وكل أنواع الجريمة المنظمة، بما فيها تهريب السلاح والاتجار في البشر والمخدرات.

كما أن اجتماعكم اليوم، يعكس إرادتكم القوية في الحفاظ على الأمن والاستقرار بوطننا العربي، وتوطيد قيم التماسك والسلام والانفتاح الحضاري، التي تقوم عليها مجتمعاتنا، وتعزيز إسهامكم في الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعوب العربية إلى مدارج الرقي والتنمية.

ومن هنا، فإنكم مدعوون لاعتماد مقاربات ذات أبعاد استشرافية، تتسم بالموضوعية وبعد النظر، وتساهم بشكل فعال في بلورة خطط متجددة، عمادها التنسيق والتعاون، لمواجهة كل ما من شأنه أن يمس أمن واستقرار بلداننا، وسلامة مواطنينا.

كما ينبغي التأكيد على أن السياسات الأمنية الناجحة، والعمليات الاستباقية الناجعة، رهينة بمساهمة المواطن، وشعوره بدوره البناء في استتباب الأمن والطمأنينة، على غرار مشاركته الفاعلة في العملية التنموية، وفي خلق المناخ المناسب للتنمية والاستثمار.

ومن هذا المنطلق، فإن مفهوم الأمن الحقيقي، لا يقتصر فقط على معناه الضيق، بل إنه يقوم بالأساس على جعل المواطن في صلب السياسات العمومية، وذلك في إطار شراكة مجتمعية ناجعة وفاعلة، قوامها التكامل بين الدولة والمواطن، والاندماج الإيجابي بين متطلبات الأمن، ومستلزمات التنمية، وصيانة حقوق الإنسان.

أصحاب السمو والمعالي، السادة الوزراء، حضرات السيدات والسادة،

اعتبارا للدور الحاسم الذي يقوم به المواطن، كشريك أساسي في ضمان الأمن والاستقرار، وفي العمل التنموي على حد سواء، وكعنصر مركزي في المساهمة في خلق المناخ الاجتماعي السليم، المتشبع بالديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، فقد عملنا على التأسيس لمفهوم جديد للسلطة، يركز على حفظ وتوسيع فضاءات الحريات، وصيانة كرامة وحقوق المواطنين، في إطار دولة الحق والقانون، وترسيخ ديمقراطية القرب، والمنهجية التشاركية في تدبير الشأن العام.

وفي نفس السياق، أطلقنا منذ سنة 2005، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تقوم على جعل المواطن في صلب عملية التنمية وغايتها الأساسية، إيماننا منا بأن الحقوق السياسية والمدنية لن تأخذ أبعادها الملموسة، في الواقع المعيش للمواطن، إلا بتكاملها مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وبموازاة ذلك، حرصنا على إقرار تنظيم ترابي جديد، يقوم على اللامركزية، وأطلقنا ورش الجهوية المتقدمة؛ غايتنا ترسيخ نهج الحكامة الترابية الرشيدة، والتأسيس لمنظومة تدبير ديمقراطي للشأن المحلي، عمادها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مندمجة.

وتتويجا للتراكمات الإيجابية والإصلاحات العميقة، التي حققتها بلادنا في المجال الحقوقي والتنموي، فقد حرصنا تضمين دستور المملكة ميثاقا متكاملًا من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

وسيرا على نفس النهج، فقد امتدت جهودنا لتشمل أوضاع المهاجرين، خصوصا من دول جنوب الصحراء، وذلك من خلال اعتماد سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة واللجوء ببلادنا، تركز على الرصيد العريق للمغرب، كبلد لحسن الضيافة والاستقبال، وتحترم التزاماته الدولية، وتراعي حقوق المهاجرين، وظروفهم الإنسانية.

كل هذه الأوراش والإصلاحات التي اعتمدها بلادنا، تركز على تكريم الإنسان، وعلى جعل المواطن محور وغاية السياسات العمومية. كما أنها تؤسس لمقاربة شاملة، تتناغم فيها الديمقراطية والتنمية، وضمان الأمن والاستقرار.

ووعيا بأهمية هذه المقاربة المندمجة، وتكريسا للمنظور الأمني، بمعناه الشامل، والمبني على احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على السلم الاجتماعي، وخلق المناخ الملائم للتنمية، فقد قام المغرب بتكريس هذا الخيار، في مناهج التعليم والتكوين، بالمؤسسات الخاصة بتأهيل أفراد القوات الأمنية.

وهو ما يجسده تنزيل استراتيجية الحكامة الأمنية، بما تتيحه لخريجي هذه المعاهد من انفتاح على المواطنين، وتعزيز قدراتهم على الإنصات والتجاوب، والمشاركة في إيجاد حلول للمشاكل الحقيقية للسكان، تجمع بين الواقعية والفعالية، بالإضافة إلى العمل على توفير مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار والنهوض بالتنمية، وتحفيز المبادرات الفردية والجمعية، الهادفة لتقوية وتفصيل قيم التضامن والسلم الاجتماعي.

تلكم، حضرات السيدات والسادة، بصفة مقتضبة، بعض جوانب التجربة المغربية، التي حرصنا على أن نتقاسمها معكم في هذا الجمع الهام.

أصحاب السمو والمعالي، السادة الوزراء، حضرات السيدات والسادة،

إن اعتماد ميثاق أمني عربي اليوم، لن يتأتى إلا من خلال تبني رؤية عربية مشتركة وموحدة لمفهوم الأمن، في سياقاته الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية المتجددة.

ولنا اليقين، أن هذا اللقاء، الذي يجمع نخبة من مسؤولي البلدان العربية، ومن الخبرات الدولية، سيتوج بإقرار مجموعة من التوصيات العملية، الكفيلة بإيجاد حلول ناجعة، تستجيب لتطلعات شعوبنا العربية إلى المزيد من الأمن والطمأنينة والاستقرار، والتقدم والازدهار، في ظل الحرية والكرامة الإنسانية.

ونغتنم هذه المناسبة السانحة، لنعبر لكم عن إشادتنا بالعمل الجبار، الذي يقوم به مجلسكم، من أجل دعم هذا التوجه، من خلال وضع الاستراتيجيات المختلفة، والخطط المرورية، وتنظيم أورش العمل المتعددة. وهو ما يساهم إيجابيا في خلق وعي عربي متناسق ومتجانس، يؤمن بمفاهيم العمل الأمني الهادف، وبدوره المركزي في خلق الظروف الملائمة، للحفاظ على منظومة القيم والحقوق، وتعزيز دينامية التنمية.

وإننا نعتبر إن لقاءكم اليوم بمدينة مراكش، بمثابة انطلاقة جديدة لمجلس وزراء الداخلية العرب، ولاسيما في ظل المتغيرات الكبرى، التي تعرفها المنطقة، والظروف المحيطة بعالمنا العربي.

وهو ما يضع على عاتقكم مسؤوليات جسيمة في القطاعات التي تشرفون عليها، والتي تستوجب عليكم العمل على توحيد المواقف، وتعزيز سبل التنسيق الوثيق والتشاور البناء، الكفيلين بالدفع بالعملية التنموية، لضمان الأمن والاستقرار.

وختاما، أجدد الترحيب بكم في بلدكم الثاني المغرب، داعيا الله عز وجل أن يكلل أشغال الدورة بالتوفيق، لما فيه خير وصلاح شعوب أمتنا العربية.

«وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الخامسة والعشرين للقمّة العربية
الكويت، 23 جمادى الأولى 1435هـ الموافق 25 مارس 2014م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، رئيس القمّة،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب المعالي والسعادة،
معالي الأمين العام،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه في البداية، بعبارات الشكر الجزيل لأخينا صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت،
ومن خلاله للشعب الكويتي الشقيق، على استضافة هذه القمّة، مهنئين سموه على الإعداد المتميز لهذا اللقاء الهام.
كما نود أن نشيد بالمجهودات التي بذلها أخونا أمير دولة قطر الشقيقة، رئيس الدورة السابقة للقمّة العربية، من أجل النهوض بالعمل
العربي المشترك.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، عرفت القضية الفلسطينية، تطورات هامة، تميزت على الخصوص باعتراف الأمم
المتحدة بدولة فلسطين، وتخويلها مكانة دولة مراقب غير عضو، وبقبولها من طرف منظمة اليونسكو كدولة كاملة العضوية.

كما شهدت عودة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات، بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها الإدارة الأمريكية، من أجل التوصل إلى اتفاق يشمل جميع قضايا الحل النهائي.

وفي هذا السياق، نود التأكيد على أن مبادرة السلام العربية تظل مقترحا واقعيا، على درب تحقيق السلام الشامل، لما فيه خير المنطقة والعالم.

وما التزامنا القوي بدعم المجهودات الأمريكية، في اتجاه إنجاح المفاوضات، وحرص الوفد العربي، المنبثق عن لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، على مواكبة هذه المفاوضات، ودعم الموقف الفلسطيني خلالها، إلا خير دليل على تمسكنا بخيار السلام وبمساره الذي يضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، القابلة للحياة والمتصلة الأجزاء، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، فقد حرصنا على عقد الدورة العشرين للجنة القدس بمدينة مراكش، تحت رئاستنا الفعلية. وقد عرفت هذه الدورة الحضور المتميز، ولأول مرة، لممثلين عن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، وعن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وعن الاتحاد الأوروبي والفاثيكان.

كما شكلت مناسبة سانحة للتأكيد مرة أخرى، أنه لا سلام بدون تحديد الوضع النهائي للقدس الشرقية، جوهر الصراع في المنطقة، وبأن تحقيق السلام المنشود مسؤولية المجتمع الدولي برمته.

كما أبرزنا أهمية المقاربة العملية المبنية على التحرك الميداني، من خلال وكالة بيت مال القدس الشريف، لدعم صمود إخواننا المقدسين على أرضهم، والتصدي لسياسة التهويد التي تنتهجها إسرائيل في هذه المدينة المقدسة.

غير أنه أمام تمادي إسرائيل في سياساتها العدوانية، فإننا ندعو لاعتماد تنسيق كامل ووثيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وذلك لإضفاء المزيد من الفعالية والنجاعة على مبادراتنا ومساعدتنا، والرفع من مستوى تعبئة طاقاتنا ومواردنا لنصرة هذه القضية العادلة.

فبقدر ما نلح على ضرورة توحيد الصف العربي والإسلامي، فإننا نطالب إخواننا الفلسطينيين بنبذ خلافاتهم، وتحقيق مصالحه وطنية صادقة، تقوي الموقف التفاوضي الفلسطيني؛ مؤكداً دعمنا الموصول للجهود التي يبذلها في هذا الشأن، أخونا محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومع اقتراب نهاية شهر أبريل، تاريخ انتهاء المدة المتفق عليها للتوصل إلى اتفاق الحل النهائي، فإننا نؤكد على أن أي تمديد لفترة المفاوضات، يجب أن يؤدي إلى بلورة مقاربة جديدة، تفضي إلى رفع الاحتلال، وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وإيجاد حلول توافقية لجميع القضايا، وفق جدول زمني محدد.

كما نؤكد رفضنا القاطع أن يتم اتخاذ هذا التمديد من قبل إسرائيل كذريعة لكسب المزيد من الوقت، لتغيير الوضع على الأرض، وفرض سياسة الأمر الواقع.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

لقد شهد العالم العربي تحولات عميقة تمخضت عنها، في بعض الدول، تغيرات متفاوتة.

غير أن الابتعاد عن روح الحوار والتوافق، وتغليب الأغراض الفئوية الضيقة على المصالح الوطنية العليا، وتنامي النزوعات المذهبية والطائفية، قد أدى في دول أخرى، مع الأسف، إلى إحباط آمال وتطلعات شعوبها، إلى تحقيق الحرية والكرامة والتنمية والديمقراطية.

وهنا نخص بالذكر الوضع المأساوي الذي يعانيه أشقاؤنا في سوريا، التي تعيش كارثة إنسانية تسائلنا جميعا، عربا ومسلمين، كما تسائل كل الضمائر الحية والمنتظم الدولي برمته.

وفي هذا الإطار، فإن أول ما يمكن استحضاره هو ما عبر عنه معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، حين اعتبر بأن ما يقع في سوريا «أكبر أزمة إنسانية تواجه العالم».

إن الأمر يتعلق بكارثة إنسانية حقيقية، ستظل وصمة عار في تاريخ البشرية. إنه وضع خطير وغير مقبول يتعين على المنتظم الدولي أن يتحمل مسؤوليته كاملة في معالجته.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة مجلس الأمن للعمل بفعالية، لتنفيذ إعلان مؤتمر جنيف الأول، ووضع حد لمعاناة الشعب السوري الأبي، وتمكينه من تحقيق تطلعاته المشروعة إلى الوحدة والديمقراطية والتنمية والكرامة الإنسانية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن عالما العربي يمر حاليا بمرحلة دقيقة، تتسم بتزايد التوترات السياسية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع تنامي النزعات الطائفية، ونزوعات التطرف والإرهاب، الأمر الذي يضع إرادتنا من أجل تعزيز العمل العربي المشترك على المحك.

وفي هذا السياق، فقد أصبح لزاما على دولنا العربية أن تجعل من منظمنا تكتلا فاعلا، قادرا على مواكبة هذه التحولات والتطورات. وهو ما يقتضي اعتماد مقاربة متجددة لعملانا المشترك، قوامها الثقة والحوار وحسن الجوار، والتحلي بروح المسؤولية، وطي صفحة الخلافات البينية الموضوعية والمصطنعة، والتوجه نحو المستقبل في التعاطي مع القضايا العربية.

ويظل سبيلنا إلى ذلك، هو حسن استثمار ما تزخر به دولنا من عوامل الوحدة والتكامل، ونبذ أسباب الفرقة والخلاف.

كما يتعين تعزيز الوعي بقدراتنا الذاتية وبتقنتنا في أنفسنا لتحقيق التطلعات المشروعة لشعوبنا، إذا ما تشبعنا بروح المصلحة المشتركة لخدمة الإنسان العربي، وخاصة شبابه الواعد، وضمان حقه في التنمية والديمقراطية، وفي الأمن والطمأنينة والاستقرار.

ولن يتأتى لعالمنا العربي بلوغ هذه الأهداف النبيلة، إلا من خلال اندماج دولنا في تكتلات إقليمية قوية، تفرض احترام مصالحها المشروعة على المستوى الإقليمي والدولي.

وإذا كنا في المنطقة المغاربية لم نصل بعد إلى الاندماج الذي نتطلع إليه، والذي يعد تعطيله المؤسف هدرا لا مبرر له لفرص التنمية بالنسبة لبلداننا المغاربية الخمس، فإننا نعتبر مجلس التعاون الخليجي نموذجا للاندماج الإقليمي الناجح؛ داعين إلى زيادة تحصينه لتمكينه من رفع التحديات الظرفية العابرة التي قد تواجهه.

وإن المملكة المغربية، التي أقامت، منذ سنة 2011، مع هذا التكتل العربي الوزن، شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، لحريصة على أن يستمر كنموذج في مسار الاندماج العربي الجهوي، بالنظر لما حققه المجلس، عبر تمسكه بالقواسم المشتركة بين الدول الأعضاء، والالتزام بالمبادئ والقيم التي يقوم عليها، ولاسيما في مجال صيانة أمن ووحدة دوله، والتصدي للتدخلات الخارجية التي تستهدف استقراره.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إذا كانت مؤتمرات القمم العربية السابقة قد صادقت على عدد من القرارات القيمة، التي تهدف إلى خدمة المواطن العربي، فإن التحولات التي يشهدها العالم العربي اليوم، تقتضي ابتكار أفكار خلاقة، وآليات ناجعة، تتلاءم وتطالع شعوبنا نحو المزيد من التقدم والرخاء.

وفي هذا الصدد، لم نفتأ نؤمن بأن تكتلات إقليمية منسجمة ومندمجة، ضمن الأسرة العربية الكبرى، من شأنها تقوية أركان البيت العربي، وإضفاء المزيد من التضامن والفعالية على منظومته.

وإذا كان العمل العربي قد ارتكز في السابق على تعزيز العلاقات السياسية بين دولنا، فقد تأكد اليوم أن اعتماد التعاون مع دول الجنوب، على أساس الفعالية والمردودية والمصداقية، يعد من أنجع السبل لتحقيق ما نتطلع إليه من نمو اقتصادي، وتنمية بشرية مستدامة، سواء في بعدها الإنساني، أو في جانبها الاستثماري والاقتصادي.

وفي هذا الإطار، ندعو لاستثمار الروابط التاريخية والروحية والإنسانية، التي تجمع العالم العربي بالدول الإفريقية جنوب الصحراء، من أجل علاقات التعاون الاقتصادي مع تكتلاتها الإقليمية؛ مؤكداين حرص المغرب على وضع تجربته ورصيد علاقاته المتميزة مع هذه الدول، من أجل بلورة شراكات تضامنية فاعلة معها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن المملكة المغربية، إيماناً منها بالقواسم المشتركة التي تجمعها مع جميع الدول العربية، وبحتمية المصير المشترك، ورغبة منها في تأسيس تعاون عربي فعال وخلاق، ما فتئت تسخر ما يتوفر لديها من إمكانات ومؤهلات لخدمة المصالح العربية المشتركة.

واعتباراً لما تزخر به بلداننا من كفاءات وطاقات بشرية ومادية هائلة، فإننا نؤكد على ضرورة الانخراط الجماعي الصادق من أجل بناء فضاء عربي قوي متماسك، لا مكان فيه للخلاف والتفرقة. فضاء عربي تسوده الثقة، ويشده التضامن والتآزر وتبادل المصالح، لما فيه خير شعوبنا العربية.

وختاماً ندعو الله العليّ القدير أن يكلل أعمالنا بالنجاح، ويسدد خطانا، لما فيه خير أمتنا، وترسيخ وحدتها، وصيانة كرامتها.

«واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم، إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم، فأصبحتم بنعمته إخواناً» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
الموجه إلى الدورة الرابعة للقمة الإفريقية الأوروبية
بروكسيل، 03 جمادى الثانية 1435هـ الموافق 03 أبريل 2014م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله واله وصحبه،
السيد هيرمان فان رامبوي رئيس المجلس الأوروبي،
السيد خوزيه مانويل دوراواروسو رئيس المفوضية الأوروبية،
السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أعبر عن عميق سروري بأن أتوجه لهذه القمة الإفريقية الأوروبية الرابعة، التي دعا لانعقادها السيد رئيس المجلس الأوروبي والسيد رئيس المفوضية الأوروبية اللذان أشكرهما جزيل الشكر على تنظيمهما لهذا الملتقى الكبير بين قارتينا، متطلعا إلى أن تسهم الخلاصات التي سيتمخض عنها هذا اللقاء الهام في الدفع بالشراكة الإفريقية الأوروبية نحو الأمام، خدمة للاستقرار والأمن والرخاء في كلتا القارتين.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،
تعتقد هذه القمة في سياق سياسي واقتصادي خاص وظرفية دقيقة تفرض علينا التفكير العميق من أجل رسم معالم مستقبل أفضل، يستجيب لطموحات شعوبنا ولتطلعاتها المشروعة.

كما تتيح لنا هذه القمة فرصة ثمينة لتقييم الأشواط التي تم قطعها إلى حد الآن وإعادة توجيه دفة التعاون الإفريقي الأوروبي، على ضوء الرهانات الإقليمية والعالمية الطارئة، وذلك من منطلق الحرص على الاستثمار الأفضل للمقومات التي يزر بها هذا المنتدى والاستخدام الأمثل لآليات اشتغاله، لكي تتمكن شعوبنا من إدراك أهمية هذا العمل وتقدر حينئذ حق التقدير نتائجه الملموسة.

وذلك ما سيمكننا من وضع اللبنة الأولى لبناء «التحالف الإفريقي الأوروبي من أجل المستقبل» الذي كان المغرب قد شدد على ضرورة إنشائه خلال القمة الثالثة التي احتضنتها طرابلس في 2010.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد تحررت إفريقيا نفسيا من ماضيها السلبي وأصبحت تتطلع بكل ثقة إلى المستقبل الواعد لكن بدون سلبات الانطواء والانزواء. وكما أكدت ذلك مؤخرا في أبيدجان، لا بد للبلدان الإفريقية أن تصبح أكثر وعيا بمؤهلاتها الكثيرة وبأهمية مواردها البشرية والمادية.

وهذا هو التوجه الذي حرصت منذ اعتلاي العرش على إعطائه لعلاقة المملكة بأشقائها من البلدان الإفريقية، من خلال استراتيجية تعتمد على فضائل التعاون جنوب-جنوب وعلى ضرورة تحقيق تنمية بشرية متوازنة ومستدامة، وذلك بانتهاج مقاربة شاملة ومندمجة تساهم بشكل ملحوظ في توسيع مجالات التعاون والمصالح المشتركة مع جل بلدان القارة الإفريقية، سمتها البارزة تبادل التجارب والخبرات في كل ما يتعلق بالقدرات المؤسساتية والحكامة وتأهيل الاقتصاد، وتعزيز برامج التكوين الجامعي والمهني، بالإضافة لدعم القدرات المصرفية عبر اقتناء الأسهم من طرف البنوك المغربية

وأخيرا تنسم هذه الاستراتيجية بتعزيز الاستثمارات المغربية العمومية والخاصة في إفريقيا، مع ما يقتضيه ذلك من إعادة تأهيل للموارد المحلية وتحديث للاقتصاد وخلق فرص مستدامة للشغل.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قارتنا تستقبل اليوم أكثر من نصف الاستثمارات الوطنية الخارجية، بينما لم تكن هذه النسبة تتعدى 17 بالمائة قبل عشر سنوات

وعلاوة على العلاقات الثنائية، تطمح هذه الاستراتيجية الطوعية كذلك لتنفيذ مشاريع مشتركة رائدة ومهيكلية، ذات طابع إقليمي، بل وقاري أحيانا، في مجالات الكهرباء والماء الشروب، وكذا إنعاش المبادلات التجارية والاستثمار، وحتى في مجال الأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد، وقع المغرب والغابون يوم 7 مارس 2014 بمدينة ليبرفيل اتفاقا استراتيجيا لتعزيز الأمن الغذائي واستدامته يظل مفتوحا في وجه البلدان الإفريقية والشركاء الأوروبيين

وبنفس التوجه، ما فتئت المملكة المغربية تدافع عن اندماج إقليمي إفريقي من شأنه أن يشكل الاستجابة المثلى والرد الناجع لمواجهة الأزمات التي تهز القارة الإفريقية في أكثر من جهة، اندماج يقوم على استغلال عناصر التكامل بين موارد كل منطقة من مناطق القارة.

وفي نفس السياق، ظل المغرب يدعو لبروز نظام مغاربي جديد يمكن بلدان المنطقة الخمسة من تحقيق مصيرها المشترك والاستجابة للتطلعات المشروعة لشعوبها التواق للديموقراطية وحرية التنقل والرخاء المتبادل وخلق فضاء مغاربي يشكل حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا عبر تكثيف المبادلات الثقافية والإنسانية والاقتصادية.

والمغرب ماض في تجسيد هذا التوجه على كل المستويات. فهو يلعب دورا نشطا جدا في إطار عضويته داخل تجمع دول الساحل والصحراء من أجل ضخ دماء جديدة في هذه المنظمة التي تتبوأ مركزا محوريا في معالجة قضايا المنطقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المغرب سيحظى بشرف احتضان القمة المقبلة لهذا التجمع.

كما يواصل المغرب تقاربه مع عدد من المنظمات الإقليمية الإفريقية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا. وأخيرا يحتضن المغرب الأمانة العامة لمؤتمر الدول الإفريقية الواقعة على المحيط الأطلسي الواعد.

وتهدف الزيارات المتعددة التي أقوم بها بانتظام لبعض البلدان الإفريقية للالتقاء بأشقائي رؤساء دولها إلى تعميق التضامن والتعاون وحشد الإمكانيات والجهود لخدمة المواطن الإفريقي.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن مسار الارتقاء الطوعي بالتعاون الإفريقي-الإفريقي وتشجيع الاندماج الإقليمي في قارتنا لا يتعارض، في أي حال من الأحوال، مع مسار التعميق الموازي للعلاقات التي تربط إفريقيا بشركائها المتعددين، وخاصة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. بل على العكس من ذلك، إذ يغني المساران أحدهما الآخر ويتكاملان في إطار من التوافق والانسجام.

فحجم التحديات يفرض علينا الانخراط سويا وبقوة في كل مسار للتعاون يعود بالنفع على الطرفين ويستجيب بشكل ملموس لانتظارات الجميع.

وفي هذا السياق، يشكل الأمن والاستقرار أولوية مركزية. فالشراكة التي تجمعا أصبحت جزءا لا يتجزأ من مختلف التحركات والاستراتيجيات التي يتم تبنيها محليا وإقليميا ودوليا، من أجل إضفاء قيمة مضافة والمساهمة في نشر السلم والسلام داخل الفضاء المشترك الذي نعيش فيه، في إطار الاحترام التام لسيادة كل بلد ووحدته الوطنية والترابية.

ولا يمكن بلوغ هذا الهدف النبيل إلا إذا تم التصدي جماعيا وبكل حزم وقوة لكل التهديدات العابرة للحدود التي تترصد بأمن القارة، أينما كان مصدرها. فالإرهاب وعمليات القرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة، كلها تحديات تقتضي أجوبة مشتركة وشاملة وتضامنية؛ وتستدعي التحديات المرتبطة بالهجرة على وجه الخصوص أجوبة جماعية ومتوازنة، مع كونها إنسانية بالدرجة الأولى.

وقد تحول المغرب خلال السنوات الأخيرة إلى وجهة بالنسبة للعديد من المهاجرين المنحدرين من إفريقيا، فقام مؤخرا، ومن باب واجب التضامن وتشبثنا منه بتقاليد الضيافة والاستقبال التي عرف بها، بتبني سياسة جديدة للهجرة، سياسة رائدة على مستوى المنطقة التي ينتمي إليها، وتمكن المهاجرين من التمتع بحقوقهم المشروعة كاملة. وفي نفس السياق، يقوم المغرب بمساع حثيثة من أجل قيام «تحالف إفريقي من أجل الهجرة والتنمية»، يصون المبادئ الإنسانية ويجعل كلا من بلدان المصدر والعبور والاستقبال تتحمل مسؤولياتها.

إن التهديدات الأمنية غالبا ما تغذيها الهشاشة والجهل. ومن ثم يظل الرأسمال البشري في قلب انشغالاتنا وفي صميم تحركنا المشترك. فدعم التنمية البشرية في إفريقيا يمثل ضرورة بالنسبة للقارتين معا، والإشكاليات المرتبطة بالتعليم والتكوين والصحة والوصول للخدمات الأساسية وحقوق المرأة والشباب والتشغيل يجب أن تشكل هدفا في كل المبادرات المشتركة وتحدد معالم كل خطط العمل التي سيتم تنفيذها في هذا الصدد، بموازاة مع نشر قيم الانفتاح والتسامح، مما سيساعدنا على إيجاد أجوبة شاملة ومستدامة للتهديدات الأمنية والإرهاب التي تعاني منها فضاءات شاسعة من قارتنا.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا تزخر بموارد طبيعية هامة وتمتع بطاقات لا تقل أهمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالنظر لاحتياجاتها المتعددة.

والنمو الإفريقي يجد اليوم جزءا من مصادره في استهلاك القارة الداخلي ولم يعد رهينا فقط بصادراتها من الموارد الطبيعية. كما أن تحسين مناخ الأعمال أضحى ملحوظا وعائدات الاستثمار في إفريقيا باتت من بين أعلاها على مستوى العالم. وعليه، ورغم ما تعيشه القارة من صعوبات سياسية وأزمات أمنية وتحديات بيئية، أصبحت إفريقيا قطبا جديدا للنمو العالمي، إن لم تكن قاطرة أساسية لهذا النمو.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أوهو باحتضان مدينة بروكسيل، وعلى هامش قممتنا، للمنتدى الإفريقي الأوروبي الخامس للأعمال الذي يعد فضاء إضافيا يفتح أبوابه في وجه الفاعلين من كل المشارب ممن يعنون بتعزيز وإغناء هذا الفضاء الذي نتقاسمه. ويبقى على الفاعلين الاقتصاديين التأقلم مع التغيرات التي تشهدها كلتا القارتين وانتهاز الفرص القائمة واقتراح البدائل لمنطق المساعدات والتجارة البسيطة.

غير أن هذه البدائل يجب أن تركز على بلورة وإطلاق مشاريع مبتكرة وملموسة في المجالات ذات الأولوية، في إطار منطق التنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة.

إن المغرب الذي يدرك حجم العقبات التي تعترض السبيل المنشود، ليؤمن بأنها تظل عقبات يمكن تجاوزها، إذا ما توافرت الإرادة السياسية والإيمان بالمصالح المشتركة.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد لعب المغرب، على مر العصور وانطلاقا من موقعه الجغرافي ومن تاريخه، دور حلقة الوصل بين الجارتين، القارة الأوروبية والقارة الإفريقية، وظل يدافع منذ اللحظة الأولى عن شراكة مبتكرة ومتوازنة وذات نفع متبادل بين أوروبا موحدة وإفريقيا صاعدة.

وسيوصل المغرب بفضل عمله متعدد الأشكال، وذي الأولوية في إفريقيا من جهة، وبفضل الوضع المتقدم الذي يحظى به لدى الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، جهوده التي يبذلها في سبيل تطوير الشراكة بين القارتين، في إطار منهج شامل ومندمج، مبني على مبدأ التضامن، منهج يوفق بين تعزيز السلم والأمن والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة، وبين الحفاظ على الهوية الثقافية والعقائدية للشعوب، بروح من التسامح والاحترام المتبادل.

وختاما، فإننا نؤكد لكم ما يحدونا من أمل في أن تكسب شراكتنا مزيدا من النضج وتتحول إلى فضاء يتيح النقل الفعلي للمعرفة والتبادل الحقيقي للخبرات والتشجيع النموذجي للتعاون جنوب-جنوب. كما أود أن أعرب عن رغبتني العارمة في أن تنجح شراكتنا في تحويل النوايا إلى أفعال مشتركة والمشاريع إلى فرص للنمو والتقارب والتبادل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأمر اليومي الموجه للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى 58 لتأسيسها

14 رجب 1435 هـ الموافق 14 ماي 2014 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

يطيب لنا في هذا اليوم الأغر، أن نحتفل جميعا بالذكرى الثامنة والخمسين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، باعتبارها محطة بارزة في تاريخنا الحافل بالأمجاد والمنجزات. وهي مناسبة جلييلة نستحضر فيها روح مؤسسها وواضع لبنتها الأولى زعيم الأمة وأب التحرير جدنا الملك المجاهد، جلاله المغفور له محمد الخامس، قدس الله روحه، ورفيقه في الكفاح والدنا المشمول بعفو الله، جلاله الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، الذي اعتمد بعبقريته وبعد نظر في بناء جيشنا الحديث، على أساس مبادئ الإيمان بفضيلة العمل، والمثابرة في الجهد، واستشراف المستقبل.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن تخليدنا اليوم لهذا الحدث التاريخي، يعد وقفة إجلال وإكبار لكل رجالات الوطن، الذين أبلوا البلاء الحسن، وقدموا التضحيات الجسام، ليظل المغرب حرا شامخا منتصرا بتلاحم وطيد بين العرش والشعب. ونغتنم هذه المناسبة لتتوجه بالتنويه والإشادة لمجهودات مختلف مكونات قواتنا المسلحة الملكية، البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، معربين لها عن تهانينا الخالصة بهاته المناسبة العريضة على قلوبنا وقلوب جميع المغاربة، التي تتجلى فيها كل معاني التضحية والاستقامة والشرف والتفاني الكبير في تنفيذ أوامر قائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، بالإضافة إلى سهركم الحثيث على خدمة وطنكم وحماية أمنه ومقدساته.

كما إن الإنجازات المهمة التي تحققت، ولاسيما في عهدنا، ستظل مصدر فخر واعتزاز ليس فقط لهذه القوات المسلحة، ولكن أيضا للشعب المغربي قاطبة، شاهدة على الدور الذي ما فتئت تقوم به، مشكلة على الدوام الحصن الحصين لحماية مكتسبات أمتنا، والدرع الواقي لمجدها وعزتها، متأهبة باستمرار لتأدية الواجب المقدس، بشجاعة وحزم ونكران ذات، في سبيل الحفاظ على وحدتنا الترابية، وحماية حدودنا البرية والبحرية والجوية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن تأديتكم لواجباتكم بأمانة وإخلاص وحس مهني، وانخراطكم في خدمة قضايا تهتم مجتمعكم وسلامة أفرادهم، يجعلنا أكثر اطمئنانا على ما نتوخاه من تطوير وتفعيل لقدرات جيشنا، علميا وتقنيا وميدانيا، وفق رؤية فاعلة ومتجددة، توازن بين متطلبات الظرفية الآنية والتحديات الأمنية المستجدة، التي ما فتئت تتنامى خطورتها في هذه الظرفية الدولية والإقليمية الدقيقة، مع ما يقتضيه ذلك من تحيين مستمر واكتساب المعارف الجديدة وتأهيل حثيث في مجال تدبير الأزمات، ومجابهة الكوارث الطبيعية، والتصدي لانعكاساتها.

كما أن جهدكم وعطاءكم الزاخر في نطاق العمل الإنساني، يشكل نموذجا رائعا للتأزر والتآخي، يشهد عليه دور طواقم المستشفيات الميدانية، التي أصدرنا تعليماتنا السامية بنشرها، بكل من غينيا كوناكري ومالي، كتعبير صادق عن تضامننا مع أشقاءنا الأفارقة، وتأكيدا لانتمائنا الإفريقي.

وإن المهنية العالية والكفاءة والتنظيم العقلاني الذي ميز عملكم في هذا المجال، كان مثار إعجاب وإشادة، كما هو الشأن أيضا بالنسبة للمستشفى العسكري الميداني بالزعتري، الذي يواصل مهمته الإنسانية بالأردن الشقيق، بحنكة وتجرد وثبات.

ومن جانب آخر، فإن استمرار تواجد التجريدات العسكرية المغربية على الساحة الإفريقية، ضمن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بكل من جمهوريتي الكونغو الديمقراطية والكوت ديفوار، والتي تعززت مؤخرا بإيفاد تجريدة عسكرية إلى جمهورية إفريقيا الوسطى، في إطار مجهودات الأمم المتحدة من أجل استتباب الأمن والاستقرار في هذا القطر الإفريقي، ليكرس موقفنا الثابت ومصداقية انخراط بلدنا في دعم الأمن والسلام الدوليين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

لقد برهنتم دائما على صواب النهج السليم الذي وضعناه لهذه المؤسسة العريقة، المجندة للدفاع عن قيم التضامن النبيلة، مما يجعلنا نشعر بالرضى والتقدير لما أنجزتموه من أعمال، وقطعتموه من مراحل على درب التحديث والتطور، مهيين بكم أن تواصلوا الجهد والعمل، من أجل تطوير وتنمية مواردنا البشرية من حيث كفاءتها وجودة أدائها، وذلك عبر تمكينها من تكوين عسكري جيد ومتنوع، منبعث من قيمنا الحضارية، ومنفتح باستمرار على المحيطين الإقليمي والدولي.

كما نحثكم على تعزيز الدور الفعال والمتزايد، الذي تقوم به معاهدنا ومراكزنا التكوينية ووحداتنا في إطار التعاون العسكري مع الدول الشقيقة والصديقة، وخاصة في إفريقيا، من خلال تمكين أطرها من استكمال تكوينها، وجعل ذلك حافزا للرقى نحو المزيد من التميز والإشعاع والجودة والمصداقية. في هذا الإطار، تدرج المساهمة الفعالة لمراكز التدريب التابعة لقيادة المنطقة الجنوبية، في تكوين وإعادة تأهيل الوحدات العسكرية لبعض الدول الصديقة.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن عزمنا سيظل قويا للحفاظ على قوة جيشنا ومناعته، ومدته بكل مقومات الحداثة والفعالية، مع مواصلة العمل الدؤوب الذي أرسينا قواعده، لتوسيع مجال استفادة أفراد قواتنا المسلحة من الخدمات الاجتماعية اللازمة، ومن وسائل العمل الحديثة، من معدات وتجهيزات ومرافق ضرورية، للنهوض بواجبهم الوطني في أحسن الظروف.

كما نواصل مسيرتنا، بنفس الثبات والإيمان، على درب البناء والتقدم، مستلهمين دائما الدروس والعبر من رمزية ودلالة هذه المحطة التاريخية، محافظين على إرث أسلافنا في صيانة وطننا ومقدساته، ملتزمين بواجب الوفاء والعرفان لهم بالجميل، وفي مقدمتهم الملكان الراحلان، جدنا المنعم محرر البلاد ومؤسس القوات المسلحة الملكية، صاحب الجلالة الملك محمد الخامس رحمه الله، ووالدنا المنعم، باني المغرب الحديث، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، متضرعين إلى المولى عز وجل أن يشملهما بواسع رحمته، ويسكنهما فسيح جناته، ويجزيهما خير الجزاء على ما أسدوه للوطن من جليل الأعمال.

كما نسأل الله العلي القدير في هذه اللحظة الجلية، أن يشمل برحماته شهداءنا الأبرار، الذين أبوا إلا أن يقدموا أرواحهم فداء لوحدة الوطن وعزته ورفعته مبتهلين إليه سبحانه وتعالى أن يعينهم على خدمة وطنهم والتضحية في سبيله، سائلين الله جل جلاله أن يوفقكم ويسدد خطاكم لما فيه الخير لبلدكم، ملتزمين بواجب الطاعة والامتثال لقائدهم الأعلى، أوفياء للعرش العلوي، رافعين دائما عاليا شعارنا الخالد: «الله - الوطن - الملك».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الاجتماع الثالث لأتباع الطريقة التيجانية
فاس، 14 رجب 1435 هـ الموافق 14 ماي 2014م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الفضيلة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية أن نعرب عن ابتهاجنا واعتزازنا بالتثام هذا الاجتماع المبارك، الذي ينعقد للمرة الثالثة لأتباع الطريقة التيجانية من شتى بلدان العالم، وذلك على أرض المملكة المغربية التي تحتضن عاصمتها الروحية مدينة فاس ضريح العارف بالله سيدي أحمد التيجاني المؤسس لهذه الطريقة.

وكما تعلمون فإن اختيار الولي الصالح سيدي أحمد التيجاني لهذه المدينة دارا لإقامته، ومقرا رئيسيا لزاويته ومركز إشعاع لطريقته، لم يكن اعتباطا ولا مصادفة. وإنما كان اختيارا منه لما كان يعرفه -رضي الله عنه- عن المغرب من تمسك بالإسلام، وحرص على اتباع سنة نبيه الخاتم جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام، وأيضا لما اشتهر به ملوك المغرب الميامين من أسلافنا المنعمين من عناية فائقة بالعلماء، وأقطاب الصوفية، فضلا عما كانت تتميز به المملكة المغربية على امتداد تاريخها من البيعة لإمارة المؤمنين، التي ظلت سندا للإسلام السني الوسطي في مملكتنا السعيدة، وماذا للشعب المغربي يجد فيها مرفأ للأمن والأمان والوحدة والالتئام.

وبذلك ظل المغرب الحصن الحصين للإسلام في الشمال الغربي لإفريقيا، والمنارة التي انطلقت منها أنوار الهداية إليه، إلى كافة ربوع البلدان الإفريقية جنوبي الصحراء، بتوجيه ملوكه العظام وعلمائه الهداة الأعلام، وصوفيته العارفين، الجامعين بين الشريعة والطريقة والحقيقة.

ولما كانت الطريقة التيجانية، التي أسسها الولي الصالح والقطب الشامخ سيدي أحمد التيجاني في القرن الثاني عشر الهجري قد قامت على تقوى من الله ورضوان، وبنيت صرحها العتيق على الجمع بين علم الظاهر وعلم الباطن، ومجاهدة النفس، والمواظبة على الذكر، وتشبث مريديها بالسنة المحمدية الغراء، في التزام بوحدة الجماعة، ونشر المحبة والوئام بين أفراد الأمة، فقد لقيت من ملوك

الدولة العلوية، من أسلافنا المنعمين، كامل الرعاية وموصول العناية، وكان في مقدمتهم السلطان المولى سليمان الذي تلقى الشيخ سيدي أحمد التيجاني بالترحيب والتوقير، وأحاطه بموصول العناية والتبجيل، حينما وفد على هذه الحاضرة التي وجد في علمائها ومريديها التجاوب الروحي المنشود.

ولا يخفى ما كان للطريقة التيجانية بالربوع الإفريقية جنوبي الصحراء والساحل الغربي، وعلى امتداد الآفاق مشرقا ومغربا، من دور كبير في نشر الإسلام وتصحيح عقيدته، والدعوة إلى مكارم أخلاقه، وما كان لأتباعها من حرص صادق على انتشار الآلاف المؤلفة من الأفارقة من أضرال الوثنية والشرك بالله ومقاومة الاستعمار، فقد قامت هذه الطريقة برسالتها المضيئة وتربيتها القويمة في جعل الإسلام منهجا للاستقامة والصلاح، والمحبة والإخاء بين سائر أبنائها في كل البلدان التي أوسعت صدرها لهذه الطريقة بين أهلها. وقد ظل المغرب بقيادة أسلافنا الميامين وفيا لتقاليد العريقة في رعاية التصوف وأهله وإحاطة مشايخه وزواياه بالتوقير والتعظيم طالما التزموا بمنهاج السنة المحمدية، وبوحدة الأمة والجماعة بقيادة إمامة المؤمنين، الساهرة على صيانة الوحدة المذهبية للأمة، والوحدة الوطنية والتراية لحوزتها، ونشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش، وترسيخ أوامر الأخوة بين الأفارقة. تلكم الأخوة التي هي الأساس المكين والركن الركين لبناء صروح التعاون في كل مجالات التنمية البشرية بإفريقيا.

ومن هذا المنطلق الوجيه، ما فتئنا بوصفنا أميرا للمؤمنين ملتزمين بالسهر على الفضاء الديني، وترسيخ قيم الإسلام السمحة في الوسطية والاعتدال، ونبذ التطرف الأعمى، والتسييس المغرض للدين، وهو المنهج الذي نرسخه في مملكتنا، ونتعاون في تفعيله مع أشقائنا الرؤساء الأفارقة، حريصين على التعاون البناء مع كافة الدول الإسلامية الشقيقة على بناء الوحدة والتكامل فيما بيننا، ونبذ الخلاف والتفرقة، ودعم حسن الجوار مع أشقائنا المغاربيين.

حضرات السيدات والسادة،

في سياق هذه السياسة الرشيدة، التي نهجها بإيمان راسخ، ومنظور وحدوي ملتزم، واستراتيجية تنموية طموحة قائمة على تفعيل دور التصوف في إشاعة الأمن الروحي، ونشر قيم المحبة والوئام، وتطهير النفوس من جذور التعصب والحقد والكرهية، يلتئم هذا الجمع المبارك للطريقة التيجانية، لتدارس شؤونها، والقضايا المتعلقة بزواياها وتفعيل التنسيق بين أجهزتها، من لدن مشايخها، وكذا لتبادل الرأي في رسم خطط العمل للنهوض بالترقية الروحية بما يلائم المستجدات. وهو الأمر الذي يدل على وعيكم العميق بضرورة نهوض الطريقة التيجانية برسالتها، في هذه الظرفية التاريخية، بالنسبة للمجتمعات الإسلامية، التي هي أحوج ما تكون إلى مساهمة كل الفاعلين من علماء وفقهاء وصوفية لرفع تحدي التطرف الأعمى ونزوعات الانفصال والانقسام.

فهذا المطلب الملح، لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعبئة الجماعية لكافة الدعاة إلى الإسلام الوسطي، ومنهجه السني في ديار الإسلام لسد الطريق أمام دعاة التطرف والإرهاب والتجزئة والانقسام، والمذاهب الضالة. ولاشك في أن الزوايا التيجانية بكافة أتباعها مدعوة إلى تفعيل منهجها القويم، على ما هو معهود في أتباعها من التزام بالسنة المحمدية، في نشر المحبة والإخاء بين أتباعها، والترقية السلوكية للمنتسبين إليها، والتضامن الفعلي في جمع الكلمة وتوحيد الصف والسمو عن نزوعات التفرقة والاختلاف.

ومن هنا يتجاوب اجتماعكم اليوم، حضرات السادة الأفاضل، على أرض المملكة المغربية، مع اهتمامنا الخاص بالتصوف، وبتفعيل منهجه التربوي، الذي يستهدف إصلاح شخصية المسلم، حيث ستجدون، وبأمر من جلالتنا لوزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، ما نحيطكم به من رعاية مولوية سامية ورعاية دائمة، وتوفير ظروف الحوار الملائمة لتبادل الرأي والتناصح والتفاهم، فيما يحقق تطلعاتنا إلى قيامكم بالدور التربوي والروحي المنوط بكم، تجسيدا بل تجديدًا للدور الذي قامت به الطرق الصوفية، ومن بينها التيجانية، في

سالف العهود من الجمع بين الشريعة والطريقة، في توازن وانضباط، والعمل على تأليف القلوب، وجمع كل فئات الأمة الإسلامية على كلمة سواء، ولاسيما منطقة المغرب العربي، على درب الوحدة والتلاحم والوئام.

حضرات السيدات والسادة،

انطلاقا مما قلدنا الله إياه، من أمانة عظمى متمثلة في إماراة للمؤمنين، لم نفتأ نرعى الطرق الصوفية القائمة على تخليق المنتسبين إليها في ضوء السنة النبوية الغراء والهدي المحمدي الوضاء داخل المغرب وخارجه، ولا سيما بالبلدان الإفريقية الشقيقة التي نعمل على ترسيخ الروابط الأخوية بين شعوبها، والتعاون الوثيق مع قياداتها الحكيمة. لا نتوخى من ذلك سوى شد أزرها في تحقيق نهضتها وتنمية طاقاتها، ونشر قيم التسامح والتعايش والوئام والالتحام بين فئاتها، اعتقادا منا بجدوى تفعيل الطاقات الروحية والمنهج الرباني في بناء شخصيتها.

ومما لا شك فيه أن للطريقة التيجانية رصيда تاريخيا لا يستهان به في هذا المجال التربوي الحكيم لتزكية النفوس ومقاومة نزوعات المادية الجارفة التي وجدت في اهتزاز القيم وشيوع التشكيك في الدين من منطلق الصورة المظلمة التي أشاعها المتطرفون، ما يؤكد ضرورة إحياء منهج التصوف بكل طرائقه ومشاربه، لمداواة النفوس، وكبح جماحها، واسترجاع التوازن بين المادة والروح في ضوء الوسطية الإسلامية السمحة.

وفي الختام، فإننا ننوه بما يجمع التيجانيين قاطبة، منذ تأسيس طريقتهم إلى اليوم، من مشاعر التعلق والوفاء لملك المغرب، بوصفه أميراً للمؤمنين وسبطاً للنبي الأمين، مبادلين إياهم نفس الوفاء، مسبغين عليهم موصول الرعاية أينما كانوا، داعين إياهم أن يحافظوا على اتخاذ المغرب قبلة لهم في الورد والصدر، إسوة بمؤسس الطريقة -رضي الله عنه-، في اتخاذ هذا البلد الأمين مقاما، ونعم المستقر. كما نطلب منكم أصحاب الفضيلة، أن تخصوصوا جلالتنا بنصيب من أدعيتكم المستجابة، كلما حفت بمجالس ذكركم ووظائفكم نفحات التجلي وأوقات الإجابة.

وإننا إذ نرحب بكم حضرات السيدات والسادة، ضيوفا مكرمين بمدينة فاس، مدينة الألف ولي وقيه من أئمة الإسلام الأعلام، فإننا نجدد لكم موصول رعايتنا وسابغ عطفنا. وفقكم الله وسدد خطاكم على المحجة المحمدية الغراء، على صاحبها أزكى الصلاة والسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام أعضاء المجلس الوطني التأسيسي التونسي
تونس، 02 شعبان 1435هـ الموافق 31 ماي 2014م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
السيدات والسادة رئيس وأعضاء المجلس الوطني التأسيسي،
السيدات والسادة رئيس وأعضاء الحكومة،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازي، أن أتواجد اليوم معكم في بلدي الثاني، تونس، التي تجمعها بالمملكة المغربية أواصر التاريخ والتراث الحضاري العريق، والأخوة المغربية الراسخة والمصير المشترك.

ولا أخفيكم سرا، أنني كلما حللت بتونس، إلا ويخالجني مزيج من مشاعر التأثر والاعتزاز والأمل.

فأما التأثر، لأنني أشعر بأني وسط أهلي، الذين أبادلهم نفس المحبة الصادقة، والوفاء الدائم. وهو ما تعكسه حرارة الاستقبال، وحفاوة الترحيب، التي خصصتموها لي، منذ وصولي إلى هذه الأرض الطيبة.

وأما الاعتزاز، لما يجمع أسرتنا الملكية بتونس الخضراء، وشعبها الأصيل، من علاقات أخوية، تضرب جذورها في أعماق التاريخ. إنها روابط روحية وإنسانية عميقة، قائمة على الإيمان بوحدة الانتماء والمصير المشترك.

وهو ما تؤكد الزيارات التي قام بها لتونس كل من جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما. وخير دليل على ذلك «مبرة محمد الخامس» التي قام بتدشينها، رحمه الله، سنة 1957.

وأما الأمل، فيمثلته حرصنا المشترك على ترسيخ أواصر الأخوة والتضامن، التي تجمع شعبينا الشقيقين، وعلى بناء علاقات تعاون مثمر بين البلدين، وجعلها نموذجا يحتذى في العلاقات المغربية.

ووفاء لهذه الروابط، فقد خصصت لتونس أكبر عدد من الزيارات على صعيد البلدان المغاربية. كما أنني أعتبر دوماً أن ما تعرفه تونس من تحولات، يهمني بصفتي «ملك المغرب»، ولكن أيضاً كمغربي غيور على الأخوة المغربية التونسية.

ولا يفوتني أيضاً، أن أستحضر، بكل تقدير، الدور الريادي لتونس في العديد من المجالات، وخاصة ما يتعلق منها بالنهوض بأوضاع المرأة والشباب.

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أتوجه إلى هذا المجلس الموقر، الذي يمثل تونس الجديدة، مشيداً بالجهود الدؤوبة، التي بذلها رئيسه وأعضاؤه، وبروح التوافق الإيجابي لكل مكوناته، جاعلين مصلحة الوطن هي العليا، وهو ما تكفل بإقرار دستور متقدم، يؤسس لمرحلة حاسمة في تاريخ تونس الشقيقة.

كما أعبر عن تقديري الكبير للدور الهام الذي يقوم به فخامة الرئيس السيد المنصف المرزوقي، ورئيس الحكومة السيد مهدي جمعة، وكذا لانخراط كافة القوى الحية التونسية في الحوار الوطني، من أجل إنجاز مسار الانتقال الديمقراطي.

وهنا نؤكد وقوفنا الدائم إلى جانب الشعب التونسي الشقيق في السراء والضراء.

كما نجدد دعمنا للجهود المبذولة من أجل توطيد دعائم دولة المؤسسات، والاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب التونسي، إلى الحرية والديمقراطية، والكرامة والعدالة الاجتماعية، في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للبلاد.

وفي هذا السياق، فإن مواصلة الإصلاحات في مختلف المجالات، وإجماع كل مكونات المجتمع على رفض نزوعات التطرف والعنف والإرهاب، هو السبيل الأمثل لتحقيق آمال وتطلعات جميع التونسيات والتونسيين. وذلك بما يضمن الاستقرار السياسي، والارتقاء بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وإننا لعلى يقين بأن كافة الأطراف تحذوها نفس الروح الإيجابية والبناءة لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والتشريعية المقبلة.

حضرات السيدات والسادة،

وفاء للرصيد النضالي والحضاري المشترك لشعبينا الشقيقين، فإننا حريصون على مواصلة العمل الصادق، في سبيل تعزيز أواصر الأخوة والتعاون والتضامن التي تجمع بلدنا في مختلف المجالات، والارتقاء بها إلى مستوى شراكة استراتيجية نموذجية.

وفي هذا الصدد، يجب ترجمة الإرادة المشتركة لبلدنا، إلى مشاريع مهيكلّة وواعدة، وخاصة في المجالات ذات الأولوية، التي تضع المواطن في صلب توجهاتها، وتعتمد مقارنة شاملة ومندمجة لمعالجة قضايا التنمية البشرية، وعلى رأسها التعليم والتكوين والتشغيل والصحة والمرأة والشباب.

وإن الاستثمار الأمثل للعلاقات المتميزة المغربية التونسية سيشكل، بالتأكيد، التجسيد الواقعي والعملية للتكامل المغاربي.

ذلك أن تحقيق طموحنا في بناء مغرب كبير، قوي وقادر على القيام بالدور المنوط به، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، يجب أن يركز على علاقات ثنائية وطيدة بين دوله الخمس من جهة، وعلى مشاريع اندماجية، تعزز مكانة ومسار الاتحاد المغربي من جهة أخرى.

وإن المملكة المغربية لن تدخر أي جهد لتعزيز علاقاتها مع باقي البلدان المغربية الشقيقة، التي تشاركها نفس الإرادة، إيماننا منا بأن التعاون الثنائي يشكل الأساس المتين للعمل المغربي المشترك.

حضرات السيدات والسادة،

إن المنطقة المغربية لا يجب أن تخلف موعدها مع التاريخ. كما لا يمكن لاتحادنا أن يبقى خارج منطق العصر.

غير أن التعطيل المؤسف للاتحاد المغربي يحول دون الاستغلال الأمثل للخيرات والقدرات، التي تزخر بها بلداننا المغربية.

بل إنه يرهن مستقبل منطقتنا، ويجعلها بعيدة عن التوجهات السائدة في مختلف مناطق العالم، التي لا تؤمن إلا بالتكامل والتكامل والاندماج، لتحقيق التطلعات المشروعة لشعوبها إلى المزيد من التنمية والرخاء والأمن والاستقرار.

فمخطئ من يعتقد أن دولة لوحدها قادرة على معالجة القضايا التنموية، والاستجابة للتطلعات المشروعة لشعبها، وخاصة مطالب الشباب المغربي الذي يعد ثروتنا الحقيقية.

ومخطئ أيضا من يتوهم أن دولة بمفردها قادرة على حل مشاكل الأمن والاستقرار. فقد أكدت التجارب فشل المقاربات الإقصائية في مواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة، خاصة في ظل ما يشهده فضاء الساحل والصحراء من تحديات أمنية وتنموية.

ومخطئ كذلك من يعتقد أن الإبقاء على الوضع القائم، وعلى حالة الجمود التي يعيشها مغربنا الكبير، يمكن أن يصبح استراتيجية ناجحة، وخاصة التمادي في إغلاق الحدود الذي لا يتماشى مع الميثاق المؤسس للاتحاد، ولا مع منطق التاريخ ومستلزمات الترابط والتكامل الجغرافي. بل إنه يسير ضد مصالح الشعوب المغربية، التي تتطلع إلى الوحدة والاندماج.

إن الاتحاد المغربي لم يعد أمرا اختياريا، أو ترفا سياسيا، بل أصبح مطلبنا شعبيا ملحا وحتمية إقليمية استراتيجية.

لكل هذه الاعتبارات، ما فتئنا ندعو، منذ سنوات، إلى انبثاق نظام مغربي جديد، على أساس روح ومنطوق معاهدة مراكش التأسيسية، التي أكملت عامها الخامس والعشرين.

نظام يتيح لدولنا الخمس مواكبة التحولات المتسارعة التي تعرفها المنطقة، وفق مقاربة تشاركية وشاملة كفيلة برفع مختلف التحديات التنموية والأمنية.

ومن هنا، فإن دول المغرب الكبير مدعوة، أكثر من ذي قبل، إلى التحلي بالإرادة الصادقة لتجاوز العقبات والعراقيل المصطنعة التي تقف أمام الانطلاقة الحقيقية لاتحادنا، في إطار من الثقة والحوار وحسن الجوار والاحترام المتبادل للخصوصيات الوطنية.

ولن يتأتى تحقيق تنمية شاملة لشعبنا إلا بتوفير المناخ المناسب لإنجاز المشاريع الاندماجية الكبرى، خاصة استكمال إقامة منطقة التبادل الحر المغربية، وبناء شبكات للربط تهم مختلف البنيات التحتية، وذلك لتسهيل حرية تنقل الأشخاص والخدمات والبضائع ورؤوس الأموال بين دول المغرب الكبير، مما سيمكن من فتح آفاق أوسع للتنمية، بما تعنيه من إفراز للثروات وفرص الشغل، وخاصة بالنسبة للشباب.

وإن دعوتنا المتجددة إلى إرساء منظومة مغربية متكاملة، تنطلق من اقتناعنا الراسخ بأهمية دور «اتحاد المغرب العربي»، في دعم القضايا العربية والإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

كما أنها تجسد إرادتنا في جعله فاعلا مؤثرا على الصعيد الإفريقي، من خلال إعطاء دور أكبر للتجمعات الجهوية الإفريقية.

وإضافة إلى ذلك، فإن انبثاق مغرب كبير مندمج، ينبغي أن يشكل مقاربة عملية ومضمونا ملموسا لتطلعات شعوب المنطقة، من شأنه أن يوطد الشراكة بين الدول المغربية والجوار الأوروبي، سواء في إطار حوار خمسة زائد خمسة لغرب المتوسط، أو في النطاق الأوسع للتعاون الأورو-متوسطي.

حضرات السيدات والسادة،

إننا واثقون بأن الشعب التونسي الشقيق، بفضل عبقرية أبنائه وتشبته بالعيش المشترك واعتزازه بانتمائه لوطنه، سيواصل جهوده الدؤوبة من أجل ترسيخ خياره السلمي وتعزيز وحدته وسيادته الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة، في إطار مؤسساته الدستورية.

كما أن الشعب التونسي، من منطلق إيمانه الراسخ بالقيم الإنسانية المثلى ورصيده الحضاري العريق، سيواصل هذا المسار التاريخي، الذي لا رجعة فيه، على درب تحقيق التقدم الحضاري المبني على أسس التضامن الإنساني والتعايش السلمي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الاجتماع الخامس والعشرين لمنتدى «كرانس مونتانا»
الرباط، 21 شعبان 1435 هـ الموافق 20 يونيو 2014 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في افتتاح الاجتماع الخامس والعشرين لمنتدى «كرانس مونتانا»، الذي ينعقد تحت رعايتنا السامية،
مرحبين بالشخصيات المرموقة المساهمة في هذا الملتقى المتميز، ضيوفا كراما ببلدهم الثاني المغرب.

ونود وفي البداية، أن نشكر اختياركم لموضوع «العلاقات جنوب-جنوب : من خيار استراتيجي إلى ضرورة ملحة»، اعتبارا لما أصبح
يكتسبه هذا التعاون من أهمية، في سبيل تحقيق استقرار وتقدم إفريقيا.

فالتعاون جنوب-جنوب لا ينبغي أن يظل مجرد شعار فارغ. بل يجب ترجمته إلى حقيقة وضرورة يتعين تجسيدهما في مقاربة شاملة،
تشاركية ومندمجة، كفيلة بتحقيق نتائج فعالة.

وإننا لواتقون بأن قارتنا، بما تزخر به من موارد طبيعية متكاملة، وبما يتوفر عليه الإنسان الإفريقي من مؤهلات، لقادرة على خلق
«معجزة إفريقية»، قوامها ضمان الأمن والاستقرار، والنهوض بالتنمية البشرية، وتحقيق التقدم والازدهار لشعوبها.

فتحقيق هذه المعجزة ليس مجرد حلم أو أمل نتطلع إليه، بل إن شعوبنا قادرة على جعله واقعا ملموسا، إذا ما تم تجاوز الخلافات
المصطنعة، وتوافرت الإرادة السياسية، وتضافرت الجهود، من أجل بناء إفريقيا مستقرة وموحدة.

وكما أكدنا ذلك في خطابنا بأبيدجان، فإن مواصلة البلدان الإفريقية لمسيرتها على درب تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية، يظل
رهينا بثقتها في نفسها، واعتمادها على قدراتها الذاتية.

كما أن استتباب الأمن والاستقرار بربوعها يقتضي، أولاً وقبل كل شيء، احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترايبية، والتنسيق في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وعصابات الاتجار في السلاح والبشر والمخدرات، التي تهدد ليس فقط الأمن الإقليمي بالساحل والصحراء، وإنما أيضا المنطقة الأورو-متوسطية، بل والأمن الدولي برمته.

إن ما تحتاجه دول الجنوب عموما، وبلدان القارة الإفريقية على وجه الخصوص، هو إقامة وتفعيل تعاون جنوب-جنوب، تضامني وفعال، تنخرط فيه كافة الدول، وتجسده في استراتيجيات جهوية وإقليمية شاملة، تعتمد التنمية البشرية المستدامة كمحور أساسي لها.

كما يجب عليها اعتماد التعاون الثلاثي، كآلية مبتكرة للاستثمار الأمثل للإمكانات المتوفرة، سواء بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية لدول الجنوب، أو في إطار شراكات مع دول الشمال، على أساس التوازن والنفع المتبادل.

وإن المملكة المغربية، لعل استعداد تام لوضع ما راكمته من خبرة وتجربة، وما تحظى به من ثقة ومصداقية لدى شركائها، ولدى المؤسسات الدولية، في خدمة التعاون الثلاثي، لصالح الشعوب الإفريقية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

وفاء من المغرب لانتمائه الإفريقي المتجذر، ما فتئنا نعمل على توطيد علاقات الأخوة والتعاون والتضامن، التي تربطه بالدول والشعوب الإفريقية الشقيقة، في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية والثقافية.

ومن منطلق إيماننا بقدرة قارتنا على تحقيق «المعجزة الإفريقية» المنشودة، فإن المملكة المغربية تعمل جاهدة من أجل انبثاق إفريقيا معترزة بهويتها، وقوية بتراثها الثقافي والروحي. إفريقيا متحررة من سلبات الماضي، ومن كل مركبات النقص. إفريقيا عصرية وطموحة، تأخذ بزمام المبادرة.

وهذا الأمل وهذه الثقة، اللذان نشعر بهما تجاه إفريقيا، ينبعان من إيماننا العميق بأن مستقبل إفريقيا يكمن في رجالها ونسائها، وبأن مستقبل الأفارقة يوجد في قارتهم.

لذا، فقد جعلنا التعاون جنوب-جنوب، كما نريده أن يكون، تضامنيا وفعالا، أحد الدعائم الرئيسة لسياستنا الخارجية. وهو ما تعكسه الزيارات التي قمنا بها لعدد من الدول الإفريقية الشقيقة، وما تم إنجازه خلالها من برامج تنموية، ومن اتفاقيات للتعاون في مختلف المجالات.

وفي هذا الإطار، حرصنا على اعتماد مقاربة شاملة ومنسجمة، تجمع في فلسفتها وبعدها بين العمل على بناء شراكات ثنائية حقيقية وفاعلة وتضامنية، وبين ضرورة إرساء أسس اندماج قوي بين التكتلات الإقليمية الإفريقية.

وتقوم هذه المقاربة المغربية، بشكل متوازن، على ثلاث ركائز:

أولها : النهوض بالمواطن الإفريقي، من خلال إعطاء الأسبقية لبرامج التنمية البشرية، وتعزيز النمو الاقتصادي. وكدليل على قدرة دولنا على النهوض بإفريقيا بالاعتماد على الذات، نذكر باتفاق الشراكة الاستراتيجية، الذي تم التوقيع عليه بين المغرب والغابون في مجال الأسمدة، والذي يهدف لاستثمار الموارد الطبيعية بالبلدين للنهوض بالقطاع الفلاحي، وضمان الأمن الغذائي بالقارة الإفريقية.

وثانيها : توطيد الروابط الروحية، التي ظلت تربط، عبر التاريخ، شعوب إفريقيا جنوب الصحراء بملك المغرب، أمير المؤمنين، وتعزيز التعاون في المجال الديني مع الأشقاء الأفارقة، الذين عبروا عن رغبتهم في الاستفادة من النموذج الديني المغربي، القائم على المذهب المالكي، الذي يدعو إلى الوسطية والتسامح والاعتدال. وهو المذهب الذي يتقاسم المغرب والشعوب الإفريقية العمل بمبادئه. ويعد تكوين الأئمة أحد تجليات التعاون في هذا المجال.

وثالثها : المساهمة الفاعلة في استتباب الأمن والاستقرار في القارة، سواء من خلال مبادرات الوساطة لحل النزاعات بالطرق السلمية، أو عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية بالقارة.

ونغتنم هذه الفرصة السانحة، لنؤكد التزام المغرب بمواصلة العمل على إضفاء دينامية متجددة على التعاون مع دول الجنوب، سواء على المستوى الثنائي، أو في إطار التجمعات الإقليمية.

كما نجدد حرصنا على بلورة نموذج مبتكر للتعاون جنوب-جنوب، يعتمد على الانخراط القوي للفاعلين الاقتصاديين الخواص، وعقد شراكات بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص، في إطار التكامل الذي يخدم التنمية المشتركة لبلدان القارة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب يؤمن بقدرة قارتنا على تحقيق «المعجزة الإفريقية» المنشودة.

ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل الجماعي الصادق على بناء اقتصادات قوية ومستدامة، وعلى تجاوز الخلافات البينية وحلها بالطرق السلمية، وتضافر الجهود لرفع التحديات التنموية والأمنية التي تواجهها القارة الإفريقية، في إطار من التضامن والتكامل والاندماج.

وإننا لواثقون بأن هذا الملتقى الهام، بما هو مشهود للشخصيات المشاركة فيه من خبرة وكفاءة وبعد نظر، سيشكل فضاء لتبادل وجهات النظر، حول الخطوات الملموسة التي يجب القيام بها للمضي قدما من أجل تحقيق السلم والاستقرار، والتنمية البشرية والازدهار في القارة الإفريقية.

كما سيساهم بتوصياته، في تعزيز الروابط القائمة بين البلدان الإفريقية، واستكشاف سبل جديدة لإطلاق شراكات مبنية على رؤية تستشرف المستقبل، مضبوطة في أهدافها، وبآليات مبتكرة لتحقيقها.

وإذ نجدد الترحيب بكم في المملكة المغربية، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الاحتفالات المقامة في إطار تخليد الذكرى الخمسين
لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والبيرو
ليما، 24 شعبان 1435هـ الموافق 23 يونيو 2014م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نعرب لكم عن مشاعر الارتياح والاعتزاز التي تغمرنا، ونحن نخلد الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المغربية وجمهورية البيرو، والتي أضفينا عليها رعايتنا السامية.

ونغتتم هذه المناسبة، للإشادة بالتطور الحثيث، الذي شهدته علاقات الصداقة والتعاون والتضامن القائمة بين البلدين في مختلف المجالات، على مدى نصف قرن من الزمان.

وهي فرصة سانحة لتقييم عملنا الدبلوماسي، والوقوف على الإنجازات والمكاسب التي تم تحقيقها، والتوجه نحو المستقبل، بكل إرادة وعزم، من أجل تمتين هذه العلاقات وتوسيع مجالاتها.

لقد قطعنا مسارا طويلا في بناء أسس علاقات مطبوعة بالتنوع وروح التعاون المثمر، وتطابق الرؤى بخصوص مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما أن هذه العلاقات تتميز أيضا بالتشاور والتواصل المستمرين على مختلف المستويات، كما تشهد على ذلك العديد من الزيارات المتبادلة بين بلدينا.

وفي هذا الصدد، نستحضر زيارتنا التاريخية للبيرو سنة 2004، والتي شكلت منعطفًا نوعيًا في مسار العلاقات بين البلدين، لما أثمرته من نتائج ملموسة.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة، أن نشيد بالجهود التي ما فتئ يبذلها فخامة الرئيس أوياننا اومالا تاسو والحكومة البيروفية، في سبيل النهوض بهذه العلاقات وتطويرها.

كما ننوه بالتزام فخامته بتشجيع كل المبادرات الرامية إلى التقريب بين بلدينا الصديقين، مؤكدين من جهتنا حرصنا القوي على توطيد هذه العلاقات، والارتقاء بها إلى مستوى شراكة متعددة الأبعاد، توطد التعاون جنوب-جنوب.

إن الاتفاقيات المبرمة، ومختلف أشكال التعاون التي تم تفعيلها، لتعكس الحرص المشترك لحكومتنا بلدينا على فتح آفاق جديدة للعمل المشترك في جميع المجالات.

فخلال العشر سنوات الأخيرة، تميز الحوار السياسي على المستوى الثنائي، بالاستمرارية والدينامية، طبقا للمعايير والثوابت التي يلتزم بها البلدان، والمبنية على احترام المبادئ الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والنهوض بالتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

أما على المستوى العالمي، فإن البلدين ملتزمان بدعم الأمن والسلم العالميين، واحترام الشرعية الدولية، والخصوصيات والثوابت الوطنية للدول، ووحدتها الترابية.

كما نسجل ارتياحنا للمستوى الرفيع الذي وصل إليه التعاون والتنسيق بين مؤسستينا البرلمائيتين، والمجهودات المبذولة من طرف أعضاء لجنتي الصداقة البرلمانية لبلدينا، من أجل تعزيز الحوار السياسي وتبادل التجارب والخبرات.

إن العلاقات الدبلوماسية القائمة بين البلدين، تستمد قوتها وانسجامها من جذورها التاريخية، المتمثلة في التراث الحضاري الأندلسي المشترك بينهما.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم الأيام الثقافية المغربية البيروفية، بمدينة ليما سنة 2011، والتي تناولت هذا الجانب الهام من التراث المشترك.

وفي هذا الإطار، ندعو لتعزيز التعاون في المجال الأكاديمي الثقافي والفني، وتعزيز التنسيق والتواصل بين فعاليات المجتمع المدني، الذي يشهد دينامية بناءة، لما له من دور فعال ومؤثر في تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين.

حضرات السيدات والسادة،

إن تخليد هذه الذكرى يشكل مناسبة، كذلك، لإعطاء علاقاتنا في المجالين التجاري والاقتصادي، دفعة جديدة على درب الارتقاء بها إلى مستوى علاقاتهما السياسية المتميزة.

ذلك أن المؤهلات التي يحظى بها اقتصادا بلدينا، وانفتاحهما على الأسواق الخارجية، تفتح أمامهما آفاقا جديدة لشراكة فعالة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى انخراط أوسع للقطاع الخاص بالبلدين، واعتماد شراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يتيح الاستثمار الأمثل للمؤهلات التي يتوفران عليها.

كما يتعين العمل على تطوير وتحديث الإطار القانوني الكفيل بتعزيز هذه الشراكة، وملاءمتها مع التحولات الاقتصادية العالمية، ومع انبثاق تكتلات اقتصادية جهوية جديدة، كما هو الشأن بالنسبة لتحالف المحيط الهادي، الذي سيفتح قريبا تمثيلية له بالدار البيضاء.

وفي نفس السياق، نؤكد على ضرورة إرساء شراكة طموحة تربط بين العالم العربي وإفريقيا بدول أمريكا الجنوبية، في نطاق تعزيز الحوار والتعاون جنوب - جنوب.

ولا يفوتنا هنا أن ننوه باجتماع القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، المنعقدة بليما سنة 2012، بالنظر إلى ما أسفرت عنه من توصيات بالغة الأهمية، شملت العديد من أوجه التعاون بين المنطقتين.

كما نشيد بالدور الذي تضطلع به البيرو في قمة إفريقيا ودول أمريكا الجنوبية، وعملها الدؤوب على التقريب بين هاتين المنطقتين، ومساهمتها في مد جسور التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي المتعدد الأطراف.

وختاماً، إذ ننوه بالعمل الجاد والمتواصل، الذي مكنا من إرساء علاقات مبنية على أسس متينة، تطبعها صداقة وطيدة، والاحترام المتبادل، لندعو كل الفاعلين، حكومة وبرلماناً ومجتمعاً مدنياً، لمواصلة وتكثيف الجهود من أجل تدعيم أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين، والدفع بها نحو آفاق أوسع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لعيد العرش
الرباط، 02 شوال 1435 هـ الموافق 30 يوليوز 2014 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

نحتفل اليوم، بكل اعتزاز، بالذكرى الخامسة عشرة لعيد العرش المجيد. وهي مناسبة سنوية للوقوف على أحوال الأمة. إننا لا نريد أن نجعل منها مناسبة لاستعراض حصيلة المنجزات، لأنها مهما بلغت، ستظل دون ما نرتضيه لك شعبي الوفي. وإنما نريدها وقفة تأمل وتساؤل مع الذات، بكل صراحة وصدق وموضوعية، حول ما طبع مسيرتنا من إيجابيات وسلبيات، للتوجه نحو المستقبل، بكل ثقة وعزم وتفاؤل.

أنا لا تهمني الحصيلة والأرقام فقط، وإنما يهمني قبل كل شيء، التأثير المباشر والنوعي، لما تم تحقيقه من منجزات، في تحسين ظروف عيش جميع المواطنين.

وإذا كان من الطبيعي أن يتساءل الإنسان مع نفسه، في كل مرحلة من حياته، فإن إجراء هذه الوقفة مع الذات، يعد ضروريا بالنسبة لخدمك الأول، الذي يتحمل أمانة أكثر من 35 مليون مغربي. ذلك أنني، من منطلق الأمانة العظمى التي أتحمّلها، كملك لجميع المغاربة، أتساءل يوميا، بل في كل لحظة، وعند كل خطوة، أفكر وأتساور قبل اتخاذ أي قرار، بخصوص قضايا الوطن والمواطنين: هل اختياراتنا صائبة؟ وما هي الأمور التي يجب الإسراع بها، وتلك التي يجب تصحيحها؟ وما هي الأوراش والإصلاحات التي ينبغي إطلاقها؟

أما إذا كان الإنسان يعتقد أنه دائما على صواب، أو أنه لا يخطئ، فإن هذا الطريق سيؤدي به إلى الانزلاق والسقوط في الغرور. ومن هنا، فإن من حقنا جميعا أن نتساءل: هل ما نراه من منجزات، ومن مظاهر التقدم، قد أثر بالشكل المطلوب والمباشر على ظروف عيش المغاربة؟ وهل المواطن المغربي، كيفما كان مستواه المادي والاجتماعي، وأيضا كان، في القرية أو في المدينة، يشعر بتحسين ملموس في حياته اليومية، بفضل هذه الأوراش والإصلاحات؟

إننا بطرح هذه التساؤلات، إنما نبحت دائما عن الفعالية والنجاعة، وعن أفضل السبل، ليستفيد جميع المغاربة من مختلف المنجزات، على حد سواء. فالتساؤل وإجراء هذه الوقفة مع الذات، لا يعني الشك أو التردد، أو عدم وضوح الرؤية. بل على العكس من ذلك، فطريقنا واضح، واختياراتنا مضبوطة. فنحن نعرف أنفسنا، ونعرف ماذا نريد، وإلى أين نسير.

شعبي العزيز،

إن الوقوف على أحوال الأمة، يتيح لنا الفرصة لتحديد مدى التقدم الذي حققناه، وذلك باستعمال جميع الآليات المعروفة، لقياس هذه التطورات. فقد سبق لنا أن قمنا، سنة 2005، بوقفة مع الذات، من خلال تقرير الخمسينية، لتقييم المنجزات، وتحديد الاختلالات، ومعرفة مستوى التطلعات، منذ بداية عهد الاستقلال، بهدف وضع سياسات عمومية أكثر نجاعة. واليوم، وبعد مرور 15 سنة على تولينا العرش، أرى أنه من واجبا تجديد هذه الوقفة الوطنية.

في الواقع، يجمع الخبراء والمهتمون، الوطنيون والدوليون، على أن المغرب عرف، خلال هذه الفترة، تقدما كبيرا في مختلف المجالات. فلا أحد يمكنه أن ينكر التطور الديمقراطي الذي يجسده دستور 2011، ومنظومة الحقوق والحريات التي تتوفر عليها بلادنا، والإقدام على ورش الجهوية المتقدمة. غير أن الأثر الملموس لهذه الإصلاحات وغيرها، يبقى رهينا بحسن تنزيلها، وبالنخب المؤهلة لتفعيلها.

كما لا يمكن لأي أحد أن يتجاهل البنيات التحتية الكبرى التي تم إنجازها. وعلى سبيل المثال، فهل كان بإمكان المغاربة، وأنا في مقدمتهم، أن يتخيلوا بأن بلادهم تتوفر على أكبر ميناء بحوض المتوسط، وعلى أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم؟ وهل كان بإمكان أي مواطن أن يتنقل عبر الطريق السيار، من أكادير إلى طنجة، أو من الجديدة إلى وجدة؟

أما على المستوى الاقتصادي، فقد عرفت نسبة النمو ارتفاعا ملحوظا بفضل اعتماد مخططات قطاعية طموحة، كمخطط المغرب الأخضر، ومخطط الإقلاع الصناعي، وغيرها.

بيد أن هذا التقدم، لم يكن على حساب النهوض بالتنمية البشرية، التي يشهد المستفيدون من برامجها، بكل مناطق المملكة، بآثارها المباشرة في تحسين ظروف حياتهم، وبدورها في محاربة مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش ببلادنا.

ويبقى السؤال المطروح: ماذا فعلنا بما حققناه من تقدم؟ هل ساهم فقط في زيادة مستوى الاستهلاك، أم أننا وظفنا ذلك في تحقيق الرخاء المشترك لكل المغاربة؟ وإلى أي درجة انعكس هذا التقدم على تحسين مستوى عيش المواطنين؟

شعبي العزيز،

إننا نعتقد أن النموذج التنموي المغربي، قد بلغ درجة من النضج تؤهلنا لاعتماد معايير متقدمة وأكثر دقة، لتحديد جدوى السياسات العمومية، والوقوف على درجة تأثيرها الملموس على حياة المواطنين. وهو ما أكده البنك الدولي الذي أبرز أن القيمة الإجمالية للمغرب، شهدت خلال السنوات الأخيرة، ارتفاعا ملموسا، وخاصة بفضل النمو الكبير لرأسماله غير المادي.

ويعتبر الرأس مال غير المادي من أحدث المعايير المعتمدة دوليا لقياس القيمة الإجمالية للدول.

وكما هو معروف، فقد شهدت المعايير التي يعتمدها المختصون في المجالين الاقتصادي والمالي لقياس الثروة، عدة تطورات. فقد كانت القيمة الإجمالية للدول تقاس سابقا، حسب مواردها الطبيعية، ثم على أساس المعطيات المتعلقة بالنتائج الداخلي الخام، الذي يعكس بدوره مستوى عيش المواطن.

وبعد ذلك، تم اعتماد مؤشرات التنمية البشرية، لمعرفة مستوى الرخاء لدى الشعوب، ومدى استفادتها من ثروات بلدها. وخلال تسعينات القرن الماضي، بدأ العمل باحتساب الرأسمال غير المادي كمكون أساسي للثروة قبل أن يتم اعتماده رسمياً كمعيار علمي، منذ سنة 2005، من طرف البنك الدولي. ويرتكز هذا المعيار على احتساب المؤهلات التي لا يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف المقاربات المالية التقليدية.

ويتعلق الأمر هنا بقياس الرصيد التاريخي والثقافي لأي بلد، إضافة إلى ما يتميز به من رأسمال بشري واجتماعي، والثقة والاستقرار، وجودة المؤسسات، والابتكار والبحث العلمي، والإبداع الثقافي والفني، وجودة الحياة والبيئة وغيرها. فالأمن والاستقرار مثلاً، هما أساس الإنتاج والثروة. والثقة والمصداقية هما عماد تحفيز الاستثمار. إلا أن هذه المؤهلات لا يظهر لها أثر في القيمة الإجمالية للدول. فقد سبق للبنك الدولي أن أنجز في 2005 و2010 دراستين لقياس الثروة الشاملة لحوالي 120 دولة، من بينها المغرب. وقد تم تصنيف بلادنا في المراتب الأولى على الصعيد الإفريقي، وبفارق كبير عن بعض دول المنطقة.

غير أنني بعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات، التي تتضمنها هاتان الدراستان، والتي تبرز تطور ثروة المغرب، أتساءل باستغراب مع المغاربة: أين هي هذه الثروة؟ وهل استفاد منها جميع المغاربة، أم أنها همت بعض الفئات فقط؟

الجواب على هذه الأسئلة لا يتطلب تحليلاً عميقاً: إذا كان المغرب قد عرف تطوراً ملموساً، فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين. ذلك أنني ألاحظ، خلال جولاتي التفقدية، بعض مظاهر الفقر والهشاشة، وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة.

ومن هنا، وللوقوف على حقيقة الوضع، نوجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، ومع المؤسسات الوطنية المعنية، وبتنسيق مع المؤسسات الدولية المختصة، للقيام بدراسة، لقياس القيمة الإجمالية للمغرب، ما بين 1999 ونهاية 2013.

إن الهدف من هذه الدراسة ليس فقط إبراز قيمة الرأسمال غير المادي لبلادنا، وإنما لضرورة اعتماده كمعيار أساسي خلال وضع السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم. وإنما نتطلع لأن تقدم هذه الدراسة تشخيصاً موضوعياً للأوضاع، وتوصيات عملية للنهوض بها.

وحتى لا يبقى التقرير الختامي لهذه الدراسة حبراً على ورق، أو مادة للاستهلاك الإعلامي فقط، فقد قررنا أن يتم نشره على أوسع نطاق، داعين الحكومة والبرلمان، وكل المؤسسات المعنية، والقوى الحية للأمة للانكباب على دراسة التوصيات البناءة التي يتضمنها، والعمل على تفعيلها.

وبما أن قياس الثروة غير المادية، يعتبر آلية للمساعدة على اتخاذ القرار، فإننا ندعو لأن يشمل الإحصاء العام للسكان، الذي سيتم القيام به خلال هذه السنة، المؤشرات المتعلقة بالرأسمال غير المادي للمغرب، بمختلف مكوناته.

شعبي العزيز،

إن عملنا على تحسين ظروف عيش المواطنين، لا يعادله إلا حرصنا على ضمان أمنهم الروحي، وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني. هذا النموذج المتميز، الذي يركز على إمامة المؤمنين كمرجع له، وعلى المذهب المالكي، هو نتاج الإصلاحات العميقة، التي اعتمدها خلال 15 سنة الأخيرة، من أجل تأهيل وتأطير المجال الديني.

ويقوم هذا النموذج على تحصين المواطن والمجتمع من نزوعات التطرف والانغلاق والجهل، من خلال حماية المساجد من أي استغلال، باعتبارها فضاءات للعبادة والتوجيه والإرشاد ومحو الأمية.

وهو ما يهدف إليه ميثاق العلماء لسنة 2008، الذي تعززه «خطة دعم» للتأطير الديني المحلي، التي أطلقناها مؤخرا، والتي ينهض بها أزيد من 1300 إمام مرشد، بجميع مناطق المملكة.

كما يركز على توفير تكوين علمي وديني متنور، متشعب بقيم الوسطية والاعتدال، وبالتلازم بين الحفاظ على الثوابت الإسلامية، ونهج الاجتهاد والانفتاح، بما يجعل قيم ديننا الحنيف، في انسجام مع اختياراتنا الوطنية، ومع توجهات العصر. وهو ما جعل النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني يحظى بالتقدير والاهتمام، على المستوى القاري والدولي.

وفي هذا الإطار، فإننا حريصون على وضع التجربة المغربية رهن إشارة الدول الشقيقة التي تتقاسم مع المغرب التشبث بنفس المبادئ والقيم الروحية، والتي عبرت عن رغبتها في الاستفادة من النموذج المغربي، كما هو الشأن بالنسبة للتعاون في مجال تكوين الأئمة.

شعبي العزيز،

في إطار التكامل والانسجام بين السياسة الداخلية والخارجية لبلادنا، فإننا نعمل على حسن استثمار تطور نموذجنا الديمقراطي والتنموي، من أجل تعزيز صورة ومكانة المغرب على الساحة الدولية، والدفاع عن مصالحه العليا، وقضاياه العادلة.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم، فقد حرصنا على أن يرتكز النموذج الدبلوماسي المغربي على الثقة في الذات والمبادرة والواقعية والفعالية، في نطاق الالتزام بالشرعية، ونهج الانفتاح والاعتدال، والتشبث بالقيم الكونية.

وهو ما يجعل من المغرب شريكا فعالا ومسموعا، يحظى بالثقة والمصادقية. هذه المكانة المتميزة التي نعمل جاهدين، بمشاركة جميع القوى الحية للبلاد، على ترسيخها على جميع المستويات.

فعلى الصعيد المغربي، نجدد إرادتنا الراسخة في بناء اتحاد قوي، عماده علاقات ثنائية متينة، ومشاريع اقتصادية اندماجية. إننا نؤمن بأن الخلاف ليس قدرا محتوما. وهو أمر طبيعي في كل التجمعات. فالاتحاد الأوروبي مثلا، كان ولا يزال يعرف بعض الخلافات بين أعضائه. إلا أنها لا تصل حد القطيعة. غير أن ما يبعث على الأسف هو التمادي في الخلاف لتعطيل مسيرة الاتحاد المغربي.

ومهما كان حجم هذا الخلاف، فإنه لا يبرر مثلا، استمرار إغلاق الحدود. فقد بلغ الوضع حدا لا يفهمه ولا يقبله المواطن المغربي، لدرجة أن عددا من الذين التقيت بهم، خلال جولاتي في بعض الدول الشقيقة، يسألون باستغراب عن أسباب استمرار هذا الإغلاق، ويطلبون رفع الحواجز بين شعوبنا.

وقد كان جوابي لهم دائما، أن المغرب ما فتى يدعو، منذ أزيد من ست سنوات، لإيجاد حل لهذا الوضع الغريب. إلا أن كل المبادرات المغربية الجادة، تقابل بتعنت ورفض ممنهج، يسير ضد منطق التاريخ والشرعية، ويتنافى مع حقوق شعوبنا في التواصل الإنساني، والانفتاح الاقتصادي. وحرصا على جعل العلاقات الثنائية عماد بناء الاتحاد المغربي، فإنني أعبر عن ارتياحي للنتائج الإيجابية للزيارة التي قمت بها مؤخرا لتونس، ولما لقيته من حفاوة وترحيب، سواء من طرف الشعب التونسي الأصيل، أو من قبل مؤسساته الوطنية. وهو ما كان له أطيب الأثر في نفسي. وإني لو اتق أن تونس ستواصل مسارها السلمي، على درب توطيد دولة المؤسسات، وتحقيق التنمية والرخاء لأبنائها.

أما على المستوى العربي، فإن الوضع الكارثي، الذي تعرفه عدد من دوله، يبعث على الحسرة والانشغال العميق. فالأزمة بكل من سوريا والعراق، ليست إلا تجسيدا لهذا الوضع الخطير، الذي يجتازه العالم العربي، والذي تغذيه السياسات الإقصائية والصراعات المذهبية والطائفية، وهو ما يؤدي إلى مضاعفة حجم المأساة الإنسانية، التي يعانيها هذان الشعبان الشقيقان. إن الأمر لا يتعلق بأزمة جهوية فقط، وإنما بمستنقع خصب لقوى التطرف والإرهاب الأكثر عنفا، والأكثر تهديدا لأمن بلداننا، بل للأمن والاستقرار عبر العالم. فما أحوجنا اليوم إلى منظومة عربية متكاملة ومندمجة اقتصاديا، وموحدة ومنسجمة سياسيا، تجعل من عالمنا العربي قطبا جيو-سياسيا وازنا في العلاقات الدولية، قادرا على الدفاع عن القضايا العربية المصيرية. ومما يبعث على الاعتزاز، وروابط الأخوة والتفاهم، التي تجمعنا بأشقائنا قادة دول مجلس التعاون الخليجي، والشراكة المتميزة التي تجمع بلداننا الشقيقة.

وفيما يخص القضية الفلسطينية، فإننا نجدد إدانتنا القوية للعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة. وتجسيدا لتضامننا الملموس، مع الشعب الفلسطيني الشقيق في هذه المحنة، فقد كنا سابقين لتقديم دعم مادي لضحايا هذا العدوان، وفتحنا المستشفيات المغربية أمام الجرحى والمصابين منهم، وذلك إسهاما في التخفيف من معاناتهم، في هذا الظرف العصيب. كما نؤكد دعمنا لجميع المبادرات الدولية البناءة، من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم، على أساس حل الدولتين.

ونهوذا بأماتنا في الدفاع عن القدس الشريف، فقد أصدرت لجنة القدس، التي أشرف برئاستها، بمناسبة انعقاد دورتها العشرين، بمدينة مراكش، توصيات قوية، دعما لمفاوضات السلام وحفاظا على الهوية الروحية والحضارية للقدس من الانتهاكات الإسرائيلية اللامشروعة. وقد عرفت هذه الدورة أيضا، اعتماد الخطة الاستراتيجية الخماسية لعمل وكالة بيت مال القدس الشريف، لدعم القطاعات الحيوية، من خلال مشاريع مضبوطة في برمجتها ووسائل تمويلها. ودعما لاصمود إخواننا المقدسين في أرضهم، فإننا حريصون على مواصلة الوكالة لأعمالها الميدانية، وتقديم الدعم المباشر والملموس لهم، والتجاوب مع احتياجاتهم الملحة.

شعبي العزيز،

إننا نؤمن بأن إفريقيا قادرة على تحقيق نهضتها. غير أن ذلك لن يتحقق إلا بالاعتماد على أبنائها، وعلى قدراتها الذاتية. وهنا يؤكد ما قلته في أبيدجان : إن إفريقيا مطالبة بأن تضع ثقتها في إفريقيا. ومن هذا المنطلق، نجدد التزامنا بنهج سياسة متناسقة ومتكاملة، تجاه أشقائنا الأفارقة، تركز على الاستثمار المشترك للثروات، والنهوض بالتنمية البشرية، وتعزيز التعاون الاقتصادي.

وهو ما تجسده الزيارات التي نقوم بها لعدد من الدول الإفريقية الشقيقة، وحجم ونوعية الاتفاقيات التي تم توقيعها، والتي تؤسس لنموذج متميز من الشراكة جنوب - جنوب، التي نريدها تضامنية وفعالة. كما نؤكد التزامنا بالتعاون الثلاثي والمتعدد الأطراف من أجل شراكات متوازنة وذات النفع المتبادل مع دول الشمال.

وأمام تزايد التهديدات الأمنية، وخاصة بمنطقة الساحل والصحراء، فإننا نجدد دعوتنا لضرورة التصدي الجماعي للتنظيمات الإرهابية التي تجد في عصابات الانفصال والاتجار في البشر والسلاح والمخدرات، حليفا لها، لتداخل مصالحها، والتي تشكل أكبر تهديد للأمن الإقليمي والدولي.

غير أن توجعنا الطبيعي نحو إفريقيا، لن يكون على حساب علاقات الشراكة، التي تربط المغرب بشركائه الدوليين، بل إنه يفتح آفاقا أوسع للشراكة بين دول الشمال وبلدان الجنوب. ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن الوضع المتقدم الذي يجمع بلدانا بالاتحاد الأوروبي، ليس غاية في حد ذاته، وإنما يشكل مرحلة هامة في طريق توطيد شراكة مغربية أوروبية، نريدها منصفة ومتوازنة.

لذا، فإن المغرب يولي أهمية كبرى لنجاح المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى اتفاق للتبادل الحر شامل وعميق، كإطار للتقارب أكثر بين المغرب وأوروبا، ولإدماج الاقتصاد المغربي في السوق الداخلي الأوروبي.

وبموازاة مع تعزيز علاقاته المتميزة مع هذا الاتحاد، فإن المغرب يحرص على تنويع، وتوسيع علاقاته الثنائية مع دوله. وفي إطار العلاقات التاريخية التي تربط المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد التزامنا بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ولا سيما من خلال إيجاد آليات جديدة لدعم اتفاق التبادل الحر، ومواصلة الحوار الاستراتيجي. وقد تمكنا، خلال اللقاء الذي جمعنا بفخامة الرئيس باراك أوباما، في نونبر الماضي، من إضفاء دينامية قوية على هذه الشراكة، بدأت تعطي ثمارها، سواء على الصعيد الثنائي أو على مستوى تطابق وجهات النظر بخصوص القضايا الجهوية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها قضايا التنمية والأمن بإفريقيا.

وتعزيزا لسياسة الانفتاح وتنويع الشراكات، فإننا حريصون على توطيد العلاقات العريقة، التي تجمع بلادنا بكل من روسيا الفيدرالية، وجمهورية الصين الشعبية، التي نتطلع للقيام بزياراتهما قريبا. وإننا لعازمون على تعميق البعد الاقتصادي للشراكة الاستراتيجية المتميزة، التي تجمع المغرب بكل منهما.

شعبي العزيز،

لقد أعطينا طابعا خاصا ومتجددا لعملنا الدبلوماسي بفضل استقلال وواقعية سياستنا الخارجية. كما نحرص على مواصلة انخراط كل القوى الحية للبلاد في الدفاع عن المصالح العليا للوطن، وفي مقدمتها الوحدة الترابية التي تظل أسبقية الأسبقيات. فقضية الصحراء، كما سبق أن أكدت أكثر من مرة، هي قضية كل المغاربة، وأمانة في أعناقنا جميعا.

وفي هذا الإطار، نجدد الدعوة لمواصلة اليقظة والتعبئة الجماعية، واتخاذ المبادرات اللازمة لاستباق مناورات الخصوم، فلا مجال للانتظار أو التواكل، ولردود الفعل. كما نؤكد التزامنا بمبادرتنا بتحويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، وهي المبادرة التي أكد مجلس الأمن مرة أخرى، في قراره الأخير، جديتها ومصداقيتها.

غير أننا لن نرهن مستقبل المنطقة، بل سنواصل أورش التنمية والتحديث بها، وخاصة من خلال المضي قدما في تفعيل النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية، بما يقوم عليه من مقاربة تشاركية، وحكامة جيدة، ومن برامج متكاملة ومتعددة الأبعاد، كفيلة بتحقيق التنمية المندمجة. كما أننا مقبلون على إقامة الجهوية المتقدمة بمختلف مناطق المملكة، وفي مقدمتها أقاليمنا الجنوبية، بما تتيحه من احترام للخصوصيات الجهوية، ومن تديير ديمقراطي من قبل سكان المنطقة لشؤونهم المحلية في إطار المغرب الموحد للجهات.

ولا يفوتنا في الختام، أن نوجه تحية تقدير للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن حوزة الوطن وصيانة أمنه واستقراره.

كما نستحضر بكل خشوع وإكبار، الأرواح الطاهرة لجدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، وكافة شهداء الوطن الأبرار، أكرم الله مثوهم، لما قدموه من تضحيات جسيمة، في سبيل عزة الوطن وسيادته. ووفاء لذكراهم الخالدة، سنواصل، إن شاء الله، النهوض بأورش التنمية والتحديث، لتوفير ظروف العيش الحر الكريم لجميع مواطنينا، أينما كانوا، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.

«رب اجعل هذا البلد آمنا، وارزق أهله من الثمرات» صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الواحدة والستين لثورة الملك والشعب

23 شوال 1435 هـ الموافق 20 غشت 2014 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، الذكرى الحادية والستين لثورة الملك والشعب المجيدة، ليس فقط لكونها ملحمة وطنية، من أجل الحرية والاستقلال، وإنما لتجديد العهد على جعلها ثورة متواصلة، لتحقيق تطلعاتك المشروعة، وتعزيز مكانة المغرب، كفاعل وازن، في محيطه الجهوي والدولي.

فمنذ تولينا العرش، حرصنا على أن يكون التجاوب التلقائي بيني وبينك، عماد بناء مجتمع متقدم ومتماسك، يتسع لكل أبنائه، ويعتز كل مغربي ومغربية بالانتماء إليه. فالوطن للجميع، ومن واجب كل المغاربة، فرادى وجماعات، أن يواصلوا انخراطهم، بعزم وثبات، في الدفاع عن وحدة بلدهم، والنهوض بتنميته.

والمغاربة شعب طموح يتطلع دائما لبلوغ أعلى الدرجات، التي وصلت إليها الدول المتقدمة. وهذا الطموح ليس مجرد حلم، ولا يأتي من فراغ، وإنما يستند إلى الواقع، وما حققه المغرب من منجزات ملموسة، في مساره الديمقراطي والتنموي.

فأين وصل المغرب اليوم؟ وأين يمكن تصنيف الاقتصاد الوطني بين الدول؟ وهل يمكن اعتباره بلدا تنافسيا؟ أم يمكن وضعه ضمن الدول الصاعدة؟

معروف أنه ليس هناك نموذج محدد للدول الصاعدة. فكل بلد يواصل مساره التنموي الخاص، حسب موارده البشرية والاقتصادية والطبيعية، ورصيده الحضاري، وحسب العوائق والصعوبات التي تواجهه.

غير أن هناك معايير ومؤشرات ينبغي توفرها، للانضمام إلى هذه الفئة من الدول. وتتمثل، على الخصوص، في التطور الديمقراطي والمؤسسي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والانفتاح الجهوي والدولي.

شعبي العزيز،

كما هو معلوم، لا يمكن لأي دولة أن تنتقل، بين عشية وضحاها، من مرتبة إلى أخرى، وإنما باستثمار التطورات الإيجابية التي راكمتها عبر تاريخها.

والمغرب نموذج لهذه التراكمات. فخلال 15 سنة الأخيرة، تمكن من ترسيخ مساره الديمقراطي، وتوطيد دعائم نموذج تنموي، مندمج ومستدام، يقوم على المزوجة بين المشاريع الهيكلية، والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة.

لقد عرف الاقتصاد الوطني تحولا عميقا في بنيته، وتنوعا كبيرا في مجالاته الإنتاجية، وحقق نسبة نمو مرتفعة وقارة، وتمكن من الحفاظ على التوازنات الكبرى، رغم تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الإطار، مكنت الاستراتيجيات القطاعية من تحقيق نتائج ملموسة، ساهمت في وضوح الرؤية، وفي إعادة تموقع الاقتصاد الوطني، على الصعيد الجهوي والدولي.

وعلى سبيل المثال، فقد ساهم مخطط المغرب الأخضر ومخطط أليوتيس، في حصول المغرب على جائزة المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، لبلوغه أهداف الألفية، المتعلقة بمحاربة الفقر والمجاعة، سنتين قبل الموعد المحدد لها. وذلك لما يقوم عليه من توازن بين المشاريع الكبرى، ذات المردودية العالية، وبين تشجيع الفلاحة المعاشية والتضامنية، والصيد التقليدي، واعتبارا لدورهما في تحسين الدخل بصفة دائمة.

كما ساهم مخطط الإقلاع الصناعي، الذي يركز على مقاربة مندمجة، بما فيها توفير التكوين المهني المناسب، مدعوما بالنقل النوعية، التي حققها القطاع التجاري والمالي، والاقتصاد الرقمي، في تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني، على الصعيد القاري.

وإذا كانت البنيات التحتية من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الاقتصادات الصاعدة، فإن ما يتوفر عليه المغرب من منجزات، في هذا المجال، قد ساهم في الرفع من تنافسية المقاولات والمنتجات الوطنية.

كما تعززت جاذبية الاقتصاد الوطني، بفضل الجهود المتواصلة، لتحسين مناخ الأعمال، وإحداث أقطاب اقتصادية تنافسية، كالمغرب الصناعي ملوسة - طنجة.

وإننا لنعبر عن ارتياحنا للمساهمة الفاعلة لعدد من مقاولات القطاع الخاص، والمؤسسات العمومية، في النهوض بالاقتصاد الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ويعد المكتب الشريف للفوسفات نموذجا في هذا المجال، لما يتوفر عليه من استراتيجية وطنية ودولية ناجعة، ووضوح الرؤية، وحسن التدبير والنجاعة. وهو ما أكد انخراط المغرب في السوق العالمي للفوسفات، الذي أصبح رهانا كونيا، لارتباطه الوثيق بالأمن الغذائي.

ومن أهم الدعائم، التي تقوم عليها الاقتصادات الصاعدة، الارتكاز على التنمية المستدامة، والاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر. فقد عرف مجال الطاقات المتجددة، نقلة نوعية، نتيجة المشاريع الكبرى التي أطلقناها، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية النجاعة الطاقية، وسياسة طموحة لتعبئة الموارد المائية.

ويعتبر المخطط المغربي للطاقة الشمسية والريحية، دليلا آخر على قدرتنا على رفع التحديات، وذلك بفضل الرؤية الواضحة والاستباقية، والتخطيط المحكم، للأسبقيات الملحة، بما يضمن تلبية الحاجيات الطاقية لبلادنا، وتقليص التبعية للخارج، بالاعتماد على استغلال إمكاناتنا من موارد الطاقات المتجددة.

وإذا كان المغرب يحتاج لبعض الجهود فقط، لمواصلة السير بخطى وثقة، للانضمام إلى الدول الصاعدة، فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد عززت مكانته كمحور للمبادلات الدولية. وهو ما تعكسه الشراكات المثمرة، سواء مع الدول العربية، وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يعد المغرب ثاني مستثمر بإفريقيا.

وذلك بالإضافة إلى الوضع المتقدم، الذي يربط المغرب بالاتحاد الأوروبي، واتفاقيات التبادل الحر مع عدد كبير من الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والشراكة الاستراتيجية التي نعمل على تعميقها مع روسيا، إضافة إلى الشراكة التي نحن بصدد بلورتها مع الصين. كما أن المغرب يعد صلة وصل أساسية في التعاون الثلاثي ومتعدد الأطراف، وخاصة من أجل ضمان الأمن والاستقرار، والتنمية بإفريقيا.

شعبي العزيز،

إن المكاسب والمنجزات التي تم تحقيقها، لا ينبغي أن تكون دافعا للارتياح الذاتي، بل يجب أن تشكل حافزا قويا على مضاعفة الجهود والتعبئة الدائمة. فالاقتصاد المغربي إما أن يكون صاعدا، بفضل مؤهلاته، وتضافر جهود مكوناته. وإما أنه سيخلف مواعده مع التاريخ.

لقد بلغ نموذجنا التنموي مرحلة من النضج، تجعله مؤهلا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة. إلا أن السنوات القادمة ستكون حاسمة لتحسين المكاسب، وتقويم الاختلالات، وتحفيز النمو والاستثمار. فهل هذا النموذج قادر على التقدم وعلى رفع التحديات والعوائق التي تواجهه؟

إذا كانت الدول تركز، بالأساس، على تنافسية مقاولاتها، وخاصة تلك التي تصدر منتجاتها للأسواق الدولية، فإن الاقتصاد المغربي يسجل، مع الأسف، تأخرا ملحوظا، بسبب تشتت وضعف النسيج الصناعي، ومنافسة القطاع غير المنظم.

إن هذا الوضع يتطلب تطوير مجموعات ومقاولات قوية، تعزز مناعة الاقتصاد الوطني، سواء لمواجهة المنافسة الدولية، أو من أجل تطوير شراكات مع المقاولات الصغرى، للنهوض بالتنمية، على المستوى الوطني.

ويعد توفير الموارد البشرية المؤهلة أساس الرفع من التنافسية، للاستجابة لمتطلبات التنمية، وسوق الشغل، ومواكبة التطور والتنوع، الذي يعرفه الاقتصاد الوطني.

وكما لا يخفى على أحد، فإن الحكامة الجيدة هي عماد نجاح أي إصلاح، والدعامة الأساسية لتحقيق أي استراتيجية لأهدافها. فإلى أي حد يمكن لنظام الحكامة، في القطاعات الإنتاجية المغربية، أن يساهم في تأهيل وتطوير الاقتصاد الوطني؟

صحيح أن اللحاق بركب الدول الصاعدة لن يتم إلا بمواصلة تحسين مناخ الأعمال، ولاسيما من خلال المضي قدما في إصلاح القضاء والإدارة، ومحاربة الفساد، وتخليق الحياة العامة، التي نعتبرها مسؤولية المجتمع كله، مواطنين وجمعيات، وليست حكرا على الدولة لوحدها.

كما ينبغي أيضا تعزيز الدور الاستراتيجي للدولة، في الضبط والتنظيم، والإقدام على الإصلاحات الكبرى، لاسيما منها أنظمة التقاعد، والقطاع الضريبي، والسهر على مواصلة تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة، في جميع القطاعات.

شعبي العزيز،

يتميز المسار التنموي لعدد من الدول الصاعدة بظهور أعراض سلبية، تتمثل في توسيع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. لذا، فإننا حريصون على تلازم التنمية الاقتصادية، مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي. ذلك أننا لا نريد مغربا بسرعتين: أغنياء يستفيدون من ثمار النمو، ويزدادون غنى، وفقراء خارج مسار التنمية، ويزدادون فقرا وحرمانا.

وفي هذا الإطار، تندرج برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي عبرت عدة دول عن رغبتها في الاستفادة من تجربتها، وكذا الجانب الاجتماعي للمخططات القطاعية، التي تعطي أهمية خاصة للتنمية المحلية والبشرية.

لقد أردنا أن نبين ونؤكد ما هو معروف عن المغاربة، من جد وتفان في العمل. وقد أثبتوا فعلا قدرتهم على العطاء والإبداع، كلما توفرت لهم الوسائل اللازمة، والظروف الملائمة، للقيام بأي عمل، كيفما كان نوعه، صغيرا أو كبيرا، فكريا أو يدويا، وذلك رغم آفة البطالة.

ويظل العنصر البشري هو الثروة الحقيقية للمغرب، وأحد المكونات الأساسية للرأسمال غير المادي، الذي دعونا، في خطاب العرش، لقياسه وتثمينه نظرا لمكانته في النهوض بكل الأوراش والإصلاحات، والانخراط في اقتصاد المعرفة.

وإن ما حققه المغرب من تقدم، ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج رؤية واضحة، واستراتيجيات مضبوطة، وجهود وتضحيات جميع المغاربة. وفي هذا الإطار، نشيد بالحكومات المتعاقبة، إلى اليوم، وبروح الوطنية الصادقة، والمسؤولية العالية، التي أبانت عنها، خلال تدبير أمور البلاد.

ونود التنويه أيضا بالدور الهام للمقاولات المواطنة، في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما نشيد بالدور المتزايد لمنظمات المجتمع المدني، لمساهمتها الفعالة في دينامية التنمية.

ونخص بالتقدير والإشادة الأحزاب السياسية والنقابات الجادة، التي كرسها الدستور كفاعل أساسي لا محيد عنه، في الدولة والمجتمع، اعتبارا لرصيدها النضالي، ولما تتحلى به من وطنية صادقة، وروح المواطنة المسؤولة، في معالجة القضايا الكبرى للأمة.

كما نتقدم لكل المنظمات النقابية بعبارات الشكر، على دورها الكبير، في توطيد السلم الاجتماعي، بمفهومه الشامل، خلال 15 سنة الأخيرة، دون، بالطبع، التفريط في مبادئها الثابتة، دفاعا عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة. لذا، فقد استجبنا للملمس المرفوع إلينا، من قبل المنظمات النقابية، بخصوص تمثيليتها بمجلس المستشارين، الذي كان في الصيغة الأولى لمشروع الدستور الجديد، عبارة عن غرفة لممثلي الجماعات الترابية فقط. كما أننا حريصون على مواصلة القيام بدورها المجتمعي والتنموي، في التزام بواجباتها الوطنية، في البناء والإصلاح، والسلم الاجتماعي، بقدر استفادتها مما يخوله لها القانون من حقوق.

ولا يفوتنا، أن نوجه تحية تقدير لنساء ورجال التعليم، وخاصة بالعالم القروي، على جهودهم من أجل تكوين أجيال من الأطر المؤهلة، التي ساهمت بنصيبها في النهوض بالأوراش التنموية، ولما يقدمونه من تضحيات في سبيل تربية الأجيال الصاعدة.

شعبي العزيز،

إن كسب رهان اللحاق بركب الدول الصاعدة ليس مستحيلا، وإن كان ينطوي على صعوبات وتحديات كثيرة. والمغرب، والله الحمد، يتوفر على جميع المؤهلات، لرفع هذه التحديات. وفي مقدمتها شبابه، الواعي والمسؤول. ولنا اليقين، بأن شبابنا وشاباتنا قادرون، بما يتحلون به من روح الوطنية، ومن قيم المواطنة الإيجابية، ولما يتوفرون عليه، من عبقرية خلاقة، على النهوض بتنمية بلادهم، ورفع تحديات دخولها نادي الدول الصاعدة.

وبذلك نواصل جميعا حمل مشعل الثورة المتجددة للملك والشعب، في تلاحم وثيق بين مكونات الأمة، ووفاء دائم للأرواح الطاهرة، لكل من بطلها الخالد، جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، ولشهداء المقاومة والتحرير الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الفوج الأول من الحجاج المغاربة
الرباط، 14 ذو القعدة 1435هـ الموافق 10 شتنبر 2014 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حجاجنا الميامين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
وبعد،

فاتباعا للسنة الحميدة التي دأبنا عليها، بوصفنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، نتوجه إليكم بهذه الرسالة السامية، بمناسبة مغادرة أول فوج من حجاجنا الميامين أرض الوطن إلى الديار المقدسة، محفوفين بعناية الله ورعايته. وذلك حرصا من جلالتنا على تعظيم حرمة الله، وإضفاء الرعاية التامة على شعائر الدين، وأداء فرائضه، وفي مقدمتها القيام بركن الحج، الذي يعد من الأركان الخمسة التي تقوم عليها قواعد الإسلام، وعلى تمكين من يسر الله لهم أسباب أدائها، من القيام بها في أمن وأمان وإيمان واطمئنان.

ولهذه الغاية، ما فتئنا نتابع باهتمام إعداد مواسم الحج كل سنة، بما نقوم به من توجيهات ملكية سامية، إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كي تتخذ التدابير المثلى، الكفيلة بأداء مناسك الحج لكافة رعايانا الأوفياء على الوجه المطلوب، بما في ذلك تنظيم مقامهم بالحرمين الشريفين، والسهر على حلهم وترحالهم، وتزويدهم بالتوجيهات الدينية اللازمة، وتفقيهم في الأحكام الشرعية والآداب المرعية، في أداء هذا الركن العظيم، الذي قال فيه النبي (ص) «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

وهذا ما يجعلنا، معاشر الحجاج، نستحضر معكم، في هذه المناسبة، ما يقتضيه المقام من توجيهات وإرشادات سامية، فأداء هذه الفريضة يقتضي منكم فقه أحكامها، والاستعداد النفسي لأدائها، بسننها وآدابها، وفي مقدمة ذلك، التحلي بمكارم الأخلاق وحسن المعاملة، والتسامح والتسامي عن سفاسف الأمور، وترويض النفس عن التجرد من الأنانية والشهوات الفانية، والتركيز على العبادة الخالصة لله، والتنافس في إتيان الطاعات، والمداومة على التسبيح والتكبير والاستغفار، امتثالاً لقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج. وما فعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى».

وفي هذا الصدد، نعلم أنكم تلقيتم من فقهاءنا الأمثال، عالمات وعلماء، بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الضروري من التوجيهات الدينية والأحكام الشرعية في هذا الشأن. فكونوا رعاكم الله في المستوى المطلوب منكم، في ملء أوقاتكم بالأذكار والصلوات المكتوبة، والنوافل المتواصلة، حتى تغنموا من هذا الموسم الديني العظيم أوفر المغانم، وتزكوا أنفسكم، مصداقاً لقوله عليه السلام «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه».

حجاجنا الميامين،

لقد شرع الله فريضة الحج، باعتبارها جامعة لكل صور العبادة، فهي تجسد التوجه إلى الله، والإقرار بوحدانيته، والشكر على نعمه، والاستغفار من الذنوب، والتوبة النصوح عن كل خطيئة أو حوب.

كما تمكن المسلمين، فضلا عن ذلك، من اجتماعهم الديني السنوي من كل حذب وصوب، ليقبلوا على التعارف فيما بينهم، وتمتين عرى التضامن والتعاون، وتجديد أواصر الوحدة والإخاء بينهم. بما يقتضيه ذلك من نبذ الخلاف والتطرف والإقصاء. وقد جعل الله هذا الموسم مظها من مظاهر المساواة المطلقة بين المسلمين، حيث يتجردون من كل مخيط ومحيط، نابذين كل أشكال التفاوت والتمايز، مهما كانت منازلهم وأقدارهم الدنيوية، مستجيبين لنداء الحق سبحانه في الإقبال على إحياء هذا الموسم العظيم بمعناه ومغزاه. قال تعالى « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات».

وفي هذا الصدد، نذكركم بواجب تمثيل بلدكم المغرب في هذا الموسم الديني الحافل، بما هو معروف عن بلدكم، من هوية ثقافية عريقة، وحضارة إسلامية أصيلة، وتشبث بمقدساته في الوحدة الدينية والمذهبية، القائمتين على الوسطية والاعتدال. وفي الوحدة الوطنية والترايبية، والتعلق بالملكية الدستورية، وبالتعبئة المتجددة وراء قيادة عرشكم في ولاء وإخلاص، للبيعة الوثقى التي لا انفصام لها، لملككم الساهر على وحدتكم وأمنكم وطمأنينتكم.

حجاجنا الأبرار،

غير خاف عليكم ما يتطلبه موسم الحج في الحرمين الشريفين، من احترام تام للتدابير التنظيمية، الهادفة إلى توفير الأمن والأمان والانضباط التام، التي تتخذها السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، بقيادة أئمتنا المجلد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، رعاه الله. حرصا منه على جعل ضيوف الرحمان ينعمون بالراحة والطمأنينة، ويؤدون مناسكهم في نظام وانتظام.

فعليكم معاشر الحجاج أن تكونوا خير من يمثل لهذه التدابير ويحافظ على احترامها، علاوة على وجوب الالتزام باتباع الترتيبات والتنظيمات التي اتخذها في هذا الشأن وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، الذي ما فتى يعمل على تحسين الظروف واتخاذ الوسائل الناجعة، لتوفير راحتكم في التنقل والإقامة، والرعاية الصحية، والمتابعة الإدارية اللازمة، تنفيذاً لتعليماتنا السامية، منوهين بجهوده وجهود أعوانه في الإدارة المعنية بموسم الحج. وإنكم ستقومون إن شاء الله بأداء مناسك حجكم حسب المراحل والمواقيت المكانية والزمانية. فاحرصوا حفظكم الله على التملي بمعانيها والتدبر لمقاصدها، والاعتبار بمغازيها. ولاسيما منها الوقوف بعرفات، الذي هو يوم الحج الأكبر، الذي نزل فيه قوله تعالى «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً».

وستحققون أعلى الأمانى بزيارة الروضة النبوية الشريفة بالمدينة المنورة، للسلام على نبي الرحمة، جدنا المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، الذي أكمل الله رسالته الخاتمة دينه الذي ارتضاه للإنسانية. فجعله خاتم الأنبياء والمرسلين. ولهذه الزيارة آداب وأدعية وابتهالات خاشعة. فإذا دعوتم لأنفسكم وذويكم في هذا الموقف المهيب وفي غيره من المقامات الموعودة بالاستجابة، فلا تنسوا الدعاء لملككم، الساهر على أمنكم وحماية حوزتكم وأمنكم واستقراركم، بما يسد خطانا ويحقق مسعانا في إعلاء شأن المغرب وصيانة وحدته، ودوام رقيه وتقدمه، وأن يقر عيننا بولي عهدنا صاحب السمو الملكي المحبوب الأمير مولاي الحسن، وبسائر أفراد أسرتنا الشريفة، وأن يغدق شأيب رحمته ورضوانه على جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكرهما.

وفي الختام، نجدد لكم، معشر الحاجات والحجاج، دعاءنا الموصول بأن يجعل الله حجكم مبرورا وسعيكم مشكورا وجزاءكم موفورا. تقبل الله منكم مناسككم، وحقق رجاءكم، وأسعد أحوالكم، وردكم إلى أوطانكم سالمين غانمين. إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 29 ذوالقعدة 1435 هـ الموافق 25 شتنبر 2014 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارك في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي اقترحتم، السيد الرئيس، كموضوع محوري لها، مسألة التنمية البشرية المستدامة، خاصة بعد سنة 2015.

وهو اختيار وجيه، يندرج في صلب أولويات منظماتنا، ويمثل نقطة تقاطع بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية والسياسية.

لذا، ارتأيت أن أخصص كلمتي لهذا الموضوع الهام، علما أن مواقف المملكة المغربية، من باقي نقاط جدول أعمال الدورة، سيتم استعراضها خلال اجتماعات لجان الجمعية العامة، أو في إطار اللقاءات الوزارية، التي ستعقد على هامشها.

إن تحقيق التنمية المستدامة، يعد من التحديات الملحة، التي تواجه البشرية، وخاصة ضرورة إيجاد التوازن اللازم، بين مستلزمات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومتطلبات حماية البيئة، وضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

وإدراكا منا للطابع الحاسم لهذه التحديات، فإننا نعمل على بناء نموذج تنموي متميز، يقوم على القيم الحضارية للشعب المغربي، وخصوصياته الوطنية، وعلى التفاعل الإيجابي مع المبادئ والأهداف الدولية في هذا المجال.

فقد تمكن المغرب من بلورة مبادرة وطنية رائدة، للنهوض بالتنمية البشرية، وبرامج طموحة في مجال الطاقات المتجددة، وخاصة الشمسية والريحية، باعتبارها عماد التنمية المستدامة.

ولكنني لست هنا اليوم، لأستعرض عليكم تجربة بلدي، وما حققه من منجزات. وإنما جئت أحمل نداء من أجل إنصاف الدول النامية، وخاصة بإفريقيا، والتعامل الموضوعي مع إشكالية التنمية بها.

وكما لا يخفى عليكم، فإن تحقيق التنمية المستدامة، لا يتم بقرارات أو صفات جاهزة. كما أنه ليس هناك نموذج واحد في هذا المجال.

فكل بلد له مساره الخاص، حسب تطوره التاريخي، ورصيده الحضاري، وما يتوفر عليه من طاقات بشرية، وموارد طبيعية، وحسب خصوصياته السياسية، وخياراته الاقتصادية، وما يواجهه من عراقيل وتحديات.

فما ينطبق على الغرب، لا يجب أن يتم اعتماده كمعيار وحيد لتحديد نجاعة أي نموذج تنموي آخر. كما لا ينبغي المقارنة بين الدول، مهما تشابهت الظروف، أو الانتماء لنفس الفضاء الجغرافي.

لذا، فإن أول نداء أتوجه به من هذا المنبر، هو ضرورة احترام خصوصيات كل بلد، في مساره الوطني، وإرادته الخاصة، لبناء نموده التنموي، لاسيما بالنسبة للدول النامية، التي ما تزال تعاني من آثار الاستعمار.

حضرات السيدات والسادة،

لقد خلف الاستعمار أضرارا كبيرة، للدول التي كانت تخضع لحكمه. فقد عرقل مسار التنمية بها، لسنوات طويلة، واستغل خيراتها وطاقات أبنائها، وكرس تغييرا عميقا في عادات وثقافات شعوبها. كما رسخ أسباب التفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وزرع أسباب النزاع والفتنة بين دول الجوار.

فرغم مرور العديد من السنوات، فإن الدول الاستعمارية، تتحمل مسؤولية تاريخية، في الأوضاع الصعبة، والمأساوية أحيانا، التي تعيشها بعض دول الجنوب وخاصة بإفريقيا.

واليوم، بعد كل هذه الآثار السلبية، فإنه ليس من حق هذه الدول أن تطالب بلدان الجنوب، بتغيير جذري وسريع، وفق منظومة غربية عن ثقافتها ومبادئها ومقوماتها. وكأنه لا يمكن تحقيق التنمية، إلا حسب نموذج وحيد، هو النموذج الغربي.

ومن هذا المنطلق، يأتي النداء الثاني، الذي أوجهه للمجتمع الدولي: لا بد من التعامل بالمزيد من الواقعية والحكمة مع هذه الدول، وتفهم ظروفها، في مساراتها الديمقراطية والتنمية.

لكن بعض الدول الغربية، التي لم تطلب الإذن من أحد، لاستعمار بلدان الجنوب، بدل تقديم الدعم اللازم لشعوبها، تتماذى في فرض شروط صارمة عليها، تعرقل مسارها الطبيعي نحو التقدم.

بل إن الدول الغربية، والمؤسسات التابعة لها، لا تعرف سوى تقديم الكثير من الدروس، وفي أحسن الأحوال بعض النصائح. أما الدعم فهو ضعيف جدا ودائما ما يكون مشروطا.

والأكثر من ذلك، فإنها تطالب دول الجنوب، بتحقيق الاستقرار والتنمية، خلال فترة محدودة جدا، ووفق مواصفات محددة ومفروضة، دون اعتبار لمسار هذه الدول، ولخصوصياتها الوطنية.

إن الاستقرار لن يتحقق بدون تنمية. كما أن التنمية لن تستقيم بدون استقرار. وكلاهما مرتبط باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وثقافة وعادات شعوبها، وبتمكينها من ظروف العيش الحر الكريم.

كما أن عملية تنقيط وتصنيف هذه الدول، حسب المعايير المعتمدة حاليا، تثير العديد من التساؤلات. فقد أبانت عن محدوديتها، وعن بعدها، في الكثير من الأحيان، عن واقع دول الجنوب، وعجزها عن تقديم صورة موضوعية عن مستوى التنمية البشرية بها.

غير أن تقديم المساعدات، رغم ضعفها، مع كامل الأسف، يتم غالبا على أساس هذه التصنيفات، ويرتبط بشروطها التعجيزية. لذا، ندعو لاعتماد الرأسمال غير المادي، ضمن المعايير الرئيسية لقياس ثروة الدول وتصنيفها.

وكما أثبتت ذلك الدراسات، التي قام بها البنك الدولي، فإن الرأسمال غير المادي يقوم على مجموعة من المعطيات، المرتبطة بواقع عيش السكان، كالأمن والاستقرار، والموارد البشرية، ومستوى المؤسسات، وجودة الحياة والبيئة. وهي معطيات لها تأثيرها الكبير في وضع السياسات العمومية.

فتطور الدول لا ينبغي أن يخضع لأي تنقيط أو تصنيف. وإنما يجب التعامل معه كمسار تاريخي، يقوم على التراكمات الإيجابية لكل بلد، ويحترم خصوصياته.

حضرات السيدات والسادة،

إن استحضار الآثار السلبية، للماضي الاستعماري، لا يهدف إلى محاكمة أي كان. وإنما هو دعوة صادقة لإنصاف دول الجنوب، من خلال إعادة النظر في طريقة التعامل معها، ودعم مساراتها التدريجية، نحو التقدم.

وقد سبق لي أن أكدت في خطابي بأبيدجان، في فبراير الماضي، بأن إفريقيا ليست في حاجة للمساعدات الإنسانية، بقدر ما تحتاج لشراكات ذات النفع المتبادل. كما شددت على ضرورة تحرير إفريقيا من ماضيها، ومن مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد بالأساس على قدراتها الذاتية، في تحقيق تنميتها.

وهو ما جسده المغرب، في الاتفاقيات الهامة، التي تم توقيعها مع عدد من الدول الإفريقية الشقيقة. وأخص بالذكر هنا، الاتفاق الاستراتيجي بين المغرب واليابون، في مجال إنتاج الأسمدة، وتوجيهها نحو البلدان الإفريقية، بما يساهم في التنمية، وضمان الأمن الغذائي بالقارة، خاصة أنها تتوفر على خزان كبير من الأراضي غير المستغلة، يمثل 60 في المائة على الصعيد العالمي. وهو نموذج متميز للتعاون بين دول الجنوب، يبرز قدرة دولنا على النهوض بإفريقيا، بالاعتماد على الذات، واستثمار الموارد الطبيعية لبلدانها.

وكما تعلمون، حضرات السيدات والسادة، فإن تحقيق التنمية، ليس مجرد مشاريع واعتمادات مالية. كما أن التخلف ليس مرادفا لدول الجنوب. فالمشكل لا يرتبط بطبيعة ومؤهلات الإنسان الإفريقي، فقد أثبت قدرته على العطاء والإبداع، كلما توفرت له الظروف الملائمة، وتحرر من الإرث الثقيل، الذي خلفه الاستعمار.

كما أن مشكلة التنمية بإفريقيا، لا تتعلق بطبيعة الأرض والمناخ، رغم قساوته في بعض المناطق، وإنما بما تم تكريسه من تبعية اقتصادية، ومن ضعف الدعم ومصادر التمويل، وانعدام نموذج تنموي مستدام.

ومن ثم، فإن تقديم المساعدة لهذه الدول ليس خيارا أو كرما، وإنما هو ضرورة وواجب، رغم أن ما تحتاجه الشعوب، في حقيقة الأمر، هو التعاون المثمر، على أساس الاحترام المتبادل.

إن الأمر يتطلب توفير الظروف الملائمة، على مستوى الفكر والممارسة، للانتقال من مرحلة إلى أخرى، في المسارين الديمقراطي والتنموي، دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي عليها في المقابل، الالتزام بمبادئ الحكامة الجيدة.

السيد الرئيس، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن العالم اليوم في مفترق الطرق. فإما أن يقوم المجتمع الدولي بدعم الدول النامية، لتحقيق تقدمها، وضمان الأمن والاستقرار بمناطقها، وإما أننا سنتحمل جميعا، عواقب تزايد نزوعات التطرف والعنف والإرهاب، التي يغذيها الشعور بالظلم والإقصاء، والتي لن يسلم منها أي مكان في العالم.

وإني لو اتق بأن تنامي الوعي، من طرف المجتمع الدولي، بالتهديدات العابرة للحدود، التي يعرفها العالم بسبب ضعف التنمية البشرية والمستدامة، إضافة إلى الإيمان بالمصير المشترك للشعوب، سيكون له تأثير كبير، في إيقاظ الضمير العالمي، من أجل عالم أكثر أمنا وإنصافا وإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة
الرباط، 15 ذو الحجة 1435 هـ الموافق 10 أكتوبر 2014 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

تأتي السنة التشريعية، التي نفتتحها اليوم، في سياق خاص، قبل عامين من نهاية الولاية التشريعية الحالية، التي حددها الدستور كأجل لإخراج جميع القوانين التنظيمية.

وهي أيضا سنة استكمال البناء السياسي والمؤسسي، الذي يوطد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، التي حققها المغرب، في مختلف المجالات، والتي سبق عرضها في خطابي العرش و20 غشت.

وكما قلت سابقا، فنحن نعرف من نكون، ونعرف إلى أين نسير، كما نعرف مؤهلاتنا، وما يواجهنا من صعوبات وتحديات.

لقد وصل المغرب اليوم، والحمد لله، إلى مستوى متميز من التقدم. فالرؤية واضحة، والمؤسسات قوية بصلاحياتها، في إطار دولة القانون. وهو مصدر افتخار لنا جميعا، ومن حق كل المغاربة، أفرادا وجماعات، أينما كانوا، أن يعتزوا بالانتماء لهذا الوطن.

وكواحد من المغاربة، فإن أعلى إحساس عندي في حياتي هو اعتزازي بمغربييتي. وأنتم أيضا، يجب أن تعبروا عن هذا الاعتزاز بالوطن، وأن تجسدوه كل يوم، وفي كل لحظة، في عملكم وتعاملكم، وفي خطاباتكم، وفي بيوتكم، وفي القيام بمسؤولياتكم.

ولمن لا يدرك معنى حب الوطن، ويحمد الله تعالى، على ما أعطاه لهذا البلد، أقول: تابعوا ما يقع في العديد من دول المنطقة، فإن في ذلك عبرة لمن يعتبر. أما المغرب فسيواصل طريقه بثقة للحاق بالدول الصاعدة.

إن هذا الاعتزاز بالانتماء للمغرب هو شعور وطني صادق ينبغي أن يحس به جميع المغاربة. إنه شعور لا يباع ولا يشتري، ولا يسقط من السماء. بل هو إحساس نبيل، نابع من القلب، عماده حسن التربية على حب الوطن وعلى مكارم الأخلاق. إنه إحساس يكبر مع المواطن، ويعمق إيمانه وارتباطه بوطنه.

والاعتزاز لا يعني الانغلاق على الذات، أو التعالي على الآخر. فالمغاربة معروفون بالانفتاح والتفاعل الإيجابي مع مختلف الشعوب والحضارات.

غير أن تعزيز هذا الإحساس، والحفاظ عليه، يتطلب الكثير من الجهد، والعمل المتواصل، لتوفير ظروف العيش الكريم، لجميع المواطنين، وتمكينهم من حقوق المواطنة، ولكنه يقتضي منهم أيضا القيام بواجباتها.

وهنا أتوجه لكم معشر السياسيين، لأقول لكم: إنكم مسؤولون بالدرجة الأولى، على الحفاظ على هذا الاعتزاز بل وتقويته، من خلال تعزيز ثقة المواطن في المؤسسات الإدارية والمنتخبة، ومن خلال الرفع من مصداقيتها ونجاعتها، ليشعر المواطن أنها فعلا في خدمته.

ولجميع المواطنين أقول: أنتم مصدر وغاية هذا الاعتزاز، والوطن لا يكون إلا بكم. فعليكم أن تجسدوا ذلك، بالانخراط في كافة مجالات العمل الوطني، وخاصة من خلال التصويت في الانتخابات، الذي يعد حقا وواجبا وطنيا، لاختيار من يقوم بتدبير الشأن العام.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن بلدنا يحظى بالتقدير والاحترام، وبالتقفة والمصداقية، جهويا ودوليا. كما أن لدينا صورة إيجابية لدى شعوب العالم.

غير أنه يجب أن نعرف جميعا، أن هناك في المقابل، جهات تحسد المغرب، على مساره السياسي والتنموي، وعلى أمنه واستقراره، وعلى رصيده التاريخي والحضاري، وعلى اعتزاز المغاربة بوطنهم.

وأستحضر هنا، قول جدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، «اللهم كثر حسادنا». لأن كثرة الحساد، تعني كثرة المنجزات والخيرات. أما من لا يملك شيئا، فليس له ما يحسد عليه.

ورغم مناورات الحساد، فإننا حريصون على احترام ممارسة الحقوق والحريات. وبموازاة ذلك، فإن من واجبات المواطنة الالتزام باحترام مؤسسات الدولة، التي ترجع حمايتها للسلطات الحكومية والقضائية المختصة، وللمؤسسات الحقوقية، وهيئات الضبط والحكام، كل من موقعه.

إننا لسنا ضد حرية التعبير، والنقد البناء، وإنما ضد العدمية والتكرار للوطن. فالمغرب سيبقى دائما بلد الحريات التي يضمنها الدستور.

كما أن المغرب، في حاجة لكل أبنائه، ولجميع القوى الحية والمؤثرة، وخاصة هيئات المجتمع المدني، التي ما فتئنا نشجع مبادراتها الجادة، اعتبارا لدورها الإيجابي كسلطة مضادة وقوة اقتراحية، تساهم في النقد البناء وتوازن السلط.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن السنة التشريعية الحالية، سنة حاسمة في المسار السياسي لبلادنا، بالنظر للاستحقاقات التي تتضمنها. وأود هنا، أن أؤكد أن الخيار الديمقراطي، الذي ارتضاه جميع المغاربة، ثابت لا رجعة فيه. بل إننا ملتزمون بمواصلة ترسيخه.

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم، وبكل إلحاح: هل تمت مواكبة هذا التقدم، من طرف جميع الفاعلين السياسيين، على مستوى الخطاب والممارسة؟

إن الخطاب السياسي يقتضي الصدق مع المواطن، والموضوعية في التحليل، والاحترام بين جميع الفاعلين، بما يجعل منهم شركاء في خدمة الوطن، وليس فرقاء سياسيين، تفرق بينهم المصالح الضيقة.

غير أن المتتبع للمشهد السياسي الوطني عموماً، والبرلماني خصوصاً يلاحظ أن الخطاب السياسي، لا يرقى دائماً إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن، لأنه شديد الارتباط بالحسابات الحزبية والسياسوية.

فإذا كان من حق أي حزب سياسي، أو أي برلماني، أن يفكر في مستقبله السياسي، وفي كسب ثقة الناخبين، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب القضايا الوطنية الكبرى، والانشغالات الحقيقية للمواطنين.

أما ممارسة الشأن السياسي، فينبغي أن تقوم بالخصوص، على القرب من المواطن، والتواصل الدائم معه، والالتزام بالقوانين والأخلاقيات، عكس ما يقوم به بعض المنتخبين من تصرفات وسلوكات، تسيء لأنفسهم ولأحزابهم ولوطنهم، وللعمل السياسي، بمعناه النبيل.

وهو ما يقتضي اعتماد ميثاق حقيقي لأخلاقيات العمل السياسي، بشكل عام، دون الاقتصار على بعض المواد، المدرجة ضمن النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان.

كما أنها تتطلب، قبل كل شيء، الانكباب الجدي، على الأسبقيات الوطنية، مع تغليب روح التوافق الإيجابي، وخاصة خلال إقرار القوانين التنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الدستورية والإصلاحات الكبرى.

وفي هذا الإطار، يتعين إعطاء الأسبقية لإخراج النصوص المتعلقة بإصلاح القضاء، وخاصة منها إقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية وإقرار النظام الأساسي للقضاة. فالعدل أساس ضمان أمن وسلامة المواطنين، وحماية ممتلكاتهم، وعماد الأمن القضائي، المحفز للتنمية والاستثمار.

وفي ما يخص القضاء الدستوري، فإننا سنتولى قريباً إن شاء الله، تنصيب المحكمة الدستورية، بصلاحياتها الواسعة، داعين مجلسي البرلمان، للتحلي بروح المسؤولية الوطنية، ومراعاة شروط الخبرة والكفاءة والنزاهة، في اختيار الأعضاء، الذين يخول لهما الدستور صلاحية انتخابهم.

كما ينبغي استكمال إقامة مؤسسات الديمقراطية التشاركية، والحكامة الجيدة، وفق المقترحات الجديدة، داعين الحكومة والبرلمان إلى الاستفادة أكثر، من الاستشارات والخبرات التي تتوفر عليها هذه المؤسسات.

وكما تعلمون، فإن هذه السنة ستكون حافلة أيضاً باستحقاقات هامة وفي مقدمتها إقامة الجهوية المتقدمة.

وعلى بعد أقل من سنة على الانتخابات المحلية والجهوية، أتوجه إلى جميع الفاعلين السياسيين: ماذا أعددت من نخب وبرامج، للنهوض بتدبير الشأن العام؟

إن التحدي الكبير الذي يواجهه مغرب اليوم، لا يتعلق فقط بتوزيع السلط، بين المركز والجهات والجماعات المحلية، وإنما بحسن ممارسة هذه السلط، وجعلها في خدمة المواطن.

ومن هنا، فإن الانتخابات المقبلة، لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها. وإنما يجب أن تكون مجالاً للتنافس السياسي، بين البرامج والنخب. وليس حلبة للمزايدات والصراعات السياسية.

إننا نعتبر أنه ليس هناك فقط، فائز وخاسر في المعارك الانتخابية، بل الكل فائز. والرابح الكبير هو المغرب. لأن حتى من لم يحظوا بثقة أغلبية المواطنين، فإنهم يساهمون بمشاركتهم، في تعزيز دينامية المؤسسات المنتخبة. كما يجب عليهم أن يشكّلوا المعارضة البناءة، ويقدموا البدائل الواقعية، التي تؤهلهم للتناوب على تدبير الشأن العام.

أما الخاسر الأكبر، فيمثلته الذين يعتبرون أن مقاعدهم ريع، أو إرث خالد إلى الأبد. فإذا لم ينجحوا في الانتخابات يقولون بأنها مزورة. وإذا فازوا يسكتون، مستغلين نزاهتها للوصول إلى تدبير الشأن العام.

صحيح أن الانتخابات، كما هو الحال في جميع الدول، تعرف بعض التجاوزات التي يرجع البت فيها للقضاء، وللمجلس الدستوري، الذي قرر إلغاء عدد من المقاعد في الانتخابات الأخيرة. لذا، ندعو الجميع للإعداد الجيد لهذه الاستحقاقات، والتخلي بروح الوطنية الصادقة، في احترام إرادة الناخبين.

ولا يخفى عليكم، ما يقتضيه منكم، واجب الدفاع الدائم، عن الوحدة الترابية للبلاد. وإننا نشيد بما تبذلونه من جهود صادقة، في إطار الدبلوماسية البرلمانية والحزبية. فإذا كان من واجبي، كملك للبلاد، أن أنبه إلى الاختلالات، وأعمل على تصحيحها، فإن من واجبي أيضاً أن أعطي لكل واحد حقه.

فمنذ خطابي أمامكم في السنة الماضية، قام البرلمانيون بمجهودات كبيرة، وخاصة في الوقوف ضد محاولات استغلال قضية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية، وفي المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق الصيد البحري. وإننا لندعوكم لمواصلة التعبئة واليقظة، للتصدي لخصوم المغرب.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إننا نعتبر أن الرأسمال البشري هو رصيدنا الأساسي، في تحقيق كل المنجزات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، وسلاحنا لرفع تحديات التنمية، والانخراط في مجتمع المعرفة والاتصال.

لذا، ما فتئنا نعطي بالغ الأهمية، لتكوين وتأهيل مواطن، معترز بهويته، ومنفتح على القيم الكونية، ولاسيما من خلال مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وفي هذا الإطار، ندعو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لإعادة النظر في منظور ومضمون الإصلاح، وفي المقاربات المعتمدة، وخاصة من خلال الانقلاب على القضايا الجوهرية، التي سبق أن حددناها، في خطاب 20 غشت للسنة الماضية.

ونخص بالذكر هنا، إيجاد حل لإشكالية لغات التدريس، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية التي تعيق الإصلاح، واعتماد البرامج والمناهج الملائمة لمتطلبات التنمية وسوق الشغل.

كما ينبغي إعطاء كامل العناية للتكوين المهني، وإلتقان اللغات الأجنبية، لتأهيل الخريجين لمواكبة التقدم التقني، والانخراط في المهن الجديدة للمغرب.

وإننا نتطلع لأن يتوج عمل المجلس، في تقييم ميثاق التربية والتكوين، والحوار الوطني الواسع، واللقاءات الجهوية، ببلورة توصيات كفيلة بإصلاح المدرسة المغربية، والرفع من مردوديتها. وفي أفق وضع المجلس لخارطة طريق واضحة، فإن على القطاعات المعنية مواصلة برامجها الإصلاحية دون توقف أو انتظار.

وفي الختام، لا يفوتنا بمناسبة تخليد اليوم الوطني للمرأة، في 10 أكتوبر، الذي يصادف تاريخ إعلاننا، سنة 2003، عن مدونة الأسرة، أن نعبر عن تقديرنا للمرأة المغربية أينما كانت، في مختلف المواقع، ومن جميع الفئات، داخل المغرب وخارجه، لمساهمتها الفعالة في تنمية الوطن.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إنكم أمام سنة تشريعية فاصلة، سواء تعلق الأمر باستكمال إقامة المؤسسات، أو بتفعيل الجهوية المتقدمة، أو بإصلاح منظومة التربية والتكوين.

فكونوا رعاكم الله في مستوى هذه الاستحقاقات، وخير قدوة، قولاً وفعلاً، للمواطن المعترف بالانتماء لوطنه. « وأوفوا بالعهد، إن العهد كان مسؤولاً » صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الملتقى التاسع لمنتدى التنمية من أجل إفريقيا
مراكش، 18 ذو الحجة 1435 هـ الموافق 13 أكتوبر 2014 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد الحسن واثارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار،

فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال،

فخامة السيد جوزي ماريا بيريرا نيفيس، الوزير الأول ووزير إصلاح الدولة بجمهورية الرأس الأخضر،

فخامة السيد كارلوس لوبيز، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب إلى المشاركين في هذا المنتدى القاري الكبير، لنعبر لكم عن بالغ تقديرنا.

كما نود أن نعبر عن اعتزاز المملكة المغربية باستضافة الدورة التاسعة لهذا المنتدى، وعن مدى تثميننا لهذه المبادرة التي أقدمت عليها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، بعقد هذه الدورة، ولأول مرة، خارج مقرها بمدينة أديس أبابا.

وما اختياركم لمدينة مراكش، لطرح موضوع في غاية الأهمية، وأكثر راهنية للنقاش، ألا وهو «طرق مبتكرة للتمويل من أجل النهوض بإفريقيا»، إلا اعتراف بالجهود التي يبذلها بلدنا من أجل إفريقيا، وتقدير لالتزام الفاعلين الاقتصاديين في المغرب، في سبيل الإقلاع الاقتصادي لقارتنا، وانخراطها بكل تنافسية في مسار العولمة.

ونود في هذا الصدد، أن نشيد بعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، معبرين عن تقديرنا للجهود التي ما فتئت تبذلها، من أجل التنمية الاقتصادية والبشرية في قارتنا.

وستجد منظومة الأمم المتحدة في المملكة المغربية، شريكا دائما للالتزام، قوي العزم، على دعم ومساندة مبادراتها وتحركاتها البناءة، الهادفة لخدمة القارة الإفريقية.

وإننا على يقين بأن تطابق وجهات النظر بين البلدان الإفريقية، بشأن الشروط اللازم توفرها من أجل تحقيق التنمية والإقلاع الاقتصادي، لجدير بخلق تآزر قوي وتكامل غير مسبوق، علينا جميعا تفعيلهما في اتجاه تحقيق كل طموحاتنا.

وإن قارتنا لعازمة كل العزم، ومستعدة كل الاستعداد، لإطلاق دينامية جديدة من أجل بروز «إفريقيا جديدة»، إفريقيا فخورة بهويتها ومواكبة لعصرها، إفريقيا متحررة من القيود الإيديولوجية ومن مخلفات الماضي، إفريقيا جريئة وسباقة للمبادرة.

إن هذه الإرادة لتشكل في حد ذاتها دعوة للمجتمع الدولي، من أجل بلورة مقاربة موضوعية لمعالجة إشكالية التنمية بإفريقيا.

فقضية التنمية في إفريقيا، كما سبق أن أكدنا على ذلك أمام الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة، لا تتعلق بطبيعة الأرض والمناخ، رغم قساوته في بعض المناطق، وإنما بما تم تكريسه من تبعية اقتصادية، ومن ضعف الدعم ومصادر التمويل، وانعدام نموذج تنموي مستدام.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن دعوتنا للمجتمع الدولي لبلورة رؤية متجددة تجاه قارتنا، مغايرة عن كل الرؤى التقليدية، لا يعادلها سوى التزامنا المتواصل كبلدان إفريقية لاعتماد وتفعيل مقاربات تشاركية مبتكرة، وتطوير قنوات تعاون جنوب - جنوب غير مسبوق، يطبعها التضامن، وتعود بالنفع على كل الأطراف.

إن المملكة المغربية، التي تضع في طليعة اهتمامها هذه الغاية السامية باستمرار، لتدعو في إطار علاقاتها بالأشقاء الأفارقة، إلى اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة، من شأنها كذلك تعزيز السلم والاستقرار، وتشجيع التنمية البشرية المستدامة، خدمة لكل أبناء القارة، نساء ورجالا. كما تدعو لاحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وصيانة هوية شعوبها، الثقافية والروحية.

وبنفس الاقتناع الراسخ، نعمل من أجل أن تضع إفريقيا ثقتها في إفريقيا، ومن أجل أن تستثمر كل طاقاتها للاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة.

لقد أصبح اليوم، على البلدان الإفريقية، وأكثر من أي وقت مضى، خاصة بعد موجات الاستقلال التي عرفتها خلال ستينيات القرن الماضي، التوجه لبناء استقلالها الاقتصادي. كما أن القارة أصبحت تشكل الأفق الجديد للنمو العالمي. فمنذ العام 2000، شهدت مبادلات القارة التجارية مع باقي دول العالم، نموا بلغ 200 بالمائة. بينما ستبلغ ساكنتها ما لا يقل عن ملياري نسمة في أفق 2050، مما يؤهلها لتشكل في واقع الأمر شباب العالم. كما أن معدلات الفقر تواصل تراجعها بوتيرة مطردة، بينما تعرف المبادلات الإقليمية بين البلدان الإفريقية نموا منقطع النظير.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الوسائل والآليات التنفيذية التي علينا تطويرها، في المستقبل، بغض النظر عن الرؤية الاستراتيجية الشاملة التي تهم إفريقيا برمتها، لا بد لها أن تستكشف، بنفس القدر من الاهتمام، البعد الجهوي للقارة.

ومن شأن هذا التوجه أن يتيح لنا الاستثمار في التجمعات الاقتصادية الجهوية، كفضاءات ذات تنافسية مستمرة. وهو ما يمكن البلدان الإفريقية، بموازاة مع تعزيز التوجهات الاندماجية الإقليمية، من التعبير عن خصوصياتها الإفريقية، ومن انبثاق فضاءات جغرافية - اقتصادية، كفيلة بأن تضمن لها تموقعا أفضل وتنافسية أكبر داخل الاقتصاد العالمي.

وتكتسي هذه الدينامية البنينة الإفريقية أهمية محورية بالنسبة للمغرب. فعلاوة على تشبته القوي بتفعيل اتحاد المغرب العربي، فإنه يواصل تعاونه مع عدد من المنظمات الإقليمية الإفريقية، كالمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي للغرب الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى، وكذا المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى.

وإن المغرب لحريص كل الحرص على إدراج علاقاته مع هذه التجمعات الاقتصادية، ضمن توجه ذي نفع متبادل، أكثر توازنا وإنصافا لكافة الأطراف.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا تنبثق حاليا كقطب عالمي جديد للتنمية، وذلك بحكم الثروات والمؤهلات الكبيرة التي تتوفر عليها. ومع ذلك، فإنه لن يتأتى تعزيز وتوطيد هذا المسار دون إجراء تحول هيكلي في الاقتصادات الإفريقية، ودون توجيهها نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمضمون التكنولوجي المتين.

ولكسب هذا الرهان، تجدر الإشارة إلى الأهمية المحورية التي يكتسبها البعد المالي. فمن الواضح أن تعبئة الموارد البشرية الداخلية تشكل رافدا أساسيا لتحقيق الاستمرارية لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، لاسيما البنيات التحتية، وكذا الاستعداد الأفضل لتحقيق الأهداف التنموية لما بعد 2015.

كما تجدر الإشارة إلى أن المجموعة الدولية مطالبة بإبداء المزيد من الابتكار والإبداع، لتعبئة وسائل تمويلية متجددة، كفيلة بحسن مواكبة التحول الاقتصادي للقارة، وتحقيق تنميتها المستدامة.

وفي هذا الإطار، فإن إحداث المملكة المغربية للقطب المالي للدار البيضاء، سيحفز تحقيق الاندماج المالي لإفريقيا، ضمن المنظومة المالية الدولية. كما سيساهم في تسهيل المبادلات بين الدول الإفريقية، واستقطاب الادخار العالمي على النحو الأمثل للاستثمار داخل القارة الإفريقية. ولا غرو، فإن عددا متزايدا من المستثمرين الدوليين يعتبرون القطب المالي للدار البيضاء، محورا للمعاملات المالية، ومدخلا إلى الأسواق الإفريقية.

وإننا نشيد على وجه الخصوص، بإقامة «صندوق إفريقيا 50» بدعم من البنك الإفريقي للتنمية؛ الذي يحتضنه القطب المالي للدار البيضاء. وسيمكن هذا الصندوق من تزويد قارتنا بألية مبتكرة، تساهم في الرفع من مستوى تعبئة الموارد المتاحة على أوسع نطاق، وكذا في جلب تمويلات من القطاع الخاص لتطوير وتمويل مشاريع للبنيات التحتية في إفريقيا.

وفي نفس المنظور، فإننا واثقون من أن العمل الذي نقوم به لتعبئة موارد مالية لصالح إفريقيا، سيساهم في تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوجيه القطاع الخاص نحو مجالات ذات قيمة مضافة عالية كالطاقات المتجددة والفلاحة والتكنولوجيات الحديثة والبنيات التحتية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

بالنظر إلى هذه المؤهلات كلها، يتضح جليا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن إفريقيا هي اليوم أحوج إلى شراكات مثمرة لجميع الأطراف، أكثر من حاجتها لدعم مشروط، شراكات من شأنها أن تنهض بدور المحفز لحشد الموارد المالية اللازمة، والدفع بالاندماج الاقتصادي الإقليمي إلى الأمام، والنهوض بالموقع، الذي تحتله إفريقيا داخل النسق الدولي لخلق القيمة المضافة.

وفي نفس الإطار، فإن تعبئة المجموعة الدولية من أجل تحقيق المواكبة المالية للقارة الإفريقية، ينبغي أن تأخذ، بنفس الاهتمام، أبعادا ومعايير أخرى، لها أهميتها كالحكامة الجيدة، ومثانة المؤسسات، وتقوية القدرات المؤسساتية، والانسجام بين الجهات والأجيال، وتأهيل العنصر البشري.

إن قارتنا التي تشهد تغيرا ملحوظا، تحمل رسالة مفعمة بروح الأمل والتجدد، إلى المجموعة الدولية. فبفضل توحيد طاقاتنا وحشد مواردنا، سنتمكن جميعا من ربح الرهان الأكبر، الذي يطرحه القرن الحادي والعشرون، والمتمثل في انبثاق قارة إفريقية تنعم بالوحدة والاستقرار والازدهار.

أتمنى لكم كامل التوفيق والسداد في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين للمسيرة الخضراء

12 محرم 1436 هـ الموافق 06 نونبر 2014

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

نخلد اليوم، ببالغ الاعتزاز، الذكرى التاسعة والثلاثين للمسيرة الخضراء. وهي مناسبة للوقوف على ما عرفته أقاليمنا الجنوبية من تطور، وما طبع مسارها من شوائب، وما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية.

لقد عرفت هذه المناطق العزيزة علينا، منذ استرجاعها، العديد من المنجزات في مختلف المجالات. غير أن الأوراش التي سنقدم عليها، إن شاء الله، خلال السنة المقبلة، تعتبر حاسمة، لمستقبل المنطقة. ويتعلق الأمر بتفعيل الهوية المتقدمة والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

فالهوية التي نتطلع إليها، ليست مجرد نصوص قانونية، وتحويل اختصاصات وموارد، مادية وبشرية، من المركز إلى الجهات، وإنما نريدها أن تقوم على الغيرة الوطنية الصادقة، على الوحدة الترابية لبلادنا.

إننا نريد مناطق وجهات متضامنة ومتكاملة، غيرة على بعضها البعض. فالمغاربة تلاقح حضاري أصيل، بين جميع مكونات الهوية المغربية. وهم عندنا سواسية. لا فرق بين الجبلي والريفى، والصحراوي والسوسي...

ومن هذا المنطلق، فإن البحث الأكاديمي في مكونات هويتنا، مفيد لترسيخ الوحدة الوطنية. أما النقاش الذي يقوم على التعصب، ويميل لزرع التفرقة، فلا يسمن ولا يغني من جوع. ومن يدعي أنه لا ينتمي لهذا المزيج، فهو مخطئ. ومن يحاول إثبات عكس ذلك قد يفقد صوابه.

ومن هنا، فالهوية التي نريدها، هي استثمار لهذا الغنى، والتنوع البشري والطبيعي، وترسيخ لهذا التمازج والتضامن والتكامل بين أبناء الوطن الواحد، وبين جميع مناطقهم. فالمغرب الموحد للجهات لا يعني أبدا، التعصب القبلي، ولن يكون عاملا للتفرقة والانفصال. لأنه أمر ممنوع، سواء في الدستور القديم، أو الجديد للمملكة.

شعبي العزيز،

لقد مرت أربعون سنة من التضحيات، من أجل استرجاع الأرض، وتحرير الإنسان، وتكريم المواطن المغربي بالصحراء، وكسب قلبه، وتعزيز ارتباطه بوطنه.

وإننا لنستحضر، بكل تقدير، جميع الذين قدموا حياتهم، في سبيل الدفاع عن الصحراء. فهناك أمهات وآباء من جميع أنحاء الوطن، فقدوا أبناءهم في الصحراء.

وهناك أرامل تحملن أعباء الحياة وحدهن، وأيتام لم يعرفوا حنان الأب، من أجل الصحراء. وهناك شباب فقدوا حريتهم، وعاشوا أسرى لسنوات طويلة، في سبيل الصحراء.

فالصحراء ليست قضية الصحراويين وحدهم. الصحراء قضية كل المغاربة. وكما قلت في خطاب سابق : الصحراء قضية وجود وليست مسألة حدود. والمغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وإضافة إلى التضحية بأرواحهم، فقد قدم جميع المغاربة أشكالا أخرى من التضحيات، المادية والمعنوية، من أجل تنمية الأقاليم الجنوبية، وتقاسموا خيراتهم مع إخوانهم في الجنوب.

فالكل يعرف الوضع الذي كانت عليه الصحراء، قبل 1975. ولمن لا يعرف الحقيقة، أو يريد تجاهلها، أقدم بعض المعطيات : فمنذ استرجاعها، مقابل كل درهم من مداخل المنطقة، يستثمر المغرب في صحرائه 7 دراهم، في إطار التضامن بين الجهات وبين أبناء الوطن الواحد.

كما أن مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة، سنة 1975، كانت أقل ب6 بالمائة من جهات شمال المغرب، وب51 بالمائة مقارنة بإسبانيا. أما اليوم، فهذه المؤشرات بالأقاليم الجنوبية، تفوق بكثير المعدل الوطني لباقي جهات المملكة. لهذا أقول، وبكل مسؤولية، كفى من الترويج المغلوط لاستغلال المغرب لثروات المنطقة.

فمن المعروف أن ما تنتجه الصحراء، لا يكفي حتى لسد الحاجيات الأساسية لسكانها. وأقولها بكل صراحة : المغاربة تحملوا تكاليف تنمية الأقاليم الجنوبية. لقد أعطوا من جيوبهم، ومن رزق أولادهم ومن أرواحهم، ليعيش إخوانهم في الجنوب، في ظل الكرامة الإنسانية. كما أن الكل يعرف أن المغرب حريص على استفادة سكان المنطقة من ثرواتها، في ظل تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية.

صحيح أن نمط التدبير بالصحراء، عرف بعض الاختلالات، جعلتها، مع توالي السنوات، مجالا لاقتصاد الربيع وللامتيازات المجانية. وهو ما أدى إلى حالة من الاستياء لدى البعض، وتزايد الشعور بالغبن والإقصاء، لدى فئات من المواطنين.

إننا نعرف جيدا أن هناك من يخدم الوطن، بكل غيرة وصدق. كما أن هناك من يريد وضع الوطن في خدمة مصالحه. هؤلاء الذين جعلوا من الابتزاز مذهبا راسخا، ومن الربيع والامتيازات حقا ثابتا، ومن المتاجرة بالقضية الوطنية، مطية لتحقيق مصالح ذاتية. كما نعرف أن هناك من يضعون رجلا مع الوطن، إذا استفادوا من خيراته، ورجلا مع أعدائه إذا لم يستفيدوا.

وهنا أقول : كفى من سياسة الربيع والامتيازات. وكفى من الاستنزاق بالوطن.

غير أنه لا يجب تضخيم الأمر. فهؤلاء الانتهازيون قلة ليس لهم أي مكان بين المغاربة. ولن يؤثروا على تشبث الصحراويين بوطنهم. لذا، وإنصافا لكل أبناء الصحراء، وللأغلبية الصامتة التي تؤمن بوحدة الوطن، دعونا لإعادة النظر جذريا في نمط الحكامة بأقاليمنا الجنوبية.

وفي هذا الإطار، يندرج قرارنا بتفعيل الجهوية المتقدمة، والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية. غايتنا إجراء قطعة مع نمط التدبير السابق، وتمكين أبناء المنطقة من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية، في ظل الشفافية والمسؤولية، وتكافؤ الفرص.

ولهذه الغاية ندعو لفتح حوار وطني صريح، ومناقشة مختلف الأفكار والتصورات، بكل مسؤولية والتزام، من أجل بلورة إجابات واضحة، لكل القضايا والانشغالات، التي تهتم ساكنة المنطقة، وذلك في إطار الوحدة الوطنية والترايبية للبلاد. كما ندعو القطاع الخاص، للانخراط أكثر في تنمية الأقاليم الجنوبية.

شعبي العزيز،

إن التزامنا بتوفير شروط العيش الكريم لمواطنينا، لا يعادله إلا حرصنا على ضمان الأمن العام، وسلامة المواطنين، في إطار دولة الحق والقانون.

ومن هنا، فإن المغرب يرفض كل الممارسات، التي تستهدف المس بأمنه واستقراره. وسيتصدى لها بكل حزم ومسؤولية، في إطار القانون، وتحت سلطة القضاء.

فمتى كان ترهيب المواطنين، وتخريب ممتلكاتهم، التي اكتسبها بجهدهم وعرق جبينهم، حقا من حقوق الإنسان؟

ومتى كان الإخلال بالأمن العام، وتدمير الممتلكات العمومية، يدخل في إطار ممارسة الحقوق والحريات؟

لقد سبق لنا في خطاب المسيرة سنة 2009، أن عبرنا عن رفضنا القاطع لهذه الممارسات، ونبهنا إلى أن «أي شخص إما أن يكون وطنيا أو خائنا. فليس هناك مرتبة وسطى بين الوطنية والخيانة».

كما أنه ليس هناك درجات في الوطنية، ولا في الخيانة. فإما أن يكون الشخص وطنيا، وإما أن يكون خائنا.

صحيح أن الوطن غفور رحيم، وسيظل كذلك. ولكن مرة واحدة، لمن تاب ورجع إلى الصواب. أما من يتمادى في خيانة الوطن، فإن جميع القوانين الوطنية والدولية، تعتبر التآمر مع العدو خيانة عظمى.

إننا نعرف أن الإنسان يمكن أن يخطئ، ولكن الخيانة لا تغتفر. والمغرب لن يكون أبدا، مصنعا «لشهداء الخيانة». أما الشهداء الحقيقيون، هم الذين وهبوا أرواحهم في سبيل حرية واستقلال الوطن، والذين استشهدوا دفاعا عن سيادته ووحدته.

لهذا أقول: كفى من المزايدات على المغرب. وكفى من استغلال فضاء الحقوق والحريات، التي يوفرها الوطن، للتآمر عليه.

إن المغرب يتوفر على آليات ومؤسساته الخاصة، المشهود لها دوليا بالالتزام والمصداقية، لمعالجة كل القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

والمغرب هو البلد الوحيد بالمنطقة، الذي يتعاون مع الآليات الخاصة للمجلس الأممي لحقوق الإنسان.

كما أنه مستعد للانفتاح أكثر على مختلف الهيئات والمنظمات الحقوقية الدولية، التي تعتمد الحياد والموضوعية، في التعامل مع قضاياها. والمغرب يرفض سياسة تبخيس مبادراته، وتضخيم الأحداث التي تقع بالأقاليم الجنوبية، مقابل الصمت والتواطؤ، اتجاه ما يقع في تندوف، وفي بلدان الجوار.

شعبي العزيز،

إن المغرب عندما فتح باب التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول صحرائه، فإن ذلك لم يكن قطاعاً، ولن يكون أبداً حول سيادته ووحدته الترابية.

فقد سبق لي أن تفاوضت مع بعض المغاربة من تندوف، لما كنت ولياً للعهد. وليس عندي في ذلك أي مشكل. لأنني كنت أفاوض مواطنين مغاربة، ولأن الأمر يتعلق بالدفاع عن حقوق المغرب.

فالمغرب ليس لديه أي عقدة، لا في التفاوض المباشر، ولا عن طريق الوساطة الأممية مع أي كان. ولكن يجب التأكيد هنا، على أن سيادة المغرب، على كامل أراضيه ثابتة، وغير قابلة للتصرف أو المساومة.

غير أن اختيار المغرب للتعاون، مع جميع الأطراف، بصدق وحسن نية، لا ينبغي فهمه على أنه ضعف، أو اتخاذ كدافع لطلب المزيد من التنازلات.

فمبادرة الحكم الذاتي، هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب، في إطار التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي، لهذا النزاع الإقليمي.

وبصفتي الضامن لاستقلال البلاد، ولوحدتها الترابية، فإن من واجبي تحديد المفاهيم والمسؤوليات، في التعامل مع الأمم المتحدة، والتعبير عن رفض المغرب للمغالطات والانزلاقات، التي تعرفها هذه القضية. وتأكيداً لموقف المغرب بهذا الشأن، أقول :

- لا لمحاولة تغيير طبيعة هذا النزاع الجهوي، وتقديمه على أنه مسألة تصفية الاستعمار. فالمغرب في صحرائه، لم يكن أبداً قوة محتلة، أو سلطة إدارية. بل يمارس صلاحياته السيادية على أرضه.

- لا لأي محاولة لمراجعة مبادئ ومعايير التفاوض، ولأي محاولة لإعادة النظر، في مهام المينورسو أو توسيعها، بما في ذلك مسألة مراقبة حقوق الإنسان.

- لا لمحاباة الطرف الحقيقي في هذا النزاع، وتمليصه من مسؤولياته.

- لا لمحاولة التوازي بين دولة عضو في الأمم المتحدة، وحركة انفصالية. ولا لإعطاء الشرعية لحالة انعدام القانون بتندوف.

فسيادة المغرب لا يمكن أن تكون رهينة، لأفكار إيديولوجية، وتوجهات نمطية لبعض الموظفين الدوليين. أو أي انزلاقات أو مغالطات، سترهن عمل الأمم المتحدة في هذه القضية.

وبالمقابل، فالمغرب مستعد للتعاون مع كل الأطراف، للبحث عن حل يحترم سيادته، ويحفظ ماء وجه الجميع، ويساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتحقيق الاندماج المغاربي.

وإننا نعبر عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، وللقوى الدولية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسها البيت الأبيض، لمساهمتها الإيجابية، في مختلف المراحل، لإيجاد حل لهذه القضية.

وإذ نثمن دعمهم للجهود التي يبذلها المغرب، وللمسار التفاوضي، على أساس مبادرة الحكم الذاتي، فإننا نطالب، اليوم، بموقف واضح من هذا النزاع.

ففي الوقت الذي يؤكدون أن المغرب نموذج للتطور الديمقراطي، وبلد فاعل في ضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة، وشريك في محاربة الإرهاب؛ فإنهم في المقابل، يتعاملون بنوع من الغموض، مع قضية وحدته الترابية.

فدون تحميل المسؤولية للجزائر، الطرف الرئيسي في هذا النزاع، لن يكون هناك حل. وبدون منظور مسؤول للواقع الأمني المتوتر بالمنطقة، لن يكون هناك استقرار.

غير أن هذا لا يعني الإساءة للجزائر، أو لقيادتها، أو شعبها، الذي نكن له كل التقدير والاحترام. فكلما موزون، ومعناه واضح. وإنما نتحدث عن الواقع والحقيقة، التي يعرفها الجميع.

هذه الحقيقة التي كلما قالها المغاربة، يتم اتهام الحكومة والأحزاب والصحافة المغربية، بمهاجمة الجزائر.

وإذا كان المغرب ليس لديه لا بترول ولا غاز، بينما الطرف الآخر لديه ورقة خضراء، يعتقد أنها تفتح له الطريق ضد الحق والمشروعية، فإن لدينا مبادئنا، وعدالة قضيتنا. بل لدينا أكثر من ذلك : حب المغاربة وتشبثهم بوطنهم.

فمخطئ من يعتقد أن تدبير قضية الصحراء، سيتم عبر تقارير تقنية مخدومة، أو توصيات غامضة، تقوم على محاولة التوفيق بين مطالب جميع الأطراف. ومخطئ أيضا من يحاول مقارنة الصحراء بتيمور الشرقية أو ببعض النزاعات الترابية بأوروبا الشرقية. لأن لكل قضية خصوصياتها. فارتباط سكان الصحراء بالمغرب، ليس وليد اليوم، بل تمتد جذوره في أعماق التاريخ.

شعبي العزيز،

إننا مؤمنون بعدالة قضيتنا، وبانتصار الحق والمشروعية، على نزوعات الانفصال. وإننا نتطلع، بكل أمل وتفاؤل، لجمع الشمل بين أبناء الصحراء، في وطنهم؛ واثقين من انخراطهم في مسيرات جديدة، للنهوض بالتنمية، وتوفير العيش الحر الكريم لكافة المواطنين، أينما كانوا. وذلك خير وفاء لروح مبدع المسيرة، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.

كما نوجه تحية تقدير لقواتنا المسلحة الملكية، بكل مكوناتها، ولقوات الأمن، على تجندها الدائم، من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار، والدفاع عن حوزة الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الدورة الخامسة للقمة العالمية لريادة الأعمال
مراكش، 26 محرم 1436 هـ الموافق 20 نونبر 2014 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله،

أصحاب الفخامة السادة رؤساء الدول،

صاحب الفخامة السيد نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،

أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة ممثلي عالم الاقتصاد والمجتمع المدني،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أرحب بكم جميعا في المملكة المغربية، مشيدا بعقد هذه الدورة الخامسة للقمة العالمية لريادة الأعمال، هنا في مدينة مراكش.

هذه المدينة، التي تأسست منذ ما يناهز ألف سنة، ظلت لقرون طويلة، مصدرا للإبداع والابتكار والتقدم. فقد ساهمت بفعالية في نقل هذه القيم نحو جنوب الصحراء وإلى العالمين العربي والإسلامي، ثم نحو أوروبا، ليعم النفع كل هذه الفضاءات. كما أن الموانئ الأطلسية المجاورة لها، تطلعت مبكرا نحو العالم الجديد.

وإن المغرب لمعتز بانعقاد هذه القمة، التي أطلقها فخامة الرئيس باراك أوباما سنة 2009، لأول مرة على أرض إفريقية. وهو ما يؤكد مكانة وطموح المملكة، التي تعتبر تعزيز شراكتها مع القارة خيارا استراتيجيا محسوما لا رجعة فيه.

واستنادا إلى اختياراته الكبرى، وقيمه الثابتة، فإن المغرب يؤكد التزامه القوي بأهداف القمة العالمية لريادة الأعمال. فهو يعبئ طاقاته من أجل النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة، ويستثمر في ثقافة ريادة الأعمال، ويشجع تبادل الخبرات والمعارف، والاستغلال الأمثل لعناصر التكامل، خاصة بين بلدان الجنوب.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الإنسان لا يولد مقاولا، بل يصبح كذلك عبر الانخراط في مسار النجاح، من خلال علاقة تفاعلية بين المجهود والتعلم والتحكم في الصعوبات.

وإن صاحب المبادرة في عالم الأعمال هو الذي لا يسلك المسارات المألوفة، ويتحدى الوضع القائم، بل إنه يبادر، دون تردد، إلى الإجابة، من موقعه، على حاجيات لم يتم تحديدها بعد، أو لم تتم الاستجابة لها.

فالمبادرة والابتكار قيمتان متلازمتان، تشكلان محطة للعبور نحو الحرية والترقي الاجتماعي والازدهار، كلما توفر المناخ الملائم للأعمال، والشروط الضرورية لذلك.

إن التربية عنصر أساسي لا بد منه، في المسار الذي ينقل الإنسان إلى مرحلة تنمية روح النقد، وإرادة التطور الذاتي، ليتمكن، في الوقت المناسب، من إدراك واغتنام الفرص الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المتاحة.

لذا، فإن من واجبنا تمكين الأجيال القادمة من منظومة تربوية تتجاوز عملية «التراكم - ونقل المعارف»، للانتقال إلى تشجيع روح الإبداع والابتكار والتفاعل. فالشباب يتوفر اليوم، على نافذة مفتوحة على العالم، من خلال التكنولوجيا الحديثة للإعلام، التي تجعل من المعارف العامة، النظرية منها والتطبيقية، ثروة مشتركة للإنسانية جمعاء.

ولا يفوتنا هنا أن نتوجه بعبارة الإشادة والتشجيع لكل الأطراف التي تملك المعرفة، أفرادا ومؤسسات، والتي تتيح لشبابنا المتعاش لتطوير الذات، الوصول إلى مضامينها المفتوحة أمام الجميع.

وبذلك فهي تساهم في جعل المعرفة المشتركة عبر الإنترنت، وسيلة للترقي الاجتماعي على المستوى العالمي، وتضع بين يدي كل من كان محروما منها في السابق، معارف وفرصا للتعلم لا تقدر بثمن، خدمة للابتكار والمبادرة في مجال الأعمال.

وفي سياق قد يتم فيه استغلال وسائل الاتصال الحديثة لخدمة قضايا مقيمة، كالتطرف الديني أو الترويج لإيديولوجيات منحرفة، فقد أصبح من اللازم توجيه وتطوير هذه الوسائل، لتعزيز التنافس الإيجابي، والمبادرة المواطنة، من خلال تعاون أوثق مع المجتمع المدني.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن أي أمة أو ثقافة أو مجموعة بشرية، بإمكانها أن تستمد من مقوماتها الذاتية، ما يحفزها على استشراق المستقبل بالثقة اللازمة للإقدام على أي مبادرة.

ومن جهتنا، يمكننا أن نؤكد أن الإسلام، بما يحمله من تصور متفائل تجاه قضايا الوجود، يجسد هذه القيم الكونية في أسمى معانيها.

فديننا الحنيف لا يندب الكسب والربح، بل إنه يشجع روح المبادرة، ويحفز على التنمية الذاتية، وعلى الارتقاء القائم على الاستحقاق. وتشكل مؤسسة الوقف نموذجا أصيلا لريادة الأعمال، المتجذرة في تقاليدنا القائمة على التضامن بين الأجيال.

ولمواجهة النزعة التشاؤمية، التي طالما خيمت على قارتنا، فإنه يجدر بحكوماتنا أن تحفز روح الثقة لدى شبابنا، لإقناعهم بما يتوفرون عليه من مؤهلات ذاتية وقدرة على التعلم، وعلى اتخاذ المبادرة. فعلى رعاية النماذج الإيجابية، وجعل المبادرات الناجحة مثالا يحتذى.

وهو ما ينطبق أيضا على روح المبادرة النسائية في مجال الأعمال، لما تزخر به من مؤهلات واعدة لصالح الاقتصاد والمجتمع، والتي يجب علينا جميعا تشجيعها، حتى لا يبقى هذا الرصيد الكبير عرضة للضياع.

وإن المجتمع المفعم بروح المبادرة، الذي نتطلع إليه، كفيل بتحقيق تكافؤ الفرص للجميع، من خلال تحفيز وتشجيع النساء والشباب على التحلي بروح المبادرة، لأن دورهم في هذه المنظومة ينبغي أن يكون أكثر تأثيرا، كقوة اقتراحية وعملية، في خدمة النمو الشامل والتشغيل.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يجب الخلط بين مفهومي الابتكار التكنولوجي والتقنية العالية. فالابتكارات التي تعتبر ذات مضمون تكنولوجي منخفض تساعد، على غرار باقي الابتكارات، على تلبية بعض الاحتياجات الخاصة، ولاسيما بالنسبة للدول النامية.

فهذا النوع من الابتكارات غالبا ما يساهم في مواكبة التنمية الاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية على أرض الواقع.

ومن البديهي أن الابتكار لا ينبغي أن يقتصر على الأغنياء والطبقات الميسورة فقط، إذ يتعين على المقاولين أن يولوا نفس القدر من الاهتمام للمستهلكين من ذوي الدخل المنخفض، من خلال توفير منتجات وخدمات ملائمة وذات مردودية.

ويعد قطاع الاتصالات في إفريقيا خير مثال على ذلك. فالعبرية والابتكار المتوفران لدى الدول الإفريقية، يتيحان تقديم خدمات محددة وتطبيقات خلاقية، بما يبعث على الرضا والارتياح لدى مستعمليها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد أثبت نجاح القمم التي عقدناها على مدى الخمس سنوات الأخيرة، أن الثروة الجماعية تستمد جوهرها من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتقاسم آليات ووسائل التمويل وإعداد المشاريع. فالمعرفة هي الثروة الوحيدة التي ترتفع قيمتها عندما يتم تقاسمها مع الغير.

ولا يفوتنا هنا أن نشيد بكل الذين ساهموا في جعل لقائنا اليوم بمراكش، أمرا ممكنا وفرصة سانحة، لخلق تفاعلات وتقاطعات جديدة بين أصحاب القرار السياسي والفاعلين الاقتصاديين، وممثلي المجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية، ووسائل الإعلام.

وإنني لأسجل وبالغ الارتياح، أن هذه القمة قد توفقت في حشد عدد كبير من حاملي المشاريع والمستثمرين والمقاولين الشباب، القادمين من مختلف الآفاق.

وفي هذا الصدد، تشكل «قرية الابتكار»، المنعقدة على هامش أشغال هذه القمة، فضاء مناسباً وتفاعلياً يمكن المشاركين من التعبير عن أفكارهم الجديدة، وطرح مشاريعهم الخلاقة، وتبادل تجاربهم المقاولاتية.

وختاماً، فإنني أتمنى لهم كامل التوفيق في مساعيهم، الرامية إلى تحقيق غد أفضل للجميع، في عالم أكثر إنصافاً وتضامناً.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان
مراكش، 04 صفر 1436 هـ الموافق 27 نونبر 2014 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في هذا المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي يلتئم فيه آلاف المدافعين عن هذه القضية، من مختلف القارات، معربين لهم عن تقديرنا واحترامنا لنضالهم النبيل، من أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما نعبر لهم، بهذه المناسبة، عن عميق اعتزاز المملكة المغربية باستضافة الدورة الثانية لهذا المنتدى العالمي، في مدينة مراكش، أرض الحوار والتنوع، والتفاعل المثمر بين الثقافات والحضارات. فنحن نعتبر ذلك تكريما لبلدنا ولقارتنا.

ونود هنا أن نشيد بجمهورية البرازيل التي بادرت، في دجنبر 2013، إلى إطلاق هذه الدينامية الجديدة، التي تتكامل مع المنتديات الاجتماعية الإقليمية والعالمية.

كما نتوجه بالشكر لجمهورية الأرجنتين، التي كان من المقرر أن تحتضن هذه الدورة الثانية، ثم ساندت، إلى جانب البرازيل، طلب المغرب لاستضافتها.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن اجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان اليوم، يكتسي أهمية خاصة، لاسيما وأنه يأتي في سياق التحولات والتحديات التي يشهدها العالم، والتي تتطلب إجابات شاملة ومدرسة وجماعية.

فالنظام الدولي لحقوق الإنسان يشهد تحولات عميقة. كما أن إشعاع القيم العالمية لحقوق الإنسان وتملكها، يمر اليوم عبر انخراط أوسع لبلدان الجنوب، ولهيئات المجتمع المدني وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في مسار تطوير الآليات الدولية والإقليمية لحماية هذه الحقوق والنهوض بها. كما تعززت الأنظمة القانونية الداخلية بنصوص دستورية تدعم الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبموازاة مع هذا التطور، فإن هناك العديد من التحديات التي تسائلنا بالحاح. ويشكل منتداكم فرصة متميزة للتداول حولها، ولمناقشة الرهانات الطارئة في مجال حقوق الإنسان.

وهنا تتجلى دقة ووجاهة المواضيع التي اخترتموها لهذا المنتدى، والتي تعكس فعلا، التطور الذي عرفه القانون الدولي لحقوق الإنسان، منذ المصادقة على إعلان وخطة عمل فيينا سنة 1993.

وفي هذا الإطار، فقد عرفت الأجندة العالمية لحقوق الإنسان تحولات عميقة. فإذا كان الجيلان الأول والثاني من حقوق الإنسان لازالا يتبوأن مكانة الصدارة، فقد برزت مواضيع جديدة، من قبيل حماية حقوق الأشخاص المسنين، وحقوق الإنسان في العصر الرقمي، والمقاولة وحقوق الإنسان، والتأهيل القانوني للفقراء، وقابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتقاضي.

وكما لا يخفى عليكم، فإن حقوق الإنسان ازدادت أهميتها منذ مؤتمر فيينا، وأضحت من المحددات الجوهرية التي لا محيد عنها في حياة الأمم، وفي العلاقات الدولية.

غير أن هذا الطابع الكوني، الذي ما فتى يعرف اتساعا، قد أصبح يواجه بعض الانحرافات، وتحديات غير مسبوقه يجب رفعها. ففي مناطق عديدة من العالم، يؤدي الانطواء على الذات، ورفض الآخر والتعصب، بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية، بما فيها أقدس هذه الحقوق، ألا وهو الحق في الحياة. وإذ نعبر عن تضامننا وتعاطفنا تجاه كل ضحايا هذه الآفات، ندعو المجتمع الدولي لتعبئة أقوى، من أجل هؤلاء الضحايا.

من جهة أخرى، إذا كان لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكل في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها. ومن هنا، فإن الكونية تكتسب مشروعية أكبر، حينما تمثل التنوع الإنساني وتحميه، وعندما تتبناها كل شعوب وثقافات العالم، وتساهم في صنعها وبلورتها.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.

فمن المعروف تاريخيا، أن إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قد تم في فترة كانت فيها إفريقيا غائبة عن الساحة الدولية. فإبان إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، لم تكن هناك سوى أربع دول إفريقية مستقلة، بينما لم يتجاوز عدد بلدان القارة التي تحررت من الاستعمار الثلاثين، خلال فترة إعداد العهدين الدوليين سنة 1966.

وبما أن إفريقيا لم تساهم في وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنها مطالبة بإغنائها، بثقافتها وتاريخها وعبقريتها، ليسهل عليها تبنيه. وإن إفريقيا لا يمكنها أن تظل مجرد مستهلك لقوانين دولية، تمت صياغتها في غياب تام للقارة. كما أنها لا ينبغي أن تظل، دائماً، موضوع تقارير دولية وتقييمات خارجية. فإفريقيا بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بدورها كاملاً في هذا المجال.

إن الكونية منظومة مشتركة بين الجميع. أما المسار الذي يؤدي إليها فيتسم بالخصوصية. ذلكم هو الشعار الذي ترفعه إفريقيا المسؤولة والمتشعبة والملتزمة بحقوق الإنسان.

فإفريقيا لا ينبغي أن تظل إلى الأبد محط سجلات ونقاشات بشأن حقوق الإنسان. كما أنها تطمح إلى إسماع كلمتها، وتقديم مساهمتها في بلورة قواعد وقيم ذات طابع كوني حقيقي. كما أن إفريقيا لا تريد ولن ترضى بأن تكون على هامش قضية هي أيضاً قضيتها.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يلتئم هذا المنتدى في سياق عدد من الاستحقاقات الدولية الهامة. وستتيح اعتماد مقاربة شمولية وغير انتقائية لحقوق الإنسان، من تقديم إضافة نوعية لها.

ونظراً لكثرة هذه الاستحقاقات، فإننا نود أن نتقاسم مع الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، المجتمعين هنا، أفكارنا وتصوراتنا بشأن ثلاث من هذه الإشكاليات.

ويتعلق الرهان الأول بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافاً ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

فمنذ عشرين سنة خلت، وتحديدًا عام 1995، أقرت 189 دولة عضواً في الأمم المتحدة، إعلان بكين وأرضية العمل الخاصة به، لتأطير إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتبعة في كافة الدول.

وقد دعا الإعلان الدول الأعضاء إلى النهوض بالأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام، لفائدة كافة النساء، وذلك من خلال التأكيد على أن الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في شموليتها، غير قابلة للتصرف، وهي جزء لا يتجزأ من المنظومة الكونية لحقوق الإنسان.

وبعد مرور عشرين سنة على هذا المؤتمر، فإن المعطيات المتوفرة والواقع اليومي للنساء والفتيات في العديد من مناطق العالم، يعكسان حجم العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة في إعلان بكين، وبرنامج العمل الخاص به. فعلى الرغم مما تحقق من تقدم في هذا المجال، فإن الإنجازات ما تزال بعيدة كل البعد عن الطموحات التي تم تحديدها.

وكما تعلمون، تتم حالياً، وفق مقاربة تشاركية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، عملية تقييم النتائج المحققة، والتحديات التي ظلت قائمة منذ مؤتمر بكين، وذلك في أفق انعقاد قمة قادة ورؤساء الدول المقررة من لدن الأمم المتحدة، خلال شهر شتنبر 2015.

وفي هذا الصدد، نوه باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسة المطروحة للنقاش. وإنا على يقين بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بينكم، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاما نوعيا وهاما في المسار التقييمي الجاري حاليا على الصعيد الدولي. إن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة.

كما أننا نعرف أن أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به. فهناك قانون الخدمة في البيوت الذي يعني بالأساس الفتيات، والذي يوجد حاليا قيد التداول داخل البرلمان. كما تنكب الحكومة على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريبا تنصيب هيئة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيئة دستورية.

وأما الرهان الثاني، فهو مرتبط بأهداف التنمية لما بعد 2015.

فقد توجت قمة الألفية المنعقدة في شتنبر 2000 في نيويورك، باعتماد الدول الأعضاء 189 لإعلان الألفية، الذي تم التنصيص فيه على الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

وتعكس هذه الأهداف رغبة المجموعة الدولية في الالتزام بتقليل نسبة الفقر إلى النصف، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وكذا النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء من الاعتماد على الذات، وذلك في أفق 2015.

ومنذ ذلك الحين، وبمناسبة انعقاد القمم المتعاقبة المخصصة لقضايا التنمية، تمت التوصية باتخاذ عدة تدابير، لتعزيز ما تم إنجازه من تقدم في هذا المجال، وتمديد الأهداف الإنمائية للألفية إلى ما بعد 2015. كما تم إعداد نصوص مرجعية كالوثيقتين المعنونتين: "المستقبل الذي نريده"، و"حياة كريمة للجميع"، فضلا عن وضع آليات للتشاور لتحديد أجندة ما بعد 2015.

وفي هذا الإطار، قررت المجموعة الدولية جعل دورة الجمعية العامة لشتنبر 2015 تجسيدا لهذا المسار، من خلال اعتماد أجندة جديدة تتألف من أهداف التنمية المستدامة.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن تكون المناظرات الموضوعاتية العديدة، المنظمة في إطار هذا الملتقى، متجاوبة مع الانشغالات المعبر عنها من طرف المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والخبراء المنخرطين في تقييم أهداف الألفية، وتحديد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

وإن المملكة المغربية تؤيد التوجه الرامي إلى وضع حقوق الإنسان في صلب هذه الأهداف الجديدة، مما يستوجب انخراطا أقوى في اللقاءات الإقليمية والدولية، المبرمجة إلى غاية شتنبر 2015.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتعلق الرهان الثالث بحركات الهجرة الدولية وطالبي اللجوء.

فمع بلوغ عدد المهاجرين 240 مليون مهاجر سنة 2012، فإن حركات الهجرة أصبحت تشكل، في جل أنحاء العالم، موضوع انشغال ونقاش متواصلين، يسائلان السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني والمجموعة الدولية.

وقد ظلت المقاربات المثيرة للجدل تتواصل وتتفاقم، بالرغم من كون تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009، قد شدد على الدور المحوري للتحركات البشرية داخل المجتمع، في تحقيق التنمية البشرية.

إن تطور تدفق الهجرة جنوب - جنوب، أصبحت توابكه تدفقات متوالية للهجرة النسوية، وبرزت شبكات جد متطورة متخصصة في المتاجرة بالبشر، وكذا تنوع مواصفات المهاجرين واللاجئين، وارتفاع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، علاوة على ظاهرة هجرة القاصرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحروب الأهلية تجبر الملايين من البشر على سلوك طريق المنفى، حيث يتم استقبالهم في غالب الأحيان ببلدان الجوار، كما هو الشأن بالنسبة لإخواننا السوريين، لينضاف لاجئون جدد إلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين تستمر معاناتهم منذ عقود من الزمن. وفي الكثير من الدول، ما فتئ إقصاء المهاجرين وأبنائهم، يتطور ويتفاقم، بتحريض من التيارات السياسية المتطرفة. كما أصبحت إشكاليات التعايش والتساكن مطروحة وبإلحاح، في جميع المجتمعات.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هذه التطورات، فإن الاتفاقية بشأن حقوق المهاجرين وأسرهم، كآلية رئيسية لحقوق الإنسان في هذا المجال، لم يتم التوقيع والمصادقة عليها إلا من طرف بعض دول الجنوب.

في هذا السياق، اختارت بلادنا تفعيل سياسة جديدة للهجرة، تركز على مقاربة إنسانية، وتتماشى مع دستورنا الجديد ومع التزاماتنا الدولية. وقد انطلقت عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين في يناير 2014، على أن تنتهي في متم دجنبر. وتتوخى هذه العملية تسوية أوضاع كل الأشخاص المتوفرة لديهم الشروط الضرورية.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية، بهدف تحقيق حكامه دولية وجهوية لحركات الهجرة، في أعقاب الحوار رفيع المستوى، الذي أطلقه الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان. ويعد التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية، الذي أطلقناه في شتنبر 2013، مساهمة في هذا المجهود.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تعزز باحتضان هذه التظاهرة العالمية، وبالمساهمة في تحقيق الطموح المشترك لقارتنا ولكافة البلدان في طريق النمو، في جعل شعوبنا فاعلين أساسيين، وليس فقط مستهلكين للضوابط والأحكام التقييمية بشأن حقوق الإنسان.

لقد اختارت بلادنا، بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتظارات مواطنينا. وقد مكن هذا المسار المتجدد والشامل، الذي توج باعتماد دستور جديد، من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه.

وإن المغرب وهو يتقدم بخطى حثيثة على درب الديمقراطية، الذي لا حد لكماله، لجدير بأن يفتخر، بعد خمس عشرة سنة من الجهود المشتركة، بحصيلة مشرفة من الإنجازات، تشمل ميادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام.

كما أن أورشاذ ذات تأثير كبير على حماية حقوق الإنسان، توجد قيد الإنجاز في مجال العدالة والصحافة، والمجتمع المدني، والحكومة الترابية، وحماية الفئات الهشة.

وتماشيا مع هذا التوجه، ووفاء منها بتعهداتها المدرجة في ميثاقها الأساسي، فإن المملكة المغربية ما فتئت تعمل على تعزيز ممارساتها المعيارية.

فبعد انخراطها في الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، أقدمت المملكة على الرفع التدريجي للتحفظات التي كانت قد قدمتها خلال التصديق على هذه الآليات.

واليوم، فإن المغرب يوطد هذا الاختيار، الذي لا رجعة فيه، لفائدة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وفي هذا الصدد، فإننا قمنا في بداية هذا الأسبوع، بتقديم أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية، في غضون الأشهر القادمة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل.

كما نشيد بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون. وسيمكن هذا النقاش من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية.

وتشكل مسألة توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال، انشغالا دائما لدينا. وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي تقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل.

وقد صادقت المملكة على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، وبالبروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية، الخاصين بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وأفلام الخلاعة المستغلة للأطفال.

كما شكلت الحماية الدستورية للأطفال منعطفا حاسما في مسلسل تعزيز المنظومة الوطنية للحماية القانونية للطفل. ومواصلة لهذا التوجه، فإننا نعتزم المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا إذ نرحب بكم مجددا بالمغرب، نعرب عن يقيننا بأن تبادل الرأي والنقاش بينكم، وعملكم اليومي لصالح حقوق الإنسان، في شموليتها، حقوق الجميع وفي كل مكان، ليشكل مساهمة أساسية في انبثاق عالم أكثر أمنا للبشرية جمعاء، وأكثر إنصافا اتجاه أشد الناس هشاشة وعوزا، عالم أكثر أريحية وإخاء نحو الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القمة الخامسة عشرة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية
دكار، 07 صفر 1436 هـ الموافق 30 نونبر 2014 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على كافة أنبيائه ورسوله،

فخامة السيد رئيس جمهورية السنغال،

أصحاب الفخامة السادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية،

السيدات والسادة الوزراء والممثلون الشخصيون،

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن تلتئم هذه القمة الفرانكوفونية، من جديد، في مدينة دكار، حيث أحاطنا دائما الشعب السنغالي الشقيق بحفاوة الاستقبال، وكرم الضيافة، وحسن التنظيم.

وأود بداية، أن أهنئ فخامة الرئيس جوزيف كابيلا، على الاهتمام الذي ما فتى يولييه لأشغالنا، منذ قمة كينشاسا الناجحة. كما أتمنى كل التوفيق لأخي فخامة الرئيس ماكي سال، خلال السنتين القادمتين، في خدمة الأوراش الكبرى للفرانكوفونية.

وبعميق مشاعر التأثر والامتنان، أتقدم بعبارات الإشادة للعمل الذي قام به فخامة السيد عبدو ضيوف على رأس منظمنا. فيفضل حكمته وخبرته الطويلة، تمكن بنجاح، من نشر وإشعاع قيم السلام والتسامح والمشاركة. كما تمكن، خلال الولايات الثلاث التي قضاها في هذا المنصب، من وضع الفرانكوفونية على مسار تأكيد وجودها، وإثبات ذاتها بكل ثقة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد كان المرحوم ليوبولد سيديار سانغور يرى في الفرانكوفونية «الأمل في تجسيد أخوة مبنية على الاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات». وليس هناك اليوم أفضل من الشباب والنساء، لحمل هذا الأمل وتحويله إلى حقيقة.

لذا، نشيد باختياركم الوجيه لـ«دور المرأة والشباب في دفع جهود التنمية وإقرار السلام»، كموضوع لهذه القمة، والذي سيشكل أرضية لنقاشاتنا، التي ستكون، بلا شك، مثمرة.

وفي إطار النهج الإنساني والكوني الذي يتبناه بكل ثبات، حرص المغرب على وضع الشباب والنساء في صلب إشكالية النمو على الصعيد الوطني. فقد تم بذل الكثير من الجهود، لضمان ولوجهم لمختلف الخدمات المخولة لهم، والتي تمكنهم من تحرير طاقاتهم، وإثبات وجودهم، والمساهمة بكل فاعلية في تطور مجتمعهم.

وبموازاة ذلك، تم تعزيز الضمانات المتعلقة بحريتهم واحترام حقوقهم، لأن التطور الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن النمو الذاتي. وفي هذا الصدد، فإننا نعتمد على مجتمعنا المدني النشط، الذي يقوم بعمل متميز في سبيل مواكبة وتحسين مختلف السياسات العمومية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن اللغات، كما الأفراد والمجموعات البشرية، تعيش وتتطور، على مر القرون، حيث تدخلها مفردات جديدة، بينما تذهب أخرى طي النسيان. ويقدر ما أعطت اللغة الفرنسية لشعوب إفريقيا وآسيا، فقد ساهمت هذه الشعوب في حيويتها وإثرائها.

وكما مكنت المساهمة العربية خلال العصور الوسطى، من ضمان امتداد الإرث الإغريقي، لما فيه خير البشرية، فإن المساهمة الإفريقية تساعد اليوم الفرانكوفونية على التطور والازدهار، من خلال العولمة وليس ضدها.

فنحن نشكل في إطار الفرانكوفونية، عائلة كبيرة متضامنة، يدعم كل واحد من أفرادها الآخر، في إطار الاحترام المتبادل.

وتندرج الاتفاقيات الموقعة بين المغرب وأشقائه من البلدان الإفريقية في هذا المنظور، حيث تهدف إلى تبادل الخبرات، والعمل الجماعي، والبحث المشترك، عن سبل تطورها، من خلال مواردنا الذاتية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا نعيش أوقاتا عصيبة ومضطربة، يتعرض فيها شبابنا، الذي تتجاذبه في نفس الوقت الأنماط المجتمعية التقليدية، ومفاهيم العولمة، لأفكار عنيفة، تسعى لإقناعه بأن كراهية الآخر تعزز هويته. وهي نفس الأفكار المتطرفة التي تفرض على المرأة أوضاعا تقلل من شأنها داخل المجتمع.

ففي مثل هذه الأوقات الصعبة، علينا أن نتذكر القيم التي نتقاسمها داخل الفرانكوفونية، ونتخذ معا التدابير اللازمة للدفاع عن مشاريع مجتمعية، تعكس هويتنا، وتقوم على أسس الانفتاح والتسامح والحرية والتنوع والمشاركة.

ومن هذا المنبر، ندعو إلى تضامن تام وغير منقوص مع بلدان الساحل، التي تصارع الآفة العابرة للحدود، المتمثلة في الإرهاب الأعمى وانعدام الأمن. فدور منظمنا جوهرى من أجل حمل سلاح الثقافة والمعرفة، في وجه الوحشية والجهل بالخطاب السماوي، وتحريف رسائل الأديان.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يجب علينا أن نقرن القول بالفعل، ونطلق مبادرات شجاعة للتعاون القطاعي، للخروج من المفهوم الضيق للمساعدات من أجل التنمية. فالثقافات واللغات تشكل بدورها معايير للتنافسية بين الأمم، كما هو الشأن بالنسبة للكلفة الطاقية أو جودة مناخ الأعمال. فهي عوامل تدخل في هيكله الرأسمال غير المادي لكل أمة.

ونحن في المغرب، نعتز بإرث تاريخي فريد، يشكل ثمرة انفتاحنا على العالم، الذي كان بدوره، وعلى مدى قرون، عنوانا لتلاقح الثقافات، وتراكم المعرفة، وازدهار التجارة. فنسبة مواطنينا ممن يتحدثون لغة أجنبية، كالفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية، تعد بمثابة ثروة حقيقية، مكنت على سبيل المثال، من تحقيق تطور هام في قطاع ترحيل الخدمات في بلادنا، خلال السنوات الأخيرة.

كما تشكل اللغة الفرنسية أداة ثمينة تساعد على الحركية الاجتماعية، عبر مختلف مناطق القارة الإفريقية. ولا يفوتنا في هذا الصدد، أن ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به شبكة المؤسسات الفرنكوفونية عبر العالم.

ولهذا، فإننا ندعو منظمنا للحفاظ على برامجها الثقافية والتربوية وتطويرها، مؤكدين التزام المملكة المغربية في هذا المجال.

غير أن ذلك لن يكون كافيا، إذا لم تتم مواكبة هذه المقاربة، بتوفير الوسائل اللازمة لتحسين ظروف عيش السكان. ففي هذا الإطار يندرج عملنا، داخل المؤسسات الدولية، وخاصة من خلال دعم منظمة اليونسكو، على التحضير لأهداف التنمية المستدامة لما بعد سنة 2015.

كما يشكل حافزا لنا لتأكيد التزام المملكة المغربية، مرة أخرى، بدعم البرامج الاقتصادية الجديدة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي ترأس المغرب لجنتها الخاصة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الفرنكوفونية تطرح نفسها كحوار مفعم بالحيوية والغنى على المستوى العالمي، حوار تزيد من ثرائه الإبداعات التي لا حصر لها، والإنتاجات الأدبية والفنية الوطنية، النشيطة والمتنوعة، التي يعبر كل منها عن عبقريتها الخاصة، وعن رؤيتها لعالم موحد.

فهي فرانكوفونية تعزز بالإبداعات الأصيلة، بنفس الدرجة التي تعزز الإبداعات الأصيلة بها.

فاللغة الفرنسية هي اليوم لغة ما يقارب 274 مليون شخص حول العالم. وقد يبلغ هذا الرقم ثلاثة أضعاف بحلول سنة 2050. ولا أحد سوانا يملك القدرة على تحويل هذه الدينامية الديموغرافية للفضاءات الفرنكوفونية، إلى قوة ثقافية واقتصادية وسياسية.

فعلينا جميعا العمل على تنمية هذا الفضاء الفرنكفوني المشترك والعناية به، باعتباره ميزة فريدة نملكها، في عالم أضحى فيه الاندماج الاقتصادي والسياسي، يتحقق بوتيرة متزايدة حول التجمعات الإقليمية، التي تجمع بين أطرافها قاعدة قيم وحساسيات مشتركة.

وفي هذا السياق، تشكل الفرانكوفونية فرصة حقيقية لكبح جماح العولمة، وتحقيق تغيير مستدام على أرض الواقع، من خلال التعاون. كما يساهم تطور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فضائل هذا التجمع، وفي تقريبنا أكثر من بعضنا البعض.

فالرابط بين البلدان الفرانكوفونية هو طبيعي بالأساس، يتجاوز القارات ولا يمر بالضرورة عبر الشمال. وتعكس دينامية المجموعات الإعلامية الفرانكوفونية المغربية في إفريقيا، على سبيل المثال، الأبعاد المتعددة والنفع المتبادل، الذي يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يحققه. فوجود جسر فرانكفوني لا يقتصر على استعمال اللغة الفرنسية فحسب، بل يشكل فرصة للإشعاع بالنسبة لدولنا، وأداة لتقدم شعوبنا.

وإني على يقين بأن قمة دكار ستشجع وتفسح المجال لمداوات مثمرة، من خلال المبادرات الحميدة التي أطلقتها، من قبيل «قرية الفرانكوفونية» و«اللقاء الاقتصادي عالي المستوى». كما ستفضي إلى خلاصات وجيهة وعملية.

شكرا على انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في أشغال مؤتمر «فكر» السنوي الثالث عشر
الصخيرات، 10 صفر 1436 هـ الموافق 03 دجنبر 2014 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن تحتضن المملكة المغربية، أرض الحوار وملتقى الثقافات، الدورة الثالثة عشر لمؤتمر «فكر»، التي أينا إلا أن نضفي عليها رعايتنا السامية.

ويطيب لنا، في البداية، أن نعرب عن خالص تقديرنا لـ«مؤسسة الفكر العربي»، برئاسة أخيها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، ولكافة أعضاء مجلس أمنائها ومجلس إدارتها، على جهودهم الدؤوبة في سبيل تنمية الوعي بثوابت الأمة ومبادئها وقيمها، وإعلاء قيم الفكر والاجتهاد والإبداع في الوطن العربي.

كما نود التنويه بأنشطة هذه المؤسسة الفكرية، التي أضحت فضاء رحبا للحوار البناء، والنقاش الرصين، وتبادل الآراء بين الأكاديميين ورجالات الفكر والثقافة والسياسة والإعلام، بخصوص أهم الإشكالات والقضايا العربية والعالمية الراهنة.

وفي هذا الإطار، نشيد باختياركم لموضوع «التكامل العربي : حلم الوحدة وواقع التقسيم»، اعتبارا لارتباطه الوثيق بواقع الحال بعالمنا العربي، وخاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي يعرفها.

وهي مناسبة سانحة لاستحضار المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق المفكرين العرب، ودورهم في التوعية والتنوير، والتحليل الموضوعي للوضع بالبلدان العربية. وما اجتماعكم اليوم إلا دليل على استشعاركم لهذه المسؤولية، وحرصكم على المساهمة بنصيبيكم، في مد المزيد من جسور الوحدة والتآخي بين شعوب الوطن العربي، وفي تحقيق التكامل والتضامن بين كل مكوناته.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما يجمع الدول العربية أكثر مما يفرقها. فهي موحدة بقوة التاريخ والحضارة. وهي متواصلة جغرافيا، ومنسجمة إنسانيا، ومتكاملة طبيعيا، بفضل ما تزخر به من موارد بشرية وطبيعية هائلة. أما الشعوب العربية فتجمعها وحدة العقيدة واللغة والثقافة، وروابط الدم والأخوة والمصير المشترك.

غير أن ما يبعث على الحسرة والأسف، هو واقع التجزئة والانقسام، الذي يطبع العلاقات فيما بينها. فمعظم الدول العربية تعيش على وقع خلافات بينية مزمنة، وصراعات داخلية عميقة، فضلا عن تنامي النزعات الطائفية والتطرف والإرهاب.

كما أن بعض هذه الدول تهدر طاقات شعوبها في قضايا وهمية، ونزاعات مفتعلة تغذي نزوعات التفرقة والانفصال.

وأمام هذا الوضع الذي ترفضه الشعوب العربية، فقد أصبح التكامل ضرورة ملحة. غير أنه في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها الوطن العربي والعالم من حوله، ينبغي التعاطي مع هذا الموضوع بمنظور واقعي جديد.

فرغم توجه الدول العربية، منذ عقود، نحو إرساء البنيات الأساسية للتكامل، كمحطة أولى على طريق الوحدة، بإبرام العديد من الاتفاقيات، والإعلان عن قرارات جريئة خلال مؤتمرات عديدة، فإن النتائج كانت مخيبة للآمال، ودون مستوى التطلعات الشعبية والرسمية.

غير أن الوحدة العربية ليست حلما صعب المنال، أو سرايا لا فائدة من الجري وراءه، بل هي تطلع مشروع قابل للتحقيق، وضرورة استراتيجية على الجميع المساهمة في تجسيدها.

كما أن التكامل العربي لا يعني الانغلاق والانعزال عن العالم، بل ينبغي أن يشكل حافزا لتوطيد العمق الإفريقي والآسيوي للعالم العربي وتوسيع علاقاته مع مختلف القوى والتكتلات الجهوية والدولية.

فبعد أن أخلف العالم العربي مواعيد كثيرة مع التاريخ، فإن تفعيل التكامل لا ينبغي أن يظل شعارا مؤجلا إلى ما لا نهاية.

كما أنه لم يعد خيارا للنهوض بالتنمية فقط، بل أصبح حتمية ترتبط بالبقاء أمام سطوة التكتلات القوية. فإما أن نكون متحدين، وإما أننا لن نكون، أو سنبقى مجرد كيانات لا وزن لها على الساحة الدولية.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدول العربية اليوم في مفترق الطرق. فهناك تحديات تنموية وأمنية، وتطلعات شعبية ملحة، إلى المزيد من الحقوق والحريات، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية. ولا سبيل للاستجابة لها إلا عبر التكامل والوحدة والاندماج.

لقد آن الأوان للانكباب على كيفية إعادة اللحمة للوطن العربي، وتوحيد الكلمة، بنية صادقة وإرادة قوية، لرفع التحديات الحقيقية لشعبه، وفق منظور شامل ومتعدد الأبعاد.

ولن يتأتى ذلك إلا بإجراء مصالحات عربية بينية، وتجاوز أسباب الفرقة والتجزئة، وتوحيد المواقف، وتعزيز العمل العربي المشترك، في نطاق احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترايبية. كما ينبغي العمل على إصلاح جامعة الدول العربية وتعزيز صلاحياتها، باعتبارها بيتنا المشترك، والإطار المناسب لمعالجة القضايا العربية، ولوضع منخطاتنا التنموية والوحدوية.

ويعتبر البعد الاقتصادي ركيزة أساسية لتوطيد الوحدة، وتحقيق الاندماج التنموي، باعتباره أساس قيام كتل عربي وازن، في محيطه الإقليمي والعالمي. وهو ما يقتضي العمل على استثمار التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، والتوجه نحو تحقيق اندماج اقتصادي حقيقي، يقوم على تشجيع الاستثمارات المتبادلة، في أفق إحداث سوق عربية مشتركة، ولاسيما من خلال تفعيل اتفاقية أكادير للتبادل الحر، مع مراعاة فضائل التضامن، بما يعود بالنفع على كل الشعوب العربية.

فالموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة العربية، يجب أن تشكل عاملا لتوطيد الوحدة والوئام، لا سببا للفرقة والانقسام.

وفي هذا الإطار، فإن من شأن تفعيل التجمعات الجهوية القائمة، أن يشكل قاطرة حقيقية لترجمة طموحنا في التكامل والوحدة، مع اعتماد مقاربة تشاركية وإدماجية، بين السلطات الحكومية، والمجالس المنتخبة، والقطاع الخاص، وهيئات المجتمع المدني، في انفتاح على جميع الشركاء.

وإذا كان مجلس التعاون الخليجي يسير بخطى حثيثة لتعزيز الوحدة الخليجية، فإن ما يحز في النفس، ويدعو إلى الحسرة، أن الاتحاد المغاربي يعرف جمودا مرفوضا، بسبب توجهات لن تخدم أية مصلحة، ولن تؤدي إلا إلى تكريس الحالة الراهنة، وإطالة أمدها، بما يبعث الإحباط في نفوس الشعوب المغاربية، ويفقدها الثقة في المستقبل.

أما على الصعيد الشعبي، فإنه ينبغي مد المزيد من جسور التواصل والتفاهم بين أبناء الوطن العربي، وفتح الحدود أمامهم، وتمكينهم من فرص الشغل ومن التفاعل مع محيطهم الجهوي، والانفتاح على عالم المعرفة والاتصال، فضلا عن تشجيع مبادرات المجتمع المدني، الذي أصبح فاعلا مؤثرا في اتخاذ القرار.

ولا يخفى عليكم الدور الهام الذي على المثقفين القيام به، كسلطة مضادة وقوة اقتراحية، سواء في مجال التوعية والتنوير، أو في الدفاع عن المصالح العليا للشعوب العربية.

فالمثقف الحقيقي هو ضمير الأمة، الذي يحمل هموم وتطلعات شعبه، ملتزما بالدفاع عن قضاياها، ومتشعبا بمبادئ الوحدة العربية، بعيدا عن تأثير الإيديولوجيات والقرارات السياسية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، وفاء منه لروابط الأخوة العربية، والتزاما منه بفضيلة التضامن، سيظل دائما منفتحا على كل المبادرات الوحدوية. وإيماننا منه بحتمية المصير المشترك، وحرصا على استثمار القواسم المشتركة مع جميع الدول العربية، فإنه لن يدخر أي جهد من أجل انبثاق كتل عربي وازن، قادر على الدفاع عن القضايا العربية العادلة، ومصالحه العليا والمصيرية.

كما أن المغرب، في إطار التزامه بتشجيع الثقافة والاجتهاد والإبداع، يدعو المثقفين العرب لتعزيز سبل التواصل والتفاهم بين النخب والشعوب العربية، من أجل انبثاق نهضة فكرية عربية شاملة، كوسيلة لتوطيد وحدة الشعوب.

ومن هنا، فإن الشعوب العربية لا تنتظر من هذا الملتقى الفكري الهام، مجرد تقديم النقد للواقع العربي، أو البكاء على الماضي المشرق، وإنما تريد منكم الوقوف، بكل تجرد وموضوعية، على الأسباب الحقيقية، التي أدت إلى هذا الوضع، وكذا تبادل الرأي بخصوص السبل الكفيلة بالمساهمة في تغييره، والارتقاء بالعالم العربي إلى المكانة التي يتطلع إليها أبنائه.

وإننا لو اتقون أن هذا الملتقى، بفضل الشخصيات الفكرية والسياسية والأكاديمية والإعلامية المرموقة المشاركة فيه، وما تتوفر عليه من كفاءات وخبرات واسعة، وما تتحلى به من غيرة صادقة على وحدة الوطن العربي، سيكلل بإصدار توصيات ومقترحات بناءة، كفيلة بتجاوز واقع التجزئة والانقسام، وانبثاق الأمل في مستقبل أفضل، مطبوع بروح الإخاء والوحدة والتضامن.

وإذ نرحب بضيوف المغرب الكرام، متمنين لهم مقاما طيبا بين ظهرانينا، فإننا نسأل الله العلي القدير أن يكلل أعمالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وزارة الشباب والثقافة والتواصل
- قطاع التواصل -

www.maroc.ma - www.sahara.ma - www.mjcc.gov.ma